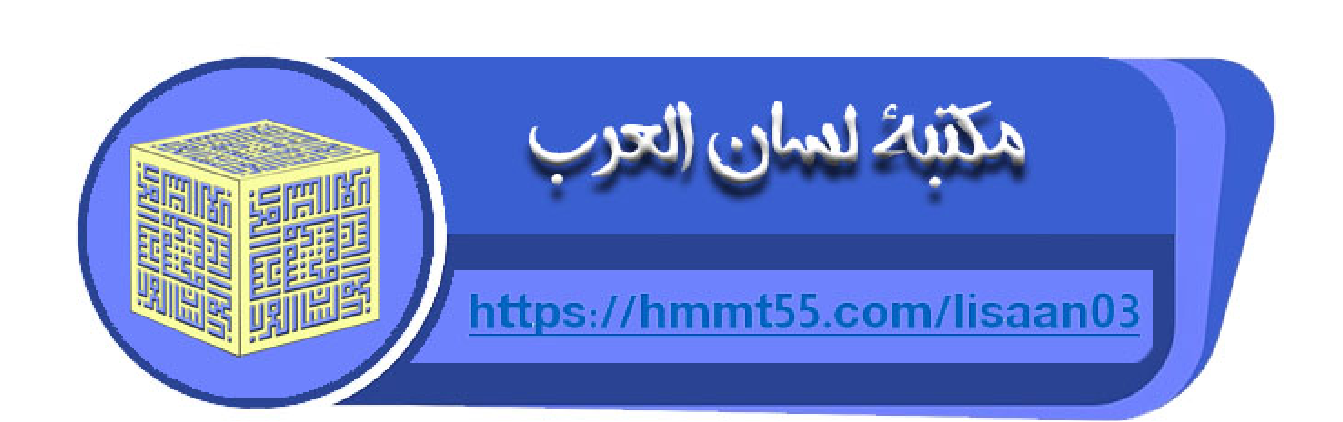
منهج كتاب سيبويه في التقويم النحوي

تأليف
الدكتور محمد كاظم البكاء

الطبعة الاولى - لسنة ١٩٨٩



وزارة الثقافة والاعلام

دار الشؤون الثقافية العامة

بغداد ١٩٨٩



طباعة ونشر

دار الشؤون الثقافية العامة «آفاق عربية»

رئيس مجلس الادارة :

الدكتور محسن جاسم الموسوي

تعنون جميع المراسلات

باسم السيد رئيس مجلس الادارة

العنوان :

العراق - بغداد - اعظمية

ص . ب . ٤٠٣٢ - تلكس ٢١٤١٣ - هاتف ٤٤٣٦٠٤٤

تقديـــــم

حظي كتاب سيبويه منذ وفاة مؤلفه بعناية تلميذه أبي الحسن الاخفش ـ سعيد بن مسعدة ـ الذي كان المطّلع الوحيد عليه ، إذ كان استاذه يعرض عليه مسائل كتابه في حياته ، وعن الاخفش تلقاه ابو عمر الجرمي وأبو عثمان المازني اللذان أخذاه فنشراه بين الناس .

منذ ذلك الحين والكتاب محور عناية علماء العربية ومنطلق اهتمامهم تنقل معهم من البصرة الى الكوفة فبغداد ، وغرّب الى الشام ومصر فالاندلس وبلاد المغرب ، وشرّق مع أبي عليّ النحويّ وغيره حتى وصل الى بلاد ما وراء النهر .

والكتاب موسوعة لعلوم العربية لغتها ونحوها وصرفها وصوتها ، وَعَىٰ اول رأي طرح في تفسير ظواهر الاعراب لعبارات القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف والكلام العربي منثوره ومنظومه ، وحوى آراء مؤلفه ومناقشاته لشيوخه وآراءهم وما رووه عن شيوخهم منذ بداية الدرس النحوي في البصرة .

شرح شروحاً كثيرة ، وكتبت فيه بحوث وكتب ، وعقدت عليه دراسات بين موجزة ومبسوطة ومعنية بالكتاب وموضوعاته ومهتمة بشواهده وأصوله النحوية وأبنيته الصرفية ودراساته الصوتيّة .

ومع كل هذه البحوث والدراسات كانت نظرة العلماء اليه منذ كتب اول بحث فيه الى ان كتبت هذه الدراسة ـ بأنه كتاب خلو من المقدمة ، خلو من المنهج ، خلو من التنظيم والترتيب مفتقر الى الخاتمة .

وحين درستُ « أبنية الصرف في كتاب سيبويه » حاولت أن أبيّن ان للكتاب منهجاً اتضح في تنظيمه أبواب علوم العربية التي يضمها ؛ إذ بدأ بالنحو وتدَرَّج منه الى موضوعات لها مساس بالدراسة الصرفية ، تخلّص منها الى موضوعات صرفية بحتة ، أتبعها بموضوعات تتردد بين الصرف والصوت وختمه بالبحث الصوتي في بابي التضعيف ، والادغام الذي اهتم به فجعله خاتمة لكتابه لاحتياج القراء إليه واهتمامهم به ، ففصل فيه الكلام على اصوات العربية ومخارج هذه الاصوات وصفاتها وما يطرأ عليها من تغييرات صوتية في اثناء التركيب .

وقد تابعتُ البحث في شواهد الكتاب وأُصوله النحوية وقمت بدراسات اخرى فيه ، وقرأت الكتاب مرات ومرات لهذا البحث او ذاك ، غير أنني لم أتطرق الى دراسته دراسة نحوية متخصصة متتبعة .

وكان يدور في نفسي ان أُنظّم موضوعات الكتاب ، وأُعيد ترتيبه بضمّ المتشابهات الى بعضها بعد جمعها من الابواب المتعدّدة التي تكررّ الحديث فيها عن الموضوع الواحد غير متنبّهةٍ الى ما دفع سيبويه الى هذا المنهج .

وجاء السيد محمد كاظم جاسم البكاء طالباً ناضجاً في السنة التحضيرية لدراسة الدكتوراه في كلية الاداب بجامعة بغداد ـ فلحظت تمكُّنه في علم النحو ، وبروزه بين زملائه بما يطرحه من اسئلة وآراء وتفسيرات نحوية وتعليلات ، وراقبت اهتمامه بما يثار في اثناء المحاضرة من مسائل الكتاب ، ورغبته في معرفة كل عبارة قالها سيبويه ، ومحاولته فهم كل أسلوب من أساليب الكتاب ، وتحليله أمثلته وشواهده ، فظننت ذلك جهد الطالب المُقدِم على مرحلة دراسية عليا بجدٍّ وإخلاص ورغبة في النحو ودراساته ، ولم استشفّ تصميمه على أن يكون «التقويم النحوي للاساليب في كتاب سيبويه» موضوع رسالة يخطط لها ويعمل على انجازها .

ومرت الأيام وإذا بين يديّ دراسة علمية تمثل كاتبها خير تمثيل وتُبين عن شخصيته العلمية الناضجة الرصينة المتعمقة المتتبعة المنقّبة الجادة الواعية ، واطّلعتُ فيها على

التحليل البديع لعنوانات أبواب النحو وما تحت هذه العنوانات مما بحثه سيبويه ، وقرأت تفسيره الواضح لمنهج هذه الابواب التي ظنها الباحثون ـ قديماً وحديثاً ـ متفرقة غير مترابطة ، وأن فيها تكراراً للكلام على الظاهرة النحوية الواحدة في اكثر من باب ، أو توزُّعا للموضوع النحوي الواحد في أبواب متعددة من الكتاب فوجدت كاتبها السيد محمد كاظم البكاء لم يركب البحر ويتطلع الى أمواجه المتلاطمة على السطح وإنما مخر عُبابه وغاص في لجّته وأخذ يبحث في أعماقه ويستفتي ظلماتها عن الرابط بين ما حوته هذه الاعماق ، ويتبينَّ موطن الابداع في تنظيمه الباطن الذي يظنه المطلع اطلاعاً سطحياً أخلاطاً لا تناسق بينها ولا تجانس أو ترابط . ثم خرج لنا بهذه الرسالة التي أوضحت أنّ بين أبوابه ترابطاً قوياً يشدُّ بينها منهج واضح منظم لا يمكن معه تقديم باب على آخر أو وضع موضوع في مكان غيره ، وأنّ هذا المنهج كالسلك الذي يُنظم فيه العقد ، كوّنت أبوابُ الكتاب فيه حبّاتِه وكان لكل حبة موقعها بين قريناتها ومكانها من العقد فلو أُزيلت عن موضعها أو قُدِّمَت على قريناتها لذهب رونقه ورواؤه ، وزال جماله وانفرط نظامه . وأن منهج الكتاب استدعى تقسيم البحث تقسيماً خاصاً وجعله في جزءين الاول : (أحكام الاسناد مع الاسم المظهر التام) وهو في ثلاثة اقسام . اسناد الفعل وعمله في الاسماء والمصادر وما يعمل عمله ، وجاء هذا في ثلاثة أساليب . واسناد الاسم واحوال اجرائه على ما قبله ، وجاء في ستة اساليب . والاسناد الذي يعتمد الاداة ويجري مجرى الفعل ، او ما كان بمنزلته وجاء في خمسة اساليب . فحصر بهذه الاساليب الاربعة عشر ما يمكن ان يأتي عليه كلام العرب وسهّل على المتعلمين معرفتها وحفظها .

والجزء الثاني : (أحكام الاسناد مع الضمائر والاسم الناقص وسائر أقسام الاسم الاخرى) وأن يُلحق بالبحث ملحقاً تطبيقياً في ترتيب ابواب الكتاب كما مثّل لها سيبويه .

وأظهر هذا التقسيم لهذه الرسالة «أن الكتاب أفضل ما أُلِّف في النحو من الناحية التعليمية لانه يتدرج في دراسة أساليب الكلام وبناء الابواب في اتجاه تركيبي يكشف عن العلاقات بين أنواع الكلم في اسناد الفعل واسناد الاسم ، والاسناد الذي يعتمد الاداة حيث تنضم كل مجموعة من الابواب في اسلوب واحد يشركها في خصائص واضحة بحيث

تجري الابواب النحوية فيه على وجه يتعلق ثانيها بسبب من أولها فيكون الاول تمهيداً وتوطئة يتضح به الآخر ، إضافة الى ان هذه الابواب التي تتوالى في أنواع الاساليب المتتابعة تتناول انواع الكلم الوظيفية ومبانيها التحليلية» .

ثم ان الكتاب يعتمد (الامثلة) مادة لدراسة الاحكام النحوية وقواعدها فالقارىء يتعرف هذه الاحكام من الموازنة بين الامثلة فلا يتكلف لها استظهار القواعد المجردة ، ولذلك فضله ابن خلدون على كتب النحويين المتأخرين .

وارجع الباحث الغموض الذي اعتور الكتاب في بعض عباراته الى : عدم تبيُّن منهجه وبناء أبوابه من قبل الدراسين ، أو الى وجود بعض الاستطرادات والاستدراكات فيه التبست بالابواب الرئيسة فأورثتها اللَّبس والغموض ، ورأى ان بالكتاب حاجة الى علامات الترقيم الدالة لرفع الاشكال والغموض عن عباراته .

وميز في عبارات الكتاب اسلوبين لهما مستويان مختلفان هما : (مستوى الصواب) الذي يعتمد الصحة والخطأ . . و (مستوى الجودة) الذي يبين الحسن والاحسن والجميل والاجمل . . وفي (نظرية العوامل والتقويم اللغوي) أوضح أن فكرة العوامل انما تتسم بكونها عامة في تطبيقها على اساليب الكلام وانها ذات مبدأ ينتظم في مجموعةٍ من القوانين التي تتناول العلاقات بين الكَلِم في اساليب الكلام ، وانها ذات منهج لتفسير هذه العلاقات . وفي هدى هذه الخصائص حددت الرسالة العلاقات بين أنواع الكلم نحو (علاقة التفرغ) و (المطابقة) و (المخالفة) وغيرها .

وبعد ، فهذا جهد الباحث الدكتور محمد كاظم جاسم البكاء بين يديكم يشهد بما أقول وبأكثر مما أقول إذ لا تستطيع هذه المقدمة الموجزة تقويم كل شيء . والله ولي التوفيق .

الدكتورة خديجة عبدالرزاق الحديثي

كلية الاداب ـ جامعة بغداد

١٩٨٦/٤/٧

تقـــــديم

الحمـد لله رب العالمين ، والصلاة والسـلام على سيـدنـا محمـد خـاتم الانبيـاء والمرسلين . وبعد :

كانت مناقشتي صاحب هذا البحث ـ ضمن لجنة المناقشة ـ في رسالته التي نال بها درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها والموسومة بـ « منهج البحث النحوي عند عبدالقاهر الجرجاني » فرصةً أن أقف على ما في تلك الرسالة من أصالة وعمق ، وأن أعرف واحداً من أهل العلم وطلبته المبرزين في دراسة العربية ، وفي خدمتها . ثم كانت رسالته للدكتوراه « التقويم النحوي للاساليب في كتاب سيبويـه » ـ وهي هذا البحث الـذي بين أيـدي القراء ـ وكنت المشرف عليها ، فأتاح هذا لي من الزمن ما مكّنني من متابعة هذا العمل ، ومشكلاته العلمية ، وصعوباته الجمة ، وما أقنعني أنني إزاء باحث مُميز ، وطـالب من الطراز النادر .

إن السائد في دراسات العربية أن كتاب سيبويه ، بما استودعه صاحبـه من كنوز أستاذه الخالد : الخليل بن احمد الفراهيدي ، هو الكتـاب الاول في ميدان الـدراسات العربية اللغوية والنحوية ، وأنّ هذا الكتاب ـ على ما هو معروف عنه ـ صعب المراس ، عزيز المنال ، وأنه قد كان يقال لمن يريد الاقبال على دراسته «هل ركبت البحر»؟!!

واستجلاءً لحقيقة الصعوبة هذه ، وسبراً لأغوار « الكتاب » اقتضى التحقيقُ في أمرين كبيرين : الاول : المنهج الذي بني عليه الكتاب ، والثاني : المنهج الذي اعتمده في التقويم النحوي للاساليب العربية . أما الاول فقد انتهى فيه الباحثون الى نتيجةٍ قاسية هي أن لا منهج حقاً للكتاب وأنّ من مسائله ما يتشتت ، ومن مضامينه ما يستغلق . وأما الثاني فلا سبيل اليه الا من جمع المتناثر من موازنـات سيبويـه بين الاسـاليب من حيث

الاستعمال والانحسار (الاكثر والكثير ، والقليل والأقلّ) ومن حيث الجودة والرداءة (الأجود والجيد ، والرديء والاردأ) ثم تحليل تلك الموازنات وتحقيق أصولها ، وعرضها على علم : «أصول النحو» للخلوص في أمرها الى رأي علمي سديد .

هنا ، كان موقف الدكتور محمد كاظم البكاء : فإنه إذا سلَّم بالنتيجة الاولى (وهي غياب منهج الكتاب في بنائه الكلّي العام) كان ميدانُ رسالته القضية الثانية المبيَّنَةَ آنفاً ، واذا لم يسلِّم بتلك النتيجة كان ميدانُ رسالته رهناً بما سيقف عليه في المسعى الجديد ، غيرَ مَعْفوٍّ عنه في المسعى الآخر ، انتهاءً الى الكشف الكامل عن منهج البحث النحوي عند سيبويه . فما الذي كان؟!! لقد أعلنت هذه الرسالة أن «الكتاب» لم يكن على غير منهج ، وأن مسائله ليست بالمشتتة المتباعدة ، وأنّ ما ساد ليس إلاّ وهماً من الأوهام العلمية ، وخطأً واجب التعديل والتصحيح !! وأعلنت الرسالة كذلك أن المنهج كان دقيقاً محكماً ، وأن تَمثُّلَ الباحث له جعله يعيد كتابة أبواب الكتاب باباً باباً ، فاذا هو على ما وصفه الباحث : « في تصنيف منطقي واضح ، بُني ثانيه على أوله ، وتعلّق أوله بسببٍ من آخره . » فـ«توالت الأبواب في تصنيف دقيقٍ على وجه لو قدم ثانٍ على أولٍ منها لاختل نظامه ، واضطرب منهجه» . . . ثم أعلنت الرسالة مرة ثالثة أنّ هذا المنهج المنطقي المحكم قد بني على أساسٍ هو جوهر الرسالة وغايتها القصوى ؛ إنه التقويم النحوي لأساليب العربية !! فكيف اجتمع الأمران معاً ؟! ذلك ما حدث ؛ وهذا هو البيان :

لقد اتضح أن سيبويه قد جمع أساليب العربية في محور « الاسناد » مع الاسم المظهر التام تارةً ، ومع الاسم غير المظهر التام تارةً أخرى . ثم قسّم الاول الى : إسناد الفعل وعمله في الاسماء والمصادر ، وإسناد الاسم وأحوال إجرائه على ما قبله ، والاسناد الذي يعتمد الأداة ويجري مجرى الفعل أو ما كان بمنزلته . ثم فصّل القول في كل إسناد ، حاصراً إسناد الفعل في ثلاثة أساليب لا غير ، وإسناد الاسم في ستة أساليب ، وإسناد الأداة في خمسة ، منتهياً إلى أن أساليب العربية يمكن جمعها في تلك الانواع الاربعة عشر . فإذا أُريدَ التقويمُ النحويُّ لأيّ تركيب كان ذلك في بيان قيمته النحوية والحكم عليه بالصحة او الخطأ . ولا يكون هذا إلا بمطابقة ذلك التركيب بما وقع وتحقق في عصور الفصاحة

والاحتجاج اللغوي ، وتحديد موقع ذلك التركيب في شجرة الاساليب ، وبيان نوعه من تلك الأنواع ؛ فإن كان له موقع ، وبان له نوع كان صواباً ، وإلا فإنه خطأ مردود .

وإذ كان سيبويه يعتمد طريقة التركيب والتحليل معاً ، فقد كان يحلل التركيب لبيان وظيفة كل مفردة فيه ، وتقرير أنَّ الاعراب إنما هو وليد تلك الوظيفة . وهكذا سمىّ الدكتور البكاء هذا الجانب الواسع من عمل سيبويه : «التقويم النحويّ الوظيفي .» وعقد له الفصلين : الاول الذي تكفل بتحديد نوع الاسلوب ، والثاني الذي تكفل بتحليل الاسلوب وتعيين وظيفة المفردة فيه . ولمّا استقام الأمر على هذا الوضوح يمّم الباحث وجهه شطر الجانب الآخر من التقويم النحوي ، وهو الذي يتصل بتحديد مستويات الأساليب من حيث الكثرة والقلّة (الكمّ) ومن حيث الجودة والرداءة (النوع) ، وقد سمّاه : «التقويم النوعي ـ الكمي» . قال الباحث : «اشتمل الكتاب على أساليب الاسناد المتنوعة ، موضحاً أحكامها النحوية التي تعبّر عن أسس الصواب النحوي أي : تمييز الصواب من الخطأ واللحن وقد اتسع لدراسة الاساليب التي استقامت صحيحة من حيث تفاوتها في الصحة والاستقامة : فثّمة الجيد والضعيف ، والرديء والكثير والقليل والنادر وما أشبه ذلك ، وهو اتجاه في التقويم النحوي يمكن أن يدعى بـ « التقويم النوعي ـ الكمي » في مقابل « التقويم الوظيفي » الذي يعنى بالمعاني النحوية الوظيفية وأحكامها لتقويم صحة الاسلوب ، وقد تحدث عنه الباحث في الفصل الاول والفصل الثاني من الرسالة . ولقد استكمل الدكتور البكاء عمله المضني حين التفت الى عناية سيبويه بالسبب المتحكم في التركيب ونظامه وهو « العوامل » وما لها من قوة في ظهور الأثر الاعرابي ، وفي تحديد العلاقات بين وحدات التركيب وتفسيرها ، وما يطرأ على ذلك من التصرف بالتقديم والتأخير ، والذكر والحذف ، والفصل بين العامل والمعمول ، والعمل والالغاء . ولئن كان التقويم النحوي للتركيب هو بيان القيمة النحوية له ، لقد كانت الأسباب التي تكشف عن حقيقة التركيب وأسرار تأليفه ، والتي اصطلح عليها بـ« العوامل » واقعة في صميم تلك القيمة لا محالة ؛ فلا يتم بيان أحد الأمرين إلا ببيان الآخر .

تلك رسالة الدكتور محمد كاظم البكاء في جهدها الجهيد ، وغورها البعيد ، وخدمتها المثلى للدراسات النحوية . وكلِّي ثقة أنها حائزةٌ مرموقَ المكانة في هذه الدراسات ، ونائلةٌ كبير العناية في البحث اللغوي الحديث .

أرجو الله تعالى له كل الخير ، وكل التوفيق . والله هو الهادي سبل الرشاد .

الدكتور محمد ضاري حمادي
جامعة بغداد ـ كلية الاداب
الثلاثاء ١٥ /رجب/١٤٠٦ هـ ـ ٢٥ /آذار/١٩٨٦ م

« الإهـداء »

الى زوجتي المخلصة

وأولادي أسامة وفراس ورشا ومصطفى

اهـديكم ثمـار هـذا الغرس الـذي لكم فيـه نـصيب من

المعانـاة والمصابرة والمؤازرة ..

الدكتور محمد كاظم البكاء

محتويات الكتاب

قسم التطبيق*(ترتيب أبواب الكتاب في تصنيف منهجي)

(*) لم تتضمن محتويات هذا القسم ابواب الاستدراك وابواب الاستطراد حرصا على متابعة ترتيب الابواب الرئيسة مصنفة على وجوه الاسناد ليتضح بناؤها وتسلسلها المنطقي .

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمـــة

يمثل الكتاب خلاصة الفكر النحوي للرعيـل الاول من النحاة العـرب فهو علم الخليل بن أحمد الفراهيدي الذي تلقّاه من شيوخه وأصاره الى تلميذه سيبويه ، وقد تفرّد في ترتيب أبوابه وتنسيق مباحثه على وجه لا نجده في مؤلفات الآخرين ، فقد كان (المقتضب) للمبرد المتوفى سنة ٢٨٥ هـ من اوائل الكتب وأقربها اليه في استيفاء موضوعاته ، ولكنه جرى على غير نهجه في ترتيب مباحثه وابوابه ، ولعل الاطلاع على مناهج المتأخرين يوضح الاختلاف بين ما ألفوه وبين الكتاب في ترتيب الابواب ، وانه كان يعالج الموضوع الواحد في عدة أبواب ومواضع ، فقد جاء (البدل) مثلا في اربعة أبواب ، وأورد (الحال) في نحو عشرين بابا ، وعلى ذلك جرت موضوعات النحو في ابواب كثيرة ، في حين دأب المتأخرون في جمع الجزئيات المتناثرة واصدار الاحكام العامة في الباب الذي يوّحدها ليضمّ اصوله وقواعده ، قال الاستاذ علي النجدي ناصف : « الفرق بينه وبين الكتب التي جاءت بعد عصره كفرق ما بين كتاب في الفتوى وكتاب في القانون ، ذاك يجمع جزئيات يـدرسها ويصنفهـا ويصدر احكـاما فيهـا ، والآخر يجمـع كليات يصنفهـا ويشققها لتـطبق على الجزئيات »[1].

وقد بنى سيبويه الكتاب على (الابواب) وعقد كلّ باب على (أقوال العرب) التي تمثل امثلة استخدام اللغة العربية لدى فصحائهم ، وقد دأب في تصنيف الابواب على انواع الاسناد وهو ينظر في تحليلها ويفاضل بينها فحفظ لنا وجوه تأليف الكلام في اللغة العربية يصنفها ويقومها ، ولم يكن الكتاب مقتصرا على بيان الاحكام النحـوية لكـلام العرب فقط ، بل عني بالنظر في أمثلة كل باب من حيث الخطأ والصواب وتفاوتها من حيث الجودة والرداءة ، قال سيبويه في احدى مسائل الكتاب : « وانما ذكر الخليل رحمه الله هذا لتعـرف (ما يحـال) منه و(مـا يحسن) فانّ النحـويين يتهـاونـون بـالخُلف اذا عـرفـوا الاعراب»[2] ، وقد ذهب سيبويه على منهجه يعنى بمستويات الصواب علاوة على معرفة

---

(١) سيبويه امام النحاة ، ١٥٩ .

(٢) الكتاب ٢ / ٨٠ ـ ٨١ هـ ، ١ /٢٥٧ ب .

الاعراب فجرت عباراته على ذكر الجيد والرديء والكثير والقليل في الاستعمال وما اشبه ذلك في تقويم ما ذكره من وجوه تأليف الكلام ، ولذلك آثر الباحث تسمية البحث بمنهج الكتاب في (التقويم النحوي) وليس في (الاحكام النحوية) ، لأن (الحكم) هو القضاء أنّه كذا وليس كذا[3] . اما (التقويم)[4] فأنه أعمّ منه ، لانه يعني تحديد القيمة ، وقيمة كل شيء بحسبه ، فالكلام خطأ وصواب وجيد ورديء وكثير وقليل وما أشبه لك ؛ وهكذا تتسع دائرة التقويم النحوي في كتاب سيبويه لتشمل الاحكام النحوية التي تكشف عنها دراسة أبواب النحو في الكتاب ، وتشمل النظر في تفاوت وجوه تأليف الكلام من حيث الجودة والرداءة والكثرة والقّلة في الاستعمال .

لقد استأثر البحث في منهج الكتاب في التقويم النحوي بجهود قسم غير قليل من القدامى والمحدثين ، وهم فيه مختلفون ، فمنهم من يرى أن ليس له نهج او نسق يجري عليه ، وقد نبه السيرافي على تجزئة البحث الواحد حيث يقول : « والذي يصحح كلام سيبويه أن يقال : هذا الباب والباب الذي قبله بمنزلة باب واحد ، لان الباب الذي قبله (باب ما تكون فيه هو واخواتها فصلا) ، وهذا الباب لا يكنّ فيه ، وباب واحد يضمّ ما يجوز وما لا يجوز في معنى واحد »[5] كما نبّه على ظاهرة التكرار فقال : « وقد يجرى في كلام سيبويه أن يترجم بابا يتضمن أشياء ثم يعيد ترجمة الباب في بعض تلك الاشياء »[6]، وقد

---

(٣) ينظر : ترتيب القاموس المحيط ، جـ ١ (مادة حكم) .

(٤) مسألة التقويم الجمالي ، ١٦٢ .

جاء في قرارات مجمع اللغة العربية بالقاهرة (كتاب في اصول اللغة ، ٢٢٨) :

«الياء في كلمة (قيمة) أصلها واو ساكنة مكسور ما قبلها ، كذلك كلمة ديمة من الدوام ، وعيد من العود ، والاصل في الاشتقاق من امثال هذه الالفاظ أن ينظر الى اصل الحرف ، كما قالت العرب في بعض الاستعمالات : دومت السماء ، الا ان العرب ربما قطعوا النظر عن اصل حرف العلة ونظروا الى حالته الراهنة ، كما قالوا ديمت السماء في بعض الاستعمالات . . . وعلى ذلك يجوز أن يقال قيم الشيء تقييما بمعنى حدد قيمته للتفرقة بينه وبين قوم الشيء بمعنى عدله ، وقد جاءت المعاقبة بين الواو والياء المشددتين للتخفيف في امثلة من كلام العرب يستأنس بها في قبول ذلك »

(٥) شرح كتاب سيبويه (السيرافي) ١٦٨/٣ .

(٦) شرح كتاب سيبويه (الصفّار) ٧٧ .

نبّه الصفّار على عدم تمييز الكتاب بين (الفصل) و (الباب) ، وأوضح أنّ الباب انّما هو ذكر احكام الشيء ، ولكّن سيبويه لم يذكر في اول ابواب النحو وهو باب الفاعل شيئا ، قال الصفّار : « كلامه من هنا ترجمة لأبواب عشرة سنذكرها بابا بابا . . فاذا كان جميع هذا ترجمة فكان ينبغي أن يقول هذا (فصل) ، فقوله (هذا باب) بعد هذه الترجمة مشكل» وقال : « الباب انّما هو ذكر أحكام الشيء ، ولم يذكر في الترجمة الاولى شيء »[7] ، ثم ان امتداح المتأخرين (كتاب الاصول في النحو) لابن السرّاج المتوفى ٣١٦ هجـ يدلّ على أن الملاحظات على منهج الكتاب وترتيب أبوابه ظلت الى وقت متأخر من زمن تأليفه ، قال الانباري المتوفى ٥٧٧ هجـ : « فانّه جمع فيه اصول علم العربية واخذ مسائل سيبويه ورتّبها أحسن ترتيب »[8]، ثمّ نجد الحاجي خليفة المتوفى ١٠٦٧ هجـ يقول في كشف الظنون : « ليس فيه ترتيب ولا خطبة ولا خاتمة »[9] وكأنّ تقادم الزمن يزيد في حجب الوضوح عن منهج الكتاب وبناء أبوابه ، وقد وردت هذه الملاحظات المنهجية في كلمات قسم من الباحثين المحدثين ايضا ، فأول من صرح بأن ليس للكتاب منهج في ترتيب أبوابه وبحث موضوعاته هو الدكتور احمد احمد بدوي حيث يقول إنّه «لا يسير في ترتيب أبوابه وفصوله على الطريقة المنطقية الدقيقة فيقدم أبواباً من حقها أن تتأخر ، ويؤخر أبوابا من حقها أن تتقدّم ، ويضع فصولا في غير موضعها الطبيعي»[10] .

وراح قسم من الباحثين يدرس التخطيط الداخلي للكتاب فوجد الاستاذ علي النجدي ناصف أنّ ثمّة أبواباً تبدو في مواضعها غريبة مقحمة[11]، وقد تكلم على ذلك الدكتور عبدالرحمن السيد الذي يرى ان سيبويه كان يفصل بين اجزاء الموضوع الواحد بما ليس منها[11]، وقال الدكتور حسن عون : « ان التخطيط الخاص للمباحث الداخلية لا

---

(٧) نزهة الالباء ٣١٤ .

(٨) كشف الظنون ، ١٤٢/٢ .

(٩) سيبويه حياته وكتابه (الدكتور احمد احمد بدوي) ، ٢٩ .

(١٠) سيبويه امام النحاة ، ١٧٩ .

(١١) مدرسة البصرة النحوية ، ٥٤٠ .

يزال مضطربا في ذهننا ومحيّرا بالنسبة لنا رغم محاولاتنا المتكررة »[١٢].

اما من دافع عن منهج الكتاب من المحدثين فهم قلّة بينهم الدكتور مازن المبارك ولكنّه كرّس الكلام على مقدمته في كونها تتحدث عن بعض مبادىء العلم وشرح مصطلحاته ، ولكنّه لم يوضح رأيه في ترتيب أبوابه وتسمية أقسامه مكتفياً بذكر مفردات المقدمة وأنّ باب الفاعل هو اول أبواب النحو في الكتاب[١٣]، امّا الدكتورة خديجة الحديثي التي عنيت بدراسة كتاب سيبويه في قسم من مؤلفاتها ، فقد وصفت منهج الكتاب في مصنّفها (سيبويه حياته وكتابه) : « وقد كان منهجه في أبواب النحو منهجا مستقيما وواضحا الى حد ما»[١٤].

وممن عني بدراسة الكتاب من الغربيين الدكتور (كارتر) فقد جاء في كلامه على احدى مسائل الكتاب : "We Should gain the impression that the Kitab is a work of the utmost of the coherence and conssistency"[15] أي : يجب أن نزيد انطباعنا وضوحاً بأنّ (الكتاب) أعظم عمل من حيث الترابط المنطقي والتناسق .

ويبدو للباحث أن معرفة منهج الكتاب في التقويم النحوي انّما تتوقف على طريقة سيبويه في البحث النحوي ، وقد سلك في دراسة اساليب الكلام طريقة التحليل والتركيب معاً ، لانه استطاع ان يكشف لنا عن الوحدات والعلاقات الاساسية أي انواع الكلم والمعاني النحوية ، كما استطاع أن يكشف عن النظام النحوي للغة ، ولا يتم ذلك الّا بطريقة البحث التي تتسم بالتحليل والتركيب ، جاء في (منطق اللغة) : «هذه الطريقة التي سنسعى في تطويرها في هذه المقالة تجمع بين التركيب والتحليل معاً فهي تكشف لنا عن الوحدات والعلاقات الاساسية بتحليل تركيب اللغة في اجزائه ، وتبني لنا انظمة مكوّنة من أفكار ومبادىء ومقاييس علمية دقيقة»[١٦]، وقد تمثّل (فندريس) هذه الطريقة في دراسة

---

(١٢) تطور الدرس النحوي ، ٤٣ .

(١٣) الرماني النحوي ، ١١٠ ـ ١١٤ .

(١٤) سيبويه حياته وكتابه (الدكتورة خديجة الحديثي) ٩١ .

(١٥) Twenty Dirhams' in Kitab of sibawaihi, 485.

(١٦) منطق اللغة ٥ ، ٦ .

اللغة وهو يصدر عن مقولة (نحن نفكر بجمل) فأوضح أنّ الفعل العقلي الذي تمثله الجملة يقع في عمليتين هما تحليل الجمل الى العناصر التي تمثل المعاني المفردة ثم عملية تأليفها[17].
وقد اشار القدامى الى طريقة سيبويه في التحليل والتركيب فقال الصفّار في باب المسند والمسند اليه : « ان قلت : ما الذي أراد في هذا الباب وما ثمرته ؟ قلت : لمّا حصر (الكلم المجردات) في الاسم والفعل والحرف حصر (المركبات) هنا في المسند والمسند اليه »[18] وعلى هذا كانت أبواب المقدمة ، فهي : (أبواب انواع الكلم واحواله) و (ابواب الاسناد واحواله) التي اشتملت على (باب ركني الاسناد) و (دلالته) ، و (أعراضه) ، و (مستوياته) وفي هدى طريقة التحليل والتركيب تناول البحث منهج الكتاب فدرس تصنيف الابواب وتسمية اقسامها ؛ لانها الطريق الى معرفة الاحكام النحوية في الكتاب ، واستتبع ذلك دراسة أنواع الكلم الرئيسة والوظيفية واحكامها حيث تختلف بها المواقع في الكلام ، ثم كانت دراسة مستويات التأليف حيث تتضح معايير الجودة والرداءة وما اشبه ذلك بعد ان عرفنا الأحكام النحوية بدراسة أبواب الكتاب مما يقع في دائرة التقويم النحوي لدى سيبويه ، وشمل البحث العوامل والتقويم النحوي ، استكمالاً للبحث ثم تمثل الباحث هذه المباحث فأعيدت كتابة أبواب الكتاب بابا بابا ، وهي تصنف الاساليب وتعيد توزيع الابواب النحوية عليها ، فاذا الكتاب في القسم الثاني من البحث في تصنيف منطقي يتضح به منهج سيبويه في التقويم النحوي لوجوه تأليف الكلام ؛ فحمدت الله تعالى أن تيسر لي دفع الشبهة عن اضطراب أبواب الكتاب التي رددها أغلب الباحثين ، واتضح المنهج في التقويم النحوي لاساليب العربية ، وهكذا كان البحث في قسمين :
القسم الاول ـ الدراسة .

تناولت الفصول الاتية :
الفصل الاول : التقويم النحوي لوجوه التأليف ويقع في مبحثين :

---

(17) اللغة ، 104 ، 105 .
(18) شرح كتاب سيبويه (الصفّار) 24 .

المبحث الاول : تصنيف الابواب في الكتاب : تناول هذا المبحث تصنيف ابواب الكتاب بدلالة التركيب اللغوي لكل وجه من وجوه التأليف .

المبحث الثاني : موازنة تصنيف الابواب في الكتاب بما لدى النحاة المتأخرين : تناول هذا المبحث موازنة بين تصنيف الابواب في الكتاب وترتيبها في كتب المتأخرين .

الفصل الثاني : التقويم النحوي لانواع الكلم ويقع في مبحثين :

المبحث الاول : أنواع الكلم :

اشتمل هذا المبحث على تقسيم انواع الكلم الرئيسة وهي : الاسم والفعل والحرف ، ثم تابع مواقع الكلم في الاساليب حيث يكون الاسم مظهرا تاما وناقصا ومضمرا وهكذا ، وتابع أنواع الفعل من حيث التعدي واللزوم وغيره ، وانواع الحروف ، فضمّ هذا الفصل جميع انواع الكلم الوظيفية في الكتاب .

المبحث الثاني : موازنة أنواع الكلم في الكتاب بما لدى النحاة المتأخرين : تناول هذا المبحث موازنة بين انواع الكلم في الكتاب واقسامها في كتب المتأخرين .

الفصل الثالث : التقويم النحوي لمستويات التأليف ويقع في مبحثين :

المبحث الاول : مستويات التأليف في الكتاب :

تناول هذا المبحث تحديد مستويات التأليف في نوعين هما مستوى الصواب ومستوى الجودة ، وقد تابع ذلك في الكلام والشعر . ودرس هذا المبحث كيف تتفاضل انواع التأليف ، فتابع وجوه الاعراب المحتملة ، واحوال الكلام المتنوعة في النظم من حيث التقديم والتأخير والحذف وغيره ، فاستوفى جهات التقويم النحوي لمستويات التأليف .

المبحث الثاني : موازنة مستويات التأليف في الكتاب بما لدى النحاة المتأخرين وعلماء المعاني

الفصل الرابع : نظرية العوامل في الكتاب والتقويم النحوي :

ويقع في مبحثين :

المبحث الاول : نظرية العوامل في الكتاب

درس هذا المبحث فكرة العمل النحوي في الكتاب ، وتابع الخصائص العامة التي تتميز بها النظرية العلمية ليكشف عن اتصاف فكرة العمل النحوي بخواص النظريات ، فهي تتصدى لدراسة العلاقات في صور التركيب اللغوي على سمت النظريات اللغوية ، وقد درس المبحث انواع هذه العلاقات .

المبحث الثاني : نظرية العوامل والتقويم النحوي تناول هذا المبحث انواع العوامل واثرها في الاعراب وتأليف الكلام .

القسم الثاني ـ التطبيق :

ضمّ قسم التطبيق من البحث مدخلا لمنهج الكتاب وطريقة تأليفه وكيف بناه على الابواب التي عقدها على الامثلة ، وانه كان يمهد لابوابه ويستدرك عليها ويستطرد فيها ، وقد تابع البحث اقسام الكتاب الرئيسة واشار الى مواضع التمهيد والاستدراك والاستطراد في جميع ابواب النحو ، فكان مبوبا على الوجه الاتي :

١ ـ ابواب المقدمة :

أولا : أبواب أنواع الكلم وأحواله .

ثانيا : ابواب الاسناد وأحواله .

٢ ـ الجزء الاول من أبواب النحو في الكتاب :

اشتمل هذا الجزء على انواع الاسناد الثلاثة الرئيسة وهي :

ـ اسناد الفعل وعمله في الاسماء والمصادر ، وما يعمل عمله .

ـ اسناد الاسم وأحوال اجرائه على ما هو قبله .

ـ الاسناد الذي يعتمد الاداة ويجري مجرى الفعل وما كان بمنزلته .

ثم صنّفت وجوه التأليف لكل نوع من هذه الانواع الثلاثة ، والابواب التي اشتمل عليها كل وجه منها . وقد تابع الباحث الكتاب في امثلته التي ادارها على (الاسم المظهر التام) .

٣ ـ الجزء الثاني من ابواب النحو في الكتاب :

تناول هذا الجزء احكام الاسناد التي تابع فيها الكتاب وهو يدرس (الاسم المضمر) .

و(الاسم الناقص) و(ما يقع موقع الاسم من الافعال) و(ما لا ينصرف) و(الاسماء التي لا تغيّر في باب الحكاية) ليتّم بها الكلام على الاسماء كافة .

وقد عني البحث في قسم التطبيق بتصنيف أبواب الكتاب بل تعمقت فقراته وامثلته واختارت لاقسامه وأبوابه العنوانات التي تتضح بها هذه الاقسام والابواب .

وينتهي البحث الى الخاتمة التي اشتملت على نتائج منهجية أكّدت سلامة ابواب الكتاب ، وتقويمه اساليب العربية تقويما نحويا في منهج منطقي سليم يفضل به على منهج المتأخرين في تنسيق مباحثه وأبوابه واستقامة مبانيه ، كما اشارت الخاتمة الى النتائج العلمية التي اشتمل عليها البحث حيث كشف عن آراء اوائل النحاة في بعض احكام النحو وقواعده التي تختلف عمّا نجده لدى المتأخرين وتقترن هذه النتائج المنهجية والعلمية بنتائج تطبيقية يسّرتْ للباحث الشروع في اعادة تحقيق الكتاب في تصنيف منهجي . ويبدو للباحث أنّ الكتاب في التصنيف الذي اشتمل عليه قسم التطبيق من البحث منهج صالح لدراسة النحو وتدريسه ، فهو الكتاب الاول الذي وصل الينا ، والأصل تتبعه الفروع .

ولا بد من القول ان الباحث وان خلص الى النتائج المذكورة في دراسة اساليب العربية في الكتاب ينتهي به القول الى انّ صنيع النحاة المتأخرين في النحو وتعمقهم في بحثه وفحصهم عن مسائله هو الذي بلغ به غاية ليس وراءها زيادة لمستزيد فاستقام منهجاً كاملا .

اما مراجع البحث فقد تيسر لي منها اهم شروح الكتاب المخطوطة التي ندرت اغلب نسخها ، وهي شروح السيرافي (٣٦٨ هجـ) ، والرمّاني (٣٨٤ هجـ) ، والقرطبي (٤٠١ هجـ) ، والأعلم الشنتمري (٤٧٦ هجـ) ، وابن خروف (٦٠٩ هجـ) والصفّار (٦٣٠ هجـ) ، ولعل شرح السيرافي وحده في مجلداته الاربعة الضخمة يغنيني عن كتب النحو كافة ، ولكني حملت النفس على متابعة الشروح الاخرى ومراجعة المصادر التي وجدتها ضرورية ، واجتمعت مع قسم من المتخصصين وراسلت آخرين ، وقبل هذا وذاك كان الكتاب نفسه المرجع الاول الذي اشفقت على نفسي من قراءته واعادته وطول

المصابرة على تدبره ـ فهو الكتاب الذي يقول فيه المبرّد لمن يطلب قراءته عليه : « هل ركبت البحر ؟! تعظيما له واستعظاما لما فيه » حتى هيأ الله تعالى لي اسباب الكشف عن منهجه في تقويم اساليب العربية ، فكان هذا الجهد المتواضع الذي كان فيه لاستاذي الفاضل الدكتور محمد ضاري حمادي فضل الرعاية التي تستحق الشكر والتقدير ، ومن الاعتراف بالجميل تقديم الشكر الجزيل الى العلاّمة الفاضل الدكتور مهدي المخزومي الذي تفضل بقراءة البحث وتقويمه فرفدني بملاحظاته القيمة ، ويلهج اللسان بالشكر والعرفان للاستاذة الفاضلة العالمة الدكتورة خديجة الحديثي لرعايتها الباحث بالعلم وتعهدها البحث بالتقويم ، كما اوجّه الشكر الجزيل الى ابن اخي (الدكتور محمد البكاء) الذي اعارني شروح الكتاب المخطوطة ، والى جميع السادة والاصدقاء الذين لا أنسى لهم فضل التشجيع والمساعدة على انجاز البحث راجيا من الله تعالى أن يوفقنا الى ما فيه المزيد من خير الامة وخدمة تراثها .

الدكتور محمد كاظم البكاء

كلية الفقه ـ جامعة الكوفة

١٩٨٥/٩/١٧



التقويم النحوي لتأليف الكلام في كتاب سيبويه

« قسم الدراسة »

الفصل الأول

التقويم النحوي لوجوه التأليف

المبحث الأول : تصنيف الأبواب في الكتاب .

المبحث الثاني : موازنة تصنيف الأبواب في الكتاب بما لدى النحاة المتأخرين .

المبحث الأول

تصنيف الأبواب في الكتاب

قال سيبويه : « هذا بابُ المسنِدِ والمسندِ اليهِ ، وهما ما لا يستغني واحد منهما عَنْ الآخرِ ، ولايَجِدُ المتكلمُ منه بُدّاً »[1]

بدأ سيبويه بكلامـه في مقدمـة الكتاب عـلى (الاسناد) وهـو بحث في (تركيب الكلام) ، وقد وجد أن الاسناد يقع في نوعين هما (اسناد الاسم) اي الاسم المبتدأ والمبني عليه ، و (اسناد الفعل)[2] اي الفعل والاسم المبني عليه ، فبدأ ابواب الكتاب (بباب الفاعل . . .) أي انه بدأ بدراسة اسناد الفعل واستمرّ به حتى نهاية (باب ما ينتصب من الاسماء والصفات لانها احوال تقع فيها الامور)[3] ، ولما اراد دراسة اسناد الاسم وعنده أن المبتدأ لابدّ له أن يكون المبنّي عليه شيئا (هو هو) او يكون في (مكان) أو (زمان)[4] بدأ بدراسة المبني عليه الذي يكون في مكان او زمان وموضعه : (هذا باب ما ينتصب من الاماكن والوقت . .)[5] وهو اول باب في اسناد الاسم ، ثم عالج المبني عليه اذا كان هو هو في (باب الابتداء)[6] وبين هذين البابين أي (باب ما ينتصب من الاماكن والوقت) و (باب الابتداء) جاءت ابواب كثيـرة اجرى الاسم فيهـا على مـا قبله على مـا سيأتي ايضاحه .

وقد تنبه سيبويه على ما كان مثل (النداء) وهو اسناد يعتمد الاداة ويجري مجرى الفعل فعالجه مع ابواب اخرى بعد أن اتمّ كلامه على (اسناد الفعل) و (اسناد الاسم) ، وقد تنبه النحويون المتأخرون على خصوصية النداء في الاسناد ، قال الاشموني في كلامه على كيفية تركيب الكلم : واقل ما يكون منه ذلك اسمان نحو ذا زيد ، أو فعل واسم نحو استقم وقام زيد ، بشهادة الاستقراء ، ولا نقض بالنداء ، فانه من الثاني» ، وقال الصبّان

---

(١) الكتاب ١/٢٣ هـ ، ١/٧ ب .

(٢) المصدر نفسه ١/٣٣ هـ ، ١/١٣ ، ١٤ ب .

(٣) المصدر نفسه ١/٤٠٠ هـ ، ١/١٩٩ ب .

(٤) المصدر نفسه ٢/١٢٧ هـ ، ١/٢٧٨ ب .

قال سيبويه : واعلم ان المبتدأ لابد له من ان يكون المبني عليه شيئا (هو هو) أو يكون في (مكان) أو (زمان) ، وهذه الثلاثة يذكر كل واحد منها بعد ما يبتدأ» .

(٥) المصدر نفسه ١/٤٠٣ هـ ، ١/٢٠١ ب .

(٦) المصدر نفسه ٢/١٢٦ هـ ، ١/٢٧٨ ب .

في شرحه : « قوله : ولا نقض بالنداء اي الجملة الندائية فانه عند الجمهور من الثاني اي المركب من فعل واسم ، لان يا نائبة عن فعل ، وهو أدعو »[7]، وهذا يعني أن النحويين قد تنبهوا على هذا النوع من الاسناد الذي يعتمد الاداة ويجري مجرى الفعل ، ولكن سيبويه اضاف الى (باب النداء) في الكتاب ابوابا أخرى بدأت بـ (الحروف الخمسة المشبّهة بالفعل) حيث يقول فيها « وهي من الفعل بمنزلة عشرين من الاسماء التي بمنزلة الفعل »[8] وتلتها (كم) التي يقول فيها : « واعلم أن كم تعمل في كل شيء حسن للعشرين أن تعمل فيها » وعلى ذلك (باب النفي بـلا) التي جعلها في نصب ما بعدها كنصب انّ لما بعدها[9]، وكذلك (باب الاستثناء)[10] وسيأتي ايضاح ذلك .

وهكذا عالج سيبويه الاسناد في ثلاثة اقسام هي :

اولا : اسناد الفعل وعمله في الاسماء والمصادر ، وما يعمل عمله .

ثانياً : اسناد الاسم واحوال اجرائه على ما قبله .

ثالثا : الاسناد الذي يعتمد الاداة ويجري مجرى الفعل أو ما كان بمنزلته .

وسيتابع الباحث الكتاب لدراسة هذه الاقسام الثلاثة في وجوه تأليفها المختلفة بلحاظ صورة التركيب اللغوي لكل منها موضحا الابواب التي اشتمل عليها كل وجه منها .

اولا : اسناد الفعل وعمله في الاسماء والمصادر ، وما يعمل عمله :

اشار سيبويه في متأخر من الكتاب الى قسمة الفعل بلحاظ عمله في الاسماء الى (فعل مظهر) و(فعل مضمر)[11] وقد حدّد موضع الاول وهو يحدّد موضع الثاني الذي يبدأ بباب

---

(٧) حاشية الصبّان على شرح الاشموني ١/٢٣ ، ٢٤ .

(٨) الكتاب ٢/١٣١ هـ ، ١/٢٧٩ ب .

(٩) المصدر نفسه ٢/٢٧٤ هـ ، ١/٣٤٥ ب .

(١٠) المصدر نفسه ٢/٣٠٩ هـ ، ١/٣٥٩ ب .

(١١) الكتاب ١/٢٩٦ ، ٢٩٧ هـ ، ١/١٤٩ ب .

قال سيبويه : «اعرف فيما ذكرت لك أن الفعل يجري في الاسماء على ثلاثة مجار : (فعل مظهر لا يحسن اضماره) و(فعل مضمر مستعمل اظهاره) و(فعل مضمر متروك اظهاره» .

«ما جرى من الامر والنهي على اضمار الفعل المستعمل اظهاره اذا علمت أن الرجل مستغن عن لفظك بالفعل ، وذلك قولك : زيدا ، وعمرا ، ورأسه . . . »[12] وينتهي الى الباب الذي آخره ذكر (مرحبا وأهلا) أي (باب ما ينتصب على اضمار الفعل المتروك اظهاره في غير الامر والنهي)[13] وعليه : انّ النوع الاول وهو (الفعل المظهر) يبدأ بالباب الاول من ابواب النحو في الكتاب وينتهي الى (باب من الفعل سمّي الفعل فيه باسماء مضافة)[14]، وفي هدى ذلك يتّضح أن الابواب الباقية من (اسناد الفعل) ستؤلف النوع الثالث منه ، ويبدو للباحث أنّه يختص بالمصادر التي تنتصب بالفعل بعد تمام الكلام وهي ابواب المفعول له والحال والمصدر المؤكد على ما سيأتي ايضاحه .

وعندئذ سنكون امام ثلاثة وجوه من اسناد الفعل وعمله في الاسماء والمصادر هي :

الاول : ما يرتفع وما ينتصب بالفعل المظهر وما يعمل عمله .

الثاني : ما ينتصب بالفعل المضمر .

الثالث : ما ينتصب بالفعل المظهر والمضمر من المصادر وما اجرى مجراها بعد تمام الكلام .

فأما (الوجه الاول) وهو (ما يرتفع وما ينتصب بالفعل المظهر) فانه يبدأ بالباب الاول من ابواب النحو في الكتاب[15] وقد اشتمل على تراجم ابواب هذا الوجه التي تجيء بعده مفصّلة بابا بابا .

---

(١٢) المصدر نفسه ١/٢٥٣ هـ ، ١/١٢٨ ب .

(١٣) المصدر نفسه ١/٢٩٠ هـ ، ١/١٤٦ ب .

(١٤) المصدر نفسه ١/٢٤٨ هـ ، ١/١٢٦ ب .

(١٥) الكتاب ١/٣٣ هـ ، ١/١٣ ب .
يبدو للباحث ان هذا الباب الذي يدعوه بعضهم (الباب الاول) في الكتاب وأسموه (باب الفاعل) ليس (بابا نحوياً) وانما هو مجموعة فقرات تصف الابواب التي تجيء بعده ، فالفقرة الاولى تحدد أبواب الفعل وأولها وهذا باب الفاعل الذي لم يتعده فعله الى مفعول والفاعل والمفعول في هذا سواء » والفقرة الثانية تحدد (ابواب اسماء الفاعلين والمفعولين) وهكذا ، قال السيرافي (شرح كتاب سيبويه ١/٣٠٩) : «اعلم ان هذا الباب مشتمل على تراجم ابواب تجيء مفصلة بعده بابا بابا . .»

وقد تضمنت فقراته اقسام هذا الوجه باعتبار العامل وما يعمل عمله ، ويمكن تصنيفها على الوجه الآتي :

١ ـ الفعل :

انّ الفقرة التي تخصه هي :

« هذا بابُ الفاعلِ الذي لم يَتعدّه فعلهُ الى مفعول ، والمفعولِ الذي لم يتعد اليه فعلُ فاعلٍ ، ولا تعدّى فعلُه الى مفعولٍ آخر » .

وقد شملت هذه الفقرة أبواب الفاعل والمفعول ابتداء من الباب الثاني الذي يقول فيه :

«هذا بابُ الفاعلِ الذي لم يتعدّه فعلُه الى مفعول ، والمفعولِ الذي لم يتعدّ اليه فعلُ فاعلٍ ، ولا تعدّى فعلُه الى مفعولٍ آخر . . .»[١٦].

وتستمر الابواب التي تشملها هذه الفقرة الى الباب الذي يقول فيه :

« هذا بابُ الفعلِ الذي يَتعدّى اسمَ الفاعل الى اسمِ المفعول ، واسمُ الفاعلِ والمفعولِ فيه لشيءٍ واحد »[١٧].

وقد تضمنت هذه الأبواب أنواع تعدي الفعل وهي :

أ ـ تعدي الفعل الى المفعول به .

ب ـ التعدي الى اسم الحدثان (المفعول المطلق) .

جـ ـ التعدي الى الزمان .

د ـ التعدي الى المكان .

٢ ـ اسماءالفاعلين والمفعولين :

والفقرة التي تتضمنه من الباب الاول هي :

« وما يعمل من اسماء الفاعلين والمفعولين عمل الفعل الذي يتعدى الى مفعول » .

اما الابواب التي تشملها هذه الفقرة فهي :

---

(١٦) الكتاب ١/٣٣ هـ ، ١/١٤ ب .

(١٧) المصدر نفسه ١/٤٥ هـ ، ١/٢١ ب .

« هذا بابٌ من اسمِ الفاعل الـذي جَرَى مجـرى الفعل المضـارع في المفعول في المعنى »[18].

ويتبعه :

« هذا بابٌ جرى مجرى الفاعل الـذي يَتعدى فعلهُ الى مفعـولَيْنِ في اللفظ لا في المعنى »[19].

ثم الباب الذي يقول فيه :

« هذا بابٌ صارالفاعلُ فيه بمنزلةِ الذي فَعَلَ في المعنى وما يَعْمَل فيه »[20].

٣ ـ المصادر :

والفقرة التي تخصها من الباب الاول هي :

« وما يعملُ من المصادرِ ذلك العملَ » .

اما الباب الذي تشمله هذه الفقرة فهو :

« هذا بابٌ من المصادر جَرَىَ مَجْرَى الفعلِ المضارعِ في عملِهِ ومعناه »[21]

٤ ـ الصفة المشبهة :

وفقرتها في الباب الاول هي :

« وما يجري من الصفات التي لم تبلغ أن تكون في القوة كأسماء الفاعلين والمفعولين التي تجري مجرى الفعل المتعدّي الى مفعول مجراها » .

اما الباب الذي تشمله هذه الفقرة فهو :

« هذا بابُ الصفةِ المشبهةِ بالفاعلِ فيما عَمِلَتْ فيه »[22].

٥ ـ ما ، ولات ، ولا ، وأفعل التعجب :

والفقرة التي تشمل هذه العوامل من الباب الاول هي :

« وما أُجري مُجْرى الفعل وليس بفعل ولم يَقْوَ قُوَّتَه »

---

(١٨) الكتاب ١/١٦٤ هـ ، ١/٨٢ ب .

(١٩) المصدر نفسه ١/١٧٥ هـ ، ١/٨٩ ب .

(٢٠) المصدر نفسه ١/١٨١ هـ ، ١/٩٣ ب .

(٢١) الكتاب ١/١٨٩ هـ ، ١/٩٧ ب .

(٢٢) المصدر نفسه ١/١٩٤ هـ ، ١/٩٩ ب .

وتشمل هذه الفقرة بابين وما يلحق بهما :

الاول :

« هذا باب ما أُجري مُجْرى ليس في بعض المواضع . . »[٢٣]

وقد تحدّث فيه عن (ما) الحجازية ، وكذلك كان الكلام على (لات) و (لا) .

الثاني :

« هذا باب ما يَعْمَلُ عَمَلَ الفعل ولم يَجْرِ مَجْرى الفعل ولم يَتمكّن تمكُّنَه ، وذلك قولك : ما أحسن عبدالله » ، ويقول فيه :

« فجعلوا له مثالا واحداً يَجرى عليه ، فشُبِّه هذا بما ليس من الفعل نحو لات ، وما » .

وهكذا يتضح أن (ما) و (لات) ، و (لا) ، و (أفعل التعجب) هي (التي تجري مجرى الفعل وليست بفعل ولم تقو قوّته) واياها قصد سيبويه ، ولكن السيرافي يقول في شرح هذه الفقرة من الباب الاول :

« وما اجري مُجْرى الفعل وليس بفعلٍ ولم يَقْوَ قُوّته يعني إنّ وأخواتها » وفيه نظر ، لأنّ (إنّ واخواتها) ـ وان وردت في عبارة سيبويه على أنها لم تتصرف ولم تقو قوّة الفعل[٢٦] ـ ليست من (أبواب الفاعل) ولم يتحدث عنها بين ابوابه وانما يكون مصداق هذه الفقرة متعينا في (ما)[٢٧] ، و (لات) ، و (لا) ، و (أفعل التعجب) التي جاءت بين ابواب الفاعل .

---

(٢٣) المصدر نفسه ١/٥٧ هـ ، ١/٢٨ ب .

(٢٤) الكتاب ١/٧٢ هـ ، ١/٣٧ ب .

وقال سيبويه في أفعل التعجب (المصدر نفسه ١/٩٦ هـ ، ١/٤٩ ب) «وكذلك : ما أحسنَ عبدَالله وزيدٌ قد رأيناه ، فانّما اجريته في الموضع مجرى الفعل في عمله ، وليس كالفعل ، ولم يجيء على امثلته ولا على اضماره ، ولا تقديمه ولا تأخيره ولا تصرفه ، وانما هو بمنزلة لَدُنْ غُدْوةً وكمْ رجلاً ، فقد عملا عمل الفعل وليسا بفعل ولا فاعل» .

(٢٥) شرح كتاب سيبويه (السيرافي) ١/٣١٢ .

(٢٦) الكتاب ٢/١٣١ هـ ، ١/٢٨٠ ب .

(٢٧) قال الصفار (شرح كتاب سيبويه ، ٧٧) :

«وقوله : وما يجري مجرى الفعل وليس بفعل يريد به (ما) لانه ترجم بهذا على ما» .

٦ ـ اسماء الفعل :

انّ الفقرة التي تخص هذا الباب النحوي هي الفقرة الاخرة من الباب الاول اي (باب الفاعل) الذي سبق الكلام على فقراته السابقة ، وهي :

« وما جرى من الاسماء التي ليست باسماء الفاعلين التي ذكرت لك ، ولا الصفات التي هي من لفظ احداث الاسماء وتكون لاحداثها امثلة لما مضى ولما لم يمض ، وهي التي لم تبلغ ان تكون في القوة كاسماء الفاعلين والمفعولين التي تريد بها ما تريد بالفعل المتعدي الى مفعول مجراها وليس لها قوة اسماء الفاعلين التي ذكرت لك ولا هذه الصفات كما انّه لا يقوى قوّة الفعل ما جرى مجراه وليس بفعل » .

وقد كانت هذه الفقرة اخرة فقرات الباب الاول من النحو وان الباب الذي تكلّم عليها في ابواب الكتاب هو آخر ابواب الوجه الاول من اسناد الفعل اي (ما يرتفع وما ينتصب بالفعل المظهر وما يجري مجراه) وهو :

« هذا باب من الفعل سمّي الفعل بما فيه باسماء لم تؤخذ من أمثلة الفعل الحادث . . »[٢٨]

وفيه :

« انها اسماء وليست على الامثلة التي اخذت من الفعل الحادث فيما مضى وفيما يستقبل وفي يومك » .

وفيه ايضاً :

« لم تصرف المصادر ، لانها ليست بمصادر ، وانما سمّي بها الامر والنهي فعملت عملها ، ولم تجاوز ، فهي تقوم مقام فعلها » .

وهكذا يتضح للباحث أنّ (اسماء الافعال) هي المقصودة بالفقرة الاخرة في الباب الاول الذي اشتمل على الابواب التي جاءت بعده طبقا لفقراته ، ولكنّ السيرافي يقول في تفسير الفقرة المذكورة :

« وقوله : وما جرى من الاسماء التي ليست باسماء الفاعلين الى آخر الباب يعني به :

---

(٢٨) الكتاب ١/٢٤١ هـ ، ١/١٢٢ ب .
وينظر : ١/٢٥٣ هـ ، ١/١٢٨ ب .

ما ينصب من الاسماء على طريق التمييز كقولك : هذه عشرون درهما وما في السماء موضع راحة سحابا ، فهذه اضعف عوامل الاسماء لانه لا يعمل الا في منكور ولا يتقدم عليه ما يعمل فيه ، فهذا ليس بمنزلة اسماء الفاعلين ولا بمنزلة الصفات ، ولا هي بمنزلة المصادر ، لان المصادر تعمل في المعرفة والنكرة ، ويتقدم فاعلوها على مفعوليها فليست لعشرين درهما وبابه زيادة قوة شيء من العوامل التي قبلها ، ثم عاد الى العوامل فقال عشرون درهماً وهي ناصبة ولم تبلغ أن تكون في القوّة كالنواصب التي قبلها »[29] .

والذي عليه البحث خلاف ما اورده السيرافي ومن تبعه ، ثم ان السيرافي نصّ على أنّ سيبويه يتحدث في هذه الفقرة عن (عوامل الاسماء) ، ولكنّ فقرات الباب الاول هي ترجمة لابواب العوامل من الافعال .

وهكذا يتضح أنّ فقرات (الباب الاول) قد تضمنت الابواب التى اشتمل عليها الوجه الاول من اسناد الفعل في تقسيمات هذا البحث : أي (ما يرتفع وما ينتصب بالفعل المظهر وما يعمل عمله) ، وفيه يتضح ايضا أنّ ثمة نوعين من العوامل في اسناد الفعل المظهر وعمله في الاسماء وهما (الفعل) نفسه ، و (ما يعمل عمله) وعليه فان صورة تركيبه اللغوي هي :

الفعل / ما يعمل عمله + المرفوع (الفاعل) + المنصوب (المفعول به) ١ ـ ٣

ولدى دراسة العلاقة بين (الفاعل) و (المفعول به) في صورة التركيب اللغوي المذكورة يتضح أنّ ثمة حالتين :

احداهما : انّ الفاعل والمفعول به شيئان مختلفان نحو قولك : ضَرَبَ عبدُاللهِ زيداً .

والثانية : انّ الفاعل والمفعول به شيء واحد نحو قولك : كان عبدالله أخاك .

---

(٢٩) شرح كتاب سيبويه (السيرافي) ١ / ٣١٢ ـ ٣١٣ .

وقال الصفار (شرح كتاب سيبويه ٧٧) :

«وقوله : وما جرى مجراها من الاسماء الى آخره يعني به عشرون درهما لا رويد ولا مكان مثله ، لان رويدا قوى في العمل من الصفات المبهمة الا ترى انه يعمل في الاجنبي» .

يريد بما كان مثل رويد : اسماء الفعل ، وتنبهه على (اسماء الفعل) ـ وان كان قد نفاها من أن تكون هي المقصودة بهذه الفقرة ـ انما هو انتباهة خطرت فتكلف الرد عليها ، وربما كانت صحيحة .

وهذه الحالة انما تجيء في اسناد الاسم حيث يكون المبتدأ والمبني عليه شيئا واحدا نحو : عبدالله اخوك ، فههنا اذا أفعال دخلت على مبتدأ وخبر[30] ولكنها بلحاظ عملها في الاسماء الرفع والنصب انتظمت في صورة التركيب اللغوي لاسناد الفعل المظهر .

وفي هدى هذه العلاقة[*] يمكن تصنيف ابواب الكتاب ابتداء من الباب الاول الى الباب الذي يقول فيه سيبويه : « هذا باب المفعول الذي يتعداه فعله الى مفعولين ، وليس لك ان تقتصر على واحد منها دون الاخر وذلك قولك : نُبِّئْتُ زيداً أبا فلانٍ »[31] حيث يكون الفاعل ـ اي نائب الفاعل لدى النحاة المتأخرين ـ والمفعول شيئين مختلفين ، ثم تأتي الابواب التي يكون فيها الفاعل والمفعول به شيئا واحدا ، وهذه هي الابواب[32] التي تعرف عند النحاة المتأخرين بالافعال الناقصة ، وأولها الباب الذي يقول فيه سيبويه : « هذا باب الفعل الذي يتعدّى اسمَ الفاعل الى اسم المفعول ، واسمُ الفاعلِ والمفعولِ فيه لشيء

---

(30) الكتاب ٢/٣٦٥ هـ ، ١/٣٨٤ ، ٣٨٥ ب .

(*) تنشأ عن هذه العلاقة ظاهرة تركيبية تدعى بـ(الاقتصار) وهي الحذف بلا دليل وانما تقع فيما كان فيه الاول والآخر شيئا واحدا ، وفي هدى هذه الظاهرة صنف سيبويه ابواب الفاعل والمفعول ، فمنها ما لا يصح فيه الاقتصار نحو (الكتاب ١/٣٩ هـ ، ١/١٨ ب) : «هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله الى مفعولين ، وليس لك أن تقتصر على احد المفعولين دون الأخر وذلك قولك : حسب عبدالله زيدا بكراً» .

وقال سيبويه في موضع آخر (المصدر نفسه ٢/٣٦٥ ، ٣٦٦ هـ ، ١/٣٨٤ ب) : «حسبت بمنزلة كان ، انما يدخلان على المبتدأ والمبنى عليه فيكونان في الاحتياج على حال ، الا ترى انك لا تقتصر على الاسم الذي يقع بعدهما كما لا يقتصر عليه مبتدأ ، والمنصوبان بعد حسبت بمنزلة المرفوع والمنصوب بعد ليس وكان ، وكذلك الحروف التي بمنزلة حسبت وكان . . .» .

أما ما يصح فيه الاقتصار من ابواب الفاعل والمفعول فهو الباب الذي يقول فيه سيبويه (المصدر نفسه ١/٣٧ هـ ، ١/١٦ ب) : «هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله الى مفعولين ، فان شئت اقتصرت على المفعول الاول ، وان شئت تعدى الى الثاني كما تعدى الى الاول ، وذلك قولك : اعطى عبدالله زيداً درهماً . .» .

(31) الكتاب ١/٤٣ هـ ، ١/٢٠ ب .

ويأتي بعده الباب الذي يقول فيه سيبويه : «هذا باب ما يعمل فيه الفعل فينتصب وهو حال وقع فيه الفعل وليس بمفعول . . . وذلك قولك : ضربت عبدالله قائماً» هو استطراد .

(32) قال السيرافي (المصدر السابق ـ الافعال الناقصة ـ ١/٦٦) : «اعلم أن هذه الافعال التي ضمنها هذا الباب افعال تدخل على مبتدأ وخبر فتفيد فيه زمانا محصلا ، أو نفياً او انتقالا او دواماً» .

واحد »[٣٣] ولدى متابعة هذه الافعال نجد بينها (ليس) التي وضعت موضعاً واحداً فلم تتصرّف تصرف الافعال الاخرى ، ثم نجد (ما) و (لات) تعملان عمل ليس في لغة الحجاز ، وقد عقد لها سيبويه بابا بين ابواب اسناد الفعل المظهر يقول فيه : « هذا باب ما أُجْرِيَ مُجْرى ليس في بعض المواضع بلغة اهل الحجاز ، ثم يصير الى أصله »[٣٤]. ثم جاء باب التعجب وفيه يقول سيبويه : « هذا باب ما يعمل عمل الفعل ، ولم يجر مجرى الفعل ، ولم يتمكّن تمكّنه وذلك قولك : ما أَحْسَنَ عبدَاللهِ » وقد جاء فيه : « فشبّه هذا بما ليس من الفعل نحو (لات) و (ما) وان كان من حَسُنَ وكَرُمَ وأَعْطَى[٣٥] » وقال السيرافي في شرحه « يعني انّ فعل التعجب وان كان مشتقا من افعال متصرفة فهو غير متصرف بمنزلة (لات) و (ما) في قلة تصرفها »[٣٦]، وهذا يعني ان سيبويه اجرى (ليس) مجرى الافعال الناقصة المتصرفة وان لم تتصرف ، وانّ (ما) و (لات) في لغة الحجاز قد اجريتا مجراها بلحاظ المعنى وعدم التصرف ، وكذلك كان (أَفْعَلَ) في التعجب لكونه غير متصرف ايضا بمنزلة (ما) و (لات) . وفي الاجابة عن ضمّ (كان واخواتها) الى الافعال التامة ، وفي

---

(٣٣) الكتاب ١/٤٥ هـ ، ١/٢١ ب .

وتقع هذه العلاقة ايضا في افعال القلوب ، حيث يقول (المصدر نفسه ١/٣٩ هـ ، ١/١٨ ب) : «هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله الى مفعولين وليس لك أن تقتصر على احد المفعولين دون الأخر وذلك قولك : حسب عبدالله زيداً بكراً . . . » ولكنها تقع بين المفعولين وليست بين الفاعل والمفعول .

وقد اجرى سيبويه (كاد واخواتها) مجرى (كان واخواتها) من حيث العمل فقط قال (المصدر نفسه ٣/١١ هـ ، ١/٤١٠ ب) : «صار (كدت ونحوها) بمنزلة (كنت) عندهم ، كأنك قلت : كدت فاعلا ، ثم وضعت افعل في موضع فاعل» وقال ايضا (المصدر نفسه ٣/١٦٠ هـ ، ١/٤٧٨ ب) : «فالفعل ههنا بمنزلة الفعل في كان اذا قلت : كان يقول ، الا انك لا تستعمل الاسم فأخلصوا هذه الحروف للافعال كما خلصت حروف الاستفهام للافعال نحو هلاّ وألاّ» .

ويبدو للباحث ان اخلاص هذه الحروف للافعال هو الذي اخرجها عن اسناد الفعل المظهر الذي يعمل في الاسماء ، قال سيبويه (المصدر نفسه : ٣/١٦١ هـ ، ١/٤٧٩ ب) : «وهذه الحروف التي هي لتقريب الامور شبيهة بعضها ببعض ، ولها نحو ليس لغيرها من الافعال» .

(٣٤) الكتاب ١/٥٧ هـ ، ١/٢٨ ب .

(٣٥) المصدر نفسه ١/ ٧٣ هـ ، ١/٣٧ ب .

(٣٦) شرح كتاب سيبويه (السيرافي) ١/٤٤١ .

الاجابة عن ضمّ (ليس) الى (كان واخواتها) وان لم تجر مجراها في التصرف ، يتضح لنا أن سيبويه انّما كان ينظر الى المشابهة في العمل[37] أي أنه ينظر الى (الناحية الوظيفية)[38] فصنّف (كان واخواتها) ومنها (ليس) وما اجرى مجراها اي (ما) و (لات) ، وما يشبهها اي (أفعل التعجب) ضمن وجوه اسناد الفعل المظهر التي تنظمها صورة التركيب اللغوي لهذا الاسناد وهي :

الفعل او ما يعمل عمله + المرفوع (الفاعل) + المنصوب (المفعول)[39]

وقد قال (الصفّار) في كان واخواتها :

« للقائل أن يقول : كيف جعل سيبويه المبتدأ فاعلا والخبر مفعولا ، وليس الامر كذلك لانّ هذا ليس بفاعل ولا الاخر مفعول .

قلت : عن هذا جوابان :

احدهما ، انّ هذا المنصوب قد قام لهذه الافعال مقام الحدث على ما بيّن ، والحدث لو كان ثمّ فقلت : كان زيد كونا ، لكان مفعولا وزيد فاعلا فلذلك جعلهما سيبويه فاعلا ومفعولا .

والجواب الآخر : انّ هذه الافعال داخلة على الجمل فكان ينبغي للاقوى فيها[*] فانما رفعت احدهما ونصبت الآخر بالتشبيه بنحو : ضَرَبَ زيدٌ عمراً . . فلما كان المرفوع يشبه الفاعل ، والمنصوب يشبه المفعول جعل الاول فاعلا ، والمفعول الثاني»[40].

---

(٣٧) سيبويه امام النحاة ، ١٧٥ .

(٣٨) قال الدكتور محمود شرف الدين (كان بين ايدي النحويين ، ١١٣) : «واقصد بالشكلية : ذلك الاتجاه في التفكير اللغوي الذي ينظر الى العلامات الشكلية . . واقصد بالوظيفية : ذلك الاتجاه الذي يقيم حكمه على الكلمات بالنظر الى الوظيفة النحوية التي يقوم بها في التراكيب اللغوية تلك الوظيفة المرتبطة بالموقع الكلامي المعين وما يكون هناك من علاقات بين عناصر التركيب» .

وكان الدكتور يرى (سيادة النظر الشكلية في تصنيف سيبويه) حيث يقول (المصدر السابق : ١١٩) :

« ((مع تنبهه ـ يقصد سيبويه ـ الى ان الكلمتين كان وان تدخلان على الجملة المكونة من مبتدأ خبر ، لم يساو بينهما فاحداهما فعل متصرف ، والاخرى حرف جامد ، ولا يخفى ما في هذه التفرقة من تقدير للملامح الشكلية للكلمة» .

ويجاب أن سيبويه قد ضم ما ، ولات وهي حروف الى ابواب الفعل وانما يستقيم هذا مع الاتجاه الوظيفي لا الشكلي .

(٣٩) كان واخواتها + مرفوع + منصوب / ما الحجازية + مرفوع + منصوب / لات + مرفوع محذوف + منصوب / ما افعل + مرفوع محذوف + منصوب .

(٤٠) شرح كتاب سيبويه (الصفّار) ٩٠ ، ٩١ .

(*) كذا وردت وتبدو ناقصة .

وهكذا يبلغ البحث في تصنيف ابواب الوجه الاول الباب الذي يقول فيه سيبويه : « هذا باب ما يعمل عمل الفعل ولم يجر مجرى الفعل ولم يتمكن تمكنه وذلك قولك ما أَحْسَنَ عبدَالله »[41] ويفترض أن يتابع الباحث ابواب الكتاب ويجري على ترتيبها ولكن ثمة مجموعة من الابواب تعترض ترتيب الابواب التي اشتملت عليها فقرات الباب الاول من الكتاب وسيؤخر البحث عنها لانها من اعراض التركيب على الابواب السابقة[42]، وههنا يستأنف الباحث الكلام على الابواب التي تشملها الفقرات الباقية من الباب الاول المذكور تواصلا مع الفقرات السابقة ، وأول هذه الابواب قول سيبويه : « هذا باب من اسم الفاعل الذي جرى مجرى الفعل المضارع في المفعول في المعنى . . وذلك قولك : هذا ضاربٌ زيداً غدا »[43] وآخرها الباب الذي يقول فيه سيبويه : « هذا باب الصفة المشبّهة بالفاعل فيما عملت فيه »[44] وهي ابواب اسماء الفاعلين والمفعولين والمصادر والصفة المشبّهة التي عملت عمل الفعل والتي تنتظمها صورة التركيب اللغوي للوجه الاول من اسناد الفعل وهي : الفعل أو ما يعمل عمله + الفاعل (المرفوع) + المفعول (المنصوب) ، ولكن ثمة بعض التغييرات في مكوّنات هذه الصورة وعلى الوجه الآتي :

١ ـ قد يقع الفاعل أو المفعول مجرورا في امثلة هذه الابواب وذلك قولك : عجبت من ضربه زيدا ، وهذا ضاربُ زيدٍ .

٢ ـ الصفة المشبهة صورة من التركيب اللغوي حيث يكون معمولها نكرة والحكم فيها النصب ، قال سيبويه : « امّا النكرة فلا يكون فيها الاّ الحسن وجهاً »[45] .

وفي لحاظ هذه الصورة ألحق بباب الصفة المشبّهة ما يجري مجراها :

أ ـ افعل التفضيل :

قال سيبويه : « وتقول فيما لا يقع الاّ منونّا عاملا في نكرة . . . وذلك قولك : هو

---

(٤١) الكتاب ١/٧٢ هـ ، ١/٣٧ ب .

(٤٢) منهج كتاب سيبويه ، ٤٧ .

(٤٣) الكتاب ١/١٦٤ هـ ، ١/٨٢ ب .

(٤٤) المصدر نفسه ١/١٩٤ هـ ، ١/٩٩ ب .

(٤٥) المصدر نفسه ١/٢٠٠ هـ ، ١/١٠٣ ب .

خيرٌ منك أباً . . . وان شئت قلت : هو خيرٌ عملاً وانت تنوي (منك) . . . ولا يقوى قوّة الصفة المشبهة فالزم فيه وفيما يعمل فيه وجها واحدا »[٤٦] .

ب ـ الفعل اللازم الذي انفذ الى مفعول نكرة :

وهو ما يعرف عند النحويين بـ (تمييز النسبة) قال سيبويه :

«وقد جاء من الفعل ما قد انفذ الى مفعول ، ولم يقو قوّة غيره مما قد تعـدّى الى مفعول ، وذلك قولك : امتلأتُ ماءً وتفقّأتُ شحماً ، ولا تقول : امتلأته ولاتفقأته ، ولا يعمل في غيره من المعارف ، ولا يقدّم المفعول فيه فتقول : ماءً امتلأت ، كما لا يقدّم المفعول فيه في الصفات المشبّهة[٤٧] »

وفي تحديده قال :

« وانما هو بمنزلة الانفعال لا يتعدّى الى مفعول[٤٨]، وانما اصله امتـلأْت من الماءِ وتفقأْتُ من الشحم فحذف هذا استخفافاً »[٤٩].

وفي امكان عمله وان انفذ الى مفعول ولكنه لا يتعدى اليه قال :

« وكان الفعل أجدر ان يتعدى ، اذ كان عشرون ونحوه وهو ـ في أنّهم قد ضعّفوه ـ مثله »[٥٠]

---

(٤٦) المصدر نفسه ١/٢٠٢ـ٢٠٣ هـ ، ١/١٠٤ ب

(٤٧) المصدر نفسه ١/٢٠٤ ، ٢٠٥ هـ ، ١/١٠٥ ب .

(٤٨) قال السيرافي (شرح كتاب سيبويه ٢/١١٥) :

«وقد يكون من الامثلة ما يكون مجراه مجرى الانفعال في حال ، ويجرى غيره في أخرى ، وذلك نحو : تفعل وافتعل تقول : كسّرته فتكسّر . . . وقد يجيء على غير ذلك تقول : تجبّر الرجل وتكبّر على غير معنى الانفعال» .

(٤٩) الكتاب ١/٢٠٥ هـ ، ١/١٠٥ ب .

وفي نسخة هارون وردت عبارة الكتاب على وجه آخر فيه مزيد من البيان : «وانما هو بمنزلة الانفعال لا يتعدى الى مفعول نحو كسرته فانكسر ودفعته فاندفع ، فهذا النحو انما يكون في نفسه ولايقع على شيء فصار امتلأت من هذا الضرب .» .

(٥٠) الكتاب ١/٢٠٥ هـ ، ١/١٠٥ ب .

عبارة الكتاب فيها : «وكان الفعل اجدر ان يتعدى (ان) كان هذا ينفذ ، وهو ـ في أنّهم قد ضعفوه ـ مثله» ـ في ب (اذ) ـ وما اثبتناه هو عبارة الكتاب في شرح السيرافي ٢/١١٦ .

وقال السيرافي في شرحه :

« يعني أنّ امتلأت وتفقأت وبابه أولى بالعمل في المنكور الذي بعده ، اذ كانوا قد عدّوه للعلة التي ذكرناها من شبهه باسم الفاعل ، كان ما هو فعل على الحقيقة اولى بالتعدي وأحق بالعمل والنفوذ غير أنّهم قد ضعّفوا هذا الفعل للعلل التي ذكرناها آنفا حتى منعوه التعدي الى غير المنكور فلما حلّ هذا المحل صار بمنزلة العشرين »(٥١) أي انه ينصب ما بعده من النكرة .

جـ ـ ما كان مثل (هو أشجعُ الناسِ رجلاً) :

قال سيبويه : « وتقول : هو اشجع الناس رجلا ، وهما خير الناس اثنين ، فالمجرور هنا بمنزلة التنوين ، وانتصب الرجل والاثنان ، كما انتصب الوجه في قولك : هو احسن منه وجها »(٥٢) .

ويبدو للباحث أنّ هذا المثال ليس من (أفعل التفضيل) لانه لم يعالج معه ، وانّما أورده بعد (ما كان من الافعال بمنزلة الانفعال أي ما يعرف بتمييز النسبة) ، قال سيبويه :

«والرجل هو الاسم المبتدأ ، والاثنان كذلك ، انما معناه : هو خيرُ رجلٍ في الناس ، وهما خيرُ اثنينِ في الناسِ ، وان شئت لم تجعله الاول فتقول : هو اكثر الناس مالاً»(٥٣) .

اذاً فثمة فارق بينه وبين (أفعل التفضيل) في المعنى ، قال القرطبي وهو يشرح قول سيبويه موضحا هذا الفرق :

« قوله فيه : هو اشجع الناس رجلا ، وهما خير الناس اثنين ، فالمجرور هنا بمنزلة التنوين ، وانتصب الرجل والاثنان كما انتصب الوجه في قولك : هو احسن منه وجها » . . الخ .

يعني بقوله : وانتصب الرجل والاثنان كما انتصب الوجه في قولك : هو أحسنُ منه وجهاً ، انهما اتفقا في الانتصاب لا في المعنى ، وذلك أن المنصوب هنا هو المبتدأ وليس

---

(٥١) شرح كتاب سيبويه (السيرافي) ٢/١١٦ .

(٥٢) الكتاب ١/٢٠٥ هـ ، ١/١٠٥ ب .

(٥٣) الكتاب ١/٢٠٥ ـ ٢٠٦ هـ ، ١/١٠٥ ب .

الصواب في الهامش (٦) من الكتاب (هـ) : « . . . وكلمة (اثنين) هي بعينها كلمة (هما) الواقعة مبتدأ كذلك» .

(مواضعه)[*]، والوجه في قولك : زيدٌ احسنُ منك وجهاً ليس من اسم المبتدأ ولا هو هو ، والرجل في قولهم : هو اشجعُ الناسِ رجلاً ، واحد في اللفظ وهو جميع الرجال في المعنى ، وكذلك الاثنان في قولك : خير الناس اثنين . . . وليس هذا من الباب الآ في الانتصاب ، لا في ما يؤول اليه من المعنى[٥٤]» وهكذا يتضح ان امثلة هذا الضرب تتفق مع باب الصفة المشبّهة عامة وافعل التفضيل خاصة من جهة الانتصاب لا من جهة المعنى .

د ـ اسماء العدد :

قال سيبويه في باب الصفة المشبّهة وما اجرى مجراها مثل افعل التفضيل وما يعرف بتمييز النسبة : « ومما أجرى هذا المجرى اسماء العدد . . »[٥٥]

وقد اوضح سيبويه وجه الشبه بين ما يعرف بتمييز النسبة واسماء العدد حيث يقول :

« ومثل ذلك في الكلام قوله تبارك وتعالى : ﴿ فإنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيءٍ مِنْهُ نَفْساً ﴾ وقَرِرْنا به عيناً ، وان شئت قلت : أَعْيُناً وأَنْفُساً ، كما قلت : ثلثُمائة وثلاثِ مئينَ ومئاتٍ ولم يدخلوا الالف واللام ، كما لم يدخلوا في امتَلأْتُ ماءً[٥٦] » .

وزاد سيبويه بياناً في اجراء اسماء العدد مجرى الصفة المشبهة باسم الفاعل في أنّ اسماء العدد في بعض صورها لم تقو قوّتها حيث يقول في اسـماء العدد من عشـرين الى تسعين :

« . . وانما فعلوا هذا بهذه الاسماء ، والزموها وجها واحدا ، لانّها ليست كالصفة التي في معنى الفعل ، ولا التي شبهت بها ، فلم تقو تلك القوّة »[٥٧] .

وبهذه الاضرب الاربعة التي الحقت بالصفة المشبّهة بلحاظ صورة تركيبها اللغوي حيث تعمل في النكرة ـ يتضح الاتجاه الوظيفي في تصنيف الاساليب بطريقة التـركيب كالذي فعله مع ما أجرى مجرى ليس[٥٨] .

وعندئذ يكون البحث قد اتمّ دراسة جميع الابواب التي اشتملت عليها فقرات الباب

(*) كذا وردت غير واضحة .

(٥٤) شرح عيون كتاب سيبويه (القرطبي) ١٩-٢٠ .

(٥٥) الكتاب ١/٢٠٦ هـ ، ١/١٠٥ ب .

(٥٦) الكتاب ١/٢١٠ ـ ٢١١ هـ ، ١/١٠٨ ب .

(٥٧) المصدر نفسه ١/٢٠٧ هـ ، ١/١٠٦ ب .

(٥٨) منهج كتاب سيبويه ، ٤١ .

الاول من الكتاب عدا (باب اسماء الافعال) التي جعلها الكتاب في آخر ابـواب هذا الوجه ، وقد تابع الباحث الكتاب في هذا الصنيع للاعتبارات المنهجية التي ستـذكر في موضع بحثها .

* * *

وحيث أتمّ البحث الكلام على الابواب التي اشتملت عليها فقرات الباب الاول وما استثني منها ، يستأنف الباحث الكلام عـلى دراسة تصنيف الابـواب التي اشار الى أنها تعترض صورة التركيب اللغوي لاسناد الفعل المظهر في بعض ابوابه[٥٩] . اما هذه الابواب التي تعدّ من اعراض الكلام التي ذكرها سيبويه في مقدمة الكتاب فأنها تختلف عن صورة التركيب اللغوي لاسناد الفعل المظهر ، ولكنها تستند اليها وتفسر في هديها وهي تشمل الموضوعات النحوية الآتية مرتبة على ما جاءت في أبواب الكتاب :

اولا : التنازع :

قال سيبويه : «هذا باب الفاعلين والمفعولين اللذين كل واحد منهما يفعل بفاعله مثل الذي يفعل به وما كان نحو ذلك»[٦٠] .

وقد اورد مثالين يمثلان نوعي العمل فيه :

١ ـ اعمال الآخر حيث يقول : «وهو قولك : ضربت وضربني زيـدٌ ، وضربني وضربت زيدا ، تحمل الاسم على الفعل الذي يليه»[٦١] .

وههنا جملتان :

أ ـ ضربت .

ب ـ ضربني زيدٌ .

٢ ـ اعمال الاول حيث يقول : «ولو لم تحمل الكلام على الآخر لقلت : ضَرَبْتُ ـ

---

(٥٩) منهج كتاب سيبويه ، ٤٣ .

(٦٠/٦١) الكتاب ١/٧٣ هـ ، ١/٣٧ ب .

(٦٢) الكتاب ١/٧٦ هـ ، ١/٣٨ ب .

وَضَرَبُوني ـ قومَك ، وانما كلامهم : ضربْتُ وضربني قومُك»[٦٢]

وههنا يتضح ايضا أنّ الاصل في : ضَرَبْتُ ـ وَضَرَبُوني ـ قومَك جملتان هما :

أ ـ ضَرَبْتُ (ضَرَبْتُ قومَك)

ب ـ وَضَرَبني قومُك (ضَرَبُوني)

وهما جملتان من اسناد الفعل المظهر مما تنتظمه صورة التركيب العامة ايضا . ولمّا كانت الجملتان في حالتي اعمال الآخر او الاول هما من اسناد الفعل المظهر اي مما تنتظمه صورة التركيب العامة يتضح أن التنازع انما هو :

(تشريك جملتين مما يرتفع وما ينتصب بالفعل المظهر بالواو بطريقة التقديم والتأخير والحذف والاضمار) .

وبهذا يُفسّر اختلاف صورة التركيب في التنازع عن صورة التركيب العامة لاسناد الفعل المظهر ، وبقي أن نتعرف دواعي ذلك فنجد أن سيبويه يجعله من موارد (لاستغناء[٦٣] وهو ترك الشيء استغناء بشيء آخر وقد اورد الشواهد على الاستغناء باعمال الاول عن الآخر كما في قوله تعالى : ﴿ والحافِظِينَ فُرُوجَهُم والحافِظَاتِ ، والذاكِرِينَ الله كثيراً والذاكِرَاتِ ﴾ ومن شواهده على الاستغناء باعمال الآخر عن الاول قول الشاعر :[٦٤]

نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وأَنْتَ بِمَا
عِنْدَكَ راضٍ ، والرأيُ مُخْتَلِفُ

وفي هدى ما ذكره الكتاب ينبغي أن نضيف قيد الاستغناء الى تحديد التنازع ليكون (هو تشريك جملتين مما يرتفع وما ينتصب بالفعل المظهر بالواو بطريقة التقديم والتأخير والحذف والاضمار استغناء باعمال الاول عن الاخر أو بالعكس)[٦٥]

---

(٦٣) لم يذكره (عضيمه) في موارد الاستغناء في كتابه (فهارس كتاب سيبويه) : ٧٣ .

(٦٤) الكتاب ١/ ٧٤ـ٧٥ هـ ، ١/ ٣٧ـ٣٨ ب .

(٦٥) قال عبدالقاهر الجرجاني (دلائل الاعجاز ١١٥) :

«واعلم ان ههنا بابا من الاضمار والحذف يسمى على شريطة التفسير وذلك مثل قولهم : أكرَمني وأكرمْتُ عبدَالله ، اردت : اكرَمني عبدُالله واكرمْتُ عبدَ الله ، ثم تركت ذكره استغناء بذكره في الثاني . . .»

ولكن معظم النحاة المتأخرين عرّفوا (التنازع) في ضوء (مسألة العامل)[٦٦] فأدى ذلك الى غموضه وانكار الغرض منه على الرغم من وروده في القرآن الكريم والمأثور من كلام العرب[٦٧].

ثانيا : الاشتغال[٦٨]:

قال سيبويه : « هذا باب ما يكون فيه الاسم مبنيا على الفعل قُدِّم أو أُخِّر ، وما يكون فيه الفعل مبنيا على الاسم »[٦٩] والآخر هو الاشتغال[٧٠].

ثم اتسع الكتاب به في أحد عشر بابا تنتهي الى نهاية « هذا باب حروف أُجريت مجرى حروف الاستفهام وحروف الامر والنهي »[٧١].

والذي عليه البحث أنّه جاء في أربعة أنواع هي :

١ ـ الخبر : من الباب الاول في الاشتغال الى قوله : «هذا باب ما يحمل فيه الاسم على اسم بني عليه الفعل مرّة ويحمل مرة اخرى على اسم مبني على الفعل»[٧٢].

---

(٦٦) قال الصفار (شرح كتاب سيبويه ١٠٦) :
«هذا الباب هو الذي يسميه النحويون بباب الاعمال وهو أن يتقدم عاملان فصاعدا ويتأخر عنها معمول فصاعدا ، كل واحد منها يطلبه من جهة المعنى ، مثل ذلك : ضَرَبني وضربْتُ زيداً ...» .

(٦٧) قال الدكتور ابراهيم السامرائي (النحو العربي ، ٩٣) :
«والذي اراه ان هذا الموضوع قد احدث بسبب من تعلقهم بالعامل والعمل ... ولو لم تسيطر نظرية العامل على ادراكهم النحوي لامكنهم رؤية الموضوع على حقيقته ، ذلك أن هذا الموضوع لا يخرج عن باب المفعول به ...» .

(٦٨) اشار ابن ولّاد الى تحديد موضع الاشتغال بين ابواب الفاعل والمفعول حيث يقول (الانتصار : ٧١) : «جعله في باب الفاعل والمفعول لان الابتداء عارض فيه» .

(٦٩) الكتاب ١/ ٨٠ هـ ، ١/ ٤١ ب .

(٧٠) قال السيرافي (شرح الكتاب ١/ ٤٦٥) :
«اذا قال لك : بنيت الفعل على الاسم فمعناه أنّك لو جعلت الفعل وما يتصل به خبرا عن الاسم ، وجعلت الاسم مبتدأ كقول : زيدٌ ضَرَبْتُهُ ، فزيد مبني عليه ، وضربته مبني على الاسم» .
وقال الصفار (شرح الكتاب ١٥٩) :
«وقوله : هذا باب ما يكون الاسم فيه مبنيا على الفعل قدّم أو أوخّر ، يعني به ضربت زيدا ، وزيدا ضربت ، وليس هذا من الاشتغال ، ولكن ذكره لان بناء الفعل على الاسم ، والاسم على الفعل يكون فيه الاشتغال» ولو قال (يكون في احدهما الاشتغال) لكان اوضح .

(٧١) الكتاب ١/ ١٤٥ هـ ، ١/ ٧٢ ب .

(٧٢) المصدر نفسه ١/ ٩١ هـ ، ١/ ٤٧ ب .

٢ ـ الاستفهام : وأوله «هذا باب ما يختار فيه النصب وليس قبله منصوب بني على الفعل وهو : باب الاستفهام»[٧٣] الى قوله : «هذا باب من الاستفهام يكون الاسم فيه رفعا . .»[٧٤]

٣ ـ الامر والنهي : وهو في باب واحد هو « باب الامر والنهي »[٧٥] .

٤ ـ النفي : وهو في باب واحد ايضا وهو « باب حروف أجريت مجرى حروف الاستفهام وحروف الامر والنهي »[٧٦] .

وسيأتي تصنيف ابواب الاشتغال وامثلتها ان شاء الله[٧٧] .

وصورة تركيب امثلة هذا الموضوع النحوي هي :

اسم مرفوع / منصوب + فعل / ما يعمل عمله

واذا ما قارنا هذه الصورة بصورة التركيب العامة لاسناد الفعل المظهر والتي هي :

فعل / ما يعمل عمله + الفاعل + المفعول

يتضح أن صورة الاشتغال انما تختلف عنها بتقدم (المفعول) على الفعل او ما يعمل عمله ، ثم الاضمار له ، وقد تقع هذه الصورة خبرا نحو قولك : عبدُاللهِ ضربْتُهُ ، أو استفهاما أَعَبدالله ضربْتُهُ ، أو أمرا او نهيا نحو عبدَاللهِ اضربْه ، أو منفية نحو ما عبدَاللهِ ضربْتُهُ .

ومما ينبغي ذكره أن سيبويه صنّف (باب الافعال التي تستعمل وتلغى)[٧٨] ضمن صور الاستفهام في هذا الموضوع النحوي أي الاشتغال وتساءل (الصفّار) من قبل فقال :

«لم يذكر سيبويه هذه الافعال ليبين الاشتغال معها . . فاذا لم يكن هذا ، فلِمَ فصل به بين ابواب الاشتغال .

---

(٧٣) المصدر نفسه ١/٩٨ هـ ، ١/ ٥٠ ب .

(٧٤) المصدر نفسه ١/١٢٧ هـ ، ١/ ٦٤ ب .

(٧٥) المصدر نفسه ١/١٣٧ هـ ، ١/٦٩ ب .

(٧٦) المصدر نفسه ١/١٤٥ هـ ، ١/٧٢ ب .

(٧٧) منهج كتاب سيبويه ، ٣٠٨ .

(٧٨) الكتاب ١/١١٨ هـ ، ١/٦١ ب .

فالعذر له والله أعلم ان الاسم الذي منع عليه الظن بمنزلة الاسم المشتغل عنه الفعل ، ألا ترى أنّ الاسم في زيد ضربت يجوز رفعه على الابتداء والنصب بالفعل فلمّا أشتبه البابان اعترض به في الاشتغال»[٧٩].

ولكن الذي يبدو للباحث ان باب الافعال التي تستعمل وتلغى انّما صنّف مع باب الاشتغال بلحاظ صورة تركيبه التي بنيت على التقديم ثم الاضمار وقد تكلّم سيبويه عليها اذا جاءت هذه الافعال مستعملة واستطرد في الكلام عليها في حالة الغائها ، وهي مستعملة مثل غيرها من الافعال في باب الاشتغال ، قال سيبويه :

« اذا جاءت مستعملة فهي بمنزلة رأيتُ وضربْتُ واعطيْتُ في الاعمال والبناء على الاول في الخبر والاستفهام وفي كل شيء »

ثم اورد مثالها في (الخبر) فقال :

« وتقول : زيدٌ أظنه ذاهباً ، ومن قال : عبدَاللهِ ضربتُه نَصَبَ فقال : عبدَ اللهِ أظنُّه ذاهباً »[٨٠].

أي ان قولك : زيدٌ اظنه ذاهباً على سمت قولك عبدُالله ضربتُهُ في التقديم والاضمار وما يترتب عليه من الحكم ، فهو من امثلة الاشتغال وليس مما يتكلف له السؤال على ما ذكره (الصفّار) ولم يتبصّر عليه النحويون فيما وقفت عليه ، يدل على ذلك أنهم لم يذكروه في باب الاشتغال وتكلموا عليه مع التعليق وسيأتي أثر ذلك في التقويم النحوي[٨١].

ويبدو للباحث أنّ سيبويه انّما أورده في أبواب الاستفهام من ابواب الاشتغال خاصة ، لأن الفعل (تقول) في الاستفهام شبّهوه بـ (تظن) وهو احد هذه الافعال[٨٢] وللفعل (تقول) في هذه الصورة من التقديم ونحوه ما يجعله بمنزلة امثلة الاشتغال في مورد الاستفهام ، قال سيبويه :

« وذلك قولك : متى تقول زيداً منطلقاً ، وأتقول عمراً ذاهباً ، وأكلَّ يومٍ تقول

---

(٧٩) شرح كتاب سيبويه (الصفّار) ١٩٩ .

(٨٠) الكتاب ١/١١٩ هـ ، ١/٦١ ب .

(٨١) منهج كتاب سيبويه ، ١٠٩ .

(٨٢) الكتاب ١/١٢٢، ١٢٣ هـ ، ١/٦٢ ب .

عمراً منطلقاً لا يُفصَل بها كما لم يُفْصَل بها في : أكلَّ يومٍ زيداً تضربه »[٨٣] أي ان قولك : أكلَّ يوم تقول عمراً منطلقاً بمنزلة قولك : أكلَّ يومٍ زيداً تضربُهُ التي مرّت في موضع سابق .

وقال :

« ان قلت : أأنت تقول زيدٌ منطلقٌ رفعتَ ، لانّه فَصَلَ بينه وبين حرف الاستفهام كما فصله في قوله : أأنْتَ زيدٌ مررْتَ به . . »[٨٤].

ثالثا : البدل

عالج سيبويه هذا الموضوع النحوي في بابين يبدو أنّهما يمثلان نوعين منه بلحاظ عمل الفعل والمعنى :

أ ـ اعمال الفعل في البدل عمله في المبدل منه :

قال سيبويه : «هذا باب من الفعل يستعمل في الاسم ، ثمّ تبدل مكان ذلك الاسم اسما آخر فيعمل فيه كما عمل في الاول ، وذلك قولك : رأيْتُ قومَك اكثَرهم ، ورأيْتُ بني زيدٍ ثُلُثَيْهِم ، وصَرَفْتُ وجوهَها أوّلها . . »[٨٥].

وفي بيان الغرض منه قال سيبويه : « انه أراد : رأيْتُ اكثرَ قومِك ، ورأيت ثُلُثَي قومك ، وصرفْتُ وجوهَ اولها ، ولكنّه ثنّى الاسم توكيدا . . ويكون على الوجه الآخر الذي اذكره لك : وهو ان يتكلم فيقول : رأيْتُ قومَك ثم يبدو له أن يبين ما الذي رأى منهم ، فيقول : ثُلُثَيهم أو ناساً منهم »[٨٦].

وفي تحديد انواعه قال : « انّما تثنيه وتؤكده مثنّى بما هو منه أو هو هو »[٨٧] ومعنى تثنيته ذكر الاسم ثانيةً وهو انواع : بدل البعض والاشتمال وبدل الكل وأضاف اليها بدل الغلط[٨٨].

---

(٨٣) المصدر نفسه ١/١٢٣ هـ ، ١/٦٢ ب .

(٨٤) الكتاب ١/١٢٣ هـ ، ١/٦٢ ، ٦٣ ب .

(٨٥،٨٦،٨٧) المصدر نفسه ١/١٥٠-١٥١ هـ ، ١/٧٥ ب .

(٨٨) المصدر نفسه ١/١٥٢ هـ ، ١/٧٥ ب .

ب ـ اجراء البدل على المبدل منه أو اجراؤه كما يجري اجمعون وقد يصح نصبه على السعة في الكلام :

قال سيبويه : « هذا باب من الفعل يبدل فيه الاخر من الاول ، ويجري على الاسم كما يجري أجمعون على الاسم ، وينصب بالفعل لانه مفعول :

فالبدل ان تقول : ضُرِبَ عبدُاللهِ ظهرُهُ وبطنُهُ . . وان شئت كان على الاسم بمنزلة أجمعين توكيدا .

وان شئت نصبت ، تقول : ضُرِبَ زيدٌ الظهرَ والبطنَ . . »[89]

ويتضح أن هذين النوعين[90] من البدل أنهما لتوكيد المبدل منه ، وقد أوضح (الصفّار) الفارق الدقيق بينهما من حيث المعنى :

هذا باب من الفعل يبدل فيه الآخر من الاول ويجري على الاسم كما يجري اجمعون ، وينصب بالفعل لانه مفعول .

« هذا الباب في خلاف ما قبله في أن الاسم هنا ينتصب ، ويكون تأكيدا غير بدل ، والباب الاول كان البدل فيه مؤكدا ولم يكن تأكيدا معرّى عن البدلية حين قلت رأيت القوم أكثرهم ، ألا ترى ان المعنى : رأيت أكثر قومك ، فجاء أكثرهم بيانا للأول(*) . . انّ هم الأكثر ، جاء هذا البدل على طريق التأكيد وإلاّ فهو بيان ، واما ضرب عبدالله ظهره وبطنه فانما أردت به ضرب كله » .

ثم أوضح الفرق بين حمله على البدل أو التوكيد :

« المعنى في التأكيد مفارق للمعنى في البدل ، ألا ترى انك اذا قلت : ضرب عبدالله ظهره وبطنه ، أردت البدل كان المضروب منه ، الظهر والبطن ، واذا جعلته تأكيداكان المضروب جملة الشخص »[91] .

---

(٨٩) الكتاب ١/١٥٨ ، ١٥٩ هـ ، ١/٧٩ ب .

(٩٠) سيأتي في القسم الثاني من الاسناد وهو (اسناد الاسم واحوال اجرائه على ما قبله) نوع آخر يقابل هذين النوعين معا ، وفيه يقول الرماني (شرح كتاب سيبويه ٢/٥٨) : «باب البدل الذي فيه الثاني غير الاول» .

(٩١) شرح كتاب سيبويه (الصفّار) ٢٤٦ ـ ٢٤٧ .

(*) المحذوف غير واضح في المخطوطة .

وبقي ان نتعرف علاقة البدل بصورة التركيب اللغوي لاسناد الفعل المظهر ويتضح ان البدل انما هو تثنية للفاعل او المفعول في صورة التركيب المذكور وعلى الوجه الآتي :

فعل/مايعمل عمل الفعل + الفاعل (+ البدل) او المفعول (+ البدل) .

ومثاله : ضُرِبَ عبدُالله ظهرُهُ وبطنُهُ ؛ ورأيت قومَك أكثرَهم ، ولذلك فهو من الأعراض التي تطرأ على صورة التركيب اللغوي العامة لاسناد الفعل المظهر كما هو الأمر في (التنازع) و (الاشتغال) ، أما الصفّار فقد قال :

« انْ قلت : ولِم عقّب سيبويه الاشتغال بالبدل قلت : يمكن والله اعلم ان يفهمنا أنّ هذا بمنزلة الاشتغال في أن الاسم محمول على فعل لا يظهر ، وهكذا كان يوجهه الاستاذ وهو ممكن » .

ولكنّ سيبويه ينصُ على ان العامل المذكور هو العامل في المبدل منه والبدل[٩٢] .

رابعا : عمل الفعل في اللفظ لا في المعنى :

قال سيبويه : « هذا باب استعمال الفعل في اللفظ لا في المعنى لاتساعهم في الكلام والايجاز والاختصار »[٩٣] .

اي انّ المتكلم يعدل عن عمل الفعل بلحاظ المعنى الى اعماله بلحاظ اللفظ فالاصل في : وُلِدَ له ستونَ عاماً : وُلِدَ له في ستينَ عاماً ، فههنا اذا اسناد للفعل المظهر وعمل في الاسماء لفظا لا معنى .

وقد عالج سيبويه هذا النوع من عمل الفعل في اربعة أبواب :

فأما (الباب الاول) وهو الباب المذكور في اعلاه فهو يعدّ تمهيدا لما سيأتي تفصيله وفيه يقول سيبويه : «ومن ذلك أن تقول : كَمْ وُلِدَ له ؟ فيقول : ستونَ عاماً ، فالمعنى وُلِدَ

---

(٩٢) قال الدكتور عدنان محمد سلمان (التوابع في كتاب سيبويه ، ٤٠) : «العامل في البدل عند سيبويه هو العامل في المبدل منه ، يستفاد ذلك من احد عناوين ابواب البدل في الكتاب ، وهو قوله : هذا باب من الفعل يستعمل في الاسم الاول ثم تبدل مكان ذلك الاسم اسما آخر فيعمل فيه كما عمل في الاول» .

(٩٣) الكتاب ١/٢١١ هـ ، ١/١٠٨ ب .

له الاولاد ، وَوُلِدَ له الولدُ ستينَ عاماً ، ولكنه اتسع واوجز»[94]. وقال الصفار في شرحه : « ألا ترى أن قولك : ولد له ستونَ عاماً على معنى أن الولد وقع في الستين ، وليس اللفظ الآ على انّ الستين مولودة لا مولود فيها » .

اما الغرض من هذا الوجه فانّه يتضح في قول الصفّار :

« اذا قلت : يومُ الجمعةِ صمته ، فانما اتسعت فيه على ان اعتمدته بالصوم ، ولم تصم سواه ، ولو قلت : صمت فيه ، لكنت غير متعرض لانّك صمت فيه وحده ، بل يمكن أن تصوم فيه وفي غيره »[95].

وامّا (الابواب الثلاثة الباقية) فهي في نوعين :

النوع الاول ـ عمل الفعل في اللفظ لا في المعنى مما يكون ظرفا ، أو مصدرا يكون حينا :

وقد عالجه سيبويه في بابين (اولهما) حيث يقول : « هذا باب وقوع الاسماء ظروفا وتصحيح اللفظ على المعنى »[96] ومن امثلته : سِيرَ عليه يومُ الجمعةِ وسِيرَ عليه اليومُ جوابا لـ (كم) غير ظرف : أي انّك اذا قلت : سِيرَ عليه يومَ الجمعةِ أو غداً فانه جواب لقولك : متى يُسار عليه ؟ وان قلت : سِيرَ عليه يومُ الجمعةِ فأنه يكون على كم غير ظرف وعلى متى غير ظرف كأنّه قال : أيُّ الاحيانِ سيرَ عليه او يُسارُ عليه ، والفرق بين (متى) و (كم) يوضحه السيرافي حيث يقول : «متى استفهام عن الزمان فقط من غير اقتضاء مقدار أو عدد ، فاذا أجبت عن متى فحكم الجواب أن يكون واقعا على زمان بعينه غير متضمن لعدد ، كقول القائل : متى سير بزيد ، فيقال : يومَ الجمعةِ . . . ولا يجوز ان تقول يومانِ»[97] وانما يكون (يومان) في جواب كم غير ظرف قال سيبويه : « من ذلك أن تقول : كم سِيرَ عليه ؟ وكم غير ظرف ، فيقول : يوم الجمعة أو يومانِ »[98]، ومن امثلة

---

(٩٤) الكتاب ١/٢١١ هـ ، ١/١٠٨ ب .

(٩٥) شرح كتاب سيبويه (الصفّار) ٣٠٦ .

(٩٦) الكتاب ١/٢١٦ هـ ، ١/١١٠ ب .

(٩٧) شرح كتاب سيبويه (السيرافي) ٢/١٥٣ .

(٩٨) الكتاب ١/٢١١ هـ ، ١/١٠٨ ب .

هذا الباب : سِيرَ عليه الليلُ . . كأنّه في الليل كلّه[٩٩] ، وقوله : سِيرَ عليه ليلٌ ، وأنت تريد معنى سِيرَ عليه ليلٌ طويلٌ وكل ذلك على سعة الكلام والاختصار ، ولكنك لو قلت : سِيرَ عليه يوماً أتانا فيه فلان ، او يوماً كنت فيه عندنا ، فانّه يحسن ظرفاً جوابا لـ (متى) ويصير بمنزلة يوم كذا وكذا ، لانّك قد وقّته وعرّفته بشيء[١٠١] .

واما (الباب الثاني) من هذا النوع فهو الذي يقول فيه سيبويه : « هذا باب ما يكون فيه المصدر حينا لسعة الكلام والاختصار ، وذلك قولك : متى سِيرَ عليه ؟ فيقول : مقدَم الحاج ، وخفوقَ النجمِ . . فانما هو زمن مقدمِ الحاجّ وحينَ خفوقِ النجم ، ولكنه على سعة الكلام والاختصار . . وان رفعته اجمع كان عربيا كثيرا[١٠٢] » ولكن رفعه على أن تجعل (كم) غير ظرف .

النوع الثاني : عمل الفعل في اللفظ لا في المعنى مما يكون مصدرا لبيان نوع الفعل او عدده أو توكيده :

وهو الباب الثالث الذي يقول فيه سيبويه : «هذا باب ما يكون من المصادر مفعولا» أي نائباً للفاعل وفيه «وتقول : على قول السائل : كم ضربةً ضُرِبَ به ؟ وليس في هذا اضمار شيء سوى كم والمفعول كم ، فتقول : ضَرِبَ به ضربتانِ . . فجرى على سعة الكلام والاختصار»[١٠٣] .

خامسا : ترك اعمال الفعل (التعليق) :

قال سيبويه : «هذا باب مالا يعمل فيه ما قبله من الفعل الذي يتعدّى الى المفعول ولا غيره»[١٠٤] ومن امثلته : قَدْ عَلِمتُ لَعبدُاللهِ خيرٌ منكَ وارأيتَكَ زيداً أبو من هو ، وفيه (أرأيتك) بمعنى (أخبِرْني)[١٠٥] .

---

(٩٩) المصدر نفسه ١/٢١٨ هـ ، ١/١١١ ب .

(١٠٠،١٠١) المصدر نفسه ١/٢٢٠ هـ ، ١/١١٢ ب .

(١٠٢) المصدر نفسه ١/٢٢٢ ، ٢٢٣ هـ ، ١/١١٤ ب .

(١٠٣) الكتاب ١/٢٢٩ هـ ، ١/١١٧ ب .

(١٠٤) المصدر نفسه ١/٢٣٥ هـ ، ١/١٢٠ ب .

(١٠٥) المصدر نفسه ١/٢٣٦ ، ٢٣٩ هـ ، ١/١٢٢ ب .

وانما التعليق عارض من اعراض صورة التركيب في اسناد الفعل المظهر عامّة ، قال سيبويه : «لانّه كلام قد عمل بعضه في بعض ، فلا يكون الاّ مبتدأ لا يعمل فيه شيء قبله»[106] فالاصل في قَدْ عَلِمْتُ لَعبدُالله خيرٌ منكَ قَدْ عَلمْتُ عبدَالله خيراً منك :

فعل + فاعل (مرفوع) + مفعول (منصوب) + مفعول (منصوب)

ثم صار بسبب (اللام) :

فعل + فاعل (مرفوع) + (مبتدأ مرفوع + خبر مرفوع)

قَدْ عَلِمْتُ لَعبدُالله خيرٌ منكَ

وهنا تنتهي الموضوعات النحوية التي اشتملت عليها الابواب التي لم يتضمنها الباب الاول من الكتاب ، وقد جاءت لتوضح اعراض الكلام في صورة التركيب العامة لاسناد الفعل المظهر ، ويبدو للباحث أن سيبويه قد راعى في ايرادها ملاحظة منهجية دقيقة فقد أورد الابواب التي اشتملت على (التنازع والاشتغال والبدل) بعد فراغه من الابواب التي (عمل فيها الفعل) خاصة ، امّا الابواب التي اشتملت على (عمل الفعل في اللفظ ، والتعليق عن العمل) فقد اوردها بعد نهاية جميع الابواب التي وردت في اسناد الفعل المظهر عدا ابواب اسماء الافعال .

وانما عمد سيبويه الى ذلك لان الموضوعات النحوية الاولى وهي التنازع والاشتغال والبدل انما تقع في اسناد الفعل المظهر في حال عمل الفعل نفسه لا الذي يعمل عمله في الاستفهام[107] امّا موضوعا عمل الفعل في اللفظ ، والتعليق عن العمل فهما مما يجري على جميع صور اسناد الفعل وما يعمل عمله ولذلك جاءت في نهايته .

وهكذا ينتهي هذا التصنيف المنهجي الدقيق لابواب الكتاب في الوجه الاول من اسناد الفعل وهو (ما يرتفع وما ينتصب بالفعل المظهر) في ضوء طريقة التـركيب التي أوضحت صورة التركيب اللغوي العامة لهذا الاسناد وقد صنفت الابواب التي تضمنت الاعراض التي تطرأ على صورة تركيبه ومواضعها فيما يناسبها ، وانّ ثمة بابا نحويا آخر هو

---

(١٠٦) المصدر نفسه ١/٢٣٥ هـ ، ١/١٢٠ ب .

(١٠٧) الكتاب ١/١٠٨ هـ ، ١/٥٥ ب .

(اسماء الافعال) الذي جاء في خاتمة تصنيف ابواب هذا الوجه وبعد عوارض التركيب فيه ، وهو الذي اشار اليه البحث انّه هو ما تعنيه آخر فقرة في (الباب الاول) من الكتاب أي الباب الذي تضمنت فقراته ابواب الوجه الاول من اسناد الفعل .

امّا المسوغات المنهجية لدراسة (اسماء الافعال) في خـاتمة الابـواب التي تضمنها الباب الاول في الكتاب حيث نهاية الوجه الاول من اسناد الفعل في هذا البحث فهي :

١ ـ شملت الابواب المتقدمة الكلام على (الفعل وما يعمل عمله) في صور متعددة في (الخبر والاستفهام والنفي والامر والنهي) ولكن (اسماء الافعال) التي وردت في هذا الوجه انّما جاءت في صورة (الامر والنهي) ، قال سيبويه : «وموضعها من الكلام الامر والنهي»[١٠٨] .

٢ ـ انّ (اسماء الافعال) هي أسماء وليست افعالا[١٠٩] ولكنها اسماء للفعل ، وهي وان انتظمتها صورة التركيب اللغوي لاسناد الفعل المظهـر «ولكن المأمـور والمنهي فيها مضمران في النية» فصورتها على الوجه الآتي :

اسم الفعل + المنصوب ـ في حالة التعدّي ـ

في حين أن صورة التركيب العامة هي :

الفعل او ما يعمل عمل الفعل + المرفوع + المنصوب

٣ ـ ان اسماء الافعال لها صورة واحدة ولا تطرأ عليها أعراض التركيب الخاصة بالفعل وبعض ما يعمل عمله اي أعراض التنازع والاشتغال والبدل ، كما لا تطرأ عليها اعراض التركيب العامة كالعمل في اللفظ والتعليق عن العمل ، ولذلك جاءت فيما بعد أعراض التركيب كافة .

٤ ـ انّ اسماء الافعال لموضعها من الكلام في الامر والنهي ولإمكان اضمارها كما يضمر الفعل[١١١] انما تجيء تمهيدا للكلام على الوجه الثاني من اسناد الفعل وهو (ما ينتصب

---

(١٠٨) الكتاب ١/٢٤١ هـ ، ١/١٢٢ ب .

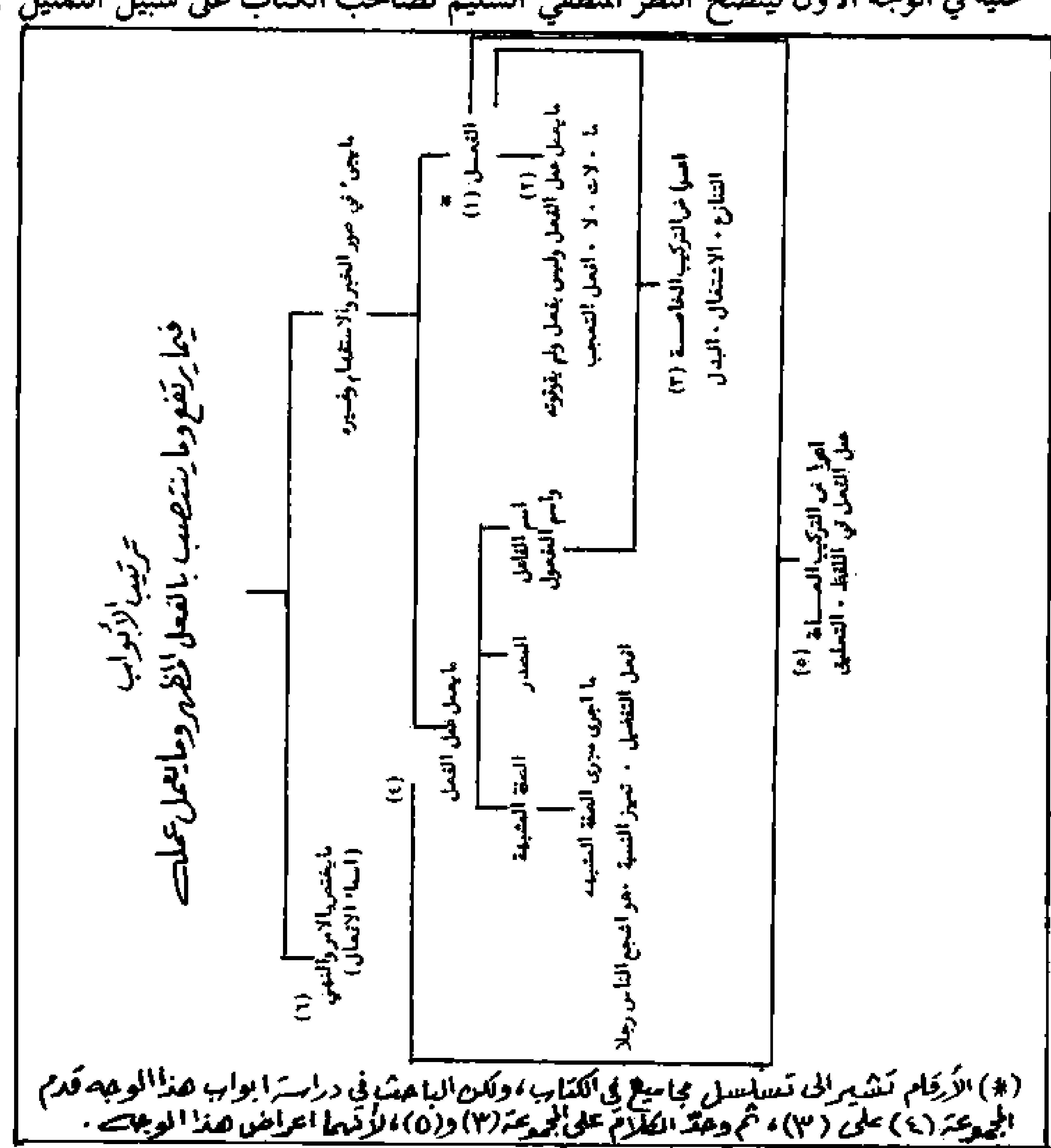
(١٠٩) المصدر نفسه ١/٢٤١ هـ ، ١/١٢٣ ب .

(١١٠) المصدر نفسه ١/٢٤١ هـ ، ١/١٢٣ ب .

(١١١) الكتاب ١/٢٥٦ هـ ، ١/١٢٩ ب .

بالفعل المضمر) وأول أبوابه هو : «هذا باب ما جرى من الامر والنهي على اضمار الفعل المستعمل اظهاره . . »[112] وهو اتجاه منهجي لدى سيبويه يرعاه في تسلسل أبواب الكتاب وبناء بعضها على بعض بعد أن يمهد لها .

وهكذا يجري سيبويه في ابواب الكتاب يبني بعضها على بعض على وجه لو جعل هذا موضع هذا لاختلّ نظام الابواب ، ولمزيد من البيان يمكنّ أن نرسم مخطط المنهج الذي سار عليه في الوجه الاول ليتضح النظر المنطقي السليم لصاحب الكتاب على سبيل التمثيل :



(112) المصدر نفسه ١/٢٥٣ هـ ، ١/١٢٨ ب .

اما (الوجه الثاني) من اسناد الفعل وعمله في الاسماء والمصادر فهو (ما ينتصب بالفعل المضمر) ، وأول أبوابه : «هذا باب ما جرى من الامر والنهي على اضمار الفعل المستعمل اظهاره اذا علمت أن الرجل مستغن عن لفظك بالفعل ،وذلك قولك : زيداً ، وعمراً ، ورأسه . .[113]» وقد اشار البحث الى ان سيبويه قد حدد مواضع هذا الوجه حيث أوضح أنّه في نوعين وأشار الى مواضعهما حيث يقول :

« وامّا الموضع الذي يضمر فيه واظهاره مستعمل فنحو قولك : زيداً ، لرجل في ذكر ضَربٍ ، تريد : اضربْ زيداً .

وأمّا الموضع الذي لا يستعمل فيه الفعل المتروك اظهاره ، فمن الباب الذي ذكر فيه (أيّاك) الى الباب الذي آخره ذكر (مرحباً واهلاً) ، وسترى ذلك فيما يستقبل ان شاء الله»[114].

ولدى تدبر مواضعهما في الكتاب اتضح أنّهما على الوجه الآتي :

النوع الاول : اضمار الفعل المستعمل اظهاره ، وموضعه من الباب الاول في اضمار الفعل الى «هذا باب ما يضمر فيه الفعل المستعمل اظهاره بعد حرف»[115].

النوع الثاني : اضمار الفعل المتروك اظهاره ، وموضعه من قوله «هذا باب ما ينتصب على اضمار الفعل المتروك اظهاره استغناء عنه . .»[116] وهو ترجمة لعدة أبواب تقع بعده أولها «هذا باب ما جرى منه على الامر والتحذير وذلك قولك اذاكنت تحذّر (ايّاك) . .»[117] الى الباب الذي فيه ذكر (اهلاً ومرحباً) : أي «هذا باب ما ينتصب على اضمار الفعل المتروك اظهاره في غير الامر والنهي . . ومن ذلك قولهم ؛ مرحباً واهلاً»[118].

---

(113) الكتاب ١/٢٥٣ هـ ، ١/١٢٨ ب .

(114) المصدر نفسه ١/٢٩٦ ، ٢٩٧ هـ ، ١/١٤٩ ب .

(115) المصدر نفسه ١/٢٥٨ هـ ، ١/١٣٠ ب .

(116) المصدر نفسه ١/٢٧٣ هـ ، ١/١٣٨ ب .

(117) الكتاب ١/٢٧٣ هـ ، ١/١٣٨ ب .

(118) المصدر نفسه ١/٢٩٠-٢٩٥ هـ ، ١/١٤٦-١٤٨ ب .

ضم النوع الثاني أبوابا اخرى بعد هذا التحديد وأولها (باب المفعول معه) وسيأتي ذكره ثم تستمر الابواب حتى نهاية هذا الاسلوب وأياها قصد سيبويه بقوله : «وسترى ذلك فيما يستقبل ان شاء الله» .

وقد تحدث سيبويه في كل من هذين النوعين عن (الاسماء) و (المصادر)[119] وقد اطال الكلام على المصادر في النوع الثاني ابتداء من قوله : « هذا باب ما ينصب من المصادر على اضمار الفعل غير المستعمل اظهاره »[120]. واستمر بها الى قوله : «هذا باب لا يكون فيه الاّ الرفع»[121] مستوفيا الكلام على المصادر وما اجرى مجراها[122].

وفي هدى ذلك يتضح انّ صورة التركيب اللغوي لاسناد الفعل المضمر وعمله في الاسماء تختلف عن صورة التركيب العامة لاسناد الفعل المظهر وهي :

الفعل / ما يعمل عمله + الفاعل + المفعول

لانها في صورة التركيب اللغوي لاسناد الفعل المضمر تحتفظ بـ (المفعول) من دون مكوّنات التركيب الاخرى .

ثم انّ العامل فيما ينتصب في هذا الوجه امّا أن يكون فعلا مضمرا او اسم فعل مضمر قال سيبويه : «ومنه قول العرب : أمر مبكياتك لا أمر مضحكاتك ، والظِّباءَ على البَقَر . يقول (عليك) أَمْرَ مبكياتِكَ ، و (خَلِّ) الظِّباءَ على البَقَرِ»[123].

وقد اختص بما يأتي :

الاول : اختصاصه في (اضمار الفعل المستعمل اظهاره) باساليب الكلام الآتية :

١ ـ الاسماء في الامر والنهي :

أ ـ ما يستغنى عن فعله بالقرينة الحالية :

قال سيبويه :

«هذا باب ما جرى من الامر والنهي على اضمار الفعل المستعمل اظهاره اذا علمت

---

(١١٩) منهج كتاب سيبويه ، ٣٢٨ .

(١٢٠) الكتاب ١/٣١١ هـ ، ١/١٥٦ ب .

(١٢١) المصدر نفسه ١/٣٦٦ هـ ، ١/١٨٤ ب .

(١٢٢) اتضح للباحث أن (المصادر) هي من تقسيمات النوع الثاني اي الاضمار غير المستعمل اظهاره ، لان سيبويه قد ميز بين (الاسماء) و(المصادر) في النوع الاول فجرى عليه في النوع الثاني ايضا .

(١٢٣) الكتاب ١/٢٥٦ هـ ، ١/١٢٩ ب .

أنّ الرَجل مستغن عن لفظك بالفعل ، وذلك قولك : زيداً ، وعمراً ، ورأسَه . . الخ»[124].

ب ـ ما يستغني عن فعله للتحذير وما أشبهه (الاغراء) :

قال سيبويه : «وامّا النهي فانّه التحذير كقولك : الاسدَ الاسدَ . . وان شاء اظهر في هذه الاشياء ما أضمر من الفعل فقال : اضربْ زيداً ، واشتم عمراً ، ولا توطيءِ الصبي ، واحذرِ الجدار ولا تقربِ الاسدَ . . الخ»[125].

جـ ـ ما يستغنى عن فعله لكثرة استعماله في كلامهم مظهرا ومضمرا في الامر والنهي :

قال سيبويه : «وهذه حجج سمعت من العرب ، وممن يوثق به ، يزعم أنّه سمعها من العرب من ذلك قول العرب في مثل من أمثالهم : (اللّهُمَّ ضَبُعَاً وذِئباً) اذا كان يدعو بذلك على غنم رجل ، واذا سألتهم ما يعنون قالوا : اللّهُمَّ اجمعْ أو اجعلْ فيها ضَبُعاً وذِئْباً ، وكلهُّم يفسّر ما ينوي» .

وفيه يقول :

« وانما سهل تفسيره عندهم ، لان المضمر قد استعمل في هذا الموضع عندهم باظهار »[126].

٢ ـ الاسماء في غير الامر والنهي :

أ ـ ما يضمر فعله لقرينة حالية :

قال سيبويه : «هذا باب ما يضمر فيه الفعل المستعمل اظهاره في غير الامر والنهي ، وذلك قولك : اذا رأيت حاجّا متوجها وجهةَ الحجِّ قاصدا في هيئة الحاج فقلت : مكّةَ وربِّ الكعبةِ . . الخ»[127].

ب ـ ما يضمر بعد بعض الحروف :

قال سيبويه :

(١٢٤،١٢٥) المصدر نفسه ١/٢٥٣ هـ ، ١/١٢٨ ب .

(١٢٦) الكتاب ١/٢٥٥ هـ ، ١/١٢٩ ب .

(١٢٧) المصدر نفسه ١/٢٥٧ هـ ، ١/١٢٩ ب .

«هذا باب ما يضمر فيه الفعل المستعمل اظهاره بعد حرف وذلك قولك : الناسُ مجزيونَ باعمالهم إنْ خيراً فخيرٌ وانْ شراً فشرٌ ، والمرءُ مقتولٌ بما قَتَلَ به إنْ خنجراً فخنجرٌ وانْ سيفاً فسيفٌ ، وان شئت اظهرْتَ الفعلَ . .»[١٢٨].

وقد اشتمل هذا الباب على (إنْ ، وامّا ، وهلاّ ، وألاّ ، ولو) .

٣ ـ المصادر وما اجري مجراها من المشتقات :

اختص الفعل المستعمل اظهاره ببعض المصادر وما اجرى مجراها ، قال سيبويه مستدركا :

« ومما ينتصب على اضمار الفعل المستعمل اظهاره أن ترى الرجل قد قدم من سفر فتقول : خَيْرَ مَقْدَمٍ . . وان شئت قلت : خَيْرُ مَقْدَمٍ »[١٢٩].

وهنا يذكر سيبويه امثلة ، من ذلك : خيراً وما سَرَّ ، ومبروراً مأجوراً ، وقول العرب : حدّث فلان بكذا وكذا فتقول : صادِقاً واللهِ ، وجميع هذه الامثلة مما يجوز فيه الوجهان[١٣٠].

الثاني : اختصاصه في (اضمار الفعل المتروك اظهاره) بجوه الكلام الاتية :

١ ـ الاسماء في الامر والنهي وما اجرى مجراها :

أ ـ ايّاكَ :

قال سيبويه في باب ما جرى منه على الامر والتحذير :

«وذلك قولك اذا كنت تحذّر : ايّاك ، كأنّك قلت : ايّاك نَحِّ ، وايّاك باعِد ، وايّاكَ اتقِ وما أشبه ذا»[١٣١].

ب ـ تثنية الامر والنهي في التحذير بالعطف على ايّاكَ وغيرها وما أجري مجرى ذلك :

قال سيبويه في الباب السابق :

---

(١٢٨) المصدر نفسه ١/٢٥٨ هـ ، ١/١٣٠ ب .

(١٢٩) الكتاب ١/٢٧٠ هـ ، ١/١٣٦ ب .

(١٣٠) المصدر نفسه ١/٢٧١-٢٧٣ هـ ، ١/١٣٧،١٣٨ ب .

(١٣١) المصدر نفسه ١/٢٧٣ هـ ، ١/١٣٨ ب .

«ومن ذلك ايضا قولك : ايّاكَ والاسدَ ، وايّايَ والشرُّ . . . ومن ذلك رأسَه والحائطَ . . الخ»[132].

ثم قال موضحا خصائص التركيب :

«وانما حذفوا الفعل في هذه الاشياء حين ثنّوا ، لكثرتها في كلامهم ، واستغناء بما يرون من الحال ، وبما جرى من الذكر ، وصار المفعول الأول بدلا من اللفظ بالفعل ، حين صار عندهم مثل ايّاك»[133]. وهل تثنية الامر السبب في اضمار الفعل ، وما علّة ذلك ؟ قال سيبويه متابعاً : « ولم يكن مثل (ايّاك) لو افردته ، لانّه لم يكثر في كلامهم كثرة ايّاك فشبّهت بايّاك حيث طال الكلام ، وكان كثيرا في الكلام .

فلو قلت : نفسَكَ ، او رأسَكَ ، أو الجدار ، كان اظهار الفعل جائزا نحو قولك اتقِ رأسَك . . فلمّا ثنيّت صار بمنزلة ايّاك ، وايّاك بدل من اللفظ بالفعل ، كما كانت المصادر كذلك نحو : الحذرَ الحذرَ . . الخ »[134].

ويريد سيبويه بالمصادر نحو الحذرَ الحذرَ أي المصدر المكرر فهو نوع من تثنية الامر في الاغراء والتحذير وقد اجري مجراه ، قال سيبويه :

«ومما جُعِلَ بدلا من اللفظ بالفعل قولهم : الحذرَ الحذرَ ، والنَّجاءَ النَّجاءَ ، وضرباً ضرباً ، فانّما انتصب هذا على : الزم الحذرَ ، وعليكَ النَّجاءَ ، ولكنهم حذفوا لانّه صار بمنزلة (افْعَلْ) ، ودخول (الزمْ) و (عليكَ) على افْعَلْ محال»[135].

وقد ذكر سيبويه توسعهم في اضمار الفعل في المصادر وان لم تكرر وقد استشهد لذلك بـ (عَذِيرَكَ مِنْ خليلكِ مِنْ مُرادِ) . فهو مصدر نائب عن فعله[136].

جـ ـ ما كثر استعماله في كلامهم باضمار في الامر والنهي :

---

(132) المصدر نفسه ١/٢٧٤ـ٢٧٥ هـ ، ١/١٣٨ ب .

(133) الكتاب ١/٢٧٥ هـ ، ١/١٣٨ ب .

(134) المصدر نفسه ١/٢٧٤ ، ٢٧٥ هـ ، ١/١٣٨ ب .

(135) المصدر نفسه ١/٢٧٥ ، ٢٧٦ هـ ، ١/١٣٩ ب .

(136) المصدر نفسه ١/٢٧٦ ، ٢٧٧ هـ ، ١/١٣٩ـ١٤٠ ب .

قال سيبويه : « هذا باب ما يحذف منه الفعل لكثرته في كلامهم حتى صار بمنزلة المثل . . وذلك قولك : هذا ولا زَعَماتِك : أي ولا أتوهمْ زَعَماتِكَ ، ومن ذلك قول الشاعر وهو ذو الرمّة وقد ذكر الديار والمنازل :

دِيارَ مَيَّةَ اذ مَيٌّ مُساعِفَةٌ
ولا يَرى مِثْلَها عُجْمٌ ولا عَرَبُ

كأنه قال : أذكرْ ديارَ ميَّة ، ولكنه لا يذكر (اذكرْ) لكثرة ذلك في كلامهم ، واستعمالهم ايّاه ، ولما كان فيه من ذكر الديار قبل ذلك . . ولم يذكر (ولا أتَوَهَمْ زَعَماتك) لكثرة استعمالهم ايّاه ، ولاستدلاله بما يرى من حاله أنه ينهاه عن زعمه »(١٣٧).

ثم ذكر سيبويه قبل ذلك من أقوال العرب : كِلَيْهما وتمراً ، كلَّ شَيءٍ ولا شَتيمةَ حُرٍّ ، وقوله تعالى : ﴿ اِنْتَهُوا خَيْراً لَكُمْ ﴾ .

٢ ـ الاسماء في غير الامر والنهي :

أ ـ اضمار الفعل في بعض اساليب الكلام المشهورة :

قال سيبويه : « هذا باب ما ينتصب على اضمار الفعل المتروك اظهاره في غير الامر والنهي وذلك قولك : اخذته بدرهم فصاعداً . . . كأنه قال : اخذته بدرهم فزادَ الثمنُ صاعداً أو فذهَبَ صاعداً . . »(١٣٨).

ومن امثلة هذا الباب النداء نحو : يا عبدالله ، قال سيبويه : « وممّا يدلك على أنه ينتصب على الفعل وأنّ (يا) صارت بدلا من اللفظ بالفعل قول العرب : يا ايّاك ، انما قلت : يا ايّاك اعني ، ولكنهم حذفوا الفعل وصار يا وأيا وأي بدلا من اللفظ بالفعل »(١٣٩).

ومن ذلك قول العرب : مَنْ أنْتَ زيداً ، قال سيبويه : «زعم يونس أنّه على قوله : مَنْ أنْتَ تَذْكُرُ زيداً ، ولكنه كثر في كلامهم واستعمل واستغنى عن اظهاره . . »(١٤٠).

---

(١٣٧) الكتاب ١/ ٢٨٠ هـ ، ١/ ١٤١-١٤٢ ب .

(١٣٨) المصدر نفسه ١/ ٢٩٠ هـ ، ١/ ١٤٦ ب

(١٣٩) الكتاب ١/ ٢٩١ هـ ، ١/ ١٤٧ ب .

(١٤٠) المصدر نفسه ١/ ٢٩٢ هـ ، ١/ ١٤٧ ب .

ومن ذلك قولهم : إمَّا أنْتَ منطلقاً انطلقْتُ مَعَك.[141].

ومن ذلك قولهم : مرحباً واهلا[142].

ب ـ ما قد يضمر فيه للمعطوف/ المفعول معه :

قال سيبويه : «هذا باب ما يظهر فيه الفعل ، وينتصب فيه الاسم لانّه مفعول معه ومفعول به . . . وذلك قولك : ما صَنَعْتَ وأباك وَلَوْ تُركَتِ الناقةُ وفصيلَها لَرَضِعَها . . »[143].

تكلّم سيبويه ههنا على الباب النحوي المعروف بـ (المفعول معه) في ابواب اضمار الفعل المتروك اظهاره ، وهو صورة خاصة من المفعول به حيث يظهر الفعل في الكلام ولكنّك لا تنصب به ، وقد شبّه العامل فيه بمثل ما كان في (امرءاً ونَفْسَه) حيث قال في موضع متقدم :

« ومن ذلك : امرءاً ونَفْسَه ، كأنّه قال : دَعْ امرءاً مَعَ نَفْسه ، فصارت الواو في معنى مع ، كما صارت في معنى مع في قولهم : ما صَنَعْتَ وأخاك »[144]. وهذا معناه أن الاسم الاول منصوب بالفعل المظهر نفسه وامّا الاخر فانّه منصوب بفعل مضمر لا يجوز اظهاره وهو يلابس الفعل المظهر[145]. قال القرطبي في تفسير هذا الباب : « هذا باب ما قد يضمر فيه للمعطوف خاصة ، ولا يجوز اظهاره »[146].

وانما تكلّم سيبويه على هذا الوجه ليميزّه من الوجه الاخر حيث قال في موضع متقدم : «وان شئت لم يكن فيه ذلك المعنى ، فهو عربي جيّد كأنّه قال : عليكَ رَأسَكَ وعَلَيْكَ الحائطَ ، وكأنه قال : دَعْ امرءاً وَدَعْ نَفْسَهُ فليس ينقض هذا ما أردت في معنى مع من الحديث»[147] أي انّ الواو لمجرد العطف والجمع .

---

(١٤١) المصدر نفسه ١/٢٩٣ هـ ، ١/١٤٨ ب .

(١٤٢) المصدر نفسه ١/٢٩٥ هـ ، ١/١٤٨ ب .

(١٤٣) المصدر نفسه ١/٢٩٧ هـ ، ١/١٥٠ ب .

(١٤٤) المصدر نفسه ١/٢٧٤ هـ ، ١/١٣٨ ب .

(١٤٥) قال سيبويه (الكتاب ١/٣٠٠ هـ ، ١/١٥١ ب) :

«كأنك قلت في الاول : ما صنعت أخاك ، وهذا محال ولكن أردت ان امثل لك» .

(١٤٦) الكتاب ١/٢٧٤ ـ ٢٧٥ هـ ، ١/١٣٨ ب .

(١٤٧) تفسير عيون كتاب سيبويه (القرطبي) ٢٤

وخلاصة ذلك أنّ ثمة وجهين في مثل قولك : دع امرءا ونفسه :

١ ـ ينتصب (امرءاً) بالفعل المظهر ، وينتصب (نَفْسَهُ) بفعل مضمر لا يجوز اظهاره وهو يلابس الفعل المظهر ، ومثله (بادِرْ اهلَكَ واللّيلَ) فـانّه معنى بـادِرْ اَهلَكَ وسابِقِ الليلَ[١٤٨] فالواو ههنا تفيد الاقتران والمصاحبة .

٢ ـ ينتصب (نفسه) بالفعل المظهر على نية التكرار والعطف ، كأنّك تقول : دَعْ امرءاً ودَعْ نَفْسَهُ ، ولكنّ الواو ههنا لمجرد الجمع والعطف .

وههنا يتضح أنّ الوجه الاول هو الذي يضمر فيه الفعل المتروك اظهاره ، ولذاك أورد سيبويه هذا الباب مع ابواب اضمار الفعل المتروك اظهاره .

جـ ـ ما يضمر فيه الفعل لقبح الكلام :

قال سيبويه : «هذا باب منه يضمرون فيه الفعل لقبح الكلام اذا حمل آخره على أوله ، وذلك قولك : مالَكَ وزيداً ، وماشأنُك وعمراً . . »[١٤٩].

ذكر سيبويه في هذا الباب عدّة امثلة ، ومنها مالَكَ وزيداً ، وما شأنُكَ وعمرا ، وفيها لا يصح حمل المنصوب على الكاف فهو قبيح ، لعدم جواز عطف المظهر على المضمر المجرور[١٥٠]، وان حملته على اللام أو الشأن التبس بها ، والاصل أنّ اللام والشأن يلتبسان بالكاف أي المخاطب المضمر ، فلمّا كان ذلك قبيحا حملوه على فعل مضمر والتقدير : ما شأنُكَ وتناولُكَ عمراً[١٥١].

٣ ـ المصادر وما اجرى مجراها :

قال سيبويه : « هذا باب ما ينصب من المصادر على اضمار الفعل غير المستعمل اظهاره ، وذلك قولك : سقياً ورعياً . . »[١٥٢].

---

(١٤٨) قال ابن جني (الخصائص : ٣/٢٦١) : «ومنه قولهم : اَهْلَكَ واللّيلَ ، فاذا فسروه قالوا : الحَقْ أهلكَ قَبْلَ الليل وهذا ـ لعمري ـ تفسير المعنى لا تقدير الاعراب ، فأنه على : الحَق اهلَكَ وسابِقِ اللّيلَ .» .

(١٤٩) الكتاب ١/٣٠٧ هـ ، ١/١٥٥ ب .

(١٥٠) المصدر نفسه ١/٢٤٨ هـ ، ١/١٢٦ ب

(١٥١) المصدر نفسه ١/٣٠٧ هـ ، ١/١٥٥ ب .

(١٥٢) المصدر نفسه ١/٣١١ هـ ، ١/١٥٦ ب .

ثم استمر في الكلام على المصادر وما اجرى مجراها في عشرين بابا آخرها قوله : «هذا باب لا يكون فيه الاّ الرفع»[١٥٣].

وهذا هو النوع الثالث وآخر ما ينصب بالفعل المضمر المتروك اظهاره وقد توسع فيه سيبويه بالكلام على انواع المصادر وما اجرى مجراها وفق الاغراض التي تراد بها ، ويبدو للباحث أنّها أربعة انواع جاءت مرتبة في ابواب الكتاب على الوجه الآتي :

أ ـ الابواب التي يراد بها تزجية الفعل واثباته .

ب ـ الابواب التي يراد بها تقرير ثبوت الفعل .

جـ ـ الابواب التي يراد بها اتصال الفعل .

د ـ الابواب التي يراد بها التشبيه .

وسيأتي الكلام على دراستها وتوضيح خواصها التحليلية وتقويمها النحوي في الفصل القابل وهو (التقويم النحوي لانواع الكلم) .

وبهذا ينتهي البحث من الوجه الثاني من اسناد الفعل وهو : (ما ينتصب بالفِعل المضمر) ويليه الوجه الثالث .

أتمّ سيبويه دراسة (ما يرتفع وما ينتصب بالفعل المظهر) ثم استفرغ الكلام على دراسة (ما ينتصب بالفعل المضمر) وكان منـه (ما ينتصب من المصـادر) ، وههنا يتـابع الباحث معه دراسة نوع آخر من المصادر وهو (ما ينتصب بالفعل المظهر والمضمر مما يكون من المصادر وما اجرى مجراها بعد تمام الكلام) ، والذي يدل على أنّه نوع آخر من المصادر ما جاء في الكتاب أنّه «لايشبّه بما مضى من المصادر في الامر والنهي ونحوهما ، لانّه ليس في موضع ابتداء ، ولا موضعاً يبنى على مبتدأ فيبنى معه على المبتدأ ، فمن ثمّ خالف بابَ رحمةُ اللهِ عليه ، وسقياً لَكَ وحَمْداً لَك»[١٥٤]، وأول ابواب هذا النوع من المصادر : «هذا باب ما ينتصب من المصادر ، لانه عذر لوقوع الامر ، فانتصب ، لانّه موقوع له ، ولانّه تفسيرلما

---

(١٥٣) المصدر نفسه ١/٣٦٦ هـ ، ١/١٨٣-١٨٤ ب

(١٥٤) الكتاب ١/٣٧٠ هـ ، ١/١٨٦ ب .

يشير الى قوله في نصب المصادر باضمار الفعل (المصدر نفسه ١/٣١١ هـ ، ١/١٥٦ ب) : «هذا باب ما ينصب من المصادر على اضمار الفعل غير المستعمل اظهاره وذلك قولك : سقياً ورعياً» .

قبله ، لم كان ؟ وليس بصفة لما قبله ولا منه ، فانتصب كما انتصب (درهم) في قولك : عشرون درهماً»[155] وسيأتي أنّ النصب على طريقة عشرين درهما قد يعبّر به عن النصب بعد تمام الكلام للبيان والتفسير[156] واجرى الحال مجرى المفعول له ، ولكنّ هذا جواب لقوله : كيف لقيته ؟ كما كان الاول جوابا لقوله: لِـمَهْ؟[157] ، وقد سبق الكلام على الحال حيث جاء في موضع متقدم : «عمل الفعل ههنا فيما يكون حالا كعمل لي مثله فيما بعد»[158] وقد قال السيرافي في شرحه : «انّه قد استوفى الجرّ وليس ينجر به اثنان لانّه تمييز ، كما انتصب الحال بعد استيفاء الفاعل لفاعله ومفعوله لانّه حال ولم يصر فاعلا ولا مفعولا»[159] ، أي ان الحال جاء بعد تمام الكلام وبذلك صرّح الرماني في مثل (هذا ابنُ عَمّي دِنْياً) : « جرى على الحال لانّها منفصلة من الاسم تأتي بعد تمام الكلام ، ولا يجوز أن يوصف الشيء بالجنس الذي هو غيره ، فلما تباعد من الصفة الحقيقية بوجهين امتنع أن يجري على الصفة ، وليس كذلك الحال لأنّه منفصل عن الاسم يأتي بعد تمام الكلام »[160]، ونصب الحال بعد تمام الكلام مذهب عيسى بن عمر الثقفي[161] . وقد استمر سيبويه في الكلام على الحال في عدّة أبواب ثم تكلم على ما كان من المصادر توكيدا وفيه يقول : «واعلم أن هذا الباب اتاه النصب كمنصوب بما قبله من المصادر في أنه ليس بصفة ولا من اسم قبله ، وانما ذكرته لتؤكد به»[162] أي أنّه مما ينتصب من المصادر بالفعل بعد تمام الكلام على طريقة عشرين

---

(155) المصدر السابق ١/٣٦٧ هـ ، ١/١٨٤ ب .

(156) منهج كتاب سيبويه ، ٢٥٨ .

(157) الكتاب ١/٣٧٢ هـ ، ١/١٨٦ ب .

(158) الكتاب ١/٤٤ هـ ، ١/٢٠ ب .

(159) شرح كتاب سيبويه (السيرافي) ١/٣٦٤ .

(160) شرح كتاب سيبويه (الرماني) ٢/١٣٣ .

(161) قال الدكتور صباح عباس السالم (عيسى بن عمر الثقفي ، ٢٧٥ ، ٢٧٦) : «اراؤه في الحال . . . منها أن عيسى كان يردد قول النابغة :

فبت كأني ساورتني ضئيلة
من الرقش في أنيابها السمُ ناقِعُ

ويقول : (وجهه أن يكون السمُ نَاقِعاً . .) ومعنى هذا ان عيسى كان ينصب ناقعا على الحال ، فهو اذن يرى مجيء الحال بعد اتمام الاسناد واستيفاء المبتدأ لخبره وعليه النحويون حيث يقولون : انه وصف فضلة .

(162) الكتاب ١/٣٨٣ هـ ، ١/١٩١ ب .

درهما ايضا على ما جرى عليه المفعول له والحال .

ويبدو للباحث أن ما ينتصب من المصادر على المفعول له والحال والتوكيد قد خالف المصادر المتقدمة التي تنتصب جيعا بالفعل المضمر ، وذلك ان المفعول له والحال والتوكيد منها ما ينتصب بالفعل المظهر ومنها ما ينتصب بالفعل المضمر ، قال الرمّاني في باب الحال الذي يلي باب المفعول له : «ومعنى قوله : هذا باب أتاه النصب كما اتى الباب الاول أي ينتصب على ذلك الوجه من جهة أنّه مصدر اتصل بفعل لم يشتق منه وهو يقتضيه الاّ أنّه يقتضي في هذا الباب على جواب (كيف) ، وفي الباب الاول على جواب (لم)»[١٦٣] وقد جعل سيبويه عمل الفعل المظهر فرقا بين الحال والمفعول له من جهة وبين المؤكّد به من جهة ثانية حيث يقول : «اعلم أنّ نصب هذا الباب المؤكد به العام منه وما وكد به نفسه ينصب على اضمار فعل غير كلامك الاول ، لانّه ليس في معنى (كيف) ولا (لم) كأنه قال : أَحُقُّ حَقًّا ، فجعله بدلا كظَنّا من اَظُنُّ ، ولا أقولُ قَوْلَكَ ، وأقولُ غيرَ ما تقول ، أَتَجِدّ جِدَّك ، وكَتَبَ تبارَك وتعالى كتابَهُ ، وادْعُوا دعاءً حقًّا ، وصَنَعَ الله صُنْعَهُ ، ولكن لا يظهر الفعل ، لانّه صار بدلا منه بمنزلة (سقيا)»[١٦٤]. وهذا يعني ان (المؤكّد به) ـ وان كان من وجوه هذا النوع وهو الثالث أي ما ينتصب بالفعل من المصادر بعد تمام الكلام ـ يجري مجرى ما ينتصب من المصادر بالفعل المضمر الذي عولجت أمثلته في النوع الثاني من اسناد الفعل وعمله في الاسم وهو (ما ينتصب بالفعل المضمر) ، يدلّ على ذلك أنّك يصح أن تجريها على الرفع اجراء بعض المصادر هناك ، قال سيبويه : «وقد يجوز الرفع فيما ذكرنا

---

(١٦٣) شرح كتاب سيبويه (الرماني) ٢ /١٧ .

(١٦٤) الكتاب ١ /٣٨٣ هـ ، ١ /١٩٢ ب .

وزاد الرماني قائلا (شرح كتاب سيبويه ٢ /١٧) :

«الذي يجوز في المصدر الواقع موقع الحال اذا كان مما ينوع به الفعل وفيه معنى الحال ، النصب على هذا الوجه بالفعل المذكور ، ولا يجوز اذا كان مما لا تنوع به الفعل وان وقع في معنى الحال ان يعمل فيه الفعل المذكور كما عمل في الاول الي ينوع ، لانه اذا ينوع به الفعل المذكور وهو في معنى الحال فقد ناسب الفعل من وجهين ، وقوى اقتضاؤه له ، واذا كان لا يتنوع به بعد منه فلم يصلح أن يقع موقع الحال» .

ومن امثلة ما لا يتنوع به الفعل : قتله ذهاباً أو قتله متحركاً ، وقتله ساكناً فهذا لا يتنوع به القتل .

وهنا تتضح علة عمل الفعل المذكور في الحال لمناسبته الفعل من وجهين .

اجمع على أن يضمر شيئا هو المظهر كأنّك قلت : ذاك وَعْدُ اللهِ ، وصبغةُ الله أو هو دعوةُ الحق على هذا ونحوه رفعه»[١٦٥] ، وقد ختم باب المؤكد به لنفسه بقوله : «وكذلك توجّه سائر الحروف من هذا الباب ، كما فعلت ذلك في باب سقياً له ، وحمداً لك»[١٦٦] أي (ما ينتصب من المصادر بالفعل المضمر) ، ولكنّ (المؤكّد به) من حيث انتصابه بعد تمام الكلام وكونه ليس بصفة ولا من اسم ما قبله صنِّف وظيفيا مع المفعول له والحال ، لانّ صورة تركيبها اللغوي واحدة وهي :

تمام الكلام		ما بعد تمام الكلام من المصادر
الفعل + الفاعل + المفعول		المفعول له / الحال / التوكيد
فعلت ذاك .	(لم ؟)	حذار الشرّ
قتلته .	(كيف ؟)	صبرا

قال تعالى ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُم امهاتُكُمْ ﴾ (هل هذا مثبت ؟) « كتابَ الله »[*].

وبعد ان اوضح سيبويه علاقة هذه المصادر التي تجيء عذرا لوقوع الامر او حالا أو توكيدا له استدرك الكلام على انواع من المصادر وما اجرى مجراها مما يقع حالا او مفعولا له وأولها : «هذا باب ما ينتصب من المصادر لانّه حال صار فيه المذكور ، وذلك قولك : امّا سِمْناً فَسَمِينٌ ، وامّا عِلْماً فَعَالِمٌ . . »[١٦٧] وهو الباب الذي يقول فيه السيرافي : «هذا الباب فيه صعوبة . . . وكذلك قال الزجّاج : هذا باب لم يفهمه الاّ الخليل وسيبويه»[١٦٨]، ويبدو للباحث ان ليست في هذا الباب صعوبة اذا عالجناه في ضوء الوجوه التي تنتصب بعد تمام

---

(١٦٥) الكتاب ١/٣٨٢ هـ ، ١/١٩١ ب .

(١٦٦) المصدر نفسه ١/٣٨٤ هـ ، ١/١٩٢ ب .

(*) الآية ٢٣ سورة النساء «حُرِّمَتْ عليكُمْ امهَاتكُمْ ، كِتَابَ اللهِ» .

قال سيبويه ١/٣٨١ : «ولما قال : حرمت عليكم امهاتكم ، حتى انقضى الكلام ، علم المخاطبون أن هذا مكتوب عليهم ، مثبت عليهم ، وقال : كتابَ اللهِ توكيداً» .

(١٦٧) الكتاب ١/٣٨٤ هـ ، ١/١٩٢ ب .

(١٦٨) شرح كتاب سيبويه (السيرافي) ٢/٣٥٦ .

الكلام ؛ لأنّ أمثلته من المصادر وفيها المصدر خال من الالف واللام وقد يقترن بها فيحتمل الاسمية ، ثمّ انه يحتمل الحال وغيره ولذلك عولج تحت عنوان (ما ينتصب من المصادر التي تلتبس بالاسماء ، لانّه حال أو مفعول له) وقد ضمّ هذا العنوان الباب الذي يليه وهو استدراك عليه ، وهذا الباب هو الذي يقول فيه سيبويه : «هذا باب ما يختار فيه الرفع ويكون فيه الوجه في جميع اللغات . . . وذلك قولك : امّا العبيد فذو عبيد»[169] ثم عولجت الابواب الباقية في نوع واحد هو الخامس من انواع هذا الوجه من التأليف ، وهذه الانواع هي :

١ ـ ما ينصب من (المصادر) لانه مفعول له .

٢ ـ ما ينصب من (المصادر وما اجرى مجراها من الاسماء) ، لانها احوال وقع فيها الامر .

٣ ـ ما ينصب من (المصادر) توكيدا لما قبله أو لنفسه .

٤ ـ ما ينصب من (المصادر) التي تلتبس بالاسماء لانه حال او مفعول به .

٥ ـ ما ينصب من (الاسماء) و (الصفات) ، لانها أحوال .

وسيأتي تفصيل الابواب التي تتضمنها هذه الانواع الخمسة من هذا الوجه من التأليف في قسم التطبيق من البحث ان شاء الله[170].

* * *

ثانيا ـ اسناد الاسم وأحوال اجرائه على ما قبله :

هذا هو القسم الثاني من الاسناد في الكتاب[171] وذلك لان اسناد الاسم هو النوع الثاني من احوال تركيب المسند والمسند اليه ، وهو الذي ينتظم المبتدأ والمبني عليه ، وقد قال سيبويه : «واعلم انّ المبتدأ لابد له من أن يكون المبني عليه شيئا (هو هو) أو يكون في

---

(١٦٩) الكتاب ١/٣٨٧ هـ ، ١/١٩٤ ب .

(١٧٠) منهج كتاب سيبويه ، ٣٥٤ ـ ٣٦٢ .

(١٧١) المصدر نفسه ، ٣٣ .

(مكان) او (زمان) ، وهذه الثلاثة يذكر كل واحد منها بعدما يبتدأ»[172] ولكن الذي نجده في الكتاب أنّ سيبويه قد عالج المبني عليه من (مكان) او (زمان) في (باب ما ينتصب من الاماكن والوقت)[173] وهذا يعني انّه أول الابواب في اسناد الاسم ، وقد جعل (باب الابتداء) مستقلا بالمبني عليه اذا كان شيئا هو هو ، فهو الآخر[174]، وبين هذين البابين اي (باب ما ينتصب من الاماكن والوقت) و (باب الابتداء) جاءت ابواب كثيرة اجرى فيها الاسم على ما قبله فمنها ما ينتصب ، ومنها ما يجرّ ومنها ما يكون تابعا لما قبله ، وربما احتمل بعضها الرفع وجها اذا جعلت الآخر هو الاول حتى نبلغ (باب الابتداء) حيث يتعين الرفع لان المبني عليه هو هو ، وهكذا يكون هذا القسم من أبواب الكتاب تحت عنوان (اسناد الاسم واحوال اجرائه على ما قبله) وقد اختير فيه لفظ (الاجراء) لانّه استعمل كثيرا في هذه الابواب[175]، وهو يشمل وجوه التأليف الاتية :

الاول ـ بناء الاماكن والاوقات على المبتدأ .

الثاني ـ جرّ الاسم باضافة ما قبله اليه .

الثالث ـ التوابع .

الرابع ـ ما ينتصب على الحال ، لانّه وصف للمعرفة المبنية على المبتدأ .

الخامس ـ ما ينتصب على الحال وغيره ، لانّه لا يصح أن يكون وصفا لما قبله .

السادس ـ بناء ما هو هو على المبتدأ .

فأما (الوجه الاول) فهو في بابين أولهما قوله : « هذا باب ما ينتصب من الاماكن والوقت »[176] وفيها تجري الاماكن والاوقات على ما قبلها في نوعين :

---

(١٧٢) الكتاب ٢/١٢٧ هـ ، ١/٢٧٨ ب .

(١٧٣) المصدر نفسه ١/٤٠٣ هـ ، ١/٢٠١ ب .

(١٧٤) المصدر نفسه ٢/١٢٦ هـ ، ١/٢٧٨ ب .

(١٧٥) قال الدكتور عدنان محمد سلمان (التوابع في كتاب سيبويه : ١١٢)
«كثيرا ما استعمل لفظة (اجرى) او (حمل)» .

(١٧٦) الكتاب ١/٤٠٣ هـ ، ١/٢٠١ ب .

الاول : الآخر من الاماكن والاوقات غير الاول :

قال سيبويه في مثل قولك : هَوَ خَلْفَكَ وهُوَ قُدَّامَكَ : «فهذا كله انتصب على ما هو فيه ، وهو غيره»[177].

الثاني : الآخر هو الاول ، قال سيبويه : «وقد زعم يونس أن اناسا يقولون : هو منّي مَزْجِرُ الكَلْبِ . . وانما حسن الرفع ههنا لانّه جعل الآخر هو الاول»[178]، وقال : «ان قلت : الليلةَ الهلالُ واليومَ القتالُ نصبت . . وان شئت رفعت فجعلت الآخر الاول»[179].

فثمة اذا نوعان من علاقة تركيب الآخر مع الاول وهما يكشفان عن اعراب الآخر ، ويحددان نوعه من اقسام الكلم في الاساليب ، فالنوع الاول حيث يكون الآخر غير الاول ينتصب فيه الآخر (ظرفا) ، وفي النوع الثاني يكون (اسما) مرفوعا قال سيبويه : «وزعم يونس ان ناسا من العرب يقولون :

أَنَصبٌ للمنيةِ تَعتريهمْ
رِجالي أَمْ هُمُ دَرَجُ السُّيولِ

فجعلهم هُمُ الدَّرَجُ كما تقول : زَيْدٌ قَصْدُكَ ، اذا جعلت القَصْدَزَيْداً ، وكما يجوز لك ان تقول : عَبْدُاللهِ خَلْفُكَ ، اذا جعلته هو الخلف ، واعلم ان هذه الحروف بعضها اشدّ تمكنا في أن يكون اسما من بعض كالقصد والنحو والقبل والناحية ، وامّا الخلف والامام والتحت والدون فتكون اسماء . وكينونة تلك اسماء اكثر وأجرى في كلامهم»[180]

والنوع الاول حيث يكون الآخر غير الاول هو الذي يقصده سيبويه في باب الابتداء وهو أنّ المبني عليه يكون في مكان او زمان ، ولاجله عقد هذا الباب ، قال سيبويه : «هذا باب ما ينتصب من الاماكن والوقت وذلك لانّها ظروف تقع فيها الاشياء وتكون فيها ، فانتصب لانّه موقوع فيها ومكون فيها . . . فالمكان قولك : هو خَلْفَكَ وهو قُدّامَكَ وهو

---

(١٧٧) المصدر نفسه ١/٤٠٦ هـ ، ١/٢٠٢ ب .

(١٧٨) المصدر نفسه ١/٤١٦-٤١٧ هـ ، ١/٢٠٧ ب .

(١٧٩) المصدر نفسه ١/٤١٨ هـ ، ١/٢٠٨ ب .

(١٨٠) الكتاب ١/٤١٦ هـ ، ١/٢٠٧ ب .

تَحْتَكَ وقُبَالَتَكَ وما اشبه ذلك»[181] ويستمر في ذلك طويلا وينهي الباب الاول ويبدأ الثاني ثم يقول : «وأمّا الوقت والساعات والايام والشهور والسنون وما اشبه ذلك من الازمنة والا-يان التي تكون في الدهر فهو قولك : القتالُ يومَ الجمعةِ ، اذا جعلت يوم الجمعة ظرفا ، والهلالُ اللَّيلةَ ، وانّما انتصبا لانّك جعلتهما ظرفا وجعلت القتالَ في يومِ الجمعةِ ، والهلالَ في اللّيلةِ»[182] .

واما (الوجه الثاني) من احوال اجراء الاسم على ما قبله فهو (الجر بالاضافة) قال سيبويه : « هذا باب الجر ، والجرّ انّما يكون في كل اسم مضاف اليه ، واعلم أنّ المضاف اليه ينجرّ بثلاثة اشياء ، بشيء ليس باسم ولا ظرف ، وبشيء يكون ظرفا ، وباسم لا يكون ظرفا»[183] ، وامثلة هذا الباب : مَرَرْتُ بعبدِاللهِ ، وهذا خلفَ عبدِاللهِ ، فههنا شيئان مضاف ومضاف اليه ، فاذا كان المضاف اسما أو ظرفا تمّت الاضافة بينهما نحو قولك : هذا أعمَلُ الناسِ ، وأَنتَ خَلْفَ زَيْدٍ ، وقد يكون المضاف شيئا آخر ، فثمة الحروف التي يضاف بها الى الاسم المضاف اليه ما قبله أو ما بعده ، قال سيبويه : «اذا قلت : يا لَبَكرٍ فانّما أردت أن تجعل ما يعمل في المنادى من الفعل المضمر مضافا الى بكر باللام . . واذا قلت : فيكَ خَصلَةُ سَوءٍ ، فقد أضفت اليه الرداءة بفي ، واذا قلت : رُبَّ رجلٍ يَقُولُ ذاك ، فقد أضفت القول الى الرجل بربّ»[184] .

ولدى ملاحظة تركيب المضاف والمضاف اليه تبدو الصورة الآتية :

١ ـ المثال : بعض الناس ، خلف عبدالله .

وفيه : المضاف (اسم / ظرف) + المضاف اليه .

٢ ـ المثال : يا لبكر ، فيك خصلة سوء ، رغبت في زيد .

---

(١٨١) الكتاب ١/٤٠٣ هـ ، ١/٢٠١ ب .

(١٨٢) المصدر نفسه (١/٤١٨ هـ ، ١/٢٠٨ ب .

(١٨٣) الكتاب ١/٤١٩ هـ ، ١/٢٠٩ ب .

(١٨٤) المصدر نفسه ١/٤٢١ هـ ، ١/٢٠٩ ب .

قال السيرافي (شرح كتاب سيبويه ٢/٤١٢) :

«معنى هذا ان حروف الجر تصرف الفعل التي هي صلته الى الاسم المجرور بها . . وما كان بتأويل الفعل فهو قولك : يا لبكر بمنزلة قولك : ادعو واريد ، ولهذا نصبت المنادي ، فاللام اوصلت هذا المعنى الى بكر واضافته اليه» .

وفيه : المضاف (معنى من المعاني) + حرف + المضاف اليه .

ويتضح أنّ (المضاف) في اللغة العربية قد يكون معنى من المعاني وعندئذ تتم الاضافة بالحروف ، فالحروف في هذا الباب هي حروف اضافة المعاني ، وقد سمّيت بحروف الجر أو الخفض .

اما (الوجه الثالث) من احوال اجراء الاسم على ما قبله فهو (التوابع) وقد بدأ سيبويه كلامه عليها حيث يقول : «هذا باب مجرى النعت على المنعوت ، والشريك على الشريك ، والبدل على المبدل منه ، وما اشبه ذلك»[185] ويتضح أنّ هذا الباب قد اشتمل على تراجم عدة ابواب تليه واولها قوله : «فامّا النعت الذي جرى على المنعوت . . . » ويليه «هذا باب ما اشرك بين الاسمين في الحرف الجار»[186] ثم «هذا باب المبدل من المبدل منه المبدل يشرك المبدل منه في الجار»[187] وقد عالج سيبويه هذه الابواب الثلاثة (النعت والعطف والبدل) في (حالة الجر) ثم استدرك القول في نهاية هذه الابواب فقال : «واعلم أنّ المنصوب والمرفوع في الشركة والبدل كالمجرور»[188] اما النعت فقد استدرك عليه القول في موضع لاحق حيث يقول : «واعلم أنّ المنصوب والمرفوع يجري معرفتها ونكرتها في جميع الاشياء كالمجرور»[189] ، وهمنا تتضح اسباب دراسة (حالة الجر) في الوجه الثاني حيث تقع تمهيدا لدراسة هذا الوجه من التأليف أي الوجه الثالث (التوابع) .

وقد راعى سيبويه في ترتيب ابواب هذا النوع النكرة والمعرفة فصنّف النعت في موضعين احدهما اذا كان ما قبله نكرة ، والآخر اذا كان ما قبله معرفة ، وصنّف البدل في موضعين احدهما : اذا كان ما قبله نكرة أو معرفة ، وثانيهما : اذا كان ما قبله معرفة ، وجاء العطف فيما كان قبله نكرة أو معرفة ، وانّما كان هذا التبويب لاسباب تتعلق بالاحكام النحوية الخاصة بكل صنف منها على ما سيأتي تفصيله .

---

(١٨٥) الكتاب ١/٤٢١ هـ ، ١/٢٠٩ ب .

(١٨٦) المصدر نفسه ١/٤٣٧ هـ ، ١/٢١٨ ب .

(١٨٧) المصدر نفسه ١/٤٣٩ هـ ، ١/٢١٨ ب .

(١٨٨) المصدر نفسه ١/٤٤١ هـ ، ١/٢١٩ ب .

(١٨٩) المصدر نفسه ٢/١٤ هـ ، ١/٢٢٤ ب .

ويبدو للباحث أنّ سيبويه قد خصّ (النعت) أولا بما كان صفة للاول : أي التي خلصت له وليست لغيره مثل مَرَرْتُ برجلٍ حَسَنٍ في مقابل ما كان صفة للآخر : اي النعت السببي نحو مَرَرْتُ برجلٍ حَسَنٍ أبوهُ ، وقد استمر في دراسة النعت اذا كان صفة للاول في الابواب المتقدمة حتى يبلغ قوله : «هذا باب ما يجري عليه صفة ما كان من سببه . .»[190] وعندها يستمر في معالجة ابواب النعت السببي خاصة .

ويبدو للباحث ايضا أنّ الابواب الاربعة الاخيرة من النعت قد عالجت احوالا ، خاصة منه ، فأولها قوله : «هذا باب اجراء الصفة فيه على الاسم في بعض المواضع أحسن ، وقد يستوي فيه اجراء الصفة على الاسم وتجعله خبرا فتنصبه»[191] أي : (ما يجوز فيه الاتباع وتركه من الصفات) ، وثانيهما حيث يقول : «هذا باب ما ينصب فيه الاسم ، لانّه لا سبيل له الى أن يكون صفة»[192] أي انه يقع في مقابل الباب السابق فهو (ما يمتنع فيه الاتباع) ، امّا الثالث والرابع فهما (باب ما ينتصب على التعظيم والمدح) و(باب ما يجري من الشتم مجرى التعظيم وما اشبهه) أي (صفات المدح والذم) .

وهكذا تكون (التوابع) على ما جاءت في ابواب الكتاب في ستة وجوه هي :

١ ـ اتباع الاسم ما قبله اذا كان نكرة (النعت والعطف والبدل)

٢ ـ اتباع الاسم ما قبله اذا كان معرفة (النعت ، البدل)

٣ ـ اتباع الاسم ما قبله اذا كان صفة للاخر (النعت السببي) .

٤ ـ ما يجوز فيه الاتباع وترك الاتباع من الصفات[193] .

٥ ـ ما يمتنع فيه الاتباع من الصفات .

---

(١٩٠) الكتاب ٢/١٨ هـ ، ٢٢٦/١ ب .

(١٩١) المصدر نفسه ٢/٤٩ هـ ، ٢٤١/١ ب .

(١٩٢) المصدر نفسه ٢/٥٧ هـ ، ٢٤٦/١ ب .

(١٩٣) تسمية النوعين الثالث والرابع من وجوه التوابع مأخوذة من عناوين الرماني (شرح كتاب سيبويه ٨٦ ، ٩٢) ، وقد سمى المبرّد النوع الرابع (هذا باب ما يجوز لك فيه النعت والحال ـ المقتضب ٢٦١/٣) .

٦ ـ صفات المدح والذم[١٩٤].

ولدى دراسة صور التركيب اللغوي لانواع الاتباع من حيث (المعنى) يتضح أن التابع والمتبوع في النعت بمنزلة الاسم الواحد ، قال سيبويه : «امّا النعت الذي جرى على المنعوت ، فقولك : مررت برجلٍ ظريفٍ قبل ، فصار النعت مجرورا مثل النعوت لانهما كالاسم[١٩٥]» وهما في العطف يشتركان في معنى من المعاني ، قال سيبويه في مثل : مررت بزيدٍوعمرٍو« فالواوتجمع هذه الاشياء على هذه المعاني» وفي مثل: مررت بزيدٍ فعمرٍ و«فالفاء اشركت بينهما في المرور» وفي قولك : مررت برجل أو امرأة «أو : اشركت بينهما في الجر ، واثبتت المرور لاحدهما دون الآخر ، وسوّت بينهما في الدعوى»[١٩٦]، اما علاقة التابع والمتبوع في البدل فان الذي بينهما من حيث المعنى هو التقابل ، فقولك : قد مررت برجل او امرأة ، انّما ابتدأ (بيقين) ثم جعل مكانه (شكاً) أبدله منه ، فصار الاول والآخر والادعاء فيهما سواء ، فهذا شبيه بقولك : ما مررت بزيد ولكن عمرو ابتدا (بنفي) ثم أبدل مكانه (يقينا)»[١٩٧]، ويبدو للباحث أنّ التقابل بين البدل والمبدل منه يقع في احدى الصور الآتية :

أ ـ الخطأ والصواب في امثلة الغلط والاضراب[١٩٨].

---

(١٩٤) تتابعت في الكتاب ابواب هذه الانواع الستة من وجوه التوابع وقد اقحم بينها باب واحد هو (هذا باب ما ينتصب لانه حال صار فيها المسؤول والمسؤول عنه) ، فهو من الحال الذي يلي هذا أي (الاتباع) ، وهذا هو الباب الوحيد من ابواب الكتاب النحوية الذي لم يقع بين ابواب وجهه ، وقد نبه سيبويه على ذلك حيث يقول فيه : (هذا باب ما ينتصب لانه حال صار فيها المسؤول والمسؤول عنه وذلك قولك : ما شأنك قائما . . . وانتصب بقولك ما شأنك كما ينتصب قائما في قولك : هذا عبدالله قائما بما قبله ، وسنبين هذا في موضعه ان شاء الله تعالى) .

وقد ورد هذا الباب في النوع الخامس من تقسيمات التوابع وهو (ما يمتنع فيه الاتباع من الصفات) وربما قصد به ذلك ، لان الحال ههنا وصف جاء بعد معرفة وامتنع فيه الاتباع ايضا .

ينظر : الكتاب ٢/٦٠ ، ٦١ هـ ، ١/٢٤٧ ب .

(١٩٥) الكتاب ١/٤٢١ هـ ، ١/٢٠٩ ، ٢١٠ ب .

(١٩٦) الكتاب ١/٢٣٨ هـ ، ١/٢١٨ ب .

(١٩٧) المصدر نفسه ١/٤٤٠ هـ ، ١/٢١٩ ب .

وههنا يتضح أن (او) تستعمل في العطف والبدل وكذلك (لكن) و(بل) . ينظر : الكتاب ١/٤٣٥ هـ ، ١/٢١٦ ب.

(١٩٨) المصدر نفسه ١/٤٣٩ ، ٢/١٦ هـ ، ١/٢١٨ ، ١/٢٢٥ ب .

ب ـ الشك واليقين في نحو قولك : قد مررت برجل أو امرأة[199].

جـ ـ النفي والاثبات في نحو قولك : ما مررت برجلٍ بل امرأةٍ[200] .

د ـ النكرة والمعرفة في نحو قولك : مررت برجلٍ عبدالله[201] .

وفي ضوء علاقة التابع والمتبوع في صورة التركيب اللغوي للاتباع من حيث المعنى يمكن ان نفسر ترادف النعت والمنعوت وعدم الفصل بينهما لانهما بمنزلة الاسم الواحد ، وتوسط الحرف بين العاطف والمعطوف لاشراكهما في معنى من المعاني ، وقد يتوسط الحرف بين المبدل والمبدل منه في مثل قولك : مررت برجل أو امرأة ، وتقول : مررت برجل بل حمار أو مررت برجل حمار .

وهكذا تتضح دراسة الاتباع عامة ، ويمكن أن تفسّر به النوعين الاول والثاني منه خاصة ، امّا النوع الثالث وهو ما يعرف بـ(النعت السببي) اي ما كانت فيه الصفة للاخر ، وليست للاول فان في البحث حاجة الى تعرّف امثلته وهي :

١ ـ مَرَرْتُ برجلٍ (ضاربٍ ابوه رجلاً) .

قال سيبويه : «هذا باب ما يجري عليه صفة ما كان من سببه . . »[202]

٢ ـ مَرَرْتُ برجلٍ (حَسَنٍ ابوه) .

قال سيبويه : «هذا باب ما جرى من الصفات غير العمل على الاسم الاول . . »[203]

٣ ـ مَرَرْتُ بسرجٍ (خَزٍّ صُفّتُهُ)

قال سيبويه : « هذا باب الرفع في وجه الكلام . . »[204]

٤ ـ مَرَرْتُ برجلٍ (خيرٌ منه ابوه) .

قال سيبويه : «هذا باب ما جرى من الاسماء التي تكون صفة مجرى الاسماء التي لا تكون صفة . .)[205]

(١٩٩، ٢٠٠) المصدر نفسه ١/٤٤٠ هـ ، ١/٢١٩ ب .

(٢٠١) المصدر نفسه ٢/١٤ هـ ، ١/٢٢٤ ب .

(٢٠٢) الكتاب ٢/١٨ هـ ، ١/٢٢٦ ب .

(٢٠٣) المصدر نفسه ٢/٢٢ هـ ، ١/٢٢٨ ب .

(٢٠٤) المصدر نفسه ٢/٢٣ هـ ، ١/٢٢٨ ب .

(٢٠٥) المصدر نفسه ٢/٢٤ هـ ، ١/٢٢٩ ب .

٥ ـ مَرَرْتُ بحيّةٍ (ذراعٌ طولُها) .

قال سيبويه : « هذا باب ما يكون من الاسماء صفة مفردا وليس بفاعل . . »[٢٠٦]

وهذه الابواب الخمسة المتابعة في الكتاب تكون فيها الصفة للآخَر وهي على التوالي : (اسم الفاعل) ، و (الصفة المشبهة) ، و (الاسماء التي تؤول بالصفة) ، و (الاسماء المركبة) ، ثم (الاسماء المفردة التي لا تؤول) .

ويبدو للباحث في دراسة التركيب اللغوي في هذا النوع بأمثلته الخمسة أنّ (الابتداء) وجه جائز في بعض امثلة هذه الانواع الخمسة ، وهذا يكشف عن أن هذه الانواع هي في الاصل (جمل اسنادية) ، قال سيبويه : « ان قلت : مررت بدابة اسد ابوها فهو رفع ، لانّك انما تخبر أنّ اباها هذا السبع »[٢٠٧]، والاصل في مررت برجل ضارب ابوه رجلا هو مررت برجل (ابوه ضارب رجلا) ومثله مررت برجل حسن أبوه : أي مررت برجل (ابوه حسن) وهكذا .

ومن الجدير بالذكر أن ينتبه على هذه العلاقة الاسنادية لصورة التركيب اللغوي لما يعرف بالنعت السببي المستشرق الالماني (برجستراسر) حيث يقول : «ومن خصائص الوصف التي تستحق الاطلاع عليها وصف الشيء بصفة شيء آخر مربوط به يذكر بعد الصفة نحو (مَرَرْتُ برجلٍ كثيرٍ اعداؤه) فوصف الرجل بصفة شيء مربوط به وهو الاعداء الذين صفتهم الكثرة ، والاصح أنّ النسبة بين (كثير) و (الاعداء) ليست بوصفية بل اسنادية فصفة الرجل هي كون اعدائه كثيراً ، والعبارة المألوفة في وصف هذا الشيء بمعنيين اسند احدهما الى الآخر هي الجملة الوصفية ، وكان يمكن استعمالها في مثالنا ويكون اذاً (مَرَرْتُ برجلٍ اعداؤُهُ كثيرٌ) ، فيحتمل ان يكون الخبر قد قدّم فصارت (برجلٍ كثيرٌ اعداؤه) ثم ، اتبعوا كلمة (كثير) للاسم السابق لها كأنّها وصفُها ، فأصبحت (برجلٍ كثيرٍ اعداؤه) »[٢٠٨].

---

(٢٠٦) المصدر نفسه ٢/٢٨ هـ ، ١/٢٣١ ب .

(٢٠٧) الكتاب ٢/٢٩ هـ ، ١/٢٣١ ب .

(٢٠٨) التطور النحوي ٩٧ .

ولدى دراسة التابع والمتبوع في الاتباع من حيث (شكل التركيب) يتضح أن للتذكير والتأنيث والتنكير والتعريف اهمية واضحة في تحديده فضلا عما يوضحانه من المعاني ، يدلّ على ذلك أن بعض العرب تقول : هذا جِحْرُ ضبٍّ خَرِبٍ ، يجرون فيه (خربٍ) على (ضبّ) ، واعتلّ سيبويه لذلك فقال : «فجرّوه ، لانّه نكرة كالضبّ ، ولانّه في موضع يقع فيه نعتِ الضبّ ، ولانّه صار هو والضب بمنزلة اسم واحد»(٢٠٩) وهو تفسير الخليل ، وقد قال ايضا : «لا يقولون الاّ هذانِ جِحْرا ضَبٍّ خَرِبانِ ، من قبل أن الضبّ واحد ، والجحر جحران ، وانما يغلطون اذا كان الآخر بعدّه الاول وكان مذكراً مثله أو مؤنثا ، وقالوا : هذه جِحَرَةُ ضِبابٍ خَرِبَةٍ ، لانّ الضباب مؤنثة ، ولانّ الجِحَرة مؤنثة ، والعدة واحدة فغلطوا»(٢١٠) وعلى هذا جرى سيبويه في الكتاب في دراسة العلاقة بين التابع والمتبوع من حيث التنكير والتعريف ، حيث يقول : «اعلم أن صفات المعرفة تجري من المعرفة مجرى صفات النكرة من النكرة ، وذلك قولك : مررت باخويك الطويلين ، فليس في هذا الاّ الجرّ ، كما ليس في قولك : مَرَرْتُ برجلٍ طويلٍ الاّ الجر»(٢١١) فلو خالفت بينهما نصبت على الحال ، وذلك : مررت باخويك قائمين وتقول : مررت برجلٍ الاسدُ شدّةً ، ومَرَرْتُ برجلٍ اسدٍ شدةً وهما بمعنى واحد(٢١٢)، ولكنه لا يكون صفة في الاول من جهة التنكير والتعريف(٢١٤).

وفي ضوء علاقة التابع والمتبوع في شكل التركيب من حيث التنكير والتعريف نستطيع أن نفسّر (النوع الرابع) من انواع الاتباع(٢١٥) حيث يقول : «هذا باب اجراء

---

(٢٠٩) الكتاب ٤٣٦/١ هـ ، ٢١٧/١ ب .

(٢١٠) المصدر نفسه ٤٣٧/١ هـ ، ٢١٧/١ ب .

قال الدكتور محمد خير الحلواني (المفصل في تاريخ النحو ، ٢٧٦ ـ ٢٧٧) : «ان شكل التركيب ، وشكل اللفظة اديا الى حركة اعرابية ، فاذا أنت غيرت في بنية اللفظة في التثنية تغيرت السمة الاعرابية .. الخ» .

(٢١١) الكتاب ٨/٢ هـ ، ٢٢١/١ ب .

(٢١٢) المصدر نفسه ٨/٢ـ٩ هـ ، ٢٢١/١ ب .

(٢١٣) المصدر نفسه ٤٣٤/١ ، ١٧/٢ هـ ، ٢١٦/١ ، ٢٢٦/١ ب .

(٢١٤) المصدر نفسه ١٧/٢ هـ ، ٢٢٦/١ ب .

(٢١٥) سبق تفسير الانوع الثلاثة المتقدمة في ضوء علاقة التابع بالمتبوع من حيث (المعنى) ، وههنا تعالج الانواع الثلاثة الباقية في ضوء علاقة التابع بالمتبوع من حيث (الشكل) .

الصفة فيه على الاسم في بعض المواضع أحسن ، وقد يستوى فيه اجراء الصفة على الاسم ، وأن تجعله خبرا فتنصبه»[216] فحيث تستوى الصفة والحال (الخبر) يكون شكل التركيب بدلالة النكرة والمعرفة دليلا على احدهما ، تقول : مررتُ برجلٍ معه صقرٌ صائدٌ به فتجعله وصفا ، وتقول : مرَرْتُ برجلٍ معه صقرٌ صائدا تحمله على الاسم المضمر في (معه) ، كما يتضح (النوع الخامس) من انواع الاتباع بملاحظة شكل التركيب حيث يقول : «هذا باب ما ينصب فيه الاسم ، لانّه لا سبيل له الى أن يكون صفة ، وذلك قولك : هذا رجلٌ مَعَهُ رجلٌ قائمَيْنِ ، فهذا ينتصب لان الهاء التي في معه معرفة فأشرك بينهما ، وكأنه قال : معه امرأة قائمين»[217] وفيه لا يصح اجراء الصفة اذا كانت نكرة على مختلفين في التنكير والتعريف ، كما لا يصح وصف المختلفين في الاعراب نحو : فوقَ الدارِ رجلٌ وقد جئْتُكَ برجلٍ آخر عاقِلَيْنِ مُسْلِمَينِ ، امّا (النوع السادس) وهو الآخِر من انواع الاتباع فانّ صفات المدح والذم مما علمه الناس[218]، ولكنك تصير الى القطع فتخرج عن الاتباع ووحدة الشكل لزيادة التنبيه بالانجاز الصوتي المميّز ، لانّ القطع في النحو من مواضع (القطع الكافي) في القراءة ، قال ابو جعفر النحاس في (كتاب القطع والائتناف) : « ﴿ والمُقِيمِينَ الصَّلاةَ ﴾ تامّ على مذهب سيبويه لأنّه قال : وأمّا ﴿ المُؤْتُونَ الزَّكاةَ ﴾ فمرفوع بالابتداء»[219] وهذه الآية من أمثلة القطع على المدح[220]. وينتهي الكلام على الوجه الثالث أي التوابع .

وأما (الوجه الرابع) من اسناد الاسم واحوال اجرائه على ما قبله فهو (ما ينتصب

---

(٢١٦) الكتاب ٢/٤٩ هـ ، ١/٢٤١ ب .

(٢١٧) المصدر نفسه ٢/٥٧ هـ ، ١/٢٤٦ ب .

(٢١٨) قال سيبويه (المصدر نفسه ٢/٦٩ هـ ، ١/٢٥١ ب) :

- «واما الموضع الذي لا يجوز فيه التعظيم ، فان تذكر رجلا ليس بنبيه عند الناس ولا معروف بالتعظيم ثم تعظمه كما تعظم النبيه» .

(٢١٩) كتاب القطع والائتناف ، ٢٧٦ .

وتمام الآية (النساء / ١٦٢) :

«لكن الراسخون في العلم منهم والمؤمنون يؤمنون بما أنزل اليك وما أنزل من قبلك والمقيمين الصلاة والمؤتون الزكاة» .

على الحال لانّه وصف للمعرفة المبنية على مبتدأ) وأول ابواب هذا الوجه هو (هذا باب ما ينتصب لانّه حال صار فيها المسؤول والمسؤول عنه) وقد اشرنا الى تقدمه في موضع سابق[221] وامّا الثاني من هذا الوجه فهو (هذا باب ما ينتصب لانه خبر للمعروف المبني على ما هو قبله من الاسماء المبهمة)[222] وتتوالى الابواب حتى قوله : « هذا باب ما يكون الاسم فيه بمنزلة الذي في المعرفة»[223] . وصورة التركيب اللغوي لهذا الوجه يمثلها قوله (هذا عبدالله منطلقاً) وقد ظل سيبويه يشير اليه في كل باب من ابواب هذا الوجه ، وكأنه يريد أن ينبّه على توحد هذه الابواب في وجه واحد يكون فيه الحال خبرا : أي وصفا لمعرفة مبنية على مبتدأ ، وهذا المبتدأ يكون (من اسماء الاستفهام) أو (من الاسماء المبهمة) اي اسماء الاشارة والضمائر أو (اسماء غير مبهمة) او (ما كان بمنزلة الذي وصلته) ونحوه ، وبسبب ذلك تعددت الابواب ، وفيما يأتي امثلة هذه الابواب ووصفها لتتضح صورة التركيب اللغوي لهذا الوجه من التأليف :

١ ـ ما شأنك قائماً ؟

قال سيبويه : « هذا باب ما ينتصب لانّه حال صار فيها المسئول والمسئول عنه ، وذلك قولك : ما شأنك قائماً . . . وانتصب بقولك : ما شأنك كما ينتصب قائما في قولك : هذا عبدُالله قائماً »[224] .

٢ ـ هذا عبداللهِ منطلقاً، هو زيدٌ معروفاً ، اخوكَ عبدُاللهِ معروفاً .

قال سيبويه : «ها باب ما ينتصب ، لانّه خبر للمعروف المبني على ما هو قبله من الاسماء المبهمة . . وما ينتصب لانه خبر للمعروف المبني على الاسماء غير المبهمة .

فأمّا المبني على الاسماء المبهمة فقولك : هذا عبداللهِ منطلقاً . . . وأمّا (هو) فعلامة مضمر وهو مبتدأ ، وحالُ ما بعده كحاله بعد (هذا) ، وذلك قولك : هو زيد معروفا .

---

(٢٢٠) الكتاب ١/٦٣ هـ ، ١/٢٤٩ ب .

(٢٢١) منهج كتاب سيبويه ، ٧٨ الهامش ١٩٤ .

(٢٢٢) الكتاب ٢/٧٧ ، هـ ١/٢٦٥ ب .

(٢٢٣) المصدر نفسه ٢/١٠٥ هـ ، ١/٢٦٩ ب .

(٢٢٤) المصدر نفسه ٢/٦٠-٦١ هـ ، ١/٢٤٧ ب .

وأمّا ما ينتصب لانّه خبر مبني على اسم غير مبهم فقولك : اخوك عبدالله معروفا»[225].

٣ ـ هذانِ رجلانِ وعبدُاللهِ منطلِقَيْنِ.

قال سيبويه : «هذا باب غلبت فيه المعرفة النكرة ، وذلك قولك : هذان رجلان وعبدالله منطلقين . . . كأنك قلت : هذا عبدُاللهِ منطلقاً»[226].

٤ ـ هذا الرجل منطلقا .

قال سيبويه : «هذا باب ما يرتفع فيه الخبر لانّه مبني على مبتدأ ، أو ينتصب فيه الخبر لانّه حال لمعروف مبني على مبتدأ . . . وامّا النصب فقولك : هذا الرجل منطلقا . . . فصار كقولك : هذا عبدُاللهِ منطلقاً . . . وامّا قوله عزّ وجل : ﴿ هو الحَقّ مُصَدِّقاً ﴾ فانّ الحقّ لا يكون صفة لـ هو . . . الخ»[227]

٥ ـ فيها عبدالله قائما .

قال سيبويه : « هذا باب ما ينتصب فيه الخبر ، لانّه خبر لمعروف يرتفع على الابتداء قدّمته أو أخّرته ، وذلك قولك : فيها عبدالله قائما » .

وفيه يقول :

«لو قلت : فيها عبدالله ، حسن السكوت وكان كلاما مستقيما كما حسن واستغنى في قولك : هذا عبدالله» يريد : هذا عبدُاللهِ منطلقاً .

٦ ـ هذا مَنْ أعرِفُ منطلقاً

قال سيبويه : « هذا باب ما يكون الاسم فيه بمنزلة (الذي) في المعرفة . . . وذلك قولك : هذا مَنْ أعْرِفُ منطلقا »[229].

---

(٢٢٥) الكتاب ٢/٧٧-٨١ هـ ، ١/٢٦٥-٢٥٨ ب .

(٢٢٦) المصدر نفسه ٢/٨١ هـ ، ١/٢٥٨ ب .

(٢٢٧) المصدر نفسه ٢/٨٦ ـ ٨٨ هـ ، ١/٢٦٠ ب .

(٢٢٨) الكتاب ٢/٨٨ هـ ، ١/٢٦١ ب .

(٢٢٩) المصدر نفسه ٢/١٠٥ هـ ، ١/٢٦٩ ب .

وفيه يقول :

«وتقول : هذا من اعرف منطلقا تجعل (اعرف) صلة ، وقد يجوز منطلقٌ على قولك : هذا عبدُاللهِ منطلقٌ»[230] أي انّه على قولك : هذا عبدُاللهِ منطلقٌ أو هذا عبدُاللهِ منطلقاً .

والذي يتضح للباحث من دراسة صورة التركيب اللغوي لهذه الحال الصفة التي يمثلها قوله (هذا عبداللهِ منطلقاً) أنّها تشتمل على العناصر الآتية :

العنصر الاول : المبتدأ .

العنصر الثاني : الخبر وهو معرفة .

العنصر الثالث : الحال وشرطه أن يكون صفة لما قبله .

ويفاد من قول سيبويه في موضع آخر أنّ ضابط معرفة صحة الوصف بالحال أن يبنى على ما قبله حيث يقول في مثل (هذا ابن عمي دنياً) : « لو قلت : ابنُ عمي دِنيٌّ ، وعَربيٌّ جدٌّ ، لم يجز ذلك ، فاذا لم يجز أن يبنى على المبتدإ فهو من الصفة أبعد»[231] ولكنك تقول : في (هذا عبدُاللهِ منطلقاً) : (عبدُاللهِ منطلقٌ) أي ان العنصر الثاني والثالث في صورة التركيب اللغوي للحال ـ وهما الحال وصاحبها ـ بمنزلة المبتدأ والمبني عليه ، وقد اطلق على الحال تسمية الخبر ، من ذلك قوله : «هذا باب ما ينتصب ، لأنه (خبر) للمعروف المبني على ما هو قبله»[232] .

وأمّا (الوجه الخامس) من أحوال اجراء الاسم على ما هو قبله فانّه اشتمل على أبواب استدركت على الوجه السابق ، لأنّ ما ينتصب فيها لا يصح أن يكون وصفا لما هو قبله لتخلفه عن الأبواب السابقة التي يمثلها (هذا عبدالله قائما) في شرط أو أكثر ، وهذه الأبواب هي :

١ ـ قال سيبويه : « هذا باب ما لا يكون الاسم فيه إلّا نكرة[233] » ومثاله : هذا أولُ فارسٍ مقبلاً .

---

(٢٣٠) المصدر نفسه ٢/١٠٧ هـ ، ١/٢٧٠ ب .

(٢٣١) الكتاب ٢/١٢١ هـ ، ١/٢٧٦ ب .
ويظر : ٢/١١٨ هـ ، ١/٢٧٤ ب .

(٢٣٢) المصدر نفسه ٢/٧٧ هـ ، ١/٢٦٦ ب .

(٢٣٣) الكتاب ٢/١١٠ هـ ، ١/٢٧١ ب .

الوجه عند سيبويه الرفع أي (هذا أولُ فارسٍ مقبلٌ) لأنّ (أول فارس) نكرة : أي انه جاء مخالفا للعنصر الثاني في صورة التركيب اللغوي للحال من حيث التعريف ، أمّا تأويل النصب فعلى تقدير (هذا أولُ فارسٍ مِنَ الفُرْسانِ مقبلاً) حيث يكون معرفة بالتأويل قال سيبويه : « أنما أرادوا (من الفرسان) فحذفوا الكلام استخفافا ، وجعلوا هذا يجزؤهم من ذلك » والوجه الآخر في نصبه قول عيسى : « وقد يجوز نصبه على نصب : هذا رجلٌ منطلقاً » أي جعل النكرة بمنزلة المعرفة قال سيبويه : « وزعم الخليل ان هذا جائز ونصبه كنصبه في المعرفة[234] » ، وقال بعضهم انه بمنزلة المعرفة لأنّك لا تستطيع ان تدخل عليه الألف واللام قال سيبويه في ردّهم : « ومن قال : هذا أولُ فارسٍ مقبلاً ، من قبل انه لا يستطيع ان يقول : هذا أولُ الفارسِ فيدخل عليه الألف واللام فصار عنده بمنزلة المعرفة . . . فليس هذا بشيء ، وانّما أرادوا من الفرسان فحذفوا الكلام استخفافا[235] » .

٢ ـ قال سيبويه : « هذا باب ما ينتصب خبره لأنه معرفة ، وهي معرفة لا توصف ولا تكون وصفا[236] » .

أي هذا باب ما ينتصب الحال فيه لأنه خبر لمعرفة لا توصف ولا تكون وصفاً ، وسمّاه الرمّاني : (باب المعرفة التي لا تكون صفة ولا توصف[237]) ومثاله : مررتُ بكلٍّ قائماً ، ومررتُ ببعضٍ قائماً وفيه (كلّ) و (بعض) معرفة بالاضافة التي دلّ عليها التنوين وهي لا توصف قال سيبويه : « لا يحسن لك أن تقول : مررت بكلٍّ الصالِحِينَ ولا ببعضٍ الصالِحِينَ ، قبح الوصف حين حذفوا ما أضافوا اليه[238] . . » ، وكون (كل) و (بعض) لا يوصفان يعني ان دلك يخالف (العنصر الثاني) من صورة التركيب اللغوي للحال وشرطه صحة وصفه ، ولذلك يعدّ هذا الباب استدراكا على الأبواب السابقة لاسلوب الحال ؛ لأنه جرى في اسناد الفعل والقياس في الأبواب السابقة اجراؤها فيما بني

(٢٣٤ ، ٢٣٥) المصدر نفسه ٢ /١١٢ هـ ، ١ /٢٧٢ ب .

(٢٣٦) الكتاب ٢ /١١٤ هـ ، ١ /٢٧٣ ب .

(٢٣٧) شرح كتاب سيبويه (الرماني) ٢ /١٢٩ .

(٢٣٨) الكتاب ٢ /١١٤ هـ ، ١ /٢٧٣ ب .

فيه الخبر المعرفة على مبتدأ ثم ينتصب الحال لأنه صفة للخبر المذكور .

صحيح أنّك تستطيع أن تقول : (كلٌ قائمٌ) و (بعضٌ قائمٌ) وهو ضابط صحة الوصف به على ما أشرنا اليه ، ولكن هذا ما نصّ فيه على مخالفة الحال الوصف ، قال سيبويه : « ولا يكونان وصفا كما لم يكونا موصوفين ، وانما يوضعان في الابتداء او يبنيان على اسم او غير اسم[٢٣٩] » وقد صرّح بشذوذهما حيث يقول : « قبح الوصف حين حذفوا ما أضافوا اليه ، لأنه مخالف لما يضاف شاذ منه ، فلم يجر في الوصف مجراه ، كما انهم حين قالوا : يا الله فخالفوا ما فيه الألف واللام لم يصلوا ألفه وأثبتوها[٢٤٠] » .

٣ ـ قال سيبويه : « هذا باب ما ينتصب لأنه قبيح أن يكون صفة[٢٤١] » وذلك قولك : هذا راقودٌ خلاً .

وفيه يتضح ان (خلاً) ـ وهو العنصر الثالث في التركيب ـ هو اسم جوهر ويقبح أن يكون صفة ، وحكمه النصب ، ويصح أن تقول فيه هذا راقودٌ خلٌّ ، وراقودُ خلٍّ .

٤ ـ قال سيبويه : « هذا باب ما ينتصب ، لأنه ليس من اسم ما قبله ولا هو هو ، وذلك قولك : هو ابنُ عمي دِنْياً ، وهو جاري بَيْتَ بَيْتَ[٢٤٢] . . . » ثم قال : « وهذا شيء ينتصب على أنه ليس من اسم الأول ولا هو هو ، وذلك قولك : هذا عربي محضا ، وهذا عربي قلبا ، فصار بمنزلة (دنيا) وما أشبهه من المصادر وغيرها[٢٤٣] » .

وفيه يكون العنصر الثالث أي الحال مصدرا أو ما كان بمنزلته ، وهو لا يصح أن يكون صفة لأنه ليس من اسم الأول ولا هو هو .

٥ ـ قال سيبويه : « هذا باب ما ينتصب لأنه قبيح أن يوصف بما بعده ويبنى على ما قبله ، وذلك قولك : هذا قائماً رجلٌ ، وفيها قائماً رجلٌ[٢٤٤] » .

وفيه يتضح أن (قائماً) لا يصح أن يكون صفة للرجل لأن الصفة لا تتقدم

---

(٢٣٩) المصدر نفسه ٢/١١٥ هـ ، ١/٢٧٣ ب .

(٢٤٠) المصدر نفسه ٢/١١٤-١١٥ هـ ، ١/٢٧٣ ب .

(٢٤١) المصدر نفسه ٢/١١٧ هـ ، ١/٢٧٤ ب .

(٢٤٢) المصدر نفسه ٢/١١٨ هـ ، ١/٢٧٥ ب .

(٢٤٣) المصدر نفسه ٢/١٢٠ هـ ، ١/٢٧٥ ب .

(٢٤٤) المصدر نفسه ٢/١٢٢ هـ ، ١/٢٧٦ ب .

الموصوف . ويقبح أن تقول : فيها قائمٌ رجلٌ .

٦ ـ قال سيبويه : « هذا باب ما يثنى فيه المستقرّ توكيدا . . . وذلك قولك : فيها زيدٌ قائماً فيها . . . وتقول في النكرة : في دارِكَ رجلٌ قائمٌ فيها ، فيجرى قائم على الصفة ، وان شئت قلت : فيها رجلٌ قائماً فيها على الجواز ، كما يجوز فيها رجل قائما [٢٤٥] » .

ويبدو ان موضع الشاهد في أمثلة النكرة وهو قولك : في دارك رجلٌ قائماً فيها ، حيث تكون النكرة حالا للنكرة وهو خلاف ما عليه الحال الصفة حيث يكون حالا للمعرفة ، ثم ان تثنية المستقرّ لا توجب نصب الصفة عند سيبويه ، وهي من مسائل الخلاف[٢٤٦] .

وهكذا تنتهي دراسة (الوجه الخامس) وهو (ما ينتصب على الحال وغيره لأنه لا يصح أن يكون وصفا لما هو قبله) وقد اشتمل على عدة أبواب تخلفت في شرط أو أكثر من شروط الحال الوصف الذي يمثله قولك : هذا عبدُاللهِ منطلقاً ، وتبدو للباحث الملاحظات الآتية :

الاولى : ان ما ينتصب ههنا لا يصح اجراؤه على ما قبله ، لأنه اسم ذات نحو : هذا راقودٌ خلاًّ ، واما أن يرجع ذلك الى صورة التركيب اللغوي نفسه حيث يكون الثاني ليس من اسم الأول ولا هو هو نحو : هذا درهمٌ وزناً [٢٤٧] او بسبب تقدم الثاني على الأول نحو : فيها قائماً رجل وهكذا .

الثانية : ان هذه الأبواب المستدركة على الحال الوصف في الوجه الرابع تنتصب على الحال . أمّا الباب الثالث منها وهو « هذا باب ما ينتصب لأنه قبيح أن يكون

---

(٢٤٥) الكتاب ٢ /١٢٦ هـ ، ١ /٢٧٨ ، ٢٧٩ ب .

(٢٤٦) قال السيرافي (شرح كتاب سيبويه ، ٢ /٦٠١) : «وقال الكوفيون : ما كان من الظروف يكون خبراً ـ ويسمونه الظرف التام ـ فأنك اا كرّرته وجب النصب في الصفة .»

(٢٤٧) قال سيبويه (الكتاب ٢ /١٢١ هـ ، ١ /٢٧٦ب) :

«واعلم أن الشيء يوصف بالشيء الذي هو هو وهو من اسمه ، وذلك قولك : هذا زيد الطويل ، ويكون هو هو وليس من اسمه كقولك : هذا زيد ذاهباً ، ويوصف بالشيء الذي ليس به ولا من اسمه كقولك : هذا درهمٌ وزناً ، لا يكون الانصباً» .

صفة ، وذلك قولك : هذا راقودٌ خلاًّ[٢٤٨] » فان سيبويه لم يبين الوجه في انتصابه ، قال السيرافي : « ولم يذكر سيبويه نصبه من أيّ وجه[٢٤٩] » وهو الباب الذي ضمّه النحويون المتأخرون الى (التمييز) .

والآخِر (الوجه السادس) من اسناد الاسم وأحوال اجرائه على ما قبله ، وهو (ما يبنى على المبتدأ اذا كان هو هو) أي (باب الابتداء) ، وفيه يقول سيبويه :

« هذا باب الابتداء ، فالمبتدأ كل اسم ابتدىء ليبنى عليه كلام ، والمبتدأ والمبنيّ عليه رفع ، فالابتداء لا يكون إلاّ بمبني عليه ، فالمبتدأ الأول والمبني ما بعده عليه فهو مسند ومسند اليه[٢٥٠] » .

وههنا يتضح ان سيبويه يُتمُّ في هذا الباب الكلام على النوع الثاني من الاسناد ، لأن المبتدأ والمبني عليه هو مسند ومسند اليه ، والكلام على المسند والمسند اليه قد بدأ به في مقدمة الكتاب ولكنه قدّم الكلام على اسناد الفعل أولا ، ولما أتمّه استأنف الكلام على (المسند والمسند اليه) حين يكون المسند اسما مبتدأ يبنى عليه ما بعده .

أما المبني عليه فهو ثلاثة ، قال سيبويه :

« اعلم أن المبتدأ لا بدّ له من أن يكون المبني عليه شيئا (هو هو) أو يكون في (مكان) أو (زمان) ، وهذه الثلاثة يذكر كل واحد منها بعد ما يبتدأ[٢٥١] » .

---

(٢٤٨) الكتاب ٢/١١٧ هـ ، ١/٢٧٤ ب .

(١٤٩) شرح كتاب سيبويه (السيرافي) ٢/٥٨٧ .

(٢٥٠) الكتاب ٢/١٢٦ هـ ، ١/٢٧٨ ب .

(٢٥١) المصدر نفسه ٢/١٢٧ هـ ، ١/٢٧٨ ب .

قال ابن ولّاد يذكر نقد المبرّد ويرده (الانتصار ٧١ ـ ٧٢) :

«قال : ومما اصبناه في التاسع من ذلك قوله في باب الابتداء : واعلم ان المبتدأ لابد له من أن يكون المبني عليه شيئا هو هو او يكون في زمان أو مكان ، وأنت تقول : زيد ضربته والفعل خبر عنه وليس به ولا هو من الزمان ولا المكان وكذلك اذا قلت : زيد عمرو ضاربٌ أباه ، وزيد ابوه منطلق ، وانما كان ينبغي أن يقول : لابد ان يكون المبني عليه شيئا هو هو او شيئا فيه ذكره فيجمع ، هذا اجمع .

قال احمد : أما اعتراضه بقوله : زَيْدٌ ضَرَبْتَهُ ، وأنه خارج عن هذا فهو شيء قد ابتدأ به في صدر كتابه واستغنى عن اعادته هنا ، وجعله في باب الفاعل والمفعول لان الابتداء عارض فيه . . وانما تعلق بظاهر كلامه لانه اجرى الكلام في ظاهره على العموم وهو يريد التخصيص ، وذلك أنه قال : ان المبتدأ لابد أن يكون المبني عليه شيئا هو هو ، وانما أراد المبتدأ المحض الذي يكون الخبر عنه شيئا واحدا لا جلة . . . » ، ينظر : المقتضب ٣/١٢٧ـ١٢٨ .

وكان سيبويه قد تكلّم على المبني عليه الذي يكون في (مكان) أو (زمان) في (باب ما ينتصب من الأماكن والوقت) ، وههنا يستأنف الكلام على المبني عليه اذا كان شيئا (هو هو) قال سيبويه :

« فأما الذي يبنى عليه شيء هو هو فان المبنيّ عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء ، وذلك قولك : عبدُاللهِ منطلقٌ ، ارتفع عبدُاللهِ ، لأنه ذكر ليبنى عليه المنطلق ، وارتفع المنطلقُ ، لأن المبني على المبتدأ بمنزلته »[٢٥٢] .

ومنه يتضح للباحث من الناحية المنهجية دواعي تقديم الكلام على المبني عليه الذي يكون في (مكان) أو (زمان) في باب متقدم تليه أبواب كثيرة ، وذلك أن ما كان من الأماكن والأوقات قد ينتصب ظرفا اذا كان غير الأول نحو قولك : عبدُاللهِ خَلْفَكَ ، وقد يرتفع اذا كان هو الأول نحو قولك : هُوَ خَلْفُكَ ؛ أي ان ثمّة وجهين وههنا في (باب الابتداء) حيث يكون المبني عليه شيئا هو هو يتعين الرفع ، وفي ضوء ذلك أيضا قدّمت الأبواب التي يحتمل فيها الرفع ووجه آخر : أي أن سيبويه في دراسة بناء الاسم في الاسناد بدأ بدراسة ما يحتمل الرفع وغيره حيث تختلف أحوال اجراء الاسم على ما قبله ثم انتهى الى ما يتعيّن فيه الرفع .

ويلي (باب الابتداء) : « هذا باب ما يقع موقع الاسم المبتدأ أو يسدّ مسدّه . . . وذلك قولك : فيها عبدُاللهِ ، ومثله ثَمَّ زيدٌ ، وههنا عَمْرٌو ، وأينَ زيدٌ ، وكيفَ عبدُاللهِ ، وما أشبه ذلك[٢٥٣] » .

فههنا ظروف هي مستقر لما بعدها وموضع ، وهي وما بعدها في تمام الكلام والاستغناء كقولك : هذا عبدُاللهِ .

وبعد هذا الباب قوله : « هذا باب من الابتداء يضمر فيه ما يبنى على الابتداء ، وذلك قولك : لولا عبدالله لكان كذا وكذا[٢٥٤] » ، وقد تحدّث عن حذف المبتدأ .

---

(٢٥٢) الكتاب ٢/١٢٧ هـ ، ١/٢٧٨ ب .

(٢٥٣) الكتاب ٢/١٢٨ هـ ، ١/٢٧٨ ب .

(٢٥٤) المصدر نفسه ٢/١٢٩ هـ ، ١/٢٧٩ ب .

وآخر أبواب الابتداء قوله : « هذا بابٌ يكون المبتدأ فيه مضمرا ويكون المبني عليه مظهرا ، وذلك أنك رأيت صورة شخص فصار آية على معرفة الشخص فقلت : عبدُاللهِ وربِّي ، كأنك قلت : ذاكَ عبدُاللهِ ، أو هذا عبدُاللهِ [٢٥٥] . . . » فهو حديثٌ عن حذف المبتدأ . وبه يتم الكلام على القسم الثاني من الاسناد وهو : (اسناد الاسم وأحوال اجرائه على ما هو قبله) .

* * *

ثالثا : الاسناد الذي يعتمد الأداة ويجري مجرى الفعل او ما كان بمنزلته :

هذا هو القسم الثالث والآخر من صور تركيب الاسناد هو يضمّ في الكتاب (الحروف الخمسة التي تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده [٢٥٦]) ، و (كم [٢٥٧]) و (النداء [٢٥٨]) وما جرى مجراه ، و (النفي بلا [٢٥٩]) وآخرها (الاستثناء) بإلاّ وما أشبهها [٢٦٠] .

وجميع هذه الوجوه من التأليف قد اعتمد الأداة فهي في نوع واحد من الاسناد ، فقد توقف النحاة أمام (النداء) منها اذ ظهر لهم في نوع ثالث منه ، وقد أشار البحث الى آرائهم واختلاف كلمتهم فيه [٢٦١] ويضاف اليهم قول المبرد حيث يقول : « اذا قلت : يا زيدُ ، ويا عمرو فقد أخرجته من بابه لأن حدّ الأسماء الظاهرة أن يخبر به واحد عن واحد غائب والمخبر عنه غيرها ، فتقول : قال زيدٌ فزيد غيرك وغير المخاطب [٢٦٢] » ، وقال تلميذه ابن السرّاج : « ان قولك (يا) هو العمل بعينه ، وانه فارق سائر الكلام [٢٦٣] » .

---

(٢٥٥) المصدر نفسه ٢/١٣٠ هـ ، ١/٢٧٩ ب .

(٢٥٦) الكتاب ٢/١٣١ هـ ، ١/٢٧٩ ب .

(٢٥٧) المصدر نفسه ٢/١٥٦ هـ ، ١/٢٩١ ب .

(٢٥٨) المصدر نفسه ٢/١٨٢ هـ ، ١/٣٠٣ ب .

(٢٥٩) المصدر نفسه ٢/٢٧٤ هـ ، ١/٣٤٥ ب .

(٢٦٠) المصدر نفسه ٢/٣١٠ هـ ، ١/٣٦٠ ب .

(٢٦١) منهج كتاب سيبويه ، ٣٣ .

(٢٦٢) المقتضب ٤/٢٠٤ .

(٢٦٣) الاصول في النحو ٢/٤٠٥ ، ينظر الاساليب الانشائية في كتاب سيبويه ١٩٤ .

ويبدو للباحث من الناحية التاريخية لتطور النحو العربي أن النحاة استقر عندهم تصنيف وجوه تأليف الكلام في نوعين من الاسناد هما (اسناد الفعل) و (اسناد الاسم) ، ثمّ توقفوا أمام (النداء) واختلفت فيه كلمتهم لأنه نوع جديد منه ، وهذا يعني أن استقراء أساليب العربية لا بدّ أن يقود الى الوقوف أمام نوع ثالث من أساليب الكلام ، ويعضده رأي المستشرق الألماني (برجستراسر) في كتابه (التطور النحوي) حيث يقول : « أكثر الكلام جمل ، والجملة مركبة من مسند ومسند اليه ، فان كان كلاهما اسما فالجملة اسمية وان كان المسند فعلا او بمنزلة الفعل فالجملة فعلية » ذلك تصنيف (أكثر الكلام) لديه فماذا يقول في باقيه ؟ قال : « ومن الكلام ما ليس بجملة بل هو كلمات مفردة او تركيبات وصفية او اضافية أو عطفية غير اسنادية مثال ذلك (النداء) فان (يا حسن) ليس بجملة ولا قسم من جملة ، وهو مع ذلك كلام ، ويشبه الجملة في أنه مستقلّ بنفسه لا يحتاج الى غيره [٢٦٤] » اذاً ثمة نوع ثالث من الكلام مستقلّ بنفسه ولا يحتاج الى غيره وقد سمّاه (أشباه الجملة) حيث يقول : « والنداء وأمثاله نسميها أشباه الجملة [٢٦٥] » ومن أمثاله التي ذكرها « لا بد وما يماثلها من نفس الجنس [٢٦٦] » فليس من الغريب اذاً أن يقف النحاة الأوائل في استقرائهم وجوه تأليف الكلام على هذا النوع الثالث من الكلام الذي يستقل بنفسه ولا يحتاج الى غيره ، ولكون هذا النوع من الكلام قد استغنى بعضه ببعض فلا يحتاج الى غيره فهو من الاسناد قطعا ؛ قال سيبويه : « هذا باب المسند والمسند اليه وهما ما لا يغني واحد منهما عن الآخر ، ولا يجد المتكلم منه بدّا [٢٦٧] » .

ويتضح للباحث ان سيبويه قد حدّد هذا النوع الثالث من الاسناد الذي اشتمل على وجوه التأليف التي تعتمد الأداة ، وقد جاءت بدلا من اللفظ بالفعل ، أو مما يعمل عمل الفعل ، أو ما كان بمنزلته ، وعلى الوجه الآتي ، مرتّبة على ما جاءت في الكتاب :

١ ـ الحروف الخمسة :

قال سيبويه : « هذا باب الحروف الخمسة التي تعمل فيما بعدها كعمل الفعل

(٢٦٤ ، ٢٦٥ ، ٢٦٦) التطور النحوي : ٨١ ، ٨٣ .

(٢٦٧) الكتاب ١/٢٣ هـ ، ١/٧ ب .

فيما بعده ، وهي من الفعل بمنزلة عشرين من الأسماء التي بمنزلة الفعل [٢٦٨] » .

٢ - كم :

قال سيبويه : « واعلم أن كم تعمل في كل شيء حسن للعشرين ان تعمل فيه [٢٦٩] » ، وقال في موضع عمل أفعل التعجب : « انما هو بمنزلة لَدُنْ غدوةً ، وكمْ رجلاً ، فقد عمل عمل الفعل ، وليسا بفعل ولا فاعل [٢٧٠] » .

٣ - النداء :

قال سيبويه : « اعلم أن النداء ، كل اسم مضاف اليه فهو نصب على اضمار الفعل المتروك اظهاره ، والمفرد رفع ، وهو في موضع اسم منصوب [٢٧١] » .

وقال السيرافي في شرحه :

« انما هو لفظ مجراه مجرى عمل يعمله عامل [٢٧٢] » .

وقال سيبويه في موضع متقدم : « صار (يا) بدلا من اللفظ بالفعل [٢٧٣] » .

٤ - النفي بلا :

قال سيبويه : « لا : تعمل فيما بعدها فتصبه بغير تنوين ، ونصبها لما بعدها كنصب إنَّ لما بعدها [٢٧٤] » .

٥ - الاستثناء :

قال سيبويه : هذا باب لا يكون المستثنى فيه إلاّ نصبا ، لأنه مخرج مما أدخلت فيه

---

(٢٦٨) الكتاب ٢/١٣١ هـ ، ١/٢٧٩ ب .

(٢٦٩) المصدر نفسه ٢/١٥٦ هـ ، ١/٢٩١ ب .

(٢٧٠) المصدر نفسه ١/٩٦ هـ ، ١/٤٩ ب .

(٢٧١) المصدر نفسه ٢/١٨٢ هـ ، ١/٣٠٣ ب .

(٢٧٢) شرح كتاب سيبويه (السيرافي) ٢/٧٦ .

(٢٧٣) الكتاب ١/٢٩١ هـ ، ١/١٤٧ ب .

(٢٧٤) المصدر نفسه ٢/٢٧٤ هـ ، ١/٣٤٥ ب .

غيره ، فعمل فيه ما قبله كما عمل العشرون في الدرهم حين قلت : له عشرون درهما ، وهذا قول الخليل رحمه الله [٢٧٥] » .

وعمل العشرين في الدرهم عبارة استعملها سيبويه للتعبير عن امور عديدة منها أنها تعمل عمل اسم الفاعل فيما بعده ، قال سيبويه في عمل العشرين في الدرهم : « عملت فيه كعمل الضارب في زيد ، اذا قلت : هذا ضاربٌ زيداً ، لأن زيداً ليس من صفة الضارب ، ولا محمولا على ما حمل عليه الضارب [٢٧٦] » ، ومما قاله السيرافي في شرحه : « اذا قال : هذه عشرون درهما ، فتقديره : هذه الدراهم تقادر او تساوي او تماثل او توازن عشرين ، وتردّ الى اسم الفاعل وتضاف فتصير هذه الدراهم مقادرة عشرين [٢٧٧] . . . » وهو وان ذهب في تقديره مذهبا بعيدا ، ولكن القدر المتيقن فيه ان نصب عشرين لما بعده على معنى الفعل أو ما يعمل عمله .

وهكذا تتأكد سلامة تصنيف هذه الوجوه الخمسة في اسناد واحد من حيث اشتراكها في صورة واحدة من التركيب اللغوي الذي يعتمد الأداة واجراؤها مجرى الفعل وما كان بمنزلته ، فضلا عن وجوه الشبه والعلاقات الثنائية التي تقع بينها فتزيد أسباب توحدها من الناحية المنهجية ، وهذه العلاقات ما يأتي :

ـ كم ، والنفي بلا :

قال سيبويه : « (لا) : لا تعمل إلاّ في نكرة . . . وكما أن (كم) : لا تعمل في الخبر والاستفهام إلاّ في النكرة [٢٧٨] » .

وفي شرح الرمّاني : « ونظير (لا) في أنها لا تعمل إلاّ في نكرة (ربّ ، وكم) . وان اختلفت العلل فقد استوت في الحكم بأنها لا تعمل إلاّ في نكرة [٢٧٩] » .

ـ النفي بلا ، والنداء :

١ ـ قال السيرافي : « شبّه (باب النفي) بـ (باب انداء) لما يقع بينهما من التغيير

(٢٧٥) الكتاب ٢ / ٣٣٠ ، ٣٣١ هـ ، ١ / ٣٦٩ب .

(٢٧٦) المصدر نفسه ٢ / ١٣١ هـ ، ١ / ٢٧٩ ب .

(٢٧٧) شرح كتاب سيبويه (السيرافي) ٣ / ٦ ، ٧ .

(٢٧٨) الكتاب ٢ / ٢٧٤ هـ ، ١ / ٣٤٥ ب .

(٢٧٩) شرح كتاب سيبويه (الرماني) ٣ / ٨ .

وحذف النون ، وما كان في تقدير الاضافة الى ما بعد اللام [٢٨٠] » .

يـريد لام الاضـافة في مثـل : لا أبَا لـك ، ويا بُؤْسَ لِلْجَهْـلِ ، قال سيبـويه : « وصارت اللام بمنزلة الاسم الذي ثنّي به في النداء ، ولم يغيّروا الأول عن حاله قبل ان تجيء به ، وذلك قولك : يا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيٍّ وبمنزلة الهاء اذا لحقت طلْحَةَ في النداء[٢٨١] » .

٢ ـ خُولف بألفاظ النفي بلا والنـداء عن أخواتهـا ، قال سيبـويه في (لا) : « وذلك لأنها لا تشبه سائر ما ينصب مما ليس باسم وهو الفعل وما اجري مجراه ، لأنها لا تعمل إلاّ في نكرة ، ولا وما وتعمل فيه في موضع ابتداء ، فلما خولف بها عن حـال أخواتها خولف بلفظها كما خولف بخمسة عشر فلا : لا تعمل إلاّ في نكرة[٢٨٢] » .

أما النداء فقد قال فيه السيرافي ؛ « باب النداء مخالف لغيره من الألفاظ . . . لفظ النداء لا يعبّر به عن شيء آخر ، وليس فيه فصل يعبّر عن وقوعه فيما مضى ولا في الحال ولا في المستقبل[٢٨٣] » .

وتوضيح ذلك في هدى شرحه أن الألفاظ يعبّر بها عن شيء آخر فأكرمت زيدا عمل عبّر عنه بلفظ ، وقولك : قال زيد قولاً جميلاً ، انما هو لفظ عبّر عنه بلفظ سواه ، والنداء ليس من هذا ولا ذاك .

ـ النفي بلا ، والاستثناء :

قال سيبويه : « اعلم أن (إلاّ) يكون الاسم بعدها على وجهين : فأحد الوجهين أنْ لا تغيّر الاسم عن الحال التي كان عليها قبل ان تلحق ، كما أن (لا) حين قلت : لا مرحباً ولا سلامٌ ، لم تغيّر الاسم عن حاله قبل ان تلحق ، فكذلك إلاّ ، ولكنها تجيء لمعنى كما تجيء لا لمعنى[٢٨٤] » .

---

(٢٨٠) شرح كتاب سيبويه (السيرافي) ٢ / ٢٧٤ .

(٢٨١) الكتاب ٢ / ٢٧٧ هـ ، ١ / ٣٤٦ ب .

قال الرماني (شرح كتاب سيبويه ٣ / ١٠) :

«الذي يجوز في النفي بلام الاضافة اذا كانت مقحمة حذف التنوين والنون للاضافة ، لانها على تقدير الطرح ، ولا يجوز أن تكون اللام مقحمة الا في الموضع الذي يقوى فيه التغيير كالنفي والنداء» .

(٢٨٢) الكتاب ٢ / ٢٧٤ هـ ، ١ / ٣٤٥ ب .

(٢٨٣) شرح كتاب سيبويه (السيرافي) ٣ / ٧٥ ، ٧٦ .

(٢٨٤) الكتاب ٢ / ٣١٠ هـ ، ١ / ٣٦٠ ب .

يريد بالوجه المذكور ما كان مثل ما أتاني إلاّ زيدٌ .

ـ الاستثناء ، والنداء :

قال سيبويه : « زعم الخليل رحمه الله أنّهم نصبوا المضاف نحو : يا عبدَالله ويا أخانا ، والنكرة حين قالوا : يا رجلاً صالحاً حين طال الكلام[285] » ، وقال في باب الاستثناء : « لم يجز ما أنتَ إلاّ ذاهباً ، ولكنه لما طال الكلام قوي واحتمل ذلك كأشياء تجوز في الكلام اذا طال وتزداد حسنا[286] » .

وقد أكّد البحث أن ثمة علاقة للمشابهة بين (أن) و (النفي بلا) أيضا وعندئذ تكتمل هذه العلاقات الثنائية على شكل متوالٍ في حلقة واحدة من المشابهة تؤكّد توحد هذه الوجوه من التأليف في اسناد واحد ، ثم ان هذه الوجوه الخمسة قد صنّف كل وجه منها في الكتاب الى أبوابه حيث تتوحد أمثلتها في صورة واحدة من التركيب اللغوي ، فالنداء مثلا قد اشتمل على أبواب الندبة ، والترخيم وما أشبهه ، وكذلك كانت وجوه التأليف الاخرى في هذا النوع من الاسناد بيّنة في أبوابها ، ولكنّ النحاة قد تصرّفوا في وجوه تأليف الكلام التي اشتملت على هذه الأبواب ففرّقوها في مواضع متفرقة من منهجهم ، فغابت بذلك الصورة العامة لهذا النوع من الاسناد ، وسيأتي توضيح ذلك في التقويم النحوي لتصنيف الأبواب في الكتاب باجراء الموازنة بما لدى النحاة المتأخرين .

---

(٢٨٥) المصدر نفسه ٢/١٨٢ هـ ، ١/٣٠٣ ب .

(٢٨٦) المصدر نفسه ٢/٣١٧ هـ ، ١/٣٦٣ ب .

المبحث الثاني

موازنة تصنيف الأبواب في الكتاب بما لدى النحاة المتأخرين

أوضح البحث أقسام الاسناد الرئيسة ، وهي :

أولا : اسناد الفعل وعمله في الأسماء والمصادر .

ثانيا : اسناد الاسم وأحوال اجرائه على ما هو قبله .

ثالثا : الاسناد الذي يعتمد الأداة ويجري مجرى الفعل وما كان بمنزلته .

وسيتابع الباحث دراسة أبواب الكتاب وتصنيفها على هذه الأقسام الثلاثة من الاسناد ، من حيث أهميتها في التقويم النحوي الوظيفي . وانما يتضح ذلك بموازنة تصنيف هذه الأبواب في الكتاب بالأبواب النحوية لدى النحويين المتأخرين من حيث أثرها في تحديد المعاني النحوية أي معاني الكلم الوظيفية(٢٨٧) :

أولا : اسناد الفعل وعمله في الأسماء والمصادر :

يقع هذا القسم من الاسناد في وجوه التأليف الآتية :

الأول : ما يرتفع وما ينتصب بالفعل المظهر وما يعمل عمله .

الثاني : ما ينتصب بالفعل المضمر .

الثالث : ما ينتصب بالفعل المظهر والمضمر مما يكون من المصادر وما اجري مجراها بعد تمام الكلام .

فأما (الوجه الأول) وهو ما يرتفع وما ينتصب بالفعل المظهر وما يعمل عمله فقد اشتمل في الكتاب على الأبواب الآتية :

١ ـ أبواب الفعل ومنها كان وأخواتها وما أشبهها .

٢ ـ أبواب ما اجري مجرى الفعل ولم يتمكن تمكنه وهي ما ولات ولا وأفعل التعجب .

٣ ـ أبواب ما يعمل عمل الفعل وهي أسماء الفاعل والمفعول والمصدر والصفة

---

(٢٨٧) قال تمام حسان (مناهج البحث في اللغة : ١٩٢ ، ١٩٣) :

«كما ذكرنا ان النحو دراسة العلاقات بين الابواب ، لا بين الكلمات ويقول ابن مالك : وبعد فعل فاعل .. الخ ، ولا يقول : وبعد ضرب محمد ، لانه يتكلم عن الابواب لا عن الامثلة ، فحين تتحول الكلمات بالتحليل الاعرابي الى ابواب تتضح العلاقات التي بينها ، لان هذه العلاقات مقررة في قواعد النحو» .

المشبّهة باسم الفاعل وما اجري مجراها .

٤ - أبواب التنازع .

٥ - أبواب الاشتغال .

٦ - أبواب البدل .

٧ - أبواب عمل الفعل في اللفظ لا في المعنى .

٨ - أبواب التعليق .

٩ - أبواب أسماء الأفعال .

ولدى موازنة أبواب هذا الوجه من التأليف بمنهج المتأخرين تتضح الملاحظات الآتية :

الاولى : من أبواب الفعل في هذا الوجه (ظنّ وأخواتها) ، و (كان وأخواتها و (كاد وأخواتها) ، وقد صنّفها النحاة المتأخرون في اسناد الاسم وضمّوا اليها (انّ وأخواتها) و (ولا التي لنفي الجنس) وجعلوها في وجه مستقل يعرف بـ (النواسخ) ، وقد لوحظت في ذلك العلاقة بين مدخوليها وهي كون الأول والآخر بمنزلة المبتدأ والخبر ، وأنها عوامل تنسخ الابتداء ، وقد أوضح البحث أن صورة التركيب اللغوي لما يرتفع وما ينتصب بالفعل المظهر هي :

العامل + المرفوع + المنصوب

وهذه الصورة تنتظم أبواب الفعل وما يعمل عملها في هذا الاسلوب وهي ظنّ وأخواتها وكان وأخواتها وكاد وأخواتها وكذلك ما ولات وما أشبهها ، فكيف يصح أن يضمّ الى هذه الأبواب (انّ وأخواتها) و (لا التي لنفي الجنس) ، وصورة تركيبها اللغوي هي :

العامل + المنصوب + المرفوع

وهذا يعني أن نواسخ الابتداء هي عوامل لا تجري على نظم واحد ، ومن المعلوم أن وجه التأليف الذي يجمع الأبواب انما ينبغي ان يجري على نوع معين من النظم وطريقة واحدة من العمل .

هذا اضافة الى أن أحوال هذه الأبواب وهي كان وما أشبهها انما تجري مجرى الأفعال فيما يرتفع وما ينتصب بالفعل المظهر من حيث التقديم والتأخير والتأنيث والتذكير وما أشبهه ، واليك موارد اجراء كان وما أشبهها مجرى الأفعال :

١ ـ قال سيبويه : « ان شئت قلت : كان أخاكَ عبدُاللهِ ، فقدّمت وأخّرت كما فعلت ذلك في (ضَرَبَ) ، لأنه فعل مثله ، وحال التقديم والتأخير فيه كحاله في ضرب ، إلاّ ان اسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد »[٢٨٨] .

٢ ـ قال سيبويه : « وتقول : كُنّاهم كما تقول : (ضَرَبناهمْ) ، وتقول : اذا لم نَكُنْهمْ فمنْ ذا يكونُهم كما تقول : (اذا لم نضْرِبْهمْ فمَنْ يضرِبُهمْ)[٢٨٩] » .

٣ ـ قال سيبويه : « واذا كانا معرفة فأنت بالخيار : أيّهما جعلته فاعلا رفعته ، ونصبت الآخر كما فعلت ذلك في (ضَرَبَ) ، وذلك قولك : كان أخوك زيداً ، وكان زيدٌ صاحبَك ، وكان هذا زيداً وكان المتكلّمُ أخاك[٢٩٠] » .

٥ ـ قال سيبويه : « وتقول : ما كان أخاك إلاّ زيدٌ ، كقولك : (ما ضَرَبَ أخاك إلاّ زيدٌ) . . . وان شئت رفعت الأول كما تقول : (ما ضَرَبَ أخوك إلاّ زيداً)[٢٩٢] » .

٦ ـ قال سيبويه : « ومثل قولهم : من كان أخاك قول العرب ما جاءت حاجتَك ، كأنه قال : ما صارت حاجتَك ، ولكنه أدخل التأنيث على ما حيث كانت الحاجة ، كما قال بعض العرب : من كانت أمَّك حيث أوقع من على مؤنث[٢٩٣] » .

وههنا يجري الفعل التام (جاء) على (كان) و (صار) من حيث العمل والتأنيث .

٧ ـ قال سيبويه : « هذا باب تخبر فيه عن النكرة بنكرة وذلك قولك : ما كان أحدٌ

---

(٢٨٨) الكتاب ١/٤٥ هـ ، ١/٢١ ب .

(٢٨٩) المصدر نفسه ١/٤٦ هـ ، ١/٢١ ب .

(٢٩٠) المصدر نفسه ١/٤٩ ، ٥٠ هـ ، ١/٢٤ ب .

(٢٩١ ، ٢٩٢) المصدر نفسه ١/٥٠ هـ ، ١/٢٤ ب .

(٢٩٣) المصدر نفسه ١/٥٠ ، ٥١ هـ ، ١/٢٤ ب .

مثلَك ، وما كان أحدٌ خيراً منك ، وما كان أحدٌ مجترئاً عليك[294] » . ثم قال : « والتقديم والتأخير في هذا بمنزلته في المعرفة وما ذكرت لك من الفعل[295] » أي الفعل (ضرب) وهو يشير ههنا الى ما جاء في المورد الثالث .

وأخيرا ثمّة (مسألة الاقتصار) ـ وهو الحذف بلا دليل ـ والحكم النحوي فيها واحد في كان وأخواتها وظنّ وأخواتها من الأفعال بلحاظ العلاقة بين الفاعل والمفعول في كان وأخواتها ، وبين المفعولين في الآخر ، قال سيبويه : في باب كان وأخواتها : « ولا يجوز فيه الاقتصار على الفاعل كما لم يجز في ظننت الاقتصار على المفعول الأول ، لأن حالك في الاحتياج الى الآخر ههنا كحالك في الاحتياج اليه ثمّة وسنبين لك ان شاء الله[296] » .

وفي ضوء ذلك تتضح سلامة تصنيف (كان وما أشبهها) في أبواب الفعل لأهميته في تفسير أحوال الاسناد والتقويم النحوي .

الثانية : من أبواب ما اجري مجرى الفعل ولم يتمكّن تمكّنه : ما ، ولا ، ولات اجريت مجرى ليس ، وصورة تركيبها تجري على صورة التركيب اللغوي لما يرتفع وما ينتصب بالفعل المظهر وهي :

العامل + المرفوع + المنصوب

وفي ما ولا :

ما + المرفوع + المنصوب

وفي لات :

لات + المرفوع المحذوف + المنصوب .

قال سيبويه : « تضمر فيها مرفوعا وتنصب الحين لأنه مفعول به[297] » ولكن

---

(٢٩٤) الكتاب ١/٥٤ هـ ، ١/٢٦ ب .

(٢٩٥) المصدر نفسه ١/٥٥ هـ ، ١/٢٧ ب .

(٢٩٦) المصدر نفسه ١/٤٥ هـ ، ١/٢١ ب .
ينظر : ٢/٣٦٥ ، ٣٦٦ هـ .
١/٣٨٤ ، ٣٨٥ ب .

(٢٩٧) الكتاب ١/٥٧ هـ ، ١/٢٨ ب .

النحويين المتأخرين صنّفوها مع نواسخ الابتداء وهي لا تجري مجرى الحروف منها أي مجرى أنّ وأخواتها ، ولا التي لنفي الجنس من حيث النسخ أي العمل ، ثم ان من أحوال (ما) أن تجري مجرى ليس ، قال سيبويه : « هذا باب ما يجري على الموضع لا على الاسم الذي قبله وذلك قولك : ليس زيد بجبانٍ ولا بخيلاً ، وما زيدٌ بأخيك ولا صاحبَك والوجه فيه الجرّ[٢٩٨] » ومن ذلك أيضا قوله : « ولا يجوز أن تقول : ما زيداً عبدُالله ضارباً وما زيدٌ أنا قاتلاً ؛ لأنه لا يستقيم كما لم يستقم في (كان) و (ليس) أن تقدم ما يعمل فيه الآخر »[٢٩٩] وهذا يؤكد سلامة تصنيف (ما وما أشبهها) في أبواب اسناد الفعل ، ويدفع الشبهة في عمل (ما) نفسها الذي ذهب فيه الكوفيون مذهبا بعيدا حيث قالوا : « الأصل (ما زيدٌ بقائمٍ) فلما حذف حرف الخفض وجب ان يكون منصوبا[٣٠٠] » ويلزمه أن يكون ذلك هو العامل في (ليس) أيضا لأنك تقول : ليس زيدٌ بجبانٍ ، فهي بمعناها ، ولا قائل به .

الثالثة : من أبواب ما اجري مجرى الفعل ولم يتمكن تمكنه (أَفْعَلَ) التعجب الذي شبّه بـ (ما) و (لات) قال سيبويه : « فشبّه هذا بما ليس من الفعل نحو لات ، وما[٣٠١] » ، وهو على صورة التركيب اللغوي لما يرتفع وما ينتصب بالفعل المظهر وهي :

العامل + المرفوع + المنصوب

وفي التعجب :

ما + أفعل + ضمير رفع مستتر + مفعول به منصوب

قال سيبويه : « زعم الخليل أنه بمنزلة (شيءٌ أَحْسَنَ عبدَالله) ، ودخله معنى التعجب[٣٠٢] » ، ولكن النحاة المتأخرين عالجوا (باب التعجب) مستقلا على حدته في

---

(٢٩٨) المصدر نفسه ١/٦٦ ، ٦٧ هـ ، ١/٣٣ ب .

(٢٩٩) المصدر نفسه ١/٧١ هـ ، ١/٣٦ ب .

(٣٠٠) الانصاف في مسائل الخلاف ١/١٦٥ .

(٣٠١) الكتاب ١/٧٣ هـ ، ١/٣٧ ب .

(٣٠٢) المصدر نفسه ١/٧٢ هـ ، ١/٣٧ ب .

وله صيغة اخرى هي (أَفْعِلْ به) (المصدر نفسه ٤/٩٧ هـ ، ٢/٢٥١ ب ، قال ابن عقيل (شرح ابن عقيل : ٢/١٤٨) : «واما افعل فعل امر ، ومعناه التعجب ، لا الامر ، وفاعله المجرور بالباء ، والباء زائدة» ، وعلى هذا او على الرأي المشهور عند البصريين تكون صورة تركيبية اللغوي هي :

افعل + الفاعل وهو مرفوع ولكنه جر بباء زائدة .

وهي على سمت صورة التركيب اللغوي لاسناد الفعل المظهر مع جرّ المرفوع وحذف المنصوب .

موضع من منهجهم لا يفهم منه انه من أبواب اسناد الفعل أو أنه على صورة تركيبه ، بل هم فيه مختلفون[303] .

الرابعة : من أبواب ما يعمل عمل الفعل في هذا الوجه (الصفة المشبّهة) فهي تعمل عمل اسم الفاعل ، وعملها فيما كان من سببها معرّفا بالألف واللام او نكرة ، وقال سيبويه : « فأما النكرة فلا يكون فيها إلاّ الحسن وجها[304] » ، ولذلك اجري مجراها على ما أوضحه البحث :

١ ـ أفعل التفضيل نحو هو خيرٌ منك أباً .

٢ ـ ما كان مثل هو أشجعُ الناسِ رجلاً .

٣ ـ الفعل اللازم الذي أنفذ الى مفعول نكرة .

٤ ـ أسماء العدد نحو عشرين درهما .

فأما (أفعل التفضيل) فقد عالجه النحاة في باب يستقلّ به على حدته وبعد حديثهم عن شروطه والتوصل الى التفضيل مما لم يستكمل الشروط ـ وهي من موضوعات الصرف عند سيبويه[305] ـ ، يشرع النحاة يتكلمون على :

١ ـ أنواع التفضيل من حيث الاقتران بالألف واللام والاضافة .

وأفعل التفضيل من حيث الاقتران بالألف واللام على ثلاثة أنواع : مضاف ، ومقترن بأل ، ومجرد منها ، ويترتب على ذلك :

أ ـ اقترانه بـ (من) وتجرده منها :

والقاعدة في هذا الموضوع يلخصها قول ابن مالك :

وأفْعَلُ التفضيلِ صِلْهُ أبدا تقديراً أو لفظاً بمِنْ إنْ جُرِّدا

ويفهم منه اقترانه بـ (مِنْ) ان كان مجردا نحو : زيدٌ أفضلُ من عمرو ، وعدم

---

(٣٠٣) ينظر : الانصاف في مسائل الخلاف ١ /١٢٦

مغني اللبيب ١ /٢٩٧ .

(٣٠٤) الكتاب ١ /٢٠٠ هـ ١ /١٠٣ ب .

(٣٠٥) الكتاب ٤ /٩٧ هـ ، ٢ /٢٥١ ب .

اقترانه بها اذا كان بأل أو مضافا ، فلا تقول : زيدٌ الأفضلُ من عمرٍو ، ولا زيدٌ أفضلُ الناسِ من عمرٍو[306] .

ب ـ مطابقته لما قبله :

قال ابن مالك :

وتلوُ (أل) طبقٌ ، وما لمعرفه أُضيفَ ذو وجهين عن ذي معرفه
هذا اذا نويتَ معنى مِنْ وإنْ لم تنوِ فهو طبقٌ ما به قُرِنْ

ومنه يتضح أن أفعل التفضيل بأل تلزم مطابقته لما قبله في النوع والعدد نحو : هند الفضلى ، وما اضيف اجيز فيه الوجهان ، والذين أجازوا الوجهين قالوا : الأفصح المطابقة ، أي ان المطابقة هي الفصحى في غير المجرد[307] .

ويبدو للباحث أنّ (أفعل التفضيل) ان كان مجردا اقترن بـ (مِنْ) ولا يطابق ما قبله ، واذا اقترن بأل أو اضيف الى معرفة فلا تصحبه من(*) ، والأفصح ان يطابق

---

(306) شرح ابن عقيل ٢/١٧٦ .

(307) شرح ابن عقيل ٢/١٧٨ .

(*) قال الصبان في المضاف الى النكرة (حاشية الصبان : ٣/٤٧) :

«والمضاف الى النكرة بمنزلة المجرد في التنكير ، قوله : زيدٌ افضلُ رجلٍ ، أصله : زيدٌ افضلُ من كلِّ رجلٍ ، فحذف (من كلّ) اختصارا ، واضيف (أفْعَل) الى رجل» .

وقد ذكر أن سيبويه أجاز الافراد في نحو : هذان أكرمُ رجلَيْنِ وأعقلُه تمسكا بقول الشاعر :

ومية احسنُ الثقلينِ جيداً
وسالفةً وَأحسنُهُ قذالا

ولم اجده لدى سيبويه في شواهد الكتاب ، اما اجازة سيبويه الافراد فهي على قبح وقد احتج بقول الاخفش قائلا (الكتاب ١/٨٠ هـ ، ١/٤١ ب) :

«فجائزٌ وهو قبيح أن تجعل اللفظ كالواحد ، كما تقول : هو أحْسَنُ الفتيانِ وأجمله ، وأكرمُ بنيه وأنبلهُ . . قال الاخفش : فهذا رديء في القياس يدخل فيه أن تقول : أصحابُكَ جَلَسَ ، تضمر شيئا يكون في اللفظ واحدا ، فقولهم : هو أظرف الفتيان وأجملُهُ لا يقاس عليه ، ألا ترى انك لو قلت وأنت تريد الجماعة : هذا غلام القوم وصاحبه ، لم يَحْسُنْ» .

ومن الجدير بالملاحظة ان (الصبان) يحكي ذلك عن سيبويه معتمدا نقل (شيخه) عن (يس) ، فاين الكتاب منهم ؟! (والذي في حاشية يس ٧/١٠٤ : « . . وهو القياس . وأجاز سيبويه الافراد ، وعليه قوله (الشاهد) . . » وواضح أن «يس» هنا لا ينسب (الشاهد) الى كتاب سيبويه بل هو يضرب مثالا .

ما قبله ، وهذا يعني أن صورة التركيب اللغوي لأفعل التفضيل التي لها تلك الأحكام الخاصة هي خصوص ما كان منها على (أفعل + مِنْ والمجرور + النكرة المنصوبة) أي ما كان يجري مجرى الصفة المشبهة ، ويخرج عن أحكامها ما كان على غير صورتها أي ان ما كان مقترنا بأل أو مضافا له فأحكامه كسائر الأسماء فهي تتجرد من (من) ، وتطابق ما قبلها ، كما يخرج عن أحكامها ما كان لغير التفضيل نحو قوله تعالى : ﴿ رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِكُمْ ﴾ ، فاذا ما اقتصر البحث النحوي على هذه الصورة لأفعل التفضيل التي تجري مجرى الصفة المشبّهة تجنب ما لا طائل فيه .

٢ ـ مسألة الكحل وعمل أفعل التفضيل في الظاهر :

قال ابن مالك :

ورفعُه الظاهرَ نزرٌ ، ومتى عاقبَ فعلاً ، فكثيراً ثبتا
كَلَنْ ترى في الناسِ مِن رفيقِ أولى به الفضلُ مِنَ الصديقِ

أي ان ما لا يصلح لوقوع فعل بمعناه موقعه لم يرفع ظاهرا وانما يرفع مستترا نحو : زيد أفضل من عمرو ، ويقابلها ما صلح فيه وقوع الفعل بمعناه نحو : ما رأيتُ رجلاً أحْسَنَ في عينِهِ الكحلُ منه في عينِ زيدٍ[٣٠٨] .

ويتضح للباحث أن ما كان على صورة التركيب اللغوي لـ (أفعل التفضيل) لا يصلح فيه وقوع الفعل بمعناه ، وهو لا يرفع ظاهرا[٣٠٩] ، أما مثال الكحل فليس من باب التفضيل ، قال سيبويه :

« وتقول : مارأيتُ رجلاً أبغضَ اليه الشرُّ منه اليهِ ، وما رأيتُ أحداً أحسنَ في عينِهِ الكحلُ منه في عينِهِ . . . وأنت في قولك : أحْسَنَ في عينه الكحلُ منه في عينه ، لا تريد أن

---

(٣٠٨) شرح ابن عقيل ٢/١٨٧ ـ ١٨٩ .

(٣٠٩) قال محمد بن علي الموسوي (اساس النحو ، ٢١٧) :
«أقول : قد استبان لك مما بيناه مرارا أن الصفات لا تطلب فاعلا لا ظاهرا ولا مستترا ، وان استتار الضمير انما هو من خواص الفعل ، وان الذين توهموا أنه مرفوع بها على الفاعلية لها مبتدأ والوصف خبر عنه وان استتار الضمير انما هو من خواص الفعل . . نعم يقل تقديم الخبر في اسم التفضيل على المخبر عنه الا في نحو ما رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد» .
اصاب المؤلف في رأيه ووهم في جعل مسألة الكحل من التفضيل على ما يوضحه البحث .

تفضّل الكحل على الاسم الذي في من ، ولا تزعم أنه قد نقص عن ان يكون مثله ، ولكنك زعمت أن للكحل ههنا عملا وهيئة ليست له في غيره من المواضع ، فكأنك قلت : ما رأيتُ رجلاً عاملاً في عينه الكحلُ كعملِهِ في عينِ زيدٍ ، وما رأيتُ رجلاً مبغَّضاً اليه الشرُّ كما بُغِّضَ الى زيدٍ[310] » .

وانما صنّف سيبويه هذه المسألة في واحد من أبواب (النعت السببي) وهو (الأسماء المركبة) نحو أفعل منه[311] .

وههنا مسألة خطيرة تردّدت في اثباتها احتراما ، وهي ان (مجمع اللغة العربية) في القاهرة ، قرّر في عمل (أفعل التفضيل) ما نصه :

« يرفع الضمير البارز ، والاسم الظاهر جريا على ما حكاه سيبويه من قولهم : مررتُ برجلٍ أفضلُ منه أبوه[312] » .

ونعود الى سيبويه فنراه يقول في « هذا باب ما جرى من الأسماء التي تكون صفة مجرى الأسماء التي لا تكون صفة وذلك أفعلُ منه ، ومثلك وأخواتها . . . الخ » .

ثمّ يقول ما نصه :

« لما جاءت مضارعة الأسماء التي لا تكون صفة (وقويت في الابتداء) كان الوجه فيها عندهم الرفع ، اذا كان النعت للآخر ، وذلك قولك : مررتُ برجلٍ خيرٌ منه أبوه[313] » .

فهي اذاً مبتدأ وخبر ، وليست مما يرتفع بأفعل التفضيل .

فأين الذي حكاه سيبويه مما يرفع به الظاهر بعد أفعل التفضيل ؟!

وأما ما كان مثل (هو أشجعُ الناسِ رجلاً) فقد أوضح البحث أنه مما يتفق مع باب الصفة المشبّهة عامة وأفعل التفضيل خاصة من جهة الانتصاب لا من جهة المعنى[314] ، وقد

---

(310) الكتاب ٢/٣١ هـ ، ١/٢٣٢ ب .

(311) الرسالة ـ قسم التطبيق ـ ٤١٩ .

(312) كتاب في اصول اللغة ـ قرارات مجمع اللغة العربية بالقاهرة ـ ١٣٤ .

(313) الكتاب ٢/٢٥ ، ٢٦ هـ ، ١/٢٢٩ ، ٢٣٠ ب .

(314) منهج كتاب سيبويه ، ٤٥ .

عالجه النحاة المتأخرون في (باب التمييز) ، قال ابن مالك :

والفاعلَ المعنى انصبنْ بأفعلا مفضّلاً : كأنتَ أعلى منزلا

وقال ابن عقيل في شرحه : « التمييز الواقع بعد أفعل التفضيل : ان كان فاعلا في المعنى وجب نصبه ، وان لم يكن كذلك وجب جره بالاضافة » . . . إلّا اذا اضيف (أفعل) الى غيره فإنه ينصب حينئذٍ نحو : أنت أفضلُ الناسِ رجلاً[٣١٥] ، ومثال الأول : أنت أعلى منزلاً ، والثاني زيدٌ أفضلُ رجلٍ .

وأما (ما كان فعلا لازما انفذ الى مفعول نكرة نحو : امتلأتْ ماءً) و (ما كان من أسماء العدد نحو عشرين درهما) فقد عالجها النحاة المتأخرون في (باب التمييز) ايضا ، وأطلقوا على الأول (تمييز النسبة) أو (المبين اجمال النسبة) او (التمييز الملحوظ) وعلى الثاني (المبين اجمال الذات) او (التمييز الملفوظ) ، وأضافوا الى أسماء العدد الممسوحات نحو : له شبر أرضا ، والمكيلات نحو : له راقودٌ خلاًّ ، والموزونات نحو : له منوان عسلاً وتمراً[٣١٦] .

الخامسة : من أبواب الوجه الأول أي ما يرتفع وما ينتصب بالفعل المظهر (أبواب التنازع) و (أبواب الاشتغال) و (أبواب البدل) وقد أوضح البحث أن هذه الأبواب تمثل الأعراض التي تطرأ على صورة التركيب اللغوي للفعل واسم الفاعل والمفعول ولذلك جاءت لاحقة بها ، أمّا النحاة فقد عالجوا كل باب منها مستقلا بنفسه وفي مواضع متناثرة من منهجهم لا تتيح أن يفهم أنها أعراض للفعل واسم الفاعل والمفعول ، وثمّة امور اخرى :

١ ـ صنّف النحاة (باب الاشتغال) بلحاظ الأحكام النحوية ؛ فهو في أربعة مواضع هي المواضع التي يجب فيها نصب المشغول عنه والمواضع التي يجب فيها رفعه ، والمواضع التي يترجح فيها نصبه ، ومتى يجوز الوجهان[٣١٧] ، وقد أدّى هذا التصنيف

---

(٣١٥) شرح ابن عقيل ١/٦٦٦ .

(٣١٦) المصدر نفسه .

(٣١٧) شرح ابن عقيل ، ١/٥١٩ـ٥٢٨ .

الى ان يشتمل كل حكم نحوي منها على وجوه مختلفة من الاسناد ، فالمواضع التي يختار فيها النصب مثلا هي :

— اذا وقع بعد الاسم فعل دالّ على طلب كالأمر والنهي والدعاء ، نحو : زيداً اضربه .

— اذا وقع الاسم بعد أداة يغلب أن يليها الفعل كهمزة الاستفهام وما النافية نحو : أزيداً ضرَبْتَهُ ، وما زيداً ضربْتَهُ .

— اذا وقع الاسم المشتغل عنه بعد عاطف تقدّمته جملة فعلية ولم يفصل بين العاطف والاسم نحو : قامَ زيدٌ وعمراً أكرمْتُهُ .

وهكذا جمع هذا الحكم النحوي أي اختيار النصب عدة صور هي : الخبر ، والاستفهام ، والأمر ، والنهي ، والدعاء ، وقد تكرر بعضها في الأحكام الاخرى للمشغول عنه ، وهو أمر يورث اللبس ، والأفضل منه ما عمد اليه صاحب الكتاب في تصنيف الأبواب على ماتنبّه عليه الباحث[318] فجاءت بيّنة واضحة وعلى الوجه الآتي :

النوع الأول : الخبر مثل : زيد ضربته .

قال سيبويه : « هذا باب ما يكون فيه الاسم مبنيا على الفعل قدّم أو أخّر ، وما يكون فيه الفعل مبنيا على الاسم » ثم يقول : « فاذا بنيت الفعل على الاسم قلت : زيدٌ ضربْتَه . . . الخ[319] » .

النوع الثاني : الاستفهام مثل : أزيداً ضربته[*] .

قال سيبويه : « هذا باب ما يختار فيه النصب ، وليس قبله منصوب مبني على الفعل ، وهو باب الاستفهام[320] » .

---

(318) منهج كتاب سيبويه ، 49 .

(319) الكتاب 1/80-81 هـ ، 1/41 ب .

(*) قال شامل راضي الزيدي (الاساليب الانشائية في كتاب سيبويه ، 8) :

«لقد ميز سيبويه اسلوب الخبر . . . الا انه لم يجعل الاستفهام قسيما لاسلوب الخبر» . ههنا قد جعل سيبويه الاستفهام قسيما للخبر وثمة مواضع اخرى .

(320) الكتاب 1/98 هـ ، 1/50 ب .

النوع الثالث : الأمر والنهي والدعاء مثل : عبدالله أكرمه .
قال سيبويه : « هذا باب الأمر والنهي ، والأمر والنهي يختار فيهما النصب . . . كما اختير ذلك في باب الاستفهام[٣٢١] » .
النوع الرابع : النفي مثل ما زيدا ضربته .
قال سيبويه : « هذا باب حروف اجريت مجرى جروف الاستفهام وحروف الأمر والنهي[٣٢٢] » .
ولم يعالج النحاة المتأخرون في باب الاشتغال (الأفعال التي تستعمل وتلغى) على نحو ما فعل سيبويه في الكتاب ، وانما عالجوها في واحد من أبواب ظنّ وأخواتها وهو أفعال القلوب ، وقد جعلوها في باب يستقلّ بها تحت عنوان (التعليق والالغاء)[٣٢٣] ، وقد أوضح البحث علاقتها المنهجية بأبواب الاشتغال وسيأتي ان التعليق لا يختص بأفعال القلوب .

٢ ـ وأمّا (البدل) فقد تكلّم عليه سيبويه مع أعراض الكلام التي تطرأ على صورة التركيب اللغوي لاسناد الفعل المظهر في أبواب الفعل واسم الفاعل والمفعول : أي مع (التنازع) و (الاشتغال) على ما أوضحه البحث .
أمّا النحاة المتأخرون فلم يفتحوا له بابا في اسناد الفعل وانما تحدثوا عن البدل بين أبواب التوابع ـ وهو ههنا من أعراض اسناد الفعل المظهر لتوكيده نحو : رأيتُ قومَك أكثرَهُم ، وضُرِبَ زيدٌ ظهرُهُ وبطنُهُ[٣٢٤] ، وهو في التوابع بينه وبين المبدل منه علاقة التبادل نحو : قد مررتُ برجلٍ أو امرأةٍ[٣٢٥] . وقد أكّد الرمّاني هذا الفارق حيث عبّر عن البدل في التوابع بـ « باب البدل الذي الثاني فيه غير الأول[٣٢٦] »

---

(٣٢١) المصدر نفسه ١/١٣٧ هـ ، ١/٦٩ ب .
(٣٢٢) المصدر نفسه ١/١٤٥ هـ ، ١/٧٢ ب .
(٣٢٣) شرح ابن عقيل ، ١/٤٣١ .
(٣٢٤) منهج كتاب سيبويه ، ٥٢ .
(٣٢٥) المصدر نفسه ، ٧٨ ـ ٧٩ .
(٣٢٦) شرح كتاب سيبويه (الرماني) ٢/٥٨ .

وقال : « الذي يجوز في البدل الذي الثاني فيه غير الأول الاتباع بحرف وغير حرف . . . ولا يجوز مثل ذلك في غيره من البدل[٣٢٧] » .

السادسة : من أبواب الوجه الأول (عمل الفعل في اللفظ لا في المعنى) و (التعليق) .

فأمّا (عمل الفعل في اللفظ لا في المعنى) فقد استقلّ لدى بعض النحاة ببعض الأمثلة[٣٢٨] ، ولكنّ أكثرهم صنّفوها حيث تكون مرفوعة في (باب نائب الفاعل) ، وحيث تكون منصوبة في (المفعول فيه) ، وعندئذ يفوت على المتعلم الغرض من هذا الاسلوب وأنواعه على ما أوضحها البحث لدى سيبويه ثم أن بين الرفع والنصب فرقا دقيقا في المعنى ، فقولك : سِيرَ عليه يوَم الجمعةِ يختلف عن قولك : سِيرَ عليه يومُ الجمعةِ ، ويتضح هذا الفرق لو قلت : كمْ سِيرَ عليه ؟ ـ وكم بمعنى متى ـ فالجواب ، سِيرَ عَلَيْهِ يومينِ ، ولو قلت : كم سِيرَ عليهِ ؟ وكم غير ظرف للسؤال عن العدد ، قلت : سِيرَ عليه يومانِ ، وانهم يقولون : سِيرَ عليه ليلٌ أي ليلٌ طويلٌ ، حيث تريد بيان العدد او التكثير او التطويل ونحوه[٣٢٩] ومثل هذا الفرق لا يتضح اذا ما بحث الوجهان في موضعين وهما (المفعول فيه) و (نائب الفاعل) .

وأمّا (التعليق) فقد ضمه النحاة الى (الالغاء) الذي يجري في أفعال القلوب المتصرفة على وجه يفهم منه ان التعليق والالغاء انما يختص بهذه الأفعال ، قال ابن عقيل : « واختصت القلبية المتصرفة بالتعليق والالغاء[٣٣٠] » وقال المحقق محمد محيي الدين عبدالحميد : « هذه العبارة موهمة أن التعليق والالغاء لا يجري واحد منهما في غير أفعال القلوب إلّا ما استثناه ، وليس كذلك بل يجري التعليق في أنواع من الأفعال سنذكرها فيها بعد[٣٣١] » ، والحق ان الايهام وارد من جهة الجمع بين التعليق والالغاء في باب واحد ،

---

(٣٢٧) المصدر نفسه ٢/٥٩ .

(٣٢٩) الكتاب ١/٢١٦ ، ٢١٧ ، ٢٢٠ هـ ، ١/١١٠ ، ١١٢ ، ب .

(٣٣٠) شرح ابن عقيل ، ١/٤٣٢ ، ينظر : شرح الكافية ، ٢/٢٧٦ .

(٣٣١) شرح ابن عقيل ، ـ حاشية المحقق ـ ١/٤٣٢ .

لأن الالغاء يختص بأفعال القلوب أمّا التعليق فانه يشمل أفعال القلوب وغيرها[٣٣٢] ، وهكذا تختلط الأفعال في التعليق والالغاء لدى النحاة المتأخرين . أمّا سيبويه فقد صنّف (الالغاء) في (أبواب الاشتغال) حيث يجري التقديم والتأخير في بناء الفعل على الاسم وقد نصّ فيه على الأفعال التي يجري فيها هذا النوع من عوارض الكلام في اسناد الفعل المظهر . وأمّا (التعليق) فقد عالجه في خاتمة اسناد الفعل المظهر عل وجه يفهم منه انه ليس مختصا بأفعال القلوب ، ويفهم هذا العموم من قول الصفار أيضا : « المقصود بهذا الباب ذكر العوامل التي لا تؤثر فيما دخلت عليه لعلة طرأت في المعمول[٣٣٣] » .

السابعة : آخر أبواب الوجه الأول هو (أسماء الأفعال) وموضعها من الكلام الأمر والنهي[٣٣٤] وقد عقد لها النحاة المتأخرون بابا مستقلا بها وأضاف اليها بعضهم (الأصوات) ، وقد توسعوا في أسماء الأفعال فجعلوها في الأمر والنهي وغيره نحو : شتّان بمعنى الماضي ، واوه بمعنى المضارع ، وقد أوضح البحث نفي ما كان في غير الأمر والنهي منها[٣٣٥] .

أما (الوجه الثاني) من اسناد الفعل وعمله في الأسماء والمصادر فهو (ما ينتصب بالفعل المضمر) وقد اشتمل هذا الوجه عل الأبواب الآتية مرتّبة على ما جاءت في الكتاب :

أولا : أبواب الفعل المستعمل اظهاره ، وهي تشتمل على :

١ ـ الأسماء في الأمر والنهي .

٢ ـ الأسماء في غير الأمر والنهي .

٣ ـ المصادر وما اجري مجراها .

ثانيا : أبواب الفعل المتروك اظهاره ، وهي تشتمل على :

١ ـ الأسماء في الأمر والنهي .

---

(٣٣٢) منهج كتاب سيبويه ، ٥٦ .

(٣٣٣) شرح كتاب سيبويه (الصفار) ٣٢٥ .

(٣٣٤) منهج كتاب سيبويه ، ٥٨ .

(٣٣٥) المصدر نفسه ، ١٩٠ .

٢ ـ الأسماء في غير الأمر والنهي .

٣ ـ المصادر وما اجري مجراها .

والمصادر تقع في نحو عشرين بابا مصنّفة على أربعة أقسام تمثل أنواع المصادر في هذا الوجه وسنأتي الى دراستها في الفصل القادم ان شاء الله .

ولدىٰ موازنة أبواب هذا الوجه من التأليف بمنهج المتأخرين في التقويم النحوي الوظيفي تتضح الملاحظات الآتية :

الاولى : لم يعالج النحاة المتأخرون (إضمار الفعل) في باب عام على حدته يستوفي أمثلته ، وانما بحثوا بعض هذه الأمثلة في أبواب تستقلّ بها مثل (الاغراء والتحذير) ، وتفرقت أمثلته الباقية نثارا في أبواب النحو المختلفة مما أدى الى غياب صورة تركيبها اللغوي الموحدة وخصائصها المشتركة ، وأثر تصنيفها بين الأسماء والمصادر ، واختلاف مواضعها من الكلام كالأمر والنهي وغيره .

الثانية : ميّز سيبويه في هذا الوجه (الأسماء) من (المصادر) وسنأتي الى بيان ذلك وتأثيره في التقويم الوظيفي لمواقع الكلم في التركيب واعرابها ، وذلك في التقويم النحوي لأنواع الكلم[٣٣٦] .

الثالثة : ميّز سيبويه في الأسماء (الأمر والنهي) من (غيرهما) حيث يتعين إضمار الفعل في الأمر والنهي في مثل قوله تعالى : ﴿ انْتَهُوا خَيْراً لَكُمْ ﴾ . فالأمر والنهي شرط في إضمار الفعل ، قال سيبويه : « ومما ينتصب في هذا الباب على إضمار الفعل المتروك اظهاره : انْتَهُوا خَيْراً لَكُمْ ، ووراءَكَ أوْسَعَ لَكَ ، وحسبُكَ خيراً لك اذا كنت تأمر[٣٣٧] » ثم قال يؤكد هذا الشرط : « ولا يجوز أن تقول : ينْتَهِي خيراً له ، ولا أَنتهِي خيراً لي ، لأنك اذا نهيت فأنت تزجيه الى أمر ، واذا أخبرت او استفهمت فأنت لست تريد شيئا من ذلك ، انما تعلم خبراً أو تسترشد مخبرا[٣٣٨] . » وقد فسّره على انك تريد ان تخرجه من أمر وتدخله في آخر ، قال سيبويه : « وانما نصبت :

---

(٣٣٦) منهج كتاب سيبويه ، ١١٤ .

(٣٣٧) الكتاب ١/٢٨٢ هـ ، ١/١٤٣ ب .

(٣٣٨) المصدر نفسه ١/٣٨٩ هـ ، ١/١٤٦ ب .

خيراً لكَ ، وأوسَعَ لكَ ، لأنك حين قلت : انتهِ فأنت تريد ان تخرجه من أمر وتدخله في آخر ، وقال الخليل : كأنك تحمله على المعنى كأنك قلت : انْتَهِ وادخلْ فيما هو خيرٌ لك فنصبته لأنك قد عرفت انك اذا قلت له : انْتَهِ ، انك تحمله على أمر آخر فلذلك انتصب ، وحذفوا الفعل لكثرة استعمالهم ايّاه في الكلام ولعلم المخاطب انه محمول على أمر حين قال : انْتَهِ فصار بدلا من قوله : أئتِ خيراً لك ، وادخلْ فيما هو خيرٌ لك[٣٣٩] » .

ذلك من أمثلة اضمار الفعل وقد عالجه الخليل وسيبويه في ضوء كونه من (الأمر والنهي) ، ولكنّ النحاة المتأخرين وهم لم يصنّفوا إضمار الفعل في الأسماء في حالتي الأمر والنهي وغيرهما اختلفوا في توجيه النصب في هذه الأمثلة ، نقل السيرافي ما ملخصه : في هذه الأمثلة ثلاثة أقاويل : قولا سيبويه والخليل ، وقال الكسائي : معناه انتهوا يكن الانتهاء خيرا لكم ، وأنكره الفرّاء وقال قولا قريبا منه ، فقال في قوله تعالى : ﴿ انْتَهُوا خيراً لكم ﴾ ، أنّ (خيراً) متصل بالأمر ، واستدلّ على ذلك بأنا نقول : اتّقِ اللهَ هُوَ خيْرٌ لَكُمْ ، فاذا حذفنا هو وصل الفعل اليه فنصبه[٣٤٠] وهذا يعني أن الكسائي قدّر المحذوف (يكن) ، وأمّا الفرّاء فقد أخرجه عن اضمارالفعل وجعله منصوبا بالفعل المذكور .

الرابعة : من أبواب اضمار الفعل المتروك اظهاره ـ الأسماء في الأمر والنهي وما اجري مجراها ـ (تثنية الأمر والنهي في التحذير) نحو : إيّاكَ والأسدَ ، ورأسَه والحائطَ ، والنَّجاءَ النَّجاءَ ، والحذرَ الحذرَ ، وقد عالج النحاة المتأخرون هذه الأمثلة في (باب الاغراء والتحذير) مع أمثلة اضمار الفعل المستعمل اظهاره ، نحو : زيداً ، والأسد الأسد . وحيث اجتمعت أمثلة هذا الباب من اضمار الفعل المستعمل اظهاره مع أمثلة اضمار الفعل المتروك اظهاره التبس لدى بعضهم نوع الحذف من

---

(٣٣٩) الكتاب ١/٢٨٣ ، ٢٨٤ هـ ، ١/١٤٣ ب .

(٣٤٠) شرح كتاب سيبويه (السيرافي) ، ٢/٢٤٦

ينظر : شرح الكافية ، ١/١٢٩ .

المكرّر ، وقد نقل الأشموني اختلافهم في ذلك حيث يقول : « أجاز بعضهم اظهار العامل مع المكرر ، وقال الجزولي : يقبح ولا يمتنع . . . الخ[٣٤١] . » وقوله : (المكرّر) مطلق أي انه لم يفرق بين المكرر من الأسماء نحو الأسد الأسد[٣٤٢] ، والمكرّر من المصادر نحو : الحذر الحذر حيث أوجبوا الحذف وان لم يكرّر[٣٤٣] .

الخامسة : من أبواب اضمار الفعل المتروك اظهاره ، المصادر وما اجري مجراها ، وقد تحدّث النحاة عنها في (باب المفعول المطلق) ، وهي ليست منه ، إلاّ من جهة كونه مصدرا ، لأنه ينتصب بالفعل المظهر أي انه من الوجه الأول في منهج سيبويه ، وهذه المصادر انما تنتصب بالفعل المضمر . وقد أورث ضم هذا المصدر الى المفعول المطلق اللبس في مسألة حذف العامل المؤكد حيث ورَد : ان السماع ورد بحذف عامل المؤكد جوازا نحو : أنت سيرا ، ووجوبا نحو : سقيا ورعيا[٣٤٤] » وورد « ان قولك : ضربا زيدا مصدر مؤكد وعامله محذوف وجوبا » وهو قول ابن المصنّف[٣٤٥] ، وقد تنبّه ابن عقيل على ذلك فقال في رده : « ان جميع الأمثلة التي ذكرها ليست من المؤكد بل المصدر فيها نائب مناب الفعل[٣٤٦] » وهو الصواب ، لأن ما أوردوه في مسألة حذف عامل المؤكد هو من أمثلة : (ما ينتصب بالفعل المضمر من المصادر) ، ولكن ابن عقيل مع استشعاره هذا الفرق بين الوجهين بحثهما معا في باب المفعول المطلق وهو يتابع ابن مالك حيث يقول :

وحـذفُ عامـلِ المؤكّـدِ امْتَنَـعْ وفي سـواه لـدليـلٍ متّسـعْ

ثم يقول بعده مباشرة :

والحـذفُ حتمٌ مـعَ آتٍ بـدلا من فعله كندلا اللذ كاندلا[٣٤٧]

---

(٣٤١) شرح الاشموني ، ١٩١/٣ .

(٣٤٢) ينظر : الكتاب ٢٥٣/١ ، ٢٥٤ هـ ، ١٢٨/١ ب .

(٣٤٣) ينظر : المصدر نفسه ٢٧٦/١ ، ٢٧٧ هـ ، ١٣٩/١ ب .

(٣٤٤) حاشية الصبان على شرح الاشموني ، ١١٥/٢ .

(٣٤٥) شرح ابن عقيل ، ٥٦٤/١ .

(٣٤٦) حاشية الصبان على شرح الاشموني ، ١١٦/٢ .

(٣٤٧) شرح ابن عقيل ، ٥٦٣/١ ، ٥٦٤ .

فهما موضوعان ، لكلٍّ أحكامه فلا بد أن يكون لكل موضعه الذي يستقلّ به على حدته في منهج البحث كما صنع سيبويه في الكتاب .

وينبغي ان يتضح هذا الفارق النحوي بين ما ينتصب على (المفعول المطلق) وما ينتصب على (اضمار الفعل وجوبا) وضوحا كافيا لتقويم الأمثلة وبيان الأحكام ، وذلك أنك تقول مثلا : مررتُ به فإذا له صراخُ الثُّكلى ، وفيه (صُراخَ صراخَ الثَّكلى) مصدر تشبيهي انتصب لأنه واحد من أنواع المصادر التي تنتصب باضمار الفعل ، ولا يصح أن تطلق عليه اسم الحدثان او المفعول المطلق بلحاظ ان الفعل المقدّر فيه من لفظه ، لأن ما ينتصب باضمار الفعل وجوبا انما يكون بدلا من التلفظ بفعله : أي ان ليس ثمة فعل في الأصل . أما المفعول المطلق فانه يؤخذ من لفظ فعله المذكور معه .

* * *

وآخر وجوه تأليف اسناد الفعل وعمله في الأسماء والمصادر هو (الوجه الثالث) أي (ما ينتصب بالفعل المظهر والمضمر مما يكون من المصادر وما اجري مجراها بعد تمام الكلام) وقد اشتمل هذا الوجه على الأبواب الآتية :

١ ـ باب المفعول له .

٢ ـ أبواب الحال من المصادر وما اجري مجراها .

٣ ـ أبواب المصدر المؤكد لما قبله او لنفسه .

٤ ـ أبواب ما ينصب من المصادر لأنه حال او مفعول له .

٥ ـ أبواب ما ينصب من الأسماء والصفات لأنها أحوال .

ولدى موازنة أبواب هذا الوجه من التأليف بما لدى النحاة المتأخرين تتضح الملاحظات الآتية :

الاولى : صنّف النحاة المفعول له ، والحال ، والمصدر المؤكد في مواضع متفرقة في منهجهم ولم ينتبهوا على العلاقات المشتركة بينها ، وقد جعل بعضهم المفعول له ، والحال من أبواب تعدي الفعل ، وسيوضح البحث خطأ هذا التصنيف في (نظرية العوامل والتقويم النحوي[٣٤٨]) .

---

(٣٤٨) منهج كتاب سيبويه ، ٢٥٣ .

الثانية : صنّف سيبويه الحال في موضعين من منهجه ، أحدهما : اسناد الفعل المظهر وعمله في الأسماء والمصادر ، وثانيهما : اسناد الاسم وأحوال اجرائه على ما قبله وهو فيه نوعان : ما ينتصب على الوصف ، وغيره على ما أوضحه البحث[349] والحال في اسناد الفعل مصدر أو ما اجري مجراه ينتصب بالفعل عن تمام الكلام ، وفي اسناد الاسم وأحوال اجرائه على ما قبله يلاحظ في الحال كونه صفة لما قبله او لم يكن كذلك ، ولكن النحاة المتأخرين عنوا بالحال الوصف ، وجعلوه الأصل ثم قاسوا الحال المصدر عليه ، قال ابن مالك :

* الحالُ وصْفٌ فضْلةٌ منتَصِبٌ *

وأدى ذلك ال عدّ وقوع الحال مصدرا خلاف الأصل ، وقد أجزوا أحكام الحال الوصف عليه ، وتكلّفوا التأويل ليجعلوا الحال المصدر على سمت الحال الوصف ، فتعددت الآراء ونشأت مسائل الخلاف ومن ذلك :

١ ـ الحال اذا كان مصدرا :

قال ابن عقيل : « حق الحال أن يكون وصفا وهو ما دلّ على معنى وصاحبه كقائم وحسن ومضروب ، فوقوعها مصدرا على خلاف الأصل اذ لا دلالة فيه على صاحب المعنى[350] » .

وقال الأشموني يذكر اختلافهم في مثل : طلعَ زيدٌ بغتةً ، وجاءَ ركضاً ، « ذهب الأخفش والمبرد الى أن نحو ذلك منصوب على المصدرية ، والعامل فيه محذوف ، والتقدير : طلعَ زيدٌ يبغتُ بغتةً ، وجاء يركض ركضاً وقتلته يصبرُ صبراً ، فالحال عندهم الجملة لا المصدر ، وذهب الكوفيون الى أنه منصوب على المصدرية كما ذهبا اليه ، لكن الناصب عندهم الفعل المذكور لتأوله بفعل من لفظ المصدر . . . وقيل

---

(٣٤٩) المصدر نفسه ، ٦٠ ، ٨٠ .

(٣٥٠) شرح ابن عقيل ، ١/٦٣٢ .

هي مصادر على حذف مضاف والتقدير : طلع ذا بغتةٍ[٣٥١] » .

ولم يتكلّف سيبويه التقدير اذ جعل الحال اذا كان مصدرا او ما جرى مجراه نوعا مستقلا برأسه ، ومن الطريف أنّ النحاة يقرّون مجيئه بكثرة ولكنهم لا يجعلونه نوعا على حدته .

قال ابن مالك :

ومصدرٍ منكّرٍ حالاً يَقَعْ   بكثرةٍ كبغتة زيد طلعْ

٢ ـ الحال اذا كان معرفة :

قال ابن مالك :

والحالُ إنْ عرِّف لفظاً فاعتقدْ   تنكيرَه معنىً كوحدَك اجتهدْ

وقال الأشموني يعتلّ لذلك :

« انما التزم تنكيره لئلا يتوهم كونه نعتا ، لأنّ الغالب كونه مشتقاً ، وصاحبه معرفة[٣٥٢] » .

يعني أن كونه مشتقا هو الذي يلزم تنكيره لئلا يتوهم كونه نعتا لصاحبه وهو معرفة ، وهذا شرط وقوعه حالا اذا جرى على ما قبله نحو هذا زيد منطلقا على ما أوضحه البحث[٣٥٣] ، ولكنه لا يشترط في الحال اذا كان مصدرا أو ما اجري مجراه نحو : اجتهد وحدك ، حيث لا تلحظ الوصفية بين الحال وصاحبه التي يلزمها تنكير الحال ، بل الزم سيبويه بعض الحال التعريف حيث يقول : « وأمّا فعلته طاقتي فلا تجعل نكرة ، كما أنّ مَعَاذَ اللهِ لا تجعل نكرة ، ومثل ذلك : فعلَهُ رأْيَ عيني ، وسَمْعَ أُذني قال ذاك . . .[٣٥٤] » ولكنّ النحاة أجروا أحكام الحال الوصف على الحال اذا كان مصدرا وما اجري مجراه فذهبوا الى تأويله ، قال ابن عقيل : « مذهب جمهور النحويين أن الحال لا تكون إلاّ نكرة ، وانّ ما ورد منها معرّفا لفظا فهو منكر معنى كقولهم : جاءوا الجمّاءَ الغفيرَ وأرسلها العراكَ ، واجتهد وحدَكَ ، وكلّمته فاهُ الى

---

(٣٥١) شرح الاشموني ، ١٧٣/٢ .

(٣٥٢) المصدر نفسه ١٧٢/١ .

(٣٥٣) منهج كتاب سيبويه ، ٨٥ .

(٣٥٤) الكتاب ١/٣٧٣ هـ ، ١/١٨٧ ب .

فيَّ ، فالجمّاء ، والعراكَ ، ووحدَكَ ، وفاهُ أحوال وهي معرفة لكنها مؤولة بنكرة ، والتقدير جاءوا جميعا ، وأرسلها معتركة ، واجتهد منفردا ، وكلّمته مشافهة[355] » .

٣ ـ صاحب الحال اذا كان نكرة :

قال ابن مالك :

ولم ينكّر غالباً ذو الحال . . . البيت .

وقال الأشموني يعتلّ لذلك :

« لأنه كالمبتدأ في المعنى فحقّه أن يكون معرفة [356] » .

وانما يكون صاحب الحال كالمبتدأ في نوع من الحال وهو ما كان وصفا لصاحبه نحو : هذا زيد منطلقا[357] ولا يطرد ذلك في غيره كالحال اذ كان مصدرا أو ما اجري مجراه حيث يصح أن يكون صاحبه معرفة نحو : طلع زيد بغتة ، ويصح ان يكون نكرة من ذلك قول سيبويه : « مررت برجل وحده[358] » ، وقوله : « رجع فلان عوده على بدئه [359] » وعليه قس غيره نحو : قتلت رجلا صبرا ، وكلّمت مسافرا فاه الى فيَّ ، وبايعت مشتريا يدا بيد ، وهكذا تتكاثر الأمثلة مما يجيء نكرة بلا مسوّغ من المسوّغات[360] .

فمن الصواب اذاً ، تصنيف الحال في نوعين على ما جاء في الكتاب : احدهما ، اذا كان مصدرا وما اجري مجراه ، ومورده اسناد الفعل حيث ينتصب عن تمام الكلام ، وثانيهما : ما كان وصفا لمعرفة ، أو مصدرا ليس من اسم ما قبله ولا هو هو

---

(٣٥٥) شرح ابن عقيل ، ١/ ٦٣٠ ، ٦٣١ .

(٣٥٦) شرح الاشموني ، ١٧٤/١ .

(٣٥٧) منهج كتاب سيبويه ، ٨٥ .

(٣٥٨) الكتاب ١/ ٣٧٣ هـ ، ١٨٧/١ ب .

(٣٥٩) المصدر نفسه ١/ ٣٩١ ، ٣٩٢ هـ ، ١٩٦/١ ب .

(٣٦٠) شرح ابن عقيل ، ٦٤٠/١ .

قال ابن عقيل : «احترز بقوله (غالبا) مما قل مجيء الحال فيه من النكرة بلا مسوغ من المسوغات ومنه قولهم : مررت بماء قعدة رجل ، وقولهم : عليه مائة بيضا ، وأجاز سيبويه : فيها رجل قائما ، وفي الحديث : (صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم قاعدا ، وصلى وراءه رجال قياما) .

وما اجري مجراه ، وعندئذ لا يكون اشتراط الصفة حكما عاما يشمل أنواعه جميعا فينشأ الخلاف وتتعدد الآراء .

الثالثة : صنّف النحاة المتأخرون المصدر المؤكد لما قبله نحو : هذا عبدالله حقاً ، والمؤكد لنفسه نحو : له عليّ ألف درهم عرفا مع ما ينتصب بإضمار الفعل في (باب المفعول المطلق) ، ومن المعلوم أن بين المصدر المؤكد والمفعول المطلق فرقا واضحا ، فقد صنّف سيبويه المفعول المطلق في نوع (ما يرتفع وما ينتصب بالفعل المظهر) ، وقد اطلق عليه (اسم الحدثان[٣٦١]) وصنّف المصدر المؤكد لما قبله ولنفسه في نوع (ما ينتصب بالفعل من المصادر بعد تمام الكلام) وانه يجري مجرى المصادر التي تنتصب بإضمار الفعل[٣٦٢] ولم يتنبّه النحاة على هذا الفرق بين المفعول المطلق والمصدر المؤكد لما قبله ولنفسه ليضعوا كل باب نحوي في موضعه ، وقد أدّى ضمّهما في باب واحد وهو باب المفعول المطلق الى اللبس ، لأن المصدر المنصوب في المفعول المطلق قد يدلّ على التوكيد نحو : ذهبتُ ذهاباً فالتبس بالمصدر المؤكد لما قبله ولنفسه وأدّى بهم ذلك الى التماس الفروق بينهما ، قال الرضي : « ان المصدر الظاهر يؤكد نفسه ، فاعترافا في : له عليَّ ألفُ درهمٍ اعترافاً يؤكد الاعتراف الذي تضمنته الجملة المذكورة كما أن المصدر مؤكد لنفسه في نحو : ضربتُ ضرباً إلاّ ان المؤكَّد ههنا مضمون المفرد أي الفعل من دون الفاعل لأن الفعل يدل وحده على الضرب والزمان ، وأمّا في مسألتنا فالاعتراف مضمون الجملة الاسمية بكمالها لا مضمون أحد جزئيها » ، ثم قال : « واعلم أن قولك : زيدٌ قائمٌ حقاً مثل رجعَ زيدٌ القهقرى في ان المصدر في كليهما مؤكد لما يحتمل غيره إلاّ ان المحتمل في الأول جملة وفي الثاني مفرد اعني مجرد الفعل من دون الفاعل[٣٦٣] » ومع استشعارهم الفرق بين المفعول المطلق والمصدر المؤكد لما قبله او لنفسه صنّفوها في باب واحد وهو باب المفعول المطلق .

---

(٣٦١) منهج كتاب سيبويه ، ٣٥ .

(٣٦٢) المصدر نفسه ، ٦١ .

(٣٦٣) شرح الكافية ، ١/١٢٣ .

الرابعة : من أبواب هذا الوجه اي (ما ينتصب بالفعل من المصادر بعد تمام الكلام) :

(ما ينصب من المصادر التي تلتبس بالأسماء ، لأنه حال أو مفعول له) حيث يقول سيبويه : « هذا باب ما ينتصب من المصادر لأنه حال صار فيه المذكور ، وذلك قولك : امّا سمناً فسمينٌ ، وامّا علماً فعالِمٌ[٣٦٤] » وقد شكا من صعوبته قسم من النحاة[٣٦٥] ، ولذلك لزم بيانه وتوضيح أحكامه في ضوء التصنيف الذي تنبّه عليه الباحث في الكتاب حيث يحتمل المصدر الملتبس بالاسم الحال او المفعول له ، وعلى الوجه الآتي :

المثال الأول : أمّا سمناً فسمينٌ ، امّا علماً فعالِمٌ .

ومنه : امّا علماً فلا علمَ له ، أو عنده ، أو فلا علمَ .

وفيه (سمناً) و (علماً) مصادر انتصبت على الحال بعد تمام الكلام والتقدير : امّا علماً فأنتَ عالمٌ أو أنتَ عالمٌ علماً : أي أنتَ عالمٌ اذ لاذكرناكَ في حال العلم ، وتقول : أمّا شعراً فالمتنبي شاعرٌ اذا ذكرناه في حال الشعر ، فيكون (شعراً) حالا صار فيه المذكور أي المتنبي[٣٦٦] . قال سيبويه : « وزعم الخليل رحمه الله أنّه بمنزلة قولك : أنتَ الرجلُ علماً وديناً ، وأنت الرجلُ فهماً وأدباً ، أي أنتَ الرجلُ في هذه الحال[٣٦٧] » .

---

(٣٦٤) الكتاب ١/٣٨٤ هـ ، ١/١٩٢ ب .

(٣٦٥) قال السيرافي (شرح كتاب سيبويه ، ٢/٣٥٦) : «هذا الباب فيه صعوبة . . . وكذلك قال الزجّاج : هذا باب لم يفهمه الا الخليل وسيبويه .»

(٣٦٦) قال الرماني (شرح الكتاب ، ٢/٢٧) : «يقدر : أمّا (المذكور) علما فهو عالم ، وما جرى هذا المجرى من التقدير ، لان دلالة الذكر بينه من جهة انه جواب لما ذكر في الحال» .

وقال الشنتمري (النكت في تفسير كتاب سيبويه ١٣٧) :

«واما قول سيبويه : فعمل فيه ما قبله وما بعده بعد ذكره امّا سمينا فسمين ، فمعنى ما قبله ما قد تضمنه الجملة التي تدل عليها اما ، كأنه قال : مهما (يذكر) زيد سمنا فهو سمين ، لانّ هذا الكلام انما اجراه على انسان مذكور وحذف ذكره استغناء ، واما ما بعده فيعني به سمين انه قد عمل في سمن فنصبه» .

(٣٦٧) الكتاب ١/٣٨٤ هـ ، ١/١٩٢ ب .

وقد يصح الرفع في لغة بني تميم فتقول : أما علمٌ فعالِمٌ .

المثال الثاني : أ ـ أمّا العلمَ فعالمٌ بالعلم .

ب ـ امّا العلمُ فعالمٌ بالعلم .

في (أ) (العلمَ) مصدر معرّف بالالف واللام ، ومعناه انك لم تجعل العلم الثاني هو العلم الأول الذي لفظت به قبله .

وفي (ب) (العلمُ) اسم ومعناه انك جعلت العلم الآخر هو العلم الأول .

قال سيبويه :

« وتقول : امّا العلمُ فعالمٌ بالعلم ، وامّا العلمَ فعالمٌ بالعلم ، فالنصب على انك لم تجعل العلم الثاني العلم الأول . . . وامّا الرفع فعلى انه جعل الآخر هو العلم الاول فصار كقولك : امّا العلمُ فأنا عالمٌ به . . .[٣٦٨] » .

وهذا يعني ان العلم في قولك : امّا العلمَ فعالمٌ بالعلم هو نصب على الحال كالمثال الأول ، وأهل الحجاز ينصبونه عل انه مفعول له ، أي انت عالم بالعلم لأجل العلم[٣٦٩] والرفع قول بني تميم[٣٧٠] .

المثال الثالث : أمّا عالماً فعالِمٌ .

وفيه (عالما) صفة ويصح انتصابه على الحال ايضا ، قال سيبويه :

« ومما ينتصب من الصفات حالا كما انتصب المصدر الذي يوضع موضعه ، ولا يكون إلاّ حالاً . . .[٣٧١] » .

والذي نخلص اليه أن أمثلة هذا الباب تكون مصادر خالية من الألف واللام فتنتصب حالا ، فاذا اقترنت بالألف واللام احتمل المصدر ان يكون اسما ، والمصدر ههنا ينتصب حالا او مفعولا له ، ومن أمثلة هذا الباب ما كان وصفا فينتصب حالا ايضا .

وجدير بالذكر ان سيبويه قد عقّب على هذا الباب بباب آخر يليه حيث يقول : « هذا باب بختار فيه الرفع ، ويكون فيه الوجه في جميع اللغات[٣٧٢] » ، وفي هذا الباب مثالان :

المثال الأول : أمّا العبيدُ فذو عبيدٍ .

(٣٦٨ ، ٣٦٩) الصدر نفسه ١/٣٨٥ هـ ، ١/١٩٢ ب .

(٣٧٠) المصدر نفسه ١/٣٨٦ هـ ، ١/١٩٣ ب .

(٣٧١،٣٧٢) الكتاب ١/٣٨٧ هـ ، ١/١٩٣ ، ١٩٤ ب .

المثال الثاني : أمّا البصرةُ فلا بصرةَ لكَ .

وفيهما يتضح ان الاسم ههنا يقترن بالألف واللام نحو (العلم) في أمثلة الباب السابق ، ولكن لا يصح فيه احتمال المصدر إلّا على نحو من التأويل لا يرتضيه سيبويه فاختار الرفع على نصبه حالا ، وأمّا (البصرة) فلا تحتمل المصدر مطلقا لأنه اسم معروف فلا يكون فيها أبدا إلّا الرفع .

ثانيا : اسناد الاسم وأحوال اجرائه على ما قبله :

يقع هذا القسم من الاسناد في وجوه التأليف الآتية :

الأول : بناء الأماكن والأوقات على المبتدأ .

الثاني : جرّ الأسماء باضافة ما قبلها اليها .

الثالث : الاتباع .

الرابع : ما ينتصب على الحال ، لأنه وصف للمعرفة المبنية على المبتدأ .

الخامس : ما ينتصب على الحال وغيره ، لأنه لا يصح ان يكون وصفا لما قبله .

السادس : بناء ما هو هو على المبتدأ .

فأما (الوجه الأول) وهو (بناء الأماكن والأوقات) على المبتدأ فقد اشتمل على بابين فقط :

١ ـ باب تضمن الأماكن غير المختصة .

٢ ـ باب تضمن الأماكن المختصة ثم الأوقات .

وقد أوضح البحث ان (الأماكن والأوقات) قد درست في (اسناد الفعل ـ ما يرتفع وما ينتصب بالفعل المظهر[٣٧٣]) وهذا يعني انه قد عالجها في موضعين ، وكذلك فعل النحاة حيث عالجوها في (باب الابتداء)[٣٧٤] وفي (باب المفعول فيه)[٣٧٥] وسيتوضح في الفصل القابل مواقع احتمال الاسم الظرفية من الأماكن والأوقات حيث يكون الاسم ظرفا وغير

---

(٣٧٣) منهج كتاب سيبويه ، ٣٥ .

(٣٧٤) شرح ابن عقيل ، ١/٢٠٩ ـ ٢١٥ .

(٣٧٥) المصدر نفسه ، ١/٥٧٩ .

ظرف في حين اطلق النحاة عليها تسمية الظروف مطلقا[376] .

* * *

وأما (الوجه الثاني) وهو (جرّ الأسماء باضافة ما قبلها اليها) فقد جاء في باب واحد ، أما النحاة فقد درسوه في (حروف الجر)[377] و (الاضافة)[378] ، وعندئذ يغيب عن ذهن المتعلم ان حروف الجر انما تضيف معنى من المعاني الى المجرور بها على ما أوضحه البحث .

* * *

أما (الوجه الثالث) من اسناد الاسم وأحوال اجرائه على ما قبله فهو (التوابع) وقد اشتمل على الأنواع مرتبة على ما جاءت عليه أبواب الكتاب :

١ ـ اتباع الاسم ما قبله اذا كان نكرة (النعت والعطف والبدل) .

٢ ـ اتباع الاسم ما قبله اذا كان معرفة (النعت والبدل) .

٣ ـ اتباع الوصف ما قبله اذا كان صفة للآخر (النعت السببي) .

٤ ـ ما يجوز فيه الاتباع من الصفات .

٥ ـ ما يمتنع فيه الاتباع من الصفات .

٦ ـ صفات المدح والذم .

ولدى موازنة هذه الأبواب بما لدى المتأخرين تتضح الملاحظات الآتية على أغلب أبوابه :

الاولى : يوضح تصنيف النعت والعطف والبدل بلحاظ النكرة والمعرفة ما يأتي :

١ ـ عالج سيبويه النعت في موضعين هما اذا كان ما قبله نكرة ، واذا كان ما قبله معرفة ، وانما عالجه في الموضع الآخر بعد ان قدّم بين يديه الكلام على أنواع المعرفة وكيفية نعتها ، ثم وجد ان ما كان صفة للنكرة فهو خبر للمعرفة أي ان نعت المعرفة بالنكرة يوجب النصب على الخبر أي الحال فدرس الحال اذا كان صفة . وتلك اعتبارات

---

(٣٧٦) منهج كتاب سيبويه ، ١٩٢ .

(٣٧٧) شرح ابن عقيل ، ٢/٣ .

(٣٧٨) المصدر نفسه ، ٢/٤٦ .

منهجية دقيقة تتضح بها العلاقات بين الأبواب النحوية على ما تجده بين النعت والحال فضلا عن وضوح الأحكام النحوية ، فما أيسر الأمر على المتعلم ان يعرف نعت المعرفة ثم ينبه على ان ما كان نعتا للنكرة فهو حال للمعرفة .

٢ ـ عالج البدل في موضعين حيث اعتمد في الموضع الأول الأداة أو ما كان على تقديرها وهذه الأدوات هي : بل ، ولكن ، وأو نحو : مررت برجل حمار أو بل حمار . والنكرة والمعرفة في هذا الموضع سواء ولذلك قرنه بـ (باب الشريك) اي العطف الذي يجري مجراه في اعتماد الأداة والتنكير والتعريف ، قال سيبويه : « واعلم ان المعرفة والنكرة في باب الشريك والبدل سواء[٣٧٩] » أما البدل في الموضع الآخر فهو في المعرفة خاصة ، ولذلك قرنه سيبويه بنعت المعرفة وقد قدّم قبلها بيان أنواع المعرفة على ما أشار اليه البحث ، والبدل في هذا الموضع لا يعتمد الأداة وان له أحكاما خاصة به ، قال سيبويه : « هذا باب بدل المعرفة من النكرة ، والمعرفة من المعرفة وقطع المعرفة من المعرفة مبتدأة ، أما بدل المعرفة من النكرة فقولك : مررت برجلٍ عبدِاللهِ كأنه قيل له : بمن مررت ؟ أو ظنّ انه يقال له ذاك ، فأبدل مكانه ما هو أعرف منه . . وأما المعرفة التي تكون بدلا من المعرفة فهو كقولك : مررت بعبدِاللهِ زيدٍ ، امّا غلطت فتداركت وامّا بدا لك ان تضرب عن مرورك بالأول وتجعله للآخر[٣٨٠] » ولكنّ البدل في هذين الموضعين على معنى التقابل ولذلك فهما يفترقان معا عن البدل في اسناد الفعل نحو : ضُرِبَ عبدُاللهِ ظهرُهُ وبطنُهُ[٣٨١] . أما البدل لدى النحاة المتأخرين فلم يصنّف هذا التصنيف الدقيق وانما تكلّموا عليه في موضع واحد بين التوابع ، وليس ثمّة لديهم نوع من البدل يعتمد الأداة ، ولكنّهم يقولون في (بل) ـ وهم يدرسونها في باب العطف ـ أنه تقرر حكم ما قبلها وتثبت نقيضه لما بعدها نحو : ما قامَ زيدٌ بل عمرٌ أي أن بينهما نوعا من التقابل الذي يفيده البدل ،

---

(٣٧٩) الكتاب ١/٤٤١ هـ ، ١/٢١٩ ب .

(٣٨٠) الكتاب ٢/١٤ ـ ١٦ هـ ، ١/٢٢٥ ـ ٢٢٦ ب .

(٣٨١) منهج كتاب سيبويه ، ٥٣ .

وقالوا : انها تفيد الاضراب عن الأول نحو : قام زيدٌ بل عمرٌو ، ومثلها (لكن) نحو : ما ضربتُ زيداً لكن عمراً[٣٨٢] والاضراب من أنواع البدل ، أمّا (أو) فقالوا انها تفيد العطف ومن معانيها الشك نحو : جاء زيدٌ أو عمروٌ ، قال ابن عقيل : « اذا كنت شاكاً في الجائي منهما[٣٨٣] » والمتكلم ههنا انما ابتدأ بيقين ثم جعل مكانه شكا أبدله منه وهو من موارد التقابل في البدل[٣٨٤] ، وقالوا : انها تفيد الاضراب ، كقول الشاعر :

كـانـوا ثمـانـينَ أو زادوا ثمـانيـةً ... لـولا رجـاؤكَ قـد قتّلْتُ أولادي[٣٨٥]

الثانية : صنّف سيبويه النعت اذا كان صفة للآخر أي (النعت السببي) في خمسة أبواب متوالية توضح الأنواع الآتية للنعت المذكور :

١ ـ اسم الفاعل واسم المفعول : مثل مررت برجلٍ (ضاربٍ أبوه رجلاً) .

٢ ـ الصفة المشبّهة : مثل مررت برجلٍ (حَسَنٍ أبوه) .

٣ ـ الأسماء التي تؤول بالصفة : مثل مررت بسرجٍ (خزٌّ صُفّتُهُ) .

٤ ـ الأسماء المركبة : مثل مررت برجلٍ (خيرٌ منه أبوه) ، أو (حسبُك من رجلٍ) ، أو (أيّما رجلٍ) ، أو (سواءٌ عليه الخيرُ والشرُّ) وما أشبهه .

٥ ـ الأسماء المفردة التي لا تؤول بالصفة : مثل مررت بحيةٍ (ذراعٌ طولُها) ، أو مررت برجلٍ (مائةٌ ابلُهُ) وما اشبهه مما يكون من الأعداد والمقادير[٣٨٦] .

ومثل هذا التصنيف لم يجده الباحث فيما وقف عليه لدى النحاة المتأخرين ، وثمرته تمييز ما يصح ان يكون وصفا مما لا يكون ، لتحديد حكمه النحوي ، قال سيبويه : « هذا باب الرفع فيه وجه الكلام وهو قول العامة ، وذلك قولك : مررت بسرجٍ خزٌّ صُفّتُهُ . . . وانما كان الرفع في هذا أحسن من قبل انه ليس بصفة » وانما تجريه على التأويل ، قال

(٣٨٢) شرح ابن عقيل ، ٢٤٩/١ .

(٣٨٣) المصدر نفسه ، ٢٣٢/٢ .

(٣٨٤) منهج كتاب سيبويه ، ٧٨ ـ ٧٩ .

(٣٨٥) شرح ابن عقيل ، ٢٣٢/٢ ، ٢٣٣ .

مغني اللبيب ، ٦٤/١ .

(٣٨٦) الكتاب ١٨/٢ ـ ٣٥ هـ ، ٢٢٦/١ ، ٢٢٧ ب .

سيبويه : « ومن العرب من يقول : مررت بقاعٍ عرفجٍ كلُّه يجعلونه كأنه وصفٌ[٣٨٧] » أما النوعان الرابع والخامس فالوجه فيهما الرفع[٣٨٨] ، وقد نص النحاة على بعض أمثلة هذه الأنواع في النعت السببي[٣٨٩] في حين تكلم عليه الآخرون في مواضع متفرقة على وجه لا يتيح ادراك الفروق الدقيقة بينها وبيان أحكامها[٣٩٠] .

الثالثة : لم يتكلم سيبويه في موضوع التوابع على بابين مهمين هما (التوكيد) و (عطف البيان) فهو وان صرّح بتسميتهما[٣٩١] ولكن أمثلتهما جاءت نثارا في مواضع متعددة .

وههنا يتضح ان النحاة المتأخرين قد أصابوا في فتح هذين البابين وتحديد خواصهما الوظيفية ، ولولا ذلك لكان اعراب بعض الأمثلة مشكلا ، قال سيبويه : « وقال المرّار الأسدي :

أنا ابن التارك البكري بشرٍ ... عليه الطير ترقبه وقوعا

سمعناه ممن يرويه من العرب ، وأجرى (بشرا) على مجرى المجرور ، لأنه جملة بمنزلة ما يكف منه التنوين » ، ولم يبين سيبويه موقعه الوظيفي .

* * *

وأما (الوجه الرابع) من اسناد الاسم وأحوال اجرائه على ما قبله فهو (ما ينتصب

---

(٣٨٧) المصدر نفسه ٢٤/٢ هـ ، ٢٢٩/١ ب .

(٣٨٨) الكتاب ٢٧/٢ ، ٢٨ هـ ، ٢٣٠/١ ب .

قال الدكتور عدنان محمد سلمان (التوابع في كتاب سيبويه ، ٢٨ ـ ٣١) :

«يأتي النعت السببي عند سيبويه على وجهين من حيث الاعراب :

١ ـ الاجراء على الاسم الاول وذلك اذا كان النعت السببي صفة دالة على عمل . . . الخ .

٢ ـ الوجه الثاني في النعت السببي أن يأتي مرفوعا . . . الخ»

وقد جعل انواع الاول : اسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة وأما انواع الوجه الثاني فقد سماها : الاسم الجامد ، واسم التفضيل ، والعدد والاسماء الدالة على المقياس نحو : مررت بحية ذراع طولها ، والمصدر نحو : مررت برجل سواء أبوه وأمه .»

(٣٨٩) الاصول في النحو ، ٢١/٢ .

(٣٩٠) المقتضب ٢٥٩/٣ ، ٢٧٢ ، ١٥٥/٤ .

(٣٩١) الكتاب ١١/٢ ، ١٨٦ هـ ، ٢٢٣/١ ، ٣٠٥ ب .

على الحال ، لأنه وصف للمعرفة المبنية على المبتدأ) وقد أوضح البحث ان هذا نوع من الحال يستقل برأسه وعلى حدته ، وهو الذي تجري العلاقة فيه مع صاحبه مجرى المبتدأ والمبني عليه[٣٩٢] وقد وقع في أبواب متعددة ومثالها الذي تجري عليه : هذا عبدالله منطلقا ، وقد جعله سيبويه دالّة على هذا النوع من الحال ، ولكنّ النحاة صاغوا أحكام الحال العامة في ضوء أحكام هذا النوع الخاصة فتمردت على أحكامهم أمثلة الحال اذا كان مصدرا ونحوه على ما أوضحه البحث ، وليس فينا حاجة الى اعادته، وقد صنّف سيبويه هذا الوجه في عدة أبواب هي :

١ - المبتدأ من أسماء الاستفهام :

« هذا باب ما ينتصب لأنه حال صار فيها المسؤول والمسؤول عنه ، وذلك قولك : ما شأنُكَ قائماً . . . الخ[٣٩٣] » .

٢ - المبتدأ من الأسماء المبهمة او غير المبهمة والمبني عليه معروف كالعلم ونحوه :

« هذا باب ما ينتصب لأنه خبر للمعروف المبني على ما هو قبله من الأسماء المبهمة ، وما ينتصب لأنه خبر للمعروف المبني على الأسماء غير المبهمة فامّا المبني على الأسماء المبهمة فقولك : هذا عبدُاللهِ منطلقا . . . الخ[٣٩٤] » .

٣ - المبتدأ اذا كان نكرة عطفت عليه معرفة :

« هذا باب ما غلبت فيه المعرفة النكرة ، وذلك قولك : هذانِ رجلانِ وعبدالله منطلِقينَ . . . الخ[٣٩٥] » .

٤ - المبتدأ اسم مبهم والمبني عليه يصح أن يكون صفة :

« هذا باب ما يرتفع فيه الخبر ، لأنه مبني على مبتدأ او ينتصب فيه الخبر لأنه حال لمعروف مبني على مبتدأ ، فأما الرفع فقولك : هذا الرجلُ منطلقٌ . . . الخ[٣٩٦] » .

٥ - المبتدأ اسم مبهم او غير مبهم والمبني عليه ظرف :

---

(٣٩٢) منهج كتاب سيبويه ، ٨٥ .

(٣٩٣) الكتاب ٢/٦٠ هـ ، ١/٢٤٧ ب.

(٣٩٤) الكتاب ٢/٧٧ هـ ، ١/٢٥٦ ب .

(٣٩٥) المصدر نفسه ٢/٨١ هـ ، ١/٢٥٨ ب .

(٣٩٦) الكتاب ٢/٨٦ هـ ، ١/٢٦٠ ب .

« هذا باب ما ينتصب فيه الخبر ، لأنه خبر لمعروف يرتفع على الابتداء قدّمته او أخرته ، وذلك قولك : فيها عبدُاللهِ قائماً . . . الخ[397] » .

٦ ـ الخبر بمنزلة الذي في المعرفة :

« هذا باب ما يكون الاسم فيه بمنزلة الذي في المعرفة . . . وذلك قولك : هذا مَنْ أعرفُ منطلقاً . . . الخ[398] » .

ولدى موازنة أبواب هذا الوجه الستة بما لدى النحاة المتأخرين تتضح الملاحظات الآتية :

الاولى : لم يجر النحاة على هذا التصنيف فيها وقف الباحث عليه بل طعن عليه المحدثون كثرة الأبواب[399] وهي التي كان يراعى فيها الفروق الدقيقة في خواص التركيب اللغوي لكل منها حيث تختلف باختلافها الأحكام النحوية على ما أوضحه البحث .

الثانية : تحدّث النحاة عن نوع من الحال يدعى بالحال المؤكدة لمضمون الخبر ، قال ابن يعيش : « قال صاحب الكتاب ـ يقصد الزمخشري ـ : والحال المؤكدة هي التي تجيء على اثر جملة عقدها من اسمين لا عمل لهما لتوكيد خبرها ، وتقرير مؤداه ، ونفي الشك عنه ، وذلك قولك : زيد أبوك عطوفاً ، وهو زيدٌ معروفاً ، وهو الحق بيّناً[400] . . » وقد نبّه سيبويه على معنى التوكيد في هذه الأمثلة من قبل وقد صنّفها وأوضحها في الباب الثاني من أبواب (ما ينتصب على الحال ، لأنه وصف للمعرفة المبنية على المبتدأ[401]) ولكن النحاة لم يكتفوا بذلك بل زادوا القيود حتى

---

(٣٩٧) المصدر نفسه ٢/٨٨ هـ ، ١/٢٦١ ب .

(٣٩٨) المصدر نفسه ٢/١٠٥ هـ ، ١/٢٦٩ ب .

(٣٩٩) قال المحقق عبدالسلام هارون (مقدمة تحقيق الكتاب ١/٥٩) :
«فالمعروف أن سيبويه كان يعالج الباب الواحد في عدة مواضع ومن ذلك باب الحال الذي عالجه في نحو عشرة أبواب .»

(٤٠٠) شرح المفصّل ، مجلد ١/ جزء٢/٦٤ .

(٤٠١) الكتاب ٢/٧٨ ـ ٨١ هـ ، ١/٢٥٧ ب .

أخرجوا ما كان مثل : زيد أبوك عطوفا ، وهو الحق بيّنا ، وجعلوها في صنف آخر من التوكيد هو المؤكد للعامل لا للجملة .

قال الأشموني : « يشترط في الجملة أن تكون معقودة من اسمين معرفتين جامدين » ، وزاد في تنبيه لاحق : « لأنه اذا كان أحد الجزأين مشتقا أو في حكمه كان عاملا في الحال فكانت مؤكدة لعاملها لا للجملة » وأوضح الصبّان ما كان في حكم المشتق قائلا : « قوله : جامدين أي جودا محضا ليخرج الجامد الذي في حكم المشتق كما في : أنا الأسد مقداماً ، وزيدٌ أبوك عطوفاً[٤٠٢] » . وهذا يعني ان (زيدا أبوك عطوفا) و (هو الحق بيّنا) لا يعدّان من الحال المؤكدة لمضمون الجملة أو الخبر عند الأشموني والصبّان خلافا للزمخشري وابن يعيش ، وهكذا ينشأ الخلاف بينهم وتضطرب الأحكام .

* * *

وامّا (الوجه الخامس) من اسناد الاسم وأحوال اجرائه على ما قبله فهو (ما ينتصب على الحال وغيره ، لأنه لا يصح أن يكون وصفا لما قبله) وقد اشتمل هذا الوجه على الأبواب الستة الآتية :

١ ـ باب الاسم النكرة :

« هذا باب ما لا يكون الاسم فيه إلاّ نكرة ، وذلك قولك : هذا أولُ فارسٍ مقبلٌ[٤٠٣] » .

٢ ـ باب المعرفة التي لا تكون صفة ولا توصف :

« هذا باب ما ينتصب خبره لأنه معرفة ؛ وهي معرفة لا توصف ولا تكون وصفا ـ وذلك قولك : مررت بكلٍّ قائماً . . الخ[٤٠٤] » .

٣ ـ باب الاسم الجوهر (التمييز) :

---

(٤٠٢) حاشية الصبان على شرح الاشموني ، ٢/١٨٥ ، ١٨٦ .

(٤٠٣) الكتاب ٢/١١٠ هـ ، ١/٢٧١ ب .

(٤٠٤) المصدر نفسه ٢/١١٤ هـ ، ١/٢٧٣ ب .

« هذا باب ما ينتصب لأنه قبيح أن يكون صفة ، وذلك قولك : هذا راقودٌ خلاً . . الخ[405] » .

٤ ـ باب المصدر وما كان بمنزلته :

« هذا باب ما ينتصب لأنه ليس من اسم ما قبله ولا هو هو ، وذلك قولك : هو ابنُ عمي دِنْياً . . . الخ[406] » .

٥ ـ باب الصفة المتقدمة على الموصوف :

« هذا باب ما ينتصب لأنه قبيح ان يوصف بما بعده ويبنى على ما قبله ، وذلك قولك : هذا قائماً رجلٌ[407] . . . » .

٦ ـ باب تثنية الظرف المستقر توكيدا :

« هذا باب ما يثنى فيه المستقر توكيدا . . . وذلك قولك : فيها زيد قائما فيها . . الخ[408] » .

ولدى موازنة أبواب هذا الوجه بما لدى النحاة المتأخرين تتضح الملاحظات الآتية :

الاولى : صنّف النحاة هذه الأبواب في مواضع متفرقة من منهجهم النحوي ومنها (باب الاسم الجوهر نحو : هذا راقودٌ خلاً) الذي صنّفوا أمثلته في (باب التمييز) وضمّوه الى ما كان مثل : امتلأت ماء ، ومنها (باب الصفة المتقدمة على الموصوف وذلك قولك : هذا قائما رجل) فقد صنّفوه في (تقديم الحال على صاحبها) وهكذا .

الثانية : ان تفرق أبواب هذا الوجه في منهج النحاة لا يتيح تكوين الصورة عن تركيبها واشتراكها في حكم نحوي واحد هو أنها تنتصب لأنها لا تكون وصفا لما قبلها .

* * *

وآخر وجوه اسناد الاسم وأحوال اجرائه على ما قبله هو (بناء ما هو هو على المبتدأ)

---

(٤٠٥) المصدر نفسه ٢/١١٧ هـ ، ١/٢٧٤ ب .

(٤٠٦) المصدر نفسه ٢/١١٨ هـ ، ١/٢٧٥ ب .

(٤٠٧) المصدر نفسه ٢/١٢٢ هـ ، ١/٢٧٦ ب .

(٤٠٨) الكتاب ٢/١٢٥ هـ ، ١/٢٧٧ ب .

وقد اشتمل على الأبواب الآتية :

١ ـ باب الابتداء :

« هذا باب الابتداء ، فالمبتدأ كل اسم ابتدىء لبيني عليه كلام . . . الخ[٤٠٩] » .

٢ ـ باب المبتدأ الذي خبره ظرف وما أشبهه :

« هذا باب ما يقع موقع الاسم المبتدأ ، ويسدّ مسدّه . . . وذلك قولك : فيها عبدُالله . . . الخ[٤١٠] » .

٣ ـ باب إضمار الخبر :

« هذا باب من الابتداء يضمر فيه ما بني على الابتداء ، وذلك قولك : لولا عبدُالله لكانَ كذا وكذا[٤١١] » .

٤ ـ باب إضمار المبتدأ :

« هذا باب ما يكون المبتدأ فيه مضمرا ، ويكون المبني عليه مظهرا ، وذلك أنك رأيت صورة شخص فصلهت آية لك على معرفة الشخص فقلت : عبدُاللهِ وربِّي . . . الخ[٤١٢] » .

ولدى موازنة أبواب هذا الوجه من التأليف بمنهج النحاة المتأخرين تتضح الملاحظات الآتية :

الاولى : أوضح البحث ان المبني عليه في باب الابتداء يكون في (زمان) أو (مكان) أو (هو هو) ، وقد عالج سيبويه المبني عليه من (زمان او مكان) في الوجه الأول من اسناد الاسم وأحوال اجرائه على ما قبله ، وههنا يستأنف الكتاب الكلام على دراسة المبني عليه اذا كان (هو هو) نحو : عبدالله منطلق ، وهكذا يصنّف سيبويه الكلام على (الابتداء) في نوعين بلحاظ المبني عليه في حين اشتمل منهج المتأخرين عليهما معا . ولم يتحدّث سيبويه عن المبني عليه اذا كان جملة إلاّ في

(٤٠٩) الكتاب ٢/١٢٦ هـ ، ١/٢٧٨ ب .

(٤١٠) المصدر نفسه ٢/١٢٨ هـ ، ١/٢٧٨ ب .

(٤١١) المصدر نفسه ٢/١٢٩ هـ ، ١/٢٧٩ ب .

(٤١٢) المصدر نفسه ٢/١٣٠ هـ ، ١/٢٧٩ ب .

مواضع الاشتغال حيث يكون الابتداء عارضا في الاسم الذي بني عليه الفعل[413] .

الثانية : يخلص الباحث الى قاعدة مهمة في تقويم المبني على المبتدأ : هي ان المبني عليه اذا كان هو هو فهو مرفوع نحو : عبدُاللهِ منطلقٌ ، وزيدٌ خلْفُكَ وإلاّ فهو منصوب نحو : زيدٌ خلفَكَ ، وفيه (خَلْفَكَ) عبر زيد ، ولذلك كان بناء الأماكن والأوقات في وجه اخر متقدم ، لأنها تحتمل النصب ، والرفع ، وقد جرت بعدها الأبواب التي تجري مجراها في احتمال الوجوه حتى نبلغ ما هو هو في (باب الابتداء) حيث يتعين الرفع ، وهكذا ندرك علاقة تصنيف الأبواب في الكتاب بالتقويم النحوي .

ثالثا : الاسناد الذي يعتمد الأداة ويجري مجرى الفعل وما كان بمنزلته :

هذا هو القسم الثالث والآخِر من أقسام الاسناد في الكتاب وقد اشتمل على وجوه التأليف الآتية :

الأول : الحروف الخمسة .

الثاني : كم وما اجري مجراها .

الثالث : النداء .

الرابع : النفي بلا .

الخامس : الاستثناء بالاّ وما أشبهها .

ولكل وجه أبوابه المعروفة على ما جرى عليه النحاة في تصنيفها إلاّ بعض الأبواب ، وليس في البحث حاجة الى عدّها جميعا ولها موضع آخر في البحث ، ولكن ثمة بعض الملاحظات التي تتصل بالتقويم النحوي وهي :

الاولى : ان تصنيف هذه الوجوه من التأليف في نوع خاص من الاسناد أي الاسناد الذي

(٤١٣) منهج كتاب سيبويه ، ٨٩ هامش ٢٥١ .

يعتمد الأداة اقتضى جمعها وتتابعها في الكتاب في حين تفرقت في مواضع متعددة من مناهج النحاة ، وقد أشار البحث الى المخالفة في تصنيف قسم منها مثل (ان وأخواتها) و (النفي بلا) حيث أوردهما النحاة في (النواسخ) ، ولكن النسخ فيهما مختلف عن النواسخ الاخرى .

الثانية : انّ تصنيف بعض الأبواب في الوجوه المذكورة له أهمية واضحة في التقويم النحوي على وجه لا نجده عند النحاة الآخرين ، فقد صنّف سيبويه في (كم) ما كان من المقادير حيث يقول : « هذا باب ما ينصب نصب كم اذا كانت منوّنة في الخبر والاستفهام وذلك قولك : ما في السماء موضعُ كفٍّ سحابا ، ولي مثلُه عبداً[٤١٤] . . . » وصنّف ايضا : « هذا باب ما ينتصب انتصاب الاسم بعد المقادير ، وذلك قوله : ويحه رجلاً ، ولله درُّه رجلاً ، وحسبُك به رجلاً وما أشبه ذلك[٤١٥] » ، وكذلك : « هذا باب ما لا يعمل في المعروف إلّا مضمرا . . . وذلك قولهم : نِعْمَ رجلاً عبدُالله[٤١٦] »

وانما صنّف ما كان من المقادير مع (كم) لأن كم يسأل بها عنه ، امّا ما كان مثل : ويحه رجلا فمن جهتين احداهما : « ان شئت قلت : ويحه من رجل ، وحسبك به من رجلٍ ، ولله درّه من رجلٍ فتدخل (مِنْ) ههنا كدخولها في كم توكيدا » ، والثانية : « انك اذا قلت : ويحَهُ فقد تعجبت وأبهمت من أي امور الرجل تعجبت وأي الأنواع تعجبت منه ، فاذا قلت : فارساً وحافظاً ، فقد اختصصت ولم تبهم ، وبيّنت في أي نوع هو[٤١٧] » أي انه ينتصب انتصاب الاسم بعد المقادير ، ومثله الباب الذي فيه ذكر : نِعمَ رجلاً عبدُالله : « كأنك قلت : حسبك به رجلاًعبدُالله ، لأن المعنى واحد[٤١٨] » وهكذا تتوحد الأمثلة في صورة تركيبها اللغوي ومعناها وحكمها في الاعراب ، وهذا ما لانجده عند غيره حيث تتفرّق بها الأبواب في مواضع متناثرة .

---

(٤١٤) الكتاب ٢/١٧٢ هـ ، ١/٢٩٨ ب .

(٤١٥ ، ٤١٦ ، ٤١٧) المصدر نفسه ٢/١٧٤ هـ ، ١/٢٩٩ ب .

(٤١٨) المصدر نفسه ٢/١٧٥ هـ ، ١/٣٠٠ ب .

الثالثة : اجريت وجوه هذا النوع من الاسناد مجرى الفعل أو ما كان بمنزلته ، وبه تتضح بعض المسائل في التقويم النحوي ، من ذلك عمل (إنَّ) النصب والرفع عمل الفعل ، قال سيبويه : « وزعم الخليل أنها عملت عملين : الرفع والنصب كما عملت كان الرفع والنصب حين قلت : كان أخاك زيد[419] » ، وقال السيرافي في شرحه : « شبّه سيبويه هذه الحروف في نصب ما بعدها بالأفعال في نصب مفعولاتها[420] » .

* * *

وهكذا ينتهي (الفصل الأول) من البحث وهو : (التقويم النحوي لوجوه التأليف) وفيه يتضح ان سيبويه قد سلك في الكتاب منهجا واضحا في أقسام ثلاثةمن الاسناد ، ووجوه متنوعة اشتمل كل وجه منها على أبواب بني بعضها على بعض وجعل ثانيها بسبب من أولها ، وقد نظر في ذلك الى (آثار العوامل في التركيب اللغوي للاسناد[421]) أي أثر العامل في عناصر التركيب اللغوي لوجه

---

(419) الكتاب ٢/١٣١ هـ ، ١/ ٢٨٠ ب .

(420) شرح كتاب سيبويه (السيرافي) ٣/٦ .

(421) قال الاستاذ علي النجدي ناصف (سيبويه امام النحاة ، ١٧٩) :

هذا تأويل الفكرة التي كان سيبويه يرعاها ويصدر عنها في تنويع مباحث النحو وترتيب ابوابه كما تمثلت لي بالنظر والمراجعة في الكتاب مدارها (العامل) اولا واخيرا . . . فتكلم عن (الفعل المذكور وما حمل عليه في العمل) . . . ثم تكلم عن (الفعل المحذوف والفعل المذكور وانواع ما ينصبان من المفعولين) و(عن استعمالات المصدر وما حمل عليه) اخذا على عادته من التتبع والاستقراء . . . الخ »

اي ان الاستاذ النجدي نبّه على (العوامل نفسها) ولكن سيبويه كان ينظر الى اثار العوامل في عناصر التركيب اللغوي لاساليب الاسناد .

وقال الدكتور حسن عون (تطور الدرس النحوي ، ٤٣) :

«ان التخطيط الخاص للمباحث الداخلية لا يزال مضطربا في ذهننا وعسيرا بالنسبة لنا رغم محاولاتنا المتكررة املا في الوصول الى الفكرة التي كانت عند سيبويه حين صنف جزئيات كل باب ، وابواب كل مبحث من هذه المباحث الثلاثة بقصد : مبحث اقسام الكلمة ، ومبحث الجملة ، ومبحث المفرد من حيث البنية والصيغة ـ افترضنا مرة ان (فكرة العامل او المعمول) هي التي كانت اساس تصنيف داخلي ، غير ان هذا الافتراض لم يكتب له التوفيق بسبب ما اصابه من خلل اثناء السير ، وافترضنا مرة اخرى ان فكرة (الشكل الاعرابي) هي التي كانت الاساس في التصنيف الداخلي ، ولكن لم يكتب له التوفيق كذلك . . . ومع ذلك فلم نيأس من المحاولة ، سنراجع ابواب الكتاب ونعاود قراءتها والتفكير فيها لعلنا نهتدي ـ يوما ما ـ الى وجه الحقيقة ايجابا كان ام سلبا» .

التأليف من حيث عمله من رفع ونصب ونحوه ، ولذلك جعل وجوه الاسناد في ثلاثة أنواع هي : اسناد الفعل وما يعمل عمله ، واسناد الاسم ، والاسناد الذي يعتمد الأداة ويجري مجرى الفعل أو ما كان بمنزلته ، ثم اشتمل كل وجه منها على الأبواب التي يضمها ، من ذلك مثلا الوجه الأول من اسناد الفعل وما يعمل عمله وهو (ما يرتفع وما ينتصب بالفعل المظهر وما يعمل عمله) فقد اشتمل هذا الوجه بلحاظ أثر العامل في عناصر التركيب اللغوي على : الأفعال التامة ، وكان وأخواتها ، وأسماء الفاعلين والمفعولين وما أشبههما ، كما اشتمل على ما ، ولات ، وأفعل التعجب وان لم تكن أفعالا ، فاتسع بلحاظ نوع العمل ليشمل الأفعال والأسماء والحروف : أي الفعل وما يعمل عمله حيث تكون صورة التركيب (العامل الذي يرفع وينصب + المرفوع + المنصوب) ، ولذلك لا نجد في هذا الوجه لدى سيبويه خلافا للنحاة (ان وأخواتها) و(النفي بلا) ، لأن العامل فيهما ينصب ويرفع أي ان صورة تركيبها هي (العامل الذي ينصب ويرفع + المنصوب + المرفوع) وقد أوضحه البحث .

أما النحاة فقد أقاموا منهجهم وترتيب أبوابهم على (آثار العوامل في أواخر أنواع الكلم[٤٢٢]) أي أثر العامل في أنواع الكلم واحدة واحدة ، فصنفوها الى المرفوعات ، والمنصوبات وهكذا ، ولكن مرفوعات الأسماء مثلا منها ما يقع في اسناد الفعل وما يعمل عمله كالفاعل ونائب الفاعل ، ومنها ما يقع في اسناد الاسم مثل المبتدأ والخبر ، وهذا يعني اجتماعها في قسم واحد وهي في صورة مختلفة من التركيب ، وهذا ما لايقع في الكتاب .

وانما استقر منهج النحاة على ما هو عليه بعد ان ألّف ابن السرّاج المتوفى ٣١٦ هجـ كتابه (الاصول في النحو) ـ ان لم يسبقه أحد ـ أمّا (المقتضب) ـ وهو

---

(٤٢٢) قال الاستاذ علي النجدي ناصف (سيبويه امام النحاة ، ١٧٩) :
«هم في جملة الامر ينظرون الى احوال الاعراب أي أثر العوامل لا العوامل نفسها ويقسمون الاسماء تبعا لذلك الى مرفوعات ومنصوبات ومجرورات» .

أول ما وصل الينا من كتب النحو بعد الكتاب[423] ـ الذي ألّفه أبو العباس المبرّد المتوفى ٢٨٥ هجـ فلم يجر على منهج معيّن بل اختلط النحو بالصرف من أبوابه الاولى « والطريقة الاستطرادية هي الغالبة في تأليف المقتضب »[424] ، ولكن (الاصول في النحو) على ما ذكره المحقق الدكتور عبدالحسين الفتلي : « رتّب على الشكل الذي ألفناه في الوقت الحاضر ، فبدأ بمرفوعات الأسماء ، ثم المنصوبات ، والمجرورات ، وانتقل بعد ذلك الى التوابع كالنعت والتوكيد وعطف النسق وعطف البيان . . . وانتهى الى مسائل الصرف[425] » .

وينتهي بنا القول الى أنّ صنيع النحاة في منهج سيبويه قد أدّى الى ما وقف عليه البحث من الملاحظات من حيث أثر تصنيفهم الأبواب في التقويم النحوي إلّا انهم أحسنوا في فتح قسم من الأبواب مجدّدا مثل (التوكيد) و (عطف البيان) اللذين اتضحت بهما الأحكام النحوية حيث تفرقت في ثنايا الكتاب ، وأصابوا في جعل (التمييز) مثلا مصطلحا لما صحّ فيه التفسير والبيان ، وقد اختلفت العبارة عنه في أحكام سيبويه[426] ، وكذلك كان صنيعهم في تحديد مصطلحات النحو ، وجدير بالذكر ان يسجل لهم في منهجهم جهدهم العظيم واجتهادهم في حصر مسائل النحو التي أغفلها الكتاب[427] .

---

(٤٢٣) قال المحقق محمد عبدالخالق عضيمة (المقتضب : صلة المقتضب بكتاب سيبويه ١/٨٧) : «من اقدم ما وصل الينا في الصرف بعد سيبويه تصريف المازني . . . ثم ألّف المبرّد كتابه (المقتضب) في النحو والصرف ، فكان تأثره بكتاب سيبويه كبيرا .»

(٤٢٤) المصدر نفسه ، ١/١٠٤ .

(٤٢٥) الاصول في النحو ، ١/٢٢ .

(٤٢٦) قالت الدكتورة خديجة الحديثي : (كتاب سيبويه وشروحه ، ٩٥ ـ ٩٦) :
«ويدلنا الكتاب على أن كثيرا من أبواب النحو لم تتميز عند سيبويه ، من ذلك (باب التمييز) فقد عقد له عدة ابواب ، ولكنه لم يوضح مقصوده منها ، ولم يتكلم عليه بصورة واضحة جلية . .»

(٤٢٧) النواسخ في كتاب سيبويه ، ٢٨٤ ـ ٢٨٦ .
التوابع في كتاب سيبويه ، ٢٥١ ـ ٦٦٢ .

الفصل الثاني

التقويم النحوي لأنواع الكلم

المبحث الأول : أنواع الكلم .

المبحث الثاني : موازنة أنواع الكلم في الكتاب بما لدى النحاة المتأخرين .

المبحث الأول

أنواع الكلم

أوضح البحث أن سيبويه سلك طريقة التحليل في أول باب من أبواب الكتاب حيث يقول : « هذا باب علم ما الكلم من العربية فالكلم اسم وفعل وحرف[1] » وقد جرى على ذلك في تحليل وجوه الاسناد لتحديد أنواع الكلم الوظيفية : أي وظيفة الكلمة في التركيب اللغوي ، والذي عليه البحث أن قسمة الكلم الى الاسم والفعل والحرف انما هي قسمة منطقية لتحديد أنواع الكلم باعتبار ذاته ، وهي الأنواع الرئيسة في الكلام ، وتقابلها أقسام الكلم الوظيفية باعتبار ما يعرض على الكلم من التغيير الوظيفي في مواقع التركيب اللغوي[2] ، فالاسم مثلا يكون (ظرفا) اذا كان من الأماكن والأوقات وقد بني على المبتدأ نحو القتالُ اليومَ ، ولكن (اليوم) يعود الى أصله اسما في مثل : الدهرُ يومانِ : يومٌ لنا ويومٌ علينا ، ولذلك لم يجعل النحاة الظرف أو الوصف أو الضمير أقساما تقابل الاسم ، لأن قسم الشيء لا يكون قسيما له[3] . وينبّهنا الكتاب على ان النحاة جعلوا لبعض أنواع الكلم أسماء فكان لديهم اسم الفعل ، واسم المصدر ، واسم الحين وهي أسماء ، وسيأتي بيانه[4] . ولم يختلط الأمر على جمهور النحاة[5] فلا يصحّ طعن بعض

---

(1) الكتاب ١٢/١ هـ ، ١/٢ ب .

(2) أي ان ثمة معيارين لتقسيم الكلم هما (حقيقة الكلام) و(وظيفة الكلمة) وثمة معيار منطقي يقع ثالثا لهما هو (خواص الكلمة من تكير وتأنيث وتنكير وتعريف ونحوه) ، والمعايير في المنطق : الجنس ، والعوارض العامة ، والعوارض الشخصية . ينظر : المنطق ، ١٢٩ - ١٣٠ .

وقال الدكتور نايف خرما (اضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة ، ٢٨١ ، ٢٨٢) : «لقد استعمل علماء اللغة القدامى والمحدثون من العرب والغربيين ثلاثة انواع من المعايير اساسا لتقسيم الكلام الى اجزائه وهذه الانواع :

المعيار الاول : وهو المعنى أي علاقة الكلمة بالعالم الخارجي . . الخ

المعيار الثاني : هو الشكل او المبنى من حيث قبوله لحركات او زوائد تدل على حالات اعرابية او معان صرفية او نحوية مختلفة . . الخ .

المعيار الثالث : فهو موضع الكلمة بالنسبة للكلمات الاخرى في التركيب اللغوي او الجملة التامة» .

وههنا يتضح أنّ (وظيفة الكلمة) هي المعيار الثالث .

(3) ينظر : المنطق ، ١٢٦ .

(٤) منهج كتاب سيبويه ، ١٦٠ .

(5) قال الاشموني في قسمة الكلم الى الاسم والفعل والحرف (شرح الصبان ، ٢٣/١) : «النحويون مجمعون على هذا الا من لايعتد بخلافه» .

الباحثين المحدثين عليهم بالتقليد والاضطراب فيما سلكوا فيه طريق المنطق والصواب[٦] .

ويبدو للباحث ان الذي دعا بعض النحويين القدامى[٧] والمحدثين[٨] الى اعادة النظر في أقسام الكلام العربي هو اعتمادهم (الوظيفة) و (الشكل) أساسا ومعايير للقسمة ، فيخلطونها بقسمة الكلام باعتبار (ذاته) : أي انهم ينظرون الى أكثر من معيار أو جهة في آن واحد لتقسيم الكلام ، وهذا باطل[٩] . ثم انه لا يصح اعتماد العلامات أو ما يدعى بالشكل[١٠] ، لأن النحاة انما نصبوا هذه العلامات لتمييز الأقسام ، قال ابن مالك في علامات الاسم مثلا :

بالجر والتنوين ، والندا ، وألْ ومسندٍ للاسم تمييزٌ حَصَلْ

(٦) ينظر : أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة ، ٢٨٣ .

(٧) زاد (أبو جعفر بن صابر) اسم الفعل ، وسماه : الخالفة .
(شرح الصبان ، ٣/٢٣) .

(٨) اول الباحثين المحدثين ـ فيما وقف عليه الباحث ـ هو (الدكتور مصطفى جواد) الذي دعا الى اعادة النظر في اقسام الكلام العربي منذ عام ١٩٣٢ حيث يقول (مجلة المعرفة ـ القاهرة ـ السنة الثانية ، ٢/١٧٦) .
«انواع الكلم هي الاسم ، والوصف ، والظرف ، والمصدر ، واسم المصدر ، والفعل ، والحرف .
فالاسم مثل القلب ، والوصف مثل الكاتب والمكتوب والشريف والعلّام والاعلم ، والمصدر كالتزويج ، واسمه كالزواج ، فبذلك يزول الاختلاط الحاصل في العربية ، وعلى هذا التنويع يجب أن تبنى الكتب المدرسية الحديثة ، ولا نجاة لها من الاشتباك العظيم بدونه» .
ثم كانت محاولات الباحثين الاخرين بينهم الدكتور ابراهيم انيس (من اسرار اللغة ، ١٩٣ ، ١٩٥) ، والدكتور مهدي المخزومي (النحو العربي ـ قواعد وتطبيق ، ٤٥ ، ٤٦) ، والدكتور تمام حسان (مناهج البحث في اللغة ، ١٩٦) و(اللغة العربية معناها ومبناها ، ٨٧) : وقد خلص الى ان اقسام الكلام سبعة : الاسم او الصفة ، والفعل ، والضمير ، والخالفة ، والظرف ، والاداة . وعلى هذا الدكتور فاضل الساقي (اقسام الكلام العربي ، ٤٠٠) والدكتور نايف خرما (أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة ، ٢٨٣) .

(٩) قال الشيخ محمد رضا المظفر (المنطق ـ القسمة ـ ١٢٩) .
«يجب أن تؤسس القسمة على اساس واحد ، أي يجب أن يلاحظ في المقسم جهة واحدة ، وباعتبارها يكون التقسيم ، فاذا قسمنا كتب المكتبة فلابد ان نؤسس تقسيمها اما على اساس العلوم والفنون ، أو على اسماء المؤلفين او على اسماء الكتب ، اما اذا خلطنا بينها فالاقسام تتداخل ويختل نظام الكتب . . .» .

(١٠) قال الدكتور فاضل الساقي (اقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة ، ١٨٠) : «المقصود بالشكل هو الصورة اللفظية المنطوقة او المكتوبة على مستوى كل جزء من الاجزاء التحليلية للتعبير الكلامي ، او على مستوى التركيب الكلامي ككل» .

فلا يصح اذاً اعتماد هذه العلامات جهة للقسمة او معيارا لها ، لأن جهة القسمة تعمّ الأقسام فهي ذات دلالة عامة[11] ، أما دلالة العلامة فهي دلالة خاصة[12] .

ويخلص الباحث الى ان قسمة الكلم الى اسم وفعل وحرف هي قسمة باعتبار ذاته وحقيقته فهو جنس وهذه الأنواع أقسامه ، أما أقسام الكلام الاخرى نحو الضمير والظرف فهي قسمة باعتبار الوظيفة أي وظيفة الكلمة في التأليف ، ويبدو ان سيبويه قد أتمّ دراسة وجوه الاسناد مع (الاسم المظهر) اذا كان (تاما) أي غير محتاج الى حشو او صلة ، وكان (متمكنا أمكن) أي يدخله الرفع والنصب والجر والتنوين ، أو (غير متمكن) وهو المبني من الأسماء ، وحين ينتهي من دراسة مجاري الاسم في أقسامه السابقة ، يستأنف الكلام على الأقسام التي تقابلها ، فيشرع في (مجرى علامات المضمرين وما يجوز فيهن كلهن[13]) ، ثم يعقد الكلام على ما كان (بمعنى الذي) وهو الأسماء الناقصة التي تتم بحشو او صلة[14] ، ثم يتكلم على (الممنوع من الصرف) وهو أحد أقسام الاسم من حيث التمكن ، وبعدها ينتهي الى دراسة الأسماء التي لا تغيّر عن حالها في الكلام وهو (باب الحكاية[15]) وعندها تنتهي أبواب النحو في الكتاب .

امّا أقسام الأفعال والحروف فقد وردت في ثنايا أبواب الكتاب ، وما له علاقة بالتقويم الوظيفي ليس بكثير ، وسينبّه الباحث عليها في نهاية أقسام الأسماء .

وعلى هذا سيتابع البحث أنواع الاسم الوظيفية أولا مستوفيا بيان خواصها التحليلية

---

(١١) قال الشيخ محمد رضا المظفر (المنطق ـ ، ١٢٩) :

«لابد في القسمة المنطقية من فرض جهة وحدة جامعة في القسم تشترك فيها الاقسام» .

(١٢) قال ابن يعيش (شرح المفصل ، ١/ ٢٤) :

«ان دلالة العلامة دلالة خاصة . . . وذلك أنك اذا قلت الرجل : دلت الالف واللام على خصوص كون هذه الكلمة اسماء .

(١٣) الكتاب ٢/ ٣٥٠ هـ ، ١/ ٣٧٧ ب .

(١٤) قال الرماني (الحدود في النحو ، ٤٩) :

«الاسم التام : هو الذي يقوم بنفسه في البيان عن معناه نحو : رجل وفرس وزيد وعمرو .

الاسم الناقص : هو الذي لا يقوم بنفسه في البيان نحو : الذي ومن وما» .

(١٥) الكتاب ٣/ ٣٢٦ هـ ، ٢/ ٦٤ ب .

مما له علاقة بالأحكام النحوية التي تقع في دائرة التقويم النحوي ثمّ أنواع الفعل والحروف .

أولا ـ أنواع الاسم :

الأول ـ الاسم المظهر[١٦] :

استوفى الكتاب دراسة الأسماء المظهرة ومجاريها في وجوه الاسناد المتنوعة ، وقد اشتمل على عدة أنواع منها ، يمكن تصنيفها على الوجه الآتي :

١ ـ المصادر

٢ ـ اسم الفاعل وصيغ المبالغة

٣ ـ اسم المفعول

٤ ـ الصفة المشبّهة

٥ ـ أفعل التفضيل

٦ ـ أسماء العدد

٧ ـ اسم الفعل

٨ ـ الظروف

٩ ـ الأسماء الاخرى

---

(١٦) يراد بالاسم المظهر ههنا ما كان تاما متمكنا أمكن او غير متمكن فيقابل : الاسم المضمر ، وما كان ناقصا بمعنى الذي ، والممنوع من الصرف ، ثم الاسماء التي لا تغير عن حالها في الكلام (الحكاية) ، وسيتابع الباحث الكلام عليها نوعا نوعا مرتبة على ما جاءت في ابواب الكتاب .

ينظر : فهرس الجزء الثاني من الكتاب ، صفحة ٣٥٢ ـ ٤١٩ هـ .

وفهرس الجزء الثالث من الكتاب ، صفحة ٥ ـ ٣٢٦ هـ .

وفهرس الجزء الاول من الكتاب ، صفحة ٣٨٠ ـ ٤٩١ ب .

وفهرس الجزء الثاني من الكتاب ، صفحة ٢ ـ ٦٤ ب .

١ ـ المصادر :

عالج الكتاب المصادر في أصناف متعددة من حيث الوظيفة أي من حيث مواقعها ومجاريها في وجوه الكلام ، وهي على الوجه الآتي ، وحسب ظهورها في وجوه الكتاب :

أ ـ ما ينتصب بالفعل المظهر (اسم الحدثان) .

ب ـ ما يرتفع وما ينتصب بالفعل الذي يعمل في اللفظ لا في المعنى .

جـ ـ ما يعمل عمل الفعل .

د ـ ما ينتصب باضمار الفعل .

هـ ـ ما ينتصب بالفعل بعد تمام الكلام .

و ـ ما ينتصب في اسناد الاسم على الحال .

أ ـ ما ينتصب بالفعل المظهر :

أطلق سيبويه على هذا النوع من المصادر(اسم الحدثان) أي (المفعول المطلق) في اصطلاح النحاة نحو : ذهبت ذهابا(١٧) وشرطه ان يؤخذ من لفظ فعله ويذكر معه ليدل على الحدث ، والذي يدلّ على ذكر فعله نصّا أن سيبويه أورده في ابواب ما يرتفع وما ينتصب بالفعل المظهر حيث يقول : « واعلم أن الفعل الذي لا يتعدّى الفاعل يتعدى الى اسم الحدثان الذي اخذ منه . . وذلك قولك : ذهب عبدالله الذهاب الشديد ، وقعد قعدة السوء(١٨) . . . الخ » .

---

(١٧) شرح المفصل ، ١/١١٠ .

وقال الزمخشري في نفس الموضع : «وربما سماه الفعل .»

وقال عوض حمد القوزي ، وهو يتحدث عن المصطلح النحوي في كتاب سيبويه (المصطلح النحوي ، ١٣٩) : «المفعول المطلق ويسميه الحدث والحدثان ، كما يسميه أيضا الفعل . . . » ، واشار الى مواضع هذه التسمية أي (الفعل) في الكتاب ولم اجدها .

ينظر الكتاب ١/٢٣٠ ، ٢٣١ هـ ، ١/١١٨ ، ١٦١ ب .

(١٨) الكتاب ١/٣٤ ، ٣٥ هـ ، ١/١٥ ب .

ب ـ ما يرتفع وما ينتصب بالفعل الذي يعمل في اللفظ لا في المعنى :

من المصادر ما يعمل فيه الفعل في اللفظ لا في المعنى ، وهو نوعان :

١ ـ المصدر الذي يكون حينا :

قال سيبويه : « هذا باب ما يكون فيه المصدر حينا لسعة الكلام والاختصار وذلك قولك : متى سِيرَ عليه ؟ فيقول : مقدمَ الحاجِّ[١٩] . . . » .

٢ ـ المصدر الذي يكون مفعولا (نائب الفاعل) :

قال سيبويه : « هذا باب ما يكون من المصادر مفعولا . . . فمن ذلك قولك على قول السائل : أيُّ سَيرٍ سِيرَ عليه ؟ فتقول : سِيرَ عليه سيرٌ شديدٌ ، وضُرِبَ به ضربٌ ضعيفٌ ، فأجريته مفعولا ، والفعل له . . . وتقول على قول السائل : كمْ ضربةً ضُرِبَ به ؟ وليس في هذا اضمار شيء سوى كم والمفعول كم ، فتقول : ضُرِبَ به ضربتان ، وسِيرَ عليه سيرتانِ ، لأنه أراد أن يبين العدّة ، فجرى على سعة الكلام والاختصار ، وان كانت الضربتان لا تضربان ، وانما المعنى : كم ضُرِبَ الذي وقع به الضرب من ضربة ، فأجابه على هذا المعنى ، ولكنه اتسع واختصر[٢٠] » .

جـ ـ ما يعمل عمل الفعل :

وهو المصدر الذي جرى مجرى الفعل المضارع في عمله ومعناه ، نحو قولك : عجبت من ضربٍ زيداً أي أنه يَضرِبُ زيداً ، وقد عالج سيبويه هذا النوع حيث يقول : « هذا باب من المصادر جرى مجرى الفعل المضارع في عمله ومعناه وذلك قولك : عجبت من ضربٍ زيداً[٢١] . . . » .

د ـ ما ينتصب باضمار الفعل :

---

(١٩) الكتاب ١/٢٢٢ هـ ، ١/١١٤ ب .

(٢٠) المصدر نفسه ١/٢٢٩ ، ٢٣٠ هـ ، ١/١١٧ ب .

(٢١) الكتاب ١/١٨٩ هـ ، ١/٩٧ ب .

وهي مصادر متنوعة تستحسن متابعتها في أبواب الكتاب التي بلغت أكثر من عشرين بابا وهي في قسمين :

١ ـ ما ينتصب باضمار الفعل جوازا .

٢ ـ ما ينتصب باضمار الفعل وجوبا .

فأمّا ما ينتصب باضمار الفعل جوازا فقد تحدث عنه الكتاب في أبواب ما ينتصب باضمار الفعل المستعمل اظهاره من الأسماء والمصادر حيث يقول : « ومما ينتصب على اضمار الفعل المستعمل اظهاره ، أن ترى الرجل قد قدم من سفر فتقول : خيرَ مقدمٍ[٢٢] . . . » .

وأمّا ما ينتصب باضمار الفعل وجوبا فقد أورده الكتاب في أبواب متتابعة ابتداء من قوله : « هذا باب ما ينصب من المصادر على اضمار الفعل غير المستعمل اظهاره ، وذلك قولك : سقياً ورعياً[*] ، وقد صنّفها البحث على الوجه الآتي :

أ ـ المصادر التي يراد بها تزجية الفعل واثباته :

عقد سيبويه على هذا النوع الأبواب التي يتحقق بها الدعاء ونحوه . جاء في الباب الأول منها : « وانما ينتصب هذا وما أشبهه اذا ذكر مذكور فدعوت له أو عليه على اضمار فعل ، كأنك قلت : سقاك الله سقيا ، ورعاك الله رعيا[٢٣] . . . » وانما كانت مصادر الدعاء من هذا النوع لأنك في الدعاء تعمل في اثبات ما تدعو به وتزجيته[٢٤] ، وهكذا تستمر الأبواب في الدعاء حت تبلغ الرابع منها ، وفيه قوله : « هذا باب ما ينتصب على اضمار الفعل المتروك اظهاره من المصادر في غير الدعاء ، من ذلك قولك : حمدا وشكرا لا كفرا وعجبا[٢٥] » ، ولكن ما الذي دعاه الى اجرائه مجرى الأبواب المتقدمة عليه ، وكان

---

(٢٢) المصدر نفسه ١/٢٧٠ هـ ، ١/١٥٦ ب .

(*) تقدم في باب سابق : ما ينتصب باضمار الفعل المتروك اظهاره وهو ما كان مثل : الحذر والحذر والنجاء والنجاء ، وقد حذفوا الفعل حين ثنوا في الاغراء والتحذير .

ينظر : المصدر نفسه ١/٢٧٥ هـ ، ١/١٣٩ ب .

(٢٣) الكتاب ١/٣١٢ هـ ، ١/١٥٧ ب .

(٢٤) المصدر نفسه ١/٣٣٠ هـ ، ١/١٦٦ ب .

(٢٥) المصدر نفسه ١/٣١٨ هـ ، ١/١٦٠ ب .

السيرافي يجيب عن هذا السؤال فيقول : « قد ضارع الدعاء ، لأن المضمر فعل مستقبل فأشبه الدعاء في استقباله[26] » ، أي انه في حال تزجية واثبات ايضا . ثم تنتهي أبواب هذا الغرض بما جاء من المصادر غير متصرف تصرف المصادر السابقة وهو « هذا باب أيضا من المصادر ينتصب باضمار الفعل المتروك اظهاره . . . وذلك قولك : سبحان الله ومعاذ الله ، وريحانه ، وعمرك الله إلّا فعلت[27] » .

أما الخواص التحليلية لهذه المصادر التي جاءت لتزجية الفعل واثباته فهي مصادر نكرة غير مضافة نحو : سقيا ورعيا ، واجريت مجراها بعض الأسماء نحو : تربا ، وبعض الصفات نحو : هنيئا مريئا ، وبعض المصادر المضافة ، قال سيبويه : « هذا باب ما جرى من المصادر المضافة مجرى المصادر المفردة المدعو بها . . وذلك : ويلك ، وويحك[28] . . . » .

والمصادر غير المتصرفة نحو سبحان الله ، قال سيبويه : « كأنه حيث قال : سبحان الله قال : تسبيحا ، وحيث قال : وريحانه قال : استرزاقا ، لأن معنى الريحان الرزق ، فنصب هذا على اسبح الله تسبيحا[29] » أي انها اجريت مجرى المصادر المفردة غير المضافة في الدعاء ونحوه .

ب ـ المصادر التي يراد بها تقرير ثبوت الفعل :

أول الأبواب التي عالجت هذا النوع قوله : « هذا باب يختار فيه ان تكون المصادر مبتدأة مبنيا عليها ما بعدها ، وما أشبه المصادر من الأسماء والصفات وذلك قولك : الحمدُ لله ، والعجبُ لك . . . »[30] ، ويليه باب يجري مجراه ، يقول فيه : « هذا باب من النكرة يجري مجرى ما فيه الألف واللام من المصادر والأسماء ، وذلك قولك . سلامٌ عليك ، ولبيّك[31] » ثم يقول : « فهذه الحروف كلها مبتدأة مبني عليها ما بعدها ، والمعنى فيهن

(26) شرح كتاب سيبويه (السيرافي) ٢/٢٨٤ ، ٢٨٥ .

(27) الكتاب ١/٢٢٢ هـ ، ١/١٦٢ ب .

(28) المصدر نفسه ١/٣١٨ هـ ، ١/١٦٠ ب .

(29) الكتاب ١/٣٢٢ هـ ، ١/١٦٢ ب .

(30) المصدر نفسه ١/٣٢٨ هـ ، ١/١٦٥ ب .

أنك ابتدأت شيئا قد ثبت عندك » ، ويزيد القول مبينا الفرق بينها وبين الأبواب السابقة فيقول : « فهذا المعنى فيها ، ولم تجعل بمنزلة الحروف التي اذا ذكرتها كنت في حال ذكرك اياها تعمل في اثباتها وتزجيتها ، كما انهم لم يجعلوا سقيا ورعيا بمنزلة هذه الحروف[٣٢] » .

أمّا الخواص التحليلية لهذه المصادر فهيَ أنها معرّفة بالألف واللام نحو : الحمد لله ، واجريت مجراها بعض الأسماء نحو : التراب لك ، وبعض المصادر النكرة نحو سلام عليك ولبّيك ، وويح لك ، وههنا يختلف مع النحويين الذين وضعوا الكلام على غير ما وضعت العرب فيعقد لذلك بابا يقول فيه : « هذا باب منه استكرهه النحويون وهو قبيح ووضعوا الكلام فيه على غير ما وضعت العرب ، وذلك قولك : ويح له وتبّ ، وتباً لك وويحا[٣٣] » . قال السيرافي : « لأن العرب لا تقول : ويح ولا ويل إلاّ مع خبرهما[٣٤] » .

جـ ـ المصادر التي يراد بها اتصال الفعل :

أول الأبواب التي عالجت هذا النوع قوله : « هذا باب ما ينتصب فيه المصدر كان فيه الألف واللام أو لم يكن فيه . . . وذلك قولك : ما أنت إلاّ سيرا ، وإلاّ سيرا سيرا . . . وتقول : زيد سيرا سيرا . . . » وفي معناه يقول : « واعلم ان السير اذا كنت تخبر عنه في هذا الباب فانما تخبر بسير متصل بعضه ببعض في أي الأحوال كان[٣٥] » ويليه الباب الذي يقول فيه سيبويه : « هذا باب ما ينتصب من الأسماء التي اخذت من الأفعال انتصاب الفعل . . . وذلك قولك : أقائما وقد قعد الناس . . .[٣٦] » . وقد أكد السيرافي كون هذا الباب يجري مجرى الباب الذي قبله غير أن ذاك بمصدر وهذا باسم فاعل[٣٧] ثم ان سيبويه نصّ فيه على قوله : « واذ ذكرت شيئا من هذا الباب فالفعل متصل في حال ذكرك

(٣١، ٣٢) المصدر نفسه ١/ ٣٣٠ هـ ، ١/ ١٦٦ ب .

(٣٣) الكتاب ١/ ٣٣٤ هـ ، ١/ ١٦٧ ب .

(٣٤) شرح كتاب سيبويه (السيرافي) ٢/ ٣٠٢ .

(٣٥) الكتاب ١/ ٣٣٥ ، ٣٣٦ هـ ١/ ١٦٨ ب .

(٣٦) المصدر نفسه ١/ ٣٤٠ هـ ، ١/ ١٧١ ب .

(٣٧) شرح كتاب سيبويه (السيرافي) ٢/ ٣٠٧ .

وأنت تعمل في تثبيته لك ، او لغيرك في حال ذكرك اياه[٣٨] » ، ويليه الباب الذي يقول فيه : « وهذا باب ما جرى من الأسماء التي لم تؤخذ من الفعل مجرى الأسماء التي أخذت من الفعل وذلك قولك : أتميميا مرة وقيسيا اخرى » وفيه يقول : « فأنت في هذه الحال تعمل في تثبيت هذا له ، وهو عندك في تلك الحال في تلون وتنقل[٣٩]» ، وقال السيرافي : « هذا الباب مثل الذي قبله ، إلّا أن الاسم الذي نصبه ليس بمأخوذ من الفعل فأحوج الى تقدير فعل ليس من لفظه مما شاهده من حاله[٤٠] » . ثم يأتي الباب الذي يقول فيه : « هذا باب ما يجيء من المصادر مثنّى منتصبا على اضمار الفعل المتروك اظهاره وذلك قولك : حنانيك ، كأنه قال : تحنّنا بعد تحنّن » وفيه : « زعم الخليل رحمه الله أن معنى التثنية أنه اراد تحنّنا بعد تحنّن ، كأنه قال : كلما كنت في رحمة وخير منك فلا ينقطعنّ ، وليكن موصولا بآخر من رحمتك[٤١] » .

أمّا الخواص التحليلية لهذه المصادر وما يجري مجراها من الأسماء فانها مما تستوي فيه النكرة والمعرفة نحو : ما أنت إلّا سيرٌ ونحو : وما أنت إلّا السيرُ[٤٢] ، وانها تجري في الاستفهام والاخبار نحو : أتميميا مرة وقيسيا اخرى[٤٣] ، ونحو : تميميا قد علم الله مرة وقيسيا اخرى[٤٤] .

دَ ـ المصادر التي يراد بها التشبيه :

قال سيبويه : « هذا باب ما ينتصب فيه المصدر المشبّه به على اضمار الفعل المتروك اظهاره ، وذلك قولك : مررت به فاذا له صوتٌ صوتَ حمارٍ[٤٥] » ، ويبدو ان أبواب التشبيه على الأصناف الآتية :

أ ـ ما فيه علاج والآخر غير الأول :

---

(٣٨) الكتاب ١/٣٤١ هـ ، ١/١٧١ ب .

(٣٩) المصدر نفسه ١/٣٤٣ هـ ، ١/١٧٢ ب .

(٤٠) شرح كتاب سيبويه (السيرافي) ٢/٣٠٩ .

(٤١) الكتاب ١/٣٤٨ ، ٣٤٩ هـ ، ١/١٧٤ ، ١٧٥ ب .

(٤٢) المصدر نفسه ١/٣٣٥ هـ ، ١/١٦٨ ب .

(٤٣) المصدر نفسه ١/٣٤٣ هـ ، ١/١٧٢ ب .

(٤٤) المصدر نفسه ١/٣٤٥ هـ ، ١/١٧٣ ب .

وهو الباب المذكور ، وأمثلته : مررت به فاذا له صوتٌ صوتَ حمارٍ ، ومررت به فاذا له صراخٌ صراخَ الثكلى[46] .

بَ ـ ما كان ملازما بمنزلة اليد والرجل :

قال سيبويه : « هذا باب يختار فيه الرفع وذلك قولك : له علمٌ علمُ الفقهاء » وفيه يقول : « وانما فرّق بين هذا وبين الصوت ، لأن الصوت علاج ، وان العلم صار بمنزلة اليد والرجل[47] » .

جَـ ـ ما كان علاجا والآخر هو الأول :

قال سيبويه : « هذا باب يختار فيه الرفع اذا ذكرت المصدر الذي يكون علاجا . . . وذلك نحو قولك : له صوتٌ صوتٌ حسنٌ[48] » .

(وهذه الأبواب الثلاثة يذكر فيها الفعل والفاعل أو ما كان بمعناه) .

دُ ـ ما لا يذكر فيه الفعل والفاعل :

قال سيبويه : « هذا باب ما الرفع فيه الوجه ، وذلك قولك : هذا صوتٌ صوتُ حمارٍ ، لأنك لم تذكر فاعلا ، ولأن الآخر هو الأول حيث قلت : (هذا) ، فالصوت هو هذا[49] » .

وقد استطرد سيبويه في أبواب المصدر التشبيهي بقوله : « هذا باب لا يكون فيه إلاّ الرفع ، وذلك قولك : له يدٌ يدُ الثور ، وله رأسٌ رأسُ الحمار ، لأن هذا اسم ، ولا يتوهم على الرجل أنه يصنع يدا ، ولا رجلا ، وليس بفعْل[50] » ، وكذلك الباب الذي يليه : « هذا باب لا يكون فيه إلاّ الرفع ، وذلك قولك : صوتُه صوتُ حمار . . . لأن هذا ابتداء فالذي يبنى على الابتداء بمنزلة الابتداء[51] » .

(٤٥، ٤٦) الكتاب ١/٣٥٥ هـ ، ١/١٧٧ ب .

(٤٧) المصدر نفسه ١/٣٦٢ هـ ، ١/١٨١ ، ١٨٢ ب .

(٤٨) المصدر نفسه ١/٣٦٣ هـ ، ١/١٨٢ ب .

(٤٩) الكتاب ١/٣٦٥ هـ ، ١/١٨٣ ب .

(٥٠، ٥١) المصدر نفسه ١/٣٦٦ هـ ، ١/١٨٣ ، ١٨٤ ب .

أما الخواص التحليلية لهذه المصادر فهي ان تعقد المشبّه على مشبّه به من لفظه خاليا من أداة التشبيه .

وهكذا تنتهي أنواع المصادر التي تنتصب باضمار الفعل التي استغرقت أكثر من عشرين بابا ، ويليها ما ينتصب بالفعل بعد تمام الكلام .

هـ - ما ينتصب بالفعل بعد تمام الكلام[٥٢] :

وهو ثلاثة أنواع :

١ - المصدر الحال :

وهو المصدر الذي يكون بمعنى فاعل او مفعول نحو : أتيته مشيا ، وقتلته صبرا[٥٣] ، ولا يقترن بالألف واللام ، قال سيبويه في المفعول له : « وحسن فيه الألف واللام لأنه ليس بحال[٥٤] » .

وقد أجرى مجراه ما جاء منه في الألف واللام من المصادر نحو : أرسلها العراك[٥٥] وما جاء منه مضافا الى معرفة وذلك قولك : طلبته جهدك[٥٦] ، وما جعل من الأسماء كالمصادر نحو : مررت به وحده[٥٧] ، ومررت بهم الجمّاء الغفير[٥٨] ، ومررت بهم جميعا[٥٩] .

(٥٢) عالج سيبويه هذه الانواع من المصادر ابتداء من الباب الذي يقول فيه :
«هذا باب ما ينتصب من المصادر ، لانه عذر لوقوع الامر . . . وذلك قولك : فعلت ذاك حذار الشر . . . » الى نهاية الباب الذي يقول فيه : «هذا باب ما ينتصب من الاسماء والصفات لانها احوال تقع فيها الامور وذلك قولك : هذا بسرا أطيب منه رطبا . . . » .

(٥٣) قال السيرافي (شرح كتاب سيبويه ٢/٣٩٩) :
«مذهب سيبويه في أتيت زيدا مشيا وركضا وعدوا ، وما ذكره معه أن المصدر في موضع الحال ، كأنه قال : أتيته ماشيا وراكضا وعاديا وكذلك صبرا : أي قتله مصبورا . »

(٥٤) الكتاب ١/٣٧٠ هـ ، ١/١٨٦ ب .

(٥٥) المصدر نفسه ١/٣٧٢ هـ ، ١/١٨٧ ب .

(٥٦) المصدر نفسه ١/٣٧٣ هـ ، ١/١٨٧ ب .

(٥٧) الكتاب ١/٣٧٣ هـ ، ١/١٨٧ ب .

(٥٨) المصدر نفسه ١/٣٧٥ هـ ، ١/١٨٨ ب .

(٥٩) المصدر نفسه ١/٣٧٦ هـ ، ١/١٨٩ ب .

٢ ـ المصدر المفعول له :

وهو المصدر الذي يجيء تفسيرا وعذرا لما قبله ولا يكون بمعنى فاعل ولذلك تحسن فيه الألف واللام نحو قولك : فعلته حذار الشر[٦٠] .

٣ ـ المصدر المؤكد لما قبله أو لنفسه :

وهما نوع من المصدر الذي يكون بديلا من فعله ، فأمّا المصدر المؤكد لما قبله فنحو : هذا عبدالله حقا ، وهذا زيد الحق لا الباطل ، وأمّا المصدر المؤكد لنفسه فنحو : له عليَّ ألف درهم عرفا ، وفيه (عرفا) توكيد لنفسه ، لأنه حين قال : له عليَّ فقد أقرّ واعترف[٦١] . وتدخل على المؤكد الألف واللام ، ويكون مضافا نحو : (صنع الله[٦٢]) .

و ـ ما ينتصب في اسناد الاسم على الحال :

وهو المصدر الذي ينتصب في اسناد الاسم حيث لم يكن من اسم الأول ولا هو هو نحو : هو ابن عمّي دِنْياً ، وقد اجري مجرى هذه المصادر بعض الأسماء : هذا عربي محضا ، وهو عربي قلبا ، وقد عالجها سيبويه في الباب الذي يقول فيه : « هذا باب ما ينتصب ، لأنه ليس من اسم ما قبله ولا هو هو ، وذلك قولك : هو ابن عمي دنيا وهو جاري بيت بيت . . . » وقوله : « هذا شيء ينتصب على انه ليس من اسم الأول ولا هو هو ، وذلك قولك : هذا عربي محضا[٦٣] » .

وفي ختام دراسة أنواع المصادر بلحاظ الوظيفة في التأليف لا بد من التنبه على الدقة في ترتيب دراسة المصادر في أبواب الكتاب ، فقد بدأ بذكرها مع الأسماء في النوع الأول من اسناد الفعل حيث يتكلم على تعدي الفعل ، ثم أصبح الكلام عليها جزءاً يستقل به البحث في مقابل الأسماء في (ما ينتصب بالفعل المضمر) حيث تفرد بها في خاتمة هذا الوجه بنحو عشرين بابا تقع في أربعة أصناف مرتبة ترتيبا دقيقا ، وأخيرا صار الكلام عليها دون

---

(٦٠) المصدر نفسه ١/٣٦٧ هـ ، ١/١٨٤ ب .

(٦١) المصدر نفسه ١/٣٨٠ هـ ، ١/١٩٠ ب .

(٦٢) المصدر نفسه ١/٣٨١ هـ ، ١/١٩٠ ب .

(٦٣) الكتاب ٢/١١٨-١٢١ هـ ، ١/٢٧٥ ب .

غيرها في نوع يستقل بها ، وهو (ما ينتصب من المصادر بـالفعل بعـد تمام الكـلام) . ولما فرغ من الكلام عليها في اسناد الفعل في وجوهه الثلاثة تكلّم عليها في وجه واحد هو (ما ينتصب على الحال وغيره لأنه لم يكن وصفا لما قبله) ، وهو من وجوه اسناد الاسم ولم تذكر المصادر في غيره ، ومثل هذا الترتيب الدقيق لا نجده في أي منهج نحوي آخر ، وهو انموذج واضح لاعتماد سيبويه طريقة التركيب والتحليل معا ، فهو يستقري المباني التحليلية وأنواع الكلم حيث يتابع صور التركيب اللغوي لوجوه التأليف من الكلام .

٢ ، ٣ ـ اسم الفاعل واسم المفعول ، وصيغ المبالغة[٦٤] :

عالج سيبويه (اسم الفاعل) و (اسم المفعول) كسائر الأسماء المظهرة لأنه واحد منها ، وقد صرّح باسميتها في موارد غير قليلة من ذلك قوله : « لو قال : الدارُ أنت نازلٌ فيها ، فجعل نازلا اسما رفع ، كأنه قال : الدار أنت رجلٌ فيها ، ولو قال : أزيد أنت ضاربه ، فجعله بمنزلة قولك : أزيد أنت أخوه جاز » ثم تكلم على اسم المفعول : « ومثل ذلك في النصب : أزيدا أنت محبوسٌ عليه ، وأزيدا أنت مكابرٌ عليه ، وان لم يرد به الفعل وأراد به وجه الاسم رفع[٦٥] » ، ومن ذلك قوله أيضا في باب النعت السببي : « فاذا جعله اسما لم يكن فيه إلاّ الرفع على كل حال ، تقول : مررت برجل ملازمُه رجلٌ أي مررت برجل صاحبُ ملازمتِه رجلٌ ، فصار هذا كقولك : مررت برجل أخوه رجلٌ ، وتقول على هذا الحد : مررت برجل ملازموه بنو فلان ، فقولك : ملازموه يدلّك على انه اسم ، ولو كان عملا لقلت : مررت برجل ملازمه قومه[٦٦] » .

---

(٦٤) كرس سيبويه الكلام على هذه الانواع في ثلاثة أبواب أولها قوله : «هذا باب من اسم الفاعل الذي جرى مجرى الفعل المضارع في المفعول في المعنى . . . وذلك قولك : هذا ضارب زيدا غدا . . .» .
الكتاب ١/١٦٤ـ١٨٨ هـ ، ١/٨٣ـ٩٦ ب .

(٦٥) الكتاب ١/١٠٩ هـ ، ١/٥٥ ب .

(٦٦) المصدر نفسه ٢/٢٢ هـ ، ١/٢٢٨ ب .

وتلك موارد تحتمل فيها اسمية (اسم الفاعل) وكذلك (اسم المفعول) وجها من الوجوه ، ولكن سيبويه نصّ على اسميته اذا دل على المضي وهو في نوعين :

أولهما : اذا لم يقترن بـ (أل) ، قال سيبويه : « هذا باب من اسم الفاعل الذي جرى مجرى الفعل المضارع في المفعول في المعنى ، فاذا أردت فيه من المعنى ما أردت في (يَفْعَلُ) كان نكرة منونا » ثم قال بعد كلام طويل مستدركا : « فاذا أخبر أن الفعل قد وقع وانقطع فهو بغير تنوين البتة ، لأنه انما اجري مجرى الفعل المضارع له ، كما أشبهه الفعل المضارع في الاعراب ، فكل واحد منهما داخل على صاحبه ، فلما أراد سوى ذلك المعنى جرى مجرى الأسماء التي من غير ذلك الفعل . . . وذلك قولك : هذا ضاربُ عبدِالله وأخيه ، وجه الكلام وحدّه الجر ، لأنه ليس موضعا للتنوين[٦٧] » وهذا تصريح واضح باسمية اسم الفاعل اذ دل سياق الكلام على المضي ، وأوضح منه قوله وهو يعقب على اسم الفاعل بهذا المعنى : « ولو قلت : هذا ضاربُ عبدِالله وزيداً ، جاز على اضمار (فَعَلَ[*]) أي وضَرَبَ زيداً . . . والجرّ في هذا أقوى ، يعني هذا ضاربُ زيدٍ وعمرٍو وعمراً بالنصب[**] ، وقد فعل لأنه اسم وان كان قد جرى مجرى الفعل بعينه »[٦٨] .

ويؤكد للباحث اسمية (اسم الفاعل غير المقترن بأل اذا دلّ سياق الكلام على المضي) أنّ الاضافة فيه محضة تفيد الاسم تخصيصا وتعريفا[٦٩] .

وثانيهما : اذا اقترن بأل ، قال سيبويه : « اذا قلت : هذا الضاربُ ، فانما تعرّفه على معنى (الذي ضرب) ، فلا يكون إلاّ رفعا ، كما انك لو قلت : أزيد أنت ضاربُه اذا

---

(٦٧) الكتاب ١/١٧١ هـ ، ١/١٧ ب .

(٦٨) المصدر نفسه ١/١٧١-١٧٤ هـ ، ١/٨٧-٨٩ ب .
وقع في هذا النص استطراد في (الحمل على شيء لم يقتض المعنى) وقد حذف لعدم الحاجة اليه .

(٦٩) شرح ابن عقيل ، ٢/٤٥ .
ينظر : النحو الوافي ، ٣/٢ وما بعدها ، ٤٣٠ .

(*) ورد في طبعة بولاق وتحقيق هارون (جاز على اضمار يَفْعَلُ) ويبدو للباحث أنه (فَعَلَ) ليتعين في المضي ، قال بعده : (أي وضرب زيدا) ، ولو اراد اضمار فعل او ناصب مطلقا لكان اعاد عبارته حيث قال في موضع متقدم : «وان شئت نصبته على المعنى وتضمر له ناصبا فتقول : هذا ضارب زيدا وعمرا كأنه قال : ويضربُ عمرا أو ضاربٌ عمرا» .

(**) (وعمرا بالنصب) زيادة في تحقيق هارون ، وبها يتضح المعنى وتستقيم الموازنة والتفاضل بين الجر والنصب .

لم ترد بضاربه الفعل ، وصار معرفة رفعت[٧٠] » أي ان (الضارب) اسم ، وكذلك (ضاربه) اذا لم ترد به الفعل في المثال المذكور ، وقال سيبويه في موضع اضافة ضمير المتكلم المجرور او المنصوب (ني) : « وسألته رحمه الله عن (الضاربي) فقال : هذا اسم ويدخله الجر ، وانما قالوا في الفعل : ضربني ويضربني[٧١] » ، « وقال قوم ترضى عربيتهم : هذا الضاربُ الرجلِ ، شبّهوه بالحسنِ الوجهِ ، وان كان ليس مثله في المعنى ولا في أحواله إلاّ انه اسم[٧٢] » أي ان (الضاربُ الرجلِ) اسم ، وقد جاء هذا الوجه في : « هذا باب صار الفاعل فيه بمنزلة (الذي فعل) في المعنى وما يعمل فيه وذلك قولك : هذا الضاربُ زيداً[٧٣] . . . » أي أن (الضاربُ الرجلِ) من أمثلة المضي في هذا الباب ، ويبدو للباحث أنّ (الضاربُ زيداً) الذي انعقد عليه الباب المذكور انما هو اسم أيضا إلاّ انه اسم ناقص لا يتم إلاّ بمعموله ، وهذا معنى قوله بمنزلة (الذي فَعَلَ) من حيث المعنى ، وقد استعمل سيبويه هذا المصطلح للدلالة على الأسماء الناقصة وسيأتي الكلام عليها . ويؤيد للباحث أنّ (الضاربُ زيداً) الذي ذكره في الباب اسم ناقص بمعنى (الذي فعل) قول سيبويه في (الحافظو عورةَ العشيرةِ) : « لم يحذف النون للاضافة ، ولا ليعاقب الاسم النون ، ولكن حذفوها كما حذفوها من اللذين والذين حيث طال الكلام وكان الاسم الأول منتهاه الاسم الآخر . . . لأن معناه معنى الذين فعلوا ، وهو مع المفعول بمنزلة اسم مفرد لم يعمل في شيء كما ان (الذين فعلوا) مع صلته بمنزلة اسم[٧٤] » .

وثمة شيء آخر يبدو للباحث ان اسم الفاعل المقترن بالألف واللام انما يكون بمعنى

---

(٧٠) الكتاب ١/١٣٠ ، ١٣١ هـ ، ١/٦٦ ب .

(٧١) المصدر نفسه ١/٣٦٩ هـ ، ١/٣٨٦ ب .

(٧٢) المصدر نفسه ١/١٨٢ هـ ، ١/٩٣ ب .

(٧٣) المصدر نفسه ١/١٨١ هـ ، ١/٩٣ ب .

(٧٤) الكتاب ١/١٨٦ هـ ، ١/٩٥ ب .

قال سيبويه (الكتاب ٢/١٠٥ هـ ، ١/٢٧٠ ب) : «الذي : لا يتم الا بحشوه» اي انه اسم ناقص .

وقال الرماني (كتاب الحدود في النحو ، ٤٩) :

«الاسم الناقص : هو الذي لا يقوم بنفسه في البيان نحو الذي ومن وما» .

(الّذي فعل) دائما أي لا يأتي للحال او الاستقبال ، وهذا يفهم من وصف الباب المذكور وأمثلته ، واذا تم ذلك ، يتعيّن القول : ان اسم الفاعل يكون اسما اذا اقترن بالألف واللّام مطلقا .

وخلاصة القول في اسمية اسم الفاعل : أنه اسم في الأصل وتتعيّن اسميته اذا تجرد من الألف واللام ودلّ على المضي ، أو اذا اقترن بهما .

وانما يصنّف اسم الفاعل وكذلك اسم المفعول مع (ما يعمل عمل الفعل) اذا تجرد من الألف واللام وعلى الوجه الذي يقول فيه سيبويه : « هذا باب من اسم الفاعل الذي جرى مجرى الفعل المضارع في المفعول في المعنى ، فاذا أردت فيه من المعنى ما أردت في (يفعَلُ) كان نكرة منونا[٧٥] » .

وأمثلة هذا الباب على الوجه الآتي :

- هذا ضاربٌ زيداً غداً معناه وعمله مثل : هذا يضرب زيداً غداً .
- هذا ضاربٌ عبدَالله الساعةَ معناه وعمله مثل : هذا يضرب زيداً الساعةَ .
- كان زيدٌ ضارباً أباكَ معناه وعمله مثل : كان زيدٌ يضربُ أباك .

وفيها يتضح ان اسم الفاعل مجرد من (أل) ولا يدل على المضي المنقطع ، فهو في هذه الأمثلة الثلاثة يجري مجرى الفعل .

ويتضح في المثال الثاني والثالث انه على معنى (الفعل الدائم) أي الواقع غير المنقطع ، قال سيبويه :

« اذا حدّثت عن فعل في حين وقوعه غير منقطع كان كذلك وتقول : هذا ضارب عبدَالله الساعة ، فمعناه وعمله مثل : هذا يضرب زيدا الساعة ، وكان زيد ضاربا أباك ، فانما تحدّث أيضا عن اتصال فعل في حال وقوعه[٧٦] . » وسيأتي تفصيل ذلك[٧٧] .

ويقع اسم الفاعل وكذلك اسم المفعول (وصفا) حيث يكون (نعتا) و (خبرا)

---

(٧٥) الكتاب ١/١٦٤ هـ ، ١/٨٢ ب .

(٧٦) الكتاب ١/١٦٤ هـ ، ١/٨٢ ب .

(٧٧) منهج كتاب سيبويه ، ١٧١ .

أي حالا ، ومن موارد الأول قول سيبويه : « ومما يكون مضافا الى المعرفة ويكون نعتا للنكرة الأسماء التي اخذت من الفعل فاريد بها معنى التنوين ، من ذلك مررت برجل ضاربِكَ فهو نعت على انه سيضربه[78] » ، وانما يصح أن يكون اسم الفاعل أو اسم المفعول نعتا لأنه يكون هو هو لما قبله على حد قول سيبويه[79] ، وقال السيرافي : « وأما هو هو فما صيغ لذاته من أسماء الفاعلين[80] . . . » أما الموارد التي يكون فيها اسم الفاعل وكذلك اسم المفعول حالا فمنها قول سيبويه : « هذا باب ما ينتصب لأنه خبر للمعروف المبني على ما هو قبله من الأسماء المبنية . . . وما أشبه هذه الأسماء ، وما ينتصب لأنه خبر للمعروف المبني على الأسماء غير المبهمة[81] » وأمثلتها : هذا عبدالله منطلقا ، وهو زيد معروفا ، وأخوك عبدالله معروفا وما جرى مجراها .

وينتهي البحث الى ان اسم الفاعل وكذلك اسم المفعول أسماء مظهرة ، ولكنها قد تكون (عاملة عمل الفعل) في شروط وموارد معينة ، وقد تكون (نعتا) أو (حالا) في موارد اخرى ، فلا يصح أن نصنف اسم الفاعل واسم المفعول في نوع معين من الأصناف مطلقا ، قال ابو العباس ثعلب في كلامه على اسم الفاعل : « الجهة التي هو فيها اسم ، ليس هو فيها فعلا والجهة التي هو فيها فعل ليس هو فيها اسما[82] » .

أما الصيغ فَعُولٌ ، وفَعَّالٌ ، ومِفْعالٌ ، وفَعِلٌ فانها في الأصل أسماء مظهرة أيضا على ما يقول سيبويه : « وليست بالأبنية التي هي في الأصل أن تجري مجرى الفعل ، يدلّك على

---

(78) الكتاب ١/٤٢٥ هـ ، ١/٢١١ ب .
وينظر : المصدر نفسه ٨/٢ هـ ، ١/٢٢١ ب .

(79) الكتاب ١٢١/٢ هـ ، ١/٢٧٦ ب .

(80) شرح كتاب سيبويه (السيرافي) ٢/٥٩٢ .

(81) الكتاب ٧٧/٢ ، ٧٨ هـ ، ١/٢٦٥ ب .

(82) مجالس العلماء ، ٣٤٩ .

ذلك أنها قليلة ، فاذا لم يكن فيها مبالغة الفعل فانما هي بمنزلة غُلامٍ وعَبْدٍ[٨٣] » ومن أمثلة اجراء هذه الأبنية أسماء مظهرة : « وتقول : أعبدالله أنت رسولٌ له ورسـولُه ، لأنـك لا تريد بـ فَعُول ههنا ما تريد به في ضَـرُوب ـ يقصد : ضـروبٌ بنصلِ السيفِ سـوقَ سمانها ـ ، لأنك لا تريد ان توقع منه فعلا عليه ، فانما هو بمنزلة قولك : أعبدالله أنت عجوزٌ له[٨٤] » ، « وتقول : أعبدالله أنت له عديلٌ وأعبدالله أنت له جليسٌ لأنك لا تريد به مبالغة في فِعْلٍ ، ولم تقل : مُجالِس فيكون كفاعِل ، فانما هذا اسم بمنزلة قولك : أزيدٌ أنت وصيفٌ له أو غلامٌ له ، وكذلك : آلبصرةُ أنت عليها أميرٌ[٨٥] » .

وحيث تدّل هذه الأبنية على المبالغة فانها تصنّف مع (ما يعمل عمل الفعل) قال سيبويه : « وأجروا اسم الفاعل اذا أرادوا أن يبالغوا في الأمر مجراه اذا كان على بناء فاعل ، لأنه يريد به ما أراد بفاعل من ايقاع الفعل ، إلاّ انه يريد أن يحدّث عن المبالغة فما هو الأصل الذي عليه أكثر هذا المعنى : فعول ، وفعّال ، ومفعال ، وفعِل[٨٦] » ، ومن أمثلة اعمالها عمل الفعل قول العرب : أمّا العسل فأنا شراب ، وقول أبي طالب بن عبدالمطلب :

ضـروبٌ بنصلِ السيفِ سُوقَ سمـانِها
اذا عَـدِمـوا زاداً فـانّـكَ عـاقِـرُ[٨٧]

٤ ـ الصفة المشبّهة باسم الفاعل :

تجري الصفة المشبهة باسم الفاعل مجرى الأسماء لتمكنها في الاسمية ، وعلامتها استحسان جرّ فاعلها بها ، قال سيبويه : « والاضافة فيه أحسن وأكثر ، لأنه ليس كما جرى مجرى الفعل ولا في معناه ، فكان أحسن عندهم أن يتباعد منه في اللفظ ، كما أنه ليس مثله في المعنى وفي قوّته من الأشياء[٨٨] » ، وقال السيرافي في شرحه : « كان الأحسن

(٨٣-٨٥) الكتاب ١ ١١٧ هـ ، ١/٦٠ ب .
(٨٦) المصدر نفسه ١/١١٠ هـ ، ١/٥٦ ب .
(٨٧) المصدر نفسه ١/١١١ هـ ، ١/٥٧ ب .
(٨٨) الكتاب ١/١٩٤ هـ ، ١/٩٩ ب .

عندهم في (حَسَنٍ) الاضافة ، لبعد الاضافة من الفعل في اللفظ[٨٩] » ويعلق الاستاذ المحقق عبدالسلام هارون على تأكيدهم الاضافة في الصفة المشبهة فيقول : « والكلام كلّه تعليل لكثرة الاضافة في الصفة المشبّهة لمناسبتها للأسماء ، وعدم مناسبتها للأفعال[٩٠] » .

ولكن الصفة المشبهة تصنّف مع (ما يعمل عمل الفعل) ، والأدقّ انها (تعمل عمل الفاعل) ، قال سيبويه : « هذا باب الصفة المشبّهة بالفاعل فيما عملت فيه . . فانما شبّهت بالفاعل فيما عملت فيه[٩١] » ، ومن أمثلة عملها : هذا الحسن وجها[٩٢] .

ثم ان الصفة المشبهة تصنّف مع (الصفات) حيث يقول سيبويه : « هذا باب ما جرى من الصفات غير العمل على الاسم الأول اذا كان لشيء من سببه ، وذلك قولك : مررت برجلٍ حسنٍ أبوه ، ومررت برجلٍ كريمٍ أخوه ، وما أشبه هذا نحو : السلم والصالح والشيخ والشاب[٩٣] » .

٥ ـ أفعل التفضيل :

يجري (أفْعَل) الذي يراد به التفضيل مجرى الأسماء ، قال سيبويه : « وأما الأسماء فنحو : مثل ، وغير ، وكل ، وعض ، ومثل ذلك أيضا الأسماء المختصة نحو حمار وجدار ومال ، و (أفعل) نحو قولك : هذا أعمل الناس[٩٥] » .

وانما يصنّف مع (ما يعمل عمل الفعل) ـ والأدق مع ما يعمل عمل الصفة المشبّهة ـ حيث يقول سيبويه : « وتقول فيما لا يقع إلاّ منونّا عاملاً في نكرة . . . وذلك قولك : هو خير منك أبا ، وهو أحسن منك وجها[٩٦] » ثم قال : « ويعمل في الجمع كقولهم : هو خير منك أعمالا »[٩٧] .

---

(٨٩) شرح كتاب سيبويه (السيرافي) ٢ / ٧٨ .
(٩٠) الكتاب ، هامش ٤ من ١ / ١٩٤ هـ .
(٩١) المصدر نفسه ١ / ١٩٤ هـ ، ١ / ٩٩ ب .
(٩٢) المصدر نفسه ١ / ٢٠٠ هـ ، ١ / ١٠٣ ب .
(٩٣ـ٩٤) الكتاب ٢ / ٢٢ هـ ، ١ / ٢٢٨ ب .
(٩٥) الكتاب ١ / ٤٢٠ هـ ، ١ / ٢٠٩ ب .
(٩٦) المصدر نفسه ١ / ٢٠٢ هـ ، ٦ / ١٠٤ ب .
(٩٧) الكتاب ١ / ٢٠٣ هـ ، ١ / ١٠٤ ب .

ويصنّف « أفعل التفضيل » مع (الصفات) في أمثلة النعت السببي[٩٨] ، قال سيبويه : « وتقول : مررت بعبدالله خيرٌ منه أبوه ، فكذلك هذا وما أشبهه ، ومن أجرى هذا على الأول فانه ينبغي أن ينصبه في المعرفة فيقول : مررت بعبدالله خيراً منه أبوه[٩٩] » .

٦ ـ أسماء العدد :

تجري أسماء العدد مجرى سائر الأسماء ، وقد تجيء (صفة) و (عاملة) فتجري مجرى الصفة المشبهة في عملها وان لم تقو قوّتها[١٠٠] ، قال سيبويه عن أعمالها وعمل أفعل التفضيل : « ولم تقو هذه الأحرف قوة الصفة المشبّهة ـ ألا ترى انك تؤنثها وتذكّرها وتجمعها كالفاعل ـ تقول : مررت برجل حسن الوجه أبوه . . . فان جئت بخير منك ، أو عشرين رفعت ، لأنها ملحقة بالأسماء[١٠١] » .

٧ ـ اسم الفعل :

سمّي في الكتاب بعض أقسام الكلمة بكلمة (اسم) من ذلك (اسم المصدر) نحو : فَجارِ ويَسارِ فهو اسم للمصادر فَجْرة ومَيْسرة[١٠٢] ، و(اسم الحين) نحو : غدوة وبكرة اطلق على الحين[١٠٣] ، و (اسم الوصف) نحو : يا خَباثِ ويا لَكَاعِ فهو اسم للخبيثة وللكعاء ، ونحو حَلاقِ اسم للمنيّة لأنها تحلق[١٠٤] ، وفي هدى ذلك نستطيع أن

---

(٩٨) المصدر نفسه ٢/٢٤ هـ ، ١/٢٢٩ ب .

(٩٩) المصدر نفسه ٢/٣٤ هـ ، ١/٢٣٣ ب .

قال الرماني (كتاب الحدود في النحو ، ٤٩) :

«الصفة التي تجري على الاول وهي للثاني في المعنى هي الصفة القوية في العمل نحو : مررت برجل حسن أبوه ، فاما الصفة الضعيفة فلا يجوز فيها ذلك نحو : مررت برجل خيرٌ منه ابوه(*)» .

(*) وردت في التحقيق (خيرٍ منه ابوه) وهو وهم لانها لا تجري على الاول وهو سبب ضعفها .

(١٠٠) قال سيبويه (الكتاب ١/٢٠٦ ، ٢٠٧ هـ ، ١/١٠٦ ب) : «ومما اجرى هذا المجرى ـ يقصد : ما جرى مجرى الصفة المشبهة ـ أسماء العدد» .

(١٠١) الكتاب ١/٢٠٣ ، ٢٠٤ هـ ، ١/١٠٥ ب .

(١٠٢) الكتاب ٣/٢٧٤ ، ٢٧٥ هـ ، ٣/٣٦ ، ٣٨ ب .

(١٠٣) المصدر نفسه ٣/٢٩٣ هـ ، ١/٤٨ ب .

(١٠٤) المصدر نفسه ٣/٢٧٠ ، ٢٧٢-٢٧٣ هـ ، ٢/٣٦ ، ٣٨ ب

نفسّر (اسم الفعل) فهو اسم يدلّ على لفظ الفعل ، قال سيبويه : « قولك : رويدَ زيداً ، فانما هو اسم : أروِدْ زيداً ، ومنها : هلمّ زيداً ، انما تريد : هاتِ زيداً ، ومنها قول العرب : حيّهَلِ الثريدَ ، وزعم ابو الخطاب أن بعض العرب يقول : حيّهلِ الصلاةَ ، فهو اسم ائتِ الصلاةَ ، أي ائتوا الثريد ، وائتوا الصلاة ، ومنه قوله :

تَراكِها مِنْ ابلٍ تَراكِها

فهذا اسم لقوله : اتركها[105] » .

وهذه التسميات أو أسامي أنواع الكلم أسماء جميعها فاسم المصدر واسم الحين واسم الوصف أسماء لا ريب فيها ، وقال سيبويه في أسماء الأفعال : « واعلم أن هذه الحروف التي هي أسماء للفعل لا تظهر فيها علامة المضمر وذلك أنها أسماء[106] » .

٨ ـ الظرف :

تكلّم سيبويه على الظروف في الأسماء من الأماكن والأوقات وما أشبهها ، وقد أوضح البحث أن عدّ الاسم ظرفا انما يكون في تعدي الفعل نحو ذهبت أمس ، وذهبت المذهب البعيد[107] ، كما يكون في اسناد الاسم حيث يكون المبتدأ في مكان او زمان ، وههنا يكون الاسم من الأماكن والأوقات غير الأول نحو : زيد خلفَك وهو ناحيةَ الدار ، فاذا كان الآخر هو الأول كان اسما كقولك : هو خلفُك اذا جعلته هو الخلف[108] ، وقولك : هو ناحيةُ الدار اذا أردت الناحية بعينها[109] ، فالظرف اذاً موقع وظيفي تختص به الأماكن

---

(١٠٥) المصدر نفسه ١/٢٤١-٢٤٢ هـ ، ١/١٢٢ ، ١٢٣ ب .

وينظر : ٣/٢٧٠ ، ٢٧١ هـ ٢/٣٦ ، ٣٧ ب .

(١٠٦) المصدر نفسه ١/٢٤٢ هـ ، ١/١٢٣ ب .

(١٠٧) **منهج كتاب سيبويه ، ٣٥ .**

(١٠٨) الكتاب ١/٤١٦ هـ ، ١/٢٠٧ ب .

(١٠٩) المصدر نفسه ١/٤١١ هـ ، ١/٢٠٤ ب .

والأوقات وما أشبهها في بعض وجوه الاسناد وليس نوعا على حدته مستقلا بنفسه يقابل الاسم وانما هو الاسم في أحد مواضعه فهو قسم من الاسم لا قسيما له على ما تصوره بعضهم[110] ، قال سيبويه : « وسألت الخليل عن مَعَكم ومَعَ لأي شيء نصبتها ؟ فقال : لأنه استعملت غير مضافة (اسما) كجميع ووقعت نكرة ، وذلك قولك : جاءا معاً وذهبا معاً . وقد ذهب مَعهَ ، ومَنْ مَعَه صارت (ظرفا) ، فجعلوها بمنزلة أمام ، وقدّام[111] » وقال : « وسألته عن قوله : زيدٌ أسفلَ منك ؟ فقال : هذا (ظرف) كقوله عزّ وجل : ﴿ والرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنكُمْ ﴾ ، كأنه قال : زيدٌ في مكان أسفلَ من مكانِك[112] » ثم قال : « وسألته عن قوله : جاء مِنْ أسفلَ يا فتى ؟ فقال : هذا (أفْعَلُ مِنْ كذا وكذا) ، كما قال عزّ وجل : ﴿ إذْ جَاؤُكُمْ مِنْ فَوْقِكُمْ ومِنْ أَسْفَلَ مِنْكُمْ ﴾[113] » .

أمّا ما يدعى بالظروف غير المتمكنة أي ما لا يستعمل إلاّ ظرفا فهي أسماء أيضا وضعت هذا الموضع ، قال سيبويه : « ومما لا يحسن فيه إلاّ النصب قولهم : سِيرَ عليه سَحَرَ ، لا يكون فيه إلاّ أن يكون ظرفا . . . إلاّ ان تجعله نكرة فتقول : سيرَ عليه سحرٌ من الأسحار ، لأنه يتمكن في الموضع[114] » : أي انه اسم متمكن في الموضع الذي لا تريد به سحر يوم بعينه ، وقال أيضا : « ان السحر بالألف واللام متصرف في المواضع التي ذكرت ، وبغير الألف واللام غير متمكن فيها[115] » .

أمّا الظروف المبهمة غير المتمكنة مثل أين ومتى وكيف وحيث وما أشبه فهي عنده مما شبّهه بالأصوات ونحوها مما ليس باسم ولا ظرف حيث يقول ما نصّه : « فهذه الحروف وأشباهها لما كانت مبهمة غير متمكنة شبّهت بالأصوات وبما ليس باسم ولا ظرف[116] »

---

(110) منهج كتاب سيبويه ، 140 .

(111) الكتاب ٣/٢٨٦-٢٨٧ هـ ، ٤٥/٢ ب .

(112) المصدر نفسه ٢٨٩/١ هـ ، ٤٦/٢ ب .

(113) الكتاب ٢٩١/٣ هـ ، ٤٧/٣ ب .

(114) المصدر نفسه ٢٢٥/١ هـ ، ١١٥/١ ب .

(115) المصدر نفسه ٢٢٦/١ هـ ، ١١٥/١ ب .

(116) المصدر نفسه ٢٨٥/٣ هـ ، ٤٤/٢ ب .

وأراد بما ليس باسم ولا ظرف نحو هل وبل[117] .

وهكذا ينتهي البحث من الأسماء المظهرة وما تقسم اليه بحسب موقعها الوظيفي في صورة التركيب اللغوي للاسناد ، أما ما بقي من الأسماء المظهرة فلا تكتسب في تغير مواقعها خواص وظيفية تميّزها من موقع الى آخر وهي سائر الأسماء نحو : رجل وفرس وحائط .

وجميع هذه الأسماء المظهرة انما أدار عليها الكتاب دراسة وجوه الاسناد فاتضحت مجاري أواخرها وأحوالها في الاسناد ، وحيث تنتهي شرع يدرس الأنواع الاخرى للأسماء (مجرى علامات المضمرين وما يجوز فيهنّ كلّهنّ[118]) ، فهي النوع الثاني منها وتتبعه الأنواع الاخرى .

الثاني ـ الضمير :

جرى في الكتاب أن يقابل المضمر المظهر ، من ذلك قوله : « واعلم ان هذا المضمر يجوز أن يكون بدلا من المظهر[119] » ، وقال في لولاك ولولاي : « اذا أضمرت الاسم فيه جُرَّ ، واذا أظهرت رُفِعَ[120] » فالاسم في نوعين : مضمر ومظهر ، وهذا يعني أن الضمير نوع من الاسم في بعض مواضع استعماله ، فلا يصح أن يكون قسيما له على ما تصوره قسم من الباحثين وقد تكلّم الامام الشنتمري على الفرق بين الأسماء الظاهرة والضمائر فقال :

« ان الأسماء الظاهرة كثيرة الاشتراك والالتباس ، وليس لها أحوال تقترن بها تدلّ

(117) المصدر نفسه ٣/٢٨٦ هـ ، ٢/٤٤ ب .

(118) الكتاب ٢/٣٥٠ هـ ، ١/٣٧٧ ب .

قال الاستاذ علي النجدي ناصف وقد بلغ باب الاستثناء ـ الذي يسبق باب الضمائر ـ وهو يتابع عدّ فهارس الكتاب : «حتى اذا فرغ من ذلك لم يبق لديه من مسائل النحو الا مسائل تابعة يتم بها القول في بعض المباحث السابقة ، فأحوال الضمير ومواقعه من الاعراب تتم ما قال عنه قبلا في (المعرفة) . . » (ينظر سيبويه امام النحاة ، ١٧٨) .

والصواب أنها تتم ما قال عنه قبلا في (الاسماء المظهرة عامة) ، لان سيبويه لم يكن قد تابع ابواب المعرفة ليتم القول ههنا بالضمائر ، ثم ان الضمائر انما تقابل الاسماء المظهرة ، وسيأتي بيان ذلك .

(119) الكتاب ٢/٣٨٦ هـ ، ١/٣٩٣ ب .

(120) المصدر نفسه ٢/٣٧٣ هـ ، ١/٣٨٨ ب .

على المختص منها اذا التبست ، وانما تدلّ على اختصاص المختص منها في كثير من أحواله الصفات كقولنا : مررت بزيد البزّاز ، وبهذا الرجل ، ورجل ظريف . والمضمرات تستغني عن ذلك بالأحوال المقترنة بها المغنية عن صفاتها . والأحوال المقترنة بها حضور المتكلم والمخاطب والمشاهدة لها وتقدم ذكر الغائب الذي يصير بمنزلة الحاضر المشاهد في الحكم .»[121] .

وقد جرى سيبويه في دراسة الضمائر مجرى الأسماء المظهرة في وجوه الاسناد ، فقد تكلّم على (علامات المضمرين المرفوعين)[122] و (علامات المضمرين المنصوبين)[123] و (علامات اضمار المجرور)[124] كما تكلّم على مواضع الاضمار في الوجوه من ذلك : انه إيّاك رأيت[125] ولا يجوز أن تقول : ضَرَبْتُنِي[126] ، وتقول : قد جرّبتك فوجدتك أنت أنت[127] ، وقد يقيس حكم المضمر على المظهر من ذلك قوله : « واعلم أنه قبيح أن تقول : ذهبْتَ وعبدُاللهِ ، وذهبْتُ وعبدُالله ، وذهبْتُ وأنا ، لأن أنا بمنزلة المظهر ، ألا ترى أن المظهر لا يشركه إلاّ ان يجيء في الشعر[128] » ، وقد اتسع في الكلام على الضمائر ليتمّ به الكلام على الاسناد بعد ان فرغ من بيان وجوهه وأحكامه معتمدا الأسماء الظاهرة .

الثالث ـ الاسم الناقص (ما كان بمعنى الذي) :

ليس من السهل أن يكتشف الباحث ان سيبويه كان يتابع الاسم الناقص في نحو ستين بابا بينها أبواب عديدة استطرد فيها الى موضوعات نحوية اقتضاها استيفاء

---

(١٢١) شرح النكت في تفسير كتاب سيبويه (الشنتمري) ، ٢٤١ .

(١٢٢) الكتاب ٢/٣٥٠ هـ ، ١/٣٨٠ ب .

(١٢٣) المصدر نفسه ٢/٣٥٥ هـ ، ١/٣٨٠ ب .

(١٢٤) المصدر نفسه ٢/٣٦٢ هـ ، ١/٣٨٣ ب .

(١٢٥) الكتاب ٢/٣٥٧ هـ ، ١/٣٨٠ ب .

(١٢٦) المصدر نفسه ٢/٣٦٦ هـ ، ١/٣٨٥ ب .

(١٢٧) المصدر نفسه ٢/٣٥٩ هـ ، ١/٣٨٢ ب .

(١٢٨) المصدر نفسه ٢/٣٨٠ هـ ، ١/٣٩٠ ب .

الأحكام ، ولكنّ الذي ثبت في البحث أن سيبويه كان يعتمد في توحيد الأبواب المتعددة دالّة يوضح بها ان هذه الأبواب تجري مجرى واحدا ، فقد اعتمد مثلا الجملة (هذا عبدالله منطلقا) دالّة لتوحيد الأبواب التي يضمّها (وجه ما ينتصب على الحال ، لأنه وصف للمعرفة المبنية على المبتدأ)[129] وههنا يعتمد (ما كان بمعنى الذي وصلته) وما أشبهه دالّة ، وغرضه ان يتابع دراسة الأسماء الناقصة في وجوه التأليف على نحو ما جرى عليه في (الأسماء المظهرة) ثم (الضمائر) لينتقل بحثه بعدئذ الى (الممنوع من الصرف) ، و(الأسماء التي لا تغيّر عن حالها في الكلام) فيتمّ بها الكلام على جميع أنواع الأسماء من حيث مجاريها وأحوالها في وجوه الاسناد المختلفة .

وفي هدى ذلك سيتابع الباحث أنواع الأسماء الناقصة على ما جاءت عليه مرتبة في أبواب الكتاب ، وهو يستلّها من هذا العدد الكبير من الأبواب ودليله (ما كان بمعنى الذي وصلته) وما أشبهه :

١ ـ الأسماء الموصولة (أي ، مَنْ ، الذي وفروعه) :

تحدّث سيبويه عنها في أربعة أبواب أولها حيث يقول : « هذا باب أيّ : اعلم أن أيّا مضافا وغير مضاف بمنزلة مَنْ[130] » ، وفيه قوله : « أيّها تشاء لك ، فتشاء صلة لأيّها حتى كمل (اسما) ثم بنيت لك على أيّها ، كأنك قلت : الذي تشاء لك[131] » ، وقد كرّر سيبويه مجيئها بمنزلة الذي في مواضع عديدة من أبوابها[132] .

وقد تكلّم سيبويه على (مَنْ) وهو يتحدث عن (أي) في نقصها وتمامها حيث

---

(١٢٩) منهج كتاب سيبويه ، ٨٣ .

(١٣٠) الكتاب ٢/٣٩٨ هـ ، ١/٣٩٧ ب .

(١١٣) الكتاب ٢/٣٩٨ هـ ، ١/٣٩٦ ب .

قال الرماني (شرح كتاب سيبويه ٣/١٣٧) :

«اي : تصلح أن تخرج الى معنى الذي ، لانها على طريقة الجنس يجوز أن يخبر عنها ، ومتى ، واين ، وانّى ، وحيثما ، واذما ، واذا ما لا يصلح أن يخرج الى معنى الذي ، لانها ظروف غير متمكنة ، والظرف الذي ليس يتمكن لا يجوز الاخبار عنه» .

(١٣٢) الكتاب ٢/٣٩٩ هـ ، ١/٣٩٦ ب .

يقول : « وكذلك (مَنْ) تجري مجرى (أيّ) في الذي ذكرنا وتقع موقعه[133] » .

٢ - (ذا) التي بمنزلة الذي :

قال سيبويه : « هذا باب اجرائهم (ذا) وحده بمنزلة الذي ، وليس يكون كالذي إلّا مع من وما في الاستفهام ، .... أما اجراؤهم ذا بمنزلة الذي فهو قولك : ما ذا رأيت ؟ فيقول : متاع حسن[134] » .

٣ - الحروف المصدرية والفعل المضارع :

بدأ سيبويه بالكلام على الأفعال المضارعة للأسماء حيث تكون منصوبة قائلا : « هذا باب اعراب الأفعال المضارعة للأسماء : اعلم أن هذه الأفعال لها حروف تعمل فيها فتنصبها[135] » وانما يدل هذا على انه ما زال يتابع البحث عما يقوم مقام الاسم الظاهر ، فهمنا (الفعل المضارع للاسم) وقد جاء فيه : « أمّا زيداً فلن أضربَ ، لأن هذا (اسمٌ) والفعل صلة ، فكأنه قال : أمّا زيداً فلا الضربُ له » ، وفي الباب الذي يليه : « هذا باب الحروف التي تضمر فيها أن » قال : « اذا أضمرت (أنْ) حسن الكلام ، لأن (أنْ وتفعل) بمنزلة اسم واحد كما أن (الذي وصلته) بمنزلة اسم احد ، فاذا قلت : هو الذي فعل فكأنك قلت : هو الفاعل ، واذا قلت : أخشى أنْ تفعلَ ، فكأنك قلت : أخشى فِعْلَكَ[136] » ، ثم يستطرد الى « هذا باب ما يعمل في الأفعال فيجزمها وذلك لم ، ولّما ،

---

(١٣٣) المصدر السابق ١/٣٩٨ هـ ، ١/٣٩٦ ب .

وقال سيبويه (المصدر نفسه ٢/٤٠٤ هـ ، ١/٣٩٩ ، ٤٠٠ ب) :

«من ذلك قولك : اضرب أي مَن رأيت أفضل ، فـ(من) كمل اسما برأيت ، فصار بمنزلة (القوم)» : أي بمنزلة الاسم التام .

(١٣٤) الكتاب ٢/٤١٦-٤١٧ هـ ، ١/٤٠٥ ، ٤٠٦ ب .

(١٣٥) المصدر نفسه ٣/٥ هـ ، ١/٤٠٧ ب .

(١٣٦) المصدر نفسه ٣/٥ ، ٦ هـ ، ١/٤٠٧-٤٠٨ ب .

واللام التي في الأمر[١٣٧] » وهو باب قصير يتعجّل منه الى « هذا باب وجه دخول الرفع في هذه الأفعال المضارعة للأسماء » ، ليقول : « اعلم أنّها اذا كانت في موضع اسم مبتدأ ، أو موضع اسم بني على مبتدأ ، أو في موضع اسم مرفوع غير مبتدأ ، ولا مبني على مبتدأ . . . فانها مرتفعة[١٣٨] » ثم يتابع المواضع التي يصح ان يقع فيها الفعل المضارع موقع الاسم ، قال سيبويه : « ومن ذلك أيضا : ائتني بعدما تفرغ ، فـ (ما وتفرغ) بمنزلة (الفراغ) و (تفرغ) صلة وهي مبتدأة ، وهي بمنزلتها في (الذي) اذا قلت : بعد الذي تفرغ[١٣٩] » ويظل سيبويه يواصل مقابلة الفعل المضارع بالاسم اذا كان بعد الحروف المصدرية وبينها أدوات النصب التي يستأنف الكلام عليها أداةً أداةً ابتداء من (هذا باب اذن)[١٤٠] ويجعل عملها في (الفعل المضارع) عمل أرى في (الاسم) حيث يستهل الباب قائلا : « اعلم ان (اذن) اذا كانت جوابا وكانت مبتدأة عملت في الفعل عمل أرى في الاسم . . . »[١٤١] ، وهكذا يستمر الكلام على أدوات النصب حتى يبلغ (هذا باب الجزاء)[١٤٢] وفيه يوضّح ان الفعل في الجزاء ليس بصلة لما قبله ، قال سيبويه : « الفعل ليس في الجزاء بصلة لما قبله ، كما أنه في حروف الاستفهام ليس صلة لما قبله ، واذا قلت : حيثما تكن أكن فليس بصلة لما قبله »[١٤٣] لأنه حين يكون صلة انما يكون بمعنى الاسم ، قال سيبويه : « وانما منع (حيث) أن يجازى بها أنّك تقول : حيث تكون أكون ، فـ (تكون) وصل لها ، كأنك قلت : (المكان) الذي تكون فيه أكون »[١٤٤] وهكذا تجده في أبواب الفعل المضارع معنيا بمقابلته بالاسم ، بل جعل تقابلهما في مواضع الكلام أساسا للأحكام النحوية ، فهو لم يكن في صدد دراسة الأفعال ، فانه لم يدرس الفعل الماضي ، وقد تنبّه

---

(١٣٧) المصدر نفسه ٣/٨ هـ ، ١/٤٠٨ ب .

(١٣٨) الكتاب ٣/٩ ، ١٠ هـ ، ١/٣٠٩ ب .

(١٣٩) المصدر نفسه ٣/١١ هـ ، ١/٤١٠ ب .

(١٤٠، ١٤١) المصدر نفسه ٣/١٢ هـ ، ١/٤١٠ ب .

(١٤٢) المصدر نفسه ٣/٥٦ هـ ، ١/٤٣١ ب .

(١٤٣) المصدر نفسه ٣/٥٩ هـ ، ١/٤٣٣ ب .

(١٤٤) المصدر نفسه ٣/٥٨ هـ ، ١/٤٣٢ ، ٤٣٣ ب .

بعض الباحثين على ان « نصيب الأمر فيها قليل لا يستحق أن يحسب له حساب في الترتيب وعقد الأبواب »[145] .

٤ ـ ما يكون بمنزلة الذي مما يجازى به :

مهّد سيبويه لهذا النوع من الأسماء الناقصة بالكلام في الباب السابق على (الجزاء) وان الفعل في الجزاء ليس صلة لما قبله ، وههنا يقول : « هذا باب الأسماء التي يجازى بها ، وتكون بمنزلة الذي ، وتلك الأسماء : من ، وما ، وأيّهم ، فاذا جعلتها بمنزلة الذي قلت : ما تقول أقول فيصير (تقول) صلة لـ (ما) حتى تكمل اسما ، فكأنك قلت : الذي تقول أقول »[146] .

وقد كرّر سيبويه كون هذه الأسماء بمنزلة الذي في غير موضع[147] .

٥ ـ (أنَّ) التي تكون اسما مع مدخولها :

عقد سيبويه بابا على (أنَّ) قال فيه : « هذا باب إنَّ وأنَّ ، أمّا أنَّ فهي اسم وما عملت فيه صلة لها كما أن الفعل صلة لأن الخفيفة وتكون أن اسما . . . »[148] فهو يتكلم على اسمية أنَّ وصلتها ، أمّا (إنَّ) فقد ذكرها في نهاية الباب للموازنة حيث يقول : « وأمّا إنَّ فانما هي بمنزلة الفعل لا يعمل فيها ما يعمل في أنَّ . . . »[149] .

وقد استغرق الكلام على (أنَّ) اثني عشر بابا بينها بعض الأبواب على (إنَّ) للموازنة وعلى وجه الاستطراد[150] .

٦ ـ (أم) و (أو) حيث يكون الفعل في موضع الاسم او مصدرا مؤولا :

قصد سيبويه في أبواب أم وأو تنزيل الفعل منزلة الاسم حيث يقول في (أم) :

(١٤٥) سيبويه امام النحاة ، ١٧٨ .
(١٤٦) الكتاب ٣/٦٩ هـ ، ١/٤٣٨ ب .
(١٤٧) المصدر نفسه ٣/٧١ ، ٨٠ هـ ، ١/٤٣٩ ، ٤٤٣ ب .
(١٤٨) المصدر نفسه ٣/١١٩ هـ ، ١/٤٦١ ب .
(١٤٩ ، ١٥٠) منهج كتاب سيبويه ، ٤٣٩ .

« وتقول : أضربت زيدا أم قتلته . . . فالبدء بالفعل ههنا أحسن كما كان البدء بالاسم ثمّ فيما ذكرناه أحسن ، كأنك قلت : أيّ ذاك كان بزيد »[١٥١] .

وقال في (أو) :

« وتقول : أعاقل عمرو أو عالم ؟ ، وتقول : أتضرب عمرا أو تشتمه ؟ تجعل الفعلين والاسم بينهما ، بمنزلة الاسمين والفعل بينهما ، لأنك قد أثبت عمرا لأحد الفعلين ، كما أثبت الفعل هناك لأحد الاسمين وادّعيت أحدهما ، كما ادّعيت ثمّ أحد الاسمين . . . »[١٥٢] .

وهكذا ينزل الفعل منزلة الاسم في أحكامه بل يجعله على تقدير الاسم حيث يقول :

« وتقول : ما أدري أقام أم قعد ، اذا أردت : ما أدري أيّهما كان ؟ وتقول : ما أدري أقام أو قعد ، اذ أردت : انه لم يكن بين (قيامه) و (قعوده) شيء ، كأنه قال : لا أدّعي أنه كان منه في تلك الحال (قيام) و (لا قعود) بعد قيامه : أي لم أعدّ قيامه قياما ، ولم يستبن لي قعود بعد قيامه . . . »[١٥٣] .

وبهذا يتوضح تفسير ايراد هذه الأبواب في نهاية الأسماء الناقصة ، أي التي تكمل بحشو أو صلة ، لأن الفعل في التسوية مصدر مؤول ، قال ابن هشام الأنصاري : « قد تخرج الهمزة عن الاستفهام الحقيقي فترد لثمانية معان : احدها ، التسوية ، وربما توهم أن المراد بها الهمزة الواقعة بعد كلمة (سواء) بخصوصها ، وليس كذلك بل كما تقع بعد (ما ابالي) و (ما أدري) و (ليت شعري) ونحوهن والضابط : أنها الهمزة الداخلة على جملة يصحّ حلول المصدر محلّها نحو : ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أستغفرْتَ لَهُمْ أمْ لَمْ تستغفِرْ ﴾ ،

---

(١٥١) الكتاب ٣/١٧١ هـ ، ١/٤٨٣ ب .

(١٥٢) المصدر نفسه ٣/١٨٣ هـ ، ١/٤٨٩ ب .

(١٥٣) الكتاب ٣/١٧١ ، ١٧٢ هـ ، ١/٤٨٣ ب .

قال ابن خروف (تنقيح الالباب في شرح غوامض الكتاب ، ٤٤) :

«انما كان الاستثبات في المعادلة عن المعادِلَين والمعادَلَين[*] من حيث اثبت لاحدهما أمرا من غير تعيين ، فاستفهمت عن المثبت له ، لا عن الامر ، لانه متعين عندك ، وكذلك اذا ثبت معين عندك أحد أمرين فاستفهمت عنه جرى مجرى الاول ولذلك استوي الاسم والفعل» .

ونحو : ما بالي أقمت أم قعدت ، ألا ترى أنه يصح سواء عليهم الاستغفار وعدمـه ، وما ابالي بقيامك وعدمه »[١٥٤] .

الرابع ـ ما لا ينصرف :

هذا هو النوع الرابع من الأسماء ، وقد ذكره ليتمّ الكلام على مجاري الاسـم المتمكن الأمكن (غير الممنوع من الصرف) في وجوه الاسناد[١٥٥] ، وأول أبوابه قوله : « هذا باب ما ينصرف وما لا ينصرف ، هذا باب أفعل »[١٥٦] » وتستمر الأبواب في أكثر من ثلاثين بابا تحـدّث عن (أفعل) ثم عن (التسمية بالفعـل) ، و (ما لحقتـه الألف في آخـره) ، و (ما لحقته نون بعد ألف) و (مـا ختم بهاء التـأنيث) ، وما كـان على بنـاء (فعل) و (مفاعل ومفاعيل) ، ثم استطرد في دراسة (التسمية) وكيف تكون (بلفظ الاثنين والجميع)[١٥٧] ، واستمر على هذه الأبواب الى الباب الذي يقول فيه : « هذا باب ارادة اللفظ بالحرف الواحد »[١٥٨] وهو من أبواب التسمية أيضا .

الخامس ـ الأسماء التي لا تغيّر عن حالها في الكلام :

استفرغ سيبويه الكلام عل الأسماء المظهرة التامة ، ثم علامات المضمرين والأسماء الناقصة التي تتم بحشو أو صلة ، وما لا ينصرف وجميع هذه الأنواع التي جعلها سيبويه مدار الكلام في وجوه الاسناد تتغير فيها الأسماء عن حالها في الكلام اذا استثينا المبني منها ، وههنا يتمّ الكلام على هذه الأنواع بالأسماء التي لا تغيّر عن حالها في الكلام وهو الباب الذي يقول فيه : « هذا باب الحكاية التي لا تغيّر فيها الأسماء عن حالها في الكلام ، وذلك

---

(١٥٤) مغني اللبيب ، ١٧/١ .

(١٥٥) قال الاستاذ علي النجدي ناصف (سيبويه امام النحاة ، ١٧٨) :

«والقول في موانع الصرف يتم ما قال قبلا عن الاسم ، وأحواله في الاعراب» .

(١٥٦) الكتاب ١٩٣/٣ هـ ، ٢/٢ ب .

(١٥٧) المصدر نفسه ٢٣٢/٣ هـ ، ٢٣٢/٢ ب .

(١٥٨) المصدر نفسه ٣٢٠/٣ هـ ، ٦١/٢ ب .

قول العرب في رجل يسمّى تأبّط شرّا ، وقالوا : هذا بَرَقَ نحرُه ، ورأيت برَقَ نحرُه فهذا لا يتغيّر عن حاله التي كان عليها قبل ان يكون اسما »[١٥٩] .

وبهذا النوع يتمّ الكلام على الأسماء التي جعلها مدار الكتاب وتابع أنواعها نوعا نوعا في ترتيب منقطع النظير في الدقة والتنسيق ، وسيتابع الباحث أنواع الفعل ، ثم أنـواع الحرف .

ثانيا ـ أنواع الفعل :

تبدأ تقسيمات الفعل في الكتاب من الباب الأول في مقدمته ، وقد أورد أنـواعه الاخرى من جهة عمله متفرقة في ثنايا الأبواب .

فأنواع الفعل في الكتاب على الوجه الآتي :

الأول : أنواع الفعل من جهة وقوعه وأزمنته وصياغته :

قال سيبويه :

« وأمّا الفعل فأمثلة اخذت من لفظ أحداث الأسماء :

وبنيت لـما مضى ، ولما يكـون ولم يقع ، ومـا هو كـائن لم ينقطع . فـأمّـا (بنـاء ما مضى) ، فذَهَبَ وسَمِعَ ومَكَثَ وحُمِدَ .

أما (بناء ما لم يقع) فانه قولك ؛

آمرا : اذهبْ ، واقتلْ ، واضربْ .

ومخبرا : يَقْتُلُ ، ويذْهبُ ، ويَضْرِبُ ، ويُقْتَلُ ، ويُضْرَبُ .

وكذلك (بناء ما لم ينقطع وهو كائن) اذا أخبرت »[١٦٠] .

ويتضح للباحث من دراسة النص نفسه موازنا بما أورده سيبويه في اسم الفاعل وهو يعمل عمل الفعل[١٦١] أنّ الفعل من جهة (وقوعه) في ثلاثة أنواع :

---

(١٥٩) الكتاب ٣/٣٢٦ هـ ، ٢/٦٤ ب .

(١٦٠) الكتاب ١/١٢ هـ ، ١/٢ ب .

(١٦١) المصدر نفسه ١/١٦٤ هـ ، ١/٨٢ ب .

١ ـ الفعل الواقع المنقطع : نحو : ذَهَبَ وسَمِعَ .

٢ ـ الفعل الذي لم يقع : وأمثلته من الأمر : اذهبْ ، واقتلْ . ومن المضارع : يذْهَبُ عن قليلٍ أو غداً .

٣ ـ الفعل الواقع ولم ينقطع : وأمثلته من المضارع نحـو : زيد يصـلّي ، وكان يصلّي ، وما زال يصلّي .

وينتج أن الفعل من جهة (أزمنته) ثلاثة أنواع هي :

١ ـ الفعل الماضي : نحو : ذهب وسمع .

٢ ـ فعل المستقبل : وأمثلته من الأمر : اذهبْ واقتلْ . ومن المضارع : يذهَبُ عن قليل أو غداً .

٣ ـ الفعل المستمر في الحال ، والفعل المستمر في الماضي ، والفعل المستمر من الماضي الى الحاضر[١٦٢] ، نحو : زيد يصلّي ، وكان يصلّي ، وما زال يصلّي .

كما ينتج أنّ الفعل من جهة (بنائه)[١٦٣] ثلاثة أنواع هي :

١ ـ الفعل الماضي : نحو : ذهَبَ وسَمِعَ .

٢ ـ الفعل المضارع للاسم : نحو : يذهبُ عن قليل أو غدا ، ويضربُ زيدا الساعة ، وكان يضربُ أباك .

٣ ـ فعل الأمر : نحو : اذهبْ واقتلْ .

---

(١٦٢) قال عبدالقاهر الجرجاني وهو يتحدث عن ضروب الفعل في وقت الاخبار حيث يقول (كتاب المقتصد في شرح الايضاح ، ١/٥٣٤) :

«أن يكون الفعل قد وجد قبل حالك ، الا انه امتد واتصل حتى اقترن بزمانك هذا ، وهو بعد موجود ، مثاله قولك : زيد يعلم فنونا من العلم ، فعلمه ذلك قد كان من قبل ، الا انه لما ينقطع وكان موجودا في وقتك هذا كان حالا ، ولهذا قال صاحب الكتاب : وبما هو كائن لم ينقطع ، فجعل من شرط الحال كون الفعل وسلامته عن الانقطاع» .

(١٦٣) قال الدكتور احمد عبدالستار الجواري (نحو الفعل ، ٣٠) :

«ان تقسيم الفعل الى ماض ومضارع وأمر انما قصد به الى تقسيم الصياغة التي تنطوي تحت قسم منها جملة معان تلتقي في نطاق معنى واسع كلي» .

وهذه الأنواع موازنة على الوجه الآتي :

انواع الفعل من جهة وقوعه	أنواع الفعل من جهة أزمنته	أنواع الفعل من جهة بنائه	
١ ـ الفعل الواقع المنقطع	الفعل الماضي	الفعل الماضي	ذهب
٢ ـ الفعل الذي لم يقع	فعل المستقبل	فعل الأمر والفعل المضارع	اذهبْ ، سيذهب
٣ ـ الفعل الواقع ولم ينقطع	الفعل المستمر في الحال		يصلي الساعة
	او الفعل المستمر في الماضي	الفعل المضارع	كان يصلي
	او الفعل المستمر من الماضي		الله يعلم

وههنا تتوضح الامور المهمة الآتية :

١ ـ ان النوع الثالث من الفعل من حيث وقوعه أي الفعل الواقع ولم ينقطع يمكن ان يعبّر عنه بـ (الفعل الدائم) وهو الفعل المضارع المستمر في الحاضر او المستمر في الماضي او المستمر من الماضي الى الحاضر .

٢ ـ ان اسم الفاعل حيث يعمل عمل الفعل انما هو بمعنى الفعل الدائم اذا كان في معناه وعمله مثل الفعل المضارع المستمر في الحال او المستمر في الماضي[١٦٤] .

الثاني : أنواع الفعل من جهة عمله في الأسماء والمصادر :

١ ـ الفعل اللازم :

قال سيبويه : « هذا باب الفاعل الذي لم يتعده فعله الى مفعول »[١٦٥] ، ومن أمثلته : ذهب زيد وجلس عمرو .

٢ ـ الفعل المتعدى :

قال سيبويه : « هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله الى مفعول وذلك قولك : ضربَ عبدُالله زيداً »[١٦٦] .

(١٦٤) منهج كتاب سيبويه ، ١٥٦ .

(١٦٥) الكتاب ١/٣٣ هـ ، ١/١٤ ب .

(١٦٦) الكتاب ١/٣٤ هـ ، ١/١٤ ب .

٣ ـ الفعل المتعدي بحرف :

قال سيبويه : « وانما فصل هذا أنها أفعال توصل بحروف الاضافة فتقول : اخترت فلانا من الرجال ، وسمّيته بفلان ، كما تقول : عـرّفته بهـذه العلامـة وأوضحته بهـا ، وأستغفر الله من ذلك ، فلمّا حذفوا حرف الجرّ عمل الفعل »[١٦٧] .

٤ ـ كان وأخواتها وما أشبهها :

قال سيبويه : « هذا باب الفعل الذي يتعدّى اسم الفاعل الى اسم المفعول واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد . . . وذلك قولك : كان ويكون ، وصار ، وما دام ، وليس ، وما كان نحوهن من الفعل لا يستغني عن الخبر »[١٦٨] وقد جعل بمنزلتها (أفعال المقاربة) حيث يقول في (كاد) وأخواتها : « الفعل ههنا بمنـزلة الفعـل في (كان) اذا قلت : كان يقول ، وهو في موضع اسم منصوب بمنزلته ثمّ ، وهو ثمّ خبر ، كما أنه ههنا خبر ، إلاّ انك لا تستعمل الاسم ، فأخلصوا هذه الحروف للأفعال كما خلصت حروف الاستفهام للأفعال نحو : هلاّ ، وإلاّ »[١٦٩] ثم قال : « وهذه الحروف التي هي لتقريب الامور شبيهة بعضها ببعض ولها نحو ليس لغيرها من الأفعال »[١٧٠] .

٥ ـ الفعل اللازم الذي انفذ الى مفعول نكرة :

قال سيبويه : « وقد جاء من الفعل ما قد انفذ الى مفعول ولم يقو قوّة غيره ممّا قد تعدى الى مفعول ، وذلك قولك : امتلأت ماء وتفقّأت شحما ، ولا تقول : امتلأته ،

---

(١٦٧) المصدر نفسه ١/٣٨ هـ ، ١/١٧ ب .

(١٦٨) المصدر نفسه ١/٤٥ هـ ، ١/٢١ ب .

(١٦٩) المصدر نفسه ٣/١٦٠ هـ ، ١/٤٧٨ ب .

(١٧٠) المصدر نفسه ٣/١٦١ هـ ، ١/٤٧٩ ب .

ولا تفقأته ، ولا يعمل في غيره من المعارف »[171] .

ثم تكلم على تمكنه : « و لا يقدّم المفعول فيه فتقول : ماء امتلأت ، كما لا يقدّم المفعول فيه في الصفة المشبّهة ولا في هذه الأسماء ، لأنها ليست كالفاعل ، وذلك لأنه فعل لا يتعدى الى مفعول وانّما هو بمنزلة الانفعال لا يتعدى الى مفعول نحو : كسرته فانكسر ودفعته فاندفع ، فهذا النحو انما يكون في نفسه ولا يقع على شيء »[172] .

وأوضح أصله فقال : « صار امتلأت من هذا الضرب ، كأنك قلت : ملأني فامتلأت ، ومثله ، دحرجته فتدحرج ، وانما أصله ، امتلأت من الماء ، وتفقّأت من الشحم فحذف هذا استخفافا »[173] .

ثم تكلّم على كيفية تعديه فقال : « وكان الفعل أجدر أن يتعدى اذ كان عشرون ونحوه وهو ـ في انهم قد ضعّفوه ـ مثله »[174] .

قال السيرافي في شرح هذه العبارة « يعني : ان امتلأت وتفقّأت وبابه أولى بالعمل في المنكور الذي بعده اذ كانوا قد عدّوه للعلة التي ذكرناها من شبهه باسم الفاعل . كان ما هو فعل على الحقيقة أولى بالتعدي وأحقّ بالعمل والنفوذ غير أنهم قد ضعّفوا هذا الفعل للعلل التي ذكرناها حتى منعوه من التعدّي الى غير المنكور ، فلما حلّ هذا المحل صار بمنزلة عشرين »[175] .

---

(171) الكتاب ١/٢٠٤ ، ٢٠٥ هـ ، ١/١٠٥ ب .

قال السيرافي (شرح كتاب سيبويه ٢/١١٣ ، ١١٤) :

«ومعنى (أنفذ) أي أعمل فيه ولم يقوّ قوة غيره مما تعدى الى مفعول ، يعني : ولم يقو قوة ضربت زيدا الذي قد تعدى الى مفعول ، لان ضربت ونحوه يتعدى الى المعارف والنكرات ، وتقدم مفعولاتها وتؤخر ، وليس ذلك في : تفقأت شحما وبابه» .

(172 و 173) الكتاب ١/٢٠٥، ١/١٠٥ ب.

(174) الكتاب ١/٢٠٥ هـ ، ١/١٠٥ ب .

(175) شرح كتاب سيبويه (السيرافي) ٢/١١٦ .

ثالثا ـ أنواع الحرف :

هذا هو القسم الثالث من أنواع الكلم في الكتاب بعد ان أتم البحث الكلام على (أنـواع الاسم) و (أنواع الفعـل) ، والكتاب في دراستـه الحروف لم يعن بتصنيفهـا وترتيبها ، وانما اشتمل على دراسة أنواعها حيث تتطلب الحاجة الكلام على نوع منها فقد تحدّث عن (حروف الاستفهام) و (حروف النفي) في أبواب الاشتغال ، وتحدّث عن (حروف الجر) في اسناد الاسم وأحوال اجرائه على ما قبله وهكذا .

المبحث الثاني

موازنة أنواع الكلم في الكتاب بما لدى النحاة المتأخرين

لدى استقراء أنواع الكلم التي حدّدت طريقة التحليل أقسامها الوظيفية وخواصها التحليلية يتضح للباحث ان صنيع سيبويه هذا في الكتاب يوضح جانبا آخر من التقويم النحوي الذي تتضح به وظائف الكلم وأحكامها حيث تختلف بها مواقع الكلام ، وسيتابع الباحث أنواع الكلم في الكتاب موازناً بما لدى النحاة المتأخرين للوقوف على أنواع الكلم لديهم ، ومعرفتهم بخواصها ، وعندئذ تتضح خصائص منهج سيبويه في هذا الجانب من التقويم النحوي .

أولا ـ أنواع الاسم والتقويم النحوي :

الأول : الاسم المظهر التام المتمكن الأمكن وغير المتمكن :

أوضح البحث أنواع الأسماء المظهرة المذكورة ومجاريها وخواصها في وجوه الاسناد المختلفة وبدأها بـ (المصادر) ، وعند موازنتها بما لدى النحاة المتأخرين تتضح الملاحظات الآتية :

الاولى : أول المصادر التي تحدّث عنها سيبويه هو (أسماء الحدثان) أو المفعول المطلق ، وقد أوضح البحث ان اسم الحدثان انما هو المصدر الذي يؤخذ من لفظ فعله ، أو يكون نوعا منه ، وشرطه أن يذكر مع فعله ليدلّ على الحدث[١٧٦] ، ولكن الذي يظهر في كتب النحاة ما يأتي :

١ ـ تقدير الفعل :

ذهب بعض النحاة في (ما ينوب عن المصدر في الانتصاب على المفعولية المطلقة) الى تقدير الفعل في بعض أنواعه ونسبوه الى سيبويه خطأ[١٧٧] من ذلك نحو : قعدت جلوسا ، وما كان نحو قوله تعالى : ﴿ واللهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الأرضِ نَبَاتاً ﴾ ، وذلك مخالف

---

(١٧٦) منهج كتاب سيبويه ، ٣٥ ، ١١٤ .

(١٧٧) قال ابن يعيش (شرح المفصل ، ١/١١٢) :

«وهو رأي سيبويه ، لان مذهبه انه اذا جاء المصدر منصوبا بعد فعل ليس من حروفه كان انتصابه باضمار فعل من لفظ ذلك المصدر» .

لشرط كون الفعل مظهرا ، ولا داعي لتقدير الفعل في مثل : قعدت جلوسا ، وقد قال سيبويه : قعد القرفصاء فنصبه بالفعل المظهر لأنه ضرب منه ، وذاك يجري مجراه[١٧٨] ، ثم انهم قدّروا الفعل (نبت) ، وسيبويه يرى أن (نباتا) مصدر (أنبت) أيضا[١٧٩] ، وعندئذ لا داعي للتقدير في هذا ومثله مما يلتقي فعله في الاشتقاق وعليه أكثر النحاة[١٨٠] .

وانما يدعوهم الى التقدير طلب موافقة المفعول المطلق للفظ فعله ، فيحققون شرطا ، ويتخلف شرط آخر وهو كون الفعل مظهرا مع المفعول المطلق ، والأصل عندهم عدم التقدير[١٨١] .

٢ ـ تأويل المصدر :

ويذهب بعض النحاة لتصحيح الاعراب على المفعول المطلق الى تأويل المصدر أو الاسم ليطابق لفظ فعله المذكور ، أي انهم ههنا يسيرون في نفس المسألة السابقة باتجاه معاكس ، ولو صحّ هذا لاطّرد في كل ما ينتصب بالفعل المظهر من المصادر وما اجري مجراها ، من ذلك قول بعض النحاة في قوله تعالى : ﴿ فَضَّلَ اللهُ المجاهِدِينَ بأمْوالِهِمْ وأنْفُسِهِمْ علىٰ القاعِدِينَ دَرَجَةً ﴾ : « درجة : قيل هو مصدر في معنى تفضيلا »[١٨٢] ، وفي قوله تعالى : ﴿ وَمِنَ اللَّيلِ فَتَهَجَّدْ بِهِ نافِلَةً لَكَ ﴾ : « قوله تعالى : نافلة لك : فيه وجهان أحدهما هو مصدر بمعنى تهجّدا »[١٨٣] .

٣ ـ اللبس بين المفعول المطلق وغيره :

قال سيبويه : « هذا باب ما ينتصب ، لأنه ليس من اسم ما قبله ولا هو هو . . .

---

(١٧٨) قال ابن مالك (شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ، ٦٩١) :

«ويقوم مقام المصدر ما دل على معناه من مصدر نحو : قعدت جلوسا ، او غير مصدر نحو : اغتسلت غسلا ، وقعدت القرفصاء»

ينظر : الكتاب ١/٣٥ هـ ، ١/١٥ ب .

(١٧٩) الكتاب ٤/٨١ هـ ، ٢/٢٤٤ ب .

(١٨٠) قال ابن يعيش (شرح المفصل ، ١/١١٢) :

« . . . اكثر النحويين يعمل الفعل المذكور لاتفاقهما في المعنى وهو رأي أبي العباس المبرد والسيرافي» .

(١٨١) القواعد الكلية والاصول العامة للنحو العربي ، ١٩٨ .

(١٨٢) التبيان في اعراب القرآن ، ١/٣٨٣ .

(١٨٣) المصدر نفسه ٢/٨٣٠ .

ذلك قولك : هو ابن عمّي دنيا ، وهو جاري بَيْتَ بَيْتَ فهذه أحوال . . . »[184] .

ولكن المبرّد يقول : « ان قلت : هذا ابن عمّي دنيا ، وهذه الدراهم وزْنَ سبعةٍ . . . نصبت ذلك كلّه ، وليس نصبه على الحال . . . ولكنّها مصادر على قولك : ضرب ضربا ، ونسج نسجا »[185] : أي انها تنتصب على المفعولية المطلقة ، ولكن المفعول المطلق انما يؤخذ من لفظ فعله الذي يذكر معه .

الثانية : من أنواع المصادر ما يعمل فيه الفعل في اللفظ لا في المعنى حيث يكون المصدر مفعولا أي نائبا للفاعل : نحو سير عليه مقدم الحاج وسير عليه سير شديد ، وحكمه النحوي على الوجه الآتي :

١ ـ الرفع : قال سيبويه : « تقول : سِيرَ عليه سيرٌ شديدٌ ، وضُرِبَ به ضربٌ ضعيفٌ فأجريته مفعولا والفعل له »[186] .

٢ ـ النصب : وانما ينتصب على واحد من الوجوه الآتية :

أ ـ المفعولية المطلقة :

قال سيبويه : ان قلت : ضُرِبَ به ضرباً ضعيفاً فقد شغلت الفعل بغيره عنه ، ومثله ، سِيرَ عليه سيراً شديداً »[187] .

بَ ، جَ : الحال ، أو النصب باضمار فعل :

قال سيبويه : « ومما يجيء توكيدا وينصب قوله : سِيرَ عليه سيراً وانْطُلِقَ به انطلاقاً ، وضُرِبَ به ضرباً ، فينتصب على وجهين :

أحدهما ، على أنه (حال) على حد قولك : ذُهِبَ به مشياً ، وقُتِلَ به صبراً ، وان وصفته على هذا الحد كان نصبا تقول : سِير به سيراً عنيفاً كما تقول : ذُهِبَ به مشياً عنيفاً .

وان شئت نصبته على (إضمار فعل آخر) ويكون بدلا من اللفظ بالفعل فتقول : سير عليه سيرا ، وضرب به ضربا ، كأنك قلت بعدما قلت : سير عليه وضرب به :

---

(١٨٤) الكتاب ٢/١١٨ هـ ١/٢٧٥ ب .

(١٨٥) المقتضب ، ٤/٣٠٣ ، ٣٠٤ .

(١٨٦، ١٨٧) الكتاب ١/٢٢٩ هـ ، ١/١١٧ ب .

يسيرون سيرا . . . ولكنه صار المصدر بدلا من اللفظ بالفعل نحو : يضربون وينطلقون ، وجرى على قوله : (انما أنت سيراً سيراً) و (الحذرَ الحذرَ) أي ما ينتصب من المصادر باضمار الفعل المتروك اظهاره ، وعلى هذا فهو ليس مما ينتصب على المفعولية كما توهمه بعضهم[189] .

الثالثة : حدّد النحاة بعض أنواع المصادر الوظيفية ، منها (المفعول المطلق) وهو (اسم الحدثان) عند سيبويه ، و (المصدر المكرّر) في باب الاغراء والتحذير نحو : الحذر الحذر ، و (المصدر الذي اقيم مقام ظرف الزمان) نحو : آتيك طلوع الشمس وخفوق النجم ، ولكن المصادر لم تصنّف عند النحاة تصنيفا واضحا في باب إضمار الفعل على ما أوضحه البحث لدى سيبويه سوى بعض الأنواع كالمصادر التي يراد بها الدعاء نحو سقيا وحمدا والمصدر التشبيهي نحو : مررت به فاذا له صراخ صراخ الثكلى ، أمّا سيبويه فقد تعمّق في خواصها التحليلية فوجدها في اضمار الفعل المتروك اظهاره : أربعة أنواع بيّنة متباينة وهي (المصادر التي يراد بها تزجية الفعل واثباته) نحو سقيا ورعيا ، وحمدا وشكرا و (المصادر التي يراد بها تقرير ثبوت الفعل) نحو : الحمد لله ، و (المصادر التي يراد بها اتصال الفعل) نحو : زيد سيرا سيرا و (المصادر التي يراد بها التشبيه) أو المصدر التشبيهي ، وهذا النوع عند سيبويه على ما أوضحه البحث في أصناف متعددة بلحاظ خواصها التحليلية ، وعليه بعض النحاة ، ولكنهم لم يستوفوا كل ما ذكره من أصنافه[190] .

الرابعة : إنَّ تصنيف المصادر السابقة وتحديد خواصها التحليلية له علاقة بالأحكام النحوية ، ويتضح ذلك في تصنيف المصادر في باب اضمار الفعل خاصة ، فان ثمرة هذا التصنيف تتضح فيما يأتي :

أولا : اشتراكها جميعا في كونها بدلا من اللفظ بالفعل .

---

(188) الكتاب ١/٢٣١ هـ ، ١/١١٨ ب .

(189) ينظر : المصطلح النحوي ، ١٣٩ .

(190) شرح المفصل ، ١/١١٥ ، ١١٦ .

ثانيا : كونها قد تحتمل النصب والرفع ، وبذلك تتميز هذه الأنواع الأربعة من المصادر من سواها ، فالنصب على اضمار الفعل ، أمّا الرفع فعلى الابتداء أو كونها أخبارا تبنى على مبتدأ نحو قولك : الحمد لله ، قال سيبويه : « ومثل الرفع ﴿ فصبرٌ جميلٌ والله المستعانُ ﴾ كأنه يقول : الأمر صبرٌ جميل »[191] ، وقد أشار سيبويه الى أن احتمال بعض هذه الأنواع من المصادر النصب والرفع انما هو فارق تتميّز به من غيرها حيث يقول في باب المفعول له : « ولا يشبّه بما مضى من المصادر في الأمر والنهي ونحوهما ، لأنه ليس في موضع ابتداء ولا موضعا يبنى على مبتدأ فيبنى معه على المبتدأ ، فمن ثم خالف باب رحمة الله عليه ، وسقيا لك وحمدا لك »[192] ، قال السيرافي : « يعني خالف باب رحمة الله عليه ، وسائر المصادر التي يجوز فيها الرفع والنصب مما تقدّم ذكره فلم يجز في المفعول له غير النصب يعني أن المصادر التي تنصب في أول الكلام قد ترفع أيضا بالابتداء وبخبر الابتداء نحو : صبر جميل ، وطاعة وقول معروف »[193] .

ومن الواضح أن (النصب) هو الوجه على اضمار الفعل ، أمّا (الرفع) فهو مما يحتمل في بعض هذه المصادر ، فالباب الذي فيه ذكر سقيا ورعيا يقول فيه : « وقد رفعت الشعراء بعض هذا . . . قال أبو زبيد :

أقـامَ وأقْـوى ذاتَ يـومٍ وخـيـبـةٌ   لأوّلِ منْ يلقى ، وشـرٌّ مُيَسَّـر »[194]

وذلك برفع (خيبة) على الابتداء ، وفي الباب الذي فيه تربا وجندلا قال :

« وقد رفعه بعض العرب فجعله مبتدأ مبنيا عليه ما بعده ، قال الشاعر :

لقـدْ ألَبَ الـواشـونَ ألْبـاً لِبَيْنِهِم   فَتُربٌ لأفـواهِ الـوُشـاةِ وجَنْـدَلُ »[195]

---

(191) الكتاب ١/٣٢١ هـ ، ١/١٦٢ ب .

(192) المصدر نفسه ١/٣٧٠ هـ ، ١/١٨٦ ب .

يشير سيبويه الى المصادر التي تنتصب باضمار الفعل المتروك اظهاره ، واولها حيث يقول (المصدر نفسه ١/٣١١ هـ ، ١/١٥٦ ب) :

وهذا باب ما ينصب من المصادر على اضمار الفعل غير المستعمل اظهاره ، وذلك قولك : سقيا ورعيا» .

(193) شرح كتاب سيبويه (السيرافي) ٢/٣٣٩ .

(194) الكتاب ١/٣١٣ هـ ١/١٥٧ ب .

(195) الكتاب ١/٣١٥ هـ ، ١/١٥٨ ب .

وفي الباب الذي فيه : حمدا وشكرا قال : « وقد جاء بعض هذا رفعا يبتدأ ثمّ يبنى عليه ، وزعم يونس أن رؤبة بن العجاج كان ينشد هذا البيت رفعا وهو لبعض مذحج وهو هنّي بن أحمر الكنائي :

عـجَبٌ لِـتـلكَ قـضـيـةٌ واقـامـتي ... فيكُمْ عـلى تلك القضيّةِ أعجبُ »[196]

وانما يكون الرفع هو الوجه فيما كان من المصادر معرفة نحـو : الحمد لله ، قـال سيبويه : « وانما استحبوا الرفع فيه ، لأنه صار معرفة وهو خبر فقوى في الابتداء ، بمنزلة عبدالله والرجل والذي تعلم ، لأن الابتداء انما هو خبر ، وأحسنه اذا اجتمع نكرة ومعرفة أن يبتدىء بالأعرف ، وهو أصل الكلام »[197] وهو في الرفع على معنى المنصوب ، قال سيبويه : « واعلم أن الحمد لله وان ابتدأته ففيه معنى المنصوب ، وهو بـدل من اللفظ بقولك : أحمد الله »[198] .

ولكن النحاة لم يعتمدوا تصنيف سيبويه لأنواع المصادر في باب اضمار الفعل ولم يتبيّنوا بعض خواصها التحليلية فاختلفوا في أحكامها النحوية ، من ذلك :

١ ـ قال الصبّان : « قال الدماميني : وظاهر كلام سيبويه ان الرفع غير مطّرد ، لأنه قال : وقد جاء بعض هذا رفعا اهـ .

وفيه نظر ، لأن (جاء) في كلامه بمعنى (ورد) ، وسماع البعض لا ينافي قياس غيره عليه فالأوجه الاطراد كما يفيد كلام ابن عصفور »[199] .

وانما الصواب ما قاله الدماميني في ضوء ما أوضحه البحث من أن الرفع أحد وجهين في بعض هذه المصادر أي أنه غير مطّرد وهو الموافق لسيبويه .

٢ ـ قال الصبّان : « اعلم أن من هذه المصادر نحوها ما سمع مضـافا نحـو : ويحك ، وويلك ، وبعدك وسحقك ، والنصب واجب عند الاضافة ولا يجوز الرفع لأنه حينئذ يكون مبتدأ لا خبر له ، ويجوز عند الافراد النصب والرفع على الابتداء كـذا في الهمع ، واطلق في التسهيل جواز الرفع ولم يقيّد بعدم الاضافة » .

ثم قال الصبّان : « وهو الأقرب [يقصد : اطلاق التسهيل] ولا نسلم انه حينئذ يكون مبتدأ لا خبر له [يقصد : قول الهمع] »[200] .

---

(١٩٦) المصدر نفسه ١/٣١٩ هـ ، ١/١٦١ ب .
(١٩٧) المصدر نفسه ١/٣٢٨ هـ ١/١٦٥ ب .
(١٩٨) المصدر نفسه ١/٣٢٩ هـ ، ١/١٦٦ ب .
(١٩٩، ٢٠٠) حاشية الصبان على شرح الاشموني ، ٢/١١٧ .

والصواب ما في الهمع وهو الموافق للكتاب ، لأن (ويح لك) هي التي يجوز فيه الرفع لا (ويحك) ، قال سيبويه : « فاذا قلت : تبًّا له وويح له فالرفع ليس فيه كلام »[201] وقال السيرافي في شرحه : « اذا قلت : تبًّا له وويحٌ له فجئت لويح بخبر وهو اللام حسن الرفع في ويح وان نصبت تبًّا »[202] ، وقد فرّق سيبويه بين (وَيْحَكَ) و (وَيْحٌ لَكَ) فالاولى من صنف المصادر التي يراد بها تزجية الفعل واثباته نحو : سقيا ورعيا ، والأصل فيها النصب ، أمّا (ويحٌ لك) فهي من صنف المصادر التي يراد بها تقدير ثبوت الفعل نحو الحمد لله والرفع هو الوجه فيها . وعلى هذا لا يصح عدم التقييد على ما جاء في التسهيل الذي ارتضاه الصبّان .

٣ ـ قال الأشموني وهو يتحدّث عن اضمار العامل في المصادر : « وما سبق من المصادر لتفصيل عاقبة ما قبله كـ (إمّا مَنّاً) من قوله تعالى : ﴿ فَشُدُّوا الوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وإمّا فِداءً ﴾ عامله يحذف حيث عنّا أي حيث عرض لما ذكر من أنه بدل من اللفظ بعامله والتقدير : فإمّا تمنون وإمّا تفادون »[203] .

وههنا يتضح أن النحاة قد جعلوا ما دلّ على التفصيل من مواضع المصادر التي يضمر فيها الفعل وجوبا ، وزادوا وأطالوا في شروط هذا النوع[204] ، ولكن سيبويه ذكر هذه الآية الكريمة في المصادر التي يراد بها اتصال الفعل مثل زيد سيرا سيرا[205] ، ويؤيده ما جاء في الآية المذكورة من تتمة قوله تعالى : ﴿ حَتَّىٰ تَضَعَ الحَرْبُ أَوْزَارَها ﴾ ، قال الزجّاج : « أي اقتلوهم وأسروهم حتى يؤمنوا فما دام الكفر فالحرب قائمة أبدا »[206] ، أمّا التفصيل الذي أورده النحاة فانما يفهم من (امّا) وليس من المصدر نفسه ولا يختلف المعنى في الآية لو قيل

---

(٢٠١) الكتاب ١/٣٣٤ هـ ، ١/١٦٨ ب .

(٢٠٢) شرح كتاب سيبويه (السيرافي) ٢/٣٠٢ .

(٢٠٣، ٢٠٤) حاشية الصبان على شرح الاشموني ، ٢/١١٨ .

(٢٠٥) الكتاب ١/٣٣٦ هـ ، ١/١٦٨ ب .

(٢٠٦) مجمع البيان في تفسير القرآن ، ٩/٩٨ .

وتمام الآية ـ سورة محمد / ٤ ـ (فإذا لَقِيتُمُ الذين كفروا فَضَرْبَ الرقاب حتى اذا أثخنتموهم فشدوا الوَثاقَ فإمّا مَنًّا بعد وإمّا فِداءً حتى تضع الحربُ أوزارها ذلك ولو يشاء الله لانتصر منهم ولكن ليبلوا بعضكم ببعض والذين قُتِلوا في سبيل الله فلن يُضِلَّ أعمالهم) .

في غير القرآن الكريم : فشدّوا الوثاق مَنّاً أو فداءً ، ولم يذكر التفصيل بـ (إمّا) ، لأنه ليس المقصود وانما هو في القرآن الكريم لمزيد البيان في تقرير الأحكام حيث زاد بيانا ـ والله أعلم ـ أنّ الأسير يطلق في واحد من اثنين : أن يكون بغير عوض منّا أو أن يفدى فداء ، قال سيبويه في الباب الذي فيه ذكر الآية الكريمة : « ومعنى هذا الباب أنه فعل متّصل في حال ذكرك إيّاه استفهمت أو أخبرت ، وانك في حال ذكرك شيئا من هذا الباب تعمل في تثبيته لك أو لغيرك »[٢٠٧] وهكذا تتضح ثمرة تصنيف المصادر في بيان المعاني الدقيقة فضلا عن أهميته في التقويم النحوي[٢٠٨] .

الخامسة : من أنواع المصادر ما ينتصب بعد تمام الكلام على الحال وقد جاء في بيان خواصه التحليلية أنه في موضع (فاعل) ، وهذا يعني أن المصدر الذي يصحّ أن يكون حالا لا يطّرد في كل المصادر قال سيبويه : « وليس كل مصدر وان كان في القياس مثل ما مضى من هذا الباب يوضع هذا الموضع ، لأن المصدر ههنا في موضع فاعل اذا كان حالا »[٢٠٩] أراد به ما كان مثل : قتلته صبرا ، وأتيتُه مشياً . ويبدو أن المصدر ههنا من ضروب الفعل على وجه يصح وصف الفعل بـه فالقتـل صبر وغـدر ، والاتيان مشي وركوب ، وفي شرح السيرافي : « مذهب سيبـويه في أتَيْتُ زيـداً مشيا وركضـا وعدوا وما ذكره معه أن المصدر في موضع الحال كأنه قال : أتيته ماشيا . . . وكان أبو العباس يجيز هذا في كل شيء دلّ عليه الفعل نحو : أتانا سرعة ، وأتانا رجلة ، ولا تقول : أتانا ضربا

---

(٢٠٧) الكتاب ١/ ٣٣٩ هـ ، ١/ ١٧٠ ب .

(٢٠٨) قال سيبويه (الكتاب ١/ ٣٣١ هـ ، ١/ ١٦٦ ، ١٦٧ ب) :

«واما قوله تعالى جده : (وَيْلٌ يومئذٍ للمكذبينَ) و(وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ) فانّه لا ينبغي أن تقول انه دعاء ههنا ، لان الكلام بذلك قبيح ، واللفظ به قبيح . . . لان هذا الكلام انّما يقال لصاحب الشر والهلكة ، فقيل : هؤلاء ممن دخل في الشر والهلكة ووجب لهم هذا » .

أي انه ينزل منزلة المصادر التي يراد بها تقرير ثبوت الفعل وليست في حال ذكرك اياه تعمل في اثباته وتزجيته ، ولذلك ذكر سيبويه هذه الآيات في النوع الثاني من المصادر بلحاظ المعنى وهو (المصادر التي يراد بها تقرير ثبوت الفعل» .

(٢٠٩) المصدر نفسه ١/ ٣٧٠ هـ ، ١/ ١٨٦ ب.

ولا أتانا ضحكا ، لأن الضرب والضحك ليس من ضروب الاتيان والسرعة والرجلة من ضروب الاتيان »[210] .

وخلاصة القول ان ليس كل مصدر يصح ان يكون حالا ، ولكن بعض النحاة دأب في تأويل أي مصدر أو اسم ليصح وقوعه حالا ، من ذلك قولهم في قوله تعالى : ﴿ أَفَلَمْ يَنْظُرُوا الىٰ السَّماءِ فَوْقَهُمْ . . . . وأَنْبَتْنا فيها مِنْ كُلِّ زَوْجٍ بَهيجٍ تَبْصِرَةً وَذِكْرىً لِكلِّ عَبْدٍ مُنيب ﴾ : (تبصرة) : مفعول له أو حال من المفعول أي ذات تبصير . . . و (ذكرى) كذلك »[211] ، وقولهم في قوله تعالى : ﴿ ولقَدْ آتَيْنا موسىٰ الكتابَ مِنْ بَعْدِ ما أهْلَكْنا القرونَ الأُولىٰ بَصائِرَ للنّاسِ وَهُدىً ورَحْمَةً ﴾ : « قوله تعالى : (بصائر) حال من الكتاب أو مفعول له ، وكذلك (هدى) و (رحمة) . »[212] .

* * *

أما (اسم الفاعل واسم المفعول وصيغ المبالغة) فهي الأقسام الاخرى من الأسماء المظهرة ، وهي في أحكامها النحوية لدى سيبويه تتوضح فيها الملاحظات الآتية :

الاولى : الأصل في اسم الفاعل وما أشبهه أن يجري في أساليب الكلام كسائر الأسماء المظهرة ، وتتعين اسميته اذا اقترن بالألف واللام أو دلّ على المضي أما عمله وهو اسم فانما هو كالصفة المشبّهة يجر كما تجر وينصب كما تنصب[213] . قال سيبويه : « وقد قال قوم من العرب ترضى عربيتهم : هذا الضاربُ الرجلِ شبّهوه بالحَسَنِ الوجهِ وان كان ليس مثله في المعنى ولا في أحواله إلاّ أنهاسم وقد يجرّ كما يجرّ ،وينصب أيضا كما تنصب »[214]

---

(210) شرح كتاب سيبويه (السيرافي) ٢/ ٣٣٩ ، ٣٤٠ .
ينظر : المقتضب ، ٣/ ٢٣٤ .
شرح الكافية ، ٢/ ٥٩ .
(211) التبيان في اعراب القرآن ، ٢/ ١١٧٣ .
(212) المصدر نفسه ، ٢/ ١٠٢١ .
(٢١٣) منهج كتاب سيبويه ، ١٥٥ .
(٢١٤) الكتاب ، ١/ ١٨٢ هـ ، ١/ ٩٣ ب .

ولذلك تقول : هذا قاتلُ أخيه ، وهذا حَسَنُ الوجهِ ، وتقول : هذا الضاربُ الرجلِ ، وهذا الضاربُ الرجلَ كما تقول : هـذا الحَسَنُ الوجـهِ ، وهذا الحَسَنُ الـوجهَ ، إلاّ أن الاضافة أحسن وأكثر لكونها أسماء ، قال سيبويه في باب الصفة المشبّهة : « والاضافة فيه أحسن وأكثر ، لأنه ليس كما جرى مجرى الفعل ولا في معناه ، فكان أحسن عندهم أن يتباعد منه في اللفظ ، كما انه ليس مثله في المعنى وفي قوّته في الأشياء »[٢١٥] .

ولكنّ النحاة المتأخرين لا يعدّونه اسما اذا تجرد من الألف واللام وقد دلّ على المضي نحو : هذا قاتلُ عمرٍو أمس على ما نجده لدى سيبويه ، وهم يتحدثون عنه في إعمال اسم الفاعل وان قالوا بعدم إعماله إلاّ الكسائي[٢١٦] . أمّا المقترن بأل فقد تحدّثوا عن إعماله أيضا وان اختلفوا فيه[٢١٧] ، وقالوا انه يدل على المستقبل أو الحال ، والذي أوضحه البحث أن المقترن بالألف واللام بمعنى (الذي فَعَلَ) أي أنه بمعنى المضي دائما .

وفي هدي هذا وذاك يفترض ألاّ يتحدث النحاة ههنا عن أعمال اسم الفاعل لأنه اسم على مذهب سيبويه ، والمعنى يؤيده ، والاضافة فيه أحسن وأكثر .

الثانية : انما يصنّف اسم الفاعل مع (ما يعمل عمل الفعل) اذا تجرد من الألف واللام ودلّ على الحال والاستقبال على ما أوضحه البحث[٢١٨] ، وانما يقع ذلك في الموارد الآتية التي يعبّر عنها النحاة بالشروط ، وهي على ما جاءت في الكتاب موافقة لقول ابن مالك :

وَوَلِيَ اسـتفـهـامـاً أو حـرفَ نِـدا   أو نفيـاً أو جـا صـفـةً أو مسـنـدا

وأمثلتـه عند سيبـويه كقـولك : أزيـداً أنت ضاربـه[٢١٩] ويا سـارق الليلة أهـل

---

(٢١٥) المصدر نفسه ١/١٩٤ هـ ، ١/١٠٠ ب .

(٢١٧) شرح ابن عقيل ، ٢/١٠٦ .

(٢١٧) المصدر نفسه ، ٢/١١٠ .

(٢١٨) منهج كتاب سيبويه ، ١٥٦ .

(٢١٩) الكتاب ١/١٠٨ هـ ، ١/٥٥ ب .

الدار[٢٢٠] ، وما زيدا أنا ضاربه[٢٢١] ، ومررت برجل ضارب أبوه رجلا[٢٢٢] ، وأزيداً أنت ضارب له[٢٢٣] .

وعلى هذا ينبغي أن يقتصر اعمال اسم الفاعل لدى النحاة ، لأنـه في غير هـذا لا ينعت بالفعلية .

الثالثة : اختلف النحاة في اسم الفاعل اذا جرى وصفا في باب النعت السببي ، وقد نقل سيبويه خلافهم فذكر ان ناسا من النحويين يفرّقـون بين (التنـوين) و (غير التنوين) أي بين المضاف وغيره ويفرّقون اذا لم ينونوا بين (العمل الثابت) الذي ليس فيه علاج نحو اللازم والمخالط وبين ما كان (علاجا) أي الذي تصحبه حركة نحو الضارب والكاسر[٢٢٤] . أمّا سيبويه فقد جعل هذا وذاك في هذا الباب سواء يجريه على ما قبله وذلك قولك : مررت برجل ضارب أبوه رجلا ومررت برجل ملازم أبـوه رجلا[٢٢٥] ، ويبـدو للباحث ان اسم الفاعل ههنا لكونه صفة لما قبله يصنّف مع ما يعمل عمل فعله فأمثلته في الاجراء سواء ، وقد تكفّل سيبويه بردّهم[٢٢٦] .

* * *

ومن الأسـماء (الصفـة المشبّهـة بـاسم الفـاعـل) وحكمها حسن اضـافتهـا الى

---

(٢٢٠) المصدر نفسه ١/١٧٥ هـ ، ١/٨٩ ب .

(٢٢١) المصدر نفسه ١/١٤٥ هـ ، ١/٧٢ ب .

(٢٢٢) المصدر نفسه ٢/١٨ هـ ، ١/٢٢٦ ب .

(٢٢٣) المصدر نفسه ١/١٠٨ هـ ، ١/٥٥ ب .

(٢٢٤) الكتاب ٢/٢١ هـ ، ١/٢٢٨ ب .

(٢٢٥) المصدر نفسه ٢/١٨ هـ ، ١/٢٢٦ ب .

(٢٢٦) المصدر نفسه ٢/١٩ هـ ، ١/٢٢٧ ب .

ما بعدها[227] والتنوين عربي جيّد ، أي انك تنصب بها ما بعدها وهو جائز في جميع صورها ويتعين فيما كان نكرة ، قال سيبويه : « فأمّا النكرة فلا يكون فيها إلّا الحسن وجهاً »[228] وأما الرفع فلم يتكلّم عليه سيبويه في هذا الباب إلّا في الموضع الذي يذكر فيه عشرين درهما فيقول : « ولم تقو هذه الأحرف قوّة الصفة المشبّهة . . . تقول : مررت برجل حسن الوجه أبوه . . . فان جئت بخير منك أو عشرين رفعت »[229] وهو من أمثلة النعت السببي وفي أبوابه أورد له أمثلة يتضح بها رفع ما كان من سبب الأول أي الموصوف وذلك قولك : مررت برجل حسن أبوه[230] .

فالوجه في الصفة المشبّهة الاضافة الى معمولها ، وقد يجوز النصب بالتنوين ويتعين في النكرة نحو الحسن وجها ، وأمّا الرفع فوجه جائز في أمثلة النعت السببي ، ولكن النحاة بلغوا في عدّ صورها ستا وثلاثين .

* * *

أمّا (أفعل التفضيل) فقد تحدّث النحاة عن اعماله ، ولم يتوضح في منهجهم كونه

---

(227) الكتاب ١/١٩٤ هـ ، ١/١٠٠ ب .

قال ابن عقيل (شرح ابن عقيل ، ٢/١٤٥ ، ١٤٦) :

«واشار بقوله : ولا تجرر بها مع أل . . . الخ الى أن هذه المسائل ليست كلها على الجواز ، بل يمتنع منها ـ اذا كانت الصفة بأل ـ أربع مسائل :

الاولى : جر المعمول المضاف الى ضمير موصوف نحو : الحسن وجهه .

الثانية : جر المعمول المضاف الى ما اضيف الى ضمير الموصوف نحو : الحسن وجه غلامه .

الثالثة : جر المعمول المضاف الى المجرد من أل دون الاضافة : نحو : الحسن وجه أب .

الرابعة : جر المعمول المجرد من أل والاضافة نحو : الحسن وجه» .

وهذه المسائل الاربع انما تعني أن الاسم لا تصح اضافته اذا كان معرفة وما بعده معرفة نحو الحسن وجهه ، أو كان بعده نكرة نحو : الحسن وجه ، وهذه من مسلمات النحو ، وليس من داع الى صياغتها بلحاظ اعمال الصفة المشبهة ، لانها في كل الاحوال اسم وتجرى مجرى الاسماء في احكام الاضافة ونحوها ، ويفترض أن يطبقوا قاعدتهم العامة (شرح ابن عقيل ، ٢/٤٦) :

«لايجوز دخول الالف واللام على المضاف الذي اضافته محضة فلا تقول : هذا الغلام رجل ، لان الاضافة منافية للالف واللام فلا يجمع بينهما .»

(228) الكتاب ١/٢٠٠ هـ ، ١/١٠٣ ب .

(229) المصدر نفسه ١/٢٠٣ ، ٢٠٤ هـ ، ١/١٠٤ ، ١٠٥ ب .

(230) المصدر نفسه ٢/٢٢ هـ ، ١/٢٢٨ ب .

وصفا لغيره على ما نجده لدى سيبويه حيث اجري في أبواب النعت السببي مجرى (الأسماء المركبة) وقد أوضح البحث أحكامها .

* * *

وأمّا (أسماء العدد) فلم يتوضح لدى النحاة كونها عاملة وأنّها تجري مجرى الصفة المشبّهة حيث تجرّ كما تجرّ وتنصب كما تنصب ، وانما يذكرها النحاة في (باب التمييز) وهو من منصوبات الأسماء في منهجهم .

* * *

وأمّا (أسماء الأفعال) فهي أسماء أيضا إلاّ أنها تعمل عمل فعلها ، وهي لدى النحاة على ثلاثة أنواع : تكون بمعنى الأمر ، وتكون بمعنى الماضي ، وبمعنى المضارع نحو مه ، وهيهات ، ووي[٢٣١] ، ولكنها عند سيبويه نوع واحد وهو ما يعمل عمل الفعل في الأمر والنهي ، حيث يقول : « هذا باب من الفعل سمّي الفعل فيه بأسماء لم تؤخذ من أمثلة الفعل الحادث وموضعها من الكلام الأمر والنهي »[٢٣٢] ، ونصّ على ذلك أيضا في الباب الثاني منه حيث يقول : « وهذا باب من الفعل سمّي الفعل فيه بأسماء مضافة ليست من أمثلة الفعل الحادث . . . وموضعهن من الكلام الأمر والنهي اذا كانت للمخاطب المأمور والمنهي »[٢٣٣] .

وهكذا يتضح للباحث ان اسم الفعل لدى سيبويه يتعين في الأمر والنهي دون غيره ، ولكن الرأي السائد ان اسماء الأفعال في الأمر والنهي ، وانها تكون بمعنى المضارع والماضي ايضا ، ولذلك أورد الاستاذ المحقق عبدالسلام هارون ما يتصور أنه من أمثلة المضارع والماضي في فهرس أسماء الأفعال[٢٣٤] ، وعلى الوجه الآتي ومعه وجه الصواب الذي اتضح للباحث :

ـ « افّ ٤ : ٥٨ »[*] .

---

(٢٣١) شرح ابن عقيل ، ٢/٣٠٢ ، ٣٠٣ .

(٢٣٢) الكتاب ١/٢٤١ هـ ، ١/١٢٢ ب .

(٢٣٣) المصدر نفسه ١/٢٤٨ هـ ، ١/١٢٦ ب .
ينظر : المصدر نفسه ١/٢٤٢ هـ ، ١/١٢٣ ب .

(٢٣٤) الكتاب (الفهرس) ٥/٢٥٣ ، ٢٥٤ هـ .

(*) هكذا وردت في الفهرس والرقم ازاءها يشير الى موضعها في كتاب سيبويه .

ولدى مراجعة الموضع المذكور اتضح انٍ سيبويه لم ينص فيه على انها من أسماء الأفعال ، وانما عبارته :

« وقالوا : جدّعته . . . وأفّفت به أي قلت له : افّ » .

وهي في (باب افتراق فعلت وأفعلت في الفعل للمعنى) .

— « آه ١ : ٢٤٢ » .

جعلها المحقق بين معكفين [ ] أي هي مما زاده من نسخة (ط) .

تنظر (المقدمة ١ /٥٨) ، والصواب حذفها ، لأن (آه) ، و (اوّه) عندهم بمعنى (أتوجع) اسم فعل للمضارع ، إنما ذكرت سهوا في كلام سيبويه على الأمر والنهي حيث يقول :

« وأمّا ما لا يتعدى المأمور ولا المنهي الى مأمور به ، ولا الى منهيّ عنه فنحو قولك : مه مه ، وصه صه ، [وآه] ، وايهٍ ، وما أشبه ذلك » .

— « شتّان ٣ : ٢٩٣ »

« هيهات ٣ : ٢٩١ - ٢٩٣ ، ٣٠٢ »

« ويه ، وويها ٣ : ٣٠٢ »

والصواب أن ما ذكره المحقق ليس من أسماء الفعل فقد نصّ سيبويه في هذه المواضع على أنّ : هيهات ، وويه ، وويها (أصوات) ، وأما شتّان فقد جعلها بمنزلة هيهات فهي من الأصوات أيضا ، وليست افّ ، وآه بأبعد منها[٢٣٥] .

فاذا استثنينا هذه الأصوات من أسماء الأفعال لم يبق عندئذ إلّا ما كان في أمر أو نهي

---

(٢٣٥) قال الرضي (شرح الكافية ، ٢/٦٦) :

«واما اخ ، وكخ ، وأفّ ، واوّه . . . فالاولى أن يقال ببقائها على ما كانت عليه ، وانها لم تصر مصادر ، ولا اسماء الافعال ، لعدم الدليل عليه» .

وصنع الاستاذ عبدالخالق عضيمة (فهارس كتاب سيبويه ، ٢٤٧-٢٥٠) : صنيع المحقق عبدالسلام محمد هارون فأورد (هيهات) و(شتان) و(وويه) و(ويها) في (فهرس اسماء الافعال) ، ومن الطريف انه كان ينقل نصوص سيبويه ازاءها وهي تنص على ان هذه الحروف ليست من اسماء الافعال وكان ينبغي ان يجعلها في (فهرس الاصوات) الذي يليه .

وثمة ما ينبغي التنبيه عليه أنه أورد (أرأيتك) - تحت العدد (٢٨) - ضمن اسماء الافعال ، وأصلها (ارأيت) أي فعل وفاعل ثم لحقتها الكاف لتوكيد الخطاب ، اما الهمزة فهي للاستفهام ، فكيف يجعلها من اسماء الافعال ايضا ؟!

ينظر : الكتاب ١/٢٤٥ هـ ، ١/١٢٥ ب .

خلافا لما يعرف لدى النحاة الذين أضافوا اليها ما كان بمعنى الماضي والمضارع من أسماء الأصوات وغيرها .

ويبدو للباحث أن كلام ابن جني في الخصائص هو أصل الفكرة السائدة في كتب النحو بعده والخاصة بأسماء الأفعال الماضية والمضارعة وان كان قد أقرّ أن بابها الأمر والنهي فهو الذي أضاف اليها ما جاء منها في الخبر حيث يقول :

« باب في تسمية الفعل : اعلم أن العرب قد سمّت الأفعال بأسماء لما سنذكره ، وذلك على ضربين : أحدهما في الأمر والنهي ، والآخر في الخبر . . . وقد جاءت هذه التسمية للفعل في الخبر ، وانما بابها الأمر والنهي ، من قبل أنهما لا يكونان إلّا بالفعل ، فلمّا قويت الدلالة فيهما على الفعل حسنت اقامة غيره مقامه ، وليس كذلك الخبر ، لأنه لا يخصّ بالفعل ، ألا ترى الى قولهم : زيد أخوك ومحمد صاحبك ، فالتسمية للفعل في باب الخبر ليست في قوّة تسميته في باب الأمر والنهي » .

ثم يستدرك فيقول :

« وعلى ذلك فقد مرّت بنا منه [يقصد الخبر] ألفاظ صالحة جمعها طول التقرّي لها ، وهي افّ اسم الضجر . . . »[٢٣٦] .

وجميع الذي استقراه يمكن أن يصنّف بين أسماء الأصوات نحو افّ ، وأوه وبين المصادر نحو : سرعان وما أشبهه .

* * *

وأمّا (الظروف) فقد عالجها النحاة في (اسناد الفعل - باب المفعول فيه) و (اسناد الاسم - باب الابتداء) كما فعل سيبويه ، ولكن ثمة فرق واضح يجب التنبه عليه هو أن سيبويه قد جعل (الظرف) قسما من الاسم أي أن الاسم انما يكون ظرفا في بعض مواضعه في وجوه الاسناد في حين أطلق عامة النحاة تسمية الظروف على ما جاء في (باب المفعول فيه) و (باب الابتداء) ثم جعلوا الظرف بلحاظ التصرف في نوعين : ما يكون اسما وظرفا ، وما لا يكون إلّا ظرفا . قال أبو علي الفارسي : « ومن ظروف الزمان ما يستعمل اسما وظرفا ، ومنها ما يستعمل ظرفا ولا يستعمل اسما فما استعمل اسما وظرفا اليوم

---

(٢٣٦) الخصائص ، ١/٣٤-٣٧ .

والليلة . . . وما استعمل ظرفا ولم يستعمل اسما فنحو ذات مرة ، وبكرا وسحرا »[٢٣٧] .

وقال في ظروف المكان : « اعلم أن ظروف المكان بمنزلة ظروف الزمان في أن فيها ما يتصرف فيكون اسما فيجر ويرفع ويعرّى من تقدير كخلف وأمام . . ومنها ما لا يكون إلاّ ظرفا كعند وسوى »[٢٣٨] .

وهذا يعني أنه قد جعل الظرف هو المقسم فهو الذي يكون اسما ويكون ظرفا ، والصواب أن الاسم هو المقسم وانما الظرف أحد أقسامه في بعض مواقعه الوظيفية ، فهل يصح أن نقول في : يوم الجمعة مبارك مثلا : ان يوم الجمعة (ظرف) استعمل اسما؟ ثم ان قسمتهم الظرف الى متصرف وغير متصرف تخالف ما يظهر من كلام سيبويه الذي يرى أن بعض الأسماء لا يكون إلاّ ظرفا أي لا يقع إلاّ في هذا الموقع الوظيفي ، والآخر منها ما يكون ظرفا وغير ظرف ، فالتصرف عنده للاسم وليس للظرف ، فالأسماء التي لا تكون إلاّ ظرفا نحو : سحر ، وصباحا ومساء ، وليلا ونهارا ، حيث يقول : « ومما لا يحسن فيه إلاّ النصب قولهم : سير عليه سَحَرَ ، لا يكون فيه إلاّ أن يكون ظرفا »[٢٣٩] ، وقال : « ومثل ذلك صيد عليه صباحا ومساء وعشيّة وعشاء ، اذا أردت عشاء يومك ومساء ليلتك ، لأنهم لم يستعملوه على هذا المعنى إلاّ ظرفا »[٢٤٠] ، وقال : « وكذلك : سير عليه ليلا ونهارا ، اذ أردت ليل ليلتك ونهار نهارك . . . »[٢٤١] ، أما الأسماء التي تكون ظرفا وغير ظرف فنحو (سحر من الأسحار) . قال سيبويه مستدركا على ما سبق : « إلاّ أن تجعله نكرة فتقول : سير عليه سحر من الأسحار »[٢٤٢] ، ونحو : ليل طويل ونهار طويل حيث يقول : « إلاّ أن تريد معنى سير عليه ليل طويل ونهار طويل ، فهو على ذلك الحدّ غير متمكن [يقصد : ليلا ونهارا] وفي هذا الحال متمكن »[٢٤٣] أي متمكن في الاسمية .

---

(٢٣٧) المقتصد في شرح الايضاح ، ١/٦٣٣-٦٣٥ .

(٢٣٨) المصدر نفسه ١/٦٥٢ .

(٢٣٩، ٢٤٠) الكتاب ١/٢٢٥ هـ ، ١/١١٥ ب .

(٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣) المصدر نفسه ١/٢٢٥ هـ ، ١/١١٥ ب .

قال سيبويه (المصدر نفسه ١/٤١١ هـ ، ١/٢٠٤ ب) :

«واعلم أن الظروف بعضها اشد تمكنا من بعض في الاسماء» وقال (المصدر نفسه ١/٤١٩ هـ ، ١/٢٠٨ ب) :

«واعلم أن ظروف الدهر اشد تمكنا في الاسماء ، لانها تكون فاعلة ومفعولة ، تقول : أهلك الليل والنهار ، واستوفيت ايامك فاجرى الدهر هذا المجرى ، فأجر الاشياء كما اجروها» .

وفي ضوء هذا يتضح أن مصطلح (التمكن) و(غير التمكن) ادق من مصطلح (التصرف) و(غير التصرف) الذي دأب النحاة في استعماله .

الثاني : ما يقابل الاسم المظهر التام المتمكن الأمكن وغير المتمكّن :

هذا هو القسم الثاني من أنواع الاسم والتقويم النحوي ، ويشمل دراسة التقويم النحوي للاسم المضمر ، والناقص الذي بمعنى الذي وصلته ، وما لا ينصرف ، والأسماء في باب الحكاية أي الأسماء التي لا تغيّر عن حالها في الكلام .

وهذه الأقسام ذات أهمية في التقويم النحوي لكونها بدائل عن الاسم المظهر التام المتمكن الأمكن وغير المتمكّن ، فانها تبادلها مواقعها الوظيفية في وجوه الاسناد ، وقد تختص ببعض المواقع ، ولها في ذلك أحكامها الخاصة بها .

(فالاسم المضمر) يتبادل مواقع المظهر على ما أشار اليه البحث وكذلك (الناقص الذي يكون بمعنى الذي وصلته) أمّا (ما لا ينصرف) و (الأسماء التي لا تغيّر عن حالها في الكلام) فانها تبادل المظهر التام المتمكن الأمكن وغير المتمكن في جميع مواضعه .

ولم يجر النحاة على معالجة وجوه الاسناد من حيث بيان أحكامها النحوية على ما جرى عليه الكتاب الذي درس وجوه التأليف معتمدا الأسماء المظهرة التامة المبنية والممنوعة من الصرف ، وسائر أنواع الأسماء ، ثم ختم هذه الأنواع التي تتغير أواخرها بـ (باب الحكاية التي لا تتغير فيها الأسماء عن حالها في الكلام) أمّا النحاة فقد جعلوا أبوابهم النحوية تشتمل على أمثلة الأسماء المظهرة التامة غير الممنوعة من الصرف ، وقد توسعوا في دراسة المبني وعدّ أنواعه وهم يقابلون به المعرب من أنواع الكلم ، وكذلك الضمير فقد استقل بأحكامه النحوية وان لم تكن على طريقة سيبويه الذي جارى فيه الأسماء المظهرة في أحوال الرفع والنصب والجر وما يتصل بذلك بما له علاقة بأحكام الاسناد مع الضمائر وهو منهج متميّز عنده مستقل على حدته ، أما الأسماء الناقصة فلم تلق عند النحاة الاهتمام الذي نجده لدى سيبويه الذي أدار عل موضوعاتها النحوية نحو ستين بابا ، وربما تفرغ من قراءة أي كتاب نحوي ولم تدرك أن لهم مصطلحا نحويا بهذا المعنى ، ولكنهم خصوا ما لا ينصرف بباب مستقلّ ، وكذلك كان اهتمامهم واضحا بباب الأسماء التي لا تغيّر عن حالها أي (باب الحكاية) على ما تجده في الكتاب .

واذا ما أردنا الموازنة بين منهج الكتاب في دراسته أنواع الأسماء في وجـوه الاسناد والمنهج النحوي السائد لدى النحاة تتضح الملاحظات الآتية :

الاولى : حسن النظام والترتيب في منهج الكتاب على وجه تتضح فيه أنواع الأسماء التي جاءت مرتبة نوعا نوعا لولا هذا الاستطراد بين أبوابها في حين تفرّقت هذه الأنواع في أبواب النحاة المتفرقة على وجه لا تتوضح فيه علاقة كل نوع بالآخر .

الثانية : كرّس سيبويه دراسة وجوه الاسناد على الأسماء فكانت مدار أبواب الكتاب ولم ينل الفعل من دراسته إلّا ما يتعلق بالفعل المضارع الذي جعل حالة نصبه هي العُمدة ليضمه الى الأسماء الناقصة التي تكون بمعنى الذي وصلته وتكلّم على حالة رفعه التي يكون فيها مضارعا للأسماء حيث يقع في بعض مواقعها ، ولذلك لم تنل حالة الجزم إلّا بابا قصيرا على سبيل الاستطراد ، وأمّا الفعل الماضي وفعل الأمر فلم ينالا من منهجه إلّا ما اقتضاه التمثيل والاستشهاد ، ولكن النحاة خصّوا الفعل بدراسة أنواعه وأحكامه في أبواب متتابعة تتضح بها أحكامها النحوية ، ويعتذر له ان الفعل الماضي وفعل الأمر لم يتطلبا المزيد من البيان لعدم تغير مواقعهما الوظيفية في وجوه الاسناد ولذلك لم ينالا العناية الكافية في منهج النحو في الكتاب .

الثالثة : يتوضح في منهج الكتاب أن (ما لا ينصرف) هو نوع من الأسماء التي لها أحكامها الخاصة في وجوه الاسناد كما هو الحال في الأسماء المبنية والضمائر ، وهذا يعني أن هذا الباب لدى سيبويه من أبواب النحو لا الصرف وان استطرد في بيان صيغه وما يتعلق بها من أحكام الصرف ، ولكن بعض الباحثين طعن على الكتاب في ايراد الممنـوع من الصرف مع أبواب الجزء الثاني الذي عقد على الصرف ، وليس لصاحب الكتاب يد في ذلك وانما هو من عمل النسّاخ أو القائمين على طبع الكتاب[244] ، وعدّها الآخرون لفتة

---

(٢٤٤) قال الدكتور صاحب ابو جناح (من اعلام البصرة ، سيبويه ، ٩٢) :

«وبطبيعة الحال لم يكن سيبويه هو الذي قسم كتابه على نحو ما نجده في النسخة المطبوعة . . . ومن هنا يبدو أن ما يراه بعض الباحثين اختلالا في منهج سيبويه بسبب وقوع (الممنوع من الصرف) في الجزء الثاني الذي يفترض انه مخصص للمباحث الصرفية ليس كذلك ، فسيبويه لم يقسم كتابه الى جزئين على ما نراه في المطبوعة ، وانما هو من عمل النساخ او القائمين على طبع الكتاب ، فيكون مبحث الممنوع من الصرف على هذا في سياق القسم الخاص بالابحاث النحوية ، لا في القسم الخاص بالصرف ، وهو الشطر الثاني من الكتاب» .

واعية ذكية لم يدركها ولم يتنبه عليها اولئك الذين جاءوا بعده[٢٤٥] ، وقد أوضح البحث انه من أبواب النحو التي تنتهي بباب آخر يليه هو (باب الحكاية) .

ثانيا ـ أنواع الفعل والتقويم النحوي :

لدى موازنة أنواع الفعل بما لدى النحاة تتضح الملاحظات الآتية :

الاولى : أنكر النحاة والباحثون على البصريين عامة وسيبويه خاصة قول سيبويه بـ (الفعل الدائم) وهو خلاف ما يظهر من كلامه ، ويبدو ان دأبهم في استعمال أنواع الفعل من حيث بناؤه أي الماضي والمضارع والأمر ، حجب عنهم (الفعل الدائم) لأنه من أنواع الفعل من حيث وقوعه[٢٤٦] ، وأنكروه حتى على الكوفيين الذين أوردوه بين أنواع الفعل ، قال السيرافي في شرح الكتاب :

« وقسّم الكوفيون الأفعال ثلاثة أقسام : ماض ، ومستقبل وهو ما في أوله الزوائد الأربع نحو : أقوم وأقوم وتقوم ونقوم ، والثالث الفعل الدائم وهو قائم وذاهب وضارب وأشباهه وهو الحال وكان مما سمّوه من ذلك فعلا دائما غلط من وجوه »[٢٤٧] .

الثانية : ساد الرأي القائل ان الكوفيين يطلقون على (اسم الفاعل) تسمية (الفعل الدائم) في جميع أحواله ، وقد أشار البحث الى أن اسم الفاعل انما يكون بمعنى (الفعل الدائم) في واحد من أحواله لا مطلقا ، وذلك حيث يعمل عمل الفعل ويكونِ في زمان الحال المستمرّ أو الماضي المستمر نحو : هذا ضارب عبدالله الساعة ، وكان زيد ضاربا

---

(٢٤٥) قال الدكتور حسن عون (تطور الدرس النحوي ، ٣٥) :

«ويبدو من هذا ان الاسماء الممنوعة من الصرف) مهما الاكبر منصرف الى التغيير المتصل بصيغها ، وهذا يقربها جدا من العمل الصرفي او البحث الصرفي . . . ومن اجل ذلك يمكن على عكس ما ذهب اليه الباحثون عن منهج سيبويه ان نعتبر هذا الصنيع من صاحب الكتاب لفتة واعية ذكية لم يدركها ولم يتنبه لها اولئك الذين جاءوا بعده» .

(٢٤٦) منهج كتاب سيبويه ، ١٧١ .

(٢٤٧) شرح كتاب سيبويه (السيرافي) ١ /٤٩٣ .

نقلا عن : الايضاح في علل النحو ، ٨٦ حاشية الرقم (١) ولم اتبين النص المذكور في المخطوطة التي رجعت اليها بعد فحص طويل بسبب اختلاف نسختي المخطوطة .

أباك ، فيوافق الفعل **المضارع** في معناه وعمله فيما هو كائن لم ينقطع (أي فعل دائم) نحو : هذا يضرب زيدا الساعة ، وكان يضرب أباك[٢٤٨] .

وقد ذكر الدكتور مهدي المخزومي أنه لم تقع له نسبة كون اسم الفاعل فعلا الى الفرّاء في كتب النحو التي وقف عليها ، ولكنه وجدها في موضعين : أحدهما (مجالس اللغويين والنحاة) لابي القاسم الزجّاجي ، والثاني ، كتاب (معاني القرآن) للفرّاء ، وقد نقل النصّين الآتيين :

١ - « قال ثعلب : كلّمت ذات يوم محمد بن يزيد البصري ، فقال : كان الفرّاء يناقض ، يقول : قائم : فعل ، وهو اسم لدخول التنوين عليه ، فان كان فعلا لم يكن اسما ، وان كان اسما ، فلا ينبغي أن تسميه فعلا ، فقلت : الفرّاء يقول : قائم فعل دائم ، لفظه لفظ الأسماء ، لدخول دلائل الأسماء عليه ، ومعناه معنى الفعل ، لأنه ينصب ، فيقال : قائم قياما ، وضارب زيدا ، فالجهة التي هو فيها اسم ليس هو فيها فعلا ، والجهة التي هو فيها فعل ليس هو فيها اسما »[٢٤٩] .

٢ - قال الكسائي في ادخالهم (أن) في (مالك) هو بمنزلة قوله : مالكم ألّا تقاتلوا ، ولو كان ذلك على ما قال لجاز في الكلام أن تقول : مالك أن قمت ، وما لك أنك قائم ، وذلك غير جائز ، لأن المنع انما يأتي بالاستقبال تقول : منعت أن تقوم : ولا تقول : منعتك أن قمت ، فلذلك جاءت في (ما لك) في المستقبل ولم يأت في دائم ولا ماض »[٢٥٠] .

وثمّة ملاحظتان :

١ - في النص الأول قال ثعلب وهو يتحدث عن اسم الفاعل :

---

(٢٤٨) منهج كتاب سيبويه ، ١٧٣ .

(٢٤٩) مجالس العلماء ، - نسخته المخطوطة بعنوان (مجالس اللغويين والنحاة) ٣٤٩ .

(٢٥٠) معاني القرآن ، ١/١٥٦ ، ينظر : مدرسة الكوفة ، ٢٣٩ .

في النص المذكور زيادات لم يذكرها الدكتور المخزومي ، ويبدو ان عدم ذكرها هو الصواب ، والزيادات هي (في) بعد قوله (مالكم) ، و(لانك تقول : في قيامك ، ماضيا ومستقبلا) بعد قوله : (ومالك أنك قائم) .

« الجهة التي هو فيها اسم ليس هو فيها فعلا ، والجهة التي هو فيها فعل ليس هو فيها اسما » .

و (الجهة) لغة تعني الناحية وهو الموضع ومنه الجهات الست وفي تعبير النحاة تعني (موقع الكلام) أو (الموضع)[٢٥١] وهذا يوضح ان اسم الفاعل يكون (اسما) في موضع ، وفي آخر يكون (فعلا) ، فليس اسم الفاعل فعلا في جميع مواقع الكلام . ويؤيد ذلك قوله ايضا : (ومعناه معنى الفعل ، لأنه ينصب ، فيقال : قائم قياما ، وضارب زيدا) أي انه فعل حيث ينصب[٢٥٢] .

٢ - في النص الثاني ذكر الكسائي مثاله : ﴿ ما لَكُم ألاّ تُقاتِلوا ﴾ وهو في المستقبل ، وأورد الفرّاء مثاليه : (ما لك أن قمت) و (ما لك أنّك قائم) ، وأولهما في الماضي ، فيتعين أن يكون الثاني الذي فيه اسم الفاعل (قائم) في الحال ، ليستقيم ردّه على الكسائي قائلا : « فلذلك جاءت في (ما لك) في المستقبل ، ولم يأت في دائم ، ولا ماض » فزمن الدائم ههنا الحال ، وعندئذ يتضح أن الفرّاء انما سمّي اسم الفاعل (قائم) (فعلا دائما) في زمن الحال .

والذي يبدو للباحث من قراءة نصوص سيبويه والفرّاء وأبي العباس ثعلب : أن اسم الفاعل انما يكون فعلا في جهة من جهات استعماله ، وأنه حيث يكون فعلا قد يكون

---

(٢٥١) قال ابن جني (الخصائص) ، ١/٧٦) :
«سألت يوما أبا عبدالله محمد بن العساف العقيلي الجوثي التميمي - تميم جوثة - فقلت له : كيف تقول : ضربت أخوك ؟ فقال أقول : ضربت أخاك ، فادرته على الرفع ، فأبى ، وقال : لا أقول : أخوك ابدا ، قلت : فكيف تقول : ضربني أخوك ، فرفع ، فقلت : ألست زعمت أنك لا تقول : أخوك أبداً ؟ فقال : أيش هذا ! اختلفت (جهتا الكلام) . فهل هذا الا أدل شيء على تأملهم (مواقع الكلام) واعطائهم اياه في (كل موضع) حقه وحصته من الاعراب . »

(٢٥٢) قال الدكتور ابراهيم السامرائي (الفعل زمانه وابنيته ، ٢٠) :
«ويبدو لي أن الفراء يسلم من مسألة العمل في الفعل واشباهه . . . وذلك انه فرق بين اسم الفاعل العامل واسم الفاعل غير العامل ، فقد سمى الاول منها (فعلا دائما) في حين عد اسم الفاعل غير العامل من الاسماء واطلق عليه (الاسم)»

(فعلا دائما) : أي دالاً على فعل لم ينقطع وهو كائن ، نحو : هذا ضارب زيدا الساعة ، وكان زيد ضاربا أباك ، فهو (فعل دائم) في واحد من أحواله ولا تصحّ تسميته (فعلا دائما) مطلقا .

الثالثة : ينعت بعض النحويين الفعل المضارع بـ (فعل الحال)[٢٥٣] ، وتحقيقُ اللفظ (الفعل المستمر في الحال)[٢٥٤] على ما أوضحه البحث لدى سيبويه[٢٥٥] . وقد أحسن عبدالقاهر الجرجاني في كلامه على الفعل المضارع واستمرار الفعل في الحال حيث يقول : « والفصل بين الحال والاستقبال أنك تريد بالحال ، أجزاء من الفعل متصلة ، بيان ذلك انا اذا قلنا : زيد يصلّي ، فالمراد أنه قد حصل منه جزء ، وهو آخذ في جزء آخر متصل به ، ويترقب جزءا تاليا يليه »[٢٥٦] وذلك هو معنى استمرار الفعل في الحال .

ثم ان بعضهم يغفل كونه يعبّر عن (الفعل المستمر في الماضي) أيضا نحو : كان يصلّي . وانما تفهم هذه الدلالات الزمنية من قرائن الاستعمال ، أمّا الفعل المضارع بصيغته فانه يحتمل هذا أو ذاك ، فليست صيغة (فعل المضارع) تدلّ على زمن معين . وقد أوضح البحث أن الفعل المضارع لدى سيبويه يستعمل للتعبير عن زمن المستقبل ، والفعل المستمر في الحال ، والفعل المستمر في الماضي أو من الماضي[٢٥٧] .

---

(٢٥٣) قال الزجاجي (الايضاح في علل النحو ، ٨٦ ، ٨٧) :
«باب عن (فعل الحال) وحقيقته» وفيه يقول : «جاء (فعل الحال) بلفظ المستقبل نحو قولك : زيد يقوم الان ، ويقوم غدا . . . فاذا اردت أن تخلصه للاستقبال ادخلت عليه السين أو سوف ، فقلت : سيقوم زيد ، وسوف يركب عبدالله ، فيصير مستقبلا لا غير» .

(٢٥٤) ان نعت الفعل المضارع بـ(الفعل المستمر في الحال وغيره) يجنب البحث النحوي اختلافهم في التحقيق في زمن الحال للحدث .
ينظر : الزجّاجي : الايضاح في علل النحو ٨٦ـ٨٨ .
ابن يعيش : شرح المفصل ٤/٧ .

(٢٥٥) منهج كتاب سيبويه ، ١٩٧ .

(٢٦) كتاب المقتصد في شرح الايضاح ، ٨٣/١ .

(٢٥٧) قال الدكتور احمد عبدالستار الجواري (نحو الفعل ، ٣٣) :
«ولعل اوسع الافعال في الدلالة على معنى الزمن الفعل المضارع ، فانه صالح للتعبير عن معنى الازمنة الثلاثة : قريبها ، وبعيدها ، واوسطها ، ولذلك لم يسموه حالا ، ولا استقبالا .»

الرابعة : من أنواع الفعل (الفعل اللازم الذي انفذ الى مفعول نكرة) نحو امتلأت ماء . وقد خصّ سيبويه (امتلأت ماء وبابه) بكلام يستقلّ بـه نوعـا معينا من أنـواع الفعل ، ولكنّ النحاة تحدّثوا عنه في (أبواب التمييز) فيما يسمى بـ (المبيّن اجمال النسبة) ولم يتوضح عندهم أنه نوع من الفعل مستقلّ بنفسه . وقد ضمّوا اليه ما كان نحو قوله تعالى : ﴿ واشْتَعَلَ الرأسُ شَيْباً ﴾[258] وقوله تعالى : ﴿ وفَجَّرْنا الأرْضَ عُيوناً ﴾[259] وثمة فرق بين (امتلأت وبابه) وهذه الأفعال فأصل امتلأت ماء : امتلأت من الماء ، وانما حذف حرف الجر استخفافا على ما أوضحه البحث . أما هذه الأمثلة فقد قالوا فيها : الأصل : اشتعل شيب الرأس ، وفجّرنـا عيون الأرض أي انـه منقول من الفـاعل أو المفعول .

ثالثا ـ أنواع الحروف والتقويم النحوي :

أشار البحث الى ان سيبويه لم يعن بتصنيف الحروف أو ترتيبها وانما تكلّم عليها حيث استدعت الحاجة اليها ، ولدى موازنة صنيعه بما لدى النحاة نجده قد سلك في قسم منها مسلكا يخالف به عامتهم وهو انه صنّف (ما ، ولات) في وجوه اسناد الفعل لأنها اجريت مجرى ليس من الأفعال ، وصنّف (انّ وأخواتها) في نوع لم يتحدث عنه النحاة وسمّاه الباحث (وجوه التأليف التي تعتمد الأداة وتجري مجرى الفعل أو ما كان بمنزلته) .

---

(٢٥٨) سورة مريم ، آية ٣ .

(٢٥٩) سورة القمر آية ١٢ .

الفصل الثالث

التقويم النحوي لمستويات التأليف

المبحث الأول : مستويات التأليف في الكتاب .

المبحث الثاني : موازنة مستويات التأليف في الكتاب بما لـدى النحاة المتـأخرين وعلماء المعاني .



المبحث الأول

مستويات التأليف في الكتاب

أولاً ـ تحديد مستويات التأليف :

قال سيبويه : « هذا باب الاستقامة من الكلام والاحالة ، فمنه مستقيم حسن ، ومحال ، ومستقيم كذب ، ومستقيم قبيح ، وما هو محال كذب »[1] .

أوضح سيبويه في هذا الباب أن الكلام في نظمه يقع في مستويات متفاوتة فمنه المستقيم ومنه المحال ، ومن المستقيم الحسن والقبيح ، قال السيرافي : « عنى بالمستقيم اللفظ والاعراب أن يكون جائزا في كلام العرب »[2] وقال : « والمستقيم من طريق النحو هو ما كان على القصد سالما من اللحن »[3] ، وقال الصفار في شرح المستقيم الحسن : « هو ما لا تدافع في أجزائه ، ولفظه على الترتيب العربي . »[4] وهكذا شرع سيبويه يدرس صحة الكلام في نظمه وتفاوت أساليبه فاشتمل الكتاب على وجوه التأليف المتنوعة موضحا أحكامها النحوية التي تعبّر عن اسس الصواب النحوي أي تمييز الصواب من الخطأ واللحن ، وقد اتسع لدراسة صور التأليف التي استقامت صحيحة من حيث تفاوتها في الصحة والاستقامة فثمة الجيّد والضعيف والرديء والكثير والقليل والنادر وما اشبه ذلك ، وهو اتجاه في التقويم النحوي يمكن أن يدعى بـ (التقويم النوعي ـ الكمي) في مقابل (التقويم الوظيفي) الذي يعنى بالمعاني النحوية الوظيفية وأحكامها لتقويم صحة وجوه التأليف ، وقد تحدّث عنه الباحث في الفصل الأول والفصل الثاني من البحث . اما التقويم النوعي ـ الكمي فانه يعنى بمستويات التأليف من حيث الجودة وكثرة الاستعمال حرصا على الالتزام باللغة الفصحى[*] وهي أعلى مستويات اللغة من حيث الصواب في

---

(١) الكتاب ١/٢٥ هـ ، ١/٨ ب .

(٢) شرح كتاب سيبويه (السيرافي) ١/٢٢٨ .

(٣) المصدر نفسه ١/٢٣٠ .

(٤) شرح كتاب سيبويه (الصفار) ، ٣١ .

عربية الألفاظ وصحة التراكيب[٥] ، وقد عني سيبويه بهـذا الاتجاه من التقـويم النحوي فشاعت في الكتاب مصطلحات التقويم النوعي نحو قوله : (جيّد)[٧] و (جيّد عربي)[٨] و (قبيح ضعيف)[٩] و (رديء)[١٠] و (خبيث)[١١] ومن مصطلحات التقويم الكمّي نحو قوله (كثير)[١٢] أو (أكثر العرب يقولون)[١٣] وقوله (وهو قليل في كلام العرب)[١٤] ونحو

---

(٥) قال ابو محمد الخفاجي (سر الفصاحة ، ٨٥) :
«الفصاحة عبارة عن حسـن التأليف في الموضوع المختار»
وقال الدكتور عبدالقادر حسين (أثر النحاة في البحث البلاغي ، ٨٠) :
«سيبويه لم ينظر الى الصحة والفساد فحسب ، ولكنه وضع نصب عينيه الحسن والقبح ، لان احساسه يتعلق بهما ، وهذا ادخل شيء في اهتمامه بالفصاحة وسلوك طريق البلاغة ، ومن مراعاة تأليف الكلام وحسن النظم القائم على توخي معاني النحو .»
وقال الدكتور عفيف دمشقية (المنطلقات التأسيسية والفنية الى النحو العربي ، ١١-١٢) :
«لعل مبحث (الفصاحة) أن يكون اكثر لصوقا بالبحث المعجمي أو الفقهي منه بالدرس النحوي لكنّنا حين نذكر أن الدرس النحوي لم يتم يوما بمعزل عن سائر الابحاث اللغوية العربية ، فاننا نرى أنه لا محيد للتعرض اليه على اساس أنه احد المنطلقات التي انطلق منهـا النحاة . . . ان الفصاحة تعني جودة اللغة» .

(٦) عالج بعض اللغويين القدامى والمحدثين موضوع تفاوت اللغة في مستوياتها منهم (ابن فارس) في كتابه (الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها) ، ويبدو انه يصنفها على الوجه الآتي :
أ ـ أفصح اللغات (المصدر نفسه ، ٥٢) .
ب ـ اللغات الفصيحة (المصدر نفسه ٨٥-٨٧) .
جـ ـ اللغات المذمومة (المصدر نفسه ٥٢)
وقال محمد فرج (مستوى الصواب والخطأ ، ٤٠٧) :
«ان استعمال اللغة كما يقرر ذلك المحدثون والاقدمون ايضا يتدرج في المستويات الآتية :
أ ـ اللغة المفهمة . ب ـ اللغة الصحيحة . جـ ـ اللغة البليغة» .

(٧) الكتاب ٢/١٥ هـ ، ١/٢٢٥ ب .
(٨) المصدر نفسه ١/١٥٢ هـ ، ١/٧٥ ب .
(٩) الكتاب ٢/١٢٤ هـ ، ١/٢٧٧ ب .
(١٠) المصدر نفسه ٢/٣٧٦ هـ ، ١/٣٨٩ ب .
(١١) المصدر نفسه ٢/١١٤ هـ ، ١/٢٧٣ ب .
(١٢) المصدر نفسه ١/٣٤ هـ ، ١/١٥ ب .
(١٣) المصدر نفسه ٣/٢٣٣ هـ ، ٢/١٨ ب .
(١٤) المصدر نفسه ١/٣٠٣ هـ ١/١٥٣ ب .

قوله (بعض العرب)[15] أو (لغة أهل الحجاز) أو غيرهم[16] وما أشبهه من العبارات التي تشير الى الفصاحة والاستعمال[17] ، وعلى هذا تجد كلامه على تحديد مستوى التأليف من جودة أو قبح أو كثرة أو قلّة يساوق كلامه على تحديد المعاني الوظيفية مثل الفاعلية والمفعولية وبيان أحكامها النحوية التي يراد بها تقويم صحة التأليف ، وانما يبنى التقويم النـوعي والكمّي على التقويم النحوي الوظيفي ، لأن صحة التأليف أساس جودة الكلام[18] ، وهذا يعني أن ثمة مستويين متداخلين لدراسة وجوه التأليف في الكتاب :

الأول ـ مستوى الصواب (خطأ أو صواب) : وهو المستوى الذي يعبّر عن صحة التأليف واستقامته حيث ينأى عن الخطأ في الاستعمال اللغوي .

الثاني ـ مستوى الجودة (حسن أو قبيح) : وهو المستوى الذي يعبّر عن تفاضل

---

(١٥) المصدر نفسه ١/٥١ هـ ، ١/٢٤ ب .

(١٦) المصدر نفسه ١/٥٧ هـ ، ١/٢٨ ب .

(١٧) قالت الدكتورة خديجة الحديثي (سيبويه حياته وكتابه ، ٢٠٩-٢١٢) :
« . . . اننا نستطيع أن نقسم اللغة التي استشهد بها الى مراتب متعددة من حيث القوة معتمدين على ما صحبها من عبارات مختلفة يبين بها فصاحة اللغة واطرادها وضعفها او قلتها أو رداءتها .
واعلى هذا فيها يتبينّ للقارىء والباحث ما وصفه بالاطراد ، أو بأنه لغة تكلم بها عامة العرب ، ويعبر عن هذا بمثل قوله : (واعلم أن لغة للعرب مطردة) أو قوله : (وعلى هذا تكلم عـامة العرب) او (وهي عربية جيدة) . . . الخ»
ثم قالت بعد ترتيب الكلام من حيث القوة بالفصاحة في قائمة طويلة : «وآخر ما يمكن أن نضعه في هذه القائمة ما وصفه بأنه قبيح أو رديء وقد اشار اليه بمثل قوله : (قبيح لا تكلم به العرب ، وانما قبح عند العرب كراهية أن يبدأ المتكلم بالابعد قبل الاقرب) . . . الخ » .

(١٨) ينظر : النقد الادبي الحديث ، ١١٨-١١٩ .

وجوه التأليف التي استقامت صحيحة متوخيا بها جودة التعبير[19] ، وهذا الاتجاه في دراسة التفاوت النوعي لوجوه التأليف مقترنا بدراستها من حيث الصحة والفساد يمثل منهج النحاة الأوائل ، وقد عاود الكلام عليه عبدالقاهر الجرجاني من النحاة المتأخرين[20] وأفادت منه الدراسات البلاغية[21] .

الأول ـ مستوى الصواب :

حدّد سيبويه مستوى الصواب لصور تأليف الكلام في هدي استخدام اللغة

---

(19) قال مصطفى ناصف (نظرية المعنى في النقد الادبي ،13) :
«ان النحوي يهتم بالخطأ والصواب . . . ولكنه لا يفاضل بين عدة احتمالات مختلفة ، فالجيد والرديء مسألتان لا تعنيان النحوي ، وانما تعنيان الناقد أو الشاعر» .
وانما نظر المؤلف الى النحو لدى قسم من المتأخرين !!
وقال تمام حسان (اللغة بين المعيارية والوصفية ، 57) :
«حاصل جمع الحاجتين اللغوية والاجتماعية ـ يقصد الحاجة الى الوضوح والمطابقة ـ هو مراعاة المستوى الصوابي الذي نتكلم عنه ، فاذا أريد بالنص اللغوي أن يكون نصا ادبيا وجب اذن أن يراعي فيه الى جانب العنصرين السابقين عنصر ثالث هو عنصر الجمال ، وبه يعد النص الحاجة الجمالية الفنية» .

(20) قال الدكتور احمد مطلوب (عبدالقاهر الجرجاني ، 57) :
«مر النحو قبل عبدالقاهر الجرجاني بتطور كبير بعد أن وضع سيبويه كتابه الشهير وصنّف المبرد كتابه (المقتضب) وألف النحاة موسوعاتهم ، وكان النحو في عهد ازدهاره يُعْنى بالاساليب الرفيعة والعبارات البليغة الى جانب عنايته بالاعراب ، ونظرة عابرة في كتاب سيبويه أو المقتضب تظهر هذه النزعة وتبين الحياة الخصبية التي عاشتها الدراسات النحوية في تلك الفترة» .

(21) ينظر : أثر النحاة في البحث البلاغي ، 54ـ170 .

الفصحى لدى العرب الموثوق بعربيتهم[٢٢] ويبدو للباحث أن ثمة نماذج من استخدام اللغة استقرّت لدى سيبويه فجعلها مقاييس لمستوى الصواب لوجوه التأليف ، من ذلك قوله : « وأمّا يونس فقوله : هذا أُخَيُّ كما ترى ، وهو القياس والصواب »[٢٣] وقوله : « والوجه : كلُّ شاةٍ وسخلتُها بدرهم ، وهذه ناقةٌ وفصيلُها راتعين ، لأن هذا أكثر في كلامهم وهو القياس ، والوجه الآخر قد قاله بعض العرب »[٢٤] وقد يجتهد في القياس فيقول : « وقد يجوز في القياس : خمسة عشر من بين يوم وليلة وليس بحدّ كلام العرب »[٢٥] .

والقياس على هذا المعنى هو : معيار التقويم النحوي ، أو القواعد التي تحدّد مستوى الصواب النحوي[٢٦] ولكنّ مخالفة القياس لا توجب تخطئة ، وانّما يوصف ما جاء خلافه

---

(٢٢) عني بعض الباحثين المحدثين بمسألة تحديد مستوى الصواب للغة ، فقال محمد فرج (مستوى الصواب والخطأ ، ٤٠٦) :

«المستوى الصوابي بالنسبة لمتكلم اللغة لا ينطبق تماما على ما يسميه اللغويون المحدثون : الصوغ القياسي Anologic Greation لان الصوغ القياسي يراعى فيه العرف اللغوي الخاص . . . ولكن المستوى الصوابي يشترط مع ذلك العرف الاجتماعي العام وما يستتبع ذلك من شروط البيئة والعصر والتطور» .

وقال الدكتور عبدالصبور شاهين (في علم اللغة العام ، ٢٤٠) : «إنَّ مسألة الصواب والخطأ في اللغة تخضع للنسبية فالصواب صواب بالنسبة الى ظروف معينة تمر بها اللغة اجتماعيا وتاريخيا ، وبالنسبة الى النموذج الذي يقاس عليه . . . الخ .»

(٢٣) الكتاب ٣/٤٧٢ هـ ، ٢/١٣٢ ب .

(٢٤) المصدر نفسه ٢/٨٢ هـ ، ١/٢٥٨ ب .

(٢٥) المصدر نفسه ٣/٥٦٤ هـ ، ٢/١٧٤ ب .

(٢٦) قال الدكتور علي ابو المكارم (اصول التفكير النحوي ، ١٣) :

«ابرز النتائج المهمة التي ينتهي اليها التحليل العلمي لاصطلاح القياس واستخدامه في البحث النحوي أن من الممكن التمييز فيه بين مدلولين يختلفان تمام الاختلاف .

اما اولهما : فيرتكز على مدى اطراد الظاهرة في النصوص اللغوية مروية او مسموعة واعتبار ما يطرد من هذه الظواهر قواعد ينبغي الالتزام بها وتقويم ما يشذ من نصوص اللغة عنها . . . اما المدلول الثاني : فهو انه عملية شكلية يتم فيها الحاق أمر بآخر . . . الخ» .

وقال الدكتور عبدالصبور شاهين (في علم اللغة العام ، ٢٣٦ ، ٢٣٧) :

«الاساس الذي يمكن أن نبني عليه فكرتنا عن (مقاييس الصواب والخطأ) ذو مستويين : المستوى الاول : وهو المستوى الذي تفرضه القواعد النحوية الصارمة وهو (مستوى الصواب النحوي) ، والمستوى الثاني : وهو المستوى المتصل باللغة . . . هذا المستوى هو (مستوى الصواب اللغوي) .»

بالشذوذ على ان يكون جاريا على وجه من سنن العرب في كلامها وان لم تطرد به الأمثلة ، قال سيبويه : « الشاذ اذا كان له وجه جيّد »[27] ، ويوصف ما جاء مخالفا للقياس في الشعر خاصة بالضرورة الشعرية وشرط صحتها كذلك[28] ، وعلى هذا فالمستوى الصوابي للكلام : (هو ما كان موافقا للقياس على الكثير أو جاريا على وجه من سنن العرب في كلامها) .

وتحدّث الباحثون عن القياس والقراءات لدى سيبويه ، ويبدو للباحث أن سيبويه لم

---

(٢٧) الكتاب ٢/١٦٤ هـ ، ١/٢٩٤ ب .

قال سيبويه في قولهم : مررت بكل قائما ، ومررت ببعض قائما (المصدر نفسه ٢/١١٤ ، ١١٥ هـ ، ١/٢٧٣ ب) :

« . . . كأنك قلت : مررت بكلهم وببعضهم ، ولكنك حذفت ذلك المضاف اليه ، فجاز ذلك كما جاز : لاه أبوك ، تريد لله أبوك ، حذفوا الالف واللامين وليس هذا طريقة الكلام ولا سبيله ، لانّه ليس من كلامهم أن يضمروا الجارّ ، ومثله في الحذف : لا عليك . . والشواذ في كلامهم كثيرة» .

فالشاذ عند سيبويه ما خرج عن القياس أو طريقة كلامهم المطرد ، وكان له وجه مقبول ، فقد حذفوا المضاف اليه واضمروا الجار وهم يحملون ذلك على الحذف طلبا للخفة ، ينظر : المصدر نفسه ٢/١٦٤ هـ ، ١/٢٩٤ ب .

قال محمد الخضر حسين (دراسات في العربية ، ٣٣) :

«ان النحاة لما استقرءوا كلام العرب وجدوه قسمين : قسم اشتهر استعماله وكثرت نظائره فجعلوه قياسا مطردا ، وقسم لم يظهر لهم فيه وجه القياس وكثرة ما يخالفه فوصفوه بالشذوذ وأوقفوه على السماع ، لا لانه غير فصيح ، بل لانهم علموا أن العرب لم تقصد بذلك القليل أن يقاس عليه .»

ولكن الدكتور فتحي الدجني توسع في الشاذ فضم اليه ما لا يجوز وهو سهو منه (ظاهرة الشذوذ ، ١٧٠ ، ١٧١) .

(٢٨) يبدو للباحث أن (الضرورة الشعرية) أو (الشذوذ) مخالفة للقياس النحوي المطرد ، وانما الضرورة في الشعر ، والشذوذ في الكلام ، وقد تقع المخالفة في الشعر والكلام فتكون الضرورة من الشذوذ ، لان القياس يجري في الكثير من الكلام والشعر يقابله الشاذ فهو اعم من الضرورة ، قال سيبويه (الكتاب ٤/٤٠٥ هـ ، ٢/٣٩٢ ب) : « . . . وهذا من الشواذ ، وليس مما يقاس عليه ويطرد» .

ينظر : ظاهرة الشذوذ في النحو العربي ، ٤٣ ، الضرورة الشعرية ، ٣٧١ ، ٢٠٠ .

يحكم بالتخطئة أو الشذوذ على ما جاء مخالفا للقياس في ثلاثة أنواع من وجوه التأليف ، وقد وقف منها موقفا واحدا ، وهي :

١ - القراءات .

٢ - الأمثال .

٣ - الأساليب والتعابير اللغوية المأثورة .

وانما يدل على موقفه من هذه الأساليب موقفا واحدا قوله - مثلا - في (ما جاءت حاجتك) التي انزلت بمنزلة المثل في الموضع نفسه : « ومثل قولهم : ما جاءت حاجتَكَ اذ صارت تقع على مؤنث قراءة بعض القرّاء : ﴿ ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتُهُمْ إلاّ أنْ قالوا ﴾ ، و ﴿ تَلْتَقِطْهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ ﴾ ، وربّما قالوا في بعض الكلام : ذهبَتْ بعضُ أصابِعِهِ . »[٢٩] ههنا يعضد المثل بقراءة بعضهم وبما ورد في بعض أساليب العرب ، فهي على مستوى واحد ، وجميعها مخالف للوجه المطّرد الذي يوجب ترك التاء[٣٠] ، ولكنّ قراءة (القرآن الكريم) سنّة متبعة ، قال سيبويه : « وقد قرأ بعضهم ﴿ وأمّا ثَمُود فهدَيْناهم ﴾ إلاّ أن القراءة لا تخالف لأن القراءة السّنّة »[٣١] ، وهو موقف من القرآن الكريم جرى عليه العرب جميعا . فقد أورد سيبويه في قراءة قوله تعالى : ﴿ ما هذا بَشَراً ﴾ موقف بني تميم حيث يقول : « وبنو تميم يرفعونها إلاّ من عرف كيف هي في المصحف »[٣٢] أي ان بني تميم يقولون : (ما هذا بشرٌ) إلاّ من عرف منهم أنها في المصحف ﴿ ما هذا بَشَراً ﴾ فلا يخالفونها ، وذكر سيبويه أن قسما من العرب يقول : (ولم يكن كفواً له أحد) فأخّروا (له) حيث كانت ملغاة[٣٣] . وعقّب السيرافي قائلا : « يعني الأعراب الذين لا يدرون كيف هي في المصحف لقوّة التأخير من أنفسهم اذ لم يكن حفظ »[٣٤] .

---

(٢٩) الكتاب ١/٥١ هـ ، ١/٢٥ ب .

(٣٠) المصدر نفسه ١/٥٣ هـ ، ١/٢٦ ب .

(٣١) المصدر نفسه ١/١٤٨ هـ ، ١/٧٤ ب .

(٣٢) الكتاب ١/٥٩هـ ، ١/٢٨ ب .

(٣٣) المصدر نفسه ١/٥٦ هـ ، ١/٢٧ ب .

(٣٤) شرح كتاب سيبويه (السيرافي) ١/٤٠١ .

وأمّا (الأمثال) فهي عبارات موجزة مأثورة ، يصنّفها البلاغيون في باب الاستعارة التمثيلية[35] ووصفوها أنّها تضرب دون تغيير في ألفاظها[36] .

وقد عرفها النحاة من قبلُ وحملوا ما خالف القياس منها على ضرورات الشعر[37] ، ولكن سيبويه لم يعتلّ لاستجازتها ، وانما جرى على وصفها بـ (المثل) على وجه يعبّر عن كونه اسلوبا مستقلا بنفسه جاريا على ما أجرته العرب من دون تغيير في ألفاظه ، لأن المخاطب يعلم ما يعنيه ، حيث يقول : « وانّما أضمروا ما كان يقع مظهرا استخفافا ، ولأن المخاطب يعلم ما يعني فجرى بمنزلة المثل »[38] ، ومن شواهد الأمثال أنهم يبتدئون بالمصادرَ وفيها معنى المنصوب ، فقولك : الحمدُ للهِ على معنى المنصوب وهو بدل من اللفظ : أَحَمدُ اللهَ ، وقد يبتدأ بالاسم وان لم يكن على فعل مضمر نحو : شيء ما جاء بك ، لأن فيه معنى ما جاء بك إلاّ شيء ، وتنبّه سيبويه على أنّ بعض الكلام على غير هذا او ذاك وقد ابتدىء فيه ، لأنه (مثل) حيث يقول : « وقد ابتدىء في الكلام على غير ذا المعنى ، وعلى غير ما فيه معنى المنصوب وليس بالأصل ، قالوا في المثل : أمت في الحجر

---

(٣٥) قال عبدالقاهر الجرجاني (أسرار البلاغة ، ٢٣٩) :
«اذا لم تكن نسبة الشيء الى الشيء على الانفراد وكان مركبا من حاله مع غيره فليس الاسم بمستعار ، ولكن مجموع الكلام (مثل)» .

(٣٦) قال السكاكي (مفتاح العلوم ، ١٧٧-١٧٨) .
«ومن الامثلة استعارة وصف احدى صورتين منتزعتين من امور لوصف الاخرى .
. . وهذا نسميه التمثيل على سبيل الاستعارة ، ولكون الامثال كلها تمثيلات على سبيل الاستعارة لا يجد التغيير اليها سبيلا فاعلم» .
وقال الدكتور غريب عبدالمجيد نافع (القواعد الكلية والاصول العامة للنحو العربي ، ٧٨ ، ٧٩) :
«الامثال لا تغير ، ويستجاز فيها ما لا يستجاز في غيرها ، وانما كان الامر كذلك لكثرة الاستعمال ، ومن ثم ابتدأوا بالنكرة في قولهم : شر أهرَّ ذا ناب ، وشيء ما جاء بك ، واعادوا الضمير على المرفوع المتأخر في قولهم : في اكفانه لف الميت . . . الخ» .

(٣٧) قال المبرد (المقتضب ، ٤/٢٦١) :
«والامثال يستجاز فيها ما يستجاز في الشعر لكثرة استعمالها .»

(٣٨) الكتاب ١/٢٢٤ هـ ، ١/١١٤ ب .

لا فيك »[٣٩] ، ومما جاء على غير حاله في سائر الكلام (عسى الغوير أبؤسا) حيث اجريت (عسى) مجرى كان[٤٠] .

أمّا (بعض الأساليب والتعابير اللغوية المأثورة) التي خرجت عن القياس المطّرد فقد انزلت منزلة الأمثال ، قال سيبويه في بعض أمثلة البدل نحو : ضُرِبَ زيدٌ الظهرَ والبطنَ ، ومُطِرْنا السهلَ والجبلَ حيث اجيز النصب على نزع حرف الجرّ : « ولم يجيزوه في غير السهل والجبل ، والظهر والبطن ، كما لم يجز دخلْتُ عبدَالله ، فجاز هذا في ذا وحده ، كما لم يجز حذف حرف الجرّ إلاّ في الأماكن في مثل : دخلْتُ البيتَ ، واختصّت بهذا ، كما ان (لَدُنْ) مع (غدوةً) لها حال ليست في غيرها من الأسماء وكما انّ (عسى) لها في قولهم : عسى الغوير أبؤسا حال لا تكون في سائر الأشياء »[٤١] ، ومن ذلك قول سيبويه : « ومثل قولهم : من كان أخاك ، قول العرب : ما جاءت حاجتَكَ كأنه قال : ما صارت حاجَتَك ، ولكنّه أدخل التأنيث على (ما) حيث كانت الحاجة ، كما قال بعض العرب : من كانت امّك حيث أوقع مَنْ على مؤنث وانما صيّر (جاء) بمنزلة (كان) في هذا الحرف وحده ، لأنه بمنزلة المثل ، كما جعلوا (عسى) بمنزلة (كان) في قولهم : عسى الغوير ابؤسا ولا يقال : عسيت أخانا ، وكما جعلوا (لَدُنْ) مع (غدوةً) منوّنة في قولهم : لَدُنْ غدوةً ، ومن كلامهم أن يجعلوا الشيء في موضع على غير حاله في سائر الكلام ، وسترى مثل ذلك ان شاء الله »[٤٢] ، ومن أساليبهم التي خالفوا بها ما جاء في سائر الكلام وانزل منزلة المثل قول سيبويه : « ومن ذلك قول العرب : من أنت زيدا ، فزعم يونس أنه على قوله : من أنت تذكر زيدا . . . وبعضهم يرفع ، وذلك قليل ، كأنه قال : من أنت كلامك أو ذكرك زيد ، وانما قلّ الرفع ، لأنه اعمالهم الفعل أحسن من أن يكون خبرا لمصدر ليس له ، ولكنه يجوز على سعة الكلام ، وصار كالمثل الجاري »[٤٣] .

---

(٣٩) المصدر نفسه ١/٣٢٩ هـ ، ١/١٦٦ ب .
(٤٠) المصدر نفسه ٣/١٥٨ هـ ، ١/٤٧٨ ب .
(٤١) المصدر نفسه ١/١٥٩ هـ ، ١/٤٩ ب .
(٤٢) الكتاب ١/٥٠ ، ٥١ هـ ، ١/٢٥ ب .
(٤٣) المصدر نفسه ١/٢٩٢ هـ ، ١/١٤٧ ب .

وهكذا يتضح أنَّ بعض القراءات والأمثال والتعابير المأثورة ـ وان خرجت على القياس ـ تظل في دائرة الصواب النحوي ولا يحكم بتخطئتها أو شذوذها[44] .

الثاني ـ مستوى الجودة :

قال سيبويه بعد مزيد البيان الذي يذكره لشيخه في احدى المسائل : « وانما ذكر الخليل رحمه الله هذا لتعرف ما يحال منه وما يحسن ، فان النحويين ممّا يتهاونون بالخلف اذا عرفوا الاعراب »[45] وعلى هذا جرى سيبويه في الحرص على معرفة الحسن والقبح وتفاضل الأساليب ، من ذلك قوله في احدى مسائل الكتاب : « ان قال : أقول مررت بقائما رجلٍ ، فهذا أخبث من قبل انه لا يفصل بين الجار والمجرور ، ومن ثم أسقط : ربّ قائما رجل فهذا كلام قبيح ضعيف فاعرف قبحه ، فان اعرابه يسير ، ولو استحسناه لقلنا هو

---

(٤٤) قال الدكتور شوقي ضيف (المدارس النحوية ، ١٥٧) :

«وليس في كتاب سيبويه تخطئة واحدة لقراءة من القراءات مع كثرة ما استشهد به منها ، وقد صرح بقبولها جميعا مهما كانت شاذة على مقاييسه ، اذ قال : ان القراءة لا تخالف ، لانها سنة » .

وقالت الدكتورة خديجة الحديثي (الشاهد واصول النحو ، ٥٠) :

«وسيبويه شيخ النحاة البصريين الذين كانوا يخضعون القراءات لاقيستهم واجماعهم واصولهم المعتمدة وان كانت عن القراء الذين اعتمدت قراءاتهم نقلا متواترا عن الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم وصحابته (رض) لم يعب قارئا ولم يخطىء قراءة بل كان يذكرها ليبين وجها من العربية وليقوي ما ورد عن العرب» .

اما الدكتور احمد مكي الانصاري فقد ذهب الى التخطئة قائلا (سيبويه والقراءات ، ٣٦) :

«وبعد فلعلي اوفيت هذا البحث حقه ، حينما عرضت النماذج المتعددة الدالة على موقف سيبويه من بعض القراءات التي عارضها معارضة صريحة في الكتاب . . الخ»

ويبدو للباحث أن سيبويه لم يعارض الايات التي استشهد بها نفسها وانما قوم اساليب الكلام التي اجريت مجراها ، ينظر : الكتاب ٢ / ٣٣ـ٣٤ ، ٢ / ١٠٧ـ١٠٨ـهـ ، ١ / ٢٣٣ ، ٢٧٠ ب ، وينظر : الشاهد واصول النحو ، ٥٢ .

(٤٥) الكتاب ٢ / ٨٠ هـ ، ١ / ٢٥٧ ب .

بمنزلة : فيها قائما رجل ، ولكنّ معرفة قبحه أمثل من اعرابه »[46] ، ومن ذلك أيضا قوله : « اعلم أن (أيّا) مضافا وغير مضاف بمنزلة (مَنْ) ، ألا ترى أنك تقول : أيٌّ أفضل ، وأيّ القوم أفضل . . . فحال المضاف في الاعراب والحسن والقبح كحال المفرد ، قال الله عزّ وجل : ﴿ أيّاً ما تدعوا فلَهُ الأسْماءُ الحُسْنىٰ ﴾ . فحسن كحسنه مضافا . »[47] .

وقد اعتمد سيبويه في تحديد المستوى البلاغي على القرآن الكريم والمأثور من كلام العرب وأمثالهم وشعرهم ، فقد جعلها نماذج يحتج بها على بلاغة الأساليب ، من ذلك قوله في اضمار الفعل المستعمل اظهاره : « وهذه حجج سمعت من العرب وممن يوثق به يزعم أنه سمعها من العرب ، من ذلك قول العرب في مثل من أمثالهم : اللهم ضبعا وذئبا ، اذا كان يدعو بذلك على غنم رجل . . . »[48] ، ومثل ذلك قوله في بعض الوجوه حيث يترك اعمال أحد الفعلين : « وممّا يقوي ترك نحو هذا لعلم المخاطب قوله عزّ وجل : ﴿ والحافِظينَ فُرُوجَهم والحافظاتِ والذَّاكِرينَ الله كثيراً والذَّاكِرات ﴾ فلم يعمل الآخر فيما عمل فيه الأول استغناء عنه ومثل ذلك : « ونخْلَعُ ونتْرُك مَنْ يَفْجُرُكَ » ، وجاء في الشعر من الاستغناء أشدّ من هذا ، وذلك قول قيس بن الخطيم :

نحنُ بما عِنْدَنا وأنتَ بما عندكَ راضٍ ، والرأيُ مُختَلِفُ »[49]

وقد سلك الى تحديد المستوى البلاغي تدبّر الوجوه والفروق والتفاضل بينها ، من ذلك قوله في باب البدل : « تقول : رأيتُ متاعَكَ بعضُه فوقَ بعضٍ . . . وان جعلته حالا بمنزلة قولك : مررتُ بمتاعِكَ بعضِه مطروحاً وبعضِه مرفوعاً نصبته » ثم يفاضل بين الوجهين ويختار الرفع محتجا بالقرآن الكريم : « والرفع في هذا أعرف . . . وممّا جاء في الرفع قوله تعالى : ﴿ ويَوْمَ القيامَةِ تَرَىٰ الَّذِينَ كَذَبُوا على الله وُجُوهُهُمْ مُسْوَدَّةٌ ﴾ ، وممّا جاء في النصب انّا سمعنا من يوثق بعربيته يقول : خلق الله الزَّرافة يديها أطول من رجليها . . . الخ »[50] ، وقد يحكم ببلاغة الاسلوب في هدي القاعدة النحوية التي

---

(46) المصدر نفسه ٢/١٢٤ هـ ، ١/٢٧٧ ب .
(47) المصدر نفسه ٢/٣٩٨ هـ ، ١/٣٩٦ ب .
(48) الكتاب ١/٢٥٥ هـ ، ١/١٢٩ ب .
(49) المصدر نفسه ١/٧٤ هـ ، ١/٣٧ ب .
(50) المصدر نفسه ١/١٥٥ هـ ، ١/٧٧ ب .

يتساوى ازاءها الشعر وغيره ، من ذلك : « فان قلت : زيداً يومَ الجمعةِ أضربُ لم يكن فيه إلاّ النصب ، لأنه ليس ههنا معنى جزاء ، ولا يجوز الرفع إلاّ على قوله :

كلُّه لم أصنع »[٥١] .

وقال السيرافي في شرحه : « يعني أن (يومَ الجمعة) لغو ، كأنك قلت : زيدا أضرب ، إلاّ أن تحذف الهاء على الوجه القبيح الذي ذكرناه في : زيدٌ ضربْتُ ، وكلُّه لم أصنع »[٥٢] يريد قول الشاعر أبي نجم العجلي :

قـدْ أصْبحتْ أمُّ الخِيـارِ تـدَّعِي عَـليَّ ذنْبـاً كـلُّه لمْ أصْنَـعِ

وقد حكم سيبويه بضعفه ؛ لأنه لم يذكر علامة اضمار الأول والقياس : كلُّه لم أصنعه[٥٣] ، وسيأتي تفصيل هذه الوجوه والفروق في المبحث الثاني .

ثانيا ـ مستوى الكلام ومستوى الشعر :

قال سيبويه : « هذا باب ما يحتمل الشعر : اعلم انه يجوز في (الشعر) ما لا يجوز في (الكلام) من صرف ما لا ينصرف . . . الخ »[٥٤] ، ويأتي هذا الباب بعد (باب الاستقامة من الكلام والاحالة) لينبهنا على اختلاف مستوى الشعر عن مستوى الكلام[٥٥]

---

(٥١) المصدر نفسه ١/١٣٧ هـ ، ١/٦٩ ب .

(٥٢) شرح كتاب سيبويه (السيرافي) ١/٦٢٥ .

(٥٣) الكتاب ١/٨٥ هـ ، ١/٤٤ ب .

(٥٤) الكتاب ١/٢٦ هـ ، ١/٨ ب .

(٥٥) تحدث سيبويه عن الفرق بين الكلام والشعر في أربعة ابواب غير ما يجيء نثارا في ابواب الكتاب ، وهذه الابواب هي (هذا باب ما يحتمل الشعر) و(هذا باب الترخيم) و(هذا باب ما رخمت الشعراء . . . الخ) و(وجوه القوافي والانشاد) (المصدر نفسه ١/٢٦ ، ٢/٢٣٩ ، ٢٦٩ ، ٤/٢٠٤ هـ ، ١/٨ ، ٣٢٩ ، ٢/٢٩٨ ب) .
ويبدو انه قد تحدث عن الشعر في موضوعين :
أولها : لغة الشعر او اسلوبه في هدى التقويم النحوي .
وثانيها : الاداء الصوتي للشعر .
والاول هو موضوع البحث .

فثمّة اذاً مستويان في تقويم صحة الأساليب : المستوى الصوابي للشعر والمستوى الصوابي للكلام ـ أمّا المستوى البلاغي فهما فيه على سمت واحد ـ قال السيرافي : « اعلم ان سيبويه ذكر في هذا الباب جملة من ضرورة الشعر ليرى بها الفرق بين (الشعر) و (الكلام) ولم يتقصّه ، لأنه لم يكن غرضه في ذكر ضرورة الشعر قصد اليها نفسها ، وانما أراد أن يصل هذا الباب بالأبواب التي تقدّمت فيها يعرض في كلام العرب ومذهبهم في الكلام المنظوم والمنثور »[٥٦] ، وهما وان كانا نوعين متميزين غير ان المستوى الصوابي للكلام يظل الانموذج اللغوي الذي يسعى اليه الشاعر في صحة الألفاظ وسلامة التراكيب وان تجاوز الكلامَ الى خصوصيات الشعر الفنية ، ولكنهم احتملوا في الشعر ما لا يجري في الكلام عند الاضطرار ، وعندئذ تتسع دائرة الصواب الشعري ، ولكنها لا تخرج على اطار اللغة : أي ان الشاعر قد يتجاوز قاعدة القياس النحوي في الكلام على ان يحاول في ذلك وجها من وجوه العربية وان لم تطرد به القاعدة النحوية ؛ لأن العرب قد يتصرفون في سعة الكلام ، ولكنّ النحاة يتشدّدون في اطراد القواعد والأحكام ، من ذلك رواية سيبويه : « وسمعنا من العرب من يقول ممن يوثق به : اجتمعت أهل اليمامة ؛ لأنه يقول في كلامه : اجتمعت اليمامة يعني أهل اليمامة فأنّث الفعل في اللفظ اذ جعله في اللفظ لليمامة ، فترك اللفظ يكون على ما يكون عليه في سعة الكلام »[٥٧] ولكن سيبويه الذي يروي هذا التصرف في سعة الكلام لا يخالف القياس النحوي الذي يطّرد في الكثير فيقرر الوجه المقبول حيث يقول : « وتركُ التاء في جميع هذا الحدُّ والوجهُ »[٥٨] .

وهذا يعني ان اثبات (التاء) من سنن العرب في كلامها وان لم يكن حدّ النحاة في قياسهم المطّرد ، فمن الصواب اذاً قول الشاعر الأعشى :

وتشرق بالقول الذي قد أذعته كما شرقت صدر القناة من الدم[٥٩]

وان تجاوز القياس النحوي المطّرد الذي يوجب في الكلام ان يقال : شرق صدر القناة .

---

(٥٦) شرح كتاب سيبويه (السيرافي) ١/ ٢٣٢ .

(٥٧) الكتاب ١/ ٥٣ هـ ، ١/ ٢٦ ب .

(٥٩) المصدر نفسه ١/ ٥٢ هـ ، ١/ ٢٥ ب .

ومن سنن العرب أن يشبّهوا الشيء بالشيء في الكلام فيجري مجراه ، من ذلك ما جاء في تسمية المذكر بلفظ الاثنين والجميع ، روى سيبويه : « قال الخليل : من قال هذا قال : مسلمينٌ كما ترى جعله بمنزلة قولهم : سنينٌ كما ترى » أي ان له وجها في صرفه كما تصرف سنيناً ، ولكنّ أقيسه واجوده « . . . كما « أن تقول : هذان رجلانِ ورأيت رجلينِ ومررت برجلينِ هذا مسلمونَ ورأيتُ مسلمينَ ، ومررت بمسلمينِ »[60] ، وهذا يعني أن المتكلم في قوله : هذا مسلمينٌ مصيب أيضا اذ كان كلامه جاريا على وجه من وجوه الكلام عن العرب وان خرج به عن القياس النحوي المطّرد ، ولكن الفرق بين (الكلام) و (الشعر) هو ان خروج المتكلم عن القياس النحوي يجعل الكلام أقل جودة في حين يرخص الشاعر عند الاضطرار في تجاوز القاعدة النحوية المطّردة بشرط ان يلتمس المتكلم أو الشاعر وجها من سنن العرب في كلامها،وهذاالشرط هو الذي يوضح كلام سيبويه في باب ما يحتمل الشعر حيث يقول : « وليس شيء يضطرون اليه ، إلاّ وهم يحاولون به وجها »[61] ، وهو معيار الصواب والخطأ في الشعر أو معيار

---

(٦٠) الكتاب ٣/٢٣٢ هـ ، ٢/١٧ ، ١٨ ب .

(٦١) المصدر نفسه ١/٣٢ هـ ، ١/١٣ ب .

تابعت (الدكتورة خديجة الحديثي) العبارات التي وصف بها سيبويه المسائل النحوية الواردة في الشعر فكانت سبعا ، وقد استوفت جميع صور التقويم النحوي للشعر في الكتاب ، وبينها ما جاز في الشعر وهو مالا يستعمل في الكلام أو خطأ فيه وما اشبهه ، وقد اتضح للباحث ان سيبويه في كل ذلك كان يحاول به وجها من الوجوه لتصحيح جوازه في الشعر ، من ذلك مثلا ما أوردته من الكتاب حيث يقول فيما لا يستعمل في الكلام : «واما (ثلثمائة) الى (تسعمائة) فكان ينبغي أن تكون في القياس (مئين) او (مئات) ، ولكنهم شبهوه بعشرين وأحد عشر حيث جعلوا ما يبين به العدد واحدا وليس بمستنكر في كلامهم أن يكون اللفظ واحدا والمعنى جميع حتى قال بعضهم في الشعر من ذلك ما لا يستعمل في الكلام . . . الخ» فقد جاز في الشعر للوجه المذكور ، وأوردت قوله في استعمالهم اذا شرطية جازمة وهي في الكلام خطأ : «وقد جازوا بها في الشعر مضطرين شبهوها بـ(ان) حيث رأوها لما يستقبل وأنه لابد لها من جواب . . .» فالوجه في استعمال اذا شرطية جازمة في الشعر وهي في الكلام خطأ هو تشبيهها بـ(ان) وهكذا .

ينظر : دراسات في كتاب سيبويه ، ١٣٠ ، ١٣٣ ، ١٣٤ - ١٤٩ .

والكتاب ١/٢٠٩ ، ٣/٦١ هـ ، ١/١٠٧ ، ٤٣٤ ب .

« اعلم انه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام من صرف ما لا ينصرف يشبّهونه بما ينصرف من الأسماء ، لأنها أسماء كما انها أسماء،وحذف ما لا يحذف يشبّهونه بما قد حذف واستعمل محذوفا كما قال العجّاج :

قَواطِناً مكَّةَ من وُرْقِ الحِمَىْ

يريد الحمام . . . الخ »[62] وفيه ان احتمال صرف ما ينصرف في الشعر يشبّهونه بما ينصرف من الأسماء في الكلام وقد مرّ قول الخليل فيه ، وانهم يحتملون الحذف في الشعر لأنه مما يقع في الكلام حيث يقول : « هذا باب ما يكون في اللفظ من الأعراض : اعلم انهم مما يحذفون الكلم وان كان أصله في الكلام غير ذلك . . . الخ »[63] ، وقال السيرافي في شرحه : « يعني ما يعرض في الكلام فيجيء على غير ما ينبغي أن يكون عليه قياسه »[64] .

وهكذا يعالج سيبويه اسلوب الشعر في هدى التقويم النحوي بأن يلتمس له وجها من وجوه كلام العرب وان لم يجر على القياس المطّرد ، ويبدو للباحث ان للشعر (قياسا) يتسع لاحتمال ما لا يجوز في الكلام ، فهو أوسع دائرة من القياس النحوي ، قال سيبويه : « الشعراء اذا اضطروا أضمروا في الكاف فيجرونها على (القياس) ، قال العجّاج :

وأُمَّ أوْعالٍ كَهَا أو أقْرَبا

وقال العجّاج :

فلا تَرَى بَعْلاً ولا حَلائِلا كَهُ ولا كَهُنَّ إلاّ حاظِلا

شبّهوه بقوله : لَهُ ، ولَهُنَّ »[65] .

---

(62) الكتاب ١/٢٦ ، ٢٧ هـ ، ١/٨ ب .

(63) المصدر نفسه ١/٢٤ ، ٢٥ هـ ، ١/٨ ب .

(64) شرح كتاب سيبويه (السيرافي) ١/٢٢٠ .

(65) الكتاب ٢/٣٨٤ هـ ، ١/٣٩٢ ب .

وههنا يتضح وصف هذه الضرورة بالقياس ، فكيف يجري هذا (القياس الشعري) ؟ يبدو للباحث من استقراء شواهد الشعر في الكتاب أن القياس الشعري عند الاختيار يوافق القياس النحوي الذي يجري في الكثير[66] ويجري عند الاضطرار على سنن العرب في كلامها وتصرفهم في أساليب العربية وان لم تطرد به الأمثلة ، فشرط صحته أن يكون ثمّة وجه مقبول في العربية يلحق به أمر آخر يحمل عليه ، فان لم تجده فهو خطأ مرفوض ، قال سيبويه : « لو اضطرّ شاعر ، فأضاف الكاف الى نفسه قال : ما أنت كي ، وكي خطأ ، من قبل أنه ليس في العربية حرف يفتح قبل ياء الاضافة »[67] ، فليس احتمال الشعر للضرائر خارجا عن سنن العرب في كلامها ، فلا يصح الطعن على سيبويه في انه كان يلتمس الأعذار لأخطاء الشعراء[68] ، ثم انه على ما يبدو من نص كلامه كان

---

(٦٦) قال سيبويه (المصدر نفسه ١/٨٥ هـ ، ١/٤٤ ب) :

قال الشاعر وهو أبو النجم العجلي :

قد أصبحت ام الخيار تدّعي ... عليّ ذنباً كله لم أصنع

فهذا ضعيف ، وهو بمنزلة في غير الشعر ، لأن النصب لا يكسر البيت ، ولا يخل به ترك اظهار الهاء ، وكأنه قال : كله غير مصنوع . وهذا يعني انه أجرى القياس النحوي على الكلام والشعر ـ في حال الاختيار ـ معاً فقرر ان هذا البيت ضعيف وهو بمنزلته في الكلام لأنه خرج عن القياس المطرد الذي يوجيب ذكر علامة اضمار الاسم المتقدم ، فالقياس في الشعر والكلام ان يقال : كله لم أصنعه .

(٦٧) الكتاب ٣/٣٨٥ هـ ، ١/٣٩٢ ب .

قال ابراهيم محمد في فلسفة الضرورة الشعرية عند سيبويه (الضرورية الشعرية ، ١٣) : « الشاعر عنده لا يخرج عما عليه الاستعمال اللغوي للألفاظ والعبارات إلا ليبلغ بالتعبير مستوى آخر من مستويات الاستعمال الواقعة في اللغة ، فهذا من قبيل الخطأ الذي لا يجوز في الشعر أو في الكلام » .

(٦٨) قال ابن فارس (ذم الخطأ في الشعر ، ٢٩)

« جعل ناس من أهل العربية يوجهون لخطأ الشعراء وجوها ، ويتحملون لذلك تأويلات حتى صنعوا فيما ذكرنا ، أبوابا ، وصنفوا في ضرورات الشعر كتبا ، فقال من العلماء بالعربية في باب ترجمه بما يتحمل الشعر : اعلم انه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام . . .

هذا كله قول سيبويه » .

يروي صنيع الشعراء في شعرهم أي انه لم يبتدع معايير لتقويم الشعر وما يحتمله وانما يستقري فيستنبط ، فقد وجدهم على حال كما يقول : « ليس شيء يضطرّون اليه إلّا وهم يحاولون به وجها »[69] وهذه السعة في تصرف الشاعر قد عرفها الشعر في غير العربية منذ زمن طويل ، فلم تتحكم فيه قواعد اللغة على سمت ما يجري في الكلام[70] .

أما النحاة الآخرون فقد ذهب بعضهم في تقويم الشعر الى (فكرة الاصول) ، قال المبرّد :

« واعلم ان الشاعر اذا اضطرّ صرف ما لا ينصرف جاز له ذلك ، لأنه انما يردّ الأسماء الى اصولها ، وان اضطر الى ترك صرف ما ينصرف لم يجز له ذلك ، وذلك لأن الضرورة لا تجوّز اللحن ، وانما يجوز فيها ان ترد الشيء الى ما كان له قبل دخول العلة نحو قولك في (رادّ) اذا اضطررت اليه : هذا رادد ، لأنه فاعل في وزن ضارب ، فلحقه الادغام . . . الخ »[71] .

وعلى هذا جرت أقوال بعض النحاة الآخرين[72] ، ولكن الاصول لدى سيبويه انما

---

(٦٩) الكتاب ١/٣٢ هـ ، ١/١٣ ب .

(٧٠) قال ارسطو (كتاب ارسطوطاليس في الشعر ـ ترجمة الدكتور شكري محمد عياد ـ ١٢٤) :
«ليس بصواب اذا ما عاب النقاد على الشعراء هذه الاساليب واستهزءوا بهم ، كما كان اوقليدس الكبير يزعم أن نظم الشعر يهون امره اذا اجيز للشاعر أن يمد المقاطع كلما اراد . . . ولكن الاعتدال امر واجب في جميع الاجزاء .»
وقال (المصدر نفسه ، ١٢٨) :
«وكان أريفراديس يهزأ بالشعراء التراجيديين ، لانهم يستعملون عبارات لا ترد في الحديث قط(*) . . . على ان مجيء هذه الاساليب على خلاف العادة في الاستعمال هو الذي جعلها تنأى بالعبارة عن الابتذال ، ولكن اريفرادبس ما كان يشعر بذلك .»
وينظر : المصدر نفسه ١٠٨ .

(*) الصواب : أبدا .

(٧١) المقتضب ، ٣/٣٥٤ .

(٧٢) قال ابن عصفور (المقرب ، ٢/٢٠٢) :
«اعلم انه يجوز في الشعر وما اشبهه من الكلام المسجوع ما لا يجوز في الكلام غير المسجوع من رد فرع الى اصل او تشبيه غير جائز بجائز اضطر الى ذلك او لم يضطر اليه ، لانه موضع قد ألفت فيه الضرائر .»
ينظر : الضرورة الشعرية ، ٢٢٣-٢٢٤ .

هي بعض ما يعوّل عليه من وجوه العربية التي يلتمسها فيما يضطر اليه الشعراء ، من قبل أن هذه الاصول التي استنداليها انما اجريت في هدي سنن العرب في كلامها ، قال سيبويه في ردّ المعتل الى الأصل : « وتقول في مثل جلعلع : ردّد ، ولم تدغم في الآخرة كما لم تفعل ذلك في ردّد ، فتركوا الحرف على أصله لأنهم يرجّعون الى مثل ما يفرّون منه فيدعـون الحرف على الأصل »[73] ثم ان الرد الى الأصل لا يصح الاستناد اليه في جميع الضرورات الشعرية ، فالحذف من أكثر الضرورات التي يرتكبها الشاعر وهي خـلاف الأصل لأن الحذف تغيير والتغيير خلاف الأصل[74] ، وعلى هذا فان التماس الوجه من سنن العرب في كلامها التي استند اليها سيبويه في آخر (باب ما يحتمل الشعـر) هو أعمّ من الـرد الى الاصول .

وختاما لكل ما تقدم من دراسة مستوى الكلام ومستوى الشعر يخلص الباحث الى تحديد (مستوى الصواب في الشعر) فأعلاه ما وافق القياس النحوي وأقلّه ألاّ يخرج عن سنن العرب في كلامها وان لم تطرد به الأمثلة ، أمّا (مستوى الصواب في الكلام) فانه يضيق بدائرة القياس النحوي التي يؤدي تجاوزها الى جعله أقل جودة أو يصير به الى الخطأ واللحن ، واذا ما احرز الشعر والكلام المستوى الصوابي فانهما يلتقيان في مستوى الجودة ، فهما فيه على سمت واحد .

ثالثا ـ جهات التقويم النحوي لمستويات الاسلوب

أوضح البحث ان النحاة الأوائل أدركوا تفـاضل الاسـاليب وتفاوتها على وجـه لا يتساوى كلامان متغايران في الشكل او المضمون ، وصدر عن ذلك البلاغيون يفيدون منه في بحث وجوه البلاغة ودلائل الاعجاز وعقد الموازنات[75] .

---

(٧٣) الكتاب ٤/٤٢٨ هـ ، ٢/٤٠٣ ب .
(٧٤) القواعد الكلية والاصول العامة ، ١٩٩ .
(٧٥) ينظر : أسرار البلاغة ، ١٤ .
من بلاغة القرآن ، ٣٨٨ـ٤٠٠ .

ويبدو للباحث ان سيبويه كان يتابع في تقويمه النحوي لمستويات التأليف ، والتفاضل بينها جهتين [٧٦] :

الاولى ـ وجوه الاعراب .

الثانية ـ أحوال الكلام .

الاولى ـ وجوه الاعراب :

قال سيبويه : « هذا باب مجاري أواخر الكلم من العربية وهي تجري على ثمانية مجار : على النصب ، والجر ، والرفع ، والجزم ، والفتح ، والضم ، والكسر ، والوقف . . . الخ »[٧٨] .

---

(٧٦) قال كمال الدين الزملكاني (البرهان الكاشف عن اعجاز القرآن ، ٣٠٠) :
«يعتبر التفاضل بين العبارتين في النظم من وجوه ثلاثة :
الاول : المعاني الانفرادية : بأن يكون بعضها اقوى دلالة او افخم مسمى او اسلس لفظا او نحو ذلك .
الثاني : المعاني الاعرابية : وذلك بان يكون مساهماً ابلغ معنى كالتمييز مع البدل نحو : واشتعل الرأس شيبا مع اشتعل الرأس شيبه ، وهذا ابلغ من اشتعل شيب الرأس .
الثالث : مواقع التركيب : كقوله تعالى : (وقَالَ اللهُ لا تتخذوا آلهين اثنينِ) فان الاولى ان تجعل (اثنين) مفعول (تتخذوا) و(الهين) صفة له تقدمت فانتصبت على الحال ، والتقدير : لا تتخذوا اثنين آلهين ، لان (آلهين) اخص من (اثنين)»
وقال (المصدر نفسه ، ٩٦) :
«فعليك أيها الناظر الى دقائق الكتاب العزيز وحقائقه بـ(مراعاة الوضع الحقيقي والمجازى) و(مراعاة الاعرابات) و(مراعاة التأليف) كما سلف» .
وقال علي بن محمد الموسوي (اساس النحو ، ٥) :
«يبحث فيه عن (قواعد الاعراب) مثل الفاعل مرفوع ، والمفعول منصوب ، والمضاف اليه مجرور فكذلك يبحث فيه عن (قواعد التركيب) مثل ان المضاف مقدم على المضاف اليه . . . الخ» .

(٧٧) عُني النحاة بالوجوه والاحتمالات المتعددة ، ولعل ابا جعفر النحاس المتوفى عام ٣٣٨ هجـ اكثرهم نشاطا في بسط القول فيها ، فقد بلغ في اعراب قوله تعالى : (مالك يوم الدين) ـ مثلا ـ خمسة وعشرين وجها .
ينظر : الدراسات اللغوية والنحوية في مصر ، ٤٨٤ .

(٧٨) الكتاب ١٣/١ هـ ، ٢/١ ، ٣ ب .

هذا أول أبواب الكتاب وفيه بيان مجاري أواخر الكلم من العربية ، وانما جعلت هذه العلامات لتنبيء عن المعاني التي تعتورها في أساليب الكلام ، وهذه الأساليب منها ما كان على وجه واحد من وجوه الاعراب نحو عبدُالله منطلقٌ . قال سيبويه : « ارتفع عبدالله لأنه ذكر ليبنى عليه المنطلق ، وارتفع المنطلق لأن المبني على المبتدأ بمنزلته »[٧٩] ومنها ما احتمل أكثر من وجه نحو قولك : زيد ضربته ، قال سيبويه : « فاذا بنيت الفعل على الاسم قلت : زيدٌ ضربتُهُ ، فلزمته الهاء ، وانما تريد بقولك مبني عليه الفعل أنه في موضع منطلق ، اذا قلت : عبدُالله منطلقٌ . . . وان شئت قلت : زيداً ضربتُه ، وانما نصبه على اضمار فعل هذا تفسيره ، كأنك قلت : ضربتُ زيداً ضربْتُه »[٨٠] .

وهنا يظهر التفاضل في تقويم هذه الوجوه المحتملة من الاعراب التي تمثل صورا متفاوتة من مستويات الصواب ، قال سيبويه : « النصب عربي كثير والرفع أجود ، لأنه اذا أراد الاعمال فأقرب الى ذلك أن يقول : ضربت زيدا ، وزيدا ضربت ، ولا يعمل الفعل في مضمره ولا يتناول به هذا المتناول البعيد ، وكل هذا من كلامهم »[٨١] ، وعلى هذا يجري الكتاب في تقويم وجوه الاعراب المحتملة .

ويبدو للباحث ان تعدد وجوه الاعراب المحتملة يرتدّ الى أسباب متعددة يكشف عنها استقراء وجوه الاعراب في الكتاب ، ويمكن تصنيفها وبيان تقويمها على الوجه الآتي :

١ - الاعراب والمعنى :

الاعراب فرع المعنى المعجمي والدلالي ، وفي هدى ذلك كان سيبويه يعالج وجوه

---

(٧٩) المصدر نفسه ٢/١٢٧ هـ ، ١/٢٧٨ ب .

(٨٠) المصدر نفسه ١/٨١ هـ ، ١/٤١ ، ٤٢ ب .

قال الدكتور فاضل صالح السامرائي (الجملة العربية ، ٢٥٠) :

«المدقق في الجملة العربية وطبيعة دلالتها على المعنى يرى انها على ضربين :

١ - تعبير قطعي اي يدل على معنى واحد .

٢ - تعبير احتمالي اي يحتمل اكثر من معنى . . . الخ » .

(٨١) الكتاب ١/٨٢ ، ٨٣ هـ ، ١/٤٢ ب .

الاعراب المحتملة ، ومّا يدل على عنايته بتفسير الصيغ والمفردات قوله : « وان كان (المفعل) مصدرا اجري مجرى ما ذكرنا من الضرب والسير وسائر المصادر التي ذكرنا . . . فاذا قلت : ضرب به ضربا ، قلت : ضرب به مضربا ، وان رفعت رفعت » ، ثم قال مراعيا اختلاف المعنى : « فان قلت : ذهب به مذهب ، أو سلك به مسلك رفعت ، لأن (المفعل) ههنا ليس بمنزلة الذهاب والسلوك ، وانما هو الوجه الذي يسلك فيه ، والمكان الذي يذهب اليه وانما هو بمنزلة قولك : ذهب به السوق وسلك به الطريق ، وكذلك (المفعل) اذا كان حينا . . . تقول : سير عليه مبعث الجيوش ، ومضرب الشّول »[82] ، ومن ذلك أيضا أنه عقد بابا عل تفسير بعض المصادر حيث يقول : « هذا باب ذكر معنى لبّيك وسعديك وانما ذكر ليبين لك وجه نصبه ، كما ذكر معنى سبحان الله »[83] ، ومثله قوله : « وهذه حروف تجري مجرى خلفك وأمامك ، ولكنّا عزلناها لنفسّر معانيها ، لأنها غرائب »[84] ، قال الرمّاني : « انما ادخل هذا الباب تفسير الغريب للحاجة اليه في كشف الوجه الذي يقع عليه الاعراب ، فجرى على طريق التبع للغرض ، فهكذا يصلح أن يدخل في الصناعة ما كان من صناعة غيرها ، كمثل هذه العلة على هذا الوجه »[85] .

أمّا عناية سيبويه بالمعنى الدلالي للاسلوب فقد شاعت في الكتاب كثيرا . وفي هدي المعاني المتعددة يحتمل الاسلوب أكثر من وجه من وجوه الاعراب المحتملة ، من ذلك قوله : « لو قال رجل لرجل : مَعْذِرةً الى الله وإليْكَ مِنْ كذا وكذا ، يريد اعتذارا لنصب ، ومثل ذلك قول الشاعر :

يشكو إليَّ جَمَلي طولَ السُّرىٰ ... صبرٌ جميلٌ فكِلانا مُبْتلىٰ

والنصب أكثر وأجود ، لأنه يأمره ، ومثل الرفع : ﴿ فصبرٌ جميلٌ واللهُ المُسْتَعانُ ﴾ كأنه يقول : الأمرُ صبرٌ جميلٌ »[86] ، ومن ذلك أيضا الوجوه المحتملة في اعراب : ادخلوا

(82) المصدر نفسه ١/٢٣٣ ، ٢٣٤ هـ ، ١/١١٩ ، ١٢٠ ب .
(83) الكتاب ١/٣٥٢ هـ ، ١/١٧٦ ب .
(84) المصدر نفسه ١/٤١١ هـ ، ١/٢٠٤ ب .
(85) شرح كتاب سيبويه (الرماني) ٢/٤٠ .
(86) الكتاب ١/٣٢٠ ، ٣٢١ هـ ، ١/١٦١ ب .

الأوّلَ فالأوّلَ ، قال سيبويه : « فان قلت : ادخلوا ، فأمرت فالنصب الوجه . . . وكان عيسى يقول : ادخلوا الأوّلُ الأوّلُ ، لأن معناه ليدخل فحمله على المعنى ، وليس بأبعد من :

لِيُبْكَ يزيدُ ضارعٌ لخُصومةٍ

فاذا قلت : ادخلوا الأوّلُ والآخِرُ ، والصغيرُ والكبيرُ ، فالرفع ، لأن معناه معنى كلّهم ، كأنه قال : ليدخلوا كلُّهم »[87] ، وقد تقتضي القاعدة أحد الوجوه ، ولكنّ المعنى يتطلب الوجه الآخر فيجري بموجبه ، من ذلك أن العامل في باب التنازع هو الذي يلي المعمول لقرب جواره ، ولكنّ سيبويه يقول في قول امرىء القيس :

فلو أنّ ما أسعى لأدنى معيشة ... كفاني ولم أطلب قليل من المال

« انما رفع لأنه لم يجعل القليل مطلوبا ، وانما كان المطلوب عنده الملك وجعل القليل كافيا ، ولو لم يرد ذلك ونصب فسد المعنى »[88] وعندئذ يتضح ان احتمال المعاني يقتضي تعدّد وجوه الاعراب وانما يقع التفاضل بين الوجوه المحتملة بلحاظ المعنى المطلوب[89] .

٢ - الاعراب وكلام العرب :

اشتمل الكتاب على ذكر وجوه الاعراب التي احتملها بعض العرب ولم تجر على قواعد النحو المطّردة ، ولذلك تجد الجملة في أكثر من اعراب واحد وان لم يختلف بها المعنى ، ومن ذلك ما يعرف في كتب النحو في اعراب (ما) على لغة أهل الحجاز وبني تميم ، قال سيبويه : « هذا باب اجري مجرى ليس في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز ، ثم يصير الى أصله وذلك الحرف (ما) ، تقول : ما عبدالله أخاك ، وما زيد منطلقا »[90] وليس اعرابها على لغة أهل الحجاز هو القياس في الكتاب وان شاعت في الاستعمال اللغوي وانزل بها القرآن الكريم ، قال سيبويه : « وأمّا بنو تميم فيجرونها مجرى أمّا وهل

---

(٨٧) الكتاب ١/٣٩٨ ، ٣٩٩ هـ ، ١/١٩٨ ، ١٩٩ ب .

(٨٨) المصدر نفسه ١/٧٩ هـ ، ١/٤١ ب .

(٨٩) ينظر : قضايا اللغة العربية والنحو ، ٥-٢٧ .

(٩٠) الكتاب ١/٥٧ هـ ، ١/٢٨ ب .

أي لا يعملونها في شيء وهو القياس ، لأنه ليس بفعل ، وليس (ما) كليس ، ولا يكون فيها اضمار »[91] ، وعندئذ يحتمل قولك : ما زيد كريم وجهين من الاعراب ، ومنه « وتقول : اذا كان غدٌ فأتني ، واذا كان يومُ الجمعةِ فأتني ، فالفعل لغد واليوم ، كقولك : اذا جاء غدٌ فأتني ، وان شئت قلت : اذا كان غداً فأتني ، وهي لغة بني تميم »[92] فههنا احتمالان من الاعراب وهما معا جائزان على سمت واحد . ومن القياس أن تقول : كيف أنت وزيدٌ ، وما أنت وزيدٌ فالرفع حسن[93] ، وثمة وجه آخر ، قال سيبويه : « وزعموا أن ناسا من العرب يقولون : كيف أنت وزيداً ، وما أنت وزيداً ، وهو قليل في كلام العرب »[94] ، والقياس أن تقول : كلمته فاه الى فيَّ ، وقال سيبويه : « وبعض العرب يقول : كلّمته فوه الى فيَّ »[95] ، وهكذا تجد الوجوه المحتملة في الاعراب قد تجيء بسبب اختلاف اللغات واختلاف العرب في كلامهم ، فمنها ما تتفاضل فيه اللغتان في هدي القياس ، ومنه ما يكون مكافئا له ؛ أو أقل منه .

٣ ـ الاعراب والتوجيه النحوي :

قد يحتمل الكلام غير وجه اعرابي وان كان نصّا في معناه صريحا في دلالته وانما يتسع النحوي فيه فيقلّبه على وجوه محتملة ما وسعته الحجة واستقام له الدليل ، من ذلك : « هذا باب ما يجوز فيه الرفع مما ينتصب في المعرفة وذلك قولك : هذا عبدالله منطلق ، حدّثنا بذلك يونس وأبو الخطاب عمّن يوثق به من العرب ، وزعم الخليل رحمه الله أن رفعه يكون على وجهين : فوجه أنك حين قلت : هذا عبدالله أضمرت (هذا) أو (هو) ، كأنك قلت : هذا منطلق أو هو منطلق ، والوجه الآخر : أن تجعلهما جميعا خبرا لهذا ، كقولك : هذا حلو حامض ، لا تريد ان تنقض الحلاوة ، ولكنك تزعم انه جمع الطعمين ، وقال الله عزّ وجلّ : ﴿ كَلَّا إنّها لَظَىٰ نزَّاعةً للشَّوىٰ ﴾ . »[96] فهذا وجهان

(٩١) الكتاب ١/٥٧ هـ ، ١/٢٨ ب .

(٩٢) المصدر نفسه ١/٢٢٤ هـ ، ١/١١٤ ب .

(٩٣، ٩٤) المصدر نفسه ١/٣٠٢ ، ٣٠٣ هـ ، ١/١٥٢ ، ١٥٣ ب .

(٩٥) المصدر نفسه ١/٣٩١ هـ ، ١/١٩٥ ب .

(٩٦) الكتاب ٢/٨٣ هـ ، ١/٢٥٨ ب .

للرفع ذكرهما الخليل ، وزاد سيبويه وجهين آخرين حيث يقول : « وقد يكون رفعه على ان تجعل عبدالله (معطوفا) على هذا الوصف ، كأنه قال : عبدالله منطلق ، وتقول : هذا زيد منطلق على (البدل) كما قال تعالى جدّه : ﴿ بالنَّاصِيَةِ ناصِيَةٍ كاذبةٍ ﴾ ، فهذه أربعة أوجه في الرفع »[٩٧] ، ومن ذلك : « قولك : ان زيداً ظريف وعمرو ، وان زيدا منطلق وسعيد ، فعمرو وسعيد يرتفعان على وجهين ، فأحد الوجهين حسن ، والآخر ضعيف ، فأمّا الوجه الحسن فأن يكون محمولا على الابتداء ، لأن معنى أن زيدا منطلق ، : زيد منطلق . . . وأمّا الوجه الآخر الضعيف فان يكون محمولا على الاسم المضمر في المنطلق والظريف ، فاذا أردت ذلك فأحسنه أن تقول : منطلق هو وعمرو ، وان زيدا ظريف هو وعمرو »[٩٨] .

ذلك ما كان فيه الاعراب واحدا ويظهر الخلاف في توجيهه ، وقد يحتمل غير اعراب واحد ، وذلك مثل قولك : فيها عبدُالله قائماً ، وان شئت ألغيت (فيها) فقلت : فيها عبدُالله قائمٌ[٩٩] ، وقال سيبويه : « ومثل قولك فيها عبدالله قائما : هو لك خالصاً ، وهو لك خالصٌ »[١٠٠] والوجه ان تقول : إيّاكَ نَفْسَك ، « وقال الخليل : لو ان رجلا قال : إيّاكَ نَفْسِك لم اعنّفه ، لأن هذه الكاف مجرورة »[١٠١] ، ومن ذلك أيضا « هذا باب الرفع فيه وجه الكلام ، وهو قول العامة ، وذلك قولك : مررت بسرجٍ خزٌّ صُفَّتُهُ ، ومررت بصحيفةٍ طينٌ خاتمُها ، ومررت برجلٍ فضةٌ حليةُ سيفِهِ ، وانما كان الرفع في هذا أحسن من قبل انه ليس بصفة . . ومن العرب من يقول : مررت بقاعٍ عرفجٍ كلِّه ، يجعلونه كأنه وصف »[١٠٢] .

ومن المعلوم أن التوجيه الاعرابي ميدان يتبارى فيه النحاة وقد اختلفوا لأجله ، من

---

(٩٧) المصدر نفسه ٢/٨٦ هـ ، ١/٢٦٠ ب .
(٩٨) المصدر نفسه ٢/١٤٤ هـ ، ١/٢٨٥ ب .
(٩٩) المصدر نفسه ٢/٨٨ ، ٨٩ هـ ، ١/٢٦١ ب .
(١٠٠) الكتاب ٢/٩١ هـ ، ١/٢٦٢ ب .
(١٠١) المصدر نفسه ١/٢٧٩ هـ ، ١/١٤١ب .
(١٠٢) المصدر نفسه ٢/٢٣ ، ٢٤ هـ ، ١/٢٢٨ ، ٢٢٩ ب .

ذلك اختلاف الخليل وسيبويه فيما جرى نعتا على غير وجه الكلام ، نحو : هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ ، فقد فرّق الخليل بينه وبين : هذانِ جحرا ضبٍّ خربانِ ، وقال سيبويه : « وهذا قول الخليل رحمه الله ولا نرى هذا والأول إلا سواء »[103] يريد أنه لا فرق بين قولك : هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ ، وهذانِ جحرا ضبٍّ خربانِ فخالف شيخه فيما ذهب اليه ، ومن ذلك اختلاف سيبويه مع النحويين في غير موضع من مسائل الكتاب مثل قوله : « هذا باب منه استكرهه النحويون ، وهو قبيح فوضعوا الكلام فيه على غير ما وضعت العرب ، وذلك قولك : ويحٌ له وتبٌّ ، وتباً لك وويحا »[104] ، ومثل ذلك قوله : « قال النحويون : أمّا العلم والعبيد فذو علم وذو عبيد ، وهذا قبيح ، لأنك لو أفردته كان الرفع الصواب ، فخبث اذ اجري غير المصدر كالمصدر ، وشبّهوه بما هو في الرداءة مثله ، وهو قولهم : ويلٌ له وتب »[105] يريد قولهم في المثال السابق . ولعل اختلاف سيبويه والكسائي في (المسألة الزنبورية) أشهر مسائل الخلاف عند النحويين وان لم تكن من أمثلة الكتاب .

وهكذا تجد الكتاب حافلا بالمسائل التي احتملت غير وجه واحد من وجوه الاعراب المحتملة وكان لسيبويه رأيه الواضح في تقويمها ، ومن المناسب أن يذكر ههنا أن ما ورد في الكتاب من تعابير نحو قوله : (ان العرب يغلطون) وما أشبهه ، انما يريد به التوهم[106] على معنى انهم يذهبون في توجيه المسألة وجها آخر ، من ذلك قول الخليل في المثال المتقدم (جحرُ ضبٍّ خربٍ) : « وانما يغلطون اذا كان الآخر بعدّة الأول ، وكان مذكرا مثله أو مؤنثا ، وقالوا : هذه جِحرةُ ضِبابٍ خربةٍ ، لأن الضِّبابَ مؤنّثة ، ولأن الجِحرةَ مؤنّثة ،

---

(103) المصدر نفسه ١/٤٣٦ ، ٤٣٧ هـ ، ١/٢١٧ ، ٢١٨ ب .

(104) المصدر نفسه ١/٣٣٤ هـ ، ١/١٦٧ ، ١٦٨ ب .

(105) الكتاب ١/٣٨٩ هـ ، ١/١٩٤ ، ١٩٥ ب .

قال البغدادي (الخزانة ، ٤/٣٢٥) :

«وزعم سيبويه أن قوما من العرب يغلطون فيقولون : انّهم اجمعون ذاهبون ، وانك وزيد ذاهبان ، ومراد سيبويه بالغلط توهم عدم ذكر (ان) لا حقيقة الغلط ، كيف ؟ وهو القائل : ان العرب لا تطاوعهم السنتهم في اللحن والخطأ .»

(106) الكتاب ١/٤٣٧ ، ١/٢١٧ ب .

والعدّة واحدة فغلطوا » ، ومن ذلك أيضا قوله : « واعلم أن ناسا من العرب يغلطون فيقولون : انهم أجمعون ذاهبون ، وانك وزيد ذاهبان ، وذلك ان معناه معنى الابتداء ، فيرى أنه قال : هم ، كما قال :

ولا سابِقٍ شيئاً اذا كان جائيا

على ما ذكرت لك »[١٠٧] وانما التوهم نوع من التوجيه النحوي ، ولكن العرب تجريه على ألسنتها من غير أن يتأوّلوا فيه تعليلا على ما رأيت لدى النحويين[١٠٨] .

الثانية ـ أحوال الكلام :

هذه هي الجهة الثانية التي تناولها التقويم النحوي لمستويات الصواب حيث تتفاضل الأساليب في أحوال تأليف الكلام من تقديم وتأخير وحذف واضمار ونحوه ، ويبدو للباحث أن أحوال تأليف الكلام في العربية كثيرة اتسع بها الكتاب ، وقد استأثر بعضها باهتمام النحويين فقلّما يخلو باب نحوي منها ، وهذه الأحوال التي اهتموا بها هي : التقديم والتأخير ، والحذف ، والفصل وما أشبهه مما له علاقة بنظرية العوامل ، وسيستأنف الباحث الكلام على هذه الأنواع في نظرية العوامل والتقويم النحوي[١٠٩] .

---

(١٠٧) الكتاب ٢/١٥٥ هـ ، ١/٢٩٠ ب .

(١٠٨) قال السيرافي (شرح كتاب سيبويه ، ٣/٣٤) :

«قد ذكر بعض النحويين أن الغلط انما وقع في أنهم اجمعون ، لان لفظ هم يكون للرفع في قولك : هم قائمون واشباه ذلك فتوهموا(أنّهم) في تقدير : هم أجمعون ، وجعل : انك وزيد في معنى : أنت وزيد ذاهبان ، والغلط فيه ان (ذاهبان) خبر الكاف في (أنك) وهو منصوب بـ(ان) و(زيد) و(هو) مرفوع بالابتداء وخبر (ان) يرتفع بغير الذي يرتفع به خبر الابتداء ، ولو قال : انك ذاهب وزيد كان من اجود الكلام على ما بيناه ، وفي مذهب الكوفيين انّك وزيد ذاهبان جائز لا غلط فيه» .

(١٠٩) منهج كتاب سيبويه ، ٢٦٥ .

وههنا يقتصر البحث على تقويم قسم منها مع أحوال الكلام الاخرى :

١ - التقديم والتأخير :

قال سيبويه : « إنّما يقدّمون الذي بيانه أهمّ لهم ، وهم ببيانه أعنى ، وان كانا جميعا يُهمّانهم ويَعنيانِهم »[110] ، وفي هدي هذا التقويم عالج سيبويه أمثلة التقديم والتأخير ، من ذلك قوله في باب الفاعل : « ان قدّمت المفعول وأخّرت الفاعل جرى اللفظ كما جرى في الأول وذلك قولك : ضرب زيداً عبدُالله . . . فمن ثمّ كان حدّ اللفظ أن يكون فيه مقدما وهو عربي جيّد كثير »[111] .

وقد اشتمل الكتاب على أمثلة معروفة منه ، قال الدكتور عبدالقادر حسين : « وسيبويه في صدر كتابه يحدّثنا عن التقديم والتأخير بكلام يعتبر هو العمدة ، وصاحب الريادة فيه ، وربما كان أول من طرق سر هذا اللون البلاغي من العلماء ، فنحن نلحظ أن العلماء قبله كانوا يعرفون التقديم والتأخير ، ولكنهم لم يقفوا على أسراره البلاغية »[112] .

٢ - الحذف :

قال سيبويه : « اعلم انهم مما يحذفون الكلم ، وان كان أصله في الكلام غير ذلك ، ويحذفون ويعوّضون ، ويستغنون بالشيء عن الشيء الذي أصله في كلامهم أن يستعمل حتى يصير ساقطا وسترى ذلك ان شاء الله »[113] ، وأمثلة الحذف في الكتاب كثيرة جدا ، وقد اطلق عليه تعابير منها (الاضمار) من ذلك : « هذا باب الاضمار في (ليس ، وكان) كالاضمار في (انّ) اذا قلت : إنّه مَنْ يَأْتِنا نَأْتِهِ ، وإنّه أمَةُ اللهِ ذاهبةٌ ، فمن ذلك قول العرب : ليسَ خَلَقَ اللهُ مثلَهُ . . . »[114] ، وعبّر عنه بـ (الاختزال) قال في باب ما ينصب من المصادر على اضمار الفعل غير المستعمل اظهاره وذلك قولك سقيا ورعيا : « وانما اختزل الفعل ههنا لأنهم جعلوه بدلا من اللفظ بالفعل كما جعل الحذر بدلا من

(١١٠، ١١١) الكتاب ١/ ٣٤ هـ ، ١/ ١٥ ب .

(١١٢) اثر النحاة في البحث البلاغي ، ٨٠ .

(١١٣) الكتاب ١/ ٢٤ ، ٢٥ هـ ، ١/ ٨ ب .

(١١٤) المصدر نفسه ١/ ٦٩ ، ٧٠ هـ ، ١/ ٣٥ ب .

احذر ، وكذلك هذا كأنه بدل من سقاك الله ورعاك الله . . . الخ »[115] ، ومن الحذف نوعان اتسع بهما الكلام وعقدت عليهما الأبواب وهما (الاتساع) و (الاستغناء عن المحذوف) وسيأتي بيان أمثلتهما :

أ ـ الاتساع :

قال سيبويه : « هذا باب استعمال الفعل في اللفظ لا في المعنى لاتساعهم في الكلام والايجاز ، والاختصار »[116] وهو باب واسع ذكرت فيه أمثلة كثيرة ، وقد عقد سيبويه عليه بابا آخر في موضع متقدم هو : « هذا باب جرى مجرى الفاعل الذي يتعدّاه فعله الى مفعولين في اللفظ لا في المعنى وذلك قولك : يا سارقَ الليلةِ أهلَ الدارِ ، وتقول على هذا الحد : سرقْتُ الليلةَ أهلَ الدارِ ، فتجري الليلة على الفعل في سعة الكلام ، كما قال : صِيدَ عليه يومانِ ، ووِلِدَ له ستونَ عاماً ، فاللفظ يجري على قوله : هذا مُعْطي زيدٍ درهماً ، والمعنى : انما هو (في الليلة) ، وصيد عليه (في اليومين) ، غير أنهم أوقعوا الفعل عليه لسعة الكلام »[117] ، وقد ذكر سيبويه هذا النوع من التصرف في تأليف الكلام في غير موضع من الكتاب[118] .

والذي عليه البحث أن الاتساع نوع من التصرف في تأليف الكلام بالحذف والاختصار ، وللمزيد من البيان أن مثاله المتقدم : صيد عليه يومان وكذلك : ولد له ستون عاما ، الأصل فيه أن يكون على تقدير : صِيدَ عليه الوحشُ في يومين ، ووِلِدَ له الأولادُ ستينَ عاماً ثم اتسع فحذف واختصر[119] ، ولهذا النوعَ من التصرف في تأليف

---

(115) المصدر نفسه ١/٣١٢ هـ ، ١/١٥٧ ب .

(116) الكتاب ١/٢١١ هـ ، ١/١٠٨ ب .

قال ابن السراج (الاصول في النحو ، ٢/٢٦٥) :

«الاتساع : اعلم أن الاتساع نوع من الحذف الا ان الفرق بين هذا الباب والباب الذي قبله ـ يقصد باب الحذف ـ ان هذا تقيمه مقام المحذوف وتعربه باعرابه . »

(117) الكتاب ١/١٧٥ ، ١٧٦ هـ ، ١/٨٩ ب .

(118) ينظر : المصدر نفسه ١/١٦٠ هـ ، ١/٨٠ ب .

(119) المصدر نفسه ١/٢١١ هـ ، ١/١٠٨ ب .

الكلام أمثلة كثيرة وردت في القرآن الكريم وفي كلام العرب ، من ذلك قول سيبويه : « ومما جاء على اتساع الكلام والاختصار قوله تعالى جدّه ﴿ واسْأَلِ القريةَ التي كُنّا فيها ، والعِيرَ التي أَقْبَلْنا فيها ﴾ انما يريد : أهل القرية فاختصر ، وعمل الفعل في القرية كما كان عاملا في الأهل لو كان هاهنا .

ومثله : ﴿ بَلْ مَكْرُ اللّيلِ والنَّهارِ ﴾ ، وانما المعنى : بل مكركم في الليل والنهار ، وقال عز وجلّ : ﴿ وَلَكِنَّ البِرَّ مَنْ آمَنَ باللهِ ﴾ وانما هو : ولكنّ البرّ برّ من آمن بالله واليوم الآخر[١٢٠] ، ومثل ذلك في كلامهم : صدنا قنوين ، وانما يريد : صدنا بقنوين أو صدنا وحش قنوين ، وانما قنوان اسم أرض ، ومثله في السعة هذه الظهر او العصر أو المغرب ، انما يريد صلاة هذا الوقت[١٢١] .

وقد تناول سيبويه هذا النوع من التصرف في تأليف الكلام بالتقويم فأوضح ما يحسن فيه وما يقبح ، من ذلك أنهم يقولون اذا كان غدٌ فأتني : « والمعنى أنه لقي رجلا فقال له : اذا كان ما نحن عليه من السلام أو كان ما نحن عليه من البلاء في غد فأتني ، ولكنهم أضمروا استخفافا »[١٢٢] ثم قال سيبويه : « فان قلت : اذا كان الليلَ فأتني ، لأن الليل لا يكون ظرفا إلاّ أن تعني الليل كلّه . . . وكذلك أخوات الليل »[١٢٣] يريد ان الليل والنهار والدهر ونحوه من الظروف لا يكون العمل فيها إلاّ متصلا في الظرف كلّه أي انه لا يكون العمل فيه في يوم دون الأيام وفي ساعة دون الساعات فلا يصح أن تقول : لقيته الليلَ وأنت تريد لقاءه في ساعة معيّنة منه[١٢٤] ، ومما تناوله سيبويه بالتقويم في باب الاتساع (صفة الأحيان) حيث يقول : « ومما يختار فيه ان يكون ظرفا ، ويقبح أن يكون غير ظرف صفة الاحيان ، تقول : سير عليه طويلا ، وسير عليه حديثا . . . وانما نصب صفة

---

(١٢٠) الكتاب ١/٢١٢ هـ ، ١/١٠٨ ب .

(١٢١) المصدر نفسه ١/٢١٣ ، ٢١٥ هـ ، ١/١٠٩ ب .

(١٢٢) المصدر نفسه ١/٢٢٤ هـ ، ١/١١٤ ب .

(١٢٣) المصدر نفسه ١/٢٢٤ ، ٢٢٥ هـ ، ١/١١٥ ب .

(١٢٤) قال السيرافي (شرح كتاب سيبويه ، ٢/١٥٢) :

«اعلم ان الظروف تنقسم قسمين احدهما : يتضمن اجزاءه كلها الفعل ، والآخر : يتضمن جزءا منه الفعل واللفظ يجري على كل .»

الاحيان على الظرف ، ولم يجز الرفع ، لأن الصفة لا تقع مواقع الاسم »[١٢٥] ، ومما يحسن في هذا الباب سير عليه قريب ، قال سيبويه : « وقد يحسن ان تقول : سِيرَ عليه قريبٌ ، لأنك تقول : لقيته مُذْ قريبٌ . والنصب عربي جيّد »[١٢٦] ، وعلى هذا يجري سيبويه في تقويم الاتساع وقد أفاد منه البلاغيون في باب (الايجاز) في علم المعاني و (المجاز) في علم البيان ومن أمثلته عندهم ما أورده سيبويه في الاتساع مثل : صيد عليه يومان ، وولد له ستون عاما ، وضرب به ضرب كثير ، وقوله تعالى : ﴿ بَلْ مَكْرُ الليلِ والنَّهارِ ﴾ وهي من أمثلة المجاز العقلي ، ومثل قوله تعالى : ﴿ واَسْأَلِ القريَةَ ﴾ ، وأكلت أرض كذا وكذا أي أصاب من خيرها وهما من أمثلة المجاز اللغوي[١٢٧] ، وهو وان لم يصرّح بهذه المصطلحات ، ولكنه نبّه على أن هذه الأمثلة تجري على غير الحقيقة ، قال سيبويه في قولهم : ضرب به ضربتان وما أشبهه : « جرى على سعة الكلام والاختصار ، وان كانت الضربتان لا تضربان ، وانما المعنى كم ضرب الذي وقع به الضرب من ضربة ، فأجابه على هذا المعنى ، ولكنه اتسع واختصر »[١٢٨] فتلقى البلاغيون هذا المعنى وقالوا في تعريف المجاز : « هو الكلمة المستعملة في غير ما هي موضوعة له بالتحقيق استعمالا في الغير بالنسبة الى نوع حقيقتها مع قرينة مانعة عن ارادة معناها في ذلك النوع . »[١٢٩] .

ب ـ الاستغناء عن المحذوف :

قال سيبويه : « وسألت الخليل عن قوله جل ذكره : ﴿ حتى إذا جَاؤوها وفُتِّحَتْ أَبْوابُها ﴾ أين جوابها ؟ وعن قوله جلّ وعلا : ﴿ ولو يَرَى الذّينَ ظَلَموا إذْ يَرَوْنَ العَذَابَ ﴾ ، ﴿ وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ وُقِفُوا عَلَىٰ النَّارِ ﴾ فقال : ان العرب قد تترك في مثل هذا الخبر الجواب في كلامهم ، لعلم المخبر لأي شيء وضع هذا الكلام »[١٣٠] ، ومثل ذلك وردت في الكتاب أمثلة كثيرة صرّح في غير موضع منها بأنها مما يترك للاستغناء ، من ذلك : « ومما يقوّي ترك نحو هذا لعلم المخاطب قوله عز وجل : ﴿ والحافِظِينَ فُروجَهُمْ

(١٢٥) الكتاب ١/٢٢٧ هـ ، ١/١١٦ ب .
(١٢٦) المصدر نفسه ١/٢٢٨ هـ ، ١/١١٦ ب .
(١٢٧) المصدر نفسه ١/٢١١-٢١٤ هـ ، ١/١٠٨-١٠٩ ب .
(١٢٨) المصدر نفسه ١/٢٢٩ ، ٢٣٠ هـ ، ١/١١٧ ب .
(١٢٩) مفتاح العلوم ، ١٧٠ .
(١٣٠) الكتاب ٣/١٠٣ هـ ، ١/٤٥٣ ب .

والحافِظاتِ والذَّاكِرينَ اللهَ كثِيراً والذَّاكِراتِ ﴾ فلم يعمل الآخر فيما عمل فيه الأول استغناء عنه ، ومثل ذلك : (ونخْلَعُ ونتْرُكُ مَنْ يَفْجُرُكَ) ، وجاء في الشعر من الاستغناء أشد من هذا ، وذلك قول قيس بن الخطيم :

نحنُ بما عِنْدَنا وأنتَ بما
عِنْدَكَ راضٍ ، والرأيُ مختلِفُ[131]

ويمكن عدّ جميع أمثلة (باب التنازع) من هذا النوع فالأصل في ضربت وضربني زيد جملتان هما : ضربت زيدا ، وضربني زيد ثم استغني عن زيد فلم يعمل الأول فيما عمل فيه الآخر ، ومن الاستغناء ما ينتصب في (باب الاشتغال) قال سيبويه : « وان شئت قلت : زيداً ضربته ، وانما نصبه على اضمار فعل هذا يفسّره ، كأنك قلت : ضربْتُ زيداً ضربته ، إلاّ أنهم لا يظهرون هذا الفعل هنا للاستغناء بتفسيره فالاسم ههنا مبني على هذا المضمر »[132] . وللاستغناء عن أمثلة كثيرة في الكتاب ، ولم يعن أصحاب فهارس الكتاب إلا بموارد الاستغناء عن المفرد ففاتتهم أغلب مواضعه في الأساليب[133] .

ويبدو للباحث أن الاستغناء ظاهرة عامة تقع في الحذف وغيره[134] ، ولكنها في الحذف يعوّل فيها على علم المخاطب بمضمون الخبر ، ولعله هو الحذف الذي يجيء

---

(١٣١) المصدر نفسه ١/ ٧٤ ، ٧٥ هـ ، ١/ ٣٧ ب .

(١٣٢) المصدر نفسه ١/ ٨١ هـ ، ١/ ٤٢ ب .

(١٣٣) الفهارس التحليلية للكتاب (عبدالسلام هارون) ٥/ ٢٤٩ .
فهارس كتاب سيبويه (محمد عبدالخالق عضيمة) ٧١-٨٠ .

(١٣٤) قال سيبويه (الكتاب ٢/ ١٩٧ هـ ، ١/ ٣١٠ ب) .
«وزعم الخليل رحمه الله أن الالف واللام انما منعهما أن يدخلا في النداء من قبل أن كل اسم في النداء مرفوع معرفة ، وذلك انه اذا قال : يا رجل ، ويا فاسق ، فمعناه كمعنى يا ايها الفاسق ، ويا ايها الرجل . . . وصار هذا بدلا في النداء من الالف واللام واستغنى به عنهما كما استغنيت بقولك : اضرب عن لتضرب .»

لـ (مجرد الاختصار) فيما يذكره البلاغيون من فوائد الحذف[١٣٥] وقد تنبّه المحدثون على أهميته اللغوية للتعبير عن طاقة اللغة التعبيرية ، لأن المعقول من الخطاب كالمنطوق به[١٣٦] .

٣ ـ الذكر والزيادة :

قال سيبويه : « ان معنى ما أتاني أحدٌ ، وما أتاني من أحدٍ واحدٌ ، ولكنّ (مِنْ) دخلت هنا توكيدا ، كما تدخل الباء في قولك : كفى بالشيب والاسلام وفي : ما أنت ، ولست بفاعل »[١٣٧] ومن أمثلة الزيادة أيضا قوله في : (أرأيْتَكَ فلاناً ما حالُه) : « فجاءت الكاف في (أرأيتَ) . . . في هذا الموضع توكيدا »[١٣٨] وقد وضّح معنى الزيادة وحدّدها حيث يقول : « وما يجيء في الكلام توكيدا لو طرح كان مستغنى عنه كثير »[١٣٩] وهو اذ يقرر فائدة الزيادة المعنوية ينبّه على فائدتها اللفظية حيث يقول : « ومن العرب من يثقّل الكلمة اذا وقف عليها ولا يثقّلها في الوصل ، فاذا كان في الشعر فهم يجرونه في الوصل على حاله في الوقف نحو سَبْسَبًّا وكَلْكَلًّا . . . »[١٤٠] ، وقد أفاد علماء

---

(١٣٥) قال الخطيب القزويني في باب الحذف (الايضاح ٢ / ١٤١ ـ ١٤٢) :
«واما لمجرد الاختصار كقلك : أصغيت اليه أي اذني ، وأغضبت عليه اي بصري . . . ومما عد السكاكي الحذف فيه لمجرد الاختصار قوله تعالى : (ولما ورد ماء مدين وجد عليه أمّة من الناس يسقون ، ووجد من دونهم امرأتين تذودان ، قال : ما خطبكما . . . الآية) . »
وقال التفتازاني (شرح السعد على تلخيص المفتاح ٢ / ١٤١) :
«قوله : واما لمجرد الاختصار اي للاختصار المجرد عن مصاحبة نكتة أخرى من عموم في المفعول او خصوص فيه . . . الخ» .

(١٣٦) قال الدكتور عبدالسلام المسدي (التفكير اللساني في الحضارة العربية ، ٣٣٢) : «لايمكن للباحث أن يغفل عن نباهة شيخ النحو العربي في هذا المقام ، فقد حاول صاحب الكتاب تفسير المظاهر الطارئة على بنية التراكيب النحوية في اللغة . . . والذي يعنينا من كل استقراءات سيبويه في هذا المضمار ، ونحن على مسار تحديد الطاقة الاستيعابية في اللغة هو استنباطه لقانون التناسب العكسي بين طاقة التصريح في الكلام وعلم السامع بمضمون الرسالة الدلالية ، وبموجبه تكون الطاقة الاعتزالية ممكنة بقدر ما يكون السامع مستطلعا على مضمونها الخبري» .

(١٣٧) الكتاب ٢ / ٣١٦ هـ ، ٣٦٢ ب .

(١٣٨ ، ١٣٩) المصدر نفسه ١ / ٢٤٥ هـ ، ١ / ١٢٥ ب .

(١٤٠) المصدر نفسه ١ / ٢٩ هـ ، ١ / ١١ ب .

المعاني وغيرهم من الذكر والزيادة في الكتاب ، وقد سبقهم الى تقرير فوائدها المعنوية واللفظية معا ، فلم تكن افادتهم منه في معرفة فائدتها المعنوية وحدها[١٤١] .

٤ - أحوال التأليف الاخرى :

عرض الكتاب في التقويم النحوي لمستويات الصواب أمثلة قليلة لبعض أحوال تأليف الكلام تكشف عن مبادىء مهمة في تصرف العرب بلغتهم ، من ذلك أمثلة (الفصل) قال سيبويه في الفصل بالصفة : « وان وصفته فقلت : مررت برجلٍ حسنٌ ظريفٌ أبوه ، فالرفع فيه الوجه والحد ، والجرّ فيه قبيح ، لأنه يفصل بوصف بينه وبين العامل »[١٤٢] .

ومن أحوال التأليف (التنكير والتعريف) قال سيبويه : « ومن الصفة : أنت الرجلُ كلُّ الرجلِ ، ومررت بالرجل كلِّ الرجل فان قلت : هذا عبدُالله كلُّ الرجلِ أو هذا أخوك كلُّ الرجلِ فليس في الحسن كالألف واللام ، لأنك انما أردت بهذا الكلام هذا الرجل البالغ في الكمال ، ولم ترد أن تجعل كل الرجل شيئا تعرّف به ما قبله وتبيّنه للمخاطب . . . الخ »[١٤٣] ، ومن أحكام النكرة أنه لا يبدأ بها ، قال سيبويه : « ولا يبدأ بما يكون فيه اللبس ، وهو النكرة ، ألا ترى أنك لو قلت كان رجل منطلقا ، أو كان انسان حليما ، كنت تلبس . . . وقد يجوز في الشعر وفي ضعف من الكلام ، حملهم على ذلك أنه فعل بمنزلة ضرب وانه قد يعلم اذا ذكرت زيدا ، وجعلته خبرا أنه صاحب الصفة على ضعف من الكلام ، وذلك قول خداش بن زهير :

فإنَّكَ لا تُبالي بعدَ حَوْلٍ   أظبيٌ كان أُمَّكَ أمْ حمارُ[١٤٤]

---

(١٤١) قال عبدالقادر حسين (أثر النحاة في البحث البلاغي ، ٧٨) :
«من هذا يتضح أن فائدة حروف الزيادة المعنوية عند المتأخرين لا تخرج عما قاله سيبويه رحمه الله منذ خمسة قرون من الزمان» .

(١٤٢) الكتاب ٢٩/٢ هـ ، ٢٢٢/١ ب .

(١٤٣) المصدر نفسه ١٢/٢ هـ ، ٢٢٣/١ ب .

(١٤٤) المصدر نفسه ٤٨/١ هـ ، ٢٢/١ ، ٢٣ ب .

ومن أحوال التأليف الاخرى (التذكير والتأنيث) قال سيبويه : « وقال بعض العرب : قال فلانة ، وكلما طال الكلام فهو أحسن نحوقولك : حضر القاضي امرأة ، لأنه اذا طال الكلام كان الحذف أجمل ، وكأنه شيء يصير بدلا من شيء كالمعاقبة نحو قولك : زنادقة وزناديق . . . وانما حذفوا التاء ، لأنهم صار عندهم اظهار المؤنث يكفيهم عن ذكرهم التاء ، كما كفاهم الجميع والاثنان حين أظهروهم عن الواو والألف »[145] ، وقال : « وأما قولهم : هذه الدار نعمت البلد فانه لما كان البلد الدار أقحموا التاء ، فصار كقولك : مَنْ كانَتْ امَّك ، وما جاءَتْ حاجتَك »[146] « ومثل ذلك قول الشاعر وهو لبعض السعديين :

هَـل تعـرفُ الـدارَ يُعفِّيها المُـورْ   والـدَّجْنُ يـومـاً والعجـاجُ المهْمـورْ

لكلِّ ريحٍ فيه ذيلٌ مسفورْ

فقال : فيه ، لأن الدار مكان ، فحمله على ذلك »[147] ، والقياس ان يجري الفعل على فاعله ، والضمير عل ما يعود عليه في التذكير والتأنيث ، ولكنَّ للعرب سننا في كلامها يدرك بها الصواب وقد يحسن .

ومن ذلك (اقامة الواحد مقام الجمع) قال سيبويه : « ومما جاء في الشعر على لفظ الواحد يراد به الجميع :

كُلُوا في بـعضِ بَـطْنِكُـمُ تَـعِـفُّـوا   فـإنَّ زمـانَـكُـمْ زمـنٌ خـمـيصُ

ومثل ذلك في الكلام قوله تبارك وتعالى : ﴿ فإنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شيءٍ مِنْه نَفْساً ﴾ وقَرِرْنا به عيناً ، وان شئت قلت : أعْيُنـاً ، وأنفساً كـما قلت : ثلاثُمـائة وثـلاث مئينَ ومئاتٍ »[148] ، وقد يوضع الاثنان موضع الجميع قال سيبويه : « وسألت الخليل رحمه الله

---

(١٤٥) الكتاب ٢/٣٨ هـ ، ١/٢٣٥ ب .

(١٤٦) المصدر نفسه ٢/١٧٩ هـ ، ١/٣٠٢ ب .

(١٤٧) المصدر نفسه ٢/١٧٩ ، ١٨٠ هـ ، ١/٣٠٢ ب .

(١٤٨) المصدر نفسه ١/٢١٠ ، ٢١١ هـ ، ١/١٠٨ ب .

عن : ما أحسن وجوههما ، فقال : لأن الاثنين جميع ، وهذا بمنزلة قول الاثنين : نحن فعلنا ذاك . . . قال الله جلّ ثناؤه : ﴿ وهَلْ أتاكَ نَبَأُ الخَصْمِ إذْ تَسَوَّروا المِحْرابَ ، إذْ دَخلُوا علىٰ داوُدَ فَفَزِعَ مِنْهم قالُوا : لا تَخَفْ خَصْمانِ بَغَى بَعْضُنا علىٰ بَعْضٍ ﴾ »[149] .

(149) المصدر نفسه ٢/٤٨ ، ٤٩ هـ ، ١/٢٤١ ب .

المبحث الثاني

موازنة مستويات التأليف في الكتاب بما لدى النحاة المتأخرين والبلاغيين

تمَّ البحث في دراسة جهات التقويم النحوي لمستويات وجوه الكلام حيث اتضح تفاوتها في (وجوه الاعراب) و (أحوال الكلام) ، وقد أشار الباحث الى افادة البلاغيين منها ، وقال الاستاذ علي النجدي ناصف : « يبدو أن النسق الذي أخذ به سيبويه هو الذي ألهم علماء المعاني فكرة انحصار مباحثه في أبوابه الثمانية ، وليس يسع المرء وهو يقرأ كلامهم في ذلك إلّا ان يتبين اقتباسهم منه واقتداءهم بهداه »[١٥٠] ، وهذه الأحوال الثمانية هي : أحوال الاسناد الخبري ، والمسند اليه ، والمسند ، ومتعلقات الفعل ، والقصر ، والانشاء والفصل والوصل ، والايجاز والاطناب والمساواة . وقال الدكتور عبدالقادر حسين : « ولم يقتصر حديث سيبويه في الكتاب على ألوان المعاني ، بل تناول أيضا بعض مباحث علم البيان كالتشبيه والاستعارة ، والمجاز ، والكناية ، والتنويع وغير ذلك »[١٥١] ، وقد سعى الدكتور عبدالقادر حسين في كتابه (أثر النحاة في البحث البلاغي) الى استيفاء مباحث الكتاب البلاغية فتكلّم على البلاغة عند الخليل التي وردت فيه[١٥٢] ، ثم قال : « ويجدر بنا ان ننتقل الى مباحث سيبويه البلاغية التي تضمنها هذا الكتاب ، ولم يمسسها أحد من السابقين أو لم يأتوا عليها بأسرها وهو ما نحاوله ونرجو ان نوفق اليه في هذا البحث »[١٥٣] ، وقد استوفى مباحث علم المعاني كالحذف والزيادة ، والاضمار ، والتقديم والتأخير[١٥٤] ، ثم تحدث عن مباحث علم البيان كالتشبيه والاستعارة والمجاز والكناية[١٥٥] ، ثم عرض بعض انواع البديع[١٥٦] ، ثم انتهى الى القول : « . . . هذا التفصيل الذي ذكرناه عن الأبواب البلاغية التي طرقها سيبويه وكانت مطمورة في كتابه ،

---

(١٥٠) سيبويه امام النحاة ، ١٨٠ .

(١٥١) أثر النحاة في البحث البلاغي ، ١١٤ .

(١٥٢) المصدر نفسه ، ٥٤ـ٦٥ .

(١٥٣) المصدر نفسه ، ٦٩ .

(١٥٤) المصدر نفسه ٦٩ـ١١٤ .

(١٥٥) المصدر نفسه ١١٤ .

(١٥٦) المصدر نفسه ، ١٢٤ـ١٢٧ .

ولم يحاول الباحثون المحدثون في جديّة نفض التراب عنها وتصنيفها »[157] . وقد كان الدكتور عبدالقادر حسين موفقا في استيفاء مباحث الكتاب البلاغية وهو يستلها من أبوابه النحوية فكشف لنا عن أهمية التقويم النحوي لمستويات الصواب لأحوال الكلام في الدراسات البلاغية موضحا أثرها فيمن جاء بعده ، ولكن الذي ينبغي التنبيه عليه ان الاتجاه السائد في البحث البلاغي لا يعنى بالتقويم النحوي لمستويات الصواب من حيث الاعراب ، فقد أوضح البحث ان جهات التقويم النحوي لمستويات الصواب هي : (وجوه الاعراب) و (أحوال الكلام) ، ومن أمثلة وجوه الاعراب التي ذكرها الكتاب مثلا قولهم : له علمٌ علمُ الفقهاء ، وله علمٌ علمَ الفقهاء وهما من اسلوب التشبيه حيث يكون المشبّه من لفظ المشبّه به نحو : مررت به فاذا له صوتٌ صوتَ الاسد وقد عقد عليه الكتاب أبوابا معدودة أولها حيث يقول : « هذا باب ما ينتصب فيه المصدر المشبّه به على اضمار الفعل المتروك اظهاره وذلك قولك : مررت به فاذا له صوتٌ صوتَ حمار ، ومررت به فاذا له صراخٌ صراخَ الثكلى »[158] ، وقد استشهد له بالمأثور من الشعر كقول النابغة الذبياني :

مقذوفةٍ بدَخيسِ النَّحْضِ بازِلُها ... لهُ صَريفٌ صَريفَ القعْوِ بالمَسَدِ

ومنه قول الشاعر :

اذا رأتْني سقطتْ أبصارُها ... دَأْبَ بِكارٍ شايَحَتْ بِكارُها

وهو على معنى تدأب دأبَ بِكارٍ[159] وجميع هذه الأمثلة من (التشبيه البليغ) وهو ما تحذف فيه أداة التشبيه ووجه الشبه وهو أعلى مراتب التشبيه في قوّة المبالغة لأن حذف أداة

---

(157) المصدر نفسه ١٢٧ .

(158) الكتاب ١/٣٥٥ هـ ، ١/١٧٧ ب .

(159) المصدر نفسه ١/٣٥٥ ، ٣٥٧ ، هـ ، ١/١٧٨ ، ١٨٤ ب .

التشبيه ووجه الشبه يوهم اتحادهما وعدم تفاضلهما[160] ، ولكن سيبويه ينبّه على أنّ ثَمّةَ فرقا بين وجه النصب والرفع في أمثلة هذا النوع من صور التشبيه فقولك : له علمٌ علمَ الفقهاءِ ليس بمعنى له علمٌ علمُ الفقهاءِ ، قال سيبويه : « وان شئت نصبت فقلت : له علمٌ علمَ الفقهاءِ كأنك مررت به في حال تعلم وتفقّه ، وكأنه لم يستكمل ان يقال له عالم » ، ثم قال : « واذا قال : له علمٌ علمُ الفقهاء فهو يخبر عمّا قد استقر قبل رؤيته وقبل سمعه منه . . وانما الثناء في هذا الموضع ان يخبر بما استقرّ فيه ، ولا يخبر أنْ أمثل شيء التعلم في حال لقائه »[161] فههنا حالتان النصب ولا يمتدح به ، والرفع انما هو موضع الثناء والمدح أي انك يصح ان تبالغ في تشبيه علمه بعلم الفقهاء في حالة الرفع ، فالرفع والنصب ليسا سواء ، بيد انهما لدى البلاغيين من امثلة التشبيه البليغ حيث أصمرت الأداة ولم يصرّح بوجه الشبه ، وهكذا يكون لوجوه الاعراب أثر مهم في تحديد نوع التشبيه والتفاضل بين أمثلته ، ومن ذلك أيضا ما ورد في الكتاب من وجوه الاعراب المحتملة التي تتفاضل بلحاظ المعنى ، قال سيبويه : « وهذا باب ما ينتصب فيه المصدر . . . وذلك قولك : ما أنت إلّا سيراً ، وإلّا سيراً سيراً . . . فكأنه قال في هذا كله : ما أنت إلّا تفعل فعلا ، وما أنت إلّا تفعل الفعل ، ولكنهم حذفوا الفعل لما ذكرت لك . . . وامّا قولك : انما أنت سيرٌ فانما جعلته خبرا لأنت ولم تضمر فعلا ، وسنبين لك وجهه ان شاء الله »[162] ، ولكن البلاغيين

---

(160) أوضح العلوي صور التشبيه المضمر الاداة وهي ملخصة (الطراز ١/٣١١-٣١٥) :

أ - ما يقع موقع المبتدأ والخبر المفردين نحو : زيد الاسد .

ب - ما يقع موقع المبتدأ والخبر مضاف ومضاف اليه نحو : الكمأة جدري الارض .

جـ - ما يقع موقع المبتدأ والخبر من جهة تركيبها جميعا نحو : حصد المنجل جزّه .

د - ما يريد على جهة الفعل والفاعل نحو قوله تعالى «والذينَ تبوّؤا الدار والايمان»

هـ - ما يقع موقع المثل المضروب نحو قول الشاعر :

قوارص تأتيني فيحتقرونها

وقد يملأ القطر الاناء فيفعم

وههنا ملاحظة وهي :

انه لم يورد ما كان فيه المشبه من لفظ المشبه به ، ولم اجده عند غيره فيما وقفت عليه ، وهي صورة معروفة ولها احكامها في الكتاب وقد عقد عليها الابواب التي تحفل بالامثلة المختلفة .

(161) الكتاب ١/٣٦١ ، ٣٦٢ هـ ، ١/١٨١ ب .

(162) المصدر نفسه ١/٣٣٥ ، ٣٣٦ هـ ، ١/١٦٨ ب .

يعنون من هذا بوجه الرفع لأنه من أمثلة (المجاز الحكمي)[١٦٣] أما وجه النصب فانه لا يقع ضمن أمثلتهم بالرغم من أن الرفع والنصب يدلان على (الاتصال) ، قال سيبويه : « واعلم ان السير اذا كنت تخبر عنه في هذا الباب فانما تخبر بسير متصل بعضه ببعض في أي الأحوال كان »[١٦٤] فاذا قيل : ان هذا من مباحث (علم المعاني) الذي تعرف به أحوال اللفظ العربي ، يقال ايضا : ان الذي عليه هذا العلم عندهم انه يعنى بأحوال اللفظ في تأليفه من تقديم وتأخير وحذف ونحوه ولا يعنى بالاعراب ، فهم لا يفرقون بين وجوه الاعراب التي تختلف بلحاظ المعنى ، قال الشاعر :

وأنتَ مكانُك مِنْ وائلٍ مكانُ القُرادِ من استِ الجَمَلْ

وقال سيبويه : « وانما حسن الرفع ههنا ، لأنه جعل الآخر هو الأول . . . ولو جعل الآخر ظرفا جاز ، ولكن الشاعر أراد ان يشبّه مكانه بذلك المكان »[١٦٥] وهذا يعني ان معنى التشبيه انما ينعقد على وجه الرفع لا النصب ، ومن ذلك أيضا قول سيبويه : « وتقول : ما زيد كعمرو ولا شبيها به ، فانما أردت ولا كشبيه به »[١٦٦] أي ان اجراءه على الموضع يلغي التشبيه وكأنك تقول : ما زيد شبيها بعمرو ، وما عمرو مفلحا ، ومثل هذا وغيره مما اشتمل عليه الكتاب لا يعنى به البلاغيون ، ويكتفي النحويون فيه بمراقبة أواخر الكلم إلّا عبدالقاهر الجرجاني الذي تنبّه على أهمية (الاعراب) في دراسة البلاغة اضافة الى عنايته بـ (أحوال تأليف الكلام) في هدى نظرية النظم التي أقامها على معاني النحو[١٦٧] ، وسرعان ما انحسر تأثيره فيمن جاء بعده[١٦٨] .

---

(١٦٣) دلائل الاعجاز ، ١٩٤ ، ١٩٨ .

(١٦٤) الكتاب ١/٣٣٦ هـ ، ١/١٦٨ ب .

(١٦٥) المصدر نفسه ١/٤١٧ هـ ، ١/٢٠٨ ب

(١٦٦) المصدر نفسه ١/٦٩ هـ ، ١/٣٥ ب .

(١٦٧) قال عبدالقاهر الجرجاني وهو يفسر الاستعارة في قول المتنبي :
فبناها في وجنة الدهر خالا (دلائل الاعجاز ، ٨٠) :
«ان موضع الاعجوبة في أن أخرج الكلام مخرجه الذي ترى ، وان اتى بالخال منصوبا على الحال من قوله (فبناها) ، أفلا ترى انك لو قلت : (وهي خال في وجنة الدهر) لوجدت الصورة غير ما ترى ؟.»
ينظر : ٧٩-٨١ ، ١٨٤-١٩٥ .

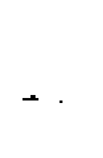
(١٦٨) منهج البحث النحوي عند الجرجاني ، ٤٧١-٤٧٦ .

الفصل الرابع

نظرية العوامل في الكتاب والتقويم النحوي

المبحث الأول : نظرية العوامل في الكتاب .

المبحث الثاني : نظرية العوامل والتقويم النحوي .



المبحث الأول

نظرية العوامل والتقويم النحوي

أولا : فكرة العمل النحوي في الكتاب :

قال سيبويه : « وانما ذكرت لك ثمانية مجار لافرّق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل ـ وليس شيء منها إلاّ وهو يزول عنه ـ وبين ما يبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل »[1] .

وههنا يتضح ان لبعض الألفاظ أثرا في مجاري أواخر الكلم ، وهذه الألفاظ هي (العوامل) ، والذي يحدث فيه الأثر هو (المعمول) أما الأثر فهو (الاعراب وغيره) ، قال سيبويه : « لكل عامل منها ضرب من اللفظ في الحرف ، وذلك الحرف حرف الاعراب ، فالرفع والجر والنصب والجزم لحروف الاعراب . . . الخ »[2] ، وقد تحدّث الاستاذ (M. G. CARTER) عن (العمل النحوي) في كتاب سيبويه ، وأحسن في التعبير عنه بـ (القوّة) حيث يقول :

(Words have the power (Qawwa) to affect other words. This is a fundamental premise of all Sibawaihi's grammer much of which is concerned with analysing the 'effect' (amal) of one word (the 'operatar', amil) upon another (al-ma'mul fihi)(3).

وترجمته :

« ان للكلمات (قوّة) للتأثير في كلمات اخر ، وهذه هي المقدمة المنطقية لقواعد سيبويه جميعها ، وكثير منها يتعلق بتحليل (التأثير) اي (العمل) لكلمة (العامل) في كلمة اخرى هي (المعمول فيه) . » .

وما مبلغ قوة العامل في المعمول ؟ يشير الكتاب الى ان الخليل قد تحدّث عن العامل القوي والعامل الضعيف حيث يقول في عمل الحروف الخمسة : « وزعم الخليل انها عملت عملين : الرفع والنصب ، كما عملت كان الرفع والنصب حين قلت : كان أخاك زيد ، إلاّ أنه ليس لك ان تقول : كأن أخوك عبدَالله ، تريد : كأنّ عبدَالله أخوك ، لأنها

(١) الكتاب ١/١٣ هـ ، ١/٢ ، ٣ ب .

(٢) المصدر نفسه ١/١٣ هـ ، ١/٣ ب .

(٣) Twenty Dirhams in the kitab of Sibawaihi, 487.

لا تصرف تصرّف الأفعال ، ولا يضمر فيها المرفوع كما يضمر في كان ، فمن ثمّ فرّقوا بينهما كما فرّقوا بين ليس وما فلم يجروها مجراها ، ولكن قيل هي بمنزلة الأفعال فيما بعدها ، وليست بأفعال »[4] ، فثمة إذاً مراتب لقوة العوامل : فالعوامل من الأفعال أوّلها (الفعل) ثمّ (ما يعمل عمل الفعل من اسماء الفاعلين والمفعولين ، والمصادر والصفة المشبّهة) و (ما اجري مجرى الفعل ولم يتمكن تمكّنه نحو : ما ، ولات ، ولا ، وأفعل التعجب) و (أسماء الأفعال)[5] ، وقد اجريت بعض أنواع الكلم مجرى الصفة المشبهة في عملها وهي : التفضيل نحو هو خير عملا ، والفعل اللازم الذي انفذ الى نكرة نحو امتلأت ماء ، وأسماء العدد نحو عشرين درهما[6] ، قال سيبويه : « ولم تقو هذه الأحرف قوّة الصفة المشبّهة »[7] ، وقد جعل سيبويه (إنّ وأخواتها) بمنزلة العشرين درهما قائلا : « هذا باب الحروف الخمسة التي تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده ، وهي من الفعل بمنزلة عشرين من الأسماء التي بمنزلة الفعل لا تصرّف تصرّف الأفعال ، كما ان عشرين لا تصرّف تصرّف الأسماء التي اخذت من الفعل ، وكانت بمنزلته »[8] يريد بالأسماء أسماء الفاعلين والصفات المشبّهة باسم الفاعل .

ثانيا ـ هل العمل النحوي نظرية ؟

يتضح للباحث ان العمل النحوي نظرية في هدي الخصائص العامة التي تتميز بها

---

(٤) الكتاب ٢/١٣١ هـ ، ١/٢٨٠ ب .
ينظر : الخلاف النحوي ، ٢٦٦ .
(٥) منهج كتاب سيبويه، ٣٥ ـ ٣٨ .
(٦) المصدر نفسه .
(٧) الكتاب ١/٢٠٣ هـ ، ١/١٠٤ ب .
(٨) الكتاب ٢/١٣١ هـ ، ١/٢٧٩ ب .

النظريات العلمية[9] وهي :

الاولى ـ انها عامة :

ويراد بذلك انها تتناول موضوع علم او عدة علوم ، وكذلك كانت فكرة العمل النحوي عند النحاة ، فقد سيطرت على منهجهم في دراسة النحو بل صنّفوامفردات هذا المنهج في ضوئها فقد صنّف سيبويه الأبواب النحوية التي تضمّها أنواع الاسناد بلحاظ أثر العامل في صورة التركيب اللغوي لوجوه التأليف من رفع ونصب ونحوه .

الثانية ـ وانها ذات مبدأ :

ويراد بذلك انها ذات قوانين تنظّم العلاقات وتفسّر الظواهر ، وهذه هي اهم خصائص النظريات العلمية . قال احد الباحثين : « ويسمّى التنظيم الذي يشمل عدة قوانين في علاقات بعضها مع بعض بالنظرية العلمية »[10] وذلك ما يجده الباحث في الكتاب الذي نظم العلاقات بين عناصر التركيب اللغوي لوجوه التأليف في هدى العلاقات بين العامل والمعمول ، ويستطيع الباحث ان يحدد هذه العلاقات من خلال أبواب الكتاب التي تصدّت لمسألة العمل النحوي ، ويمكن احصاء هذه العلاقات وتصنيفها على الوجه الآتي :

١ ـ علاقة التفرغ او الاشغال :

قال سيبويه في أول أبواب النحو في الكتاب : « يرتفع المفعول ، كما يرتفع الفاعل ، لأنك (لم تشغل الفعل بغيره) ، و (فرّغته له) ، كما فعلت ذلك بالفاعل »[11] ، وقال في

(٩) المنطق وفلسفة العلوم ـ ترجمة الدكتور فؤاد زكريا ـ ٢٩٤
وينظر : المعجم الفلسفي ، ٢٣٩ .

(١٠) المنهج العلمي وتفسير السلوك ، ٨٢ .

(١١) الكتاب ١/٣٣ هـ ، ١/١٤ ب .
وقال سيبويه في باب كان واخواتها (المصدر نفسه ١/٤٧ هـ ، ١/٢٢ ب) :
«واعلم أنه اذا وقع في هذا الباب نكرة ومعرفة (فالذي تشغل به كان) المعرفة لانه حد الكلام» يريد به الفاعل .
وقال (المصدر نفسه ١/٢٣٠ هـ ، ١/١١٨ ب) :
«ومثل ذلك : انتظر به نحر جزورين ، انما جعله على الساعات ، كما قال : مقدم الحاج ، وخفوقَ النجم ، فكذلك جعله ظرفا ، وقد يجوز فيه الرفع (اذا شغلت به الفعل)» .

موضع آخر : « وجميع ما يكون بدلا من اللفظ بالفعل لا يكون إلاّ على فعل قد عمل في الاسم ، لأنك لا تلفظ بالفعل (فارغا) فمن ثمّ لم يكن فيه الرفع في كلامهم . . . الخ »[12] يريد انه لم يكن فارغا من الفاعل أي ان الفعل المقدّر كأنه ملفوظ مع فاعله ولذلك لا تجد الرفع فيما يأتي بعده ، وانما يكون منصوبا ، .وهكذا يكون تفرغ الفعل انما هو للفاعل أو نائب الفاعل (المفعول) فالعلاقة اذاً هي (التفرغ) ويراد بها اشغال الفعل به ، قال سيبويه : « هذا باب ما يكون من المصادر مفعولا فيرتفع كما ينتصب اذا شغلت الفعل به ، وينتصب اذا شغلت الفعل بغيره . . . فمن ذلك قولك على قول السائل : أيُّ سيرٍ سِيرَ عليه ؟ فتقول : سيرَ عليه سيرٌ شديدٌ ، وضُرِبَ به ضربٌ ضعيفٌ ، فأجريته مفعولا والفعل له »[13] ، ويبدو للباحث ان النحاة لم يتنبهوا على هذه العلاقة بين الفعل وبين ما يرتفع به ، قال المبرّد : « وجائز ان تقيم المجرور مع المصدر والظروف مقام الفاعل ، فتقول : سير بزيد فرسخاً ، فلا يمنعه حرف الجر من أن يكون فاعلا . . . فان جعلتها مفعولات على السعة [يقصد : نائبا عن الفاعل] فالوجه فيه الرفع ، لشغلك الأسماء بحروف الجر »[14] ، وصوابه على ما ينتظم في مذهب سيبويه أن يقول : (لشغلك الفعل بالمصدر او الظرف) ، لأن اشغال الأسماء بحروف الجرّ ـ على ما يذكره المبرّد ـ انما هو جار وواقع فعلا في الحالين .

٢ ـ علاقة التعدي :

قال سيبويه : « هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله الى مفعول ، وذلك قولك : ضرب عبدُالله زيدا . . انتصب زيد لأنه مفعول تعدّى اليه فعل الفاعل »[15] .

وقال : « واعلم ان الفعل الذي لا يتعدّى الفاعل يتعدّى الى اسم الحدثان الذي اخذ منه . . . ويتعدى الى الزمان . . ويتعدى الى ما اشتق من لفظه اسما للمكان والى

---

(١٢) المصدر نفسه ١/٢٣٢ هـ ، ١/١١٨ ب .
(١٣) الكتاب ١/٢٢٨-٢٢٩ هـ ، ١/١١٧ ب .
(١٤) المقتضب ، ٤/٥٢ .
(١٥) الكتاب ١/٣٤ هـ ، ١/١٤ ب .

المكان . . . ويتعدى الى ما كان وقتا في الأمكنة كما يتعدى الى ما كان وقتا في الأزمنة »[١٦] .

وبه يتضح ان من الفعل ما يتعدى الفاعل الى المفعول ، ومنه ما لا يتعدى اليه ولكنه يتعدى الى (اسم الحدثان) ، و (الزمان) ، و (المكان) ، وهذا يعني ان تعدّي الفعل عند سيبويه على خلاف ما تجده عند النحويين . قال السيرافي : « أمّا الأشياء التي تشترك في تعدّي الأفعال اليها وعملها فيها فهي : المصادر ، وظروف الزمان ، والمكان ، والحال ، والمفعول معه ، والمفعول له »[١٧] ، ثم قال : « والنحويون يذكرون تعدي الأفعال الى أربعة من الستة واشتراكها فيها وهي : المصادر ، وظروف الزمان ، وظروف المكان ، والحال ، ولم يذكروا : المفعول معه ، والمفعول له مع هذه الأربعة ، وذلك ان كل فعل لا بد له من مصدر ، وظرف زمان ، وظرف مكان ، وحال ، وقد يخلو من المفعول له والمفعول معه . . . فذكر النحويون الأربعة التي يحتاج الفعل اليها ، ولا يستغني عن واحد منها مذكورا أو محذوفا »[١٨] .

ويخلص الباحث الى ان سيبويه قد نص عل أربعة أنواع من التعدي هي : المفعول به ، والمصادر ، والزمان ، والمكان ، وزاد النحويون : المفعول معه ، والمفعول له ، والحال ، وقد تقدّم كون المفعول معه هو مفعولا به[١٩] ، وأمّا المفعول له ، والحال ، وما كان من المصادر توكيدا وينتصب باضمار الفعل فهي مصادر لم تؤخذ من الفعل المذكور ، وشرط التعدي الى المصادر على ما نصّ عليه كونه مأخوذا من لفظ الفعل ، ودالّا على الحدث ، ولذلك سمّاه (اسم الحدثان) حيث يقول : « يتعدى الى اسم الحدثان الذي اخذ منه ، لأنه انما يذكر ليدلّ على الحدث ، ألا ترى ان قولك قد ذهب بمنزلة قولك قد كان منه ذهاب . . . وذلك قولك : ذهب عبدالله الذهاب الشديد ، وقعد قعدة سوء ، وقعد قعدتين لمّا عمل في الحدث عمل في المرة منه والمرتين وما يكون ضربا منه فمن ذلك :

---

(١٦) الكتاب ١/٣٤-٣٦ هـ ، ١/١٥ ب .

(١٧) شرح كتاب سيبويه (السيرافي) ١/٣٢٠ .

(١٨) المصدر نفسه ١/٣٢١ ، ٣٢٢ .

(١٩) منهج كتاب سيبويه ، ٦٦ .

قعد القرفصاء ، واشتمل الصماء ، ورجع القهقهرى لأنه ضـرب من فعله الذي اخـذ منه »[20] ، ثم ان هذه الثلاثة المفعول له ، والحال ، وما كان من المصادر توكيدا منصوبا باضمار الفعل انما تنتصب بالفعل بعد تمام الكلام على طريقة عشرين درهما وان العلاقة بين العامل والمعمول فيها هي (علاقة الخلاف) على ما سيأتي بيانه[21] .

ويبدو ان حقيقة التعدي عند سيبويه تنحصر فيما كانت فيه دلالة على تعدّي فعل الفاعل اليه ، او على الحدث ، او الزمان ، أو المكان ، ويفاد ذلك من عباراته « تعدّى اليه فعل الفاعل »[22] ، واسم الحدثان : « انما يذكر ليدل على الحدث »[23] ، والزمان « فيه بيان ما مضى وما لم يمض منه »[24] ، والمكان : « لأنه اذا قال : ذهب أو قعد فقد علم ان للحدث مكانا وان لم يذكره »[25] بل كان يفاضل في قوة التعدي باختلاف هذه الدلالات حيث يقول : « وانما جعل في الزمان أقوى ، لأن الفعل بني لما مضى منه ، وما لم يمض ، ففيه بيان متى وقع ، كما ان فيه بيان انه قد وقع المصدر وهو الحدث ، والأماكن لم يبن لها فعل ، وليست بمصادر أُخِذَ منها الأمثلة . . . »[26] .

وبادراك حقيقة التعدي بلحاظ دلالة الفعل الى ما يتعدى اليه يتضح قول سيبويه الذي اختلفت فيه كلمة النحويـين حيث يقول : « وتقـول : ذهبت أمس ، وسأذهب غدا ، فان شئت لم تجعلهما ظرفا ، فهو يجوز في كل شيء من أسماء الزمان ، كما جاز في كل شيء من أسماء الحدث »[27] ، يريد ان (أسماء الزمان) وكذلك (أسماء الحـدث) أي

(٢٠) الكتاب ١/٣٤ـ٣٥ هـ ، ١/١٥ ب .
(٢١) منهج كتاب سيبويه ، ٢٥٦ .
(٢٢، ٢٣) الكتاب ١/٣٤ هـ ، ١/١٤ ب .
(٢٤، ٢٥)المصدر نفسه ١/٣٥ هـ ١/١٥ ب .
(٢٦) الكتاب ١/٣٦ هـ ، ١/١٦ ب .
(٢٧) المصدر نفسه ١/٣٥ هـ ، ١/١٥ ب .
قال السيرافي يشرح عبارة سيبويه التي هي : فهو يجوز في كل شيء من اسماء الزمان (شرح كتاب سيبويه ١/٣٢٨) :
«هو على ما عرفتك من ارادة الاكثر باللفظ العام ، ويجوز ان يكون قوله : فهو يجوز في كل شيء من اسماء الزمان ، يعني : تعدى الفعل اليه على سبيل الظرف لا على سبيل المفعول» .
وعقب الصفار على قـول السيرافي : (اراد الاكـثر باللفظ العـام) حيث يشرح عبـارة سيبويـه =

المصادر قد قويت فيهما دلالة الفعل أي أن الفعل يتعدى اليهما بنفسه وعندئذ يجوز ألاّ تكون (أمس) و (غدا) مما ينتصب على الظرفية ، وانما هما وسائر أسماء الزمان بمنزلة المصادر في دلالة الفعل عليها : أي أنها يصح ان تنتصب بالفعل انتصاب المصادر لا الظروف التي تتضمن معنى (في) .

ومما يضاف الى الكلام على علاقة التعدي بين الفعل وما ينتصب به على التعدي ان ثمة أفعالا تتعدى بحروف الاضافة فاذا حذفت هذه الحروف عمل الفعل كقولك : أستغفر الله ذنبا ، وأصله : من ذنب[٢٨] .

وثمة نوع آخر من التعدي وهو ان يعمل الفعل وما يعمل عمله في اللفظ لا في المعنى ، قال سيبويه : « هذا باب جرى مجرى الفاعل الذي يتعداه فعله الى مفعولين في اللفظ لا في المعنى وذلك قولك : يا سارقَ الليلةِ أهلَ الدارِ »[٢٩] وقال السيرافي في شرحه :

= المذكورة ، قائلا (شرح كتاب سيبويه ، ٦٢) :

«اما ابو سعيد السيرافي فزعم ان هذا خرج مخرج العموم ، ولا يراد به ذلك وهو بمنزلة قوله تعالى : (تدمر كل شيء) وهي لا تدمر السماء ولا الارض ، وهذا الذي ذهب اليه بعيد ، لان الموضع موضع تعليم وتبصير فكيف يعمى على المتعلم .»

ما تحته خط غير واضح في المخطوطة واظن انه كذلك بالاطلاع على مفهرس القرآن الكريم ، وعلى هذا فان (الصفار) يذهب الى ان (كل) في عبارة سيبويه لا يراد بها التعميم ، ولا يخلو من نظر ، لان معناها في القرآن الكريم يتضح من القرائن وتمام الاية ـ ٢٥ الاحقاف ـ (تدمر كل شيء بأمر ربها فاصبحوا لا يرى الا مساكنهم . .) والمساكن في الارض فهي مما لم تدمر

(٢٨) الكتاب ١/٣٨ هـ ، ١/١٧ ب .

قال القرطبي (تفسير عيون كتاب سيبويه ، ٩) :

«مذهب سيبويه رحمه الله في هذا ان أصل الفعل فيه أن يتعدى بحرف الجر ، ثم يحذف حرف الجر ، فيتعدى الفعل الى المفعول المحذوف منه حرف الجر فينصب ، وقال الجرمي : غلط في هذا سيبويه ، وحجته ان من الافعال ما يتعدى بحرف الجر (. . .)(*) ، والدليل على فساد ما ذهب اليه الجرمي أن الفعل اذا وصل الى المفعول بلا واسطة فلا معنى لادخالك عليه ما يوصله اليه ، واذا كان اصله الا يصل اليه الا بحرف الاضافة حسن لك ان تستخف وتدخله فيما هو امكن»

(*) غير واضحة .

(٢٩) الكتاب ١/١٧٥ هـ ، ٨٩ ب .

« يعني أنك اذا قلت : يا سارق الليلة أهل الدار ، فهو بمنزلة قولك : ما معطي زيدٍ الدراهمَ ، أضفته الى أحد المفعولين ونصبت الآخر ، فكذلك أضفت (سارق) وهو اسم فاعل الى (الليلة) كما تضيف اسم الفاعل الى أحد المفعولين ، فتنصب الآخر ، فهذا شبيه به في اللفظ ، وأمّا خلافه في المعنى فان الليلة كانت ظرفا في الأصل . . . وكان الأصل : سرقت في الليلة من أهل الدار »[30] ، يريد ان اضافة (السارق) الى (الليلة) من من باب اضافة اسم الفاعل في اللفظ الى اسم المفعول ، وقد نصبت (أهل الدار) على انه مفعول ثان .

٣ ـ علاقة التطابق (علاقة ما هو هو) :

تقع هذه العلاقة بين العامل والمعمول أو بين المعمولين لعامل واحد ، وهي في صور متعددة ، من ذلك العلاقة بين المبتدأ والمبني عليه في احدى حالاته الثلاث وهي الاولى حيث يقول سيبويه : « واعلم ان المبتدأ لا بدّ له من ان يكون المبني عليه شيئا (هو هو) . . . وذلك قولك : عبدُالله منطلق »[31] وقال في موضع آخر : « ان شئت قلت : هو دونَك ، اذا جعلت الأول الآخر ولم تجعله رجلا »[32] ، وقال : « وقد زعم يونس ان ناسا يقولون : هو مني مزجرُ الكلب يجعلونه بمنزلة مرأى ومسمع ، وكذلك مقعد ومناط ، يجعلونه هو الأول فيجري كقول الشاعر :

وأنتَ مكانُك من وائلٍ مكانُ القُرادِ من استِ الجَمَلْ

وانما حسن الرفع ، لأنه جعل الآخر هو الأول ، كقولك : له رأسٌ رأسُ الحمار . ولو جعل الآخر ظرفا جاز ، ولكن الشاعر أراد ان يشبه مكانه بذلك المكان »[33] .

ومن ذلك علاقة التطابق بين الصفة والموصوف ، قال سيبويه : « واعلم أن الشيء

---

(٣٠) شرح كتاب سيبويه (السيرافي) ٢ /٥٦ .

(٣١) الكتاب ٢ /١٢٧ هـ ، ١ /٢٧٨ ب .

(٣٢) المصدر نفسه ١ /٤١٠ هـ ، ١ /٢٠٤ ب .

(٣٣) المصدر نفسه ١ /٤١٦ هـ ، ١ /٤١٧ ب .

يوصف بالشيء الذي هو هو ، وهو من اسمه ، وذلك قولك : هذا زيد الطويل »[٣٤] قال السيرافي في شرحه : « وأما (ما) هو هو فما صيغ لذاته من أسماء الفاعلين نحو زيد الطويل وزيد ذاهب »[٣٥] .

ومثل ذلك علاقة التطابق بين البدل والمبدل منه حيث يعمل فيهما الفعل نحو قوله تعالى : ﴿ فَسَجَدَ الملائكةُ كُلُّهم أجْمَعُونَ ﴾[٣٦] ، تكلم سيبويه على « هذا باب من الفعل يستعمل فيه الاسم ثم يبدل مكان ذلك الاسم اسم آخر فيعمل فيه كما عمل في الأول » قائلا فيه : « انما تثنيه وتؤكده مثنًى بما هو منه أو هو هو »[٣٧] .

٤ ـ علاقة الخلاف (عشرون درهما) :

وتقع هذه العلاقة في مقابل العلاقة السابقة ، ومن صورها العلاقة بين المبتدأ والمبني عليه في حالتيه الثانية والثالثة حيث يقول : « واعلم ان المبتدأ لا بد له من ان يكون المبني عليه شيئا هو هو ، أو يكون في (مكان) أو (زمان) . »[٣٨] وقد تكلم سيبويه على هذه العلاقة بين المبتدأ والمبني عليه في مستهل النوع الثاني من الاسناد وهو (اسناد الاسم وأحوال اجرائه على ما قبله)[٣٩] وأول أبوابه : « هذا باب ما ينتصب من الأماكن والوقت . . . فهذا كله انتصب على ما هو فيه (وهو غيره) . »[٤٠] وتتضح هذه العلاقة

---

(٣٤) المصدر نفسه ٢/١٢١ هـ ، ١/٢٧٦ ب .

(٣٥) شرح كتاب سيبويه (السيرافي) ٢/٥٩٢ .

(٣٦) سورة الحجر ، الآية ٣٠ ؛ سورة ص ، الاية ٧٣ .

(٣٧) الكتاب ١/١٥٠-١٥١ هـ ، ١/٧٥ ب .

(٣٨) المصدر نفسه ٢/١٢٧ هـ ، ١/٢٧٨ ب .

(٣٩) منهج كتاب سيبويه ، ٧٣ .

(٤٠) الكتاب ١/٤٠٣-٤٠٦ هـ ، ١/٢٠١-٢٠٢ ب .

قال السيرافي (شرح كتاب سيبويه ٢/٣٩٠) :

«وأما قول سيبويه بعد أن ذكر المبتدأ الذي بعده الظروف خبرا له : فهذا كله ينتصب على ما هو فيه وفي غيره[*]، فان بعض هذه العبارة ايهام لمذهب الكوفيين»

ثم قال :

«فاما ايهام مذهب الكوفيين أنّا ننصب الظرف بـ(الخلاف للاول) .» وليس ذلك ايهاما انما هو صريح عبارة سيبويه (وهو غيره) ولكن السيرافي لايريد ان يخرج على ما هو معروف عند

بمقابلة العلاقة السابقة (أي التطابق) حيث يقول سيبويه : « ان قلت : الليلةَ الهلالُ ، واليومَ القتالُ ، نصبت ، التقديم والتأخير في ذلك سـواء ، وان شئت رفعت فجعلت الآخر هو الأول »[41] ، وقوله : « وتقول : عهدي به قريباً وحديثاً اذا لم تجعل الآخر هو الأول ، فان جعلت الآخر هو الأول رفعت ، واذا نصبت جعلت الحديث والقريب من الدهر »[42] .

ومن أظهر موارد هـذه العلاقـة ما يقـع بين الأسـماء التي اخذت من الأفعـال ، وما ينتصب بها وهي أسماء الفاعلين والمفعـولين والصفـات المشبّهة بـأسماء الفـاعلين ، وما اجري مجراها ، قال سيبويه وهو يتكلم على العقود نحو عشرين درهما التي تجري مجرى أسماء الفاعلين والصفات المشبّهة بها أو انها بمنزلتها : « يقال : بمنزلة الأسماء التي اخذت من الأفعال ، وشبّهت بها في هذا الموضع ، فنصبت درهما ، لأنه ليس من نعتها ، ولا هي مضافة اليه ، ولم ترد ان تحمل الدرهم على ما حمل العشرون عليه ، ولكنه واحد بيّن به العدد ، فعملت فيه ، كعمل الضارب في زيد ، اذا قلت : هذا ضارب زيدا ، لأن زيدا ليس من صفة الضارب ، ولا محمولا على ما حمل عليه الضارب »[43] ، وانما قوله : (ليس من نعتها ، ولا هي مضافة اليه ، ولم ترد ان تحمل الدرهم على ما حمل العشرون عليه) يوضح عـلاقة الخـلاف بين عشـرين درهما ، كـما هي بين أسـماء الفاعلين ومـا أشبهها وما ينصب بها .

قال السيرافي في شرح هذه العبارة : « اذا قلت : هذه عشرون درهما ، فليس درهما بنعت للعشرين فيتبعها في اعرابها ، ولا العشرون مضافة اليه فيكون خفضا بالاضافة ، ولا هو معطوف على العشرين محوّل عليها فيعمل فيها عامل العشرين ، ولكنّ درهما يبين به

= البصريين ولا شك ان سيبويه رأس المدرسة البصرية .

(*) صوابها (وهو غيره) فقد نص عليها في موضع شرح هذه الالفاظ :
«ما : للظرف ، وهو : مبتدأ ، والهاء المتصلة بفي : عائدة الى ما وهي للظرف وهو للثاني : عبارة عن الظرف ، والهاء في غيره : عبارة عن المبتدأ» .

(41) الكتاب ١/٤١٨ هـ ، ١/٢٠٨ ب .
(42) المصدر نفسه ١/٤١٩ هـ ، ١/٢٠٨ ب .
(43) المصدر نفسه ٢/١٣١ هـ ، ١/٢٧٩ ب .

العشرون »[44] ، وههنا يتضح كيف أصبحت (عشرون درهما) مما يعبّر به عن هذه العلاقة أي (علاقة الخلاف) ، من ذلك قول سيبويه : « هذا باب يختار فيه النصب ، لأن الآخر ليس من نوع الأول ، وهو لغة أهل الحجاز ، وذلك قولك : ما فيها أحد إلا حمارا ، جاءوا به على معنى ولكن حمارا . . . وعمل فيه ما قبله كعمل العشرين في الدرهم »[45] ، وهكذا تكون العبارة (عشرون درهما) تلخيصا وافيا للعلاقة بين الآخر الذي حمل على الأول وهو غيره وليس به ولا يقع صفة أو معطوفا أو مضافا ، وقد شاعت هذه العبارة في ثنايا أبواب الكتاب شيوعا ظاهرا يألفه من تدبّر الكتاب ، ولعل ذلك هو الذي دعا الاستاذ (Carter) الى الكتابة عن هذه الظاهرة تحت عنوان (Twenty Dirhams in the kitab of Sibawaihi) .

ويبدو للباحث ان (علاقة الخلاف) قد تقع بين (الكلام التام) وما جاء بعده تفسيرا لوقوع الفعل ، أو بيانا لهيأته ، أو توكيدا لنفسه أو لما قبله وهي أبواب المفعول له ، والحال ، والمصدر المؤكد لنفسه أو لما قبله . تلك الأبواب التي يجمعها (ما ينتصب من المصادر بالفعل بعد تمام الكلام) ، قال سيبويه : « هذا باب ما ينتصب من المصادر ، لأنه عذر لوقوع الأمر فانتصب لأنه موقوع له ، ولأنه تفسير لما قبله لم كان ؟ وليس بصفة لما قبله ولا منه ، فانتصب كما انتصب درهم في قولك : عشرون درهما ، وذلك قولك : فعلت ذاك حذار الشر »[46] ، وقال في الحال : « واعلم ان هذا الباب أتاه النصب ، كما أتى الباب الأول ، ولكنّ هذا جواب لقوله : كيف لقيته ، كما كان الأول جوابا لقوله : لمه ؟ »[47] ، وقال في المصدر المؤكد به العام منه وما وكّد به نفسه : « واعلم ان هذا الباب أتاه النصب كمنصوب بما قبله من المصادر ، في أنه ليس بصفة ، ولا من اسم قبله ، وانما ذكرته لتؤكّد به »[48] .

كما ان (علاقة الخلاف) تقع بين (الكلام التام) وما جاء بعده ، لرفع الابهام

---

(٤٤) شرح كتاب سيبويه (السيرافي) ٣/٦ .

(٤٥) الكتاب ٢/٣١٩ هـ ، ١/٣٦٣ ب .

(٤٦) الكتاب ١/٣٦٧ هـ ، ١/١٨٤ ب .

(٤٧) المصدر نفسه ١/٣٧٢ هـ ، ١/١٨٦ ب .

(٤٨) المصدر نفسه ١/٣٨٣ هـ ، ١/١٩١ ب .

منه ، او لاخراج الاسم مما دخل فيه ما قبله ، والأول : أمثلة الغايات ، قال سيبويه : « واما قولهم : داري خلف دارك فرسخا ، فانتصب لأن خلف خبر للدار ، وهو كلام قد عمل بعضه في بعض واستغنى ، فلما قال : داري خلف دارك أبهم ، فلم يدر : ما قدر ذاك ؟ فقال : فرسخا وذراعا ، وميلا ، أراد ان يبين . فيعمل (هذا الكلام) في هذه (الغايات) بالنصب كما عمل : له عشرون درهما في الدرهم ، كأن هذا الكلام شيء منوّن يعمل فيما ليس من اسمه ولا هو هو كما كان : أفضلهم رجلا بتلك المنزلة »[49] ، والثاني : أمثلة المستثنى بالاّ نحو : أتاني القوم إلاّ أباك ، وهو الوجه الآخر من الاستثناء بالاّ وفيه يقول سيبويه : « والوجه الآخر أن يكون الاسم بعدها خارجا مما دخل فيه ما قبله ، عاملا فيه (ما قبله من الكلام) كما تعمل عشرون فيما بعدها اذا قلت : عشرون درهما »[50] .

ويتضح للباحث ان النحاة قد اكتشفوا علاقة الخلاف مذ كان أولهم وشاع لديهم التعبير عنها بـ (عشرين درهما) ، فقد ذكر الزبيدي ان عيسى بن عمر الثقفي « كان يقرأ ﴿ هؤلاء بناتي هنَّ أطهر لكم ﴾ . . وأنكرها أبو عمرو بن العلاء عليه ، فقال : كيف تقول : هؤلاء بنيّ ، هم ماذا ، فقال عشرين رجلا »[51] ، يريد النصب على الحال بعلاقة الخلاف بين تمام الكلام وما بعده ، ونصب الحال عن تمام الكلام هو مذهب عيسى بن عمر الثقفي فهو يرى أن (هنّ) ضمير فصل بين الحال وصاحبه ، وعلى هذا يكون (هؤلاء بناتي) كلام تام ، و (أطهر) جاء بعده تمام الكلام[52] . ولذلك عبّر عنه بقولهم (عشرين رجلا) فأنكرها أبو عمرو بن العلاء ، لأنه يرى ان (أطهر) مبني على (هنّ) أي ان بينهما علاقة التطابق التي تكون بين المبتدأ والمبني عليه اذا كان هو هو[53] وهكذا تكون هذه العبارة ـ أي عشرين درهما التي تعبّر عن علاقة الخلاف ـ من مقولات المتقدمين ، وقد تلقّاها

---

(٤٩) المصدر نفسه ١/٤١٧ هـ ، ١/٢٠٧ ب .
(٥٠) المصدر نفسه ٢/٣١٠ هـ ، ١/٣٦٠ ب .
(٥١) طبقات النحويين ، ٤١ .
(٥٢) عيسى بن عمر الثقفي ، ٢٤٣ ، ٢٧٥ ، ٢٧٦ .
(٥٣) ينظر : الكتاب ٢/٣٩٦ ، ٣٩٧ هـ ، ١/٣٩٧ ب .

الخليل وتلميذه سيبويه الذي يقول : « هذا باب لا يكون المستثنى فيه إلّا نصبا ، لأنه مخرج ممّا ادخلت فيه غيره ، فعمل فيه ما قبله كما عمل العشرون في الدرهم حين قلت : له عشرون درهما ، وهذا قول الخليل رحمه الله وذلك قولك : أتاني القوم إلّا أباك . . وانتصب الأب اذ لم يكن داخلا فيما دخل فيه ما قبله ، ولم يكن صفة ، وكان العامل فيها ما قبله من الكلام ، كما ان الدرهم ليس بصفة للعشرين ، ولا محمول على ما حملت عليه وعمل فيها »(٥٤) ، وبه يتضح ان سيبويه قد أفاد من علاقة الخلاف لدى الخليل التي ورثها من المتقدمين ، ولا ينكر عليه انه كان يبحث عن العوامل اللفظية ، لأن العلاقة غير العامل على ما سيأتي بيانه .

٥ ـ علاقة الاضافة :

قال سيبويه : « اذا قلت : يا لبكر ، فانما أردت ان تجعل ما يعمل في المنادي من الفعل المضمر مضافا الى بكر باللام ، واذا قلت : مررت بزيد ، فانما أضفت المرور الى زيد بالباء ، وكذلك : هذا لعبدالله »(٥٥) فالاضافة اذاً هي اضافة معنى من المعاني الى شيء يختص به ، وقد يضاف اسم الى آخر ليكون جزءا منه نحو : كتابك ، وعبدالله ، وهكذا يتضح ان الاضافة نوعان : اضافة معنى الى شيء ، او اضافة اسم الى آخر ، ولكل نوع عامل في الاضافة ، فالعامل في الأول حروف الاضافة أي حروف الجر أو ما ليس باسم ولا ظرف ، أمّا العامل في النوع الثاني فهو الاسم المضاف ، قال سيبويه « واعلم ان المضاف اليه ينجرّ بثلاثة أشياء : بشيء ليس باسم ولا ظرف ، وبشيء يكون ظرفا وباسم لا يكون ظرفا »(٥٦) . أي انه ينجرّ باضافة ثلاثة أشياء اليه .

---

(٥٤) المصدر نفسه ٢/ ٣٣٠ ، ٣٣١ هـ ، ١/ ٣٦٩ ب .

(٥٥) الكتاب ١/ ٤٢١ هـ ، ١/ ٢٠٩ ب .

(٥٦) المصدر نفسه ١/ ٤١٩ هـ ، ١/ ٢٠٩ ب .

قال الدكتور مهدي المخزومي (في النحو العربي ، قواعد وتطبيق ، ١٧٢) :

«الاضافة : نسبة وارتباط بين شيئين ، على نحو لا تعبر معه عن فكرة تامة وانما يضاف شيء الى شيء ليرتبطا ، ويكونا بمنزلة شيء واحد . . . وتتخذ العربية في الاضافة سبيلين : الاولى : سبيل الاضافة المباشرة ، الثانية : سبيل الاضافة بالواسطة» : اي بحروف الاضافة (حروف الجر او الخفض) .

٦ ـ العلاقة الصوتية :

تسود في الكتاب عدة ظواهر صوتية بين العامل والمعمول و من أظهرها (التنوين) و (اطالة الكلام) و (العمل على الجوار) ، فمن أمثلة التنوين ما يعرف لدى النحاة بـ (تمام الاسم بالتنوين) وهو واحد من العوامل اللفظية القياسية ، وعنه ينتصب الاسم نحو : هذا راقود خلاً[٥٧] ، وقد تحدّث الاستاذ (Carter) عن ظاهرة التنوين في كتاب سيبويه ، حيث يقول :

(The tanwin interrupts grammatical affect this principle, Which is invoked many times in the kitab, is easily discernible in items (2) and (7) in the above table compared with items (3), (6), and (8)... It follows that words which end is permanently in tanwin, such as (ishruna), can never be annexed to an adjacent word in the oblique (jarr, khafd) form).[58].

وترجمته :

« التنوين يعوق التأثير النحوي ، وهذا المبدأ الذي استشهد به عدة مرات في الكتاب ، يميّز بسهولة في العبارتين الـ (٢) والـ (٧) في الجدول في اعلاه [يقصد ضاربٌ زيداً والضاربون الرجلَ] مقارنا بالعبارات الـ (٢) والـ (٦) والـ (٨) [يقصد : ضاربٌ زيدٍ ، والضاربِ الرجلِ ، والضاربو زيدٍ] . . . . وذلك يقتضي ان الكلمات التي تنتهي دائما بالتنوين مثل عشرين لا يمكن ان تلحق بكلمة مجاورة في صورة (جر او خفض) . » ، وهذه العبارات أو الأمثلة استلّها الاستاذ (Carter) من مواضيع معينة من الكتاب واتضح بها ان النون بمنزلة التنوين ، كما ينبغي التنبه على ان (الألف واللام) بمنزلة التنوين أيضا ، قال سيبويه : « وتقول : عجبت من الضرب زيدا ، كما قلت : عجبت من الضارب زيدا يكون الألف واللام بمنزلة التنوين »[٥٩] .

---

(٥٧) العوامل المائة ، ١٣٦ .

(٥٨) Twenty Dirhams in the kitab of sibawaihi, 487.

(٥٩) الكتاب ١/١٩٢ هـ ، ١/٩٩ ب .

أمّا (اطالة الكلام) فقد فسّروا بـه بعض الظواهـر النحويـة ، من ذلك نصب المضاف والنكرة في النداء ، قال سيبويه : « زعم الخليل رحمه الله أنهم نصبـوا المضاف نحو : يا عبدالله ، ويا أخانا ، والنكرة حين قالوا : يا رجلا صالحا ، حين طال الكلام كما نصبوا هـو قبلَك ، وهو بعـدَك »[٦٠] ، « وقال الخليـل رحمه الله : اذا أردت النكـرة فوصفت أو لم تصف فهذه منصوبة ، لأن التنوين لحقها فطالت فجعلت بمنزلة المضاف لما طال نصب وردّ الى الأصل . . . »[٦١] كما فسّروا بـه بعض موارد الاستثنـاء بإلاّ ، قـال سيبويه : « ولم يجز : ما أنت إلاّ ذاهبا ، ولكنه لما طال الكلام قوي واحتمل ذلك كأشياء تجوز في الكلام اذا طال وتزداد حسنا »[٦٢] ، وقد روعيت اطالة الكلام في العامل النحوي ، قال سيبويه : « وكلما طال الكلام ضعف التأخير اذا أعملت ، وذلك قولك : زيداً أخاك أظنّ ، فهذا ضعيف ، كما يضعف زيداً قائماً ضربت »[٦٣] .

أما (العمل على الجوار) فقد فسّروا به علاقة العامل بالمعمول في بعض الموارد ، من ذلك قول سيبويه : « هذا باب ما يجري على الموضع ، لا على الاسم الذي قبله ، وذلك قولك : ليس زيد بجبانٍ ولا بخيلاً ، وما زيدٌ بأخيك ولا صاحبَك » ، ثم قال : « والوجه فيه الجرّ ، لأنك تريد ان تشرك بين الخبرين ، وليس ينقض اجراؤه عليك المعنى ، وان يكون آخره على أوّله أولى ، ليكون حالها في الباء سواء كحالها في غير الباء مع قربه منه ، وقد حملهم قربـهاالجوار على ان جرّوا : هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ ونحوه ، فكيف ما يصح معناه ؟ »[٦٤] .

تلك أهم الظواهر الصوتية التي تسود في الكتاب وهي على ما رأينا لها أثر واضح في تفسير أحكام الاعراب ، ولذلك بالغ بعض الباحثين في أهميتها فعدّ الظاهرة الصوتية من جملة العوامل اللفظية ، ولكن العامل هو الذي يحدّد المواقع الوظيفيـة لأنواع الكلم في

---

(٦٠) المصدر نفسه ٢/١٨٢ ، ١٨٣ هـ ، ١/٣٠٣ب .
(٦١) المصدر نفسه ٢/١٩٩ هـ ، ١/٣١١ ب .
(٦٢) المصدر نفسه ٢/٣١٧ هـ ، ١/٣٦٣ ب .
(٦٣) المصدر نفسه ١/١٢٠ هـ ١/٦١ ب .
(٦٤) الكتاب ١/٦٦ ، ٦٧ هـ ، ١/٣٤ ب .

التركيب اللغوي ، وهذه الظواهر الصوتية لا تكشف عنها فقولك : الضاربو زيدٍ يظهر أثر الجرّ في كفّ التنوين ، ولكنه لا يدل على ان (الضاربو) هو العامل في الجر ، واطالة الكلام تفسّر نصب المضاف في النداء نحو : يا عبدالله ، ولكن العامل هو الفعل المضمر ، ومن ذلك ما نقله ابن قتيبة في اعراب قوله تعالى : ﴿ والمُقِيمينَ الصَّلاةَ ﴾[٦٥] قال : « قال ابو عبيدة : هو نصب على (تطاول الكلام بالنسق) ، وأنشد للخرنق بنت هِفَّان :

لا يَبْعُدَنْ قومي الذين هُمُ ... سُمُّ العُداةِ ، وآفةُ الجُزْرِ
النازلين بكلِّ مُعْتَرَكٍ ... والطيِّبونَ مَعاقِدَ الأُزْرِ

ومما يشبه هذه الحروف ولم يذكره قوله تعالى في البقرة : ﴿ والمُوفُونَ بعهْدِهِمْ إذا عاهَدوا ، والصَّابرينَ في البأساءِ والضَّرَّاءِ[٦٦] . . . ﴾ »[٦٧] وفيه ان اطالة الكلام تفسّر النصب ولكن هذا المنصوب جاء معمولا في سياق النسق فموقعه الوظيفي أنه معطوف بالواو ، وانما النصب على تطاول الكلام .

الثالثة : انها ذات منهج للتفسير والبحث :

وهذه هي الخاصية الثالثة التي ينبغي ان تختص بها النظرية العلمية . ويراد بالمنهج : الطريقة التي تستخدم بها النظرية في تفسير ظواهر العلم الذي تتناوله في موضوعها ، وعلى هذا عقد المبحث الثاني تحت عنوان (نظرية العوامل والتقويم النحوي) أي منهج نظرية العوامل في دراسة الأحكام النحوية لأنواع الاسناد .

---

(٦٥) سورة النساء ، الآية ١٦٢ .
(٦٦) سورة البقرة الآية ١٧٧ .
(٦٧) تأويل مشكل القرآن ، ٣٨ .



المبحث الثاني

نظرية العوامل والتقويم النحوي

شغل النحاة بدراسة الأحكام النحوية لوجوه التأليف في هدي نظرية العوامل في موضوعين هما :

أولا : أنواع العوامل .

ثانيا : أثر العوامل .

أولا ـ أنواع العوامل :

يمثل الكتاب تقسيمات العوامل النحوية المتعددة التي صنّفها النحاة المتأخرون ، وان لم يصرّح بتسميتها ، فقد ضمّ العوامل المعنوية كما ضم أنواع العوامل اللفظية ، ولكن ثمة ما ينبغي الوقوف عليه من الملاحظات :

الاولى : قال سيبويه : « واعلم ان الاسم أول أحواله الابتداء ، وانما يدخل الناصب والرّافع سوى الابتداء والجار ، على المبتدأ ، ألا ترى ان ما كان مبتدأ قد تدخل عليه هذه الأشياء حتى يكون غير مبتدأ ، ولا تصل الى الابتداء ما دام مع ما ذكرت لك إلاّ ان تدعه . . . الخ »[٦٨] .

وهذا يوضح ان (العامل) هو الذي يحدّد مواضع الكلم الوظيفية على وجه يميّزه مما يلتبس به ، فاذا ادخلت (رأيت) على المبتدأ في (عبدالله منطلق) قلت : رأيت عبدالله منطلقا ، وفي هدي ذلك يمكن تمييز العامل من غيره فالعلاقة الصوتية ـ مثلا ـ لا يمكن ان تعدّ من العوامل لأنها لا تكشف عن الموقع الوظيفي للكلمة في التركيب اللغوي وانما تقع نتيجة لأثر العامل نفسه فيما يعمل فيه .

الثانية : أطال النحاة الكلام على أنواع العوامل ولكنهم لم يتحدثوا عن العلاقات بين العامل والمعمول على ما نجده في الكتاب ، ثم انهم لم يشيروا الى بعضها ، من ذلك (علاقة التفرّغ أو الاشغال) التي تقع بين الفعل وما يرتفع به ، وانما تحدّثوا عن العامل في رفع الفاعل ، وثمة فرق بين العلاقة والعامل على ما سيأتي بيانه .

وعندما يتحدثون عن (الجر) لا تتوضح عندهم (علاقة الاضافة) على ما أوضحه الكتاب .

---

(٦٨) الكتاب ١ /٢٣-٢٤ هـ ، ١ /٧ ب .

الثالثة : اتضح ان فكرة العمل النحوي تقوم على العلاقة بين العامل والمعمول ، فثمة إذاً (عامل) و (معمول) و (علاقة) ، فليست العلاقة هي العامل النحوي ، فثمة (علاقة التطابق) بين المبتدأ والمبني عليه نحو : زيد منطلق ، والعامل في المبتدأ هو الابتداء ، وأما العامل في الخبر فهو المبتدأ نفسه ، كما ان هذه العلاقة في نحو قولك : كان زيد منطلقا ، وفيه زيد ومنطلق شيء واحد ، ولكن العامل ههنا هو الفعل كان .

وثمة (علاقة الاضافة) بين المرور وزيد في قولك : مررت بزيد ، ولكن العامل هو الباء ، وبملاحظة ذلك تكون (علاقة الخلاف) غير العامل اللفظي[69] ، فلا يطعن على سيبويه او البصريين كافة أنهم كانوا يبحثون عن العوامل اللفظية في علاقة الخلاف وغيرها ليكون الخلاف من مقولات الكوفيين وحدهم ، ومع وجود العامل اللفظي لا يصح أن يكون الخلاف عاملا معنويا ، قال عبدالقاهر الجرجاني : « العامل اذا كان معنويا لم يكن معه لفظ » ، وقال ينقد البغداديين في استعمالهم (الصرف) عاملا في نحو قولك : لا تأكل السمك وتشرب اللبن : « وأمّا قول البغداديين انه منصوب على (الصرف) ، فالذي يصحّ منه أن يراد صرف الثاني عن اعراب الأول . . . فأمّا ان يراد ان النصب بـ (نفس مخالفته للأول) حتى كأن عامله (ذلك المعنى) فلا ، ولو جاز ذلك جاز أن نقول : ان زيدا في قولك : ضربت زيدا ، لم ينتصب بالفعل ، وانما عمل النصب فيه كونه

---

(٦٩) قال د . عبدالرحمن السيد ، وهو يتحدث عن العامل في الاستثناء بالاّ : (مدرسة البصرة ، ٣٠٢ ، ٣٠٣) :

«المخالفة او الخروج اذاً ليس عاملا في الكلمة ، ولكن العامل فيها هو الفعل ، وانما الخروج او المخالفة وظيفة للكلمة في الجملة ، شأنه شأن غيره من مكملات الجملة ، فالمفعولية ليست عاملة في المفعول به ، والاصطحاب كذلك ليس عاملا في المفعول معه ، وبيان الهيأة ليس عاملا في الحال . . . الخ ، وانما كل ذلك بيان لوظائف هذه الكلمات في جملها ، والعامل في كل اولئك هو الفعل» .

على ان د . عبدالرحمن السيد أدرك الفرق بين المخالفة وما اشبهها وبين العامل ، ولكنه اذ يجعل الخروج والمخالفة ونحوها وظائف الكلمات يلتبس ذلك بالمعنى الوظيفي الذي يعبر عنه بالظرفية او المفعولية ونحوها فتلك هي المعاني الوظيفية ، اما الخلاف ونحوه فهو من العلاقات ، وهي محدودة على ما اوضحه البحث .

مفعولا وذلك غير سديد ؛ لأن كونه مفعولا أوجب أن يكون ضربت عاملا فيه النصب »[٧٠]
يريد أن علاقة التعدي التي يكون بها (زيدا) مفعولا هي غير العامل اللفظي (ضرب) .
وثمرة هذا التمييز بين علاقات العوامل بما تعمل فيه وبين العوامل أنفسها مفيدة في تحديد هذا التزيد من العوامل النحوية الذي ذهب اليه بعض النحاة فقد اضاف الأخفش (عامل الصفة) الى العوامل المعنوية[٧١] وجعلها الكسائي خمسة هي (الدخول في أوسع الأبواب) ومن أمثلته النصب على القطع ، و (الخروج من الوصف) و (الدخول في الوصف) و (النصب بالخلاف) و (التجرد من العوامل اللفظية)[٧٢] .

الرابعة : قال الأنباري في عامل النصب في الظرف الواقع خبرا :

« ذهب الكوفيون الى ان الظرف ينتصب على الخلاف اذا وقع خبرا للمبتدأ ، نحو : زيد أمامك ، وعمرو وراءك ، وما أشبه ذلك . . . وذهب البصريون الى أنه ينتصب بفعل مقدر ، والتقدير فيه : زيد استقرّ أمامك ، وعمرو استقرّ وراءك ، وذهب بعضهم الى أنه ينتصب بتقدير اسم فاعل ، والتقدير : زيد مستقر أمامك ، وعمرو مستقرّ وراءك »[٧٣] .

ويتضح للباحث ان سيبويه وهو رأس المدرسة البصرية يذهب الى نصب الظرف الواقع خبرا بالمبتدأ نفسه ، وعنده تتوضح مسألتان :

١ - ان العلاقة بين المبتدأ (العامل) والظرف الواقع خبرا (المعمول) انما هي الخلاف ، قال سيبويه في الظرف الواقع خبرا نحو : زيد خلفك وما أشبهه : « فهذا كله انتصب على ما هو فيه وهو غيره ، وصار بمنزلة المنوّن الذي يعمل فيما بعده نحو العشرين ، ونحو قوله : هو خير منك عملا ، فصار : هو خلفك ، وزيد خلفك بمنزلة ذلك »[٧٤] .

---

(٧٠) المقتصد في شرح الايضاح ، ٢/١٠٧٤ ، ١٠٧٥ .

(٧١) المصدر نفسه ١/٢١٦ ، ٢١٧ .

(٧٢) الكسائي ، ٢١٩ - ٢٢٤ .
قال الدكتور مهدي المخزومي (مدرسة الكوفة ، ٢٩٢) :
«اما النحو الكوفي فهو غني بهذه العوامل .»

(٧٣) الانصاف ، ١/٢٤٥ .

(٧٤) الكتاب ١/٤٠٦ هـ ، ١/٢٠٢ ب .

وهو نص صريح في ان الخبر هو غير المبتدأ ، من قبل أن قوله : (انتصب على ما هو فيه) يقصد المبتدأ ، لأن (زيد) هو الذي يقع في الظرف ثم قال : (وهو غيره) يقصد ان الخبر الظرف هو غير المبتدأ ، وتلك علاقة الخلاف ، وانما قوله : (وصار بمنزلة المنوّن الذي يعمل فيما بعده نحو العشرين . . . . الخ) هو تعبير عن هذه العلاقة ، وقد أوضح البحث انهم استخدموا عبارة (عشرين درهما) للتعبير عنها[٧٥] .

٢ - ان العامل في الظرف الواقع خبرا هو غير هذه العلاقة : أي علاقة الخلاف بين المبتدأ والظرف الواقع خبرا استأنف الكلام قائلا : « والعامل في خلف . . . الخ)[٧٦] . فالعامل اذاً هو غير العلاقة ، وفي تمام قوله نص على ان العامل هو المبتدأ نفسه حيث يقول : « والعامل في خلف الذي هو موضع له ، والذي هو في موضع خبره »[٧٧] ، وهذا (الذي هو موضع له) و (الذي هو في موضع خبره) انما هو المبتدأ ، ثم تابع سيبويه القول مؤكدا ان المبتدأ هو العامل في الظرف اذا كان خبرا على نحو عمله في الخبر اذا كان غير ظرف قائلا : « كما انك اذا قلت : عبدالله أخوك ، فالآخر [يقصد : أخوك] قد رفعه الأول [يقصد : عبدالله] وعمل فيه ، وبه استغنى الكلام وهو منفصل منه »[٧٨] ، وعلى ذلك يقال : الآخر وهو خلف قد عمل فيه الأول وهو زيد أي المبتدأ .

وهذا أمر يثير الاستغراب قطعا ، فكيف لا يتنبه على مثل هذا أئمة النحو من قبل ؟!

قال السيرافي في تفسير نصّ الباب الذي عقد عليه البحث :

« وفي كلام سيبويه ما ظاهره تلبس ، لأنه جعل ما قبل الظرف هو العامل ، فيجيء على هذا اذا قلت : هو (خلفك) ان يكون الناصب لخلفك هو زيد »[٧٩] .

---

(٧٥) منهج كتاب سيبويه ، ٢٥٨ .

(٧٦، ٧٧، ٧٨) الكتاب ١ /٤٠٦ هـ ، ١ /٢٠٢ ب .

(٧٩) شرح كتاب سيبويه (السيرافي) ٢ /٣٨٧ . =

إذاً السيرافي يرى ان سيبويه يجعل المبتدأ هو العامل في الظرف اذا كان خبرا ، ولكن في الأمر تلبسا وابهاما ، لماذا ؟

يبدو للباحث ان السيرافي لا يمكن ان يفسّر عبارة سيبويه على ما يتضح له منها ، لأن سيبويه على رأس المدرسة البصرية ومذهب البصريين ان العامل في الظروف هو فعل محذوف او اسم محذوف (استقرّ او مستقرّ) فكيف يخرج على هذا الاجماع الذي يقول فيه :

« ولا أعلم خلافا بين البصريين : انك اذا قلت : زيد خلفك ، وسائر ما يجعل الظروف خبرا له ، انه منصوب بتقدير فعل هو : استقر أو وقع أو حدث أو كان أو نحو ذلك »[80] ؟!

إذاً عليه أن يتأول ظاهر كلام سيبويه ليستقيم شرح الكتاب مع هذا الاجماع الذي لا يعلم خلافا فيه بين البصريين فقال :

« ومراد سيبويه على ما ينتظم من مذهبه أن الذي ظهر دلّ على المحذوف ، فناب عنه ، اذ كان المحذوف لا يسمع ولا يظهر فجعل ما ناب عنه عاملا لبيانه »[81] .

وههنا سؤال : من أين جاء البصريون بهذا التقدير في كون العامل في الظرف هو

=وقال (المصدر نفسه ٢/٣٩١) :

«واما قول سيبويه بعد أن ذكر المبتدأ الذي بعده الظروف خبرا له : (فهذا كله ينصب على ما هو فيه وفي غيره [كذا وردت] وصار بمنزلة النون [كذا وردت] التي تعمل فيها بعدها نحو العشرين . . .والعامل في خلف الذي هو موضع له والذي هو في موضع خبره) فان بعض هذه العبارة ايهام لمذهب الكوفيين ، وفي بعضها ما يوهم أنّ المبتدأ هو الذي ينصب الظرف» .

وقال في الموضع نفسه : «وقوله : (والعامل في خلف الذي هو موضع له) في (هو) يرجع الى (خلف) ، و(الهاء) في (له) ترجع الى (الذي) ، فكأنه قال : والعامل في خلف الاسم الذي الخلف موضع له ، وذلك الاسم هو المبتدأ الذي هو في موضع خبره ، يعني والاسم المبتدأ الذي الخلف في موضع خبره ، وظاهر بهذا كله : ان المبتدأ ينصب الظرف ، كما يرفع الخبر اذا كان هو هو . . . فهذا ما يقتضيه اللفظ ظاهرا» .

ولكنه يستدرك فيقول : «وحقيقة نصبه ما قدمنا من تقدير استقر ونحوه» !!

(٨٠) شرح كتاب سيبويه (السيرافي) ٢/٣٨٧ .

(٨١) شرح كتاب سيبويه (السيرافي) ٢/٣٨٧ ، ٣٨٨ .

وينظر : ٢/٣٩٠ ، ٣٩١ .

الفعل (استقرّ) أو الاسم (مستقرّ) ؟

يبدو للباحث أن مرد اللبس هو قول سيبويه في موضع آخر :

« اذا قلت : فيها زيد ، فكأنك قلت : استقر فيها زيد ، وان لم تذكر فعلا »[82] .

قال السيرافي في شرح هذه العبارة :

« هنا أفصح سيبويه بنصب الظرف بـ (استقرّ) . »[83] .

ولنراجع عبارة سيبويه في نصّها الذي وردت فيه حيث يقول في نحو : هذا عبدالله منطلقا :

« كأن ما ينتصب من أخبار المعرفة ينتصب على أنه حال مفعول فيها ، لأن المبتدأ يعمل فيما بعده كعمل الفعل فيما يكون بعده . . . فيصير الخبر حالا قد ثبت فيها ، وصار فيها ، كما كان الظرف موضعا صيّر فيه بالنية ، وان لم يذكر فعلا ، وذلك انك اذا قلت : فيها زيد ، فكأنك قلت : استقرّ فيها زيد ، وان لم تذكر فعلا »[84] .

وفيه يتضح :

ان المبتدأ يعمل فيما بعده ، كعمل الفعل فيما يكون بعده ، وقد أورد الفعل ههنا ليشبه عمل المبتدأ بعمل الفعل ، فهو في الخبر على تقدير : فيها (استقرّ) زيد ، وهكذا يكون مراده في ايراد الفعل للتمثيل والتشبيه وليس الفعل نفسه هو العامل ، ويؤيد هذا ان سيبويه جرى على تقدير الفعل في غير هذا الموضع ، من ذلك قوله : « وقد تقول : هو عبدالله ، وأنا عبدالله فاخرا أو موعدا ، أي (اعرفني) بما كنت تعرف ، وبما كان بلغك عني »[85] ، وقال في : لك الشاء شاة بدرهم شاة بدرهم : « صار : (لك الشاء) ، اذا نصبت بمنزلة : (وجب) الشاء ، كما كان (فيها زيد قائما) بمنزلة : (استقرّ) . »[86] .

(82) الكتاب ٢/٨٧ هـ ، ١/٢٦٠ ب .

(83) شرح كتاب سيبويه (السيرافي) ٢/٥٤٢ .

(84) الكتاب ٢/٨٧ هـ ، ١/٢٦٠ ب .

(85) المصدر نفسه ٢/٨٠ هـ ، ١/٢٥٧ ب .

(86) المصدر نفسه ١/٣٩٦ هـ ، ١/١٩٨ ب .

وههنا يخلص الباحث الى ان السيرافي كان يشرح كتاب سيبويه في هدي ما عرف وشاع في مذهب البصريين ، ولذلك وقع في اللبس وصرّح به في تحديد العامل في الظرف اذا كان خبرا ، فخالف ظاهر كلام سيبويه الذي ينصّ على ان العامل في الظرف الواقع خبرا انما هو المبتدأ نفسه ، وعليه يتقرر ان العامل في اسناد الفعل هو الفعل وما يعمل عمله ، وان العامل في اسناد الاسم هو المبتدأ نفسه ، ولا حاجة عندئذ الى التقـدير ، والأصل عدمه ، ويتقرر بملاحظة ذلـك ان تعالـج الظروف في مـوضعين عـلى ما فعله سيبويه ، وهما اسناد الفعل واسناد الاسم فلكل عامله ، ولكن النحاة ـ وان بحثوها في الموضعين المذكورين عالجوها في ضوء اسناد الفعل[87] .

الخامسة : أوضح البحث ان العامل في الحال في اسناد الفعل هو الفعل حيث يكون الحال مصدرا أو ما اجري مجراه[88] ، وقد مرّ في الملاحظة (الرابعة) ان المبتدأ هو الذي يعمل في الظرف الواقع خبرا ، وانه يعمل في الحال أيضا ، وقد نقل الباحث كلام سيبويه حيث يقول : « كأن ما ينتصب من أخبار المعرفة [يقصد : الأحوال] ينتصب على انه حال مفعول فيها ؛ لأن (المبتدأ) يعمل فيها بعده كعمل الفعل فيما يكون بعده ، ويكون فيه معنى التنبيه والتعريف »[89] وفيه نصّ على ان المبتدأ هو العامل بنفسه . أمّا ما يذكر من تقدير الفعل فانما هو على سبيل التشبيه والتمثيل ، من ذلك قوله في هو لك خالصا : « كأن قولك : هو لك بمنزلة (أهبه لك) ، ثم قلت : خالصا »[90] وقوله في هو زيد معروفا : « كأنك قلت : أثبته أو الزمه معروفا ، فصار المعروف حالا »[91] ، وقد جعل بمنزلته : أخوك عبدالله معروفا ، حيث يقول : « هذا يجوز فيه جميع ما جاز في الاسم الذي بعد هو

---

(٨٧) قال ابن مالك (شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ، ٤١٠-٤١٢) :
«المفعول فيه : يسمى (ظرفا) و(مفعولا فيه) . . وينصبه ما يقع فيه معناه من فعل او جار مجراه ظاهر او مقدر» .
ينظر : الظّروف في اللغة العربية ، ١٧٢-١٧٤ .

(٨٨) منهج كتاب سيبويه ، ٦٩ .

(٨٩، ٩٠) الكتاب ٢/ ٨٧ هـ ، ١/ ٢٦٠ ب .

(٩١) المصدر نفسه ٢/ ٧٨-٧٩ هـ ، ١/ ٢٥٧ ب .

واخواتها »[٩٢] ، وقد جعل سيبويه عمل المبتدأ هو القياس حيث يقول : « هذا باب ينتصب فيه الخبر بعد الأحرف الخمسة انتصابه اذا صار ما قبله مبنيا على (الابتداء) ، لأن المعنى واحد في أنه حال ، وان ما قبله قد عمل فيه . . . وذلك قولك : ان هذا عبدالله منطلقا »[٩٣] ، ولكنّ النحاة حيث جمعوا الحال الذي ينتصب في اسناد الفعل مع أنواعه التي تنتصب في اسناد الاسم جعلوا العامل فيها واحدا ، وهو (الفعل) أو ما كان بمعناه[٩٤] .

السادسة : اختلف الكوفيون والبصريون[٩٥] كما اختلف علماء مدرسة البصرة في عامل النصب في المستثنى بألا[٩٦] ، أمّا سيبويه فقد أوضح ان العلاقة عنده بين عامل النصب في المستثنى بألا والمستثنى هي (الخلاف) وهذا العامل هو (تمام الكلام) ، قال سيبويه : « هذا باب لا يكون المستثنى فيه إلّا نصبا ، لأنه مخرج مما ادخلت فيه غيره ، فعمل فيه ما قبله كما عمل العشرون في الدرهم حين قلت : له عشرون درهما ، وهذا قول الخليل رحمه الله ، وذلك قولك : أتاني القوم إلّا أباك ، ومررت بالقوم إلّا أباك ، والقوم فيها إلّا أباك ، وانتصب الأب اذ لم يكن داخلا فيما دخل فيه ما قبله ، ولم يكن صفة ، وكان العامل فيه ما قبله من الكلام ، كما ان الدرهم ليس بصفة العشرين ولا محمول على

---

(٩٢) الكتاب ٢/٨١ هـ ، ١/٢٥٨ ب .

(٩٣) المصدر نفسه ٢/١٤٧ هـ ، ١/٢٨٧ ب .

(٩٤) قال ابن يعيش (شرح المفصل ، ٢/٥٦) :
«قال صاحب الكتاب ـ يقصد الزمخشري ـ والعامل فيها ـ يقصد الحال ـ اما فعل وشبهه من الصفات أو معنى فعل كقولك : فيها زيد مقيما وهذا عمرو منطلقا وما شأنك قائما . . الخ»

(٩٥) الانصاف في مسائل الخلاف ، ١/٢٦٠ .

(٩٦) شرح التصريح ، ١/٣٥٩ .
قال كريم سلمان الحمد (مسائل الخلاف النحوية بين علماء مدرسة البصرة ، ١٧٧-١٧٩) :
«اختلف العلماء ـ يقصد : علماء مدرسة البصرة ـ في عامل النصب في المستثنى بعد الا في الموجب التام ، وذهبوا مذاهب عدة ذكرها السيوطي» ثم ذكر جملة نصوص لاخرين وقال :
«والملاحظة في هذه النصوص أن هناك سبعة آراء جملها الشيخ خالد الازهري ثمانية» .

ما حملت عليه وعمل فيها »[97] ، وههنا عدّة امور :

١ ـ شرح السيرافي قول سيبويه الذي نصّ عليه فيه على ان العامل هو (تمام الكلام) ، ولكنه لا يريد مخالفة ما استقر وعرف عند البصريين فقال : « . . . فأمّا الذي قاله سيبويه في أبواب من الاستثناء أن يعمل فيه ما قبله من الكلام كما تعمل عشرون فيما بعدها اذا قلت عشرون درهما »[98] ، ثم قال : « والذي يوجبه القياس والنظر الصحيح أن تنصب زيدا بالفعل الذي قبل إلاّ [يقصد في : ما رأيت أحدا إلاّ زيدا] وذلك ان الفعل ينصب كل ما تعلّق به بعد ارتفاع الفاعل به على اختلاف وجوه المنصوبات به . . . وكان أبو العباس المبرّد والزجّاج يذهبان الى ان المنصوب في الاستثناء ينتصب بتقدير استثني ويجعلان إلاّ نائبة عن أستثني »[99] .

٢ ـ نسب بعض النحاة الى سيبويه القول بأن الناصب ما قبل إلاّ هو الفعل أو ما في معناه بواسطة إلاّ ، قال ابن يعيش : « وفي العامل في المستثنى أقوال منها قول سيبويه : ان العامل فيه الفعل المقدّم أو معنى الفعل بواسطة إلاّ »[100] ، وقد اتضح ان سيبويه لا يقول ذلك .

٣ ـ اذا تم القول ان العامل في الاستثناء بالاّ هو (تمام الكلام) فان ذلك يعني ان العوامل المعنوية لدى سيبويه ثلاثة هي : (الابتداء) ، و (وقوع الفعل المضارع موقع

---

(٩٧) الكتاب ٢/٣٣٠ ، ٣٣١ هـ ، ١/٣٦٩ ب .
وينظر : المصدر نفسه ٢/٣١٩ هـ ، ١/٣٦٣ ب .
قال حسن بن قاسم المرادي (الجنى الداني في حروف المعاني ، ٤٧٨) :
«ان المستثنى ينتصب عن (تمام الكلام) ، فالعامل فيه ما قبله من الكلام . . . وهو مذهب سيبويه ، وهو الصحيح» .
وقال الشيخ خالد الازهري (شرح التصريح ، ١/٣٤٩) :
«واختلف في ناصب المستثنى بالاّ على ثمانية اقوال . . . والثاني : (تمام الكلام) كما انتصب درهما بعدعشرين» .
وينظر : مسائل الخلاف النحوية بين علماء مدرسة البصرة ، ١٧٩ .
(٩٨، ٩٩) شرح كتاب سيبويه (السيرافي) ٣/٢٦٨ ، ٢٦٩ .
(١٠٠) شرح المفصل ٢/٧٦ .

الاسم) ، و(تمام الكلام) ، ولكن المعروف السائد وعليه النحاة البصريون انهما اثنان فقط وهما : الابتداء ، ووقوع الفعل المضارع موقع الاسم ، أمّا (تمام الكلام) فلم يثبتوه بين العوامل ، والصواب عدّه منها ، وهو يقابل العامل اللفظي (تمام الاسم)[101] الذي جعله عبدالقاهر الجرجاني ، صاحب (العوامل المائة) واحدا من العوامل اللفظية القياسية[102] .

ثانيا : أثر العوامل :

يعدّ (الاعراب) أظهر أثر للعوامل في صورة التركيب اللغوي للاسناد وقد كرّس النحاة دراستهم في هذا الاثر حتى صار الاعراب جزءا من تسمية العامل وتحديده ، قال الرمّاني : « عامل الاعراب : هو موجب لتغيير في الكلمة على طريق المعاقبة ، لاختلاف المعنى »[103] ولكن الكتاب يتكلم على آثار اخرى تدور مدار قوة العامل في المعمول بما له من قوة وضعف على ما أوضحه البحث من مراتب هذه القوة ، وهذه الآثار هي وجوه التصرف في عناصر التركيب من تقديم وتأخير وحذف واضمار ونحوه أي ما يتعلق بـ (تأليف الكلام) وهذا يعني تصنيف آثار العوامل في التركيب اللغوي لأنواع الاسناد في نوعين هما (الاعراب) و (تأليف الكلام) ويصنّفان على الوجه الآتي :

الاول ـ الاعراب :

قال سيبويه : « هذا باب مجاري أواخر الكلم من العربية ، وهي تجري على ثمانية مجار : على النصب والجر ، والرفع ، والجزم ، والفتح ، والضم ، والكسر ،

---

(101) قال د . عبدالرحمن السيد (مدرسة البصرة ، 301) :
«ان التمييز ينتصب عن تمام الاسم ، ومعنى تمامه أن يكون على حالة لا يمكن اضافتها معها . . . فاذا تم الاسم بهذه الاشياء شابه الفعل اذا تم بالفاعل وصار به كلاما تاما»
(102) العوامل المائة ، 136 .
(103) الحدود في النحو ، 49 .

والوقف »[104] ، ثم أوضح ان الكلم في هذا على نوعين : هما الاسماء المتمكنة ، والأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين ، ومجاري أواخرها هي : الرفع والجر والنصب والجزم ، أما النوع الثاني من الكلم بلحاظ أثر العامل من حيث الاعراب فهو الأسماء غير المتمكنة ومجاري أواخرها : الفتح والكسر والضم والوقف ، وقد جعل مدار هذه المجاري الثمانية على العوامل .

الثاني ـ تأليف الكلام :

١ ـ التقديم والتأخير :

عالج البحث التقويم النحوي للتقديم والتأخير وتفاضل الأساليب فيه[105] أما قابلية هذا التقديم والتأخير فانها ترتبط بمرتبة العامل من حيث القوة والضعف قياسا على الأقوى ، من ذلك قوله في ما الحجازية وما أشبهها : « فاذا قلت : ما منطلق عبدالله ، أو ما مسيء من أعتب رفعت ، ولا يجوز أن يكون مقدما مثله مؤخرا ، كما انه لا يجوز أن تقول : ان أخوك عبدالله على حد قولك : ان عبدالله أخوك ، لأنها ليست بفعل ، وانما جعلت بمنزلته فكما لم تنصرف انّ كالفعل ، كذلك لم يجز فيها كل ما يجوز فيه ولم تقو قوّته فكذلك ما »[106] ومن ذلك قوله في تصرف أفعل التعجب نحو ما أحسن عبدالله : « ولا يجوز ان تقدّم (عبدالله) وتؤخّر (ما) ولا تزيل شيئا عن موضعه ، ولا تقول فيه (ما يحسن) ، ولا شيئا مما يكون في الأفعال سوى هذا »[107] ومثل ذلك يجري في اسناد الاسم ، ويبدو انه يجعل الفعل حدّ الكلام في تمام التصرف حيث يقول : « وزعم الخليل رحمه الله أنه يستقبح أن يقول : قائم زيد ـ وذاك اذا لم تجعل قائما مقدّما مبنيا على المبتدأ ـ كما تؤخّر وتقدّم فتقول : ضرب زيدا

(١٠٤) الكتاب ١/١٣ هـ ، ١/٢ ، ٣ ب .

(١٠٥) منهج كتاب سيبويه ، ٢٣٠ .

(١٠٦) الكتاب ١/٥٩ هـ ، ١/٢٨ ، ٢٩ ب .

(١٠٧) المصدر نفسه ١/٧٣ هـ ، ١/٣٧ ب .

عمرو ، وعمرو على ضرب مرتفع ، وكان الحد ان يكون مقدّما ويكون زيد مؤخرا ، وكذلك هذا الحد فيه ان يكون الابتداء فيه مقدّما ، وهذا عربي جيّد ، و ذلك قولك : تميمي أنا ، ويشنؤ من يشنؤك ، ورجل عبدالله ، وخزّ صفّتك »[108] ، وأجرى سيبويه تصرف العوامل التي دون مرتبة الفعل على أقواها نسبيا ، من ذلك تصرف الفعل اللازم الذي ينفذ الى مفعول نكرة نحو : امتلأت ماء الذي اجري مجرى الصفة المشبهة في عمله فهو دونها رتبة وهي دون اسم الفاعل درجة ، قال سيبويه : « ولا يقدّم المفعول فيه فتقول : ماء امتلأت ، كما لا يقدّم المفعول فيه في الصفة المشبهة ، ولا في هذه الاسماء ، لأنها ليست كالفاعل »[109] : أي ليست كاسم الفاعل .

٢ ـ الحذف :

عالج البحث أيضا التقويم النحوي للحذف وتفاضل الأساليب فيه[110] . أمّا تصرفهم فيه فانه يرتبط بمسألة العامل والمعمول ومن أمثلة هذا التصرف قوله في (لات) قياسا على (ليس) لأنها تجري مجراها في العمل : « . . . لا تكون لات إلاّ مع الحين تضمر فيها مرفوعا وتنصب الحين ، لأنه مفعول به ، ولم تمكّن تمكّنها ولم تستعمل إلاّ مضمرا فيها ، لأنها ليست كليس في المخاطبة والإخبار عن غائب ، تقول : لستَ ، ولستِ ، وليسوا ، وعبدالله ليس ذاهبا ، فتبني على المبتدأ وتضمر فيه ، ولا يكون هذا في لات ، لا تقول : عبدالله لات منطلقا ، ولا قومُك لاتوا منطلقين »[111] ، ومن ذلك أيضا قوله في إنّ وأخواتها : « ولا يضمر فيها المرفوع كما يضمر في (كان) ، فمن ثَمَّ فرّقوا بينهما كما فرّقوا بين ليس وما ، فلم يجروها مجراها ، ولكن قيل هي بمنزلة الأفعال فيما بعدها وليست بأفعال »[112] .

---

(١٠٨) الكتاب ٢/١٢٧ هـ ، ١/٢٧٨ ب .

(١٠٩) المصدر نفسه ١/٢٠٥ هـ ، ١/١٠٥ ب .

(١١٠) منهج كتاب سيبويه ، ٢٣٠ .

(١١١) الكتاب ١/٥٧ هـ ، ١/٢٨ ب .

(١١٢) المصدر نفسه ٢/١٣١ هـ ، ١/٢٨٠ ب .

٣ ـ الفصل بين العامل والمعمول :

عرض البحث مثالا قوّم فيه الفصل بالصفة ليبين التفاوت فيه من حيث الحسن والقبح[١١٣] ، أما اجراء الفصل نفسه فانه مما يرتبط بمسألة العامل والمعمول ، من ذلك قوله : « واعلم أنك لا تفصل بين (لا) وبين المنفي ، كما لا تفصل بين (مِنْ) وبين ما تعمل فيه ، وذلك انه لا يجوز لك ان تقول : لا فيها رجلَ ، كما انه لا يجوز لك أن تقول في الذي هو جوابه : هل مِنْ فيها رجلٍ ؟ »[١١٤] ، وقوله أيضا : « واعلم انك اذا فصلت بين (لا) وبين الاسم بحشو لم يحسن الّا أن تعيد لا الثانية ، لأنه جُعل جواب : أذا عندك أم ذا ؟ ، ولم تجعل (لا) في هذا الموضع بمنزلة (ليس) ؛ وذلك لأنهم جعلوها اذا رفعتْ مثلها اذا نصبتْ ، لا تفصل لأنها ليست بفعل ، فمما فصل بينه وبين لا بحشو قوله جل ثناؤه : ﴿ لا فِيها غَوْلٌ ولا هُمْ عَنْها يُنْزَفُونَ ﴾ »[١١٥] ، ومن أمثلة الفصل حيث يراعى أثر العوامل قوله : « . . . وان لم تنوّن لم يجز : هذا معطي درهماً زيدٍ ، لأنك لا تفصل بين الجار والمجرور ، لأنه داخل في الاسم ، فاذا نوّنت انفصل كانفصاله في الفعل . . . »[١١٦] .

٤ ـ العمل والالغاء :

من أمثلة العمل والالغاء قول سيبويه في الأفعال التي تستعمل وتلغى : « واعلم أن المصدر قد يلغى كما يلغى الفعل ، وذلك قولك : متى زيد ظنّك ذاهب . . . فان ابتدأت فقلت : ظنّي زيد ذاهب كان قبيحا لا يجوز البتة »[١١٧] وقال أيضا : « واذا ألغيت فقلت : عبدالله أظن منطلق ، فهذا أجمل من قولك (أظنه) ، وأظن بغير هاء أحسن لئلا يلتبس بالاسم ، وليكون أبين في أنه ليس

---

(١١٣) منهج كتاب سيبويه ، ٢٣٦ .

(١١٤) الكتاب ٢/٢٧٦ هـ ، ١/٣٤٥ ب .

(١١٥) المصدر نفسه ٢/٢٩٨ ، ٢٩٩ هـ ، ١/٣٥٥ ، ٣٥٦ ب .

(١١٦) المصدر نفسه ١/١٧٥ هـ ، ١/٨٩ ب .

(١١٧) الكتاب ١/١٢٤ هـ ، ١/٦٣ ب .

يعمل »[118] ، ومن أمثلة الالغاء والعمل ما يجري في الضمائر ، قال سيبويه : « هذا باب لا تكون هو وأخواتها فيه فصلا »[119] وفيه قوله : « وكان الخليل يقول : والله انه لعظيم جعلهم هو فصلا في المعرفة ، وتصييرهم اياها بمنزلة ما اذا كانت ما لغوا ، لأن هو بمنزلة أبوه ، ولكنهم جعلوها في ذلك الموضع لغوا كما جعلوا ما في بعض المواضع بمنزلة ليس ، وانما قياسها أن تكون بمنزلة كأنما وانما »[120] .

وقد كثرت أمثلة الالغاء والعمل في الظروف ، من ذلك قول سيبويه في « هذا باب ما ينتصب فيه الخبر . . . وذلك قولك : فيها عبدالله قائما »[121] حيث يقول : « جميع ما يكون ظرفا تلغيه ان شئت ، لأنه لا يكون آخرا إلّا على ما كان عليه أولا قبل الظرف ، ويكون موضع الخبر دون الاسم فجرى في أحد الوجهين مجرى ما لا يستغني عليه السكوت ، كقولك : فيك زيد راغب فرغبته فيه »[122] يريد بالوجهين أنك تقول : فيك عبدُالله قائمٌ ، وفيك عبدُالله قائماً ، قال سيبويه : « ان شئت ألغيت (فيها) فقلت : فيها عبدالله قائم »[123] ، وقال : « ومثل قولك : فيها عبدالله قائما : هو لك خالصا ، وهو لك خالصٌ . . . فيصير خالص مبنيا على هو كما كان قائم مبنيا على عبدالله ، و (فيها) لغو ، إلّا أنك ذكرت فيها لتبينَّ أين القيام ، وكذلك (لك) انما أردت أن تبين لمن الخالص »[124] . وقد يتجاوز الفصل بمراعاة العوامل أحكام الاعراب الى التصرف في تأليف الكلام الذي عقد عليه هذا المبحث ، قال سيبويه : « . . . اذا أردت الالغاء فكلما أخّرت الذي تلغيه كان أحسن ، واذا أردت أن يكون مستقرا تكتفي به فكلما قدمته كان أحسن ، لأنه اذا

---

(118) المصدر نفسه ١/١٢٥ هـ ، ١/٦٤ ب .

(119) المصدر نفسه ٢/٣٩٥ هـ ، ١/٣٩٧ ب .

(120) المصدر نفسه ٢/٣٩٧ هـ ، ١/٣٩٧ب .

(121) الكتاب ٢/٨٨ هـ ، ١/٢٦١ ب .

(122) المصدر نفسه ٢/٩١ هـ ، ١/٢٦٢ ب .

(123) الكتاب ٢/٨٩ هـ ، ١/٢٦١ ب .

(124) المصدر نفسه ٢/٩١ هـ ، ١/٢٦٢ ب .

كان عاملا في شيء قدّمته كما تقدّم أظن وأحسب ، واذا ألغيت أخّرته كما تؤخرهما ، لأنهما ليس يعملان شيئا »[١٢٥] .

ويبدو للباحث ان قسما من النحويين لم يعتمد نظرية العوامل في تفسير صور التصرف في تأليف الكلام على ما نجده لدى سيبويه ، يدل على ذلك أن سيبويه قد أقام حجته على نظرية العمل النحوي : فالفصل جائز بين المضاف والمضاف اليه اذا لم يكن المضاف في معنى الفعل أو ما جرى مجراه ، ولذلك لا يجوز في نحو : يا سارق الليلة أهل الدار ، لأن المضاف اسم فاعل يعمل عمل فعله قائلا : « ولا يجوز : يا سارقَ الليلةَ أهلِ الدارِ إلاّ في شعر ، كراهية أن يصلوا بين الجار والمجرور ، فاذا كان منوّنا فهو بمنزلة الفعل الناصب ، تكون الأسماء فيه منفصلة »[١٢٦] يريد بما كان منوّنا : يا سارقا الليلة أهل الدار ، حيث يقول : « فان نوّنت فقلت : يا سارقاً الليلةَ أهلَ الدارِ كان حدّ الكلام أن يكون أهل الدار على سارق منصوبا . . . »[١٢٧] ، وهكذا يعالج سيبويه هذه الصورة من التصرف في تأليف الكلام وغيرها في هدي نظرية العوامل حيث تتضح افادته منها في التفسير[١٢٨] ، وانما يعوّل عليها فيما تدعو الحاجة اليه حيث تتضح الظاهرة اللغوية بها ، فلم يلجأ اليها لتفسير (باب التنازع) مثلا على الوجه الذي نجده لدى النحاة في كونه توجّه عاملين الى معمول واحد وكأنهما في جملة واحدة ، فقد أوضح الكتاب تفسيره على غير هذا الوجه ، وهكذا تكون فكرة العمل النحوي في الكتاب نظرية عامة ذات مبدأ ومنهج للتفسير بالبحث على سمت النظريات العلمية ، وقد أفاد منها سيبويه في التقويم النحوي لأساليب العربية .

---

(١٢٥) المصدر نفسه ١/٥٦ هـ ، ١/٢٧ ب .

(١٢٦،١٢٧) الكتاب ١/١٧٦ ، ١٧٧ هـ ، ١/٨٩ ب .

(١٢٨) ينظر : الانصاف في مسائل الخلاف ، ١/١٦١ ، ١/١٧٢ .

التقويم النحوي لوجوه التأليف في كتاب سيبويه

« قسم التطبيق »

بسم الله الرحمن الرحيم

المدخل

أوضح قسم الدراسة من البحث أن الكتاب يمثّل خلاصة الفكر النحوي للرعيل الأول من النحاة ، وانه يوضح منهج سيبويه في التقويم النحوي لأساليب العربية ، وقد سلك فيه طريقة متميزة في تأليفه ، فقد بناه على (الأبواب) المتتابعة التي جعل ثانيها بسبب من أولها ، وقد عقد الباب على أقوال (العرب) أي الأمثلة ، وعني ببيان أحوالها وأحكامها وتقويمها ، وقد أنهى الباحث تصنيف هذه الأبواب على وجوه التأليف حيث اتضح ان كل مجموعة من الأبواب تشترك في (وجه) تتوضح فيه خواص التركيب اللغوي لأمثلة الأبواب ، ثم وجد ان كل مجموعة من وجوه التأليف تنضمّ الى واحد من أنواع الاسناد الثلاثة ، وقد عالج سيبويه هذه الأنواع من الاسناد في معظم أبواب الكتاب مع (الاسم المظهر التام) ثم استأنف الكلام على (علامات المضمرين والأسماء الناقصة وسائر الأنواع الباقية من الأسماء) ، وهذا يعني أن أبواب النحو في جزئين : عني في أولها بأمثلة الاسم المظهر التام وأحكامه ، وفي ثانيهما كانت العناية بأحكام الاسناد مع الاسم المضمر والاسم الناقص وسائر أقسام الاسم الاخرى ، وكان ذلك بعد مقدّمة الكتاب التي اشتملت على أبواب في أنواع الكلم المفردة وأحوالها ، وعلى أبواب الاسناد وأحواله .

أمّا تأليف الكتاب الذي يبدو أنه ألّف على هيأة كراريس[1] فقد بدأ بمجموعة من الأبواب تعدّ مقدمة علمية للكتاب ، أولها « باب مجاري أواخر الكلم من العربية » وآخرها « هذا باب ما يحتمل الشعر » ، ثم تبدأ أبواب النحو بقوله : « هذا باب الفاعل الذي لم يتعدّه فعله الى مفعول والمفعول الذي لم يتعدّ اليه فعل فاعل ، ولا يتعدّى فعله الى مفعول آخر ، وما يعمل من أسماء الفاعلين والمفعولين عمل الفعل . . . » وهو وصف للأبواب

---

(١) ينظر : الكتاب ٣/ ١٥٩ هـ ، ١/ ٤٧٨ ب .

التي تليه ، وقد دأب سيبويه في وصف الباب أن يقول: « هذا باب كذا وكذا . . . » حتى يتمّه بالمثال حيث يقول : « وذلك قولك كذا وكذا . . . » ثم يستوفي أمثلة الباب مثالا مثالا : « وتقول . . . وتقول . . . الخ » أو « ومثل ذلك . . . » أو « اذا قلت . . . » أو « ولو قلت . . . » و « أما قوله . . . » وهكذا ، أمّا الأحكام والقواعد فقد يبدأها بقوله : « اعلم . . . » وقد تندرج في أثناء البحث[٢] ، وقد يستطرد بأمثلة تختص بواحد من أمثلة الباب فيطول به الكلام حتى يورث الباب اللبس ، ولذلك كان على الباحث أن يحدّد أمثلة الباب الرئيسة ، أما أمثلة الاستطراد فموضعها الحاشية ، وقد يقع الاستطراد في أبواب كاملة وقد عزلناها في الحاشية أيضا ، وثمة مواضع الاستدراك التي يستدرك بها على الباب

---

(٢) ينظر : التوابع في كتاب سيبويه ، ١٤٧ ، ١٤٨ :

قال عبدالقادر المهيري (كتاب سيبويه بين التقعيد والوصف ، ١٢٧) :

« . . . ان الذي يطالع كتاب سيبويه ويمعن النظر في معطياته يلاحظ ضربا من عدم الانسجام ولربما اختلال التوازن بينها ، فليس في الكتاب طريقة واحدة لتصنيف المسائل وتقديمها ، وتوضيح المواضيع ، وتعليل الاحكام ، وتسمية المفاهيم ، والشعور الذي يحصل له انه تارة أمام عمل تأليفي يغلب عليه الايجاز والاحكام العامة الجامعة لشتات المعطيات ، وطورا ازاء دراسة تحليلية مفصلة الى ابعد حدود التفصيل . . تستعرض فيها المعطيات واحدة واحدة بحثا عن الاستقصاء والشمول ، وهذا يؤدي بنا الى القول بأن المؤلف يتردد بين ما نسميه التقعيد والوصف »

وقد ذكر امثلة من الابواب التي يرى أن سيبويه قد سلك فيها طريقة التقعيد وينبغي ان يغلب عليها الايجاز والاحكام العامة على ما يذكره ، ولكن تلك الابواب ـ اذا استثنينا : «باب مجاري اواخر الكلم من العربية . . . » لانه من ابواب المقدمة التي يفترض فيها تقرير الاحكام ـ لا تخلو من الوصف واستنطاق أقوال العرب وصولا الى تقرير الاحكام فـ(ابواب الاستثناء) مثلا وان بدأت بذكر حروف الاستثناء وتعدادها وكان الباب الاول منها في وجوه الاستثناء بالأ فهي تبدأ بوصف الباب الذي ينتهي الى المثال «وذلك قولك . . . » ثم يستمر في عرض اقوال العرب : «ومن ذلك قولك . . . » و«من قال . . . » و«تقول . . . » وهو في اثناء ذلك يقوم الاساليب ويقرر الاحكام وقد جرى على ذلك في جميع اساليب الاسناد مع الاسم المظهر التام . واذا كان ثمة فرق بين باب وآخر فانما يرجع ذلك الى الموضوع نفسه من حيث الحاجة فيه الى التمهيد وتوضيح بعض المفاهيم او تعريفها . انما الصواب ان سيبويه كان يعتمد طريقة التركيب والتحليل معا في دراسة ابواب النحو .

نفسه ، وقد يستدرك بها على أبواب سابقة ، وقد يقع الاستدراك في غير باب واحد ، وقد تنبّه الرمّاني على اسلوب تأليف الكتاب فعني بالبحث عن العلاقة بين الأبواب ، وثمرة ايرادها في مواضعها ومواضع الاستطراد والاستدراك وان لم يجر عليه كثيرا[3] ، في حين كان السيرافي يعمد الى طي الشرح في غير باب واحد[4] ، بل كان يطعن على سيبويه تكاثر الأبواب وتكرارها على ما يبدو له[5] فاذا ما تمّت معالجة مواضع الاستطراد والاستدراك[6] وجرت الأبواب مصنّفة على وجوه التأليف ، وروعي فيها منهجه في تنسيقها فانه يعدّ أفضل كتب النحو في طريقته التعليمية لأنه عقد على الأمثلة وأحكامها . وقد تكلّم ابن خلدون على كتاب سيبويه والتعليم قائلا : « انه لم يقتصر على قوانين الاعراب فقط ، بل ملأ كتابه من أمثال العرب وشواهد أشعارهم وعباراتهم فكان فيه جزء صالح من تعليم هذه الملكة فتجد العاكف عليه والمحصّل له قد حصل على حظ من كلام العرب واندرج في محفوظه في اماكنه ومفاصل حاجاته وتنبّه به لشأن الملكة ، فاستوفى تعليمها فكان أبلغ في الافادة »[7] ثم فضّله على كتب المتأخرين قائلا : « واما المخالطون لكتب المتأخرين العارية عن ذلك إلّا من القوانين النحوية مجرّدة عن أشعار العرب وكلامهم فقلّ ما يشعرون لذلك بأمر هذه

---

(٣) قال الرماني (شرح كتاب سيبويه ٢/١٨٤) :
«الباب يدخل فيه النظير ، والنقيض ، والشبيه ، والملتبس به ، ولا يصلح أن يدخل فيه ما ليس منه ، ولا ان يخرج عنه ما هو منه ، لان ذلك تخليط وفساد في الترتيب .»

(٤) قال السيرافي في شرح بعض الابواب (شرح كتاب سيبويه ٣/١٣٥) :
«قد انطوى تفسير هذا الباب عليه وعلى الباب الذي يتلوه»
وينظر : المصدر نفسه ٢/١٩٨ ، ٢/٢٣٨ .

(٥) منهج كتاب سيبويه ، ٢٠ .

(٦) عولجت مواضع الاستطراد في الحاشية مسبوقة بعلامة (*) او (**) اما مواضع الاستدراك فقد ذكرت في المتن .

(٧) المصدر نفسه ٥٦١ .

الملكة أو ينتبهون لشأنها فتجدهم يحسبون أنهم قد حصلوا على رتبة في لسان العرب وهم أبعد الناس عنه »[8] ، وقال عبدالرحمن الحاج صالح من الباحثين المحدثين في (أثر اللسانيات في النهوض بمستوى مدرسي اللغة العربية) : « ويمكن أن نقول بهذا الصدد أن المناهج الحديثة في تحليل اللغات ، وان كانت قد بلغت شأنا كبيرا لاعتمادها للكثير من الحقائق العلمية إلّا انها قد تقل قيمة عن المناهج التي وضعها الخليل وسيبويه . »[9] نفعنا الله بعلمهم .

---

(٨) مقدمة ابن خلدون ، ٥٦٠ ـ ٥٦١ .

(٩) مدخل الى علم اللسان الحديث ـ اثر اللسانيات في النهوض بمستوى مدرسي اللغة العربية ، ٤٣ ـ ٤٤ .

مقدمة كتاب سيبويه

أولا ـ أبواب أنواع الكلم وأحواله

الباب الأول : أنواع الكلم

ـ قال سيبويه :

« هذا باب علم ما الكلم من العربية : فالكلمة اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل . . . الخ . »[10] .

الباب الثاني : مجاري أواخر الكلم :

ـ قال سيبويه :

« هذا باب مجاري أواخر الكلم من العربية ، وهي تجري على ثمانية مجار على النصب والجر والرفع والجزم والفتح والكسر والضم والوقف . . . الخ . »[11] .

ثانيا ـ أبواب الاسناد وأحواله

الباب الأول : ركنا الاسناد

قال سيبويه :

« هذا باب المسند والمسند اليه ، وهما ما لا يغني واحد عن الآخر ، ولا يجد المتكلم منه بدا ، فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه وهو قولك : عبدالله أخوك وهذا أخوك ، ومثل ذلك قولك : يذهب عبدالله . . . الخ . »[12] .

---

(10) الكتاب ١/١٢ هـ ، ١/٢ ب .

(11) المصدر نفسه ١/١٣ ـ ٢٣ هـ ، ١/٢ ـ ٧ ب .

(12) الكتاب ١/٢٣ ـ ٢٤ هـ ، ١/٧ ب .

قال الصفار (شرح كتاب سيبويه ٢٣ ، ٢٤) :

وهذا باب المسند والمسند اليه ، ان قلت : ما الذي أراد في هذا الباب وما ثمرته ؟ قلت : لما حصر (الكلم المجردات) في الاسم والحرف حصر (المركبات) هنا في المسند والمسند اليه ، فلهذا والله اعلم جاء به هنا . »

الباب الثاني : دلالة الاسناد

ـ قال سيبويه :

« هذا باب اللفظ للمعاني : اعلم أن من كلامهم اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين واختلاف اللفظين والمعنى واحد ، واتفاق اللفظين واختلاف المعنيين وسترى ذلك إن شاء الله »[١٣] .

الباب الثالث : أعراض الاسناد

ـ قال سيبويه :

« هذا باب ما يكون في اللفظ من الأعراض ـ اعلم انهم مما يحذفون الكلم وما كان أصله في الكلام غير ذلك ، ويحذفون ويعوّضون ، ويستغنون بالشيء عن الشيء الذي أصله في كلامهم ان يستعمل حتى يصير ساقطا ، وسترى ذلك ان شاء الله . . . الخ . »[١٤] .

---

(١٣) الكتاب ١/٢٤ هـ ، ١/٧ـ٨ ب .

قال السيرافي (شرح كتاب سيبويه ١/٢١٦ ، ٢١٧) :

«قوله : اختلاف اللفظتين لاختلاف المعنيين يحتمل ان يكون أراد باللفظين الكلمتين ، ويحتمل أن يكون اراد الحركتين ، فأن كان اراد الكلمتين فهو دار وثوب وانسان وما اشبه ذلك مما يخالف بعضه بعضا في اللفظ والمعنى ، وعليه اكثر الكلام ، وان كان اراد باللفظ الحركة فهو قولك : ما احسن زيدا ان اردت التعجب ، وما احسن زيد اذا اردت انه لم يحسن ، وما احسن زيد اذا استفهمت اي شيء منه حسن أعينه ام انفه . . الخ»

وقال الشنتمري (النكت في تفسير كتاب سيبويه ٢١) :

«ان قال قائل : لم أتى سيبويه بهذا الباب ، وما الفائدة فيه من طريق الاعراب ؟ فالجواب عن ابي العباس انه اجاب عن هذا بان قال : أراد سيبويه بأختلاف اللفظين اختلاف الكلمتين ، وجعل هذا دليلا على اختلاف الاعرابين لاختلاف المعنيين . . . الخ . »

(١٤) المصدر نفسه ١/٢٤ـ٢٥ هـ ، ١/٨ ب .

قال الصفار (شرح كتاب سيبويه ٢٨) :

«هذا باب ما يكون في اللفظ من الاعراض : قدم سيبويه رحمه الله هذا الباب مخافة ان يجيء بعد ما ظاهره أن يكسر القانون من زيادة او نقص او احتمال اصل قد استغني عنه ، فهو يقول الان : انما ابني القانون على الاكثر ، وما ليس كذلك فلا اعتده كلما . »

الباب الرابع : مستويات الاسناد
(الكلام)

ـ قال سيبويه :

« هـذا باب الاستقـامة من الكـلام والاحالـة ، فمنه مستقيم حسن ، ومحـال ، ومستقيم كذب ، ومستقيم قبيح ، وما هو محال كذب . . . الخ . »[15] .

الباب الخامس : مستويات الاسناد
(الشعر)

ـ قال سيبويه :

« هذا باب ما يحتمل الشعر : اعلم أنه يجوز في (الشعر) ما لا يجوز في (الكلام) من صرف ما لا ينصرف . . . الخ . »[16] .

---

(١٥) الكتاب ١/٢٥-٢٦ هـ ، ١/٨١ ب .

(١٦) المصدر نفسه ١/٢٦-٣٢ هـ ، ١/٨-١٣ ب .

الجزء الأول من أبواب النحو في الكتاب

أحكام الاسناد
« الاسم المظهر التام »

عالج سيبويه الاسناد في ثلاثة أقسام هي[17] :

أولا : اسناد الفعل وعمله في الأسماء والمصادر ، وما يعمل عمله

ثانيا : اسناد الاسم وأحوال اجرائه على ما هو قبله

ثالثا : الاسناد الذي يعتمد الأداة ويجري مجرى الفعل أو ما كان بمنزلته

أولا : اسناد الفعل وعمله في الأسماء والمصادر ، وما يعمل عمله

عالج سيبويه هذا النوع من الاسناد في ثلاثة وجوه هي :

الأول : ما يرتفع وما ينتصب بالفعل المظهر وما يعمل عمله .

الثاني : ما ينتصب بالفعل المضمر .

الثالث : ما ينتصب بالفعل المظهر والمضمر مما يكون من المصادر بعد تمام الكلام[18] .

الوجه الأول : ما يرتفع وما ينتصب بالفعل المظهر وما يعمل عمله .

« ترجمة أبواب الوجه الأول »[19]

ـ قال سيبويه في الباب الأول من أبواب النحو[20] :

---

(١٧) منهج كتاب سيبويه، ٣٣ .

(١٨) منهج كتاب سيبويه، ٣٤ .

(١٩) قال السيرافي (شرح كتاب سيبويه ١ / ٣٠٩) :
«اعلم ان هذا الباب مشتمل على تراجم ابواب تجيء مفصلة بعده بابا بابا .»

(٢٠) منهج كتاب سيبويه ، ٣٤ .

« هذا باب الفاعل الذي لم يتعدّه فعله الى مفعول ، والمفعول الذي لم يتعدّ اليه فعل فاعل ولا تعدّى فعله الى مفعول آخر . »[21]

وما يعمل من أسماء الفاعلين والمفعولين عمل الفعل الذي يتعدّى الى مفعول[22] .

وما يعمل من المصادر ذلك العمل[23] .

وما يجري من الصفات التي لم تبلغ ان تكون في القوة كأسماء الفاعلين والمفعولين التي تجَري مجرى الفعل المتعدي الى مفعول مجراها[24] .

وما اجري مجرى الفعل وليس بفعل ولم يقو قوّته[25] .

وما جرى من الأسماء التي ليست بأسماء الفاعلين التي ذكرت لك ولا الصفات التي هي من لفظ أحداث الأسماء ويكون لاحداثها أمثلة لما مضى وما لم يمض وهي التي لم تبلغ أن تكون في القوة كأسماء الفاعلين والمفعولين . . . الخ . »[26] .

١ ـ أبواب الفاعل (أي الفعل المبني للمعلوم)

وأبواب المفعول (أي الفعل المبني للمجهول)

الباب الأول ـ الفعل اللازم ، والفعل المبني للمجهول

ـ قال سيبويه :

« هذا باب الفاعل الذي لم يتعده فعله الى مفعول ، والمفعول الذي لم يتعد اليه فعل

(٢١) الكتاب ١/٣٣ هـ ، ١/١٣ ، ١٤ب .
يريد ابواب الفاعل ـ الفعل المبني للمعلوم ـ وابواب المفعول ـ الفعل المبني للمجهول ـ

(٢٢) يريد ابواب اسماء الفاعلين والمفعولين .

(٢٣) يريد ابواب المصادر .

(٢٤) يريد ابواب الصفة المشبهة باسم الفاعل .

(٢٥) يريد ابواب ما ولات ولا .

(٢٦) يريد ابواب اسماء الافعال .

فاعل ولم يتغده فعله الى مفعول آخر . . . فأمّا (الفاعل) الذي لا يتعداه فعله فقولك : ذهب زيد وجلس عمرو ، و (المفعول) الذي لم يتعدّه فعله ولم يتعدّ اليه فعل فاعل فقولك : ضُرِبَ زيدٌ ، ويُضرَب عمرو . . . الخ . »[27] .

١ ـ ذَهَبَ زيدٌ/جَلَسَ عمرٌو

٢ ـ ضُرِبَ زيدٌ/يُضْرَبُ عمرٌو

الباب الثاني ـ الفعل المتعدي ، وأنواع التعدي

ـ قال سيبويه :

« هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله الى (مفعول) وذلك قولك : ضرب عبدالله زيدا . . . الخ . »[28] .

١ ـ أ ـ ضربَ عبدُالله زيداً ـ حد اللفظ/عربي جيد كثير ـ (التعدي على المفعول)

ب ـ ضربَ زيداً عبدُالله

استدراك :

ـ قال سيبويه : في تعدي الفعل ـ المتعدي واللازم ـ :

« واعلم ان الفعل الذي لا يتعدى الفاعل يتعدى الى (اسم الحدثان) . . . ويتعدى الى (الزمان) . . . ويتعدى هذا الفعل الى (ما اشتق من لفظه اسما للمكان) والى (المكان) . . . ويتعدى الى (ما كان وقتا في الأماكن)[29] » .

٢ ـ ذهبَ عبدُالله الذهابَ الشديدَ

قعد قعدةَ سوءٍ/قعدتينِ/القُرْفُصاءَ(التعدي الى اسم الحدثان)

---

(٢٧) الكتاب ١/٣٣ ، ٣٤ هـ ، ١/١٤ ب .

(٢٨) المصدر نفسه ١/٣٤ هـ ، ١/١٤-١٥ ب .

(٢٩) الكتاب ١/٣٤-٣٧ هـ ، ١/١٥-١٦ ب .

٣ ـ قعد شهرينِ (التعدي الى الزمان)

٤ ـ ذهبْتُ المذهبَ البعيدَ (التعدي الى المكان)

قعدت المكانَ/ذهبت الشامَ ـ شاذ ـ

ذهبت فرسخينِ

الباب الثالث ـ الفعل المتعدي الى مفعولين الثاني منهما ليس خبرا في الأصل .

ـ قال سيبويه :

« هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله الى مفعولين ، فانَ شئت اقتصرت على المفعول الأول ، وان شئت تعدى الى الثاني كما تعدى الى الأول ، وذلك قولك : أعطى عبدالله زيدا درهما . . . الخ . »[٣٠] .

أعطى عبدُالله زيداً درهماً .

استدراك .

ـ قال سيبويه في التعدي الى المفعول الثاني بحذف حرف الجر :

« ومن ذلك : اخترت الرجال عبدالله . . . وانما فصل هذا انها أفعال توصل بحروف الاضافة . فأقول : اخترت فلانا من الرجال ، وسمّيته بفلان . . . فلما حذفوا حرف الجر عمل الفعل . . . الخ . »[٣١] .

اخترت الرجالَ عبدَالله .

---

(٣٠) المصدر نفسه ١/٣٧-٣٩ هـ ، ١/١٦-١٨ ب .

(٣١) الكتاب ١/٣٨ هـ ١/١٧ ب .

الباب الرابع ـ الفعل المتعدي الى مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر أي أفعال القلوب

ــ قال سيبويه :

« هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله الى مفعولين ، وليس لك ان تقتصر على أحد المفعولين دون الآخر ، وذلك قولك : حسب عبدالله زيدا بكرا . . . الخ . »[٣٢] .

حَسِبَ عبدُالله زيداً بكراً/ظنَّ عمرٌو خالداً أباك

الباب الخامس ـ أعلم وأرى وأخواتها[٣٣]

قال سيبويه :

« هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله الى ثلاثة مفعولين ، ولا يجوز أن تقتصر على مفعول منهم واحد دون الثلاثة . . . وذلك قولك : أرى الله بشرا زيد أباك . . . الخ . »

أرى اللهُ زيداً بشراً أباك/نَبَّأتُ عمراً زيداً أبا فلانٍ

الباب السادس ـ الفعل المبني للمجهول المتعدي الى مفعول

قال سيبويه :

« هذا باب المفعول الذي تعدّاه فعله الى مفعول ، وذلك قولك : كسي عبدالله الثوب . . . الخ . »[٣٤] .

أ ـ كُسِيَ عبدُاللهِ الثوبَ .

ب ـ كُسِيَ الثوبَ عبدُاللهِ .

---

(٣٢) المصدر نفسه ١/٣٩-٤١ هـ ، ١/١٨-١٩ ب .

(٣٣) المصدر نفسه ١/٤١ هـ ، ١/١٩ ب .

(٣٤) الكتاب ١/٤١-٤٣ هـ ، ١/١٩-٢٠ ب .

الباب السابع ـ الفعل المبني للمجهول المتعدي الى مفعولين[٣٥]

قال سيبويه :

« هذا باب المفعول الذي يتعداه فعله الى مفعولين ، وليس لك ان تقتصر على واحد منهما دون الآخر ، وذلك قولك : نبئت زيدا أبا فلان . . . الخ . »

نبئت زيدا أبا فلان .

٢ ـ أبواب الفعل الذي يتعدّى الفاعل الى المفعول والفاعل والمفعول فيه لشيء واحد

الباب الأول : كان وأخواتها والاخبار عن المعرفة

قال سيبويه :

« هذا باب الفعل الذي يتعدى اسم الفاعل الى اسم المفعول ، واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد فمن ثم ذكر على حدته ولم يذكر مع الأول ولا يجوز فيه الاقتصار على الفاعل . . . وذلك قولك : كان ويكون وصار وما دام وليس ، وما كان نحوهن من

---

(٣٥) المصدر نفسه ١/٤٣ هـ ، ١/٢٠ ب .

(*) وبه .ه باب استطراد يفرق فيه بين المفعول والحال ، قال سيبويه (المصدر نفسه ١/٤٤-٤٥ هـ ، ١/٢٠ ب) :

«هذا باب ما يعمل فيهالفعل فينتصب وهو حال وقع فيه الفعل وليس بمفعول . . . وذلك قولك : ضربت عبدالله قائما ، وذهب زيد راكبا . . . الخ» .

قال السيرافي (شرح كتاب سيبويه ١/٣٦٠، ٣٦١) :

«ضمّن سيبويه هذا الباب ما ينتصب لانه حال ، وفرق بينه وبين ما ينتصب لانه مفعول ثان . . . الخ .» .

الفعل مما لا يستغني عن الخبر . . . الخ »[٣٦] .

١ ـ أ : كان عبدُالله أخاك . حدّ الكلام

ب : كان أخاك عبدُالله . التقديم والتأخير

ـ « واعلم انه اذا وقع في هذا الباب نكرة ومعرفة ، فالذي تشغل به كان المعرفة ، لأنه حدّ الكلام . . . الخ »

٢ ـ كان زيدٌ حليماً . حدّ الكلام

كان حليماً . يجوز

كان حليمٌ . لا يستقيم

كان زيدٌ الطويلُ منطلقاً . يجوز

أسفيهاً كان زيدٌ أم حليماً . يجوز

ـ « ولا يبدأ بما يكون فيه اللبس ، وهو النكرة . . . الخ »

٣ ـ كان انسانٌ حليماً مكروه وكنت تلبس

قال الشاعر :

أظبيٌ كان أُمَّكَ أم حمار يجوز في الشعر وفي ضعف من الكلام

ـ « واذا كانا معرفة فأنت بالخيار أيهما جعلته فاعلا رفعته ، ونصبت الآخر . . »

٤ ـ كان أخوك زيداً/كان زيدٌ صاحبَك .

ـ « وتقول من كان أخاك ، ومن كان أخوك . . وكذلك : أيّهم كان أخاك ، وأيّهم كان أخوك . . »

٥ ـ من كان أخاك/من كان أخوك .

---

(٣٦) الكتاب ١/٤٥-٥٤ هـ ، ١/٢١-٢٦ ب .

(*) استطرد سيبويه لهذا الباب في الكلام على تصرف (كان) تصرف الفعل التام (المصدر نفسه ١/٤٦-٤٧ هـ ، ١/٢١-٢٢ ب) :

«وقد يكون لكان موضع آخر يقتصر على الفاعل فيه ، تقول : قد كان عبدالله»

الى قوله : «كأنه قال : اذا وقع يوم ذو كواكب اشنعا .»

أيّهم كان أخاك/أيّهم كان أخوك .

ــ « وتقول : ما كان أخاك إلاّ زيد . . . الخ »

٦ ـ أ : ما كان أخاك إلاّ زيدٌ .

ب : ما كان أخوك إلاّ زيداً .

ــ « ومثل قولهم : من كان أخاك ، قول العرب : ما جاءتْ حاجتَك ، كأنه قال : ما صارت حاجتك . . . وزعم يونس أنه سمع رؤبة يقول : ما جاءت حاجتك ، كأنه قال : ما صارتْ حاجتَك . . . وزعم يونس أنه سمع رؤبة يقول : ما جاءت حاجتُكَ فرفع » .

٧ ـ أ : ما جاءت حاجتَك .

ب : ما جاءت حاجتُك كثير[٣٧][*]

الباب الثاني : كان وأخواتها والاخبار عن النكرة

ــ قال سيبويه :

« هذا باب تخبر فيه عن النكرة بنكرة ، وذلك قولك : ما كـان أحد مثلك . . . الخ »[٣٨] .

١ ـ ما كان أحدٌ مثلَك/وما كان أحدٌ خيراً منك .

ــ « واذا قلت : كان رجل ذاهبا فليس في هذا شيء تعلمه كان جهله . . . الخ » .

---

(٣٧) قال السيرافي (شرح كتاب سيبويه ١/٣٨٩) :
«يعني ان من العرب من يجعل (حاجتك) اسم جاءت ، ويجعل خبرها (ما) ، كما يجعل (من) خبر (كانت) ، ويجعل (أمك) اسمها ، و(ما) في موضع نصب ، كأنك قلت : اية حـاجة جـاءت حاجتك ، واية امرأة كانت أمك .»

(*) استطرد سيبويه في الكلام على تأنيث الفعل التام اذا اضيف الى مؤنث هو منه (المصـدر نفسه ٥١/١ الى نهاية الباب هـ ، ٢٥/١ الى نهاية الباب ب .)» ومثل قولهم : ما جاءت حاجتك اذ صارت تقع على مؤنث . . . فان قلت : من ضربت عبد امّك ، أو هذه عبد زينب لم يجز ، لانه ليس منها ولا بها ، ولا يجوز ان تلفظ بها وأنت تريد العبد . . . الخ .»

٢ ـ كان رجلٌ ذاهباً — لا يجوز

كان رجلٌ من آل فلانٍ فارساً — حسن

كان رجلٌ في قومٍ عاقلاً — لم يحسن

ــ « ولا يجوز لـ (أحد) أن تضعه في موضع واجب . . . الخ »

٣ ـ كان أحدٌ من آل فلانٍ — لم يجز

ــ « ولو قال : ما كان مثلك أحدا ، أو ما كان زيد أحدا ، كان ناقصا . . . الخ »

٤ ـ ما كان مثلُك أحداً — تناقض إلّا اذا أرد التصغير

ما كان زيدٌ أحداً — يجوز

ــ « والتقديم والتأخير في هذا بمنزلته في المعرفة ، وما ذكرت لك من الفعل . . . الخ » .

٥ ـ أ : ما كان أحدٌ مثلَك

ب : ما كان مثلَك أحدٌ

ــ « وتقول : ما كان فيها أحد خير منك ، وما كان أحدٌ مثلك فيها ، وليس أحد فيها خير منك ، اذا جعلت فيها (مسقرّ) . . . إلّا انّك اذا أردت (الالغاء) فكلّما أخّرت الذي تلغيه كان أحسن . . . الخ »[39] .

٦ ـ أ : ما كان فيها أحدٌ خيرٌ منك — الاستقرار

ب : ما كان فيها أحدٌ خيراً منك — الالغاء

ــ « والتقديم ههنا والتأخير فيما يكون (ظرفا) أو يكون (اسما) في العناية والاهتمام مثله فيما ذكرت لك في باب الفاعل والمفعول » .

٧ ـ أ : ما كان فيها أحدٌ خيرٌ منك

ب : ما كان أحدٌ خيرٌ منك فيها

---

(٣٨) الكتاب ١/٥٤ـ٥٦ هـ ، ١/٢٦ـ٢٨ ب .

(٣٩، ٤٠) قال السيرافي (شرح كتاب سيبويه ١/٤٠١) :

«فان قال قائل فكيف اختار سيبويه ان لا يقدم الظرف اذا لم يكن خبرا ، وكتاب الله أولى وأفصح =

ـ « وجميع ما ذكرت لك من التقديم والتأخير ، والالغاء والاستقرار عربي جيّد كثير . . . »

٨ ـ أ : قال عزّ وجلّ : ﴿ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفواً أَحَدٌ ﴾ القرآن الكريم

ب : ولم يكن كفواً له أحدٌ بعض العرب أخّروها لأنها غير مسقرة[٤٠] .

٣٠ ـ ما عمل عمل الفعل وليس بفعل ولا شبيه به ولم يقو قوّته
الباب الأول : باب ما اجري مجرى ليس وليس بفعل
ـ ما ، لات ، لا ـ

ـ قال سيبويه :

« هذا باب ما اجري مجرى ليس في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز ثم يصير الى أصله ، وذلك الحرف (ما) . . . الخ »[٤١] .

١ ـ أ : ما عبدُالله أخاك أهل الحجاز

ب : ما عبدُالله أخوك بنو تميم ، وهو القياس .

ـ « وأمّا أهل الحجاز فيشبّهونها بليس اذ كان معناها كمعناها ، كما شبّهوا بها (لات) في بعض المواضع . . . الخ . » .

٢ ـ أ : لاتَ حينَ مناصٍ

ب : قرأ بعضهم : ﴿ لاتَ حينُ مناصٍ ﴾ قليلة

= اللغات ؟ قيل له : قوله تعالى (له) وان لم يكن خبرا فان سقوطها يبطل معنى الكلام ، لانك لو قلت : لم يكن كفوا احد لم يكن له معنى ، فلما احوج الكلام الى ذكر (له) صار بمنزلة الخبر الذي لا يستغنى عنه وان لم يكن خبرا ولم يكن بمنزلة : ما كان فيها احد خيرا منك ، لانك لو حذفت (فيها) كان كلاما صحيحا» .

(٤١) الكتاب ١/٥٧-٦٦ هـ ، ١/٢٨-٣٣ ب .

ـ « كما قال بعضهم في قول سعد بن مالك القيسي :

مَـنْ فـرَّ عـن نـيـرانِها فـأنـا ابـنُ قـيسٍ لا بـراحُ

جعلها بمنزلة ليس . . . الخ . »

٣ ـ فأنا ابنُ قيسٍ لا براحُ[٤٢]

ـ « فاذا قلت : ما منطلق عبدالله ، أو ما مسيء من أعتب ، رفعت ، ولا يجوز أن يكون مقدّما مثله مؤخّرا . . . » .

٤ ـ ما منطلقٌ عبدُالله — الرفع بسبب تقديم الخبر على المبتدأ

ـ « وتقول : ما زيد إلاّ منطلق ، تستوي فيه اللغتان ، ومثله قوله عزّ وجلّ : ﴿ ما أنْتُمْ إلاّ بَشَرٌ مِثْلُنا ﴾ لم تقو (ما) حيث نقضت معنى ليس . . . الخ »

٥ ـ ما زيدٌ إلاّ منطلقٌ — الرفع في لغة الحجاز وتميم حيث نقضت النفي

ـ « وزعموا أن بعضهم قال ، وهو الفرزدق :

فـأصبحـوا قـد أعـاد الله نعمتهم إذ هم قـريش وإذ مـا مثلهم بشـر

وهذا لا يكاد يعرف . . . الخ » .

٦ ـ ما مثلَهم بشرٌ — نصب الخب مع تقديمه وهو نادر .

---

(٤٢) قال الشنتمري (تحصيل عين الذهب ـ حاشية الكتاب ط بولاق ـ ٢٨) :
«استشهد به على اجراء (لا) مجرى ليس في بعض اللغات ، كما اجريت (ما) مجراها في لغة اهل الحجاز ، فتقديره : لابراح لي على معنى : ليس لي براح . . . الخ .»

ـ « وتقول : ما عبدالله خارجا ولا معن ذاهب ، ترفعه على أن لا تشرك الاسم الآخر في (ما) ولكن تبتدئه . . . وان شئت جعلتها (لا) التي يكون فيها الاشتراك فتنصب . . . الخ » .

٧ ـ أ : ما عبدُالله خارجاً ولا معنٌ ذاهبٌ ابتدأت

ب : ما عبدُالله خارجاً ولا معنٌ ذاهباً حملته على الأول

ـ « وتقول : ما زيد كريما ولا عاقلا أبوه ، تجعله كأنه للأول بمنزلة كريم لأنه ملتبس به . . الخ » .

ـ « وتقول : ما زيد ذاهباً ولا عاقل عمرو ، لأنك لو قلت : ما زيد عاقلا عمرو لم يكن كلاما ، لأنه ليس من سببه ، فترفعه على الابتداء والقطع من الأول . . . وان شئت قلت : ما زيد ذاهبا ولا كريم أخوه ، ان ابتدأته ولم تجعله على ما ، كما فعلت ذلك حين بدأت بالاسم . . » .

٨ ـ أ : ما زيدٌ كريماً ولا عاقلاً أبوه .

ب : ما زيدٌ كريماً ولا عاقلٌ أبوه .

٩ ـ ما زيدٌ ذاهباً ولا عاقلٌ عمرو .

ـ « ولكن (ليس) و (كان) يجوز فيهما النصب وان قدّمت الخبر ولم يكن ملتبسا . . . وذلك قولك : ما كان زيد ذاهباً ولا قائماً عمرٌو » .

١٠ ـ ما كان زيدٌ ذاهباً ولا قائماً عمروٌ .

ـ « وتقول : ما زيد ذاهبا ولا محسن زيد ، الرفع أجود وان كنت تريد الأول . . . وقد يجوز أن تنصب » .

١١ ـ أ : ما زيدٌ ذاهباً ولا محسنٌ زيدٌ الرفع أجود

ب : ما زيدٌ ذاهباً ولا محسناً زيدٌ النصب جائز

ـ « واذا قلت : ما زيد منطلقا أبو عمرو ، وأبو عمرو أبوه ، لم يجز ، لأنك لم تعرّفه به ولم تذكر له اضمارا ولا اظهارا فيه . . . » .

١٢ ـ ما زيدٌ منطلقاً أبو عمرو　　　　لم يجز

ـ « وتقول : ما أبو زينب ذاهبا ولا مقيمة امّها ، ترفع ، لأنك لو قلت : ما أبو زينب مقيمة امّها لم يجز ، لأنها ليست من سببه . . . » .

١٣ ـ ما أبو زينبَ ذاهباً ولا مقيمةٌ امُّها　　　　الرفع

ـ « ومن ذلك قول الشاعر ، وهو الأعور الشنّيّ :

هـوّن عـليـك فـانّ الامـور　　　　بـكـفّ الالـه مـقـاديـرهـا
فـليس بـآتـيـك مـنـهـيّـهـا　　　　ولا قـاصـر عـنـك مـأمـورهـا

. . . ومثل ذلك قول الشاعر : النابغة الجعدي :

فـليس بمـعـروفٍ لـنـا أن نـردّهـا　　　　صحـاحـاً ولا مستنكـرٌ أن تعقّـرا

. . . وان شئت نصبت فقلت : ولا مستنكراً أن تعقّرا

ولا قاصراً عنك مأمورَها على قولك : ليس زيد ذاهبا ولا عمرو منطلقا ، أو ولا منطلقاً عمرو . »(*)

١٤ ـ أ : قال الشاعر :

فـليس بـآتـيـك مـنـهـيُّـهـا　　　　ولا قـاصـرٌ عـنـك مـأمـورُهـا

وقال الشاعر :

فـليس بمـعـروف لـنـا أن نـردّهـا　　　　صحـاحـاً ولا مستنكـرٌ أن تعقّـرا

ب : ولا قاصراً عنك مأمورُها

. . . ولا مستنكراً أن تعقّرا

ـ « وتقول : ما كلّ سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة ، وان شئت نصبت (شحمة)

(*) في هذه الفقرة استطرد سيبويه في الكلام على تأنيث الفعل وما يعمل عمله (الكتاب ١/ ٦٤ـ٦٥ هـ ، ١/ ٣٣ ب) : «وكما قال ذو الرمة :

مشين كما اهتزت رماح تسفهت
أعاليها مرّ الرياح النّواسم

الى قوله :

«كأنه قال : ليس بمعروفة خيلنا صحاحا» .

و (بيضاء   في موضع جر، كأنك أظهرت (كلّ) ، فقلت : ولا كلّ بيضاء . »[**] .

١٥ ـ أ : ما كلُّ سوداءَ تمرةً ولا بيضاءَ شحمةً .

ب : ما كلُّ سوداءَ تمرةً ولا بيضاءَ شحمةً .

الباب الثاني : ما يجري على الموضع لا على الاسم الذي قبله

ـ قال سيبويه :

« هذا باب ما يجري على الموضع لا على الاسم الذي قبله ، وذلك قولك : ليس زيد بجبان ولا بخيلا ، وما زيد بأخيك ولا صاحبك ، والوجه فيه الجرّ . . . »[43] .

١ ـ أ : ليس زيدٌ بجبانٍ ولا بخيلاً

ب : ليس زيدٌ بجبانٍ ولا بخيلٍ   الوجه الجرّ

ـ « ولو قلت : ما زيد على قومنا ولا عندنا ، كان النصب ليس غير ، لأنه لا يجوز حمله على (على) . . . » .

٢ ـ ما زيد على قومنا ولا عِنْدَنا .   لا يجوز الجر حيث لا يصح حمله على (على)

ـ « وتقول : ما زيد كعمرو ولا شبيها به ، وما عمرو كخالد ولا مفلحا ، النصب في هذا جيّد . . . فان أردت أن تقول : ولا بمنزلة من يشبهه جررت وذلك قولك : ما أنت كزيد ولا شبيه به ، فانما أردت ولا كشبيهٍ به . . » .

(**) وفي هذه الفقرة استطرد سيبويه في الكلام على الذكر والحذف (المصدر نفسه ١/٦٦ هـ ، ١/٣٣ ب) :

«قال الشاعر أبو داود :

أكـلّ امـرىءٍ تحسـبـين امـرءا
ونـار تـوقـد بـالليـل نـارا

فاستغنيت عن تثنية (كل) . . » الى نهاية الباب .

(٤٣) الكتاب ١/٦٦ ـ ٦٩ هـ ، ١/٣٣-٣٥ ب .

٣ ـ أ : ما زيد كعمرو ولا شبيهاً به . النصب جيّد
ما عمرو كخالد ولا مُفْلحاً .

ب : ما زيد كعمرو ولا شبيهٍ به . الجر على معنى آخر

ــ « واذا قلت : ما أنت بزيد ولا قريبا منه . . . فان لم تجعل (قريبا) ظرفا جاز فيه الجرّ على الباء ، والنصب على الموضع . » .

٤ ـ أ : ما أنت بزيدٍ ولا قريباً منه النصب وهو ظرف

ب : ما أنت بزيدٍ ولا قريبٍ منه الجر وهو غير ظرف

جـ : ما أنت بزيدٍ ولا قريباً منه النصب وهو غير ظرف

الباب الثالث : باب الاضمار في (ليس) و (كان)

ــ قال سيبويه :

« هذا باب الاضمار في (ليس) و (كان) كالاضمار في (انّ) . . . فمن ذلك قول بعض العرب : ليس خلق الله مثله . . . الخ »[44] .

١ ـ ليسَ خَلَقَ الله مثلَه

ــ « قال الشاعر :

فاصبحوا والنّوى عالي مُعَرَّسِهم وليس كُلَّ النّوى تُلقي المساكينُ »

٢ ـ أ : وليس كلَّ النّوى تُلقي المساكينُ

يحسن : انتصب على تلقي وفي ليس اضمار على تقدير : وليس تلقي المساكينُ كلَّ النوى .

ب : ليس كلُّ النوى تُلقي المساكين :

---

(٤٤) الكتاب ١/٦٩-٧٢ هـ ، ١/٣٥-٣٧ ب .

لا يحسن : اذا انتصب على تلقي ، والتقدير : ليس المساكينُ كلَّ النوى تُلقي[45] .

ـ « ومثل ذلك في الاضمار قول بعض الشعراء ، العجير ، سمعناه ممن يوثق بعربيته :

اذا متّ كان الناس صنفان : شامتٌ وآخر مُثنٍ بالذي كنت أصنع

٣ ـ كان الناسُ صنفان شامتٌ ومُثنٍ التقدير كان فيها . . . الخ .

ـ « وقال بعضهم : كان أنت خير منه . . . » .

٤ ـ كان أنتَ خيرٌ منه

ما كان الطيبُ إلاّ المسكُ

ـ « وقال هشام أخو ذي الرمة :

هي الشفاء لدائي لو ظفرت بها وليس منها شفاء الداء مبذول

ولا يجوز ذا في (ما) في لغة أهل الحجاز ، لأنه لايكون فيه اضمار » .

٥ ـ ليس منها شفاءُ الداء مبذولٌ

ما منها شفاءُ الداء مبذولٌ لا يجوز في لغة أهل الحجاز

ـ « ولا يجوز أن تقول : ما زيداً عبدُالله ضارباً . . . فان رفعت الخبر حسن حمله على اللغة التميمية . . . » .

٦ ـ أ : ما زيداً عبدُالله ضارباً لا يجوز في لغة الحجاز

حيث قدم ما يعمل فيه الآخر .

ب : ما زيداً عبدُالله ضاربٌ يحسن في لغة تميم

---

(٤٥) قال السيرافي (شرح كتاب سيبويه ١/٤٣٨) :

«يعني لا يجوز أن ترفع المساكين بليس وقد جعلت الذي يلي ليس لفظ كلّ ، وهو منصوب بتلقى ، وكان وليس وأخواتها لا يليهن منصوب بغيرهن» .

ـ « وقال مزاحم العقيلي :

وقالوا : تعرّفها المنازل من منى ... وما كلَّ من وافى منىً أنا عارفُ

وقال بعضهم :

وما كلُّ من وافى منىً أنا عارفُ »

٧ ـ أ : ما كلَّ من وافى منىً أنا عارفُ	النصب على التقديم والتأخير
ب : ما كلُّ من وافى منىً أنا عارفُ	الرفع في لغة الحجاز على تقدير : (أنا عارفه) وهو أحسن .

الباب الرابع : ما عمل عمل الفعل وليس كالفعل ولم يتمكن تمكّنه (باب التعجب)

« هذا باب ما يعمل عمل الفعل ولم يجر مجرى الفعل ولم يتمكن تمكنه ، وذلك قولك : ما أحسن عبدالله . . . »[٤٦] .

١ ـ ما أحْسَنَ عبدَالله

ـ « ولا يجوز أن تقدّم (عبدالله) وتؤخر (ما) ولا تزيل شيئا من موضعه ولا تقول فيه (ما يحسن) ؛ ولا شيئا مما يكون في الأفعال سوى هذا . » .

٢ ـ عبدَالله ما أحْسَنَ	لا يجوز
عبدالله ما يُحْسِن	

ـ « وتقول : ما كان زيدا ، فتذكر (كان) لتدلّ أنه فيما مضى . » .

٣ ـ ما كان أحْسَنَ زيداً	كان زائدة لتدل على المضي .

(٤٦) الكتاب ١/٧٢-٧٣ هـ ، ١/٣٧ ب .

أبواب استدراك في أعراض التركيب اللغوي على الأبواب السابقة وعلى أسماء الفاعلين والمفعولين

النوع الأول : باب الفاعلَيْنِ والمفعولَيْنِ لفعلَيْنِ

ـ التنازع ـ

ــ قال سيبويه :

« هذا باب الفاعِلَينِ والمفعولَينِ اللذين كل واحد منهما يفعل بفاعله مثل الذي يفعل به وما كان نحو ذلك ، وهو قولك ضربت وضربني زيد وضربني وضربت زيدا . . . »[47] .

ومن أمثلته :

١ ـ ضربت ، وضربني زيد ضربني ، وضربت زيدا	اعمال الآخر أي الثاني
٢ ـ ضربت ـ وضربني ـ قومك	اعمال الأول
٣ ـ ضربت ـ وضربني ـ قومك	لا يجوز اعمال الأول
٤ ـ مررت ومرّ بي بزيد	اعمال الأول في اللفظ والمعنى وكذلك اعمال الثاني في اللفظ والمعنى وهو قبيح اذ ينقض المعنى .
٥ ـ سببت وسبّني بنو عبد شمس	اعمال الأول في المعنى واعمال الثاني في اللفظ .
٦ ـ أ : ضربت ـ وضربوني ـ قومك	نصبت وقد أعملت الأول
ب : ضربت ـ وضربوني ـ قومك	رفعت وقد أعملت الثاني على لغة أكلوني البراغيث .

(٤٧) الكتاب ١/٧٣ـ٨٠ هـ ، ١/٣٧ ـ ٤١ ب .

النوع الثاني : أبواب الاشتغال

أ : أبواب بناء الفعل على الاسم في الاخبار

الباب الأول : المبني عليه مما يكون اسما غير ظرف

ــ قال سيبويه :

« هذا باب ما يكون فيه الاسم مبنيا على الفعل قدّم أو أخّر ، وما يكون فيه الفعل مبنيا على الاسم . . . فاذا بنيت الفعل على الاسم قلت : زيد ضربته . . . الخ . »[48] .

وأمثلته :

١ ـ أ : زيدٌ ضربته	الرفع أجود
ب : زيداً ضربته	النصب عربي كثير
٢ ـ أ : زيدٌ مررت به	الرفع أجود
ب : زيداً مررت به	النصب أبعد
٣ ـ أ : زيدٌ لقيت أخاه	الرفع أحسن وأجود
ب : زيداً لقيت أخاه	جائز
٤ ـ أ : أيُّهم تره يأتك	
ب : أيَّهم تر يأتك	

الباب الثاني : المبني عليه مما يكون ظرفا

ــ قال سيبويه :

« هذا باب ما يجري مما يكون (ظرفا) هذا المجرى وذلك قولك : يوم الجمعة ألقاك فيه . . الخ . »[49] .

وأمثلته :

١ ـ أ : يومُ الجمعة ألقاك فيه

(٤٨) الكتاب ١ / ٨٠ـ٨٤ هـ ، ١ / ٤١ـ٤٣ ب .

(٤٩) المصدر نفسه ١ / ٨٤ـ٨٨ هـ ، ١ / ٤٣ـ٤٥ ب .

ب : يومَ الجمعة ألقاك فيه   النصب على الظرف أو على الفعل نفسه

٢ ـ أ : يومُ الجمعة صمته

ب : يومَ الجمعة صمته   النصب على الظرف أو على الفعل نفسه

ـ « ولا يحسن في الكلام أن يجعل الفعل مبنيا على الاسم ولا يذكر علامة اضمار الأول . . . ولكنه قد يجوز في الشعر ، وهو ضعيف في الكلام . . »(*) .

ومن أمثلته :

١ ـ أ : قال الشاعر وهو ابو النجم العجلي :

عليَّ ذنباً كلُّه لم أصنع .

ب : كلَّه لم أصنع .

٢ ـ أ : قال امرؤ القيس :

فثوبٌ لبست وثوبٌ أجرّ .

ب : فثوباً لبست وثوباً أجرُّ .

الباب الثالث : المبني عليه اذا حصل على جملة متقدمة بني فيها الاسم على الفعل (٥٠)

ـ قال سيبويه :

« هذا باب ما يختار فيه اعمال الفعل مما يكون في المبتدأ مبنيا عليه الفعل ، وذلك قولك : رأيتَ زيدا وعمرا كلّمته . . . الخ » .

وأمثلته :

١ ـ أ : رأيت زيداً وعمراً كلّمته .   النصب هو المختار

---

(٥٠) الكتاب ١/٨٨-٩١هـ ، ١/٤٦-٤٧ ب .

(*) استطرد سيبويه في الكلام على حذف الضمير العائد مما يتم به الاسم كالصلة للموصول والصفة للموصوف (المصدر نفسه ١/٨٦ ـ نهاية الباب هارون ، ١/٤٤ ـ نهاية الباب ، بولاق) : «وانما شبهوه بقولهم : الذي رأيت فلانٌ حيث لم يذكروا الهاء . . . الخ .» ـ في بولاق : «حين لم يذكروا الهاء» ـ .

ب : رأيت زيداً وعمرٌو كلّمته .	عربي جيّد
٢ ـ أ : كنت أخاك وزيداً كنت له أخا .	
ب : كنت أخاك وزيدٌ كنت له أخا .	
٣ ـ لقيت زيدا وعمرو أفضل منه	لا يكون فيه إلّا الرفع لأنك لم تذكر فعلا
٤ ـ أ : عبدَالله لقيت وعمرٌو لقيت أخاه	الرفع أقرب
ب : عبدَالله لقيت وعمراً لقيت أخاه	
٥ ـ أ : ما لقيت زيداً ولكن/بل عمراً مررت به	
ب : ما لقيت زيداً ولكن/بل عمرٌو مررت به	

الباب الرابع : المبني عليه اذا حمل على جملة متقدمة بني فيها الاسم على الفعل مرّة ، وبني الفعل فيها على الاسم مرّة اخرى(٥١)

ـ قال سيبويه :

« هذا باب يحمل فيها الاسم على اسم بني عليه الفعل مرة ، ويحمل مرة اخرى على اسم مبني على الفعل ، أيّ ذلك فعلت جاز . . . وذلك قولك : عمرو لقيته وزيد كلّمته . . . الخ . » .

ومن أمثلته :

١ ـ أ : عمرٌو لقيته وزيدٌ كلّمته .	يحمل على الاسم الأول (عمرو)
ب : عمرٌو لقيته وزيداً كلّمته .	يحمل على الاسم الثاني
٢ ـ ضربني زيدٌ وعمراً مررت به .	الوجه النصب
٣ ـ مررت بزيد وعمراً مررت به .	النصب الوجه لأنك بدأت به

---

(٥١) الكتاب ١/٩١-٩٧ هـ ، ١/٤٧ - ٥٠ ب .

٤ ـ أ : هذا ضاربُ عبدَالله وزيداً يمرّ به حملته على المنصوب (عبدَالله)
هذا ضاربُ زيدٍ غداً وعمراً سيضربه
ب : هذا ضاربُ عبدَالله وزيدٌ يمرّ به حملته على المبتدأ (هذا)

ـ « وتقول : ضربت زيدا وعمرا أنا ضاربه ، يختار هذا كما يختار في الاستفهام ومما يختار فيه النصب قول الرجل : من رأيت ، وأيّهم رأيت ، فتقول : زيدا رأيته تنزله منزلة : كلمت عمرا وزيدا لقيته . . . الخ » .

١ ـ ضربت زيداً وعمراً أنا ضاربه
٢ ـ من رأيت/أيّهم رأيت ؟ زيداً رأيته
٣ ـ أ : من رأيته/أيُّهم رأيته ؟ زيدٌ رأيته
ب : من رأيته/أيُّهم رأيته ؟ زيداً رأيته
٤ ـ أعبدَالله مررت به أم زيداً ؟ زيداً مررت به
أعبدَالله مررت به أم زيداً ؟ لا ، بل زيداً

ـ « فان قلت : لقيت زيدا وأمّا عمرو فقد مررت به ، ولقيت زيدا واذا عبدالله يضرب عمرو فالرفع إلاّ في قول من قال : زيدا رأيته ، وزيدا مررت به . . . الخ . »

١ ـ لقيت زيداً وأمّا عمرٌو فقد مررت به .
٢ ـ لقيت زيداً واذا عبدُالله يضربه عمروٌ .
٣ ـ انّ زيداً فيها وعمرٌو أدخلته .
٤ ـ ما أحْسَنَ عبدَالله وزيدٌ قد رأيناه .

ـ « ومما يختار فيه النصب لنصب الأول ، ويكون الحرف الذي بين الأول والآخر بمنزلة الواو ، والفاء ، وثمّ ، قولك : لقيت القوم كلهم حتى عبدالله لقيته . . . فـ (حتى) تجري مجرى الواو ، وثمّ . . . الخ » .

١ ـ أ : لقيت القومَ كلَّهم حتى عبدَالله لقيته . يختار النصب
ب : لقيت القومَ حتى عبدِالله لقيته . يحسن الجر وهو عربي
جـ : لقيت القومَ حتى عبدُالله لقيته . الرفع جائز

٢ ـ هذا ضاربُ القوم حتى زيداً يضربه . يختار النصب اذا اريد معنى التنوين في (ضارب)

٣ ـ هلك القومُ حتى زيداً أهلكته .

* * *

ب ـ أبواب بناء الفعل على الاسم في الاستفهام

الباب الأول : باب الاستفهام

ـ قال سيبويه :

« هذا باب ما يختار فيه النصب ، وليس قبله منصوب بني على الفعل وهو باب الاستفهام . . الخ . »[٥٢] .

الباب الثاني : ما ينصب في الألف من الأفعال[٥٣]

ـ قال سيبويه :

« هذا باب ما ينتصب في الألف تقول : أعبدالله ضربته . . . الخ . » .

وأمثلته :

١ ـ أعبدَالله ضربته . اختيار النصب

٢ ـ أ : أعبدُالله ضرب أخوه زيداً .

ب : أعبدَالله ضرب أخاه زيدٌ .

---

(٥٢) الكتاب ١/٩٨ ـ ١٠١ هـ ، ١/٥٠ ـ ٥٢ ب .

تحدث سيبويه في صدر هذا الباب عن الحروف التي لا يذكر بعدها الا الفعل تمهيدا للكلام على الاستفهام ، قال السيرافي : (شرح كتاب سيبويه ١/٥٠٦) :

«فان قال قائل : ما الذى احوج سيبويه الى ذكر هذه الحروف في صدر هذا الباب وهو باب الاستفهام ، قيل له : لان المعنى الذي من اجله يختار اضمار الفعل بعد الاستفهام هو موجود في هذه الحروف ، وذلك أن هذه الحروف حكمها أن تدخل على الافعال لا غير . . . الخ» .

(٥٣) الكتاب ١/١٠١ ـ ١٠٨ هـ ، ١/٥٢ ـ ٥٥ ب .

٣ ـ السوطَ ضُرِبَ به زيدٌ — بمنزلة قولك : أزيداً مررت به

٤ ـ أزيدٌ ذُهِبَ به — بمنزلة قولك : أزيدٌ ذهب أخوه

٥ ـ أ : أأنت عبدُالله ضربته . — الرفع حدّ الكلام

ب : أأنت عبدَالله ضربته . — النصب عربي جيد

٦ ـ أكلَّ يوم زيداً تضربه — النصب حد الكلام لأن الظرف لا يفصل

٧ ـ أ : أعبدالله أخوه تضربه .

ب : أزيداً أخاه تضربه .

٨ ـ أ : أعبدُالله مررت به . — الرفع أقوى[*]

ب : أزيداً مررت به .

الباب الثالث : ما ينصب في الألف من أسماء الفاعلين والمفعولين

ـ قال سيبويه :

« هذا باب ما جرى في الاستفهام من أسماء الفاعلين والمفعولين مجرى الفعل كما يجري في غيره مجرى الفعل وذلك قولك : أزيدا أنت ضاربه . . . الخ »[٥٤] .

(*) استطرد سيبويه بعد هذا المثال في الكلام على ما يقبح بعده ابتداء الاسماء ويكون الاسم بعده اذا اوقعت الفعل على شيء من سببه نصبا في القياس ، ليقيس عليه ما ينتصب اوله لان آخره ملتبس بالاول في باب الاستفهام ؛ قال سيبويه (الكتاب ١/١٠٦ ـ ١٠٨ هـ ، ١/٥٤ ـ ٥٥ ب) . .

«ومما يقبح بعده ابتداء الاسماء ، ويكون الاسم بعده اذا أوقعت الفعل على شيء من سببه نصبا في القياس : اذا ، وحيث . . . الخ .»

(٥٤) الكتاب ١/١٠٨ـ١١٨ هـ ، ١/٥٥ ـ ٦٠ ب .

(*) استطرد سيبويه في الكلام على (فواعل) و(صيغ المبالغة) و(المصادر) من حيث اجراؤها مجرى اسم الفاعل في العمل (المصدر نفسه ١/١٠٩ـ ١١٦ هـ ، ١/٥٥ ـ ٦٠ ب) :

«ومما تجريه مجرى اسماء الفاعلين (فواعل) . . . واجروا (اسم الفاعل اذا أرادوا أن يبالغوا في الامر) مجراه اذا كان على بناء فاعل . . ومما اجرى مجرى الفعل من (المصادر) قول الشاعر . . .»

الى قوله :

«وقال :

بضـرب بـالسيـوف رؤوس قـوم
أزلنـا هـامهن عن المقيـل»

وأمثلته :

١ ـ أزيداً أنت ضاربه .

٢ ـ أ : الدارَ أنت نازلٌ فيها .

ب : الدارُ أنت نازلٌ فيها . جعل (نازل) اسما فرفع

٣ ـ أزيداً أنت محبوسٌ عليه .

٤ ـ أعبدُالله أنت رسولٌ له/ورسولُه .

٥ ـ أكلَّ يومٍ أنت فيه أميرٌ .

باب استدراك (الأفعال والمصادر التي تستعمل وتلغى) :

ـ قال سيبويه في اجراء الأفعال والمصادر التي تستعمل وتلغى مجرى الأفعـال في الاشتغال :

« هذا باب الأفعال التي تستعمل وتلغى فهي ظننت وحسبت ، وخلت ، وأريت ، ورأيت ، وزعمت ، وما يتصرف من أفعالهن .

فاذا جاءت (مستعملة) فهي بمنزلة رأيت ، وضربت ، وأعطيت في الأفعال والبناء على الأول في الخبر والاستفهام وفي كل شيء . . . الخ »[55] .

وأمثلته :

١ ـ أ : زيدٌ أظنه ذاهباً . بمنزلة : عبدالله ضربته

ب : عبدَالله أظنه ذاهباً . بمنزلة : عبدَالله ضربته

٢ ـ أ : أظن عمراً منطلقاً وبكراً أظنه خارجاً بمنزلة : ضربت زيداً وعمراً كلّمته

ب : أظن عمراً منطلقاً وبكرٌ أظنه خارجاً بمنزلة : ضربت زيداً وعمرٌو كلّمته

ـ « واعلم ان (قلت) انما وقعت في كلام العرب على ان يحكى بها ، وانما تحكي بعد القول ما كان كلاما لا قولا . . . إلاّ (تقول) في الاستفهام شبّهوها بـ (تظن) . . .

(٥٥) الكتاب ١/١١٨ هـ ، ١/٦١ ب .

وذلك قولك : متى تقول زيدا منطلقا . . . الخ . »

١ ـ متى تقول زيداً منطلقاً ؟

٢ ـ أكلَّ يومٍ تقول عمراً منطلقاً ؟

٣ ـ أأنت تقول زيدٌ منطلقٌ ؟ بمنزلة : أأنت زيدٌ مررت به

ـ « واعلم أنّ المصدر قد يلغى كما يلغى الفعل ، وذلك قولك : متى زيد ظنّك ذاهب ، وزيد ظنّي أخوك . . . الخ . »(*) .

متى زيدٌ ظنُّك ذاهبٌ .

استدراك على الباب الأول من الاستفهام :

ـ قال سيبويه في الكلام على (أيّهم) و(مَنْ) و(ما) ليتم الكلام على أدوات الاستفهام التي ابتدأها بالألف[٥٦] :

(*) استطرد في الكلام على استغناء ظن بالفاعل وتعديها الى المفعول الواحد (المصدر نفسه ١/١٢٥-١٢٦ هـ ، ١/٦٤ ب) :

«فاما ظننت أنه منطلق فاستغني بخبر ان . . . وقد يجوز أن تقول : ظننت زيدا ، اذا قال : من تظن ؟ اي من تتهم . . . »

الى قوله :

«ولم يجعلوا ذاك في حسبت وخلت وأرى ، لان من كلامهم أن يدخلوا المعنى في الشيء لا يدخل في مثله» .

(٥٦) الكتاب ١/١٢٦ ـ ١٢٧ هـ ، ١/٦٤ ب .

قال سيبويه (المصدر نفسه ١/٩٨ ، ٩٩ ، ١٢٦ هـ ، ١/٥١ ، ٥٢ ، ٦٤ ب) :

«هذا باب ما يختار فيه النصب وليس قبله منصوب بني على الفعل وهو باب الاستفهام . . . وحروف الاستفهام كذلك لا يليها الا الفعل . . . وأما الالف فتقديم الاسم فيها قبل الفعل . . . وسألته عن (أيهم) . . . وكذلك (من) و(ما) . . . »

« وسألته[٥٧] عن (أيّهم) ، لم لم يقولوا : أيّهم مررت به ؟ فقال : لأنّ أيهم هو حرف الاستفهام لا تدخل عليه الألف . . . ألا ترى أنّ حدّ الكلام أن تؤخّر الفعل فتقول : أيّهم رأيت ، كما تفعل ذلك بالألف . . .

وكذلك (من) و(ما) لأنهما يجريان معها ولا يفارقانها . تقول : مَنْ أمةَ الله ضربها ؟ وما أمةَ الله أتاها ؟ نصب في كل ذا ، لأنه ان يلي هذه الحروف الفعل أولى ، كما أنه لو اضطر شاعر في (متى وأخواتها) نصب ، فقال : متى زيداً رأيته ؟ »[*] .

---

(٥٧) وقال السيرافي (شرح كتاب سيبويه ١/٥٨٦) :
« اما قوله : (وسألته) يعني الخليل ، وكذل كلّ ما كان مثله في الكتاب اذا لم يقدم ذكر انسان» .
ولكن المحقق عبدالسلام محمد هارون قال : (الكتاب ١/١٢٦ هامش (٢)) : «يعني أبا الخطاب ، انظر : ص ١٢٤ س ٤» .
وانما هذا استدراك على (الباب الاول من الاستفهام) وليس مما يتصل بالباب الذي فيه ذكر أبي الخطاب اي (باب الافعال التي تستعمل وتلغى) فالصواب ما ذكره السيرافي .

(*) وبعده باب استطراد تكلم فيه سيبويه على ما يكون الاسم فيه رفعا في باب الاستفهام حيث لا يبنى على الفعل أي مما لا يكون من أبواب الاشتغال (المصدر نفسه ١/١٢٧-١٣٣ هـ ، ١/٦٤ - ٦٧ ب) :
«هذا باب من الاستفهام يكون الاسم فيه رفعا ، لانك تبتدئه لتنبه المخاطب ثم تستفهم بعد ذلك ، وذلك قولك : زيد كم مرة رأيته ، وعبدالله هل لقيته ، وعمرو هلّا لقيته ، وكذلك سائر حروف الاستفهام ، فالعامل فيه الابتداء . . . الخ» .
ومن امثلته :

١ ـ أ : زيدٌ كم مرّةً رأيته ؟	حدّ الكلام
ب : زيدٌ كم مرّة رأيت ؟	ضعيف
جـ : قد علمت زيد كم ضرب	لا يجوز
٢ ـ أأخواك اللذان رأيت ؟	رفع ـ الفعل صلة الموصول ـ
٣ ـ أزيد أنت رجل تضربه ؟	رفع ـ الفعل صفة ـ
٤ ـ أعبد الله أنت الضاربة ؟	رفع ـ اسم الفاعل لا يعمل ـ

الى قوله :
«ولو جاز أن تجعل زيدا مبتدأ على هذا الفعل لقلت : القتال زيدا حين تأتي ، تريد : القتال حين تأتي زيدا .»

وأمثلته :

١ ـ أيّهم ضربتَ ؟	حد الكلام اختيار النصب كما نفعل بالألف
٢ ـ أيّهم زيداً ضَرَبَ ؟	قبيح وأن يليها الفعل أولى
٣ ـ مَنْ أمةَ الله ضربَها ؟	حدّ الكلام
٤ ـ ما أمةَ الله أتاها ؟	حدّ الكلام

استدراك على أبواب بناء الفعل على الاسم في الخبر والاستفهام :[٥٨]

ـ قال سيبويه :

« وتقول في الخبر وغيره[٥٩] : انْ زيداً تَرَه تضربْ ، تنصب زيدا ، لأن الفعل أن يلي انْ أولى كما كان ذلك في حروف الاستفهام . . . الخ . » .

ومن أمثلته :

١ ـ إنْ زيداً تَرَه تضربْ .

٢ ـ زيداً لم أضربْ/لَنْ أضربَ .

٣ ـ كلَّ رجلٍ يأتيك فاضربْ .

* * *

جـ ـ بناء الفعل على الاسم في الأمر والنهي والدعاء

ـ قال سيبويه :

« هذا باب (الأمر والنهي) يختار فيهما النصب في الاسم الذي يبنى عليه الفعل

---

(٥٨) الكتاب ١/١٣٤ ـ ١٣٧ هـ ، ١/٦٧ ـ ٦٩ ب .

(٥٩) أراد بـ (غيره) : حروف الجزاء وما اشبهه .

ويبنى على الفعل ، كما اختير ذلك في باب الاستفهام . . . وذلك قولك : زيدا اضربه . . . الخ . »[٦٠] .

ومن أمثلته :

١ ـ زيداً اضربْه ،

أما خالداً فلا تشتمْ أباه .

٢ ـ أ : هذا زيدٌ فاضربْه	يستقيم اذا بني على مبتدأ مظهر أو مضمر
ب : هذا زيداً فاضربْه	تجعل زيدا عطف بيان أو بدلا
هذا الرجلَ فاضربْه	تجعل الرجل وصفا .

٤ ـ أ : اللذين يأتيانك فاضربهما

ب : اللذان يأتيانك فاضربْهما(*)

ـ « واعلم أن (الدعاء) بمنزلة الأمر والنهي ، وانما قيل دعاء لأنه استعظم أن يقال : أمر أو نهي : وذلك قولك : اللّهم زيدا فاغفر ذنبه . . . الخ . » .

---

(٦٠) الكتاب ١/١٣٧ ـ ١٤٤ هـ ، ١/٦٩ ـ ٧٢ ب .

(*) استطرد في الكلام على دخول الفاء في قول عدي بن زيد : (أنت فانظر لاي ذاك تصير) ، وفيه (أنت) على الرفع (المصدر نفسه ١/١٤٠-١٤١ هـ ، ١/٧٠-٧١ب) :

«واما قول عدي بن زيد :

أرواح مودع أم بكور
أنت فانظر لاي ذاك تصير

الى قوله :

« . . . أو يكون أضمر الخبر فقال : طاعة وقول معروف أمثل . »

وتلخيص الاراء في هذه العبارة التي تعد من غوامض الكتاب :

١ ـ تفسير حالة الرفع على حالة النصب ، فكما انك تقول في (عبدالله فاضربه) النصب بفعل مضمر ، تقول : الرفع ههنا على فعل مضمر ايضا كأن تقول : انظر أنت .

٢ ـ ان يكون التقدير : أنت الهالك فانظر اي تقدير الخبر .

٣ ـ ان يكون التقدير : الهالك أنت فانظر أي تقدير المبتدأ او تقدير فعل يرتفع به .

(٦١) الكتاب ١/١٤٢ ـ ١٤٤ هـ ، ١/٧١-٧٢ب .

وأمثلته :

١ ـ أ : زيداً قطع الله يده . — الوجه النصب

ب : زيدٌ قطع الله يده .

٢ ـ أ : أمّا زيداً فجدْعاً له .

ب : أمّا زيدٌ فجدْعاً له .

٣ ـ أمّا زيدٌ فسلامٌ عليه . — ارتفع بالابتداء

* * *

د ـ بناء الفعل على الاسم في النفي .

ـ قال سيبويه :

« هذا باب حروف اجريت مجرى حروف الاستفهام وحروف الأمر والنهي ، وهي حروف النفي . . . وذلك قولك : ما زيدا ضربته . . . الخ . »[٦٢] .

١ ـ أ : ما زيداً ضربته

ب : ما زيدٌ ضربته — الرفع أقوى وهو الوجه في لغة الحجاز

---

(٦٢) المصدر نفسه ١/١٤٥ ـ ١٥٠ هـ ، ١/٧٢-٧٥ ب .

(*) استطرد سيبويه في الكلام على دخول الفاء في مثل قوله تعالى : «الزانية والزاني فاجلدوا . . . الاية» (المصدر نفسه ١/١٤٢-١٤٤ هـ ، ١/٧١-٧٢ ب) :

«واما قوله عز وجل : (الزَّانيةُ والزَّاني فاجْلِدُوا . . الآية) وقوله تعالى : (والسَارقُ والسَّارقةُ فاقْطَعوا ايدِيَهما) فان هذا لم يبن على الفعل . . . » الى قوله :

«وقد قرأ ناس : والسارقَ والسارقةَ والزانيَ والزانيةَ وهو في العربية على ما ذكرت لك من القوّة ، ولكن أبت العامّة الاّ القراءة بالرفع . »

٢ ـ أ : ما أنا زيدٌ لقيته — الوجه الرفع وهو الأقوى[٦٣] وهو موضع فصل

ب.: ما أنا زيداً لقيته

استدراك على أبواب الاشتغال كافة :

ـ قال سيبويه :

« وتقول : كنت عبدالله لقيته ، لأنه ليس من الحروف التي ينصب ما بعدها كحروف الاستفهام ، وحروف الجزاء ، ولا ما شبّه بها ، وليس بفعل ذكرته ليعمل في شيء فينصبه أو يرفعه ثم يضم الى الكلام الأول الاسم بما يشرك به كقولك : زيدا ضربته وعمرا مررت به ، ولكنه شيء عمل في الاسم ، ثم وضعت هذا في موضع خبره مانعا له ان ينصب ، كقولك : كان عبدالله أبوه منطلق . . . الخ . »[٦٤] .

---

(٦٣) قال سيبويه (المصدر نفسه ١/١٤٧ـ١٤٨ هـ ، ١/٧٤ ب) :

«فان قلت : ما أنا زيد لقيته ، رفعت . . . وهو فيه أقوى ، لانه عامل في الاسم الذي بعده ، والف الاستفهام ، وما في لغة بني تميم يفصلن فلا يعملن ، فاذا اجتمع انّك تفصل وتعمل (الحرف) فهو اقوى . . . الخ»

وقال القرطبي (شرح عيون كتاب سيبويه ١٨) :

«انما اراد سيبويه رحمه الله : (الحرف) هنا (الفعل) وإيّاه أراد بـ (الهاء) التي في قوله : (لانه عامل في الاسم) . . الخ »

وانما جاء قول القرطبي ليرد به على من توهم أن سيبويه أراد بـ (الحرف) (ما) حيث يقول في الموضع نفسه :

«وانما يبطل هذا التفسير انه اذا اجتمع الفصل واعمال (ما) في لغة اهل الحجاز كان الرفع اضعف منه . »

وخلاصة تفسير القرطبي أن سيبويه أراد ان الفعل عامل في الاسم الذي بعده ، فاذا اجتمع في المثال (ما أنا زيد لقيته) فصلُ (ما) بالمبتدأ ، واعمالُ الفعل في الذي بعده قويَ الرفعُ .

(٦٤) الكتاب ١/١٤٨ ـ ١٥٠ هـ ، ١/٧٤ ـ ٧٥ ب .

ومن أمثلته :

١ - كنت عبدُالله لقيته .

٢ - حسبتني عبدُالله مررتُ به .

٣ - قال الشاعر وهو المرّار الأسدي :

فلو أنها إيّـاك عـضّـتـك مـثـلُهـا ... جـررتَ على مـا شئت نحراً وكلكـلا

ـ والتقدير فيه : انها ايّاك عضّت عضّتك مثلها[٦٥] .

النوع الثالث : أبواب البدل

أ ـ اعمال الفعل في البدل عمله في المبدل منه

ـ قال سيبويه :

« هذا باب من الفعل يستعمل في الاسم ثم يبدل مكان ذلـك الاسم اسم آخر فيعمل فيه كما عمل في الأول ، وذلك قولك : رأيت قومك أكثرهم . . . الخ . »[٦٦]

ومن أمثلته :

١ - رأيت قومَك أكثرَهم .

٢ - بعت متاعَك أسفلَه قبل أعلاه .

٣ - أ : مررت بمتاعِك بعضِه مرفوعاًالجر اذا جعلت النعت حالاً وبعضِه مطروحاً .

ب : مررت بمتاعك بعضُه مرفوعٌالرفع اذا لم تجعل ما بعده حالاً وبعضُه مطروحٌ .

ـ « وهذا ما يجري منه مجرورا كما يجري منصوبا وذلك قولك : عجبت من دفع

---

(٦٥) ينظر : الشنتمري : تحصيل عين الذهب ـ حاشية الكتاب طبعة بولاق ـ ١ / ٧٥ .

(٦٦) الكتاب ١ / ١٥٠ ـ هـ ، ١ / ٧٥ ـ ٧٦ ب .

الناس بعضهم ببعض . . . الخ »[٦٧] .

ومن أمثلته :

١ ـ وجه اتفاق الرفع والنصب في هذا الباب :

أ : عجبت من دفعِ الناسِ بعضِهم ببعضٍ

اذا جعلت الناس مفعولين وهو بمنزلة : دفعتُ الناسَ بعضَهم ببعض

ب : عجبت من دفع الناس بعضِهم بعضا

اذا جعلت الناس فاعلين وهوبمنزلة : دفع الناسَ بعضُهم بعضاً

٢ ـ اختيار الرفع :

رأيت متاعَك بعضُه فوقَ بعضٍ .

---

٣ ـ اختيار النصب :

جعلت متاعَك بعضَه فوقَ بعضٍ .

ب ـ اجراء البدل على المبدل منه أو اجراؤه كما يجرى (أجمعون) ، وقد يصحّ نصبه على السعة في الكلام

ــ قال سيبويه :

« هذا باب من الفعل يبدل فيه الآخر من الأول ، ويجرى على الاسم

---

(٦٧) المصدر نفسه ١/١٥٤ ـ ١٥٨ هـ ، ١/٧٦ ـ ٧٩ ب .

قال الصفار (شرح كتاب سيبويه ٢٤٢) :

«وهذا (باب) ما يجرى منه مجرورا كما كان منصوبا» .

ثم قال :

«ذكر في هذا الباب مصادر هذه الافعال . . . الخ)» .

ويبدو للباحث انه ليس بابا مستقلا بنفسه .

كما يجرى (أجمعون) على الاسم ، وينصب بالفعل لأنه مفعول ، فالبدل أن تقول : ضرب عبدالله ظهره وبطنه . . . وان شئت كان على الاسم بمنزلة أجمعين توكيدا ، وان شئت نصبت تقول : ضرب زيد الظهر والبطن . . والعامل فيه الفعل . . . الخ . »[٦٨] .

وأمثلة هذا الباب :

١ - ضُرِبَ عبدُالله ظهرُه وبطنُه	بدل/توكيد
٢ - ضُرِبَ عبدُالله ظهرَه وبطنَه	مفعول به على السعة[*]
٣ - أ : مُطِرْنا الزرعَ والضرعَ .	زعم الخليل أنهم يقولونه
ب : مُطِرْنا الزرعُ والضرعُ .	الرفع على البدل أو على التوكيد[٦٩]
٤ - ضُرِبَ زيدٌ اليدُ والرجلُ .	بدل او توكيد والنصب لا يحسن
٥ - أ : مُطِرَ قومُك الليلَ والنهارَ .	على الظرف أو المفعولية .
ب : مُطِرَ قومُك الليلُ والنهارُ .	على سعة الكلام .
٦ - ضُرِبَ عبدُالله ظهرُه[*] .	

(٦٨) الكتاب ١/١٥٨ - ١٦٣ هـ ، ٧٩ - ٨٢ ب .

(*) استطرد سيبويه بعد هذا المثال في تحديد مواضع حذف حرف الجر حيث يقول : «ولم يجيزوه في غير السهل والجبل . . . الا ان معنى الاول معنى الاماكن» .

(٦٩) قال الصفار (شرح كتاب سيبويه ٧٤٧) :
«كأنهم قالوا : مُطِرَ ارضُنا السهل والجبل ، ومُطِرَ مالُنا الزرع والضرع ، وامّا أن يريد بالزرع والضرع جملة المال فيكون توكيدا . »

(*) استطرد سيبويه في الكلام على ما كان مثل (السهل والجبل) ولكنه على معنى الحال وغيره (الكتاب ١/١٦٢ - ١٦٣ هـ ، ١/٨١-٨٢ ب) :
«واما قول جرير :

مشق الهواجر لحمهن مع السرى
حتى ذهبن كلاكلا وصدورا

فانّما هو على قوله : ذهب قدما وذهب اخرا .
=

٤ ـ أبواب ما يعمل عمل الفعل

ـ أسماء الفاعلين والمفعولين والصفة المشبّهة والمصادر ـ

أ ـ أبواب أسماء الفاعلين والمفعولين

الباب الأول : عمل اسم الفاعل او اسم المفعول (النكرة)

عمل الفعل المضارع

= إلى قوله :

«لان (قنا وعوارض) مكانان ، وانّما يريد بقنا وعوارض ، ولكن الشاعر شبهه بدخلت البيت ، وقلب زيد الظهر والبطن .»

وقد تنبه الشراح على هذا الاستطراد :

فقال السيرافي (شرح كتاب سيبويه ٢/٤٣) :

«وانما ذكر هذه الابيات التي جعل فيها الاسماء أحوالا ليريك أنّها مخالفة لمطرنا السهل والجبل ، وانّها على معنى الحال .»

وقال القرطبي (شرح عيون كتاب سيبويه ١٩-٢٠) :

«وقوله في بيت جرير :

مشق الهواجر لحمهن مع السرى
حتى ذهبن كـلاكـلا وصـدورا

فانما هو على قوله : ذهبت قدما وذهبت أخرا ، يعني أن كلاكلا وصدورا ليس من الباب ، وانما هو منصوب على الحال . . . ومثل هذا قول عمرو بن عمار النهـدي . . . وكذلـك قول الاخر :

اذا أكـلت سـمـكـا وفـرضـا
ذهبت طولا وذهبت عرضا

. . . الخ .»

وقال الصفار (شرح كتاب سيبويه ٢٥٤) :

«يريد ان هذا ليس ما اسقط فيه حرف الجر فصار بمنزلة السهل والجبل والظهر والبطن ، وانّما نصب هذا على الحال . . .»

ـ قال سيبويه :

« هذا باب من اسم الفاعل الذي جرى مجرى الفعل المضارع في المفعول في المعنى ، فاذا أردت فيه من المعنى ما أردت في يفعل كان نكرة منونا ، وذلك قولك : هذا ضارب زيدا غدا . . . الخ . »[٧٠] .

وأمثلته :

١ ـ هذا ضاربٌ زيداً غداً .

٢ ـ هذا ضاربٌ عبدَالله الساعةَ .

٣ ـ كان زيدٌ ضارباً أباك .

ـ « واعلم ان العرب يستخفون التنوين والنون ، ولا يتغيّر من المعنى شيء وينجرّ المفعولُ لكف التنوين من الاسم . . . الخ . » .

ومن أمثلته :

١ ـ هو كائنُ أخيك . المعنى : هو كائن أخاك

٢ ـ قال الشاعر :

أتاني على القعساءِ عادلَ وطْبِه يريد : عادلاً وطْبَه

ـ « وزعم عيسى أن بعض العرب ينشد هذا البيت لأبي الأسود الدؤلي :

فألفيْتُهُ غيرَ مُسْتعْتِبٍ ولا ذاكرِ اللهَ إلاّ قليلا

لم يحذف التنوين استخفافا ليعاقب المجرور ، ولكنه حذفه لالتقاء الساكنين كما قال رَمَى القومُ . . . » .

قال الشاعر :

(ولا ذاكرِ اللهَ إلاّ قليلا) اضطرار والقياس : ولا ذاكرٍ اللهَ

---

(٧٠) الكتاب ١/١٦٤ ـ ١٧٥ هـ ، ١/٨٢ ـ ٨٩ ب .

ـ « وتقول في هذا الباب : هذا ضارب زيد وعمرو ، اذا أشركت بين الآخر والأول في الجار . . . » .

أ : هذا ضاربُ زيدٍ وعمرو

ب : هذا ضاربُ زيدٍ وعمراً — تنصبه على المعنى وتضمر له ناصبا مثل (يضرب)(*)

ـ « فاذا أخبر أن الفعل قد وقع وانقطع فهو بغير تنوين البتّة . . . وذلك قولك : هذا ضارب عبدالله وأخيه . . . الخ . » .

ومن أمثلته :

١ ـ هذا ضاربُ عبدِالله وأخيه .

٢ ـ هذا ضاربُ زيدٍ فيها وأخيه .

٣ ـ هذا قاتلُ عمرٍو أمس وعبدِالله .

٤ ـ أ : هذا ضاربُ عبدِالله وزيداً — تنصبه على المعنى وتضمر له ناصبا مثل (ضَرَبَ)(**)

ب : هذا ضاربُ زيدٍ وعمرٍو . — الجرّ في هذا أقوى

٥ ـ هذا ضاربُ زيدٍ فيها وعمراً . — النصب أقوى للفصل ولطول الكلام

٦ ـ أ : هذا معطي زيدٍ درهماً وعمرٍو .

ب : هذا معطي زيدٍ وعبدُالله .

(*) استطرد سيبويه في الكلام على النصب على المعنى (الكتاب ١/١٦٩ ـ ١٧٠ هـ ، ١/٨٦ ب) :

«ومما جاء على المعنى قول جرير :

جئني بمثل بني بدر لقومهم
او مثل أسرة منظور بن سيّار

الى قوله :

« . . . وقال : هات مثل اسرة منظور بن سيّار .»

(**) استطرد سيبويه في الكلام على صحة التقدير (الكتاب ١/١٧٢-١٧٤ هـ ، ١/٨٧-٨٩ب) :

«ومثله قول الشاعر :

الباب الثاني . تعدي اسم الفاعل الى مفعولين في اللفظ لا في المعنى

ـ قال سيبويه :

« هذا باب جرى مجرى الفاعل الذي يتعداه فعله الى مفعولين في اللفظ لا في المعنى ، وذلك قولك : يا سارق الليلة أهل الدار . . . الخ . »[71] .

ومن أمثلته :

١ ـ أ : يا سارقَ الليلةِ أهلَ الدار .

ب : يا سارقاً الليلةَ أهلَ الدار .

جـ ـ يا سارقَ الليلةَ أهلِ الدار . لا يجوز إلاّ في الشعر

٢ ـ أ : قال الشاعر :

رُبَّ ابنِ عمٍّ لسليمى مُشْمِعلْ طَبَّاخِ ساعاتِ الكرى زادَ الكسِلْ

ب : طبّاخٍ ساعاتِ الكرى زادَ الكسل(*) .

يهدي الخميس نجادا في مطالعها
امّا المصاع وامّا ضربةٌ رغبُ

الى قوله :

« . . . لانّ قوله (الا رواكد) هي في معنى الحديث : بها رواكد ، فحمله على شيء لو كان عليه الاول لم ينقض الحديث . »

(71) الكتاب ١/١٧٥-١٨١هـ ، ١/٨٩-٩٣ب .

(*) استطرد سيبويه في الكلام على الفصل بين الجار والمجرور وشواهد القلب (المصدر نفسه ١/١٧٨-١٨٠هـ ، ١/٩٠-٩٣ب) .

«ومما جاء في الشعر قد فصل بينه وبين المجرور قول عمرو بن قميئة :

لما رأت ساتيدما استعبرت
لله در اليوم من لامها

الى قوله :

«فوجه الكلام فيه هذا كراهية الانفصال واذا لم يكن في الجر فحدّ الكلام أن يكون الناصب مبدوءاً به . »

الباب الثالث ـ عمل اسم الفاعل واسم المفعول (المعرّف بالألف واللام)

ـ قال سيبويه :

« هذا باب صار الفاعل فيه بمنزلة الذي فعل في المعنى ، وما يعمل فيه ، وذلك قولك : هذا الضارب زيدا . . . الخ . »[72] .

ومن أمثلته :

١ ـ هذا الضاربُ زيداً .

٢ ـ هذان الضاربان زيداً .

٣ ـ هما الضاربا زيدٍ .

٤ ـ الحافظو عورةَ العشيرةِ .   حُذفت النون لطول الكلام

ب ـ باب المصادر

ـ قال سيبويه :

« هذا باب من المصادر جرى مجرى الفعل المضارع في عمله ومعناه ، وذلك قولك : عجبت من ضرب زيدا . . . الخ . »[73] .

ومن أمثلته :

١ ـ عجبت من ضربٍ زيداً .

٢ ـ عجبت من ضربِهِ زيداً .

٣ ـ أ : عجبت من ضربِ زيدٍ وعمرٍو .

ب : عجبت من ضربِ زيدٍ وعمراً .

---

(٧٢) الكتاب ١/١٨١-١٨٨ هـ ، ١/٩٣-٩٦ ب .

(٧٣) المصدر نفسه ١/١٨٩-١٩٤ هـ ، ١/٩٧-٩٩ب .

جـ ـ باب الصفة المشبّهة وما يجري مجراها

أ : الصفة المشبّهة :

ـ قال سيبويه :

« هذا باب الصفة المشبّهة بالفاعل فيما عملت فيه . . الخ . »[٧٤] .

ومن أمثلته :

١ ـ هذا حسنُ الوجهِ .

٢ ـ هذا الحسنُ وجهاً .

٣ ـ أ : هذا الحسنُ الوجهَ .

ب : هذا الحسنُ الوجهِ .

ب ـ أفعل التفضيل :

ـ « وتقول فيما لا يقع إلاّ منونا عاملا في نكرة . . . وذلك قولك : هو خير منك أبا ، وه أحسن منك وجها . . . الخ . »[٧٥] .

ومن أمثلته :

١ ـ هو خيرٌ منك أباً .

٢ ـ هو خيرٌ منك أعمالاً .

٣ ـ هو خير رجلٍ في الناس .

جـ ـ الفعل اللازم الذي أنفذ الى مفعول نكرة (تمييز النسبة) :

ـ « وقد جاء من الفعل ما قد انفذ الى مفعول ، ولم يقو قوّة غيره مما قد تعدى الى

---

(٧٤) الكتاب ١/١٩٤-٢٠٢ هـ ، ١/٩٩-١٠٤ب .

(٧٥) ـ المصدر نفسه ١/٢٠٢-٢٠٤ هـ ، ١/١٠٤-١٠٥ب .

مفعول وذلك قولك : امتلأت ماء ، وتفقأت شحما . . . الخ . »[٧٦] .

ومن أمثلته :

امتلأت ماءً .

د ـ ما كان مثل (هو أشجع الناس رجلا) :

ـ « وتقول : هو أشجع الناس رجلا ، وهما خير الناس اثنين ، فالمجرور هنا بمنزلة التنوين ، وانتصب الرجل والاثنان كما انتصب الوجه في قولك : هو أحسن منك وجها . . الخ . »[٧٧] .

ومن أمثلته :

١ ـ هو أشجعُ الناسِ رجلاً .

٢ ـ هما خيرُ الناسِ اثنين .

٣ ـ هو أكثر الناسِ مالاً .

هـ ـ أسماء العدد :

ـ « ومما اجرى هذا المجرى أسماء العدد . . . وذلك قولك : ثلاثة أبواب وأربعة أنفس ، وأربعة أثواب . . . الخ . »[٧٨] .

ومن أمثلته :

١ ـ ثلاثة أبوابٍ .

٢ ـ ثلاثةُ الأثوابِ .

---

(٧٦) الكتاب ١/٢٠٤-٢٠٥ هـ ، ١/١٠٥ ب .

(٧٧) المصدر نفسه ١/٢٠٥-٢٠٦ هـ ، ١/١٠٥ ب .

(٧٨) المصدر نفسه ١/٢٠٦-٢١١ هـ ، ١/١٠٥-١٠٨ ب .

٣ ـ أحد عشر درهماً .

٤ ـ عشرون درهماً .

٥ ـ ثلاثمائة الى تسعمائة — جعل ما يبين به العدد واحدا والقياس ثلاث مئين وثلاث مئات(*) .

أبواب استدراك في أعراض التركيب اللغوي على ما يرتفع وما ينتصب بالفعل المظهر وما يعمل عمله

النوع الأول : عمل الفعل في اللفظ لا في المعنى

الباب الأول : تمهيد في عمل الفعل في اللفظ لا في المعنى

ــ قال سيبويه :

« هذا باب استعمال الفعل في اللفظ لا في المعنى لاتساعهم في الكلام والايجاز والاختصار ، فمن ذلك أن تقول على السائل : كم صيد عليه ؟ وكم غير ظرف لما ذكرت لك من الاتساع والايجاز ، فتقول : صيد عليه يومان . . . الخ . »(٧٩) .

(*) استطرد في الكلام على شذوذ الشيء عن نظائره :
«كما أن (لَدُنْ) لها في (غدوةً) حال ليست في غيرها تنصب بها . . .
ويقولون : العَمرْ والعُمرْ لا يقولون في اليمين الاّ بالفتح ، يقولون كلهم : لَعَمْرُكَ وسترى اشباه هذا ايضا في كلامهم ان شاء الله . »
وثَمَّ استطراد آخر في الكلام على ارادة الجمع بلفظ الواحد :
«ومما جاء في الشعر على لفظ الواحد يراد به الجميع . . . كما لم يدخلوا في امتلأت ماء»

(٧٩) الكتاب ١/٢١١-٢١٦هـ ، ١/١٠٨-١١٠ ب .
عبارة السيرافي (٢/١٤٥) :
«هذا باب استعمال الفعل في اللفظ لا في المعنى لاتساعهم في الكلام وللايجاز . . . الخ»

ومن أمثلته :

١ - صِيدَ عليه يومان .

٢ - وُلِدَ له ستونَ عاماً .

٣ - سِيرَ عليه يومُ الجمعة .

٤ - ضُرِبَ به ضربتانِ .

الباب الثاني : عمل الفعل في اللفظ لا في المعنى مما يكون ظرفا

- قال سيبويه :

« هذا باب وقوع الأسماء ظروفا وتصحيح اللفظ على المعنى فمن ذلك قولك : متى يسار عليه ؟ وهو يجعله ظرفا فيقول : اليوم أو غدا . . . وقد تقول : سير عليه اليوم . . . كأنه قال : سير عليه سير اليوم ، والرفع في جميع هذا عربي كثير في جميع لغات العرب على ما ذكرت لك من سعة الكلام والايجاز يكون على (كم) غير ظرف وعلى (متى) غير ظرف كأنه قال : أيّ الأحيان سير عليه أو يسار عليه . . . الخ . »[80] .

ومن أمثلته :

١ - سِيرَ عليه اليومُ .

٢ - سِيرَ عليه الليلُ والنهارُ .

٣ - سِيرَ عليه فرسخانِ .

الباب الثالث : عمل الفعل في اللفظ لا في المعنى مما يكون فيه المصدر حينا

- قال سيبويه :

« هذا باب ما يكون فيه المصدر حينا لسعة الكلام والاختصار ، وذلك قولك : متى

---

(٨٠) الكتاب ١/٢١٦-٢٢٢ هـ ، ١/١١٠-١١٣ب .

سير عليه ؟ فيقول : مقدم الحاج . . . وان رفعته أجمع كان عربيا كثيرا . . الخ . »[81] .

ومن أمثلته :

١ ـ سِيرَ عليه مقدمَ الحاجّ .

٢ ـ سِيرَ عليه خفوقَ النجم .

استدراك :

ـ قال سيبويه في تكرر الظرف :

« وتقول : سير عليه فرسخان يومين . . . الخ »[82] .

١ ـ أ : سير عليه فرسخانِ يومينِ .

ب : سير عليه فرسخين يومانِ .

٢ ـ أ : صيد عليه يومَ الجمعةِ غدوةً .

ب : صيد عليه يومُ الجمعةِ غدوةً .

جـ ـ سير عليه يومُ الجمعةِ غدوةً . تجعل (غدوة) بدل من (يوم)

ـ قال سيبويه في وقوع الظرف في سياق الشرط :

« وتقول : اذا كان غدٌ فأتني . . . الخ »[83] .

أ : اذا كان غدٌ فأتني .

ب : اذا كان غداً فأتني . لغة تميم

ـ قال سيبويه فيما لا يكون إلاّ ظرفا ولا يحسن فيه إلاّ النصب :

« ومما لا يحسن فيه إلاّ النصب قولهم : سير عليه سحر . . . الخ . »[84] .

---

(٨١) المصدر نفسه ١/٢٢٢-٢٢٣ هـ ، ١/١١٤ب .

(٨٢) الكتاب ١/٢٢٣ هـ ، ١/١١٤ ب .

(٨٣) المصدر نفسه ١/٢٢٤-٢٢٥هـ ، ١/١١٤-١١٥ب .

(٨٤) المصدر نفسه ١/٢٢٥-٢٢٧ هـ ، ١/١١٥-١١٦ ب .

١ ـ سير عليه سَحَرَ .　　　　اذا أردت سحر يوم بعينه .

٢ ـ صيد عليه صباحاً .　　　　اذا أردت صباح يومك .

ــ قال سيبويه فيما يختار فيه أن يكون ظرفا لأنه صفة الأحيان :

« ومما يختار فيه أن يكون ظرفا ويقبح أن يكون غير ظرف صفة الأحيان ، تقول : سير عليه طويلا . . الخ . »[٨٥] .

الباب الرابع : عمل الفعل في اللفظ لا في المعنى مما يكون مصدرا نائبا عن الفاعل لبيان نوع الفعل أو عدده أو توكيده .

ــ قال سيبويه :

« هذا باب ما يكون من المصادر مفعولا فيرتفع كما ينتصب اذا شغلت الفعل به ، وينتصب اذا شغلت الفعل بغيره ، وانما يجيء ذلك على ان تبيّن أيّ فعل فعلت أو توكيدا ، فمن ذلك قولك على قول السائل : أيّ سير سير عليه ؟ فتقول : سير عليه سير شديد . . . الخ »[٨٦] .

ومن أمثلته :

١ ـ ضُربَ به ضربٌ ضعيفٌ .

٢ ـ ضُربَ به ضربتانِ .

٣ ـ ضُرِبَ به مَضْرَبٌ　　　　ـ على وزن مَفْعَل ـ

استدراك :

ــ قال سيبويه في (المفْعَل) مما يكون مكانا أو حينا :

---

(٨٥) المصدر نفسه ١/٢٢٧ـ٢٢٨ هـ ، ١/١١٦ـ١١٧ب .

(٨٦) الكتاب ١/٢٢٨ـ٢٣٥ هـ ، ١/١١٧ـ١٢٠ب .

« فان قلت : ذهب به مذهب ، أو سلك به مسلك رفعت ، لأن المفعل ههنا ليس بمنزلة الذهاب والسلوك وانما هو (الوجه الذي يسلك فيه والمكان الذي يذهب اليه) . . . وكذلك المفعل اذا كان (حينا) . . . الخ . »[٨٧] .

١ ـ ذُهِبَ به مَذْهَبٌ بمنزلة قولك : ذهب به السوق .

٢ ـ سِيرَ عليه مَبْعَثُ الجيوشِ . أي زمان بعثها .

النوع الثاني : ترك اعمال الفعل (التعليق)

ـ قال سيبويه :

« هذا باب ما لايعمل فيه ما قبله من الفعل الذي يتعدى الى المفعول ولا غيره . . . وهو قولك : قد علمت أعبدالله ثمّ أم زيد . . . الخ . »[٨٨] .

ومن أمثلته :

١ ـ قد علمت أعبدُالله ثَمَّ أم زيدٌ .

٢ ـ قد علمت لَعبدُالله خيرٌ منكَ .

٣ ـ أ ـ قد عرفت زيداً أبو من هو .

ب : قد عرفت زيدٌ أبو من هو . الرفع قول يونس

٤ ـ قد عرفت أبو مَنْ زيدٌ لم يجز إلاّ الرفع

٥ ـ أرأيتَكَ زيداً أبو مَنْ هو ؟ لا يحسن فيه إلاّ النصب في (زيد) .

---

(٨٧) المصدر نفسه ١/٢٣٤-٢٣٥ هـ ، ١/١١٩-١٢٠ ب .

(٨٨) الكتاب ١/٢٣٥-٢٤١ هـ ، ١/١٢٠-١٢٢ ب .
قال الصفار (شرح كتاب سيبويه ٣٢٥) :
«المقصود بهذا الباب ذكر العوامل التي لا تؤثر فيها دخلت عليه لعلّة طرأت في المعمول . »

٥ ـ أسماء الأفعال

الباب الأول : أسماء الأفعال المفردة

ــ قال سيبويه :

« هذا باب من الفعل سمي الفعل فيه بأسماء لم تؤخذ من أمثلة الفعل الحادث وموضعها من الكلام الأمر والنهي ، فمنها ما يتعدى المأمور الى مأمور به ، ومنها ما لا يتعدى المأمور ، ومنها ما يتعدّى المنهيّ الى منهي عنه ، ومنها ما لا يتعدّى المنهيّ ، امّا ما يتعدّى فقولك : رويد زيدا . . . الخ . »[٨٩] (*)

١ ـ رويدَ زيداً .

٢ ـ مَهْ مَهْ .

الباب الثاني : أسماء الأفعال المضافة

ــ قال سيبويه :

« هذا باب من الفعل سمّي الفعل فيه بأسماء مضافة . . ومنها ما يتعدّى المأمور الى مأمور به ، ومنها ما يتعدى المنهي الى المنهي عنه ، ومنها ما لا يتعدى المأمور ولا المنهي .

فأما ما يتعدى المأمور الى مأمور به فهو قولك : عليكَ زيداً . . . الخ . »[٩٠] .

---

(٨٩) الكتاب ١/٢٤١-٢٤٣ هـ ، ١/١٢٢-١٢٣ ب .

(٩٠) المصدر نفسه ١/٢٤٨-٢٥٠ هـ ، ١/١٢٦-١٢٨ ب .

قال السيرافي (شرح كتاب سيبويه ٢/٢٠٤) :

«اعلم ان هذا يخالف ما قبله لانه قد اشتمل على ظروف وحروف جر تجري مجرى الظروف ومصادر مضافات كلهن ، والفرق بين هذا الفصل والذي قبله ان هذا مضاف ، والذي قبله مفرد.»

(*) استطرد سيبويه في الكلام على تصرف رويد (المصدر نفسه ١/٢٤٣-٢٤٨ هـ ، ١/١٢٣-١٢٦ ب) :

«هذا باب متصرف رويد . . . »

الى قوله :

« . . . فان لم تُلْحِقْ لك جرت مجرى رويد.»

استدراك :

١ ـ قال سيبويه في مخاطبة الغائب :

« ولا يجوز أن تقول : رويده زيدا ، ودونه عمرا ، وأنت تريد غير المخاطب . . . »[٩١] .

رويده زيداً .　　　　　　لا يجوز

٢ ـ قال سيبويه في حمل التوكيد على المضمر المجرور :

« وقد يجوز أن تقول : عليكم أنفسكم وأجمعين . . . الخ . »[٩٢] .

عليكم أنفسِكم وأجمعين

٣ ـ قال سيبويه في تصرف هلمّ :

« واعلم أن ناسا من العرب يجعلون (هلمّ) بمنزلة الأمثلة التي أخذت من الفعل يقولون : هلمّ ، وهلمّي ، وهلمّا ، وهلمّوا »[٩٣] .

ويستمر الكتاب في ذكر هذه الأمثلة من الاستدراك حتى نهاية الباب .

الوجه الثاني : ما ينتصب بالفعل المضمر

١ ـ أبواب اضمار الفعل المستعمل اظهاره
الباب الأول : اضمار الفعل المستعمل اظهاره في الأمر والنهي مما يكون في الأسماء

---

(٩١) الكتاب ١ / ٢٥٠ هـ ، ١ / ١٢٦ ب .

(٩٢) المصدر نفسه ١ / ٢٥٠ هـ ، ١ / ١٢٦-١٢٧ ب .

(٩٣) المصدر نفسه ١ / ٢٥٢ هـ ، ١ / ١٢٧-١٢٨ ب .

ــ قال سيبويه :

« هذا باب ما جرى من الأمر والنهي على اضمار الفعل المستعمل اظهاره اذا علمت أن الرجل مستغن عن لفظك بالفعل وذلك قولك : زيداً ، وعمرا ، ورأسه . . . الخ . »[٩٤] .

ومن أمثلته :

١ ـ زيداً   تريد : اضربْ زيداً

٢ ـ الأسدَ الأسدَ

٣ ـ اللّهم ضَبُعاً وذئباً[٩٥]

الباب الثاني : اضمار الفعل المستعمل اظهاره في غير الأمر والنهي مما يكون في الأسماء لقرينة حالية

ــ قال سيبويه :

« هذا باب ما يضمر فيه الفعل المستعمل اظهاره في غير الأمر والنهي وذلك قولك : اذا رأيت رجلا متوجها وجهة الحاج ، قاصدا في هيئة الحاج ، فقلت : مكّة وربّ

---

(٩٤) الكتاب ١/٢٥٣ـ٢٥٦ هـ ، ١/١٢٨ـ١٢٩ب .

(٩٥) ومن امثلة هذا الباب قول سيبويه (المصدر نفسه ١/٢٥٥ـ٢٥٦ هـ ، ١/١٢٩ ب) : وحدّثنا من يوثق به ان بعض العرب قيل له : أمّا بمكان كا وكا وجد وهو موضع يمسك الماء ، فقال : بلى وجاذا (أي فاعرفُ بها وجاذا) . »

ولم يجد الباحث هذه الزيادة في عبارة الكتاب في شرح السيرافي (٢/٢١٢)

«فان كانت من عبارة الكتاب فينبغي أن تكون (اي فاعرفْ بها وجاذا) لان الباب معقود على امثلة الامر والنهي .

الكعبة . . الخ . »[96] .

ومن أمثلته :

١ - قال عزّ وجلّ : ﴿ بَلْ مِلَّةَ إبراهيمَ حنيفاً ﴾	أي بل نتبع ملّة ابراهيم حنيفا
٢ - القرطاسَ واللهِ .	اذا رأيت رجلا يسدّد سهما قبل القرطاس .
٣ - الهلالَ وربِّ الكعبةِ .	لو رأيت ناسا ينظرون الهلال وأنت منهم بعيد ثمّ كبّروا .
٤ - زيداً	تريد : أضَربَ زيداً ؟ أو أتضرب زيداً[97]

---

(٩٦) الكتاب ١/٢٥٧-٢٥٨ هـ ١/١٢٩-١٣٠ ب .

(٩٧) في امثلة ها الباب ملاحظتان :

اولاهما : قال سيبويه (الكتاب ١/٢٥٧ هـ ، ١/١٣٠ ب) :

«مثل ذلك ان ترى رجلا يريد أن يوقع فعلا ، أو رأيته في حال رجل قد اوقع فعلا ، او اخبرت عنه بفعل ، فتقول : زيدا ، تريد : (اِضربْ زيداً) أو أتضربُ زيداً .»

الصواب : (أضربَ زيداً) بقرينة : أتضربُ زيداً ، ثم ان الباب عقد على امثلة اضمار الفعل في غير الامر والنهي .

وثانيتها : قال سيبويه (الكتاب ١/٢٥٨ هـ ، ١/١٣٠ب) :

«وانما اضمرت الفعل ههنا وانت تخاطب . . . فضعف عندهم مع ما يدخل من اللبس في أمر واحد أن يضمر فيه فعلان لشيئين .»

الصواب : أن يكون موضع هذه الفقرة بعد قوله (الكتاب ١/٢٥٤-٢٥٥ هارون ، ١/١٢٨-١٢٩ بولاق) - باب اضمار الفعل المستعمل اظهاره في الامر والنهي - :

«واعلم أنه لا يجوز أن تقول : زيد . . . وكذلك لا يجوز : زيدا . . .» (الى قوله) : «وكرهوا هذا في الالتباس وضعف حين لم تخاطب المأمور كما كره وضعف أن يشبه عليك ورويد بالفعل .» -

فالفقرتان في الكلام على اضمار الفعل في الامر والنهي ، ثم ان الفقرتين تتحدثان عن (اللبس) و(اضمار فعلين) في قولك : زيد أو زيدا .

الباب الثالث : اضمار الفعل المستعمل اظهاره
في غير الأمر والنهي مما يكون في الأسماء بعد بعض الحروف

ــ قال سيبويه :

« هذا باب ما يضمر فيه الفعل المستعمل اظهاره بعد حرف ، وذلك قولك : الناس مجزيّون بأعمالهم ان خيراً فخير وان شراً فشر . . . الخ . »[٩٨] .

وقد اشتمل هذا الباب على حذف الفعل المستعمل اظهاره بعد الحروف : ان ، وامّا ، وهلاّ ، وألا ، ولو ومن أمثلتها :

١ ـ إنْ خيراً فخيرٌ وإنْ شراً فشرٌ .

٢ ـ قال تعالى : ﴿ فإمَّا منّاً بعدُ وإمَّا فِداءً ﴾

ومنه قول الشاعر :

لقــد كـذبتــك نفســك فــاكـذِبنْهــا   فــإنْ جــزعــاً وإنْ إجمــالَ صــبــرِ

٣ ـ هلاّ/ألا خيراً من ذلك .

٤ ـ أوَفَرَقاً خيراً من حُبٍّ ؟

٥ ـ ألا طعامَ ولو تمراً .

استدراك في اضمار الفعل المستعمل اظهاره
مما يكون في المصادر وما اجري مجراها

ــ قال سيبويه في اضمار الفعل المستعمل اظهاره في غير الأمر والنهي مما يكون مصدرا أو مشتقا :

---

(٩٨) الكتاب ١/٢٥٨-٢٧٣ هـ ، ١/١٣٠-١٣٨ ب .

« ومما ينتصب على اضمار الفعل المستعمل اظهاره أن ترى الرجل قد قدم من سفر فتقول : خيرَ مقدم . . . » .

الى قوله :

« ومثله أن تسمع الرجل ذكر رجلا فتقول : أهل ذاك وأهله أي ذكرت أهله ، لأنك في ذكره تحمله على المعنى ، وان شاء رفع على هو ، ونصبه وتفسيره تفسير خبر مقدم . »[99](*).

ومن أمثلته :

١ - خيرَ مقدم .

٢ - « بَيْعَ الملطي لا عهد ولا عقد » .

٣ - صادقاً والله   أي قاله صادقا

٢ - أبواب اضمار الفعل المتروك اظهاره مما يكون في الأسماء[100]

(٩٩) الكتاب ١ / ٢٧٠-٢٧٣ هـ ، ١ / ١٣٦-١٣٨ ب .

(*) استطرد في الكلام على ما يضمر لكثرة استعماله حتى يصير بدلا من اللفظ بالفعل أي ما يضمر فيه الفعل المتروك اظهاره (المصدر نفسه ١ / ٢٧١ هـ ، ١ / ١٣٧ ب) :

«واما قولهم : راشدا مهدياً ، فانهم اضمروا اذهب راشدا مهديا . . . لان راشدا مهديًا بمنزلة ما صار بدلا من اللفظ بالفعل ، كأنه لفظ برشدت وهديت ، وسترى بيان ذلك ان شاء الله ، ومثله هنيئا مرئيا.» ينظر : المصدر نفسه ١ / ٣١٦ هـ ، ١ / ١٥٩ ب .

(١٠٠) قال سيبويه (الكتاب ١ / ٢٧٣ هـ ، ١ / ١٣٨ ب) :

«هذا باب ما ينتصب على اضمار الفعل المتروك اضهاره استغناء عنه ، وسأمثله لك مظهرا لتعلم ما أرادوا ، ان شاء الله تعالى» .

وقال السيرافي (شرح كتاب سيبويه ٢ / ٢٣٠) :

«قد تقدم من كلام سيبويه أن ما ينتصب بالفعل على ثلاثة أضرب : ضرب منها لا يجوز اضمار الفعل الناصب له ، وضرب منها يجوز اضماره ويحسن اظهاره ، وضرب يضمر ويترك اظهاره ، وهذا الباب ترجمة لابواب تأتي بعده مفصلة ان شاء الله تعالى» .

النوع الأول ـ اضمار الفعل المتروك اظهاره من الأسماء في الأمر والنهي

الباب الأول : باب ما جرى منه على الأمر والتحذير

ـ قال سيبويه :

« هذا باب ما جرى منه على الأمر والتحذير وذلك قولك اذا كنت تحذّر : ايّاك . . .

ومن ذلك أيضا قولك : إيّاك والأسد . . . الخ »[101] .

ومن أمثلته :

١ ـ إيّاكَ .

٢ ـ إيّاكَ والأسدَ .

٣ ـ الحذرَ الحذرَ

الباب الثاني : ما كثر استعماله في كلامهم باضمار في الأمر والنهي

ـ قال سيبويه :

« هذا باب يحذف منه الفعل لكثرته في كلامهم حتى صار بمنزلة المثل ، وذلك قولك : هذو ولا زعماتك . . . الخ . »[102] .

ومن أمثلته :

---

(١٠١) الكتاب ١ /٢٧٣-٢٧٧ هـ ، ١ /١٣٨-١٣٩ب .

(*) بعده باب استطرد فيه في الكلام على ما يحمل على الفاعل او المفعول من (ايّاك) قال سيبويه (الكتاب ١ /٢٧٧-٢٧٩ هـ ، ١ /١٤٠-١٤١ ب) :
«هذا باب ما يكون معطوفا في هذا الباب على الفاعل المضمر في النية ، ويكون معطوفا على المفعول . . . وذلك قولك : ايّاك انت نفسك أن تفعل . . . الخ».

(١٠٢) الكتاب ١ /٢٨٠-٢٩٠ هـ ، ١ /١٤١-١٤٦ ب .
نص سيبويه على تقدير الامر والنهي في جميع امثلة هذا الباب ، وههنا ملاحظتان :
اولاهما : جاء في طبعة بولاق (١ /١٤١) وفي تحقيق الاستاذ عبدالسلام هارون (١ /٢٨٠) قول=

١ ـ هذا ولا زعماتِك .

٢ ـ قال الشاعر :

ديارَ ميَّةَ إذ ميٌّ مساعفةٌ ... ولا يرى مثلها عجمٌ ولا عربُ

٣ ـ كِلَيهما تمراً .

٤ ـ كلَّ شيءٍ ولا شتيمةَ حرّ .

٥ ـ قال تعالى : ﴿ انْتَهوا خيراً لَكُمْ ﴾(*) .

= سيبويه على الضبط الاتي :

«وذلك قولك : هذا ولا زعماتك أي (ولا أتوهمُ) زعماتك»

ويبدو للباحث ان المثال المذكور ينبغي أن يكون على تقدير النهي الجازم كأن يكون (ولا أتوهمْ زعماتك) او (ولا تتوهمْ زعماتك) ، لان امثلة هذا الباب في الامر والنهي ، ثم ان سيبويه نص في الكلام على هذا المثال على «. . . انه ينهاه عن زعمه» ، وقد جاء في شرح الكافية (١ / ١٣٠) :

«ويجوز أن يكون التقدير : ازعم هذا ولا ازعم زعماتك ، أو ازعم هذا ولا تزعم زعماتك . »

وفيه (لا تزعمْ) لا تحتمل الا النهي ، وربما كانت عبارة سيبويه كذلك ثم وقع التصحيف والتحريف .

وثانيتهما : جاء في تحقيق الاستاذ عبدالسلام هارون في الكلام على تقدير قول ذي الرمة (الكتاب ١ / ٢٨٠) :

«كأنه قال : (اذكُرُ) ديار ميّة ، ولكنه لا يذكر (اذكُر) لكثرة ذلك في كلامهم . . . »

والصواب في اللفظتين (اذكرْ) أي بصيغة الامر ، وعليه طبعة بولاق (١ / ١٤١) .

(*) استطرد سيبويه في الكلام على اضمار الفعل لكثرته في كلامهم ، ولكن الامثلة ههنا مما يجوز فيه اظهار الفعل او اعماله على احد وجهين (الكتاب ١ / ٢٨٤-٢٨٩ هـ ، ١ / ١٤٣-١٤٦ب) .

«ونظير ذلك من الكلام قوله : انته يا فلان امرا قاصدا ، انما اردت انته وات امرا قاصدا ، الا ان هذا يجوز فيه اظهار الفعل . . . »

الى قوله : « . . . لان فيه معنى سقاها كلّ أجش . »

استدراك :

ـ قال سيبويه في قوله تعالى : ﴿ انتَهوا خيراً لكمْ ﴾ الذي أورده في أمثلة الأمر في هذا الباب :

« ولا يجوز أن تقول : ينتهي خيراً له ، ولا أأنتهي خيراً . . . لا تستطيع أن تقول : انتهيتُ خيراً ، كما تقول : قد أصبتُ خيراً . »[103] .

ـ وقال سيبويه في قول الخليل وهو قول ابي عمرو : (ألا رجل امّا زيدا وامّا عمرا) وهو من أمثلة الاسنطراد على قوله تعالى : ﴿ انتهوا خيراً لكم ﴾ :

« وقد يجوز أن تقول : ألا رجلَ امّا زيدٌ وامّا عمرٌو ، كأنه قيل له : من هذا المتمني ؟ فقال : زيد أو عمرو . »[104] .

ـ وقال سيبويه في قول الحارث بن نهيك :

« ومثل : ليبك يزيد قراءة بعضهم : ﴿ وكذلِكَ زُيِّنَ لكثيرٍ من المشركين قتْلُ أولادِهم شُركاؤهُمْ ﴾ رفع الشركاء على مثل ما رفع عليه ضَارِعَ . »[105] .

النوع الثاني : اضمار الفعل المتروك اظهاره في غير الأمر والنهي
الباب الأول : اضمار الفعل في بعض أساليب الكلام المشهورة

ـ قال سيبويه :

« هذا باب ما ينتصب على اضمار الفعل المتروك اظهاره في غير الأمر والنهي وذلك

(١٠٣، ١٠٤) الكتاب ٢٨٩-٢٩٠ هـ ، ١/١٤٦ ب .

(١٠٥) الكتاب ١/ ٣٩٠ هـ ، ١/١٤٦ ب .

ينظر : شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف ، ٢٠٨

قولك : أخذته بدرهم فصاعدا ، وأخذته بدرهم فزائدا . حذفوا الفعل لكثرة استعمالهم ايّاه . . . الخ . »[106] .

ومن أمثلته :

١ ـ أ : أخذته بدرهم فصاعدا/ثم صاعدا — الفاء أكثر في استعمالهم

ب : أخذته بصاعد/وصاعد — الأول قبيح ، والثاني لا يجوز

٢ ـ يا عبدَالله .

٣ ـ من أنت زيدا .

تنويه منهجي على أبواب النحو بدءا من (الباب الأول) :

ـ قال سيبويه في قسمة عمل الفعل في الأسماء والمصادر في أنه نوعان (فعل مظهر) و (فعل مضمر) ، وان المضمر نوعان : (فعل مضمر مستعمل اظهاره) و (فعل مضمر متروك اظهاره) :

« فاعرف فيما ذكرت لك ان الفعل يجري في الأسماء على ثلاثة مجار : (فعل مظهر لا يحسن اضماره) و (فعل مضمر مستعمل اظهاره) و (فعل مضمر متروك اظهاره) . . . وسترى ذلك فيما يستقبل ان شاء الله) . »[107] .

وفي هدي ذلك صُنِّفت الأبواب السابقة واللاحقة .

الباب الثاني : اضمار الفعل للمعطوف/المفعول معه

ـ قال سيبويه :

« هذا باب ما يظهر فيه الفعل وينتصب فيه الاسم لأنه مفعول معه ومفعول به

(١٠٦) الكتاب ١/٢٩٦-٢٩٧ هـ ، ١/١٤٦-١٤٩ب .

(١٠٧) الكتاب ١/٢٩٦-٢٩٧ هـ ، ١/١٤٩ب .

كما انتصب نفسه في قولك : امرءا ونفسه ، وذلك قولك : ما صنعت وأباك . . . الخ »[108] .

ومن أمثلته :

١ ـ ما صنعتَ وأباكَ .

٢ ـ لو تُرِكَتِ الناقةُ وفصيلَها لرضعها .

٣ ـ ما زِلْتُ وزيداً حتى فَعَلَ .

الباب الثالث : ما يضمر فيه الفعل لقبح الكلام

ـ قال سيبويه :

« هذا باب منه يضمرون فيه الفعل لقبح الكلام اذا حمل آخره على أوله ، وذلك قولك : مالك وزيدا . . . الخ . »[109] .

١ ـ مالَكَ وزيداً . — لا يصح العطف وهو قبيح على الكاف ، وعلى (ما)

٢ ـ حسبُك وزيداً .

٣ ـ أ : ويلاً له وأخاه .

ب : ويلَهُ وأباه .

---

(١٠٨) الكتاب ١/٢٩٧ـ٢٩٨ هـ ، ١/١٥٠ ب .

(١٠٩) المصدر نفسه ١/٣٠٧ هـ ، ١/١٥٥ـ١٥٦ ب .

(*) استطرد سيبويه على معنى الواو مع الاسم (المصدر نفسه ١/٢٩٩ـ٣٠٧ هـ ، ١/١٥٠ـ١٥٥ب) :
«هذا باب معنى الواو فيه كمعناها في الباب الاول الا انها تعطف الاسم هنا على ما لا يكون ما بعده الآ رفعا على كل حال ، وذلك قولك : أنت وشأنك . . . الخ . »

٣ ـ أبواب اضمار الفعل المتروك اظهاره
مما يكون في المصادر وما اجري مجراها

النوع الأول : الأبواب التي يراد بها تزجية الفعل واثباته
الباب الأول : (المصادر النكرة غير المضافة) التي يراد بها الدعاء

ـ قال سيبويه :

« هذا باب ما ينصب من المصادر على اضمار الفعل غير المستعمل اظهاره وذلك قولك : سقيا ورعيا . . . الخ . »(١١٠) .

١ ـ سقياً ورعياً لك .

٢ ـ خيبةً .

الباب الثاني : ما اجري من (الأسماء) مجرى المصادر التي يراد بها الدعاء

ـ قال سيبويه :

« هذا باب ما جرى من الأسماء مجرى المصادر التي يدعى بها ، وذلك قولك : تربا . . . الخ . »(١١١) .

تُرْباً .

الباب الثالث : ما اجري من (الصفات) مجرى المصادر التي يراد بها الدعاء

ـ قال سيبويه :

« وهذا باب ما اجري مجرى المصادر المدعوّ بها من الصفات وذلك قولك : هنيئا

---

(١١٠) الكتاب ١/٣١١-٣١٤ هـ ، ١/١٥٦-١٥٨ب .

(١١١) المصدر نفسه ١/٣١٤-٣١٦ هـ ، ١/١٥٨-١٥٩ب .

مريئا . . . الخ . »[112] .

١ ـ هنيئاً مريئاً .

٢ ـ راشداً مهديّاً[113] .

الباب الرابع : (المصادر النكرة المضافة) التي يراد بها الدعاء

ـ قال سيبويه :

« هذا باب ما جرى من المصادر المضافة مجرى المصادر المفردة المدعوّ بها وانما اضيفت ليكون المضاف فيها بمنزلته في اللام اذا قلت : سقيا لك ، لتبيّن من تعني ، وذلك : ويلك . . . الخ . »[114] .

وَيْلَكَ .

الباب الخامس : (المصادر في غير الدعاء)

ـ قال سيبويه :

« هذا باب ما ينتصب على اضمار الفعل المتروك اظهاره من المصادر في غير الدعاء ، من ذلك قولك : حمدا وشكرا . . . الخ . »[115] .

١ ـ حمداً وشكراً لا كفراً وعجباً .

٢ ـ معذرةً .

---

(١١٢) الكتاب ١/٣١٦ هـ ، ١/١٥٩ ـ ١٦٠ ب .

(١١٣) ينظر : المصدر نفسه ١/٢٧١ هـ ، ١/١٣٧ ب .

(١١٤) المصدر نفسه ١/٣١٨ هـ ، ١/١٦٠ ب .

(١١٥) المصدر نفسه ١/٣١٨-٣٢١ هـ ، ١/١٦٠-١٦٢ ب .

الباب السادس : (المصادر غير المتصرفة في الدعاء وغيره)

ـ قال سيبويه :

« هذا باب أيضا من المصادر ينتصب باضمار الفعل المتروك اظهاره ، ولكنها مصادر وضعت موضعا واحدا لا تتصرف في الكلام تصرف ما ذكرنا من المصادر ـ وتصرفها أنها تقع في موضع الجر والرفع وتدخلها الألف واللام ـ وذلك قولك : سبحان الله . . . الخ »[(116)] [(*)]

١ ـ سبحانَ الله .	أي براءة الله من السوء
٢ ـ عَمْرَكَ اللهَ .	أي أسألُ اللهَ تعميرَك وطولَ بقائك
٣ ـ كرماً وصَلَفاً .	فيه معنى التعجب أي أكْرِمْ به وأصْلِفْ به

* * *

النوع الثاني : الأبواب التي يراد بها تقرير ثبوت الفعل

الباب الأول : المصادر المعرّفة بالألف واللام وما أشبهها

ـ قال سيبويه :

« هذا باب يختار فيه أن تكون المصادر مبتدآت مبنيا عليها ما بعدها وما أشبه المصادر

---

(١١٦) الكتاب ١/٣٢٢-٣٢٨ هـ ، ١/١٦٢-١٦٥ ب .

(*) استطرد سيبويه في الكلام على معنى سبحان (المصدر نفسه ١/٣٢٤-٣٢٥ هـ ، ١/١٦٣-١٦٤ب) :

«وهذا ذكر معنى (سبحان) . . . ونظير سبحان الله في البناء من المصادر والمجرى لا في المعنى =

من الأسماء والصفات ، وذلك قولك : الحمد لله . . . الخ . »[117] (**)

١ ـ أ : الحمدُ لله . — الوجه المختار

ب : الحمدَ لله . — عامّة بني تميم وناسٍ من العرب كثير

٢ ـ أ : الترابُ لكَ .

ب : الترابَ لكَ .

الباب الثاني : المصادر النكرة التي تجري مجرى ما فيه الألف واللام

ــ قال سيبويه :

« هذا باب من النكرة يجري مجرى ما فيه الألف واللام من المصادر والأسماء وذلك قولك : سلام عليك . . . الخ . »[118] (**)

١ ـ سلامٌ عليكَ .

٢ ـ ويلٌ له ويلٌ طويلٌ .

= (غفران) ، لان بعض العرب يقول : غفرانك لا كفرانك ، يريد استغفارا لا كفرا . »
وَثَمَّ استطراد آخر في معنى سبوحا قدوسا (١/٣٢٧ هـ ، ١/١٦٤-١٦٥ب) :
«واما سبوحا قدّوسا ربَّ الملائكة والروح) فليس بمنزلة سبحان الله . . . ومثل ذلك : خيرٌ ما رد في أهل ومال ، وخَيْرَ ما رد في أهل ومال ومال أجرى مجرى خيرَ مقدمٍ ، وخيرُ مقدمٍ . »

(١١٧) المصدر نفسه ١/٣٢٨-٣٣٠ هـ ، ١/١٦٥-١٦٦ب .

(**) استطرد سيبويه في الكلام على بعض الامثال (المصدر نفسه ١/٣٢٩ هـ ١/١٦٦ ب) :
«واما قوله : شيء ما جاء بك . . . قالوا في مثل : أمت في حجر لافيك . »

(١١٨) الكتاب ١/٣٣٠-٣٣٣ هـ ، ١/١٦٦-١٦٧ب . =

النوع الثالث : الأبواب التي يراد بها اتصال الفعل

الباب الأول : (المصادر) التي يراد بها اتصال الفعل

ـ قال سيبويه :

« هذا باب ما ينتصب فيه المصدر ـ كان فيه الألف واللام أو لم يكن فيه ـ على اضمار الفعل المتروك اظهاره . . وذلك قولك : ما أنت إلاّ سيرا . . . الخ . »[119] .

١ ـ ما أنت إلاّ سيراً — خبر
زيدٌ سيراً سيراً
٢ ـ أقياماً يا فلان والناس قعودٌ ؟ — استفهام

الباب الثاني : ما اجري من (الاسماء التي اخذت من الأفعال) ـ أي اسماء الفاعل ـ مجرى المصادر

ـ قال سيبويه :

« هذا باب ما ينتصب من الأسماء التي أخذت من الأفعال انتصاب الفعل استفهمت أو لم تستفهم وذلك قولك : أقائما وقد قعد الناس ؟ . . . الخ . »[120] .

(**) استطرد سيبويه في الكلام على تصرف النحويين في بعض الفاظ الدعاء (المصدر نفسه ١/٣٣٤ هـ ، ١/١٦٧ـ١٦٨ب) :
«هذا باب استكرهه النحويون وهو قبيح فوضعوا الكلام فيه على غير ما وضعت العرب ، وذلك قولك : ويح له وتب . . . الخ . »

(١١٩) المصدر نفسه ١/٣٣٥ـ٣٤٠ هـ ، ١/١٦٨ـ١٧١ب .

(١٢٠) الكتاب ١/٣٤٠ـ٣٤٢ هـ ، ١/١٧١ـ١٧٢ ب .
قال السيرافي (شرح كتاب سيبويه ٢/٣٠٧) :
«هذا الباب مثل ما مضى في الباب الذي قبله غير ان ذاك بمصدر وهذا باسم الفاعل . »

الباب الثالث : ما اجري من (الأسماء التي لم تؤخذ من الفعل) مجرى الأسماء التي أخذت من الفعل

ـ قال سيبويه :

« وهذا باب ما جرى من الأسماء التي لم تؤخذ من الفعل مجرى الأسماء التي أخذت من الفعل ، وذلك قولك : أتميمياً مرة وقيسياً اخرى . . . الخ . »[121] .

١ ـ أتميمياً مرة وقيسياً اخرى ؟ استفهام

٢ ـ تميمياً قد علم الله مرة وقيسياً اخرى . خبر

الباب الرابع : (ما ثنّي من المصادر)

ـ قال سيبويه :

« هذا باب ما يجيء من المصادر مثنّى منتصبا على اضمار الفعل المتروك اظهاره، وذلك قولك : حنانيك . . . الخ . »[122](*)

حنانَيْكَ .

لَبَّيْكَ(**)

---

(١٢١) المصدر نفسه ١/٣٤٣-٣٤٨ هـ ، ١/١٧٢-١٧٤ ب .

(١٢٢) المصدر نفسه ١/٣٤٨-٣٥٢ هـ ، ١/١٧٤-١٧٦ب .

(*) استطرد سيبويه في الكلام على (سمع وطاعة) وهي من المواضيع المتقدمة .

(المصدر نفسه ١/٣٤٩ هـ ، ١/١٧٥ب) :

«ومن العرب من يقول : سمع وطاعة اي أمرى سمع وطاعة . . . واذا قال سمعا وطاعة فهو في تزجية السمع والطاعة ، كما قال حمدا وشكرا على هذا التفسير . »

ينظر : المصدر نفسه ١/٣١٨-٣٢١ هـ ، ١/١٦٠-١٦٢ب .

(**) استطرد في الكلام على معنى لبيك وما اشبهه (المصدر نفسه ١/٣٥٢-٣٥٤ هـ ١/١٧٦-١٧٧ب) :

هذا باب ذكر معنى لبيك وسعديك وما اشتقا منه . . . الخ»

النوع الرابع : الأبواب التي يراد بها التشبيه

الباب الأول : المصدر الذي فيه علاج وتغيّر وليس هو الأول

ـ قال سيبويه :

« هذا باب ما ينتصب فيه المصدر المشبّه به على اضمار الفعل المتروك اظهاره وذلك قولك : مررت به فاذا له صوتٌ صوت حمار . . . الخ . »[١٢٣] .

١ ـ مررت به فاذا له صوتٌ صوتَ حمار . حال

٢ ـ مررت به فاذا هو يصوّتُ صوتَ حمار . حال أو مفعول مطلق

٣ ـ انّما أنت شِرْبَ الابلِ .

الباب الثاني : المصدر الذي ليس فيه علاج أي مستقر وليس هو الأول

ـ قال سيبويه :

« هذا باب يختار فيه الرفع ، وذلك قولك : له علم علم الفقهاء . . . الخ . »[١٢٤] .

أ ـ له علمٌ علمُ الفقهاءِ . الوجه المختار هو الرفع على الصفة .

ب ـ له علمٌ علمَ الفقهاءِ . النصب على الحال .

الباب الثالث : المصدر الذي فيه علاج ولكنه هو الأول

ـ قال سيبويه :

« هذا باب يختار فيه الرفع اذا ذكرت المصدر الذي يكون علاجا وذلك اذا كان

---

(١٢٣) الكتاب ١/٣٥٥-٣٦١ ، ١/١٧٧-١٨١ ب .

(١٢٤) المصدر نفسه ١/٣٦١-٣٦٢ هـ ، ١/١٨١-١٨٢ ب .

الآخر هو الأول ، وذلك نحو قولك : له صوت صوت حسن . . . الخ . »[125](*)

١ ـ أ : له صوتٌ صوتٌ حسنٌ . — الوجه المختار

ب : لو صوتٌ صوتاً حسناً . — جائز

٢ ـ أ : له صوتٌ أيُّما صوتٍ .

ب : له صوتٌ أيَّما صوتٍ .

الوجه الثالث : ما ينتصب بالفعل المظهر والمضمر مما يكون من المصادر بعد تمام الكلام

١ ـ باب المصدر الذي يكون مفعولا له

ـ قال سيبويه :

« هـذا باب مـا ينتصب من المصادر ، لأنـه عذر لـوقـوع الأمـر . . . فـانتصب كما انتصب درهم في قولك : عشرون درهما ، وذلك قولك : فعلت ذلك حذار الشرّ . . . الخ . »[126] .

فعلت ذلك حذارَ الشرّ .

---

(١٢٥) الكتاب ١/٣٦٣-٣٦٤ هـ ، ١/١٨٢-١٨٣ ب .

(*) استطرد سيبويه في الكلام على ما لا يكون فيه الا الرفع لانه اسم (المصدر نفسه ١/٣٦٦ هـ ، ١/١٨٣ب) :

«هذا باب لا يكون فيه الا الرفع وذلك قولك : له يد يد الثور ، وله رأس رأس الحمار ، لان هذا الاسم لا يتوهم على الرجل أنه يصنع يدا ولا رجلا وليس بفعل.»

واستطرد بباب آخر في الكلام على ما كان كالاسماء (المصدر نفسه ١/٣٦٦-٣٦٧ هـ ، ١/١٨٤ ب) :

«هذا باب لا يكون فيه الا الرفع ، وذلك قولك : صوته صوت حمار . . . فلما ابتدأ وكان محتاجا الى ما بعده لم يجعل بدلا من اللفظ بيصوت وصار كالاسماء . . الخ.»

(١٢٦) الكتاب ١/٣٦٧-٣٧٠ هـ ، ١/١٨٤-١٨٦ب .

٢ ـ أبواب المصادر وما اجري مجراها مما ينتصب حالا

الباب الأول : المصادر

ـ قال سيبويه :

« هذا باب ما ينتصب من المصادر لأنه حال وقع فيه الأمر ، فانتصب لأنه موقوع فيه الأمر ، وذلك قولك : قتلته صبرا . . . الخ . »[١٢٧] .

قتلته صبراً .

استدراك :

ـ قال سيبويه فيما ينتصب من المصادر حالا مما جاء منه في الألف واللام :

« وهذا ما جاء منه في الألف واللام ، وذلك قولك : أرسلها العراك . . . الخ . »[١٢٨] .

ـ وقال فيما جاء منه مضافا معرفة :

« وهذا ما جاء منه مضافا معرفة ، وذلك قولك ، طلبته جهدك . . . الخ . »[١٢٩] .

الباب الثاني : ما جعل من الأسماء المضافة مصدرا

ـ قال سيبويه :

« هذا باب ما جعل من الأسماء مصدرا كالمضاف في الباب الذي يليه ، وذلك

(١٢٧) الكتاب ١ / ٣٧٠-٣٧٢ هـ ، ١ / ١٨٦ ب .
(١٢٨) المصدر نفسه ١ / ٣٧٢ هـ ، ١ / ١٨٧ب .
(١٢٩) المصدر نفسه ١ / ٣٧٣ هـ ، ١ / ١٨٧ ب .

قولك : مررت به وحده . . . الخ . »[١٣٠] .

١ ـ مررت به وَحْدَه .

٢ ـ مررت بهم ثلاثتَهم .			لغة الحجاز

٣ ـ قال الشاعر :

أتتني سُلَيمٌ قضَّها بقضيضِها

الباب الثالث : ما جعل من الأسماء التي فيها الألف واللام مصدرا

ـ قال سيبويه :

« هذا باب ما يجعل من الأسماء مصدرا كالمصدر الذي فيه الألف واللام نحو العراك ، وهو قولك : مررت بهم الجمّاء الغفير . . . الخ . »[١٣١] .

الباب الرابع : ما جعل من الأسماء النكرة مصدرا

ـ قال سيبويه :

« هذا باب ما ينتصب أنه حال يقع فيه الأمر وهو اسم ، وذلك قولك : مررت بهم جميعا . . . الخ . »[١٣٢] .

١ ـ مررت بهم جميعاً/عامّةً/جماعةً .			متصرف

٢ ـ مررت بهم قاطبةً/طرّاً .			غير متصرف[١٣٣] .

---

(١٣٠) المصدر نفسه ١/٣٧٣ـ٣٧٥ هـ ، ١/١٨٧ـ١٨٨ ب .
عبارة سيبويه (. . . كالمضاف في الباب الذي يليه) يريد الباب الذي يسبقه مباشرة وهو (وهذا ما جاء منه مضافا معرفة) .
وقد استعمل (يليه) في هذا المعنى في عدة مواضع : ٢/٢٤٩ هـ ، ١/٣٣٣ ب وقد استعملها بمعنى (يأتي بعده) : ٣/١٠ هـ ، ١/٤١٠ ب .

(١٣١) الكتاب ١/٣٧٥ـ٣٧٦ هـ ، ١/١٨٨ ب .

(١٣٢) المصدر نفسه ١/٣٧٦ هـ ، ١/١٨٨ـ١٨٩ب .

(١٣٣) ينظر : المصدر نفسه ١/٣٧٥ـ٣٧٦ هـ ، ١/١٨٨ ، ١٨٩ ب .

استدراك :

ــ قال سيبويه فيما يكون حالا من الأسماء مما اضيف أو دخلته الألف واللام :
« فاذا كان الاسم حالا يكون فيه الأمر لم تدخله الألف واللام ، ولم يضف . . . فلما كان كذلك جعلوا ما اضيف ونصب نحو خمستهم بمنزلة طاقته . . . » .
الى قوله :
« فاذا قلت : وحده ، فكأنّك قلت : هذا . »(١٣٤) .

٣ ـ أبواب ما ينتصب من المصادر توكيدا

الباب الأول : ما ينتصب توكيدا لما قبله

ــ قال سيبويه :
« هذا باب ما ينتصب من المصادر توكيدا لما قبله ، وذلك قولك : هذا عبدالله حقاً . . . الخ . »(١٣٥) .
ومن أمثلته :
١ ـ أ ـ هذا عبدالله حقّاً .
ب ـ هذا زيدٌ الحقَّ لا الباطلَ .
٢ ـ قد قعد البتّةَ .

الباب الثاني : ما ينتصب من المصادر توكيدا لنفسه

ــ قال سيبويه :
« هذا باب ما يكون المصدر فيه توكيدا لنفسه نصبا ، وذلك قولك : له عليَّ ألف

(١٣٤) الكتاب ١/٣٧٧-٣٧٨ هـ ، ١/١٨٩ ب .
(١٣٥) الكتاب ١/٣٧٨-٣٨٠ هـ ، ١/١٨٩-١٩٠ ب .

درهم عرفا . . . الخ . »[136] .

ومن أمثلته :

١ ـ له عليَّ ألف درهم عُرْفاً .

٢ ـ قال تعالى : ﴿ وتَرَى الجبالَ تَحْسَبُها جامدةً وهي تَمُرُّ مَرَّ السَّحابِ ، صُنْعَ اللهِ ﴾ .

أبواب استدراك فيها يكون مصدرا يلتبس بالاسم أو اسما في تراكيب معينة مما يقع حالا أو غيره

الباب الأول : المصدر في تركيب (امّا كذا فكذا)

ـ قال سيبويه :

« هذا باب ما ينتصب من المصادر ، لأنه حال صار فيه المذكور ، وذلك قولك : أمّا سمناً فسمين . . . الخ . »[137] .

١ ـ أ : أمّا سمناً فسمينٌ .	ما ينتصب من المصادر
ب : أمّا سمنٌ فسمينٌ .	
٢ ـ أ : أمّا العلمُ فعالمٌ بالعلم .	
ب : أمّا العلمَ فعالمٌ بالعلم .	مفعول له على لغة الحجاز
٣ ـ أمّا عالماً فعالمٌ	ما ينتصب من الصفات

(١٣٦) المصدر نفسه ١ / ٣٨٠-٣٨٤ هـ ، ١ / ١٩٠-١٩٢ ب .

(١٣٧) الكتاب ١ / ٣٨٤-٣٨٧ هـ ، ١ / ١٩٢-١٩٤ب .

الباب الثاني : الاسم في تركيب (أمّا كذا فكذا)

ـ قال سيبويه :

« هذا باب ما يختار فيه الرفع ، ويكون فيه الوجه في جميع اللغات ، وزعم يونس أنه قول أبي عمرو ، وذلك قولك : أمّا العبيد فذو عبيد . . . الخ . »[138] .

١ ـ أ : أمّا العبيدُ فذو عبيدٍ .	الوجه المختار الرفع
ب : أمّا العبيدَ فذو عبيد .	قليل خبيث
٢ ـ أما البصرةُ فلا بصرةَ لك .	لا يكون فيه إلّا الرفع

الباب الثالث : الأسماء التي لا ينفرد منها شيء دون ما بعده

ـ قال سيبويه :

« هذا باب ما ينتصب من الأسماء التي ليست بصفة ولا مصادر ، لأنه حال يقع فيه الأمر ، فينتصب لأنه مفعول فيه ، وذلك قولك : كلّمته فاه الى فيَّ . . . الخ . »[139] .

ومن أمثلته :

١ ـ أ : كلّمته فاه الى فيَّ .

ب : كلّمته فوه الى فيَّ . بعض العرب

٢ ـ أ : بعت الشاءَ شاةً ودرهماً/في درهمٍ /بدرهمٍ .

ب : بعت الشاءَ شاةً ودرهمٌ .

٣ ـ بينت له حسابه باباً باباً .

---

(١٣٨) المصدر نفسه ١/٣٨٧-٣٩٠ هـ ، ١/١٩٤-١٩٥ب .

(١٣٩) الكتاب ١/٣٩١-٣٩٥ هـ ، ١/١٩٥-١٩٧ ب .

الباب الرابع : الأسماء مما يكون سعرا لمعرفة على تقدير الفعل

ـ قال سيبويه :

« هذا باب ما ينتصب فيه الاسم ، لأنه حال يقع فيه السعر ، وان كنت لم تلفظ بفعل . . . وذلك قولك : لك الشاء شاة بدرهم شاة بدرهم . . . الخ . »[140] .

أ ـ لك الشاءُ شاةً بدرهمٍ شاةً بدرهمٍ . على تقدير الفعل (وجب لك)

ب ـ لك الشاءُ شاةً بدرهمٍ شاةً بدرهمٍ . على الغاء (لك)

الباب الخامس : الأسماء مما يكون سعرا لنكرة والفعل ملفوظ

ـ قال سيبويه :

« هذا باب يختار فيه الرفع والنصب ، لقبحه أن يكون صفة ، وذلك قولك : مررت ببرّ قبل قفيز بدرهم قفيز بدرهم . . . الخ . »[141] .

١ ـ مررت ببرّ قبل قفيزٌ بدرهم قفيزٌ بدرهم . الموصوف نكرة

٢ ـ العجب من برّ مررنا به قبل قفيزاً بدرهم قفيزاً بدرهم . الموصوف نكرة مخصصة

الباب السادس : الصفات التي لا ينفرد منها شيء دون ما بعده في تركيب (كذا بكذا)

---

(١٤٠) المصدر نفسه ١/٣٩٥ـ٣٩٦ هـ ، ١/١٩٧ـ١٩٨ ب .

قال الرماني (شرح كتاب سيبويه ٢/ ٣٠) :

«ولابد من تكرير شاة بدرهم شاة بدرهم للبيان ان التسعير جار في كل شاة من هذا الشاء ، ولو افرد لأوهم أن شاة واحدة بدرهم فقط . . . الخ .»

(١٤١) الكتاب ١/٣٩٦ـ٣٩٧ هـ ، ١/١٩٨ ب .

ـ قال سيبويه :

« هذا باب ما ينتصب من الصفات كانتصاب الأسماء في الباب الأول ، وذلك قولك : أبيعكه الساعة ناجزا بناجز/وسادوك كابرا عن كابر ، فهذا كقولك : بعته رأسا برأس . »[١٤٢] .

أبيعكه الساعة ناجزاً بناجز .

الباب السابع :الصفات المعرّفة بالألف واللام التي لا ينفرد منها شيء دون ما بعده في تركيب (كذا فكذا)

ـ قال سيبويه :

« هذا باب ما ينتصب فيه الصفة ، لأنه حال وقع فيه الألف واللام . . . وهو قولك : دخلوا الأول فالأول . . . »[١٤٣](*) .

أ ـ دخلوا الأولَ فالأولَ .	حال
ب ـ دخلوا الأولُ فالأولُ .	بدل

الباب الثامن : الأسماء والصفات التي تجيء لتفضيل شيء في حال من أحواله

(١٤٢) المصدر نفسه ١/٣٩٧ هـ ، ١/١٩٨ ب .

(١٤٣) الكتاب ١/٣٩٧-٣٩٩ هـ ، ١/١٩٨-١٩٩ ب .

(*) استطرد في الكلام على دخول الفاء والواو في امثلة هذا الباب . (المصدر نفسه ١/٣٩٩ هـ ، ١/١٩٩ ب) .

«فان قلت : ادخلوا الاول والاخر والصغير والكبير فالرفع . . .»

الى قوله :

« . . . وقال : يكون على جواز كلكم حمله على البدل . »

ـ قال سيبويه :

« هذا باب ما ينتصب من الأسماء والصفات ، لأنها أحوال تقع فيها الامور ، وذلك قولك : هذا بسراً أطيب منه رطبا . . . الخ . »[144] .

ومن أمثلته :

١ ـ هذا بسراً أطيب منه رطباً .

٢ ـ أ : مررت برجلٍ (خيرَ ما يكون) خيرٍ منك خيرَ ما تكون .

ب : مررت برجلٍ (خيرما يكون خيرٌ منك) .

٣ ـ عبدُالله أحسنُ ما يكون قائماً[145] .

ثانيا : اسناد الاسم وأحوال اجرائه على ما قبله .

عالج سيبويه هذا النوع من الاسناد في وجوه التأليف الآتية :

الوجه الاول : بناء الأماكن والأوقات على المبتدأ .

الوجه الثاني : جرّ الاسم بالاضافة الى ما قبله .

الوجه الثالث : التوابع .

الوجه الرابع : ما ينتصب على الحال ، لأنه وصف للمعرفة المبنية على المبتدأ .

الوجه الخامس : ما ينتصب على الحال وغيره ، لأنه لا يصح أن يكون وصفا لما قبله .

الوجه السادس : بناء ما هو هو على المبتدأ[146] .

---

(١٤٤) الكتاب ١/٤٠٠ هـ ، ١/١٩٩ ب .

(١٤٥) المصدر نفسه ١/٤٠٢ هـ ، ١/٢٠٠ ب .

(١٤٦) منهج كتاب سيبويه ، ٧٢ .

الوجه الأول : بناء الأماكن والأوقات على المبتدأ

الباب الأول : الأماكن غير المختصة[147]

ـ قال سيبويه :

« هذا باب ما ينتصب من الأماكن والوقت . . . فالمكان قولك : هو خلفك ، وهو قدّامك ، وأمامك ، وهو تحتك ، وقبالتك ، وما أشبه ذلك . . . » .

الى قوله :

« واعلم أن الظروف بعضها أشد تمكنا من بعض في الأسماء ، نحو القبل ، والقصد ، والناحية ، وأمّا الخلف والأمام والتحت ، فهنّ أقلّ استعمالا في الكلام أن تجعل أسماء ، وقد جاءت على ذلك في الكلام والأشعار . »[148](*) .

---

(١٤٧) عنوان الباب في الكتاب (هذا باب ما ينتصب من الاماكن والوقت) ولكن امثلته من الاماكن فقط ، ويبدو أنه عنوان لهما معا ثم خص الاماكن بالكلام اولا ، وسيأتي الى (الاوقات) في موضع آخر هو استدراك عليها .

(١٤٨) الكتاب ١/٤٠٣-٤١١ هـ ، ١/٢٠١-٢٠٥ ب .

(*) ههنا باب استطراد أوله (المصدر السابق ١/٤١١ هـ ، ١/٢٠٤ ب) :

«وهذه حروف تجرى مجرى خلفك ، وامامك ، ولكنا عزلناها لنفسر معانيها لانها غرائب . . »
ولكن الاستاذ عبدالسلام هارون أدرجه ضمن الباب الاول ، وقد وجدته عند الرماني بابا مستقلا (شرح كتاب سيبويه ٢/٤٠) :
«باب الظروف التي تحتاج الى تفسير . . . الخ . » وقد عزلته طبعة بولاق بعلامة واضحة ولم تنص على كونه بابا .
ويتضح للباحث أنه ليس من اصل الباب الاول قطعا ، يدل عليه ما جاء فيه :

«فمن ذلك حرفان ذكرناهما في الباب الاول ثم لم نفسر معناهما ، وهما صددك . . وسقبك» وقد وجدتهما في الباب الاول المتقدم (١/٤٠٧ هـ ، ١/٢٠٢ ب) ، ولذلك فهو لا يبعد أن يكون بابا ثانيا يستقل بنفسه ، وقد جرى سيبويه على تفسير بعض الحروف بابواب مستقلة (ينظر : ١/٣٥٢ هـ ، ١/١٧٦ ب)

ومن أمثلته :

١ ـ هو خلفَك . ظرف مكان منصوب (علاقة المخالفة)
٢ ـ هو خلفُك . اسم مبني على المبتدأ مرفوع (علاقة المطابقة)

الباب الثاني : الأماكن المختصة

ـ قال سيبويه :
« هذا باب ما شبّه من الأماكن المختصة بالمكان غير المختص . . . وذلك قول العرب : سمعناه منهم : هو مني منزلةَ الشّغاف . . . الخ » .
الى قوله :
« وتقول : أنت مني فرسخين ، أي أنت مني ما دمنا نسير فرسخين ، فيكون ظرفا كما كان قبله مما شبّه بالمكان . »(١٤٩) .

استدراك على الباب الأول والباب الثاني وهما في الأماكن :

ـ قال سيبويه فيما يرتفع وينتصب من (الأوقات) ليقابل به (الأماكن) :
« وأمّا الوقت والساعات والأيام والشهور والسنون وما أشبه ذلك من الأزمنة والأحيان التي تكون في الدهر فهو قولك : القتال يوم الجمعة . . . فاجري الدهر هذا المجرى ، فأجر الأشياء كما أجروها . »(١٥٠) .

---

(١٤٩) الكتاب ١/٤١٢ـ٤١٧ هـ ، ١/٢٠٥ـ٢٠٨ب .
(١٥٠) الكتاب ١/٤١٨ـ٤١٩ هـ ، ١/٢٠٨ ب .

أ : الليلةَ الهلالُ . — ظرف زمان منصوب (علاقة المخالفة)

ب : الليلةُ الهلالُ . — اسم مبني على المبتدأ مرفوع (علاقة المطابقة)

الوجه الثاني : جر الاسم باضافة ما قبله اليه
باب الجر

ـ قال سيبويه :

« هذا باب الجر ، والجر انما يكون في كل اسم مضاف اليه ، واعلم أن المضاف اليه ينجرّ بثلاثة اشياء : بشيء ليس باسم ولا ظرف ، وبشيء يكون ظرفا ، وباسم لا يكون ظرفا . . . الخ . »[151] .

١ ـ مررت بعبدالله . — (الباء) ليس باسم ولا ظرف

٢ ـ وقفت خلفَكَ . — (خلف) ظرف

٣ ـ هذا مثلُ عبدِالله . — (مثل) اسم لا يكون ظرفا

الوجه الثالث : التوابع
١ ـ أبواب اتباع الاسم ما قبله اذا كان نكرة
ـ النعت والعطف والبدل ـ
الباب الأول : نعت النكرة

ـ قال سيبويه :

« هذا باب مجرى النعت على المنعوت ، والشريك على الشريك والبدل على المبدل

---

(١٥١) الكتاب ١/٤١٩-٤٢١ هـ ، ١/٢٠٩ ب .

منه وما أشبه ذلك .

فأمّا النعت الذي جرى على المنعوت فقولك : مررت برجل ظريف . . . الخ . »[152] .

ومن أمثلته :

١ - مررت برجلٍ ظريفٍ .

٢ - مررت برجلٍ أيّما رجلٍ .

الباب الثاني : العطف على النكرة

ـ قال سيبويه :

« هذا باب ما أشرك بين الاسمين في الحرف الجار فجريا عليه . . . وذلك قولك : مررت برجل وحمار . . . الخ . »[153] .

ومن أمثلته :

١ - مررت برجلٍ وحمارٍ .

٢ - مررت بزيدٍ فعمرٍو .

الباب الثالث : البدل من النكرة

ـ قال سيبويه :

« هذا باب البدل من المبدل منه . . . وذلك قولك : مررت برجل حمار . . . الخ . »[154] .

---

(١٥٢) الكتاب ١/٤٢١-٤٣٧ هـ ، ١/٢٠٩-٢١٨ ب .

(١٥٣) المصدر نفسه ١/٤٣٧-٤٣٩ هـ ، ١/٢١٨ ب .

(١٥٤) الكتاب ١/٤٣٩-٤٤١ هـ ، ١/٢١٨-٢١٩ ب .

ومن أمثلته :

١ - مررت برجلٍ حمارٍ .

٢ - مررت برجلٍ لا بل حمارٍ .

٢ - أبواب اتباع الاسم ما قبله اذا كان معرفة
- النعت والبدل[١٥٥] -
الباب الأول : نعت المعرفة

- قال سيبويه :

« هذا باب مجرى نعت المعرفة عليها . . . واعلم ان المعرفة لا توصف إلاّ بمعرفة . . . الخ . »[١٥٦] .

ومن أمثلته :

١ - مررت بزيدٍ أخيك .	قرابة
٢ - مررت بزيدٍ الطويلِ .	تحلية
٣ - مررت بزيدٍ هذا .	مبهم
٤ - مررت بهم كلِّهم .	توكيد

الباب الثاني : البدل المعرفة

- قال سيبويه :

« هذا باب بدل المعرفة من النكرة ، والمعرفة من المعرفة . . . أما بدل المعرفة من

---

(١٥٥) لم يذكر العطف ، لان حكمه واحد اذا كان ما قبله نكرة او معرفة .

(١٥٦) الكتاب ٢/٥-١٤ هـ ، ١/٢١٩-٢٢٤ ب .

استهل الباب بالكلام على انواع المعرفة حتى يبلغ قوله :

«واعلم أن المعرفة لا توصف الا بمعرفة .. الخ .»

النكرة فقولك : مررت برجل عبدالله . . . الخ . »[157] .

ومن أمثلته :

١ ـ مررت برجلٍ عبدِالله .	بدل المعرفة من النكرة
٢ ـ مررت بعبدِالله زيدٍ .	بدل المعرفة من المعرفة على الغلط أو الاضراب .

استدراك :

ـ قال سيبويه في قطع المعرفة من المعرفة على الابتداء :

« وأمّا الذي يجيء مبتدأ فقول الشاعر ، وهو مهلهل :

ولقد خبطن بيوت يشكر خبطة ... أخوالنا وهم بنو الأعمام

. . . وقد جاء في النكرة في صفتها ، فهو في ذا أقوى ، قال الراجز :

وساقيين مثل زيد وجعل ... سقبان ممشوقان مكنوزا العضل . »[158]

ومن أمثلته :

١ ـ ولقد خَبَطْنَ بيوتَ يشكرَ خبطةً ... اخوانُنا . . . البيت

٢ ـ مررت بعبدِالله أخوك .

٣ ـ أبواب النعت السببي

الباب الأول : النعت السببي باسم الفاعل واسم المفعول

ـ قال سيبويه :

« هذا باب ما يجري عليه صفة ما كان من سببه . . . هذا ما كان من ذلك عملا ،

---

(١٥٧) الكتاب ٢/١٤-١٧هـ ، ١/٢٢٤-٢٢٦ ب .

(١٥٨) المصدر نفسه ٢/١٦-١٧ هـ ، ١/٢٢٥-٢٢٦ ب .

وذلك قولك : مررت برجل ضارب أبوه رجلا . . . الخ . »[159] .

ومن أمثلته :

مررت برجلٍ ضاربٍ أبوه رجلاً .

الباب الثاني : النعت السببي بالصفة المشبّهة

ــ قال سيبويه :

« هذا باب ما جرى من الصفات غير العمل على الاسم الأول اذا كان لشيء من سببه ، وذلك قولك : مررت برجل حسن أبوه . . . الخ . »[160] .

ومن أمثلته :

مررت برجلٍ حَسَنٍ أبوه .

الباب الثالث : النعت السببي بالأسماء التي تؤول بالصفة

ــ قال سيبويه :

« هذا باب الرفع فيه وجه الكلام ، وهو قول العامة ، وذلك قولك : مررت بسرج خز صفته . . . الخ . »[161] .

١ ـ مررت بسرجٍ خزٌ صُفَّتُه	الرفع وجه الكلام لأنه اسم
٢ ـ مررت بقاعٍ عرفجٍ كلُّه .	يجعلونه كأنه وصف

(١٥٩) الكتاب ٢/١٨-٢٢ هـ ، ١/٢٢٦-٢٢٨ ب .

(١٦٠) المصدر نفسه ٢/٢٢ هـ ، ١/٢٢٨ ب .

(١٦١) المصدر نفسه ٢/٢٣-٢٤ هـ ، ١/٢٢٨-٧٧٩ب .

الباب الرابع : النعت السببي بالأسماء المركبة

ـ قال سيبويه :

« هذا باب ما جرى من الأسماء التي تكون صفة مجرى الأسماء التي لا تكون صفة ، وذلك أفعل منه . . . الخ . »[162] .

ومن أمثلته :

مررت برجل (خيرٌ منه أبوه) .

مررت برجل (سواءٌ عليه الخير والشر) .

الباب الخامس : النعت السببي بالأسماء المفردة التي لا تؤول بالصفة مما يكون من الأعداد والمقادير

ـ قال سيبويه :

« هذا باب ما يكون من الأسماء صفة مفردا ، وليس بفاعل ولا صفة تشبّه بالفاعل كالحسن وأشباهه ، وذلك قولك : مررت بحية ذراع طولها . . . الخ . »[163] .

ومن أمثلته :

١ ـ مررت بحيّةٍ ذراعٌ طولُها .

٢ ـ قال الشاعر :

(لَئِنْ كُنتُ في جبٍّ ثمانينَ قامةً) .

(١٦٢) الكتاب ٢/٢٨-٢٩ هـ ، ١/٢٣٠-٢٣٤ب .

(١٦٣) المصدر نفسه ٢/٢٨-٢٩ هـ ، ١/٢٣٠-٢٣٤ ب .

استدراك :

ـ قال سيبويه مستدركـا في الكلام عـلى أمثلة النعت السببي التي تقدّم الكـلام عليها :

« فان قلت : مررت بدابة أسد أبوها فهو رفع . . . . »

واستوفى في ذلك أمثلة وأحكاما كثيرة تنتهي حيث يقول :

« واعلم أن العرب يقولون : قوم معلوجاء ، وقوم مشيخـة ، وقوم مشيـوخاء ، يجعلونه صفة بمنزلة شيوخ وعلوج . »[١٦٤] [*] .

ومن أمثلته :

١ ـ أ : مررت بدابةٍ أسدٌ أبوها .

ب : مررت بدابةٍ أسدٍ أبوها

مررت برجلٍ مائةٍ ابلُه .

مررت برجلٍ رجلٍ أبوه .

٢ ـ مررت برجلٍ حسنٌ أبوه .

٣ ـ مررت برجلٍ حسنٌ ظريفٌ أبوه .

٤ ـ باب ما يجوز فيه الاتباع وترك الاتباع من الصفات

ـ قال سيبويه :

« هذا باب اجراء الصفة فيه على الاسم في بعض المواضع أحسن ، وقد يستوي فيه

---

(١٦٤) الكتاب ٢ / ٢٩ـ٣٥ هـ ، ١ / ٢٣١ـ٢٣٤ ب .

(*) استطرد سيبويه في الكلام على اجراء الاسماء التي من الافعال وما اشبهها مجرى الافعال مع الفاعل (المصدر نفسه ٢ / ٣٦ـ٤٩ هـ ، ١ / ٢٣٤ـ٢٤١ ب) :

«هذا باب ما جرى من الاسماء التي من الافعال وما اشبهها من الصفات التي ليست بعمل نحو الحسن والكريم وما اشبه ذلك مجرى الفعل اذا اظهرت بعدها الاسماء او أضمرتها . . . الخ .»

اجراء الصفة على الاسم وان تجعله خبرا فتنصبه ، فامّا ما استويا فيه فقوله : مررت برجل معه صقر صائد به . . . الخ . »[١٦٥] .

ومن أمثلته :

١ ـ أ : مررت برجلٍ معه صقرٌ (صائدٍ) به . الوصف

ب : مررت برجلٍ معه صقرٌ (صائداً) به . الحال

٢ ـ مررت برجل معه بازك (الصائدَ) به . لا يجوز فيه إلا الوصف

٣ ـ هذا رجلٌ عاقلٌ لبيبٌ . الوصف أحسن

٥ ـ باب ما يمتنع فيه الاتباع من الصفات

ـ قال سيبويه :

« هذا باب ما ينصب فيه الاسم ، لأنه لا سبيل له الى أن يكون صفة ، وذلك قولك : هذا رجل معه رجل قائمين . . . الخ . »[١٦٦](**)

---

(١٦٥) الكتاب ٢/٤٩ـ٥٤ هـ ، ١/٢٤١ـ٢٤٤ ب .

قال الرماني (شرح كتاب سيبويه ٢/٨٦) :

«باب الصفة التي يجوز فيها الاتباع وترك الاتباع»

(*) استطرد سيبويه في الكلام على نعت النكرة التي يحمل عليها بالعطف (المصدر نفسه ٢/٥٤ـ٥٧ هـ ، ١/٢٤٤ـ٢٤٥ ب) :

«واما ربّ رجل وأخيه منطلقين ففيها قبح حتى تقول : وأخ له ./. . » :

الى قوله :

« . . . وليس هذا حال الوصف والموصوف في الكلام كما انه ليس حال النكرة كحال هذا الذي ذكرت لك ، وفيه على جوازه وكلام العرب به ضعف . »

(١٦٦) المصدر نفسه ٢/٥٧ـ٦٠ هـ ، ١/٢٤٦ـ٢٤٧ ب .

قال الرماني (شرح كتاب سيبويه ٢/٩٢) :

«باب الصفة التي يمتنع فيها الاتباع . »

(**) استطرد سيبويه في الكلام على الحال لانه وصف للمعرفة وهو من ابواب الوجه القابل (المصدر نفسه ٢/٦٠ـ٦١ هـ ، ١/٢٤٧ـ٢٤٨ب) :

((هذا باب ما ينتصب لانه حال صار فيها المسئول والمسئول عنه ، وذلك قولك : ما شأنك قائما . . . الخ . »

ومن أمثلته :

١ ـ هذا رجلٌ معه رجلٌ قائمين . اختلفا في التعريف والتنكير

٢ ـ فوقَ الدارِ رجلٌ وقد جئتك برجلٍ آخرَ عاقلين . اختلفا في الاعراب

٦ ـ أبواب صفات المدح والذم

الباب الأول : ما ينتصب على التعظيم والمدح

ـ قال سيبويه :

« هذا باب ما ينتصب على التعظيم والمدح ، وان شئت جعلته صفة فجرى على الأول ، وان شئت قطعته فابتدأته ، وذلك قولك : الحمد لله الحميد هو . »[١٦٧] .

ومن أمثلته :

أ : الحمدُ لله الحميدَ هو .	النصب على التعظيم والمدح
ب : الحمدُ لله الحميدِ هو .	اجراؤه على الأول صفة
جـ : الحمدُ لله الحميدُ هو .	قطعه والابتداء به .

الباب الثاني : ما ينتصب على الشتم والهجاء .

ـ قال سيبويه :

« هذا باب ما يجري من الشتم مجرى التعظيم وما أشبهه ، تقول أتاني زيد الفاسق الخبيث . . . الخ »[١٦٨] .

ومن أمثلته :

أ : أتاني زيدٌ الفاسقَ الخبيثَ . النصب على الشتم

(١٦٧) الكتاب ٢/٦٢ـ٧٠ هـ ، ١/٢٤٨ـ٢٥٢ ب .

(١٦٨) المصدر نفسه ٢/٧٠ـ٧٤ هـ ، ١/٢٥٢ـ٢٥٥ب .

ب : أتاني زيدٌ الفاسقُ الخبيثُ . — اجراؤه على الأول صفة أو قطعه والابتداء به

استدراك على صفات المدح والذم :

ـ قال سيبويه فيما ينتصب على (الترحم) :

« ومن هذا الترحم ـ والترحم يكون بالمسكين والبائس ونحوه ـ ولا يكون بكل صفة ، ولا كل اسم ، ولكن ترحّم بما ترحّم به العرب . . . الخ »[١٦٩] .

ومن أمثلته :

أ : مررت به المسكينِ .	بدل
ب : مررت به المسكينُ .	الرفع على الابتداء/وهو خطأ عند يونس .
جـ : مررت به المسكينَ .	النصب على الترحم

الوجه الرابع : ما ينتصب على الحال ، لأنه وصف للمعرفة المبنية على المبتدأ

الباب الأول : المبتدأ من أسماء الاستفهام

ـ قال سيبويه :

« هذا باب ما ينتصب لأنه حال صار فيها المسؤول والمسؤول عنه ، وذلك قولك :

(١٦٩) الكتاب ٢/٧٤ـ٧٧ هـ ، ١/٢٥٥ـ٢٥٦ ب .

ما شأنك قائما . . . الخ . »[170] .

ومن أمثلته :

١ ـ ما شأنُكَ قائماً ؟

٢ ـ قال تعالى : ﴿ فمالَهُمْ عَنِ التَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ ﴾ . ـ وفيه معنى لِمَ ؟ ـ

الباب الثاني : المبتدأ من الأسماء المبهمة أو غير المبهمة والمبني عليه معروف كالعلم ونحوه

ـ قال سيبويه :

« هـذا باب مـا ينتصب لأنه خبـر للمعروف المبني عـلى ما هـو قبله من الأسـماء المبهمة . . . وما ينتصب لأنه خبر للمعروف المبني على الأسماء غير المبهمة .

فأما المبني على الأسماء المبهمة ، قولك : هذا عبدالله منطلقا . . . الخ . »[171] .

وأمثلته :

١ ـ هذا عبدالله منطلقاً .	المبتدأ اسم مبهم
٢ ـ هو زيد معروفاً .	المبتدأ اسم مبهم
٣ ـ أخوك عبدالله معروفاً .	المبتدأ اسم غير مبهم

الباب الثالث : المبتدأ اذا كان نكرة عطفت عليه معرفة

ـ قال سيبويه :

« هذا باب ما غلبت فيه المعرفة النكرة ، وذلك قولك : هذان رجلان وعبـدالله

---

(١٧٠) تنظر : منهج كتاب سيبويه

(١٧١) الكتاب ٢/٧٧ـ٨١ هـ ، ١/٢٥٦ـ٢٥٨ ب .

منطلقين . . . الخ . »[172] .

ومن أمثلته :

هذان رجلان وعبدُالله منطلقَيْنِ

الباب الرابع : المبتدأ اسم مبهم والمبني عليه يصح ان يكون صفة[*]

ـ قال سيبويه :

« هذا باب ما يرتفع فيه الخبر لأنه مبني على مبتدأ أو ينتصب فيه الخبر لأنه حال لمعروف مبني على مبتدأ ، فأمّا الرفع فقولك : هذا الرجل منطلق . . . الخ »[173] .

١ ـ أ : هذا الرجلُ منطلقٌ	الرجل صفة ـ اي عطف بيان ـ
ب : هذا الرجلُ منطلقاً .	الرجل مبني على (هذا)
٢ ـ هو الحقُّ مصدّقاً .	الحق مبني على (هو) ولا يكون صفة .

الباب الخامس : المبتدأ اسم مبهم أو غير مبهم والمبني عليه ظرف

ـ قال سيبويه :

« هذا باب ما ينتصب فيه الخبر ، لأنه خبر لمعروف يرتفع على الابتداء قدّمته أو

---

(١٧٢) الكتاب ٢/٨١-٨٢ هـ ، ١/٢٥٨ ب .

(١٧٣) المصدر نفسه ٢/٨٦-٨٨ هـ ، ١/٢٦٠-٢٦١ ب .

(*) استطرد في الكلام على ما يجوز فيه الرفع مما ينتصب في المعرفة (المصدر نفسه ٢/٨٣-٨٦ هـ ، ١/٢٥٨-٢٦٠ب) :

«هذا باب ما يجوز فيه الرفع مما ينتصب في المعرفة ، وذلك قولك : هذا عبدالله منطلق . . . الخ .»

أخّرته ، وذلك قولك : فيها عبدالله قائما . . . الخ »[174] .

أ : فيها عبدُالله قائماً . الظرف مستقر

ب : فيها عبدُالله قائمٌ . الظرف ملغى

استدراك على أمثلة الحال من المعرفة :

ـ قال سيبويه في أمثلة الحال من النكرة المخصصة بالاضافة أو الصفة :

« ومما ينتصب لأنه حال وقع فيه أمر قول العرب : هو رجل صدق معلوما ذاك . . . وان شئت قلت : معروف ذلك ، ومعلوم ذلك على قولك : ذاك معروف وذاك معلوم ، سمعته من الخليل . »[175] .

ومن أمثلته :

١ ـ هو رجلُ صدقٍ معلوماً ذاك .

٢ ـ مررت برجلٍ حسنةٍ امُّه كريماً أبوها .

الباب السادس : الخبر بمنزلة الذي في المعرفة

---

(١٧٤) الكتاب ٢/٨٨-٩٢ هـ ، ١/٢٦١-٢٦٣ ب .

(*) استطرد في الكلام على علم الجنس استيفاء لامثلة المعرفة التي وردت في امثلة الابواب السابقة (المصدر نفسه ٢/٩٣-١٠٠ هـ ، ١/٢٦٣-٢٦٦ ب) :

«هذا باب من المعرفة يكون فيه الاسم الخاص شائعا في الامة . . . فكل هذا يجري خبره مجرى خبر عبدالله . . . الخ . » يريد قوله : هذا عبدالله منطلقا وما اشبهه .

وكذلك استطرد في امثلة المعرفة فتكلم على ما يكون فيه الشيء غالبا عليه اسم . (المصدر نفسه ٢/١٠٠-١٠٥ هـ ١/٢٦٧-٢٦٩ ب) :

«هذا باب ما يكون فيه الشيء غالبا عليه اسم . . . وذلك قولك : فلان بن الصعق . . . الخ . »

(١٧٥) الكتاب ١/٢/٩٢هـ ، ١/٢٦٣ ب .

ـ قال سيبويه :

« هذا باب ما يكون الاسم فيه بمنزلة الذي في المعرفة . . . وذلك قولك : هذا من أعرف منطلقا . . . الخ . »[176] .

أ : هذا مَنْ أعرفُ منطلقاً . (من أعرف) مبني على المبتدأ

ب : هذا مَنْ أعرفُ منطلقٌ . (من أعرف) صفة[*]

الوجه الخامس : ما ينتصب على الحال وغيره ، لأنه لا يصح أن يكون وصفا لما قبله

الباب الأول : باب الاسم النكرة

ـ قال سيبويه :

« هذا باب ما لا يكون الاسم فيه إلاّ نكرة ، وذلك قولك : هذا أول فارس مقبل . . . الخ . »[177] .

أ : هذا أولُ فارسٍ مقبلٌ . جعله وصفاً لـ(أوّل)

ب : هذا أولُ فارسٍ مقبلاً . جعله حالاً

(١٧٦) الكتاب ٢/١٠٥-١١٠ هـ ، ١/٢٦٩-٢٧١ ب .

(*) استطرد سيبويه في الكلام على (من) :
(المصدر نفسه ٢/١٠٨-١٠٩ هـ ، ١/٢٧٠-٢٧١ ب) :
«واعلم أن كفى بنا فضلا على من غيرنا أجود . .
الى قوله :

ألا ربّ من قلبي له الله ناصح
ومن هو عندي في الظباء السوانح .»

(١٧٧) الكتاب ٢/١١٠-١١٤ هـ ، ١/٢٧١-٢٧٣ ب .

الباب الثاني : باب المعرفة التي لا تكون صفة ولا توصف

ـ قال سيبويه :

« هذا باب ما ينتصب خبره لأنه معرفة ـ وهي معرفة لا توصف ولا تكون وصفا ـ وذلك قولك : مررت بكل قائما . . . الخ . »[١٧٨] .

١ ـ مررت بكلٍّ قائماً .

٢ ـ مررت ببعضٍ قائماً .

الباب الثالث : باب الاسم الجوهر (التمييز)

ـ قال سيبويه :

« هذا باب ما ينتصب لأنه قبيح أن يكون صفة ، وذلك قولك : هذا راقود . . . الخ »[١٧٩] .

١ ـ هذا راقودٌ خلاًّ .

٢ ـ هذا راقودُ خلٍّ .

٣ ـ هذا راقودٌ خلٌّ .

الباب الرابع : باب المصدر وما كان بمنزلته

ـ قال سيبويه :

« هذا باب ما ينتصب لأنه ليس من اسم ما قبله ولا هو هو ، وذلك قولك : هو ابن عمي دنيا . . . الخ . »[١٨٠] .

---

(١٧٨) المصدر نفسه ٢/١١٤-١١٧ هـ ، ١/٢٧٣-٢٧٤ ب .

(١٧٩) المصدر نفسه ٢/١١٧-١١٨ هـ ، ١/٢٧٤-٢٧٥ ب .

(١٨٠) الكتاب ٢/١١٨-١٢١ هـ ، ١/٢٧٥-٢٧٦ ب .

١ ـ هو ابن عمي دنياً .
٢ ـ هذا عربي محضاً .

الباب الخامس : باب الصفة المتقدمة على الموصوف

ـ قال سيبويه :

« هذا باب ما ينتصب لأنه قبيح أن يوصف بما بعده ويبنى على ما قبله ، وذلك قوله : هذا قائما رجل . . . الخ »[181] .

١ ـ هذا قائماً رجلٌ .
٢ ـ فيها قائماً رجلٌ .

الباب السادس : باب تثنية الظرف المستقر توكيدا

ـ قال سيبويه :

« هذا باب ما يثنى فيه المستقر توكيدا . . وذلك قولك : فيها زيد قائما فيها . . . الخ »[182] .

أ : فيها زيدٌ قائماً فيها . (فيها) الاولى ظرف مستقر
ب : فيها زيدٌ قائمٌ فيها . (فيها) الاولى ظرف ملغى

الوجه السادس : بناء ما هو هو على المبتدأ
الباب الأول : باب الابتداء

---

(١٨١) المصدر نفسه ٢/١٢٢-١٢٥ هـ ، ٢٧٦-٢٧٧ ب .
(١٨٢) المصدر نفسه ٢/١٢٥-١٢٦ هـ ، ١/٢٧٧-٢٧٨ ب .

ـ قال سيبويه :

« هذا باب الابتداء ، فالمبتدأ كل اسم ابتدىء ليبنى عليه كـلام . . . واعلم ان المبتـدأ لا بدّ لـه من ان يكون المبني عليـه شيئا (هـو هو) ، أو يكـون في (مكان) أو (زمان) ، وهذه الثلاثة يذكر كل واحد منها بعد ما يبتدأ .

فأمّا الذي يبنى عليه شيء هو هو فان المبني عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء ، وذلك قولك : عبدالله منطلق . . . الخ . »[183] .

عبدالله منطلق .

الباب الثاني : باب المبتدأ الذي خبره ظرف وما أشبه

ـ قال سيبويه :

« هذا باب ما يقع موضع الاسم المبتدأ أو يسدّ مسدّه . . . وذلك قولك : فيهـا عبدالله ، ومثله : ثمّ زيد ، وههنا عمرو ، وأين زيد ، وكيف عبدالله وما أشبهه . . . الخ . »[184] .

١ ـ فيها عبدُاللهِ .

٢ ـ أين زيد .

---

(١٨٣) الكتاب ٢/١٢٦ـ١٢٨هـ ، ١/٢٧٨ ب .

(١٨٤) المصدر نفسه ٢/١٢٨ هـ ، ١/٢٧٨ـ٢٧٩ ب .

قال السيرافي (شرح كتاب سيبويه ، ٢/٦٧٠) :

«جملة هذا الباب أن المبتدأ الذي خبره ظرف من مكان أو زمان ، فرفع الاسم على ما كان وهو متأخر .»

الباب الثالث : باب اضمار الخبر

ـ قال سيبويه :

« هذا باب من الابتداء يضمر فيه ما بني على الابتداء ، وذلك قولك : لولا عبدالله لكان كذا وكذا . . . الخ . »[185] .

الباب الرابع : باب اضمار المبتدأ

ـ قال سيبويه :

« هذا باب ما يكون المبتدأ فيه مضمرا ، ويكون المبنيّ عليه مظهرا ، وذلك أنك رأيت صورة شخص فصار آية ذلك على معرفة الشخص، فقلت : عبدالله وربّي . . . الخ . »[186] .

ثالثا : الاسناد الذي يعتمد الأداة ويجري مجرى الفعل أو كان بمنزلته .

عالج سيبويه هذا النوع من الاسناد في وجوه التأليف الآتية :

الوجه الأول : الحروف الخمسة .

الوجه الثاني : كم وما اجري مجراها .

الوجه الثالث : النداء .

الوجه الرابع : النفي بلا .

الوجه الخامس : الاستثناء بإلّا وما أشبهها[187] .

---

(185) الكتاب ٢/١٢٩-١٣٠ هـ ، ١/٢٧٩ ب .

(186) المصدر نفسه ٢/١٣٠ هـ ، ١/٢٧٩ ب .

(187) منهج كتاب سيبويه ، ٩١ .

الوجه الأول : الحروف الخمسة

الباب الأول : باب الحروف الخمسة

ـ قال سيبويه :

« هذا باب الحروف الخمسة التي تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده ، وهي من الفعل بمنزلة عشرين من الأسماء التي بمنزلة الفعل . . . وذلك قولك : ان زيدا منطلق ، وان عمرا مسافر ، وان زيدا أخوك ، وكذلك أخواتها . . . الخ . »[188] .

ومن أمثلته :

١ ـ انّ زيداً منطلقٌ .

٢ ـ أ : ليتما زيداً منطلقٌ .

ب : ليتما زيدٌ منطلقٌ . الالغاء حسن

٣ ـ إنْ زيدٌ لذاهبٌ .

الباب الثاني : اضمار الخبر مما يكون ظرفا مستقرا

ـ قال سيبويه :

« هذا باب ما يحسن عليه السكوت في هذه الأحرف الخمسة لاضمارك ما يكون مستقرا لها وموضعا لو أظهرته . . . وذلك : انّ مالا وانّ ولدا وانّ عددا ، أي انّ لهم مالا ، فالذي أضمرت لهن . . . الخ . »[189] .

١ ـ انّ مالاً وانّ ولداً .

٢ ـ انّ غيرَها ابلاً وشاةً .

---

(١٨٨) الكتاب ٢/١٣١-١٤٠ هـ ، ١/٢٧٩-٢٨٣ ب .

(١٨٩) المصدر نفسه ٢/١٤١-١٤٣ هـ ، ١/٢٨٣-٢٨٥ ب .

استدراك :

ـ قال سيبويه في الظرف المستقّر والملغى تقديماً وتأخيراً :

«وتقول : إنّ قريباً منك زيداً ، اذا جعلت (قريباً منك) موضعه . . . فهذا يجري هنا مجرى ما ذكرت من النكرة في باب كان»[190]

١ ـ أ : إنَّ (قريباً منك) زيداً[191] .

ب : إنّ (قريباً منك) زيدٌ

٢ ـ أ : إنّ أسداً في الطريق رابضاً .[192] .

ب : إنّ بالطريق أسداً رابضٌ[193] .

الباب الثالث : العطف على اسم إنّ وأخواتها بعد استيفاء خبرها واختلافها في الحكم

ـ قال سيبويه :

«هذا باب ما يكون محمولاً على إنَّ فيشاركه فيه الاسم الذي وَليها ، ويكون محمولاً على الابتداء .

فامّا ما حمل على الابتداء فقولك : إنّ زيداً ظريفٌ وعمرٌ . . . »[194]

١ ـ أ : إنّ زيداً ظريفٌ وعمروٌ	حمل على الابتداء[195]
إنّ زيداً منطلقٌ وعمراً .	حمل على الاول .
٢ ـ أ : ليت زيداً منطلقٌ وعمراً .	الوجه المختار[196] .
ب : ليت زيداً منطلقٌ وعمروٌ .	قبيح[197] .

(١٩٠)،(١٩١) الكتاب ٢/١٤٢ هـ ، ١/٢٨٤ ب .

(١٩٢)،(١٩٣) المصدر نفسه ٢/١٤٣ هـ ، ١/٢٨٥ ب .

(١٩٣)،(١٩٤)،(١٩٥) المصدر نفسه ٢/١٤٤ هـ ، ١/٢٨٥ ب .

(١٩٦)،(١٩٧) المصدر نفسه ٢/١٤٦ هـ ، ١/٢٨٦ ب .

الباب الرابع : وصف اسم انّ وأخواتها بعد استيفاء خبرها وتسويتها في الحكم

ـ قال سيبويه :

« هذا باب ما تستوي فيه الحروف الخمسة ، وذلك قولك : انّ زيدا منطلق العاقل اللبيب . . . الخ . »[198] .

١ ـ أ : انّ زيداً منطلقٌ العاقلُ اللبيبُ .

ب : انّ زيداً منطلقٌ العاقلَ اللبيبَ .

٢ ـ أ : ليت زيداً منطلقٌ العاقلُ اللبيبُ .

ب : ليت زيداً منطلقٌ العاقلَ اللبيبَ .

الباب الخامس : نصب الحال في الحروف الخمسة

ـ قال سيبويه :

« هذا باب ما ينتصب فيه الخبر بعد الأحرف الخمسة انتصابه اذا صار ما قبله مبنيا على الابتداء . . . وذلك قولك : انّ هذا عبدالله منطلقا . . . الخ . »[199] .

أ : انّ هذا عبدُالله منطلقاً .

ب : انّ هذا عبدَالله منطلقٌ .

استدراك :

ـ قال سيبويه في قول الشاعر :

انّ بها أكْتَلَ أو رِزاما خُوَيربَينْ يُنفقان الهاما

(١٩٨) الكتاب ٢/١٤٧ هـ ، ١/٢٨٦ ب .

(١٩٩) المصدر نفسه ٢/١٤٧ ـ ١٥١ هـ ، ١/٢٨٧ ب .

« وسألت الخليل عن قوله . . . فزعم أنّ : خويربين انتصبا على الشتم ، ولو كان على انّ لقال : خويربا ، ولكنه انتصب على الشتم . . . ولو ابتدأ فرفع كان جيدا »[200](*) .

استدراك على أبواب الحروف الخمسة :

ــ قال سيبويه في أمثلة يتم بها الكلام على اسلوب الحروف الخمسة :

« وقال الخليل : ان من أفضلهم كان زيدا على الغاء كان . . . وانّ أفضلهم كان زيد فتنصبه على انّ وفيه قبح كما كان في انّ . »[201] .

ــ « وسألت الخليل رحمه الله تعالى عن قوله : ويكأنه لا يفلح ، ومن قوله : ويكأن الله فزعم أنّها (وي) مفصولة من (كأنّ) . . . وقال القرشي وهو زيد بن عمرو بن نفيل :

سالتاني الطلاقَ أنْ رأتاني قلّ مالي ، قد جئتماني بِنُكر
وَيْ كأنّ من يكن له نشبٌ يُحْبَبْ ومَنْ يفتقرْ يعشْ عَيْشَ ضُرٍّ . »[202]

ــ واعلم أن ناسا من العرب يغلطون فيقولون : انهم أجمعون ذاهبون ، وانّك وزيد ذاهبان . . . كأنه قال : بغاة ما بقينا وأنتم . »[203] .

---

(٢٠٠) الكتاب ٢ / ١٥٠-١٥١ هـ ، ١ / ٢٨٧ ب .

(*) استطرد سيبويه في الكلام على ما ينتصب على المدح والتعظيم (المصدر نفسه ٢ / ١٥١-١٥٣ هـ ، ١ / ٢٨٨-٢٨٩ ب) :

«ومما ينتصب على المدح والتعظيم . . . نصبه على الفخر . »

(٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣) الكتاب ٢ / ١٥٣-١٥٦ هـ ، ١ / ٢٨٩-٢٩١ ب .

الوجه الثاني : كم وما اجري مجراها
الباب الأول : باب كم في الاستفهام والخبر

ـ قال سيبويه :

« هذا باب كم : اعلم أنّ لكم موضعين : فأحدهما الاستفهام ، وهو الحرف المستفهم به ، بمنزلة كيف وأين ، والموضع الآخر : الخبر ، ومعناها معنى ربّ . . . الخ . »[204](*) .

١ ـ كم رجلاً أتاك ؟	استفهام
٢ ـ كم غلامٍ لك قد ذهب	خبر

الباب الثاني : ما جرى مجرى كم في الاستفهام

ـ قال سيبويه :

« هذا باب ما جرى مجرى كم في الاستفهام ، وذلك قولك : له كذا وكذا درهما . . . الخ . »[205] .

١ ـ له كذا وكذا درهماً .

٢ ـ كأيّن رجلاً/من رجلٍ قد رأيت .

---

(٢٠٤) الكتاب ٢/١٥٦-١٧٠ هـ ، ١/٢٩١-٢٩٧ ب .

(٢٠٥) المصدر نفسه ٢/١٧٠-١٧١ هـ ، ١/٢٩٧-٢٩٨ ب .

(*) استطرد في الكلام على حذف الجار تعقيبا على حذف (من) في امثلة (كم) على رأي (المصدر نفسه ٢/١٦٢-١٦٤ هـ ، ١/٢٩٤ ب) :
«وزعم الخليل ان قولهم : لاه ابوك ، ولقيته أمس ، انما هو على لله أبوك ولقيته بالامس . . سمعنا ذلك ممن يرويه عن العرب . »

الباب الثالث : ما ينصب من المقادير نصب كم ـ تمييز المقادير ـ

ـ قال سيبويه :

« هذا باب ما ينصب نصب كم . . وذلك ما كان من المقلدير ، وذلك قولك : ما في السماء موضع كف سحابا . . . الخ . »[٢٠٦] .

١ ـ ما في السماءِ موضعُ كفٍّ سحاباً .

٢ ـ ما رأيت مثلَه رجلاً .

الباب الرابع : ما ينتصب انتصاب الاسم بعد المقادير مما يدل على المدح والتعجب

ـ قال سيبويه :

« هذا باب ما ينتصب انتصاب الاسم بعد المقادير ، وذلك قولك : ويحه رجلا ، ولله درّه رجلا ، وحسبك به رجلا ، وما أشبه ذلك . . . الخ . »[٢٠٧] .

١ ـ ويحه رجلاً .

٢ ـ أبرحت فارساً . على معنى : كفى بك فارساً

---

(٢٠٦) الكتاب ٢/١٧٢-١٧٤ هـ ، ١/٢٩٨-٢٩٩ب .

(٢٠٧) المصدر نفسه ٢/١٧٤-١٧٥ هـ ، ١/٢٩٩-٣٠٠ ب .

قال السيرافي (شرح كتاب سيبويه ٣/٥٩) :

«جميع ما ذكر في هذا الباب من الهاءات انما هو ضمير ما قد ذكر ، وانما يجري ذكر رجل زيد او عمرو فيبنى عليه ويذكر اللفظ الذي يستحق به المدح فيقال ويحه رجلا .» وفي حاشية بولاق : فيثنى عليه وهو الصواب .

الباب الخامس : باب نعم وبئس وما جرى مجراهما في المدح والذم والتعجب

ـ قال سيبويه :

« هذا باب ما لا يعمل في المعروف إلاّ مضمرا . . . وما انتصب في هذا الباب فانه ينتصب كانتصاب ما انتصب في باب (حسبك به) ، وذلك قولهم : نعم رجلا عبدالله . . . الخ . »[208] .

١ ـ نِعْمَ/بِئْسَ رجلاً عبدُالله .

٢ ـ حبّذا رجلاً[209] .

٣ ـ قال الشاعر :

(ولله عينا حبترٍ أيّما فتى) — التقدير : أيُّ فتىً هو ، و (ما) زائدة(*)

---

(٢٠٨) المصدر نفسه ٢/١٧٥-١٨٢ هـ ١/٣٠٠-٣٠٣ ب .

(٢٠٩) قال سيبويه (الكتاب ١/١٨٠ هـ ، ١/٣٠٢ ب) :

«وزعم الخليل أنّ حبذّا بمنزلة حبّ الشيء ، ولكن ذا وحبّ بمنزلة كلمة واحدة نحو لولا ، (وهو اسم مرفوع) . . . الخ . »

وقال القرطبي (تفسير عيون كتاب سيبويه ٣٣) :

«غلط بعض النحويين ممن رأى هذا التفسير الذي ذكره الخليل فظنّ أن قوله : (وهو اسم مرفوع) مردود على حبذا ، فجعل حبذا اسما مبتدأ ، وما بعده مبني عليه وليس كذلك ، وانما اراد بقوله : (وهو اسم مرفوع) ذا الموصول به حب ، كما ان العم في قوله : يا ابن عم مجرور ، وزيد في قولك حبذا زيد هو الفاعل المبنى على حبّ ، ويدلك ذلك على قول الخليل رحمه الله : ان حبذا بمنزلة حب الشيء ، وحبّ في هذا التمثيل فعل . . . »

(*) استطرد في الكلام على بعض الالفاظ مثل احد وكرّاب وما أشبه ذلك مما يتصرف تصرف (ايما) مبنيا عليها ومبنية على غيرها وهكذا .

(المصدر نفسه ٢/١٨١-١٨٢ هـ ، ١/٣٠٣ ب) :

«واما احد وكرّاب ، وأرم وكتيع وعريب وما اشبه ذلك فلا يقعن واجبات ولا حالا ولا استثناء . . . ولكنهن يقعن في النفي مبنيا عليهن ومبنية على غيرهن فمن ثم تقول : ما في الناس مثله احد ، حملت احد على مثل ما حملت عليه مثلا ، وكذلك : ما مررت بمثلك أحد ، وقد فسرنا لم ذلك ، فهذه حالها كما كانت تلك حال ايما . . . وتقول : هذا رجل عبد وهو قبيح لانه اسم . »

الوجه الثالث : النداء

١ - أبواب النداء بـ (يا) وأحكام تابع المنادى

الباب الأول : باب النداء وما ينتصب من توابع المنادى المفرد

ـ قال سيبويه :

« هذا باب النداء : اعلم أنّ النداء كلّ اسم مضاف فيه فهو نصب على اضمار الفعل المتروك اظهاره ، والمفرد رفع ،وهو في موضع اسم منصوب . . . وذلك قولك : يا زيد ويا عمرو . . . الخ . »[٢١٠] .

ومن أمثلته :

١ - يا زيدُ .

٢ - يا عبدَالله .

٣ - أ : يا زيدُ الطويلَ/والنضرَ .	تابع المنصوب على الموضع
ب : يا زيدُ الطويلُ/والنضرُ .	تابع المرفوع في اللفظ
٤ - قال الشاعر :	
أزيدُ أخا ورقاء ان كنت ثائرا	وجوب النصب على تقدير يا أخا ورقاء
٥ - يا زيدُ نفسَه	وجوب النصب لكون التوكيد مضافا

الباب الثاني : باب النداء وما يرتفع من توابع المنادى المبهم

ـ قال سيبويه :

« هذا باب لا يكون الوصف المفرد فيه إلاّ رفعا ، ولا يقع في موقعه غير المفرد ،

---

(٢١٠) الكتاب ٢/١٨٢ـ١٨٨ هـ ، ١/٣٠٣ـ٣٠٦ب .

وذلك قولك : يا أيّها الرجل ، ويا أيّها الرجلان . . . الخ . »[211] .

ومن أمثلته :

١ - يا أيُّها الرجلُ .	أيّ
٢ - يا هذا الرجلُ .	أسماء الاشارة
٣ - يا أيها الجاهلُ ذو التنزّى	تابع نصفة المبهم

الباب الثالث : ما ينتصب من توابع المنادى على المدح والتعظيم أو الشتم

- قال سيبويه :

« هذا باب ما ينتصب على المدح أو التعظيم أو الشتم ، لأنه لا يكون وصفا للأول ولا عطفا عليه ، وذلك قولك : يا أيّها الرجل وعبدالله المسلمين الصالحين . . . الخ . »[212] .

ومن أمثلته :

١ - يا أيها الرجلُ وعبدَالله (المسلمينَ الصالحينَ) .	اختلاف اعرابهما
٢ - يا أيّها الرجلُ وزيدُ (الرجلينِ الصالحينِ)	رفعهما مختلف

استدراك في نداء بعض أنواع المعرفة ونداء النكرة :

- قال سيبويه في نداء لفظ الجلالة وما فيه الألف واللام وما أشبهه :

« واعلم أنه لا يجوز لك أن تنادي اسما فيه الألف واللام البتة ، إلاّ أنهم قالوا : يا الله اغفر لنا . . . الخ . » .

---

(٢١١) المصدر نفسه ٢/١٨٨-١٩٣ هـ ، ١/٣٠٦-٣٠٩ب .

(٢١٢) الكتاب ٢/١٩٤-٢٠٣ هـ ، ١/٣٠٩-٣١٣ ب .

الى قوله :

« ومما يقوّي أنه معرفة ترك التنوين فيه ، لأنه ليس اسم يشبه الأصوات فيكون معرفة إلاّ لم ينوّن ، وينوّن اذا كان نكرة ، ألا ترى أنهم قالوا : هذا عمرويه وعمرويه آخر . »[213] .

١ ـ يا الله .

٢ ـ اللّهم .

٣ ـ يا خَباثِ ويا لَكاعِ .

ـ قال سيبويه في نداء النكرة وتنوينها وما يتصل بذلك :

« وقال الخليل رحمه الله : اذا أردت النكرة فوصفت أو لم تصف فهذه منصوبة ، لأن التنوين لحقها فطالت . . ولكنه قال : بالعلياء لي بيت وانما تركته لـك أيّها البيت لحبّ أهله »[214] .

١ ـ يا رجلاً .

٢ ـ قال الشاعر :

« سلامُ الله يا مطرٌ عليها » كان عيسى يقول : يا مطرا
كأنه يا رجلا

ـ وقال سيبويه في تنوين المعرفة :

« وأما قول الأحوص :

---

(٢١٣) الكتاب ٢/١٩٥-١٩٩ هـ ، ١/٣٠٩-٣١١ ب .

قال الرماني (شرح كتاب سيبويه ٢/١٨٤) :

«وانما ذكر سيبويه هذا في هذا الباب ، لانه يمتنع الالف واللام من المنادى كما يمتنع صفة المنادي اذا اختلف العمل فهو نظير هذا الذي عقد به الباب ، والباب يدخل فيه النظير والنقيض . . الخ . »

ويبدو للباحث انه ليس مما ادخل في هذا الباب اي باب ما ينتصب على المدح والتعظيم لانه يمتنع أن يكون وصفا للمنادى ، وانما هو استدراك على ابواب النداء السابقة ليتم الكلام على انواع المنادى من حيث كونه معرفة او نكرة ، تدل على ذلك امثلة هـذا الاستدراك في انـواع المعرفـة ويليه استدراك آخر في نداء النكرة .

(٢١٤) المصدر نفسه ٢/١٩٩-٢٠٢ هـ ، ١/٣١١-٣١٣ ب .

سـلام الله يـا مَـطَرٌ عـليـهـا　　　ولـيس عليـك يـا مـطر السـلام

الى قوله :

« وكان عيسى بن عمر يقول : (يا مطراً) . . . وله وجه من القياس اذا نوّن وطال كالنكرة .

ويا عشرين رجلاً كقولك يا ضارباً رجلاً . »[215] .

الباب الرابع : المنادى العلم الموصوف بـ (ابن) و (امرىء)

ـ قال سيبويه :

« هـذا باب مـا يكون الاسم والصفـة فيه بمنـزلة اسم واحـد . . . وهو (ابنم) و(امرؤ) . . . الخ . »[216] .

١ ـ يا حَكَمَ بنَ المنذرِ	بمنزلة اسم واحد
٢ ـ يا زيدُ ابنَ أخينا	لا تجعله اسما واحدا

---

(٢١٥) الكتاب ٢/٢٠٢ـ٢٠٣ هـ ، ١/٣١٣ ب .

ويبدو للباحث ان النص الى قوله (ويا عشرين رجلا كقولك يا ضاربا رجلا) غير مكتمل ، وتمامه في موضع اخر وهو (المصدر نفسه ٢/٢٢٩ هـ ، ١/٣٢٥ ب) :

«وقال : يا ضاربا رجلا معرفة كقولك : يا ضارب . . . واما قولك : يا أخا رجل فلا يكون الاخ هنا الا نكرة . . . وجاز لك ان تريد معنى الالف واللام ولا تلفظ بهما ، وهو ههنا غير منادى وهو نكرة فجعل ما اضيف اليه بمنزلته . »

ويدل على ذلك تمام السياق به ، وانه كلام على تنوين المعرفة الذي بدأه ، ثم ان هذه التكملة اجنبية على الباب الذي هي فيه ، لانه من ابواب الاستغاثة وقد اكتمل من دونها ، اضافة الى أن هذه التكملة بدأت بـ(وقال) وانما يعطفه على قول الخليل المتقدم ، ويؤيد ذلك ان باب الاستغاثة المذكور جعل : واثلاثة وثلاثين ان لم تندب مثل (يا ضاربا رجلا) وهذا يتطلب ان يكون الكلام على (ضاربا رجلا) في موضع يسبقه ليحيل عليه .

(٢١٦) الكتاب ٢/٢٠٣ـ٢٠٥ هـ ، ١/٣١٣ـ٣١٤ ب .

الباب الخامس : تكرار المنادى في حال الاضافة

ـ قال سيبويه :

« هذا باب يكرر فيه الاسم في حال الاضافة ويكون الأول بمنزلة الآخر ، وذلك قولك : يا زيد زيد عمرو . . . الخ . »[217] .

أ : يا تيمَ تيمَ عديٍّ . وجه الكلام

ب : يا تيمُ تيمَ عديٍّ .

الباب السادس : المنادى المضاف الى ياء المتكلم

ـ قال سيبويه :

« هذا باب اضافة المنادى الى نفسك . . . وذلك قولك : يا قوم لا بأس عليكم ، وقال الله جلّ ثناؤه : ﴿ يا عِبَادِ فَٱتَّقُونِ ﴾ . . . الخ »[218] .

ومن أمثلته :

أ ـ يا قومِ .

ب ـ يا قومي .

جـ ـ يا رَبَّا .

الباب السابع : نداء المضاف الى ياء المتكلم وهو مضاف

ـ قال سيبويه :

« هذا باب ما تضيف اليه ويكون مضافا اليك قبل المضاف اليه ، وتثبت فيه

---

(٢١٧) المصدر نفسه ٢/٢٠٥-٢٠٩ هـ ، ١/٣١٤-٣١٦ب .

(٢١٨) المصدر نفسه ٢/٢٠٩-٢١٣ هـ ، ١/٣١٦-٣١٨ ب .

الياء . . . فذلك قولك : يا ابن أخي . . . الخ . »[219] .
أ - يا ابنَ أخِي /يا ابنَ امّي .
ب - يا ابنَ امِّ .
جـ - يا ابنَ امَّ .
د - يا ابنَ امَّا .

٢ - أبواب النداء على وجه الاستغاثة والتعجب

الباب الأول : الاستغاثة والتعجب - لام المستغاث -

- قال سيبويه :

« هذا باب ما يكون النداء فيه مضافا الى المنادى بحرف الاضافة ، وذلك في الاستغاثة والتعجب ، وذلك الحرف اللام المفتوحة ، وذلك قول الشاعر ، وهو مهلهل :

يا لَبَكْرٍ انشروا لي كُلَيباً   يا لَبَكْرٍ أينَ أينَ الفرارُ

. . . الخ . »[220] .

١ - يالَبَكْرٍ .
٢ - يالَلْعَجَبِ .

الباب الثاني : الاستغاثة والتعجب - لام المستغاث له -

- قال سيبويه :

« هذا باب ما تكون اللام فيه مكسورة لأنه مدعوّ له هاهنا ، وهو غير مدعوّ ، وذلك

---

(٢١٩) الكتاب ٢/٢١٣-٢١٤ هـ ، ١/٣١٨ ب .
قال السيرافي شرح كتاب سيبويه ٣/١١٩) :
«جملة هذا الباب في اثبات الياء في الاسم الذي اضيف اليه المنادى .»
(٢٢٠) الكتاب ٢/٢١٥-٢١٨ هـ ، ١/٣١٨-٣٢٠ب .

قول بعض العرب : يا للعجب ويا للماء . . . الخ . »[221] .

١ ـ يالِلْعجبِ ويالِلماء .

٢ ـ قال الشاعر :

فيا لَلْناسِ لِلْواشي المطاع

٣ ـ أبواب النداء على وجه الندبة

الباب الأول : الف الندبة التي يفتح ما قبلها

ـ قال سيبويه :

« هذا باب الندبة : اعلم أنّ المندوب مدعوّ ولكنّه متفجع عليه ، فإن شئت ألحقت في آخر الاسم الألف . . . واعلم ان الألف التي تلحق المندوب تفتح كلّ حركة قبلها . . . الخ . »[222] .

ومن أمثلته :

١ ـ وازيداه — اذا لم تضف الى نفسك

٢ ـ واغلاميا — اذا أضفت الى نفسك

واغلامِيَه

الباب الثاني : ألف الندبة التي تتبع ما قبلها

ـ قال سيبويه :

« هذا باب تكون ألف الندبة فيه تابعة لما قبلها : ان كان مكسورا فهي ياء ، وان

(٢٢١) الكتاب ٢/٢١٨-٢٢٠ هـ ، ١/٣٢٠-٣٢١ب .

(٢٢٢) المصدر نفسه ٢/٢٢٠-٢٢٤ هـ ، ١/٣٢٠-٣٢٣ب .

كان مضموما فهو واو ، وانما جعلوها تـابعة ليفـرقوا بـين المذكـر والمؤنث وبين الاثنـين والجميع . . . الخ . »[223] .

ومن أمثلته :

١ ـ واظهرهوه .

٢ ـ واظهرهاه .

٣ ـ واظهرهماه .

٤ ـ واظهرهموه .

الباب الثالث : ما تمتنع فيه الندبة بسبب ما يتبعه وما يلحقه

ـ قال سيبويه :

« هذا باب ما لا تلحقه الألف التي تلحق المندوب وذلك قولك : وازيد الظريف والظريف . . . الخ . »[224] .

١ ـ وازيد الظريفاه .	يمتنع (صفة وموصوف)
٢ ـ واأمير المؤمنيناه .	يجوز (مضاف ومضاف اليه) ؛ لانهما كالكلمة الواحدة

استدراك على البابين السابقين :

ـ قال سيبويه فيما تلحقه الواو أو الألف وما أشبه ذلك :

« واذا ندبت رجلا يسمّى : ضربوا ، قلت : واضربوه . . . الخ . »[225] .

ومن أمثلته :

١ ـ ضربوا ـ اسم رجل ـ واضربوه

(٢٢٣) الكتاب ٢/٢٢٤-٢٢٥ هـ ، ١/٣٢٣ ب .

(٢٢٤) المصدر نفسه ٢/٢٢٥-٢٢٧ هـ ، ١/٣٢٣-٣٢٤ ب .

(٢٢٥) الكتاب ٢/٢٢٦-٢٢٧ هـ ، ١/٣٢٤ ب .

٢ ـ ضربا ـ اسم رجل ـ واضرباه

٣ ـ غلامهم ـ اسم رجل ـ واغلامهموه

الباب الرابع : ما تمتنع فيه الندبة لذاته

ـ قال سيبويه :

« هذا باب ما لا يجوز ان يندب ، وذلك قولك : وارجلاه ، ويارجلاه . . . انما قبّح لأنك أبهمت . . . الخ . »[٢٢٦] .

١ ـ وارجلاه . يستقبح لابهامه .

٢ ـ وامَنْ حَفَرَ بِئْرَ زمزماه . لا يستقبح لأنه معرفة .

الباب الخامس : ندب الاسمين

ـ قال سيبويه :

« هذا باب يكون الاسمان فيه بمنزلة اسم واحد مطول ، وآخر الاسمين مضموم الى الأول بالواو ، وذلك قولك : واثلاثةً واثلاثيناهْ . . . الخ . »[٢٢٧] .

---

(٢٢٦) المصدر نفسه ٢/٢٢٧-٢٢٨ هـ ، ١/٣٢٤ ب .

(٢٢٧) المصدر نفسه ٢/٢٢٨-٢٢٩ هـ ، ١/٣٢٤-٣٢٥ ب .
نهاية الباب قوله : «ولزمها النصب كما لزم يا ضاربا رجلا ، حين طال الكلام» وامّا بعده فهو تكملة لنص سابق .

أبواب استدراك على (النداء) في استعمال حروف النداء وما اجري على طريقة النداء (الاختصاص وغيره) وما يعرض للمنادى (الترخيم)

١ - باب استعمال حروف النداء

- قال سيبويه :

« هذا باب الحروف التي ينبّه بها المدعو ، فأمّا الاسم غير المندوب فينبّه بخمسة أشياء : بيا ، وأيا ، وهيا ، وأي ، وبالألف . . . وامّا المستغاث به ، (يا) لازمة له . . . والندبة يلزمها يا ، ووا . . . الخ . »[٢٢٨] .

٢ - أبواب ما اجري على طريقة النداء

الباب الأول : الاختصاص الجاري على بعض حروف النداء

- قال سيبويه :

« هذا باب ما جرى النداء وصفا له ، وليس بمنادى ينبهه غيره ، ولكنه اختصّ . . . وذلك قولك : أمّا أنا فأفعل كذا وكذا أيّها الرجل ، ونفعل نحن كذا وكذا أيّها القوم . . . الخ . »[٢٢٩][*] .

١ - أمّا أنا فأفعل كذا وكذا أيّها الرجل .

٢ - اللهم اغفر لنا أيتها العصابة .

---

(٢٢٨) الكتاب ٢/٢٢٩-٢٣١ هـ ، ١/٣٢٥-٣٢٦ ب .

(٢٢٩) المصدر نفسه ٢/٢٣١-٢٣٢ هـ ، ١/٣٢٦ ب .

عنوان السيرافي هذا الباب (شرح كتاب سيبويه ٣/١٤٧) :

«هذا باب ما جرى على حرف النداء وصفا أو صلة»

ثم قال :

«ولم أر (أو صلة) في النسخ كلها ، ولعله زيادة من كلام الاخفش كتبت مع ترجمة الباب . »

(*) استطرد في الكلام على ما يجري مجرى غيره وهو (التسوية) (المصدر نفسه ٢/٢٣٢ هـ ، ١/٣٢٦ ب) :

«فالتسوية اجرته على حرف الاستفهام ، والاختصاص أجرى هذا على حرف النداء ، وذلك قولك : ما أدري أفعل أم لم يفعلْ . . . فهذا نظير الذي جرى على حرف النداء . »

الباب الثاني : الاختصاص الجاري على اسلوب النداء ولم تستعمل حروفه

ـ قال سيبويه :

« هذا باب من الاختصاص يجري على ما جرى عليه النداء . . . ولا تجرى الأسماء فيه مجراها في النداء ، لأنهم لم يجروها على حروف النداء ، ولكنهم أجروا على ما حمل عليه النداء ، وذلك قولك : انّا معشر العرب نفعل كذا وكذا ، كأنه قال (أعني) . . . الخ . »[230] .

ومن أمثلته :

١ ـ انّا معشرَ العرب نفعل كذا وكذا .

٢ ـ بك اللهَ نرجو الفضل .

استدراك :

ـ قال سيبويه فيما اجريَ على طريقة النداء للمدح وغيره :

« وسألت الخليل رحمه الله ويونس عن نصب قول الصلتان العبدي :

يا شاعرا ، لا شاعر اليوم مثله   جرير ولكن في كليب تواضع

فزعما أنه غير منادى ، وانما انتصب على اضمار ، كأنه قال : يا قائل الشعر شاعرا ، ففيه معنى : حسبك به شاعرا . . . هند هذه بين جلب وكبد فيكون معرفة »[231] .

ومن أمثلته :

١ ـ قال الشاعر :

يا شاعراً ، لا شاعرَ اليومَ مثلَه   المدح

٢ ـ يالك فارساً .   التعجب

---

(٢٣٠) الكتاب ٢/٢٣٣-٢٣٩ هـ ، ١/٣٢٧-٣٢٩ب .

(٢٣١) المصدر نفسه ٢/٢٣٦-٢٣٩ هـ ، ١/٣٢٨-٣٢٩ ب .

٣ ـ أبواب ما يعرض للمنادى (الترخيم)
الباب الأول : أحكام الترخيم

ـ قال سيبويه :

« هذا باب الترخيم ، والترخيم حذف أواخر الأسماء المفردة تخفيفا . . . واعلم أن الحرف الذي يلي ما حذفت ثابت على حركته التي كانت فيه قبل ان تحذف . . . وذلك قولك في حارث : يا حار ، وفي سلمة : يا سلم ، وفي برثن : يا برث ، وفي هرقل : ياهرق . »[٢٣٢] .

الباب الثاني : ترخيم ما آخره هاء التأنيث ـ لغة من ينتظر ـ

ـ قال سيبويه :

« هذا باب ما أواخر الأسماء فيه الهاء . . . فامّا ما كان اسما غالبا فنحو قولـك : يا سلم أقبل . . . »[٢٣٣] .

ومن أمثلته :

١ ـ يا سَلَمَ . — يا سلمة : اسم غالب

٢ ـ يا جاريَ . — يا جارية : اسم عام

٣ ـ يا شَا . — يا شاة : ثلاثة أحرف مع الهاء .

الباب الثالث : ترخيم ما آخره هاء التأنيث ـ لغة من لا ينتظر ـ

ـ قال سيبويه :

« هذا باب يكون فيه الاسم بعدما يحذف منه الهاء بمنزلة اسم يتصرف في الكلام

---

(٢٣٢) الكتاب ٢ / ٢٣٩-٢٤١ هـ ، ١ / ٣٢٩-٣٣٠ ب .

(٢٣٣) المصدر نفسه ١ / ٢٤١-٢٤٥ هـ ، ١ / ٣٣٠-٣٣٢ ب .

لم يكن فيه هاء قط ، وذلك قول بعض العرب ، وهو عنترة العبسي :

يدعون عنتر والرماح كأنها أشطان بئر في لبان الأدهم

... الخ . »[234] .

ومن أمثلته :

١ - يا عنترُ . يا عنترة .

٢ - يا امّ حمْزِ . يا ام حمزة .

الباب الرابع : ترخيم ما آخره هاء التأنيث التي يغيّر ما قبلها على لغة من لا ينتظر ، وما أشبه ذلك مما كان واواً

ـ قال سيبويه :

« هذا باب اذا حذفت منه الهاء ـ وجعلت الاسم بمنزلة ما لم تكن فيه الهاء ـ ابدلت حرفا مكان الحرف الذي يلي الهاء . . . وذلك قولك في عرقوة وقمحدوة ان جعلت الاسم بمنزلة اسم لم تكن فيه الهاء على حال : يا عرقي ويا قمحدي . . . الخ . »[235] .

ومن أمثلته :

١ - يا عَرْقِي . يا عرقوة

٢ - يا رَعِي . يا رعوم

الباب الخامس : ترخيم ما آخره حرفان زيدا معا

ـ قال سيبويه :

« هذا باب ما يحذف من آخره حرفان ، لأنهما زيادة واحدة بمنزلة حرف واحد زائد ،

(٢٣٤) الكتاب ١/٢٤٥-٢٤٨ ، ١/٣٣٢-٣٣٣ ب .

(٢٣٥) المصدر نفسه ٢/٢٤٩-٢٥٦ هـ ، ١/٣٣٣-٣٣٧ ب .

وذلك قولك في عثمان : يا عثم أقبل . . . الخ . »[236] .

ومن أمثلته :

١ - يا عُثْمَ .	يا عثمان .
٢ - يا أسْمَ .	يا أسماء

الباب السادس : ترخيم ما آخره حرفان أولهما زائد ساكن والآخر من نفس الاسم

ـ قال سيبويه :

« هذا باب يكون فيه الحرف الذي من نفس الاسم وما قبله بمنزلة زائد وقع وما قبله جميعا ، وذلك قولك في منصور يا منص أقبل ، وفي عمّار : يا عمّ أقبل . . . الخ . »[237] .

ومن أمثلته :

١ - يا مَنْصُ .	يا منصُورُ
٢ - يا عَنْتَرِ	يا عنترِيسُ

الباب السابع : ترخيم ما قبل آخره زائد للالحاق

ـ قال سيبويه :

« هذا باب تكون الزوائد فيه بمنزلة ما هو من نفس الحرف ، وذلك قولك : في قنوّر : يا قَنوّ أقبل . . . الخ . »[238] .

١ - يا قَنوّ	يا قنوّر بمنزلة الواو في جَدوَل
٢ - يا هَبَيَّ	يا هبيّخ بمنزلة الياء في عِثْيَر

(٢٣٦) الكتاب ٢/٢٥٦-٢٥٩ هـ ، ١/٣٣٧-٣٣٨ ب .

(٢٣٧) المصدر نفسه ٢/٢٥٩-٢٦٠ هـ ، ١/٣٣٨ ب .

(٢٣٨) الكتاب ٢/٢٦٠-٢٦١ هـ ، ١/٣٣٨-٣٣٩ب .

الباب الثامن : ترخيم ما آخره زائد بمنزلة هاء التأنيث

ـ قال سيبويه :

« هذا باب تكون الزوائد فيه ايضا بمنزلة ما هو من نفس الحرف ، وذلك قولك : في رجل اسمه حولايا أو بردرايا : يابردراي أقبل . . . الخ . »[239] .

ياحولايَ | يا حولايا الألف بمنزلة هاء التأنيث

الباب التاسع : ترخيم ما يردّ اليه المحذوف اذا طرحت الزيادة

ـ قال سيبويه :

« هذا باب ما اذا طرحت منه الزائدتان اللتان بمنزلة زيادة واحدة رجعت حرفا ، وذلك قولك في رجل اسمه قاضون ، يا قاضي أقبل . . . الخ . »[240] .

١ ـ يا قاضونَ | يا قاضي

٢ ـ قال تعالى : ﴿ غَيْرَ مُحِلِّي الصَّيدِ وأَنتُمْ حُرُمٌ ﴾ يا محلّي

الباب العاشر : ترخيم ما يحرّك فيه الحرف اذا طرحت الزيادة

ـ قال سيبويه :

« هذا باب يحرّك فيه الحرف الذي يليه المحذوف ، لأنه لا يلتقي ساكنان ، وهو

---

(٢٣٩) المصدر نفسه ٢/٢٦١-٢٦٢ هـ ، ١/٣٣٩ ب .

قال السيرافي (شرح كتاب سيبويه ٣/ ١٨٣ ، ١٨٤) :

«هذا الباب الى آخره في أن الالف الاخيرة في حولايا ، وبردرايا بمنزلة الهاء في درحاية وعفارية ، وانّا اذا رخّمنا حولايا وبردرايا لا نحذف غير الالف وان كان ما قبلها زائدا ، كما لانحذف ما قبل الهاء ، وان كان ما قبلها زائدا . »

(٢٤٠) المصدر نفسه ٢/٢٦٢-٢٦٣ هـ ، ١/٣٤٠ ب .

قولك في رجل اسمه رادّ : يا راد أقبل . . . الخ . »[241] .

١ ـ يا رادّ	يا رادِ	(رادِدِ)
يا مضارّ	يا مضارَ	(مُضَارِرِ)
٢ ـ يا محمرّ	يا مُحْمَرْ	(مُحْمَرِرِ)

الباب الحادي عشر : ترخيم بعض الأسماء المركّبة

ـ قال سيبويه :

« هذا باب الترخيم في الأسماء التي كلّ اسم فيها من شيئين كانا بائنين فضمّ أحدهما الى صاحبه فجعلا اسما واحدا بمنزلة عنتريس وحلكوك ، وذلك مثل حضرموت ، ومعدي كرب . . . فأقول في معدي كرب : معديّ ، وأقول في الاضافة الى أربعة عشر : أربعيّ . . . الخ . »[242] .

الباب الثاني عشر : الترخيم في غير النداء في ضرورة الشعر

ـ قال سيبويه :

« هذا باب ما رخمت الشعراء في غير النداء اضطرارا ، قال الراجز :

وقد وسطت مالكا وحنظلا

. . . الخ . »[243] .

أراد : وحنظلة .

---

(٢٤١) الكتاب ٢/٢٦٣-٢٦٧ هـ ، ١/٣٤٠-٣٤١ ب .
قال الرماني (شرح كتاب سيبويه ٣/٣) :
«باب ترخيم ما يحرك فيه الحرف لالتقاء الساكنين»

(٢٤٢) الكتاب ٢/٢٦٧-٢٦٩ هـ ، ١/٣٤١-٣٤٢ ب .
قال الرماني (شرح كتاب سيبويه ٣/٤) :
«باب ترخيم الاسم المركب من اسمين»

(٢٤٣) الكتاب ٢/٢٦٩-٢٧٤هـ ، ١/٣٤٢-٣٤٤ ب

استدراك :

ـ قال سيبويه في التنبيه على نوع من الضرورة الشعرية في غير النداء وهو ابدال الحروف :

« وأما قوله ، وهو رجل من بني يشكر :

لهـا أشـاريـرُ مـن لحـم تُـتَـمِّـرهُ ... مـن الثـعـالي ووخـزٌ من أرانيـهـا

فزعم ان الشاعر لما اضطرّ الى الياء أبدلها مكان الباء ، كما يبدلها مكان الهمزة . . .

ولوقلت هذا لقلت : يا مروي اذا أردت أن تجعل ما بقي من مروان بمنزلة ما بقي من حارث حين قلت : يا حار . »[٢٤٤] .

الوجه الرابع : النفي بلا
الباب الأول : أحكام النفي بلا

ـ قال سيبويه :

« هذا باب النفي بلا ، و (لا) تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين ، ونصبها لما بعدها كنصب انّ لما بعدها . . . الخ . »[٢٤٥] .

١ ـ لا رجلَ/لا رجلَ فيها .	وجه الكلام
٢ ـ لا فيها رجلَ .	لا يجوز

الباب الثاني : حذف التنوين في المنفي المضاف بلام الاضافة (لك)

ـ قال سيبويه :

« هذا باب المنفي المضاف بلام الاضافة : اعلم ان التنوين يقع من المنفي في هذا

---

(٢٤٤) الكتاب ١/٢٧٢-٢٧٤ هـ ، ١/٣٤٤ ب .

(٢٤٥) الكتاب ٢/٢٧٤-٢٧٦ هـ ، ١/٣٤٥ ب .

الموضع اذا قلت : لا غلام لك كما يقع من المضاف الى اسم ، وذلك اذا قلت : لا مثل زيد . . . الخ . »[٢٤٦] .

ومن أمثلته :

١ ـ لا غلامَ لك	بمنزلة : لا مثلَ زيدٍ/لا اباً لك
٢ ـ أ : لا يدي بها لك	قبيح أن تقوله
ب : لا يدين بها لك	اثبات النون أحسن

استدراك :

ـ قال سيبويه فيما لم يلِ لك :

« واعلم ان المنفي الواحد اذا لم يل لك فانما يذهب منه التنوين كما أُذْهِبَ من آخر خمسة عشر لا كما اذهب من المضاف ، والدليل على ذلك ان العرب تقول : لا غلامين عندك . . . فلم يجروا عليها ما أجروا على التنوين في هذا الباب ، لأنه مفارق للنون ، ولأنها تثبت فيما لا يثبت فيه . »[٢٤٧] .

١ ـ لا غلامين عندك	بمنزلة خمسة عشر
٢ ـ لا غلامين فيها	

ـ وقال سيبويه في (لا سيما زيد) :

« واعلم ان كل شيء حسن لك ان تعمل فيه (ربّ) حسن لك ان تعمل فيه (لا) ، وسألت الخليل رحمه الله عن قول العرب : ولا سيّما زيد . . . فمن ثمّ عملت فيه لا كما تعمل ربّ في مثل ، وذلك قولك : ربّ مثل زيد ، وقال أبو محجن الثقفي :

يــا ربّ مثلك في الـنسـاء غــريــرة ... بيضــاء قـد متّعتهــا بـطلاق . »[٢٤٨]

ولا سيما زيد .	بمنزلة : ربّ مثل زيد

---

(٢٤٦) المصدر نفسه ٢/٢٧٦-٢٨٦ هـ ، ١/٣٤٥-٣٥٠ ب .

(٢٤٧) الكتاب ٢/٢٨٣-٢٨٦ هـ ، ١/٣٤٩-٣٥٠ ب .

(٢٤٨) المصدر نفسه ٢/٢٨٦ هـ ، ١/٣٥٠ ب .

الباب الثالث : ما يثبت فيه التنوين من الأسماء المنفية

ـ قال سيبويه :

« هذا باب ما يثبت فيه التنوين من الأسماء المنفية ، وذلك من قبل أن التنوين لم يصر منتهى الجموع ، فصار كأنه حرف قبل آخر الاسم ، وانما يحذف في النفي والنداء منتهى الاسم ، وهو قولك : لا خيرا منه لك . . . الخ . »[249] .

ومن أمثلته :

١ ـ لا خيرا منه لك .

٢ ـ لا آمرا بالمعروف لك .

الباب الرابع : وصف المنفي بلا

ـ قال سيبويه :

« هذا باب وصف المنفي : اعلم أنك اذا وصفت المنفي ، فان شئت نوّنت صفة المنفي وهو أكثر في الكلام ، وان شئت لم تنوّن ، وذلك قولك : لا غلام ظريفا لك ، ولا غلام ظريف لك . . . الخ . »[250] .

أ ـ لا غلامَ ظريفاً لك .	أكثر في الكلام ، جعلوا لا والاسم بمنزلة اسم واحد
ب ـ لا غلامَ ظريفَ لك .	جعلوا الموصوف والوصف بمنزلة اسم واحد

---

(٢٤٩) المصدر نفسه ٢ /٢٨٧ـ٢٨٨ هـ ، ١ /٣٥٠ـ٣٥١ ب .

(٢٥٠) الكتاب ٢ /٢٨٨ـ٢٨٩ هـ ، ١ /٣٥١ ب .

الباب الخامس : هذا باب لا يكون الوصف فيه إلاّ منوّنا

ـ قال سيبويه :

« هذا باب لا يكون الوصف فيه إلاّ منوّنا وذلك قولك : لا رجل اليوم ظريفا ، ولا رجل فيها عاقلا . . . الخ . »[٢٥١] .

ومن أمثلته :

١ ـ لا رجلَ اليومَ ظريفاً .

٢ ـ لا ماءَ سماءٍ لك بارداً .

الباب السادس : ما تثبت فيه النون في المنفي المضاف بلام الاضافة (لك)

ـ قال سيبويه :

« هذا باب لا تسقط فيه النون وان وليت (لك) ، وذلك قولك : لا غلامين ظريفين لك . . . الخ . »[٢٥٢] .

الباب السابع : هذا باب ما جرى على موضوع المنفي

ـ قال سيبويه :

« هذا باب ما جرى على موضوع المنفيّ لا على الحرف الذي عمل في المنفي ، فمن ذلك قول ذي الرمة :

---

(٢٥١) المصدر نفسه ٢/٢٨٩-٢٩٠ هـ ، ١/٣٥١ ب .

(٢٥٢) المصدر نفسه ٢/٢٩٠-٢٩١ هـ ، ١/٣٥١-٣٥٢ ب .
هذا الباب يقابل الباب الثاني (حذف التنوين في المنفى المضاف بلام الاضافة) .

بهـا العـين والآرام لا عـدّ عنـدهـا ولا كـرع إلاّ المـغـارات والـرّبـل

... الخ . »[253] .

ومن أمثلته :

١ ـ لا مالَ له قليلٌ ولا كثيرٌ .

٢ ـ لا حولَ ولا قوّةً إلاّ بالله .

استدراك :

ـ قال سيبويه في التنبيه على مثل قوله (لا كالعشية زائرا) :

« وأمّا قول جرير :

يـا صـاحبيّ دنـا الـرواح فسيـرا لا كـالـعـشـيّـة زائـرا ومـزورا

... ونظير لا كزيد في حذفهم الاسم قولهم : لا عليك ، وانما يريد : لا بأس عليك ولا شيء عليك ، ولكنه حذف لكثرة استعمالهم ايّاه . »[254] .

١ ـ لا كالعشيّة زائراً	لا أرى كالعشيّة زائرا ، العشية ~~ليست بالزائر~~
٢ ـ أ : لا كزيدٍ رجلٌ	لا أحد كزيد رجلٌ ، الآخر هو الأول ـ رفعه على ما جاء في أمثلة الباب ـ
ب : لا كزيدٍ رجلاً	ما يَنْصِبُ نصبَ كم[255]

---

(٢٥٣) الكتاب ٢/٢٩١ـ٢٩٥ هـ ، ١/٣٥٢ـ٣٥٤ ب .

(٢٥٤) المصدر نفسه ٢/٢٩٣ـ٢٩٥ هـ ، ١/٣٥٣ـ٣٥٤ ب .

(٢٥٥) ينظر : المصدر نفسه ٢/١٧٣ هـ ، ١/٢٩٩ ب .

الباب الثامن : تكرار (لا) وابقاء الأسماء على حالها

ـ قال سيبويه :

« هذا باب ما لا تغيّر فيه (لا) الأسماء عن حالها التي كانت عليها قبل أن تدخل لا ، ولا يجوز ذلك إلّا أن تعيد لا الثانية . . . الخ . »[256](*)

١ ـ قال تعالى : ﴿ لا خَوْف عليهم ولا هُم يحزنون ﴾ .

٢ ـ قال تعالى : ﴿ لا فِيها غَوْلٌ ولا هُم عنها يُنْزَفون ﴾ فصل بين لا واسمها .

استدراك :

ـ قال سيبويه في ابقاء الاسم على حاله وان لم تكرر لا ، وقد تجري مجرى ليس :

« وتقول : لا أحد أفضل منك ، اذا جعلته خبرا . . . وان شئت قلت : لا أحد أفضل منك في قول من جعلها كليس . . . وليس أيضا كل شيء يخالف بلفظه يجري مجرى ما كان في معناه »[257] .

لا أحدٌ أفضلَ منك .

---

(٢٥٦) الكتاب ٢/٢٩٥ـ٣٠٠ هـ ، ١/٣٥٤ـ٣٥٦ ب .

(٢٥٧) المصدر نفسه ٢/٢٩٩ـ٣٠٠ هـ ، ١/٣٥٦ ب .

(*) استطرد سيبويه في الكلام على تغير الاسماء المعرفة وعدم اجرائها مجرى النكرة في هذا الباب (المصدر نفسه ٢/٢٩٦ـ٢٩٨ هـ ، ١/٣٥٤ـ٣٥٥ب) :

واعلم ان المعارف لا تجري مجرى النكرة في هذا الباب ، لان لا لا تعمل في معرفة ابدا . . . قال الشاعر :

بكت جزعا واسترجعت ثم آذنت
ركائبها أن لا الينا رجوعها»

الباب التاسع : نفي المعرفة بالحمل على الموضع

ـ قال سيبويه :

« هذا باب لا تجوز فيه المعرفة إلّا ان تحمل على الموضع . . . فمن ذلك قولك : لا غلام لك ولا العباس . . . الخ . »[258] .

الباب العاشر : ابقاء الأسماء على حالها وان لم تتكرر (لا)

ـ قال سيبويه :

« هذا باب ماذا لحقته لا لم تغيّره عن حاله التي كان عليها قبل ان تلحق . . . ولا يلزمك في هذا الباب تثنية لا ، كما لا تثنّى لا في الأفعال التي هي بدل منها ، وذلك قولك : لا مرحبا ولا أهلا . . . الخ . »[259] .

استدراك :

ـ قال سيبويه في استعمال (لا) في مواضع اخرى :

« واعلم ان (لا) قد تكون في بعض المواضع بمنزلة اسم واحد هي والمضاف اليه ليس معه شيء ، وذلك نحو قولك : أخذته بلا ذنب . . . وأمّا قولُ جرير . . . فانما هو حين حين ولا بمنزلة ما اذا الغيث . »[260] .

ومن أمثلته :

١ ـ أخذته بلا ذنب .　　　　اخذته بغيرِ ذنبٍ .

---

(٢٥٨) المصدر نفسه ٢/٣٠٠ـ٣٣١ هـ ، ١/٣٥٦ ب .

(٢٥٩) الكتاب ٢/٣٠١ـ٣٠٢ هـ ، ١/٣٥٦ـ٣٥٧ ب .

(٢٦٠) الكتاب ٢/٣٠٢ـ٣٠٥ هـ ، ١/٣٥٧ـ٣٥٨ ب .

٢ ـ«وقد علاك مشيبٌ حينَ لا حينِ» \ حينَ حينٍ

ـ قال سيبويه في تكرار (لا) في بعض المواضع :

« واعلم انه قبيح أن تقول: مررت برجل لا فارس حتى تقول : لا فارس ولا شجاع . . . وما جعلته خبرا للأسماء نحو : زيد لا فارس ولا شجاع . »[261] .

ـ قال سيبويه في استعمال (لا) في الاستفهام :

« واعلم أنّ لا في الاستفهام تعمل فيما بعدها كما تعمل فيه اذا كانت في الخبر ، فمن ذلك قوله : البيت لحسّان بن ثابت :

ألا طعان ولا فرسان عادية إلاّ تجشّؤكم عند التنانير

. . . ومعناه اللهم هب لي غلاما . »[262] .

ومن أمثلته :

١ ـ قول الشاعر :

ألا طِعانَ ولا فُرسانَ عاديةٌ ؟

٢ ـ ألا غلامَ لي ؟

الوجه الخامس : الاستثناء بإلاّ وما أشبهها

١ ـ باب تمهيد في أدوات الاستثناء

ـ قال سيبويه :

« هذا باب الاستثناء : فحرف الاستثناء إلاّ ، وما جاء من الأسماء فيه معنى إلاّ فغير وسوى ، وما جاء من الأفعال . . . وسأبيّن لك أحوال هذه الحروف ان شاء الله عزّ وجلّ الأول فالأول . »[263] .

---

(٢٦١) المصدر نفسه ٢/٣٠٥-٣٠٦ هـ ، ١/٣٥٨ ب .

(٢٦٢) المصدر نفسه ٢/٣٠٦-٣٠٩ هـ ، ١/٣٥٨-٣٥٩ ب .

(٢٦٣) الكتاب ٢/٣٠٩ هـ ، ١/٣٥٩ ب .

٢ - أبواب الاستثناء بإلاّ

الباب الأول : وجوه الاستثناء بإلاّ

ـ قال سيبويه :

« هذا باب ما يكون استثناء بإلاّ : اعلم أن إلاّ يكون الاسم بعدها على وجهين :

فأحد الوجهين أن لا تغيّر الاسم عن الحال التي كان عليها قبـل أن تلحق . . .

والوجه الآخر أن يكون الاسم بعدها خارجا مما دخل فيه ما قبله . . . الخ . »[٢٦٤] .

١ - ما أتاني إلاّ زيدٌ .

٢ - أتاني القومُ إلاّ زيداً .

الباب الثاني : الاستثناء من المنفي

ـ قال سيبويه :

« هذا باب ما يكون المستثنى فيه بدلا مما نفي عنه ما ادخل فيه ، وذلك قولك :

ما أتاني أحد إلاّ زيد . . . الخ . »[٢٦٥] .

ومن أمثلته :

١ - ما أتاني أحدٌ إلاّ زيدٌ .

٢ - ما مررت بأحدٍ إلاّ زيدٍ .

٣ - ما رأيت أحداً إلاّ زيداً .

---

(٢٦٤) المصدر نفسه ٢/ ٣١٠-٣١١ هـ ، ١/ ٣٦٠ ب .

(٢٦٥) المصدر نفسه ٢/ ٣١١-٣١٥ هـ ، ١/ ٣٦٠-٣٦٢ ب .

الباب الثالث : ما حمل على موضع العامل في الاسم والاسم

ـ قال سيبويه :

« هذا باب ما حمل على موضع العامل في الاسم والاسم ، لا على ما عمل في الاسم . . . وذلك قولك : ما أتاني من أحد إلاّ زيد ، وما رأيت من أحد إلاّ زيدا . . . الخ . »[٢٦٦] .

ومن أمثلته :

١ ـ ما أتاني من أحدٍ إلاّ زيدٌ .

٢ ـ ما رأيت من أحدٍ إلاّ زيداً .

الباب الرابع : المستثنى مبدل من الأول

ـ قال سيبويه :

« هذا باب النصب فيما يكون مستثنى مبدلا . . وعلى هذا : ما رأيت أحدا إلاّ زيدا . . . الخ . »[٢٦٧] .

ومن أمثلته :

١ ـ ما أتاني أحدٌ إلاّ زيداً .

٢ ـ انَّ لفلانٍ واللهِ مالاً إلاّ أنه شقيٌّ .

الباب الخامس : المستثنى ليس من الأول ـ الاستثناء المنقطع ـ

ـ قال سيبويه :

« هذا باب يختار فيه النصب ، لأن الآخر ليس من نوع الأول ، وهو لغة أهل

---

(٢٦٦) الكتاب ٢/٣١٥-٣١٨ هـ ، ١/٣٦٢-٣٦٣ ب .

(٢٦٧) المصدر نفسه ٢/٣١٩ هـ ، ١/٣٦٣ ب .

الحجاز ، وذلك قولك : ما فيها أحد إلاّ حمارا . . . الخ . »[٢٦٨] .

أ ـ لا أحدَ فيها إلاّ حماراً . أهل الحجاز

ب ـ لا أحدَ فيها إلاّ حمارٌ . بنو تميم

الباب السادس : الاستثناء في معنى (ولكن)

ـ قال سيبويه :

« هذا باب ما لا يكون إلاّ على معنى (ولكن) ، فمن ذلك قوله تعالى : ﴿ لا عاصِمَ اليومَ من أمرِ اللهِ إلاّ مَنْ رَحِمَ ﴾ . . . الخ . »[٢٦٩] .

١ ـ لا تكونَنَّ من فلانٍ في شيءٍ إلاّ سلاماً بسلامٍ .

٢ ـ ما زادَ إلاّ ما نقصَ وما نفعَ إلاّ ما ضَرَّ .

الباب السابع : المستثنى أنّ وأنْ مع صلتهما

ـ قال سيبويه :

« هذا باب ما تكون فيه أنّ وأنْ مع صلتهما بمنزلة غيرهما من الأسماء وذلك قولهم : ما أتاني إلاّ أنهم قالوا كذا وكذا . . الخ . »[٢٧٠] .

١ ـ ما أتاني إلاّ أنهم قالوا كذا وكذا .

٢ ـ ما منعني إلاّ أن يغضب عليٌّ فلان .

---

(٢٦٨) الكتاب ٢ /٣١٩-٣٢٥ هـ ، ١ /٣٦٣-٣٦٦ ب .

(٢٦٩) المصدر نفسه ٢ /٣٢٥-٣٢٩ هـ ، ١ /٣٦٦-٣٦٨ ب .

قال السيرافي (شرح كتاب سيبويه ٣ /٢٨٤) :

«هذا الباب يخالف الذي قبله في لغة بني تميم ، لانه لا يمكن فيه البدل ولا حذف الاسم الاول منه في التقدير ، كما امكن في قول بني تميم اذا قلت : ما فيها احدٌ الا حمارٌ ، اذا قدر : ما فيها الا حمارٌ على الوجهين اللذين ذكرناهما من قول بني تميم . . .»

(٢٧٠) الكتاب ٢ /٣٢٥-٣٢٩ هـ ، ٢ /٣٦٨-٣٦٩ ب .

الباب الثامن : الاستثناء من الموجب

ـ قال سيبويه :

« هذا باب لا يكون المستثنى فيه إلّا نصبا . . . وذلك قولك : أتاني القوم إلّا أباك . . . الخ . »[٢٧١] .

١ ـ أتاني القومُ إلّا أباك .

٢ ـ ما فيهم أحدٌ إلّا وقد قال ذلك إلّا زيداً . بمعنى : قد قالوا ذلك إلّا زيداً .

الباب التاسع : الاستثناء في معنى الوصف

ـ قال سيبويه :

« هذا باب ما يكون فيه إلّا وما بعدها وصفا بمنزلة مثل وغير ، وذلك قولك : لو كان معنا رجل إلّا زيد لغلبنا . . . الخ . »[٢٧٢] .

١ ـ قال تعالى : ﴿ لو كانَ فيهما آلِهَةٌ إلّا اللهُ لَفَسَدَتا ﴾ صفة

٢ ـ قال تعالى ﴿ لا يَسْتوي القاعدونَ مِنَ المؤمنينَ غَيْرُ أولي الضَّرَرِ ﴾ صفة

٣ ـ ما أتاني أحدٌ إلّا زيدٌ . صفة/بدل

الباب العاشر : تقديم المستثنى على المستثنى منه

ـ قال سيبويه :

« هذا باب ما يقدّم فيه المستثنى وذلك قولك : ما فيها إلّا أباك أحد . . . الخ . »[٢٧٣] .

---

(٢٧١) الكتاب ٢ / ٣٣٠-٣٣١ هـ ، ١ / ٣٦٩ ب .

(٢٧٢) المصدر نفسه ٢ / ٣٣١-٣٣٥ هـ ، ١ / ٣٧٠-٣٧١ ب .

(٢٧٣) المصدر نفسه ٢ / ٣٣٥-٣٣٨ هـ ، ١ / ٣٧١-٣٧٢ ب .

أ ـ ما فيها إلّا أباك أحدٌ .

ب ـ ما فيها إلّا أبوك أحدٌ . بعض العرب يجعلون (أحد) بدلا

الباب الحادي عشر : العطف على المستثنى المقدّم

ـ قال سيبويه :

« هذا باب ما تكون فيه في المستثنى الثاني بالخيار ، وذلك قولك : ما لي إلّا زيدا صديق وعمرا وعمرو . . . الخ . »[274] .

أ ـ ما لي إ لا زيداً صديقٌ وعمراً .	عطفه على (زيدا)
ب ـ ما لي إلّا زيداً صديقٌ وعمرٌو .	على تقدير (وعمرو لي)

الباب الثاني عشر : تكرار المستثنى

ـ قال سيبويه :

« هـذا باب تثنيـة المستثنى ، وذلك قـولك : مـا أتـاني إلّا زيـد إلّا عمـرا . . . الخ . »[275] .

ومن أمثلته :

أ ـ ما أتاني إلّا زيدٌ إلّا عمراً .

ب ـ ما أتاني إلّا زيداً إلّا عمرٌو .

---

(٢٧٤) الكتاب ٢/٣٣٨ هـ ، ١/٣٧٢ ب .

(٢٧٥) المصدر نفسه ٢/٣٣٨-٣٤١ هـ ، ١/٣٧٢-٣٧٤ ب .

الباب الثالث عشر : ما يكون مبتدأ بعد إلاّ

ـ قال سيبويه :

« هذا باب ما يكون مبتدأ بعد إلاّ ، وذلك قولك : ما مررت بأحد إلاّ زيد خير منه . . . الخ . »[276] .

ومن أمثلته :

١ ـ ما مررت بأحدٍ إلاّ زيدٌ خيرٌ منه .

٢ ـ والله لأفعلنّ كذا وكذا إلاّ حِلٌّ ذلك أن أفعل كذا وكذا[*] .

٣ ـ أبواب الاستثناء بما فيه معنى إلاّ

الباب الأول : الاستثناء بـ (غير)

ـ قال سيبويه :

« هذا باب غير : اعلم ان غيرا أبدا سوى المضاف اليه ، ولكنه يكون فيه معنى إلاّ فيجري مجرى الاسم الذي بعد إلاّ ، وهو الاسم الذي يكون داخلا فيما يخرج منه غيره ، وخارجا مما يدخل فيه غيره ، فأمّا دخوله فيما يخرج منه غيره : فأتاني القوم غير زيد . . . الخ . »[277] .

---

(٢٧٦) المصدر نفسه ٢/٣٤٢ هـ ، ١/٣٧٤ ب

(*) استطرد في التنبيه على ما كان مثل (والله لافعلن . . .) ولم يجر مجراه (الكتاب ٢/٣٤٢ هـ ، ١/٣٧٤ ب) :

«واما قولهم : والله لا افعل الا ان تفعل ، فان تفعل في موضع نصب ، والمعنى حتى تفعل أو كأنه قال : او تفعل والاول مبتدأ ومبني عليه»

يريد بالاول المثال : والله لافعلن كذا وكذا الا حل ذلك ان افعل كذا وكذا ، فهو من كلام سيبويه عليه ولكنه عزل عنه بالاستطراد المذكور ، ومعناه : لافعلن كذا وكذا الا ما لا يقع منه لتحله اليمين .

ينظر : الرماني ، شرح كتاب سيبويه ٣/٥٢ .

(٢٧٧) الكتاب ٢/٣٤٣-٣٤٤ هـ ، ١/٣٧٤-٣٧٥ ب .

١ ـ أتاني القوم غيرَ زيدٍ .	دخوله فيما يخرج منه غيره
٢ ـ ما أتاني غيرُ زيدٍ .	خروجه مما يدخل فيه غيره

الباب الثاني : حكم المستثنى في (غير) والعطف عليه

ـ قال سيبويه :

« هذا باب ما اجري على موضع غير ، لا على ما بعد غير : زعم الخليل ويونس جميعا أنه يجوز : ما أتاني غير زيد وعمرو ، والوجه الجرّ . . . الخ . »[٢٧٨] .

أ ـ ما أتاني غيرُ زيدٍ وعمرٍو .	الوجه الجرّ
ب ـ ما أتاني غيرُ زيد وعمرٌو .	

الباب الثالث : حذف المستثنى في (ليس غير) و (ليس إلاّ)

ـ قال سيبويه :

« هذا باب ما يحذف المستثنى فيه استخفافا ، وذلك قولك : ليس غير ، وليس إلاّ ، كأنه قال : ليس إلاّ ذاك ، وليس غير ذاك ، ولكنهم حذفوا ذلك تخفيفا واكتفاء بعلم المخاطب ما يعني . »[٢٧٩](*)

---

(٢٧٨) المصدر نفسه ٢/٣٤٤ هـ ، ١/٣٧٥ ب .

(٢٧٩) الكتاب ٢/٣٤٤-٣٤٧ هـ ، ١/٣٧٥-٣٧٦ ب .

الباب الرابع : الاستثناء بـ (لا يكون) و (ليس) وما أشبههما

ـ قال سيبويه :

« هذا باب لا يكون ، وليس ، وما أشبههما . . . وذلك قولك : ما أتاني القوم ليس زيدا . . . الخ . »[280] .

ومن أمثلته :

١ ـ ماأتاني القومُ ليس زيداً .

٢ ـ أتوني لا يكون زيداً .

٣ ـ ما أتاني أحدٌ خلا زيداً .

٤ ـ أتاني القومُ عدا عمراً .

٥ ـ أتاني القومُ حاشا زيدٍ .

استدراك[*] :

ـ قال سيبويه في (سواك) :

« وما أتاني القوم سواك ، فزعم الخليل رحمه الله أن هذا كقولك : أتاني القوم مكانك ، وما أتاني أحد مكانك ، إلا أن في سواك معنى الاستثناء . »[281] .

(*) استطرد في الكلام على ما يحذف استخفافا ليحتج به (المصدر نفسه ٢/٣٤٥-٣٤٧ هـ ، ١/٣٧٥-٣٧٦ب) :

«وسمعنا بعض العرب الموثوق بهم يقول : ما منهمامات حتى رأيته في حال كذا وكذا ، وإنما يريد ما منهما واحد مات . . فليس حذف المضاف اليه في كلامهم باشد من حذف تمام الاسم . »

(٢٨٠) المصدر نفسه ٢/٣٤٧-٣٥٠ هـ ، ١/٣٧٦-٣٧٧ ب .

(٢٨١) المصدر نفسه ٢/٣٥٠ هـ ، ١/٣٧٧ ب .



الجزء الثاني من أبواب النحو في الكتاب

أحكام الاسناد
« الأقسام الاخرى للأسماء »

عالج سيبويه الاسناد في ثلاثة أقسام مع الاسم المظهر التام . وههنا يعالج أحكام الاسناد مع الأقسام الاخرى للاسم وهي[٢٨٢] :

القسم الأول : علامات المضمرين

القسم الثاني : الاسم الناقص

القسم الثالث : ما لا ينصرف

القسم الرابع : الأسماء التي لا تغيّر في باب الحكاية

القسم الأول : علامات المضمرين[٢٨٣]

عنوان الأبواب : « هذا باب مجرى علامات المضمرين وما يجوز فيهن كلّهنّ وسنبين ذلك ان شاء الله »[٢٨٤]

الباب الأول : « هذا باب علامات المضمرين (المرفوعين) . »[٢٨٥] .

الباب الثاني : مواقع علامات المضمر المنفصل المرفوع .

ـ قال سيبويه :

« هٰذا باب استعمالهم علامة الأضمار الذي لا يقع موقع ما يضمر في الفعل اذا

---

(٢٨٢) منهج كتاب سيبويه ، ١٤٢ .

(٢٨٣) المصدر نفسه ١٨٥ .

(٢٨٤) الكتاب ٢ / ٣٥٠ هـ ، ١ / ٣٧٧ ب .

(٢٨٥) المصدر نفسه ٢ / ٣٥٠-٣٥٢ هـ ، ١ / ٣٧٧-٣٧٨ ب .

لم يقع موقعه فمن ذلك قولهم : كيف أنت . . . الخ »[286] .

الباب الثالث : « هذا باب علامة المضمرين (المنصوبين) . »[287] .

الباب الرابع : مواقع علامات المضمر المنفصل المنصوب .

ـ قال سيبويه :

« هذا باب استعمالهم أيّا اذا لم تقع مواقع الحروف التي ذكرنا ، فمن ذلك قولهم : ايّاك رأيت . . . الخ »[288] .

الباب الخامس : الاضمار فيما جرى مجرى الفعل[289] .

الباب السادس : الاضمار الذي يجوز في الشعر[290] .

الباب السابع : « هذا باب علامة اضمار (المجرور) . »[291] .

الباب الثامن : « هذا باب اضمار المفعولين اللذين تعدّى اليهما فعل الفاعل »[292] .

الباب التاسع : ما لا يجوز من الاضمار في الأفعال المتعدية الى مفعول واحد .

---

(٢٨٦) المصدر نفسه ٢/٣٥٢-٣٥٥ ه ، ١/٣٧٨-٣٧٩ ب .
قال الرماني (شرح كتاب سيبويه ٣/٦١) :
«باب مواقع علامة الاضمار المنفصل المرفوع» .

(٢٨٧) الكتاب ٢/٣٥٥-٣٥٦ هـ ، ١/٣٨٠ ب .

(٢٨٨) المصدر نفسه ٢/٣٥٦-٣٦٠ هـ ، ١/٣٨٠ - ٣٨٢ ب .
قال الرماني (شرح كتاب سيبويه ٣/٦٤) :
«باب مواقع ايا في الاضمار»

(٢٨٩) الكتاب ٢/٣٦٠-٣٦٢ هـ ، ١/٣٨٢ ب .

(٢٩٠) المصدر نفسه ٢/٣٦٢ هـ ، ١/٣٨٢ ب .
قال الرماني (شرح كتاب سيبويه ٣/٦٦) :
«باب الاضمار الذي يجوز في الشعر» .

(٢٩١) الكتاب ٢/٣٦٢-٣٦٣ هـ ، ١/٣٨٣ ب .

(٢٩٢) المصدر نفسه ٢/٣٦٣-٣٦٦ هـ ، ١/٣٨٣-٣٨٥ ب .

ــ قال سيبويه :

« هذا باب لا تجوز فيه علامة المضمر المخاطب . . . الخ »[٢٩٣] .

الباب العاشر : « هذا باب علامة اضمار المنصوب المتكلم والمجرور المتكلم»[٢٩٤] .

الباب الحادي عشر : الاضمار في لولاك ولولاي وعساك .

ــ قال سيبويه :

« هذا باب ما يكون مضمرا فيه الاسم متحولا عن حالة اذا أظهر بعده الاسم وذلك لولاك ولولاي . . . الخ . »[٢٩٥] .

الباب الثاني عشر : « هذا باب ما تردّه علامة الأضمار الى أصله »[٢٩٦] .

الباب الثالث عشر : اشراك المظهر المضمر .

ــ قال سيبويه :

« هذا باب ما يحسن أن يشرك المظهر المضمر فيما عمل ، وما يقبح ان يشرك المظهر المضمر فيما عمل فيه . . . الخ »[٢٩٧].

الباب الرابع عشر : « هذا باب ما لا يجوز فيه الاضمار من حروف الجر »[٢٩٨] .

الباب الخامس عشر : باب التوكيد بالضمير .

ــ قال سيبويه :

« هذا باب ما تكون فيـه أنت ، وأنا ، ونحن ، وهـو ، وهم ، وهنّ ، وأنتنّ ،

---

(٢٩٣) المصدر نفسه ٢/٣٦٦-٣٦٨ هـ ، ١/٣٨٥-٣٨٦ ب .

(٢٩٤) المصدر نفسه ٢/٣٦٨-٣٧٣ هـ ، ١/٣٨٦-٣٨٨ ب .

(٢٩٥) المصدر نفسه ٢/٣٧٣-٣٧٦ هـ ، ١/٣٨٨-٣٨٩ ب .

(٢٩٦) المصدر نفسه ٢/٣٧٦-٣٧٧ هـ ، ١/٣٨٩ ب .

(٢٩٧) المصدر نفسه ٢/٣٧٧-٣٨٣ هـ ، ١/٣٨٩-٣٩٢ ب .
قال الرماني (شرح كتاب سيبويه ٣/٤٥) :
«باب اشراك المظهر للمضمر»

(٢٩٨) الكتاب ٢/٣٨٣-٣٨٥ هـ ، ١/٣٩٢ ب .

وهما ، وأنتما ، وأنتم وصفا . . . وذلك قولك : مررت بك أنت ، ورأيتك أنت ، وانطلقت أنت . . . »[٢٩٩] .

استدراك :

ـ قال سيبويه في بدل المضمر من المضمر المرفوع الذي يلتبس بالصفة (التوكيد) :

« فان أردت أن تجعل مضمرا بدلا من مضمر قلت : فعلت أنت وفعل هو ، فأنت وهو ، وأخواتها نظيرة ايّاه في النصب »[٣٠٠] .

ـ وقال سيبويه في بدل المضمر من المظهر وانه لا يكون وصفا (توكيدا) :

« واعلم أن هذا المضمر يجوز أن يكون بدلا من المظهر ، وليس بمنزلته في أن يكون وصفا له . . . كأنك قلت : زيدا رأيت أو رأيت زيدا ثم قلت : ايّاه رأيت ، وكذلك أنت وهو وأخواتها في الرفع »[٣٠١] .

ـ وقال سيبويه في قبح وصف (توكيد) المضمر والمظهر بالمضمر :

« واعلم أنه قبيح أن تقول : مررت به وبزيد هما . . . وان أراد البدل قال : مررت به وبزيد بهما ، لا بد من الباء الثانية في البدل »[٣٠٢] .

---

(٢٩٩) المصدر نفسه ٢/٣٨٥-٣٨٧ هـ ، ١/٣٩٢-٣٩٣ ب .

قال الرماني (شرح كتاب سيبويه ٣/ ٥٠) :

«باب التوكيد بالمضمر»

(٣٠٠) المصدر نفسه ٢/٣٨٦-٣٨٧ هـ ، ١/٣٩٣ ب .

ينظر : المصدر نفسه ٢/٣٨٥ هـ ، ١/٣٩٢ ب .

وفيه «انطلقت أنت»

(٣٠١) الكتاب ٢/٣٨٦ هـ ، ١/٣٩٣ ب .

قال السيرافي (شرح كتاب سيبويه ٣/ ٤١٠) :

«لما كان المضمر اعرف من الظاهر لم يجعل توكيدا للظاهر ، لان التوكيد صفة» .

(٣٠٢) الكتاب ٢/٣٨٧ هـ ، ١/٣٩٣ ب .

الباب السادس عشر : باب من البدل بالضمير .

ـ قال سيبويه :

« هذا باب من البدل أيضا ، وذلك قولك : رأيته ايّاه نفسه . . . الخ »[303] .

الباب السابع عشر : باب ضمائر الفصل .

ـ قال سيبويه :

« هذا باب ما يكون فيه هو وأنت وأنا ونحن وأخواتهن فصلا اعلم انّهنّ لا يكنّ فصلاً إلاّ في الفعل ولا يكنّ كذلك إلاّ في كل فعل الاسم بعده بمنزلته في حال الابتداء ، واحتياجه الى ما بعده كاحتياجه اليه في الابتداء . . . الخ »[304] .

---

(٣٠٣) المصدر نفسه ٢/٣٨٧ هـ ، ١/٣٩٣ ب .

(*) استطرد سيبويه في اعراب (نفسه) (المصدر نفسه ٢/٣٨٧ـ٣٨٨ هـ ، ١/٣٩٣ـ٣٩٤ ب) :
«فامّا (نفسه) حين قلت : رأيته اياه نفسه فوصف بمنزلة هو . . . ونفسه يجزىء من ايّا ، كما تجزىء منه الصفة ، لانّك جئت بها توكيدا وتوضيحا ، فصارت كالصفة .»

(٣٠٤) الكتاب ٢/٣٨٩ـ٣٩٥ هـ ، ١/٣٩٤ـ٣٩٦ ب .

(*) استطرد سيبويه فيما لا يصح أن يكون من مواضع الفصل (المصدر نفسه ٢/٣٩٤ـ٣٩٥ هـ ، ١/٣٩٦ ب) :

«واذا قلت : كان زيد أنت خير منه . . . لانك انما تفصل بالذي تعني به الاول اذا كان ما بعد الفصل هو الاول وكان خبره . . . واذا اخرجت هو من قولك : كان زيد هو خيرا منك لم يفسد المعنى .»

«واما اذا كان ما بعد الفصل هو الاول قلت : هذا عبدالله هو خير منك . . فلا تكون هو وأخواتها فصلا فيها وفي اشباهها هاهنا ، لان ما بعد الاسم هنا ليس بمنزلة ما يبنى على المبتدأ . . . لان ما بعد الاسماء ها هنا لا يفسد تركه الكلام فيكون دليلا على أنه فيما تكلّمه به ، وانما يكون هو فصلا في هذه الحال .»

وثم أستطراد آخر هو (باب فيما لا يكون من مواضع الفصل) (المصدر نفسه ٢/٣٩٥ـ٣٩٨ هـ ، ١/٣٩٧ ب) : «هذا باب لا تكون هو واخواتها فيه فصلا . . .»

القسم الثاني : الاسم الناقص[٣٠٥]

النوع الأول : الأسماء الموصولة (أيّ ، مَنْ ، الذي وفروعه)

الباب الأول : أيّ ومَنْ

ـ قال سيبويه :

« هذا باب (أيّ) . . . وتقول : أيّها تشاء لك ، فتشاء صلة لأيّها حتى كمل اسما ، ثم بنيت : لك على أيّها ، كأنك قلت : إلذي تشاء لك . . . وكذلك (من) تجري مجرى أيّ في الذي ذكرنا وتقع موقعه . . . الخ . »[٣٠٦] .

الباب الثاني : باب أيّ المعربة

ـ قال سيبويه :

« هذا باب مجرى أيّ مضافا على القياس ، وذلك قولك : اضرب أيُّهم هو أفضل . . . الخ »[٣٠٧] .

الباب الثالث : أيّ المضافة الى الأسماء الموصولة : مَنْ والذي وفروعه

ـ قال سيبويه :

« هذا باب أيّ مضافا الى ما لا يكمل اسما إلاّ بصلة ، فمن ذلك قولك : اضرب أيُّ (مَنْ) رأيت أفضل ، فمن كمل اسما برأيت فصار بمنزلة (القوم) ، فكأنك قلت :

---

(٣٠٥) منهج كتاب سيبويه ، ١٦٤ .

(٣٠٦) الكتاب ٢/٣٩٨ - ٤٠٣ ، ١/٣٩٧ - ٣٩٩ ب .

(٣٠٧) المصدر نفسه ٢/٤٠٣-٤٠٤ هـ ، ١/٣٩٩ ب .

قال الرماني (شرح كتاب سيبويه ٣/٨١) :

«باب اي الذي لا يصلح فيه البناء» .

أيّ القوم أفضل ، وأيّهم أفضل ، وكذلك : أيّ (الذين) رأيت في الدار أفضل . . . الخ . »[308] .

النوع الثاني : باب (ذا) التي بمنزلة الذي

ـ قال سيبويه :

« هذا باب اجرائهم (ذا) وحده بمنزلة الذي ، وليس يكون كالذي إلاّ مع ما ، ومن في الاستفهام ، فيكون ذا بمنزلة الذي ، ويكون ما حرف الاستفهام ، واجرائهم ايّاه مع ما بمنزلة اسم واحد .

أمّا اجراؤهم ذا بمنزلة الذي فهو قولك : ماذا رأيت ؟ فيقول : متاع حسن . . . وأمّا اجراؤهم ايّاه مع ما بمنزلة اسم واحد فهو قولك : ما ذا رأيت ؟ فتقول : خيرا ، كأنك قلت : ما رأيت ؟ . . . الخ . »[309] .

---

(٣٠٨) الكتاب ١/٤٠٤-٤٠٧ هـ ، ١/٣٩٩-٤٠١ ب .

(*) استطرد سيبويه في الكلام على تأنيث أي وتذكيره (المصدر نفسه ٢/٤٠٧ هـ ، ٢/٤٠١ ب) .

«وسألت الخليل رحمه الله عن قولهم : أيهن فلانة ، وأيتهن فلانة . . . كما ان بعض العرب فيها زعم الخليل رحمه الله يقول : كلتهن منطلقة . »

وثمة خمسة ابواب إستطراد في السؤال باي ومن ، ثم باب سادس في احوال صلة (مَنْ) من حيث العدد والنوع ، وهذه الابواب هي : (المصدر نفسه ٢/٤٠٧-٤١٦ هـ ١/٤٠١-٤٠٤ ب) :

- «هذا باب اي اذا كنت مستفهما بها عن نكرة . . . الخ . »
- «هذا باب من اذا كنت مستفهما بها عن نكرة . . . الخ . »
- «هذا باب ما لا يحسن فيه من كما يحسن فيما قبله . . . الخ . »
- «هذا باب اختلاف العرب في الاسم المعروف الغالب اذا استفهمت عنه بـ (من) . . . الخ . »
- «هذا باب من اذا اردت أن يضاف لك من تسأل عنه . . . الخ . »
- «هذا باب اجرائهم صلة من وخبره اذا عنيت اثنين كصلة اللذين . . . الخ . »

(٣٠٩) الكتاب ١/٤١٦-٤١٩ هـ ، ١/٤٠٤-٤٠٦ ب .

النوع الثالث : الحروف المصدرية التي تكون اسما مع الفعل المضارع المنصوب والمرفوع والفعل المضارع المرفوع الذي يقع في موضع الاسم

الباب الأول : أن ، وكي ، ولن

ـ قال سيبويه :

« هذا باب اعراب الأفعال المضارعة للأسماء : أعلم أنّ هذه الأفعال لها حروف تعمل فيها فتنصبها . . . وهي : أن ، وذلك قولك : اريد أن تفعل ، وكي ، وذلك : جئتك لكي تفعل ، ولن . . . الخ . »(٣١٠)(*) .

الباب الثاني : الحروف التي تضمر فيها أن .

ـ قال سيبويه :

« هذا باب الحروف التي تضمر فيها أن ، وذلك اللام التي في قولك : جئتك لتفعل . . . فاذا أضمرت أن حسن الكلام ، لأن (أن وتفعل) بمنزلة اسم واحد ، كما أن

قال السيرافي (شرح كتاب سيبويه ٣/٤٦٤) :

«قد اشتمل هذا الباب على الكلام في (ماذا) ، وقد فسره سيبويه وغيره على الوجهين اللذين ذكرناهما . »

(*) استطرد سيبويه في الكلام على ما تلحقه الزيادة في الاستفهام للانكار (المصدر نفسه ١/٤١٩-٤٢٢ هـ ، ١/٤٠٦-٤٠٧ ب) :

«هذا باب ما تلحقه الزيادة في الاستفهام اذا أنكرت أن تثبت رأيه . . . وذلك قولك اذا قال : رأيت زيدا أزيدنيه ؟! . . الخ . »

(٣١٠) الكتاب ٣/٥ هـ ، ١/٤٠٧ ب .

(*) استطرد سيبويه في الكلام على تركيب لن :

«فاما الخليل فزعم انها (لا ان) . . . ولو كانت على ما يقول الخليل كما قلت : اما زيدا فلن اضرب ، لان هذا اسم ، الفعل صلة فكأنه قال : اما زيد فلا الضرب له . »

الـذي وصلته بمنـزلة اسم واحـد فاذا قلت : هـو الذي فعـل ، فكـأنـك قلت . ـو الفاعل . . . الخ . »[٣١١] .

البـاب الثالث : الفعـل المضارع الـذي يقع في مـوضع الاسم ، ومـا يقـع مـع ما المصدرية وما أشبهها .

ـ قال سيبويه في ما المصدرية مع الفعل المضارع المرفوع :

« هذا باب وجه دخول الرفع في هذه الأفعال المضارعة للأسماء : اعلم أنها اذا كانت في موضع اسم بني على مبتدأ . . . فانها مرتفعة . . . إلاّ أن من الحروف ما لا يدخل إلاّ على الأفعال التي في موضع الأسماء المبتدأة ، وتكون الأفعال أولى من الأسماء حتى لا يكون بعدها مذكور يليها إلاّ الأفعال ، وسنبينّ ذلك ان شاء الله ، وقد بينّ فيما مضى ومن ذلك أيضا : ائتني بعدما تفرغ ، فـ (ما) و (تفرغ) بمنزلة (الفـراغ) فتفرغ صلة ، وهي مبتدأة ، وهي بمنزلتها في الذي اذا قلت : بعد (الذي تفرغ) ، فتفرغ في موضع مبتدأ ، لأن (الذي) لا يعمل في شيء والأسماء بعده مبتدأة . »[٣١٢] .

استدراك :

ـ قال سيبويه في وجه رفع الفعل المضارع :

« ومن زعم أن الأفعال ترتفع بالابتداء ، فانه ينبغي أن ينصبها اذا كانت في موضع ينتصب فيه الاسم ، ويجرّها اذا كانت في موضع ينجرّ فيه الاسم ، ولكنها ترتفع بكينونتها في موضع الاسم »[٣١٣] .

---

(٣١١) المصدر نفسه ٢/٥ـ٨ هـ ، ١/٤٠٧ـ٤٠٨ ب .

(*) استطرد سيبويه في الكلام على جزم الافعال المضارعة (المصدر نفسه ٣/٨ـ٩ هـ ، ١/٤٠٨ـ٤٠٩ ب) :

«هذا باب ما يعمل في الافعال فيجزمها ، وذلك : لم ، ولما ، واللام التي في الامر . . ولا في النهي . . . الخ .»

(٣١٢) الكتاب ٣/٩ـ١٢ هـ ، ١/٤٠٩ـ٤١٠ ب .

(٣١٣) المصدر نفسه ٣/١١ هـ ، ١/٤١٠ ب .

ـ وقال سيبويه فيما أشبه ما المصدرية مع الفعل المضارع المرفوع حيث يقع الفعل موقع الاسم :

« ومن ذلك أيضا : كدت أفعل ذاك ، وكدت تفرغ . . . ومثل ذلك : عسى يفعل ذاك ، فصارت كدت ونحوها بمنزلة كنت عندهم ، كأنك قلت : كدت (فاعلا) ثم وضعت (أفعل) في موضع (فاعل) ، ونظير هذا في العربية كثير . . . وتقول : لو (أنّ زيدا جاء) لكان كذا وكذا ، فمعناه لو (مجيء زيد) ، ولا يقال : لو (مجيء زيد) . »[٣١٤] .

استدراك :

ـ قال سيبويه لينبّه على ما لا يصح وقوع الفعل فيه موقع الاسم كما لا يصح وقوع الاسم موقع الفعل في قوله المتقدم : « ولا يقال لو مجيء زيد » :

« وتقول في التعجب : ما (أحسن) زيدا ، ولا يكون الاسم في موضع ذا فنقول (ما محسن) زيدا . »[٣١٥] .

الباب الرابع : باب اذن ووقوع الفعل المضارع موقع الاسم بعد (أرى)

ـ قال سيبويه :

« هذا باب اذن : اعلم أنَّ (اذن) إذا كانت مبتدأة عملت في الفعل عمل (أرى) في الاسم اذا كانت مبتدأة ، وذلك قولك : اذن اجيئك . . . الخ »[٣١٦] .

---

(٣١٤) الكتاب ٣/١١ هـ ، ١/٤١٠ ب .

(٣١٥) المصدر نفسه ٣/١٢ هـ ، ١/٤١٠ ب .

ثم استأنف سيبويه الكلام على ما اشبه ما المصدرية مع الفعل المضارع وكذلك : كدت افعل ذاك ، ومثل ذلك : عسى يفعل ذاك :

«ومنه : قد جعل يقول ذاك . . . الخ . »

(٣١٦) المصدر نفسه ٣/١٢-١٦ هـ ، ١/٤١٠-٤١٢ ب .

الباب الخامس : باب حتى في النصب والرفع

ــ قال سيبويه :

« اعلم أنّ حتى تنصب على وجهين :

فأحدهما : أن تجعل الدخول غاية لمسيرك ، وذلك قولك : سرت حتى أدخلها ، كأنك قلت : سرت الى أن أدخلها ، فالناصب للفعل ههنا هو الجار للاسم اذا كان غاية ، فالفعل اذا كان غاية نصب ، والاسم اذا كان غاية جرّ وهذا قول الخليل .

وأمّا الوجه الآخر : فان يكون السير قد كان والدخول لم يكن ، وذلك اذا جاءت مثل كي التي فيها اضمار أن وفي معناها ، وذلك قولك : كلّمته حتى يأمر لي بشيء .

واعلم أن حتى يرفع الفعل بعدها على وجهين . . . والرفع ههنا في الوجهين جميعا كالرفع في الاسم . . . الخ . »[317] .

الباب السادس : باب حتى في الاتصال والغاية[318] .

الباب السابع : باب حتى في العمل فيه من اثنين[319] .

الباب الثامن : باب الفاء في النصب والرفع .

ــ قال سيبويه :

« اعلم ان ما انتصب في باب الفاء ، ينتصب على اضمار أن ، وما لم ينتصب فانه يشرك الفعل الأول فيما دخل فيه ، أو يكون في موضع مبتدأ أو مبني على مبتدأ أو موضع اسم مما سوى ذلك ، وسابين ذلك ان شاء الله .

تقول : لا تأتيني فتحدّثني . . . فلما نووا أن يكون الأول بمنزلة قولهم : لم يكن اتيان ، استحالوا أن يضموا الفعل اليه ، فلما أضمروا أن حسن ، لأنه مع الفعل بمنزلة

---

(٣١٧) الكتاب ٣/١٦-٢٠ هـ ، ١/٤١٣-٤١٤ ب .

(٣١٨) المصدر نفسه ٣/٢٠-٢٥ هـ ، ١/٤١٤-٤١٦ ب .

(٣١٩) المصدر نفسه ٣/٢٥-٢٧ هـ ، ١/٤١٦-٤١٨ ب .

الاسم . . . الخ . »[٣٢٠](*) .

الباب التاسع : باب الواو في النصب والرفع

ـ قال سيبويه :

« هذا باب الواو : اعلم أن الواو ينتصب ما بعدها في غير الواجب من حيث انتصب ما بعد الفاء ، وانها تشرك بين الأول والآخر كما تشرك الفاء . . . الخ . »[٣٢١] .

الباب العاشر : باب او في النصب والرفع

ـ قال سيبويه :

« هذا باب أو : اعلم أن ما انتصب بعد أو فانه ينتصب على اضمار أن كما انتصب في الفاء والواو على اضمارها . . . ولو رفعت لكان عربيا . . . الخ . »[٣٢٢] .

الباب الحادي عشر : باب في اشراك الفعل بأن او انقطاعه عن الأول[٣٢٣] .

النوع الرابع : ما يكون بمنزلة الذي مما يجازى به

الباب الأول : تمهيد في باب الجزاء وما يجازى به وأنواعه[٣٢٤] .

الباب الثاني : الأسماء التي يجازى بها وتكون بمنزلة الذي .

---

(٣٢٠) الكتاب ٣/٢٨-٤١ هـ ، ١/٤١٨-٤٢٤ ب .

(٣٢١) المصدر نفسه ٣/٤١-٤٦ هـ ، ١/٤٢٤-٤٢٧ ب .

(٣٢٢) المصدر نفسه ٣/٤٦-٥٢ هـ ، ١/٤٢٧-٤٣٠ب .

(٣٢٣) المصدر نفسه ٣/٥٢-٦٥ هـ ، ١/٤٣٠-٤٣١ ب .

(*) استطرد سيبويه في الكلام على الجزم بالفاء (المصدر نفسه ٣/٣٤-٣٥ هـ ، ١/٤٢١ ب) :

«وتقول : ألم تأتنا فتحدثنا . . . .

وتقول : كأنك لم تأتنا فتحدثنا ، وان حملت على الاول جزمت ، وقال رجل من بني دارم :

كأنك لم تذبح لاهلك نعجة

فيصبح ملقى بالفناء اهابها»

قال الشنتمري (تحصيل عين الذهب ، حاشية ١/٤٢١-٤٢٢ب) :

«الشاهد فيه نصب ما بعد الفاء على الجواب وان كان معنى الكلام الايجاب . . . الخ»

(٣٢٤) الكتاب ٣/٥٦-٦٩ هـ ، ١/٤٣٨ ب .

ـ قال سيبويه :

« هذا باب الأسماء التي يجازى بها وتكون بمنزلة الـذي ، وتلك الأسماء : من ، وما ، وأيّهم ، فاذا جعلتها بمنزلة الذي قلت : ما تقول أقـول ، فيصير (تقـول) صلة لـ (ما) حتى تكمل اسما ، فكأنك قلت : الذي تقول أقول . . . الخ . »[٣٢٥] .

الباب الثالث : أسماء الجزاء التي تدخل عليها أنّ وكان فتكون بمنزلة الذي .

ـ قال سيبويه :

« هذا باب ما تكون فيه الأسماء التي يجازى بها بمنزلة الذي ، وذلك قولك : انّ من يأتيني آتيه ، وكان من يأتيني آتيه ، وليس من يأتيني آتيه ، وانما أذهبت الجزاء من هاهنا ، لأنك أعملت كان وانّ . . . الخ . »[٣٢٦] .

الباب الثالث : أسماء الجزاء التي يدخل عليها الاستفهام وما أشبهه فتكون بمنزلة الذي .

ـ قال سيبويه :

« هذا باب يذهب فيه الجزاء من الأسماء كما ذهب في أنّ وكان وأشباههما غير أنّ وكان عوامل فيما بعدهن ، والحروف في هذا الباب لا يحدثن فيما بعدهن من الأسماء شيئا كما أحدثت أنّ وكان وأشباههما . . . فمن ذلك قولك : أتذكر اذ من يأتينا نأتيه ، وما من يأتينا نأتيه ، وأمّا من يأتينا فنحن نأتيه . . . الخ . »[٣٢٧] .

الباب الرابع : أسماء الجزاء التي تدخل عليها حروف الجر فيجوز أن تكون بمنزلة الذي .

ـ قال سيبويه :

« هذا باب اذا ألزمت فيه الأسماء التي تجازى بها حروف الجرّ لم تغيّرها عن الجزاء ،

---

(٣٢٥) المصدر نفسه ٣/٦٩-٧١ هـ ، ١/٤٣٨ ب .
قال الرماني (شرح كتاب سيبويه ٣/١٣٣) :
«باب الاسماء التي تصلح فيها الصلة والجزاء» .

(٣٢٦) الكتاب ٣/٧١-٧٤ هـ ، ١/٤٣٨-٤٤٠ ب .

(٣٢٧) الكتاب ٣/٧٤-٧٩ هـ ، ١/٤٤٠-٤٤٣ ب .

وذلك قولك : على أيّ دابة أحمل أركبه ، وبمن تؤخذ أوخذ به . . . فإن قلت : بمن تمرُّ به أمرُّ ، وعلى أيّهم تنزلُ عليه أنزلُ ، وبما تأتيني به آتيك ، رفعت لأن الفعل انما أوصلته الى الهاء بالباء الثانية ، والباء الاولى للفعل الآخر ، فتغيّر عن حال الجزاء كما تغيّر عن حال الاستفهام ، فصارت بمنزلة الذي . . . الخ . »(٣٢٨)(*) .

---

(٣٢٨) المصدر نفسه ١/٧٩-٨٢ هـ ، ١/٤٤٢-٤٤٣ ب .

(*) استطرد سيبويه فيما يدخل على الجزاء ولا يكون بمنزلة الذي ، وهذه الابواب هي (المصدر نفسه ٣/٨٢-٨٥ هـ ، ١/٤٤٣-٤٤٥ب) :

- «هذا باب اي الجزاء اذا ادخلت فيه الف الاستفهام . . . الخ . »
- «هذا باب الجزاء اذا كان القسم في أوله . . . الخ . »

وثمة ابواب استطراد في الجزاء حيث يصح الجزم (المصدر نفسه ٣/٨٥-١٠٠ هـ ، ١/٤٤٥-٤٥٢ب) .

- «هذا باب ما يرتفع بين الجزمين وينجزم بينهما . . . الخ . »
- «هذا باب من الجزاء ينجزم فيه الفعل . . . الخ . »
- «هذا باب الحروف التي تنزل بمنزلة الامر والنهي ، لان فيها معنى الامر والنهي . . . وكذلك ما اشبه هذا . »

ويلي هذه الابواب مسائل منفردة في موضع الجزاء وهي اسئلة اجاب عنها الخليل ليتم بها الكلام على الجزاء ، وهي (المصدر نفسه ٣/١٠٠-١٠٤ هـ ، ١/٤٥٢-٤٥٤ ب) :

«وسألت الخليل عن قوله عز وجل : (فَاصَّدَّقَ وأَكُنْ مِنَ الصالحينَ . . .»

الى قوله :

«فهذه القصيدة التي فيها هذا البيت لم يجيء فيها جواب لربّ لعلم المخاطب أنّه يريد قطعتها او ما هو في هذا المعنى . »

ثم تجيء ابواب استطراد في احوال الافعال في صور متنوعة من النظم يتم بها الكلام على الافعال ، وهذه الابواب هي (٣/١٠٤-١١٩ هـ ، ١/٤٥٤-٤٦١ ب) :

«هذا باب الافعال في القسم . . . الخ . »

«هذا باب الحروف التي لا تقدم فيها الاسماء الفعل . . . الخ»

«هذا باب الحروف التي لا يليها بعدها الا الفعل ولا تغير الفعل عن حاله التي كان عليها قبل ان يكون قبله شيء منها . . . الخ . »

«هذا باب الحروف التي يجوز أن يليها بعدها الاسماء ويجوز أن يليها بعدها الافعال . . . الخ . »

«هذا باب نفي الفعل . . . الخ»

«هذا باب ما يضاف الى الافعال من الاسماء . . . الخ . »

النوع الخامس : أنّ التي تكون اسما مع مدخولها

الباب الأول : (أنَّ) التي تكون اسما مع مدخولها واختلافها عن (أنّ) التي بمنزلة الفعل .

ـ قال سيبويه :

« هذا باب إنَّ ، وأنَّ ، أمّا (أنَّ) فهي اسم ، وما عملت فيه صلة لها ، كما ان الفعل صلة لأن الخفيفة وتكون (أن) اسما . . . واما (إنَّ) فانما هي بمنزلة الفعل لا يعمل فيها ما يعمل في أنّ ، كما لا يعمل في الفعل ما يعمل في الأسماء ، ولا تكون انّ إلاّ مبتدأة ، وذلك قولك : انّ زيداً منطلق ، وانك ذاهب . »[329] .

الباب الثاني : وقوع (أنَّ) بعد ظننت ، ولولا ، ولو وما أشبه ذلك[330] .

الباب الثالث : وقوع (أنَّ) في تركيب (ذلك وأنَّ)[331] .

الباب الرابع : حذف الجار في أنَّ[332] .

الباب الخامس : (أنّما) التي تكون اسما في مواضع (أنّ) .

ـ قال سيبويه :

« هذا باب انّما وأنّما : اعلم أن كل موضع تقع فيه (أنّ) تقع فيه (أنّما) ، وما ابتدىء بعدها صلة لها كما أنّ الذي ابتدىء بعد الذي صلة له . . . الخ . »[333] .

الباب السادس : وقوع (أنّ) بدلا من شيء هو الأول[334] .

---

(٣٢٩) الكتاب ٣/١١٩-١٢٠ هـ ، ١/٤٦١ ب .

(٣٣٠) المصدر نفسه ٣/١٢٠-١٢٤ هـ ، ١/٤٦١-٤٦٣ ب .

(٣٣١) المصدر نفسه ٣/١٢٥-١٢٦ هـ ، ١/٤٦٣-٤٦٤ ب .

(٣٣٢) المصدر نفسه ٣/١٢٦-١٢٩ هـ ، ١/٤٦٤-٤٦٥ ب .

(٣٣٣) المصدر نفسه ٣/١٢٩-١٣٢ هـ ، ٤٦٥-٤٦٦ ب.

(٣٣٤) الكتاب ٣/١٣٢ هـ ، ١/٤٦٦ ب .

قال ابن خروف (تنقيح الالباب في شرح غوامض الكتاب ٢٦) :

«مسائل هذا الباب على بدل الاشتمال»

الباب السابع : وقوع (أنّ) بدلا من شيء ليس بالأول[٣٣٥] .

الباب الثامن : وقوع (أنّ) مبنية على الظرف[٣٣٦] .

الباب التاسع : وقوع (أنَّ) و (إنَّ) بعد القول وفي الحكاية[٣٣٧] .

الباب العاشر : وقوع (أنَّ) و (إنَّ) بعد حتّى واذا[٣٣٨] .

الباب الحادي عشر : وقوع (أنَّ) و (إنَّ) في تركيب (إلّا أنه) وما أشبهه[٣٣٩] [*].

---

(٣٣٥) الكتاب ٣/١٣٢-١٣٤ هـ ، ١/٤٦٧-٤٦٨ب .

(٣٣٦) المصدر نفسه ٣/١٣٤-١٤٢ هـ ، ١/٤٦٨-٤٧١ ب .

(٣٣٧) المصدر نفسه ٣/١٤٢-١٤٣ هـ ، ١/٤٧١ ب .

(٣٣٨) المصدر نفسه ٣/١٤٣-١٤٥ هـ ، ١/٤٧١-٤٧٢ ب .

(٣٣٩) المصدر نفسه ٣/١٤٥-١٤٦هـ ، ١/٤٧٢-٤٧٣ ب

(*) استطرد سيبويه في الكلام على (إنَّ) التي يقترن خبرها بلام الابتداء حيث لا يصح أن تقع (أنّ) موقعها (المصدر نفسه ٣/١٤٦-١٥٠ هـ ، ١/٤٧٣-٤٧٥ب) :

«هذا باب آخر من ابواب إنَّ تقول : أشهد إنّه لمنطلق . . .»

الى قوله :

« . . . ولذلك تقول : أشهد أنّك ذاهب اذا لم تذكر اللام وهذا نظير هذا . »

وبعد تمام هذا الباب استطرد سيبويه في الكلام على (انّ) ايضا في صور من النظم (المصدر نفسه ٣/١٥٠-١٥٣ هـ ، ١/٤٧٤-٤٧٥ ب) :

«وهذه كلمة تكلم بها العرب في حال اليمين وليس كل العرب تتكلم بها تقول : لَهِنّك لَرجلُ صدقٍ . . . وامّا قول العرب في الجواب : إنّه ، فهو بمنزلة أجل ، واذا وصلت قلت : انّ يا فتى ، وهي التي بمنزلة اجل ، قال الشاعر :

بكر العواذل في الصبوح يلمنني وألومهنّه

ويقلن شيب قد علاك وقد كبرت ، فقلت : إنّه . »

(*) قال ابن خروف (تنقيح الالباب في شرح غوامض الكتاب ، ٢٣) :

« (أنّ) بمنزلة (أنْ) الناصبة في كونها موصولة ، ولا يكونان اسمين الّا بصلاتها . »

وقال الدكتور عبدالحسين الفتلي في مجلة الرابطة (كيف عرض سيبويه عوامل النصب في الافعال المضارعة ، ٦١) :

«اما عمل النصب خاصة فلشبه (أنْ) الخفيفة بـ(أنَّ) الثقيلة الناصبة للاسم ، ووجه الشبه من =

أبواب استدراك على (أنْ) التي تكون اسما مثل (أنَّ)[*] .

الباب الأول : وجوه (أنْ) واختلافها عن (إنْ) .

ـ قال سيبويه :

« هذا باب (أنْ) و (إنْ) ، فأنْ مفتوحة تكون على وجوه :

فأحدها : أن تكونَ فيه أنْ وما تعمل فيه من الأفعال بمنزلة مصادرها .

والآخر : أن تكون فيه بمنزلة أيْ .

ووجه آخر : هي فيه مخفّفة محذوفة .

ووجه آخر : تكون فيه لغوا ، نحو قولك : لمّا أنْ جاءوا ذهبت . . .

وأمّا (إنْ) فتكون للمجازاة . . . الخ . »[340] .

الباب الثاني : الوجه الذي تكون فيه (أنْ) وما تعمل فيه من الأفعال بمنزلة المصدر[341] .

الباب الثالث : الوجه الذي تكون فيه (أنْ) وما توصل به من أمر ونهي بمنزلة أيْ ، أو بمنزلة الذي .

ـ قال سيبويه :

« هذا بابُ ما تكون فيه (أنْ) بمنزلة أيْ ، وذلك قوله عزّ وجلّ : ﴿ وانطَلَقَ الملأُ مِنْهُمْ أنِ آمْشُوا وآصْبِرُوا . ﴾ زعم الخليل أنه بمنزلة أيْ . . . وأمّا قوله : كتبت اليه أن افعل ، وأمرته أن قم ، فيكون على وجهين :

على أن تكون أن التي تنصب الأفعال ووصلتها بحرف الأمر والنهي كما تصل الذي

= ناحيتين : من ناحية اللفظ ، وناحية المعنى ، امّا اللفظ فهما مثلان ، وان كان لفظ هذا انقص من تلك . . . اما المعنى فمن قبل أنّ (أنْ) وما بعدها من الفعل في تأويل المصدر . . . الخ . »

وههنا تتضح العلاقة بين (أنّ) وأنْ) على وجه يفسر لنا اعادة الكلام عليها مستدركا على ما جاء في (باب الافعال المضارعة المنصوبة) . »

(٣٤٠) الكتاب ٣/١٥٢ هـ ، ١/٤٦٥ ب .

(٣٤١) المصدر نفسه ٣/١٥٣-١٦٢ هـ ، ١/٤٧٥-٤٧٩ ب .

بتفعل اذا خاطبت حين تقول : أنت الذي تفعل ، فوصلت أن بقم ، لأنه في موضع أمر كما وصلت الذي بتقول وأشباهها اذا خاطبت . . . والوجه الآخر : أن تكون بمنزلة (أيّ) كما كانت بمنزلة (أي) في الأول . . . الخ . »[٣٤٢] .

استدراك :

ــ قال سيبويه في استعمال (أن) في صور أُخر من النظم حيث لا تكون أن التي تنصب الفعل ، ولا تكون بمنزلة أي :

« وامّا قوله عزّ وجلّ : ﴿ وآخِرُ دَعْواهُمْ أَنِ الحمدُ للهِ ربِّ العَالَمِينَ ﴾ وآخر قولهم : أنْ لا إله إلاّ الله ، فعلى قوله : أنّه الحمد لله ، ولا إله إلاّ الله ، ولا تكون أنْ التي تنصب الفعل ، لأنّ تلك لا يبتدأ بعدها الأسماء ، ولا تكون أيْ . . . » .

الى قوله :

« . . . كما تقول : انّما تقول ولكن تقول . »[٣٤٣] .

الباب الرابع : الوجه الذي تكون فيه أنْ المخففة بمنزلة أنَّ أو أنْ التي تنصب الفعل .

ــ قال سيبويه :

« هذا باب آخر أن فيه مخففة ، وذلك قولك : قد علمت أنْ لا يقولُ ذاك ، وقد تيقنت أنْ لا تفعلُ ذاك كانه قال : أنّه لا يقولُ ، وأنّك لا تفعلُ . . . » .

ومن هذا الباب قوله :

« فامّا ظننت وحسبت وخلت ورأيت ، فإنَّ (أنْ) تكون فيها على وجهين : على أنها

---

(٣٤٢) الكتاب ٣/١٦٢-١٦٥ هـ ، ١/٤٧٩-٤٨١ ب .

قال السيرافي (شرح كتاب سيبويه ٤/١٣٥) :

«ان قال قائل : الذي لا توصل بفعل الامر ، لا يجوز : الذي قم اليه زيد ، فلم جاز وصل أن بفعل الامر . . . انها توصل بما يصير معها مصدرا ، وهو الفعل المحض ، فسواء كان امرا او خبرا ، لان المعنى الذي يراد به يحصل فيه . »

(٣٤٣) الكتاب ٣/١٦٣ ـ ١٦٥ هـ ، ١/٤٨٠ ـ ٤٨١ ب .

تكون أنْ التي تنصب الفعل ، وتكون أنَّ الثقيلة . . . الخ . »[٣٤٤] .

النوع السادس : أم وأو حيث يكون الفعل في موضع الاسم أو مصدرا مؤولا

الباب الأول : مواضع أم وأو[٣٤٥] .

الباب الثاني : باب أم في طلب التعيين وافادة التسوية[٣٤٦] .

ـ قال سيبويه :

« هذا باب أم اذا كان الكلام بها بمنزلة أيّهما وأيّهم وذلك قولك : أزيد عندك أم عمرو . . . الخ » .

« وتقول : أضربت زيدا أم قتلته . . . فالبدء بالفعل ههنا أحسن ، كما كان البدء بالاسم ثم أحسن . . . الخ » .

ـ « وتقول : ما أدري أقام أو قعد ، اذا أردت : ما أدري أيّهما كان ، وتقول : ما أدري أقام أم قعد ، اذا أردت : انه لم يكن بين قيامه وقعوده شيء . . . الخ . »[٣٤٧](*) .

---

(٣٤٤) الكتاب ٣/١٦٥-١٦٩ هـ ، ١/٤٨١-٤٨٢ ب .

(٣٤٥) الكتاب ٣/١٦٩ هـ ، ١/٤٨٢ ب .

(٣٤٦) قال ابن هشام الانصاري (مغني اللبيب ، ١/٤١) :

«أم على اربعة اوجه ، احدها : أن تكون متصلة في نوعين : وذلك لانها اما أن تتقدم عليها همزة (التسوية) نحو (سَواءٌ عليهِمْ استغفرْتَ لَهُمْ أمْ لَمْ تَسْتغفِرْ لَهُمْ) . . . أو تتقدم عليها همزة يطلب بها وبام (التعيين) نحو : أزيد في الدار ام عمرو . . الخ .»

(٣٤٧) المصدر نفسه ٣/١٦٩-١٧٢ هـ ، ١/٤٨٢-٤٨٣ ب .

(*) استطرد سيبويه في الكلام على أم المنقطعة (المصدر نفسه ٣/١٧٢-١٧٥ هـ ، ١/٤٨٤-٤٨٥ ب) :

«هذا باب أم منقطعة ، وذلك قولك : أعمرو عندك أم عندك زيد . . . الخ .»

الباب الثالث : باب أو في طلب التعيين بأيّ ومَنْ وهل[٣٤٨].

ـ قال سيبويه :

« هذا باب أو ، تقول : أيُّهم تضرب أو تقتل . . . من قبل أنّك انّما تستفهم عن الاسم المفعول ، وانما حاجتك الى صاحبك أن يقول : فلانٌ . . . الخ . »[٣٤٩].

الباب الرابع : باب أو في طلب التعيين بألف الاستفهام .

ـ قال سيبويه :

« هذا باب آخر من أبواب أو : تقول ألقيت زيدا أو عمرا أو خالدا . . . الخ » .

ـ « وتقول : أعاقل عمرو أو عالم ؟ وتقول : أتضـرب عمرا أو تشتمه ؟ تجعل الفعلين والاسم بينهما بمنزلة الاسمين والفعل بينهما . . . الخ . »[٣٥٠] .

استدراك :

قال سيبويه في التسوية بين أم وأو في طلب التعيين باحدى أدوات الاستفهام :

« واذا قال : أتجلس أم تذهب ، فأم وأو فيه سواء . . . الخ . »[٣٥١] .

الباب الخامس : باب أو في غير الاستفهام .

ـ قال سيبويه :

« هذا باب أو في غير الاستفهام ، تقول : جالس عمرا أو خالـدا أو بشرا . . » .

---

(٣٤٨) ينظر : مغني اللبيب ، ١/٤٣ .
وقال الرماني (شرح كتاب سيبويه ٣/٢٠٨) :
«باب او في الاستفهام بأي» .

(٣٤٩) الكتاب ٣/١٧٥-١٧٨ هـ ، ١/٤٨٥-٤٨٧ ب .

(٣٥٠) المصدر نفسه ٣/١٧٩-١٨٣ هـ ، ١/٤٨٧-٤٨٩ ب .

(٣٥١) المصدر نفسه ٣/١٨٣ هـ ، ١/٤٨٩ ب .

ـ « وتقول : لأضربنّه ذهب أو مكث . . . الخ »[352](*) .

القسم الثالث : ما لا ينصرف[353]

عنوان الأبواب : باب ما ينصرف وما لا ينصرف[354]

الباب الأول : باب أفعل اذا كان صفة[355] .

الباب الثاني : باب أفعل اذا كان اسما وما أشبه الأفعال[356] .

الباب الثالث : باب ما كان من أفعل صفة في بعض اللغات واسما في أكثر الكلام[357] .

الباب الرابع : باب أفعل منك[358] .

الباب الخامس : باب ما ينصرف من الأمثلة وما لا ينصرف مما يكون على زنة أفعل وغيرها[359] .

---

(٣٥٢) الكتاب ٣/١٨٤-١٨٧ هـ ، ١/٤٨٩ - ٤٩٠ ب .

(*) استطرد سيبويه في الكلام على (أو) التي هي الواو التي تدخل عليها همزة الاستفهام (المصدر نفسه ٣/١٨٧-١٨٩ هـ ، ١/٤٩١ ب) :

«هذا باب الواو التي تدخل عليها الف الاستفهام ، وذلك قولك :

وجدت فلانا عند فلان فيقول : أو هو ممن يكون عند فلان . . . الخ .»

واستطرد بباب آخر في الكلام على (أم) التي تدخل على حروف الاستفهام (المصدر نفسه ٣/١٨٩-١٩٠ هـ ، ١/٤٩١-٤٩٢ ب) :

«هذا باب بيان أم لم دخلت على حروف الاستفهام ولم تدخل على الالف ، تقول : أم من تقول ، أم هل تقول . . . الخ .»

(٣٥٣) منهج كتاب سيبويه ، ١٧٠ .

(٣٥٤،٣٥٥) الكتاب ٣/١٩٣ هـ ، ٢/٢ ب .

(٣٥٦) المصدر نفسه ٣/١٩٤-٢٠٠ هـ ، ٢/٢-٤ ب .

(٣٥٧) المصدر نفسه ٣/٣٠٠-٢٠٢ هـ ، ٢/٥ ب .

(٣٥٨) المصدر نفسه ٣/٢٠٢-٢٠٣ هـ ، ٢/٥ ب .

(٣٥٩) المصدر نفسه ٣/٢٠٣-٢٠٦ هـ ، ٢/٥-٦ ب .

الباب السادس : باب التسمية بالفعل[360] .

الباب السابع : باب ما لحقته الألف المقصورة[361] .

الباب الثامن : باب ما لحقته ألف التأنيث في الممدود[362] .

الباب التاسع : باب ما لحقته الألف والنون الزائدتان[363] .

الباب العاشر : باب ما لحقته الألف والنون مما لا يكون مؤنثه على فعلى[364] .

الباب الحادي عشر : باب ما لحقته هاء التأنيث[365] .

الباب الثاني عشر : باب المذكر الذي ينصرف على كل حال[366] .

الباب الثالث عشر : باب فعل[367] .

الباب الرابع عشر : باب ما كان على مثال مفاعل ومفاعيل[368] .

الباب الخامس عشر : باب تسمية المذكر بلفظ الاثنين والجميع[369] .

الباب السادس عشر : باب التسمية بالأسماء الأعجمية[370] .

---

(٣٦٠) المصدر نفسه ٣/٢٠٦-٢١٠ هـ ، ٢/٦-٨ب .

(٣٦١) ينظر الرماني : شرح كتاب سيبويه ٣/٢٢٧ .
الكتاب ٣/٢١٠-٢١٣ هـ ، ٢/٨-٩ ب .

(٣٦٢) الكتاب ٣/٢١٣-٢١٥ هـ ، ٢/٩-١٠ ب .

(٣٦٣) المصدر نفسه ٣/٢١٥-٢١٦ هـ ، ٢/١٠ ب .

(٣٦٤) المصدر نفسه ٣/٢١٦-٢٢٠ هـ ، ٢/١٠-١٢ ب .
ينظر الرماني : شرح كتاب سيبويه ٣/٢٢٦ .

(٣٦٥) الكتاب ٣/٢٢٠ هـ ، ٢/١٢-١٣ ب .

(٣٦٦) المصدر نفسه ٣/٢٢٠-٢٢٢ هـ ، ٢/١٣ ب .
ينظر الرماني : شرح كتاب سيبويه ٣/٢٣٩ .

(٣٦٧) الكتاب ٣/٢٢٢-٢٢٧ هـ ، ٢/١٣-١٥ ب .

(٣٦٨) المصدر نفسه ٣/٢٢٧-٢٣٢ هـ ، ٢/١٥-١٧ب .

(٣٦٩) المصدر نفسه ٣/٢٣٢-٢٣٤ هـ ، ٢/١٧-١٩ب .

(٣٧٠) المصدر نفسه ٣/٢٣٤-٢٣٥ هـ ، ٢/١٩ب .

الباب السابع عشر : باب تسمية المذكر بالمؤنث[٣٧١] .

الباب الثامن عشر : باب تسمية المؤنث بما يكون على ثلاثة أحرف[٣٧٢] .

الباب التاسع عشر : باب أسماء الأماكن والبلدان[٣٧٣] .

الباب العشرون : باب أسماء القبائل والأحياء مما يضاف الى الأب والام[٣٧٤] .

الباب الحادي والعشرون : باب أسماء القبائل[٣٧٥] .

الباب الثاني والعشرون : باب أسماء السور[٣٧٦] .

الباب الثالث والعشرون : باب تسمية الحروف والكلم مما لا يكون ظرفا ولا اسما ولا فعلا[٣٧٧] .

الباب الرابع والعشرون : باب تسمية الحروف بالظروف[٣٧٨] .

الباب الخامس والعشرون : باب المعدول الى فَعَال[٣٧٩] .

الباب السادس والعشرون : باب التسمية بالأسماء المبهمة[٣٨٠] .

---

(٣٧١) المصدر نفسه ٣/٢٣٥-٢٤٠ هـ ، ٢/١٩-٢٢ب .

(٣٧٢) المصدر نفسه ٣/٢٤٠-٢٤٢ هـ ، ٢/٢٢-٢٣ ب .

(٣٧٣) المصدر نفسه ٣/٢٤٢-٢٤٦ هـ ، ٢/٢٣-٢٥ ب .

(٣٧٤) المصدر نفسه ٣/٢٤٦-٢٥٣ هـ ، ٢/٢٥-٢٨ ب .

(٣٧٥) المصدر نفسه ٣/٢٥٤-٢٥٦ هـ ، ٢/٢٨-٢٩ ب .

(٣٧٦) المصدر نفسه ٣/٢٥٦-٢٥٩ هـ ، ٢/٣٠-٣١ ب .

(٣٧٧) المصدر نفسه ٣/٢٥٩-٢٦٧ هـ ، ٢/٣١-٣٥ ب .

(٣٧٨) المصدر نفسه ٣/٢٦٧-٢٦٩ هـ ، ٢/٣٥-٣٦ ب .

(٣٧٩) المصدر نفسه ٣/٢٧٠-٢٨٠ هـ ، ٢/٣٦-٤٢ب .

(٣٨٠) الكتاب ٣/٢٨٠-٢٨٥ هـ ، ٢/٤٢-٤٤ ب .

يبدو للباحث أن في هذا الباب ما ليس منه وهو (الكتاب ٣/٢٨٣-٢٨٥ هـ ، ٢/٤٣-٤٤ب) :

«وسألته عن (أمس) اسم رجل»

الى قوله :

«قال :

لقد رأيت عجبا مذ أمسا

عجائزا مثل السعالي خمسا

الباب السابع والعشرون : باب الظروف المبهمة غير المتمكنة وما أشبهها من الأسماء[٣٨١] .

الباب الثامن والعشرون : باب الأحيان (غدوة ، بكرة ، سحر ، عشيّة)[٣٨٢] .

الباب التاسع والعشرون : باب الألقاب[٣٨٣] .

الباب الثلاثون : باب الأسماء المركبة[٣٨٤] .

الباب الحادي والثلاثون : باب الأسماء المعتلّة[٣٨٥] .

وهذا قليل»

ويدل على ذلك أن الباب في الاسماء المبهمة اي اسماء الاشارة والضمائر والاسماء الموصولة ، و(أمس) ليست منها ، وانما موضعها في الباب اللاحق اي (باب الظروف المبهمة غير المتمكنة) فقد اجريت مجراها حيث جاء في الكلام على (أمس) : «. . . تركوه على حال واحدة كما فعلوا ذلك بـ(أين) وكسروه لما كسروا (غاق) . . . الخ» وانما موضع أين في الباب اللاحق اي باب الظروف المبهمة غير المتمكنة .

ويبدو للباحث ان موضع الكلام على أمس في هذا الباب بعد الكلام على (اول) حيث يقول (الكتاب ٣/٢٨٨-٢٨٩ هـ ، ١/٤٦ ب) :

«وسألت الخليل عن قولهم : مذ عام اول . . . »

ونهايته :

«وسألته عن قول بعض العرب ، وهو قليل : مذ عام اول ، فقال : جعلوه ظرفا في هذا الموضع ، فكأنه قال : مذ عام قبل عامك»

ثم يستقيم الكلام على (أمس) :

«وسألته عن امس . . . الخ»

ولم يتنبه على ذلك الناسخ في طبعة بولاق والاستاذ المحقق عبدالسلام هارون .

(٣٨١) المصدر نفسه ٣/٢٨٥-٢٩٣ هـ ، ٢/٤٤-٤٨ ب .

اضيف الى العنوان (وما اشبهها) لانه تحدث في هذا الباب عن الاسماء التي تكون ظروفا وعن اسماء الاصوات .

(٣٨٢) المصدر نفسه ٣/٢٩٣-٢٩٤ هـ ، ٢/٤٨-٤٩ ب .

(٣٨٣) الكتاب ٣/٢٩٤-٢٩٦ هـ ، ٢/٤٩ ب .

(٣٨٤) المصدر نفسه ٣/٢٩٦-٣٠٧ هـ ، ٢/٤٩-٥٦ ب .

(٣٨٥) المصدر نفسه ٣/٣٠٨-٣٢٠ هـ ، ٢/٥٦-٦١ ب .

الباب الثاني والثلاثون : باب التسمية بالحرف الواحد[386] .

القسم الرابع : الأسماء التي لا تغيّر في باب الحكاية[387]

باب الحكاية

ـ قال سيبويه :

« هذا باب الحكاية التي لا تغيّر فيها الأسماء عن حالها في الكلام ، وذلك قول العرب في رجل يسمّى : تأبّط شرّاً . . . فهذا لا يتغيّر عن حاله التي كان عليها قبل ان يكون اسما . . . الخ . »[388] .

(٣٨٦) المصدر نفسه ٣/٣٢٠-٣٢٦ هـ ، ٢/٦١-٦٤ ب .

(٣٨٧) منهج كتاب سيبويه ، ١٧٠ .

(٣٨٨) الكتاب ٣/٣٢٦-٣٣٤ هـ ، ٢/٦٤-٦٨ ب .

خاتمة البحث

توخى البحث الكشف عن منهج الكتاب في التقويم النحوي لوجوه تأليف الكلام ، فاتضح ان ثم منهجا منطقيا جرى عليه صاحب الكتاب في تصنيف الأبواب وترتيبها ، فبلغ البحث حاجته وأدرك هدفه ، وكان هذا أجلّ موقعا من كل رغيبة وفائدة ، فقد تطلب الباحث رد الشبهات التي اتهم بها الكتاب في توعره واضطراب منهجه ، وهو الكتاب الذي يعد نسيج وحده ، وواحد عصره الذي بلغنا من نظرائه وأقرانه . . وقد انجلى البحث أيضا عن فوائد علمية قيّمة ونتائج تطبيقية مهمة :

أولا : النتائج المنهجية .

ثانيا : النتائج العلمية .

ثالثا : النتائج التطبيقية .

أولا : من الناحية المنهجية اتضح ان الكتاب ابتدأ بمقدمة في أنواع الكلم ومجاريه ، وأبواب الاسناد وأحواله ، ثم توالت الأبواب في تصنيف دقيق على وجه لو قدم ثان على أول منها لاختل نظامه واضطرب منهجه ، فقد بني أوله على آخره ، وتعلّق ثانيه بسبب من أوّله ، وقد استوفى أبواب النحو كافة ، واستوعب أساليب العرب عامة ، وزيادة في تأكيد سلامة هذا المنهج تعهد البحث في قسم التطبيق اعادة ترتيب أبواب الكتاب بابا بابا مصنّفة على أقسام الاسناد ووجوه التأليف . وقد حددت مواضع الاستدراك ، وعزلت مواضع الاستطراد ، فاذا البحث في قسم التطبيق تمثيل واضح لمنهج الكتاب وبناء أبوابه على ما أراده صاحبه له .

●●●

ثانيا : في هدي منهج البحث في الكتاب الذي اعتمد التركيب والتحليل معا كشف البحث عن نتائج علمية قيّمة يفاد منها في تصحيح أحكام النحو وتسمية أقسامه ومبانيه ، ويمكن تلخيص أهمها على الوجه الآتي :

١ ـ أوضح البحث في الفصل الأول (التقويم النحوي لأنواع التأليف) أن الكتاب عالج أنواع الاسناد مع (الاسم المظهر التام) واستوفى أحكامه ، ثم أتم أحكام الاسناد

مع (علامات المضمرين والأسماء الناقصة ، وما يقع موقع الأسماء من الأفعال ، وما لا ينصرف ، والأسماء التي لاتغيّر في باب الحكاية) .

وقد اتضح هذا التقسيم في قسم التطبيق من البحث .

وثمرة هذا التقسيم :

أ ـ تحديد أبواب النحو التي اتضح أنها تشتمل على (أبواب ما لا ينصرف) و(أبواب الأسماء التي لا تغيّر في باب الحكاية) خلافا لما جاء في طبعة بولاق التي صنّفت هذه الأبواب في الجزء الثاني ، وقد شاع لدى الباحثين أنه في أبواب الصرف خاصة .

ب ـ ان قسمة أبواب النحو بين (الأسماء المظهرة التامة) و (علامات المضمرين وسائر أقسام الأسماء الاخرى) يفيد في توضيح العلاقات الاستبدالية ، كأن تعرف مواضع استعمال المضمر بدل المظهر ، او استعمال المصدر المؤول في موضع الاسم التام ، أو استعمال ما لا ينصرف في موضع ما ينصرف ، وهكذا ، فتتضح أحكام الكلم في مواضع الاسناد بالتقابل . ومن الجدير بالذكر ان الدرس اللغوي الحديث يعني بدراسة العلاقات الاستبدالية في (علم الدلالة)[1] وينتفع بها في دراسة (النحو التحويلي)[2] .

٢ ـ أوضح البحث في الفصل الأول أيضا أن الاسناد مع الاسم المظهر التام في ثلاثة أقسام رئيسة هي :

- اسناد الفعل وعمله في الأسماء والمصادر وما يعمل عمله .
- اسناد الاسم وأحوال اجرائه على ما قبله .
- الاسناد الذي يعتمد الأداة ويجري مجرى الفعل أو ما كان بمنزلته .

---

(١) علم الدلالة، ص ٤٨.

(٢) اضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة، ٣٠١.

ثم صنّف كل قسم منها في وجوه التأليف .

وثمرة هذا التقسيم :

أ - تجنب النحويين الحيرة في تصنيف (النداء) الذي تنبهوا على تفرده عن اسناد الفعل واسناد الاسم ، لأنه يعتمد الأداة ، ولكنه يجري مجرى الفعل ، كما كشف عن غموض قولهم (الحروف المشبهة بالفعل) فكيف يكون الحرف مشبها بالفعل ثم يصنفونه في أبواب الابتداء أو يضمونه الى النواسخ التي يختلف تأثيرها في مدخولها فمنها ما ينصب مابعده ومنها ما يرفع وينصب وقد يقع العكس ، ولكن الكتاب أوضح أن ثمة قسما من الاسناد يعتمد الأداة ويجري مجرى الفعل أو ما كان بمنزلته فجمع في موضع واحد :

(أبواب الحروف الخمسة ، وكم ، والنداء ، والنفي بلا ، والاستثناء) .

ب - صنّف الكتاب (كان وأخواتها) و(ما ، ولات) و(أفعل التعجب) في اسناد الفعل لأنها تجري مجرى الفعل في عملها فهي ترفع وتنصب وان اختلفت في مبانيها وأنواعها ، أما مواضعها في منهج النحاة المتأخرين فقد تناثرت على وجه لا يدرك منه اتفاقها في عملها : أي اجراؤها على سمت واحد من الناحية الوظيفية .

جـ - صنّف الكتاب (أسماء الفاعلين والمفعولين) و (المصادر) و (الصفات المشبهة) في اسناد الفعل لأنها تعمل ، ولا يدرك ذلك بالنظر في مواضع بحثها لدى المتأخرين ، كما ضم الكتاب (أفعل التفضيل) ، وما كان مثل (امتلأت ماء) ، وما كان مثل (هو أشجع الناس رجلا) ، و(أسماء العدد) الى أبواب الصفة المشبهة ، لأنها تجري مجراها حيث تكون نكرة ، ولم يتنبه النحويون المتأخرون على هذا التصنيف الوظيفي ، فتفرقت هذه الموضوعات النحوية في مواقع مختلفة في منهجهم بالرغم من اتفاقها في العمل والتركيب اللغوي .

د - عالج الكتاب (الأفعال التي تستعمل وتلغى) بين أبواب الاشتغال لأنها تجري على سمته في تقديم المعمول على عامله وهو نوع من أمثلة بناء الفعل على الاسم .

هـ - عالج الكتاب (ما لا يعمل فيه من الفعل الذي يتعدى) أي (التعليق) في نهاية

(أبواب الأفعال) ، لأنه مما يطرأ على التركيب اللغوي لاسناد الأفعال عامة ، وليس مما يختص بأفعال القلوب ، وقد درسه النحاة في (باب الالغاء والتعليق) فأورث الظن انه مختص بهذه الأفعال خاصة .

و ـ صنَّف الكتاب أبواب (المفعول له) و (المصدر المؤكد لما هو قبله أو لنفسه) في وجه واحد هو (ما ينتصب بالفعل المظهر والمضمر من المصادر بعد تمام الكلام) لكونها تشترك في :

أ ـ كونها مصادر تنتصب بالفعل .

بَ ـ مجيئها بعد تمام الكلام لتفسيره أو بيان حاله أو توكيده .

ولكن النحاة فرّقوا بين هذه الأبواب النحوية وعالجوها في مواضع مختلفة بالرغم من اشتراكها في خواص توحدها ، فعالجوا (المفعول له) في أبواب التعدي وهو ليس منها ، وعالجوا (المصدر المؤكد لما هو قبله أو لنفسه) في أبواب المفعول المطلق ، ومن المعلوم أن المصدر المؤكد لما قبله أو لنفسه مما ينتصب باضمار فعله فلا يجري مجرى المصدر في باب المفعول المطلق حيث يذكر فعله الذي اخذ المصدر من لفظه .

ز ـ عالج الكتاب (الحال) في نوعين من الاسناد هما :

اسناد الفعل حيث يكون الحال مصدرا أو ما أُجري مجراه .

واسناد الاسم حيث يكون الحال وصفا أُجري على معرفة ، أو مصدرا ليس من اسم ما قبله ولا هو هو ، وما أُجري مجراه .

ولكن النحاة عنوا بالحال الوصف ، وجعلوه الأصل ثم قاسوا الحال المصدر عليه واشترطوا خصائص الحال الوصف فيه ، فتكلفوا له التأويل ونشأ بينهم الخلاف .

٣ ـ أوضح البحث في الفصل الثاني (التقويم النحوي لأنواع الكلم) ملاحظات مهمة ، أهمها :

أ ـ صحة القسمة الثلاثية لأنواع الكلم أي الاسم والفعل والحرف ، وان من الخطأ

التزيد عليها لأنها اجريت من حيث حقيقة الكلمة في ذاتها ، وان قسمتها فيها بعد انما تجري من حيث مواقعها الوظيفية في وجوه الكلام ، فالاسم مثلا يكون (ظرفا) اذا كان غير الأول واريد به الدلالة على الزمان او المكان ، ويكون (وصفا) اذا كان مشتقا وجرى على ما قبله أو ما كان نعتا للآخر نحو مررت برجل كريم أخوه وهكذا .

ب ـ تنوع الاسم في أقسام وظيفية كثيرة اشتمل عليها البحث ، وقد كشف عن أنواع بعض المصادر وخصائصها التحليلية ، وحدّد بعض أقسام الاسم كالظرف واسم الفعل على غير ما نجده لدى النحاة المتأخرين وقد كشف البحث عناية الكتاب بالاسم الناقص وأنواعه .

جـ ـ تنوع الفعل في أقسام معدودة من حيث وقوعه ، وبناؤه ، وأزمنته ، ومن حيث عمله في الأسماء والمصادر ، وقد كشف البحث عن تحديد بعض الأقسام التي لا نجدها لدى النحاة المتأخرين كالفعل اللازم الذي انفذ الى مفعول نكرة ، والفعل الدائم عند البصريين .

٤ ـ أوضح البحث في الفصل الثالث (التقويم النحوي لمستويات التأليف) أن ثمة نوعين هما : (مستوى الصواب) و (مستوى الجودة) وانهما في الكلام والشعر ، ولكن دائرة الصواب تتسع في الشعر حيث يحتمل اضطرارا ما لا يجوز في الكلام كما اتضح ان القراءات والأمثال وما اجري مجراها قد أخرج بالتخصص عن تصويب القياس النحوي فالقراءة سنّة متبعة والمثل يجري على ما وضع عليه وان شذ عن القياس ، وقد اتضح للباحث ان البلاغيين أفادوا من الكتاب ولكنهم لما يستكملوا الافادة منه وفاتهم بعض ما نبه عليه على ما أوضحه البحث ، فثمة فرق مثلاً في التشبيه بين أن تقول : له علمٌ علمُ الفقهاء ، وقولك : له علمٌ علمَ الفقهاء ، حيث يكون الاعراب فيصلا بين هذا وذاك وما أشبهه .

٥ ـ أوضح البحث في الفصل الرابع (نظرية العوامل والتقويم النحوي) ان فكرة العوامل انما هي على سمت النظريات اللغوية التي تتسم بكونها عامة في تطبيقها على

وجوه التأليف ، وانها ذات مبدأ ينتظم في مجموعة من القوانين التي تتناول العلاقات بين الكلم في أساليب الكلام وانها ذات منهج لتفسير هذه العلاقات ، وفي هدى هذه الخصائص حدّد البحث العلاقات بين أنواع الكلم نحو (علاقة التفرغ) و (المطابقة) و (المخالفة) وغيرها ، ثم وقف البحث في دراسة العوامل على نتائج اهمها :

أ ـ العامل في (الظرف) في أمثلة اسناد الاسم هو المبتدأ نفسه وليس الفعل ، تقول : محمد خَلْفَكَ ، وفيه (خلف) انتصب على ما هو فيه أي المبتدأ وهو غيره .

ب ـ العامل في (الحال) في أمثلة اسناد الاسم هو المبتدأ أيضا ، ولا يتكلّف له المعنى الفعلي فيه .

●●●

ثالثا : ومن الناحية التطبيقية : كشف البحث عن الثمرات العملية الآتية :

١ ـ ان الكتاب هو أفضل ما أُلِّف في النحو من الناحية التعليمية ، لأنه يتدرج في دراسة وجوه التأليف وبناء الأبواب في اتجاه تركيبي يكشف عن العلاقات بين أنواع الكلم في اسناد الفعل ، واسناد الاسم والاسناد الذي يعتمد الأداة حيث تنضمّ كل مجموعة من الأبواب في وجه واحد يشركها في خصائص واضحة فـ (المفعول له والحال والمصدر المؤكد لما قبله ولنفسه) على سمت واحد في كونها مصادر تنتصب بعد تمام الكلام ، وان (التوابع) في نوعين بلحاظ التنكير والتعريف وان (الحال الوصف) في موضع بعد (مجرى نعت المعرفة عليها) لأن ما كان للنكرة صفة فهو حال للمعرفة .

وهكذا تجري الأبواب النحوية على وجه يتعلق ثانيها بسبب من أولها اضافة الى ان هذه الأبواب التي تتوالى في أنواع وجوه التأليف المتتابعة تتناول أنواع الكلم الوظيفية ومبانيها التحليلية ، فأنت تدرس المصادر مثلا في تتابع دقيق تستكمل به أنواعها كافة حيث تتعاقب الكلم على الموضع الواحد في كل باب من أبواب الكتاب ، وهكذا يتعلم قارىء الكتاب المباني التحليلية وأنواع الكلم وهو يدرس التراكيب اللغوية .

والذي عليه البحث الحديث ان المتعلم يبدأ دائما بتعلم القسمة التركيبية التي تستفرغ جميع العناصر باستبدال كلمة او صيغة باخرى .

ثم ان الكتاب قد اعتمد (الأمثلة) مادة لدراسة أحكام النحو وقواعده فالقارىء يتعرف هذه الأحكام من الموازنة بين الأمثلة فلا يتكلّف لها استظهار القواعد المجردة ، ولذلك فضّله ابن خلدون على كتب النحويين المتأخرين ، وقد امتدحه بعض المعنيين بالتعليم اللغوي من المحدَثين .

٢ ـ اتضح للباحث ان ما يعتور الكتاب من الغموض غالبا انما يرتد الى عدم تبيّن منهجه وبناء أبوابه التي أوضح البحث أقسامها وأساليبها ونبّهت على مواضع الاستدراك والاستطراد حيث تلتبس بالأبواب الرئيسة فتورثها اللبس والغموض ، بل ان بالكتاب حاجة حتى الى علامات الترقيم التي ترفع الأشكال عن بعض نصوصه ، قال الاستاذ محمد عبدالخالق عضيمه :

« في كتاب سيبويه مسائل استشكلتها ، وتعذر علي فهمها ، والتوفيق بين نصوصها ، ودفع ما بينها من تعارض ، من ذلك :

أ ـ . . . .

٢ ـ قال عن الخلف والتحت والأمام في ١ / ٢٠٤ : (فأما الخلف والأمام والتحت فهن أقل استعمالا في الكلام أن تجعل أسما ، وقد جاءت على ذلك في الكلام والأشعار .) .

وقال عنها ١ / ٢٠٧ : (وأما الخلف والأمام والتحت والدون فتكون أسماء وكينونة تلك أسماء أكثر واجرى في كلامهم) . . . »[1] .

واتضح للباحث ان سبب الاشكال عدم التنبّه على ان في قول سيبويه الأخر جملتين هما :

وأما الخلف والأمام والتحت والدون فتكون أسماء .

وكينونة تلك أسماء أكثر وأجرى في كلامهم .

---

(١) فهارس كتاب سيبويه ودراسة له، ١٨.

وأنّ الجملة الثانية غير مرتبطة بالاولى التي ذكرت ههنا ، وانما تشير الى جملة متقدمة في الموضع نفسه وهي :

«واعلم ان هذه الحروف بعضها أشد تمكنا في ان يكون اسما من بعض : كالقصد والنحو ، والقبل ، والناحية ».

وعندئذ لا تعارض ولا إشكال ، لأنه يشير بقوله (تلك) الى القصد ، والنحو ، والقبل ، والناحية ، فهي التي تكون في كينونتها أسماء أكثر وأجرى في كلامهم .

وقد وقف الباحث على أمثلة غير قليلة مما كان لعدم مراعاة علامات الترقيم أو عدم فصل فقرات الكلام أثر في اللبس والغموض الذي يشكو منه الدارسون[1] .

٣ ـ كشف البحث عن بعض الأوهام التي وقعت في تحقيق الكتاب وقد اشير اليها في مواضعها من البحث .

وهذه النتائج المنهجية والعلمية وبعض الثمرات التطبيقية التي تمخض عنها البحث في دراسة التقويم النحوي للتأليف في الكتاب تدعو المعنيين بالحفاظ على سلامة اللغة العربية الى توجيه الأنظار الى الافادة من منهجه وطريقته في دراسة النحو وتعلمه ، والصواب أنْ يعنى بتدريسه في المراحل المتقدمة ليكون المرجع الأول لدى طلاب اللغة عامة والنحو خاصة ، فهو الانجاز الحضاري الذي يمثل جهود الرعيل الأول من النحاة العرب وقد حفظ أساليب العربية واستوفى أحكام النحو ، حتى قيل : انهم يقولون فيمن يترجمون سيرته وعلمه في النحو ، هل يقرأ الكتاب ؟ فيقال : لا ، فيقولون : اذاً لا يعرف شيئا ، اللهم وفقنا الى خدمة الكتاب وتيسير الافادة منه ليكون سبيلا سويا الى خدمة لغة القرآن الكريم ، وما توفيقي إلاّ بالله عليه توكلت واليه انيب .

---

1 — James said (A DIFFICULT PASSAGE IN SIBAWAYHI, 239): "The Kitab of SIBAWAYHI, the Foundation head of Arabic grammer, has always presented numerous difficulties to those who would master it, both Arabs and western orientaliests alike ".

المصادر والمراجع

أولا ـ الكتب المخطوطة

١ ـ تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب ، ابن خروف ، علي بن محمد بن علي ، مصوّرة نسخة دار الكتب المصرية بالقاهرة ، الرقم (٥٣٠ نحو تيمور) .

٢ ـ شرح عيون كتاب سيبويه ، القرطبي ، نصر بن هارون . مصوّرة مكتبة المتحف البريطاني ، لندن (Quart,31)رقم (١١٥٦١) .

٣ ـ شرح كتاب سيبويه ، الرمّاني ، علي بن عيسى . مصوّرة معهد احياء المخطوطات العربية بالقاهرة ، الرقم (٨٥ ، ٨٦ ، ٨٧ ، ٨٨ نحو) .

٤ ـ شرح كتاب سيبويه ، السيرافي ، ابو سعيد الحسن بن عبدالله . مصوّرة نسخة دار الكتب المصرية بالقاهرة ، الرقم (٥٢٨ نحو تيمور) .

٥ ـ شرح كتاب سيبويه ، الصفّار ، القاسم بن علي الأنصاري البلطليوسي . مصوّرة معهد احياء المخطوطات العربية بالقاهرة ، الرقم (١٠٦ نحو المغرب) .

٦ ـ كتاب نقض ابن ولّاد على ردّ المبرّد على سيبويه في الكتاب ، أبو العباس أحمد بن محمد بن ولّاد النحوي.

نسخة خطية في مكتبة المتحف العراقي ببغداد ، الرقم (١٣٥٢)(**) .

٧ ـ النكت في تفسير كتاب سيبويه ، الشنتمرى ، يوسف بن سليمان مصوّرة معهد احياء المخطوطات العربية بالقاهرة ، الرقم (٢١٤ نحو المغرب) .

(**) شاعت النسخة المذكورة بعنوان (الانتصار لابن ولّاد) . ينظر المقتضب (المقدمة) ١/٩٤ و٩٥ . سيبويه امام النحاة في آثار الدارسين ، ١/٤٤ .

ثانيا ـ الكتب المطبوعة :

١ ـ أثر النحاة في البحث البلاغي ، الدكتور عبدالقادر حسين ، مصر : دار نهضة مصر ، سنة الايداع بدار الكتب ١٩٧٥ م .

٢ ـ أساس النحو ، الموسوي ، علي بن محمد . طهران : بازار ، سراي ارديشيت ، ١٣٨٥ هجـ .

٣ ـ أسرار البلاغة ، الجرجاني ، عبدالقاهر بن عبدالرحمن . (تحقيق : محمد بن عبدالعزيز النجار) القاهرة : ١٣٩٧ هـ ـ ١٩٧٧ م .

٤ ـ اصول التفكير النحوي ، الدكتور علي أبو المكارم . ليبيا : منشورات الجامعة الليبية ، ١٣٩٢ هجـ ـ ١٩٧٣ م .

٥ ـ الاصول في النحو ، ابن السرّاج ، أبو بكر . (تحقيق : الدكتور عبدالحسين الفتلي) . النجف الأشرف : مطبعة النعمان ، ١٣٩٣ هـ ـ ١٩٧٣ م (الجزء الأول) بغداد : مطبعة سلمان الأعظمي ، ١٣٩٣ هـ ـ ١٩٧٣ م (الجزء الثاني) .

٦ ـ أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة ، الدكتور نايف خرما الكويت : كتب التمهيد بتاريخ ١٩٧٨ م .

٧ ـ أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة ، الدكتور فاضل الساقي ، القاهرة : مطبعة الخانجي ١٣٩٧ هـ ـ ١٩٧٧م .

٨ ـ الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، الأنباري ، أبو البركات عبدالرحمن بن محمد ، (تحقيق : محمد محيي الدين) ، ط ١٤ . مصر : ١٩٦١ م .

٩ ـ الايضاح في علل النحو ، الزجّاجي ، أبو القاسم عبدالرحمن . (تحقيق : الدكتور مازن المبارك) ، ط ٢ ، بيروت : ١٩٧٣ م .

١٠ ـ الايضاح في علوم البلاغة ، الخطيب القزويني . (هامش على كتاب شرح السعد للتفتازاني) ، جـ ٢ مصر : بولاق ١٣١٨ هجـ .

١١ ـ البرهان الكاشف عن اعجاز القرآن ، الزملكاني ، كمال الدين عبدالواحد (تحقيق الدكتورة خديجة الحديثي والدكتور أحمد مطلوب) . (بغداد : رئاسة ديوان الأوقاف ، احياء التراث الاسلامي ، ١٩٧٤ م .
١٢ ـ تأويل مشكل القرآن ، ابن قتيبة . (تحقيق : السيد أحمد صقر) مصر : دار احياء الكتب العربية ، المقدمة بتاريخ ١٩٥٤ م .
١٣ ـ التبيان في اعراب القرآن ، العكبري ، أبو البقاء عبدالله بن الحسين ، (تحقيق : علي محمد البجاوي) مصر : منشورات عيسى البابي ، تاريخ الايداع بدار الكتب ، ١٩٧٦ م .
١٤ ـ تحصيل عين الذهب ، الشنتمرى ، يوسف بن سليمان . (حاشية على الكتاب ، مطبعة بولاق ، ١٣١٦ هجـ) .
١٥ ـ تطور الدرس النحوي ، الدكتور حسن عون . مصر : منشورات معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٧٠ م .
١٦ ـ التطور النحوي للغة العربية ، براجستراسر . (محاضرات عني بطبعها : محمد حمدي البكري) مصر : ١٩٢٩ م . مصوّرة في مكتبة الدراسات العليا بجامعة بغداد بالرقم ٨٠٥١ .
١٧ ـ التفكير اللساني في الحضارة العربية ، الدكتور عبدالسلام المسدّي . ليبيا : الدار العربية للكتاب ، ١٩٨١ م .
١٨ ـ الجنى الداني في حروف المعاني ، المرادي ، حسن بن قاسم . (تحقيق طه محسن) بغداد : مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر ، ١٩٧٦ م .
١٩ ـ حاشية الصبّان على شرح الأشموني ، الصبّان ، محمد بن علي . مصر : دار احياء الكتب العربية .
٢٠ ـ حاشية يس على شرح التصريح ، يس بن زين الدين العليمي (ضمن كتاب شرح التصريح على التوضيح) مصر : دار احياء الكتب العربية .
٢١ ـ خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب على شواهد شرح الكافية ، البغدادي ،

عبدالقادر بن عمر . مصر : المطبعة الميرية ، الطبعة الاولى ، بولاق .
٢٢ ـ الخصائص ، ابن جنّي ، أبو الفتح عثمان . (تحقيق : محمد علي النجار) ، ط ٢ . بيروت : دار الهدى للطباعة والنشر ، تاريخ المقدمة ١٩٥٢ م .
٢٣ ـ الخليل بن أحمد الفراهيدي أعماله ومنهجه ، الدكتور مهدي المخزومي . بغداد : مطبعة الزهراء ، ١٩٦٠ .
٢٤ ـ الدراسات اللغوية والنحوية في مصر منذ نشأتها حتى نهاية القرن الرابع الهجري ، الدكتور أحمد نصيف الجنابي . العراق : دار التراث ، ١٩٧٨ م .
٢٥ ـ دراسات في العربية وتاريخها ، الشيخ محمد الخضر حسين . دمشق : المكتب الاسلامي ، ١٣٨٠ هج ـ ١٩٦٠ م .
٢٦ ـ دراسات في كتاب سيبويه ، الدكتورة خديجة الحديثي . الكويت : وكالة المطبوعات ، ١٩٨٠ م .
٢٧ ـ دلائل الاعجاز ، الجرجاني ، عبدالقاهر بن عبدالرحمن . (تحقيق : محمد رشيد رضا) . القاهرة : مطبعة ومكتبة محمد علي صبيح وأولاده ، ١٩٦٠ م .
٢٨ ـ ذم الخطأ في الشعر ، ابن فارس . (ذيل كتاب الكشف عن مساوىء شعر المتنبي لابن عبّاد) القاهرة : مكتبة القدسي ، ١٣٤٩ هجـ .
٢٩ ـ الرمّاني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه ، الدكتور مازن المبارك . دمشق : مطبعة جامعة دمشق ، ١٩٦٣ م .
٣٠ ـ سرّ الفصاحة ، ابن سنان الخفاجي ، أبو محمد عبدالله بن محمد بن سعيد (تحقيق : عبدالمتعال الصعيدي) القاهرة : مطبعة ومكتبة محمد علي صبيح وأولاده ، ١٩٦٠ م .
٣١ ـ سيبويه امام النحاة ، علي النجدي ناصف . مصر : طبع ونشر مكتبة نهضة مصر بالفجالة ، ١٣٧٢ هجـ ـ ١٩٥٣ م .
٣٢ ـ سيبويه امام النحاة في آثار الدارسين ، كوركيس عواد . بغداد : مطبوعات المجمع العلمي العراقي ، ١٩٧٨ م .

٣٣ ـ سيبويه حياته وكتابه ، الـدكتور أحمـد أحمد بـدوي . مصر : مكتبـة نهضة مصـر بالفجالة ، الطبعة الثانية بدون تـاريخ . (الـطبعة الاولى فصلة في صحيفـة دار العلوم ، يناير ١٩٤٨ م) .
٣٤ ـ سيبويه حياته وكتابه ، الدكتورة خديجة الحديثي . (من الأبحاث المقدّمة لمهرجان المربد الثالث ١٩٧٤ م) بغداد : منشورات وزارة الاعلام ، ١٩٧٥ م .
٣٥ ـ سيبويه والقراءات دراسة تحليلية معيارية ، الدكتور أحمد مكي الأنصاري . مصر : توزيع دار المعارف ، ١٣٩٢ هجـ ـ ١٩٧٢ م .
٣٦ ـ الشاهد واصول النحو في كتاب سيبويه ، الدكتورة خديجة الحديثي . الكويت : مطبعة مقهوى ، ١٣٩٤ هجـ ـ ١٩٧٤ م .
٣٧ ـ شرح الأشموني عـلى ألفية ابن مـالك (منهـج السالـك الى ألفية ابن مـالك) ، الأشموني . (ضمن كتاب حاشية الصبّان) مصر : دار احياء الكتب العربية .
٣٨ ـ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، ابن عقيل ، بهاء الـدين (تحقيق : محمد محيي الـدين) ط ١٤ . (مصـر : المكتبـة التجـاريـة الكبـرى ، ١٣٨٤ هجـ ـ ١٩٦٤ م .
٣٩ ـ شرح التصريح على التوضيح ، الشيخ خالد الأزهري . مصر : دار احياء الكتب العربية .
٤٠ ـ شرح السعد على تلخيص المفتاح (مختصر التفتازاني) ، سعد الدين التفتازاني . مصر : بولاق ، ١٣١٨ هجـ .
٤١ ـ شرح عمدة الحافظ وعدّة اللافظ ، ابن مالـك ، جمال الـدين محمد . (تحقيق : عدنان عبدالرحمن الدوري) بغداد : وزارة الأوقاف ـ احياء التراث الاسلامي ، ١٩٧٧ م .
٤٢ ـ شرح كتاب الكافية في النحو لابن الحاجب ، الرضي ، محمد بن الحسن . بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٩٧٩ م .

٤٣ ـ شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف ، لعسكري ، أبو أحمد الحسن . (تحقيق : عبدالعزيز أحمد) مصر : مطبعة البابي الحلبي ، ١٩٦٣ م .
٤٤ ـ شرح المفصّل ، ابن يعيش ، موفق الدين يعيش بن علي . بيروت : عالم الكتب .
٤٥ ـ الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها ، ابن فارس . (تحقيق : مصطفى الشويمي) ، بيروت : ١٩٦٤ م .
٤٦ ـ الضرورة الشعرية دراسة اسلوبية ، السيد ابراهيم محمد . بيروت : دار الأندلس ، الطبعة الثانية ، ١٩٨١ م .
٤٧ ـ طبقات النحويين واللغويين ، الزبيدي ، أبو بكر محمد بن الحسن . (تحقيق : محمد ابو الفضل ابراهيم) . مصر : دار المعارف ، ١٩٧٣ م .
٤٨ ـ ظاهرة الشذوذ في النحو العربي ، الدكتور الدجني ، فتحي عبدالوهاب . الكويت : وكالة المطبوعات ، ١٩٧٤ م .
٤٩ ـ عبدالقاهر الجرجاني بلاغته ونقده ، الدكتور أحمد مطلوب . بيروت : ١٣٩٣ هجـ ـ ١٩٧٣ م .
٥٠ ـ علم الدلالة ، جون لاينز . (ترجمة : مجيد عبدالحميد الماشطة وجماعة) البصرة : جامعة البصرة ، ١٩٨٠ م .
٥١ ـ العوامل المائة ، الجرجاني ، عبدالقاهر بن عبدالرحمن . (ضمن جامع المقدّمات لطاهر خوشنويس) طهران : ١٣٧٩ هجـ .
٥٢ ـ عيسى بن عمرو الثقفي نحوه من خلال قراءته ، صباح عباس السالم . بيروت : مؤسسة الأعلمي ، ١٩٧٥ م .
٥٣ ـ الفعل زمانه وأبنيته ، الدكتور ابراهيم السامرائي . بيروت : مؤسسة الرسالة ، ط ٢ ، ١٩٨٠ م .
٥٤ ـ فهارس كتاب سيبويه ودراسة له ، محمد عبدالخالق عضيمة . مصر : مطبعة السعادة ، الطبعة الاولى ، ١٣٩٥ هجـ ـ ١٩٧٥ م .

٥٥ ـ في علم اللغة العام ، الدكتور عبدالصبور شاهين . بيروت : مؤسسة الرسالة ، ١٩٨٠ م .
٥٦ ـ في النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث ، الدكتور مهدي المخزومي . مصر : مطبعة ومكتبة مصطفى البابي ، ط ١ ، ١٩٦٦ م .
٥٧ ـ قضايا اللغة والنحو ، على النجدي ناصف . القاهرة : ١٩٥٧ م .
٥٨ ـ القواعد الكلية والاصول العامة للنحو العربي ، الدكتور غريب عبدالمجيد نافع . مصر : مكتبة الأزهر ، ١٩٧٥ م .
٥٩ ـ الكتاب ، سيبويه ، ابو بشر عمرو . مصر : بولاق ، ١٣١٦ هجـ .
٦٠ ـ الكتاب ، سيبويه ، ابو بشر عمرو . (تحقيق : عبدالسلام محمد هارون) مصر : مطابع دار القلم ١٣٨٥ هجـ ـ ١٩٦٦ م .
٦١ ـ كتاب ارسطوطاليس في الشعر . (ترجمة : الدكتور شكري محمد عيّاد) القاهرة : دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ، ١٩٦٧ م .
٦٢ ـ كتاب الحدود في النحو ، الرمّاني ، أبو الحسن علي بن عيسى . (ضمن رسائل في اللغة والنحو) (تحقيق : الدكتور مصطفى جواد ويوسف يعقوب) .
٦٣ ـ كتاب سيبويه وشروحه ، الدكتورة خديجة الحديثي . بغداد : مطابع دار التضامن ، الطبعة الاولى ، ١٣٨٦ هجـ ـ ١٩٦٧ م .
٦٤ ـ كتاب الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الاعجاز ، العلوي ، يحيى بن حمزة بن علي . مصر : دار الكتب الخديوية ، ١٩١٤ م .
٦٥ ـ كتاب في اصول اللغة ، مجمع اللغة العربية بالقاهرة من الدورة ٢٩ ـ ٣٤ . (أخرجه محمد خلف الله أحمد ومحمد شوقي أمين) مصر : الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية ، ١٣٨٨ هجـ ـ ١٩٦٩ م .
٦٦ ـ كتاب القطع والائتناف ، أبو جعفر النحاس . (تحقيق : الدكتور أحمد خطاب العمر) بغداد : وزارة الأوقاف ، احياء التراث الاسلامي ، ١٩٧٨ م .

٦٧ـ كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ، الحاجي خليفة . بغداد : منشورات مكتبة المثنى (اوفست) .
٦٨ـ اللغة ، فندريس . (تعريب : عبدالحميد الدواخلي ومحمد القصّاص) مصر : مطبعة لجنة البيان العربي ، ١٣٧٠ هجـ ـ ١٩٥٠ م .
٦٩ـ اللغة بين المعيارية والوصفية ، الدكتور تمّام حسّان . مصر : مكتبة الانجلو مصرية ، ١٩٥٨ م .
٧٠ـ اللغة العربية معناها ومبناها ، الدكتور تمّام حسّان . مصر : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٣ م .
٧١ـ مجالس العلماء ، الزجّاجي ، أبو القاسم عبدالرحمن بن اسحاق . (تحقيق : عبدالسلام هارون) . الكويت : ١٩٦٢ م .
٧٢ـ مجمع البيان في تفسير القرآن ، الطبرسي ، ابو علي الفضل بن الحسن . (تحقيق : هاشم الرسولي) ، المجلد الخامس . بيروت : احياء التراث العربي ، ١٣٧٩ ق ـ ١٣٣٩ ش .
٧٣ـ مدرسة البصرة النحوية نشأتها وتطورها ، الدكتور عبدالرحمن السيد . مصر : توزيع دار المعارف بمصر ، ١٩٦٨ م .
٧٤ـ مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو ، الدكتور مهدي المخزومي . مصر : مطبعة ومكتبة مصطفى البابي ، ط ٢ ١٩٥٨ م .
٧٥ـ المدارس النحوية ، الدكتور شوقي ضيف . مصر : دار المعارف ، ١٩٦٨ م .
٧٦ـ المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري ، عوض حمد القوزى . الرياض : عمادة شؤون المكتبات في جامعة الرياض ، ١٤٠١ هجـ .
٧٧ـ مقدمة ابن خلدون ، ابن خلدون ، عبدالرحمن المغربي . (قوبل بمعرفة لجنة من العلماء) مصر : المطبعة التجارية الكبرى .
٧٨ـ معاني القرآن ، الفرّاء ، أبو زكريا يحيى بن زياد . (تحقيق : محمد أبو الفضل ابراهيم) . بيروت : عالم الكتب ، الطبعة الثانية ، ١٩٨٠ م .

٧٩ ـ المعجم الفلسفي ، مراد وهبة وجماعة . مصر : الطبعة الثانية ، ١٩٧١ م .
٨٠ ـ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، ابن هشام الأنصاري . (تحقيق : محمد محيي الدين) القاهرة : مطبعة المدني بدون تاريخ .
٨١ ـ مفتاح العلوم ، السكّاكي ، أبو يعقوب يوسف . مصر : مطبعة ومكتبة مصطفى البابي ، ط ١ ، ١٩٣٧ م .
٨٢ ـ المفصّل في تاريخ النحو العربي ، الدكتور الحلواني ، محمد خير . الجزء الأول : قبل سيبويه . بيروت : مؤسسة الرسالة ، ١٩٧٩ م .
٨٣ ـ المقتضب : المبرّد ، أبو العباس محمد بن يزيد . (تحقيق : محمد عبدالخالق عضيمة) بيروت : عالم الكتب .
٨٤ ـ المقتصد في شرح الايضاح ، الجرجاني ، عبدالقاهر بن عبدالرحمن . (تحقيق : الدكتور كاظم بحر المرجان) بغداد ـ منشورات وزارة الثقافة والاعلام ، ١٩٨٢ م .
٨٥ ـ المقرّب ، ابن عصفور ، علي بن مؤمن . (تحقيق : الدكتور أحمد عبدالستار الجواري وعبدالله الجبوري) بغداد : مطبعة العاني ، ط ٢ ، ١٣٩٢ هجـ ـ ١٩٧٢ م .
٨٦ ـ مناهج البحث في اللغة ، الدكتور تمّام حسان . مصر : مكتبة الانجلومصرية ، ١٩٥٥ م .
٨٧ ـ من أسرار اللغة ، الدكتور ابراهيم أنيس . مصر : مكتبة الانجلو مصرية ، ط ٤ ، ١٩٧٢ م .
٨٨ ـ من أعلام البصرة سيبويه هوامش وملاحظات حول سيرته وكتابه ، الدكتور صاحب أبو جناح . (من الأبحاث المقدمة الى مهرجان المربد الثالث ١٩٧٤ م) بغداد : منشورات وزارة الاعلام ، ١٣٩٤ هجـ ـ ١٩٧٤ م .
٨٩ ـ من بلاغة القرآن ، الدكتور أحمد أحمد بدوي . مصر : ١٩٥٠ م .
٩٠ ـ المنطق : الشيخ محمد رضا المظفر . بغداد : مطبعة حسام ، ط ٤ ، ١٩٨٢ م .

٩١ ـ منطق اللغة نظرية عامة في التحليل اللغوي ، الدكتور ياسين خليل بغداد ـ ١٩٦٢ م .
٩٢ ـ المنطق وفلسفة العلوم ، بول موى . (ترجمة الدكتور فؤاد زكريا) مصر : دار النهضة .
٩٣ ـ المنطلقات التأسيسية والفنية الى النحو العربي ، الدكتور عفيف دمشقية . بيروت : معهد الانماء العربي ، ١٩٧٨ م .
٩٤ ـ المنهج العلمي وتفسير السلوك ، محمد عماد الدين اسماعيل . القاهرة : ١٩٦٢ م .
٩٥ ـ النحو العربي نقد وبناء ، الدكتور ابراهيم السامرائي . بيروت : دار الصادق ، التقديم بتاريخ ١٩٦٨ م .
٩٦ ـ نحو الفعل ، الدكتور أحمد عبدالستار الجواري . بغداد : مطبعة المجمع العلمي العراقي ، ١٣٩٤ هجـ ـ ١٩٧٤ م .
٩٧ ـ نزهة الألباء في طبقات الادباء أي النحاة ، الأنباري . أبو البركات عبدالرحمن بن محمد ، مصر : ١٢٩٤ هجـ .
٩٨ ـ النقد الأدبي الحديث ، الدكتور محمد غنيمي هلال . بيروت : دار العودة ١٩٧٣ م .
٩٩ ـ نظرية المعنى في النقد الأدبي ، الدكتور مصطفى ناصف . مصر : دار القلم ، ١٩٦٥ م .
١٠٠ ـ النواسخ في كتاب سيبويه ، الدكتور حسام سعيد النعيمي . بغداد : دار الرسالة للطباعة ، ١٩٧٧ م .

ثالثا ـ الرسائل الجامعية :

١ ـ الأساليب الانشائية في كتاب سيبويه ، شامل راضي عفارة الزبيدي ، رسالة ماجستير على الآلة الكاتبة ، جامعة بغداد ، ١٩٨٣ م .

٢ ـ التوابع في كتاب سيبويه ، الدكتور عدنان محمد سلمان . رسالة ماجستير على الآلة الكاتبة ، جامعة القاهرة ، ١٩٦٥ م .
٣ ـ الضرورة الشعرية دراسة لغوية نقدية ، الدكتور عبدالوهاب العدواني رسالة دكتوراه على الآلة الكاتبة ، جامعة بغداد ، ١٩٨١ م .
٤ ـ الظروف في اللغة العربية ، الدكتور العليلي ، موسى بناي ، رسالة جامعية على الآلة الكاتبة . جامعة القاهرة ، ١٩٧٠ م .
٥ ـ الكسائي امام الكوفيين وأثره في الدراسات النحوية ، عمر ابراهيم مصطفى . رسالة جامعية على الآلة الكاتبة ، مكتبة دار العلوم الرقم ١٩٧٥/١٩٣ .
٦ ـ مسائل الخلاف النحوية بين علماء مدرسة البصرة حتى نهاية القرن الثالث الهجري ، كريم سلمان الحمد . رسالة ماجستير على الآلة الكاتبة ، مكتبة دار العلوم ١٩٨٠ .
٧ ـ مستوى الصواب والخطأ بين النحاة الأقدمين واللغويين المحدثين ، محمد فرج عيد . رسالة جامعية على الآلة الكاتبة ، مكتبة دار العلوم ١٩٦٨/٣ م .
٨ ـ منهج البحث النحوي عند عبدالقاهر الجرجاني ، محمد كاظم البكّاء . رسالة ماجستير على الآلة الكاتبة ، جامعة بغداد ١٩٨٠ م .

رابعا ـ الحوليات والمجلات :

١ ـ حوليات الجامعة التونسية ،
تونس : الجامعة التونسية
العدد الحادي عشر ، ١٩٧٤ م :
كتاب سيبويه بين التعقيد والوصف ، عبدالقادر المهيرى ، ١٢٥ ـ ١٣٩ .
٢ ـ حوليات دار العلوم ،
القاهرة : كلية دار العلوم
العدد السادس ، ١٩٧٨ م :
(كان) بين أيدي النحويين ، الدكتور محمود شرف الدين ، ١١٣ ـ ١١٩ .

٣ ـ الثقافة الأجنبية (الاسلوب وعلاقة اللغة بالأدب) ،
بغداد : دار الجاحظ للنشر .
السنة الثانية ، العدد الأول ، ١٩٨٢ :
مفهوم الاسلوب ، رولف ساندل (ترجمة : لمياء عبدالحميد العاني) ٧٥ ـ ٧٨ .
مسألة التقويم الجمالي ، يوجين شيمونيك (ترجمة : د. حسين جمعة) ١٩٢ ـ ١٩٤ .
٤ ـ الرابطة مجلة فكرية ،
النجف : جمعية الرابطة الأدبية
السنة الاولى ، العدد ٣ ، ١٩٧٣ :
كيف عرض سيبويه عوامل النصب في الأفعال المضارعة ،
الدكتور عبدالحسين الفتلي ، ٦١ ـ ٧٧ .
٥ ـ اللسانيات مجلة في علم اللسان البشري ،
الجزائر : معهد العلوم اللسانية والصوتية ، جامعة الجزائر
العدد الرابع ، ١٩٧٣ م :
مدخل الى علم اللسان الحديث (٤)
أثر اللسانيات في النهوض بمستوى مدرسي اللغة العربية ،
عبدالرحمن الحاج صالح ، ١٧ ـ ٧٦ .
٦ ـ مجلة كلية الدراسات الاسلامية ،
بغداد : كلية الدراسات الاسلامية
العدد الخامس : ١٣٩٣ هجـ ـ ١٩٧٣ م :
الجملة العربية ، الدكتور فاضل صالح السامرائي ، ٢٤٥ ـ ٢٦٨ .
٧ ـ مجلة المعرفة ،
القاهرة : عبدالعزيز الاسلامبولي
السنة الثانية ، العدد الثاني ، ١٩٣٢ م :
القواعد الجديدة في العربية ، الدكتور مصطفى جواد ، ١٧٣ ـ ١٧٦ .

خامسا ـ المراجع الأجنبية :

1 — A Difficult Passag in Sibawayhi, James A. Bellamy, University of Michigan. Jaos 88 (1968), 239—243.

2 — "Twenty Dirhams" in The Kitap of Sibawaihi, M. G. Carter. BSOAS 35 (1972), 485—496.

2. The study has defended the validity of the classification of the parts of speach into nouns, verbs, and prepositions, The study has also dealt with the sub-divisions of words which are the result of the functions of the words in the structure.

3. The study has shown that levels of stuctures are of two types: level of correctness (corect and incorrect), and level of rhetorci (good and bad). Speech and poetry have their own evaluation for distinguishing between those levels.

4. The study has dealt with types of relation among words within the scope ot the theory of grammatical effect. It has revealed the points of view of earlier grammanians and Sibawaihi in particular of some of those reasons (Al-awamil) and their effects.

5. The study has shown that the reason of Al-Kitab ambiguity, is mostly related to the methods of its writing and arranging its phrases such a misunderstanding can be noticed in "Bulaq's edition" and "Abul Salam Haroon's edition". They have fallen into some imaginations.

6. Finally, the study emphasis the significance of Al-Kitab in studying Arab grammer for the logical classification of its chapters in addition to the numerous examples used in it.

Dr. M. K. Al- Bakka

Irag—Najaf

2. Grammatical evaluation of the kinds of words : This chapter deals with the main kinds which are three, then it detailed the words in the other kinds.

3. Grammatical evaluation of the levels of structure: This chapter deals with the levels of the style in Al-Kitab, which are of two kinds: the level of correctness and the level of rhetoric in speach and poetry.

4. Theory of Grammaticl Effect: This chapter deals with the effect of some words on the other (power of words). It also shows the kinds of reasons (Al-Awamil) and their effect on styles.

The Second Part (Practice):

In this part the researcher has re-arranged the chapters of Al-Kitab according to kinds of structure. he has identified the chapters and subsidiary contents (Al-istdrak) in the main text, where the extra informations (Al-istdrad) has been placed in the foot- notes.

The researcher depended on rare manuscripts in dealing with Al-Kitab. It is to be noted that Al-Sirafi's study was the most detailed and sufficient one, yet the researcher has referred to the other mentioned studies and some other references. However, this research has arrived at the following results after detailed study of Al-Kitab:

1. The study has shown that Al-Kitab starts with an introduction, then chapters cotinued in a logical sequence. Each group of chapters are located into a special style which has its own linguistic structure. The style has been classified into the following three kinds:

— Verb structures,

— Noun structures,

— Structures based on language particles as in "oh Mohammed", "How many dirhams do you have?" etc..

The Method of Sibawaihi's Kitab IN The Grammatical Evaluation

by

M. k. AL- Bakka

Al kitab is the gist of the thinking of the earliest Arab grammarians. It has its own unique method of arranging its chapters, which differs from the arrangement of the other grammer books method. The Kitab was set upon (Chapters), and each chapter included (Arab's Sayings). It also deals with grammer and rhetoric.

Earliest and contemporary grammarians have not identified on special method of research in which Al- Kitab was written. Some think that it has no special method. A few defended its method.

The researcher has revealed the methods of research of Al- Kitab by studying the method of grammatical research usded by Sibwaihi which is both sythetic and analytic. The researcher has shown the method in which the chapters of Al-Kitab was written and arranged. However, the thesis is divided into two:

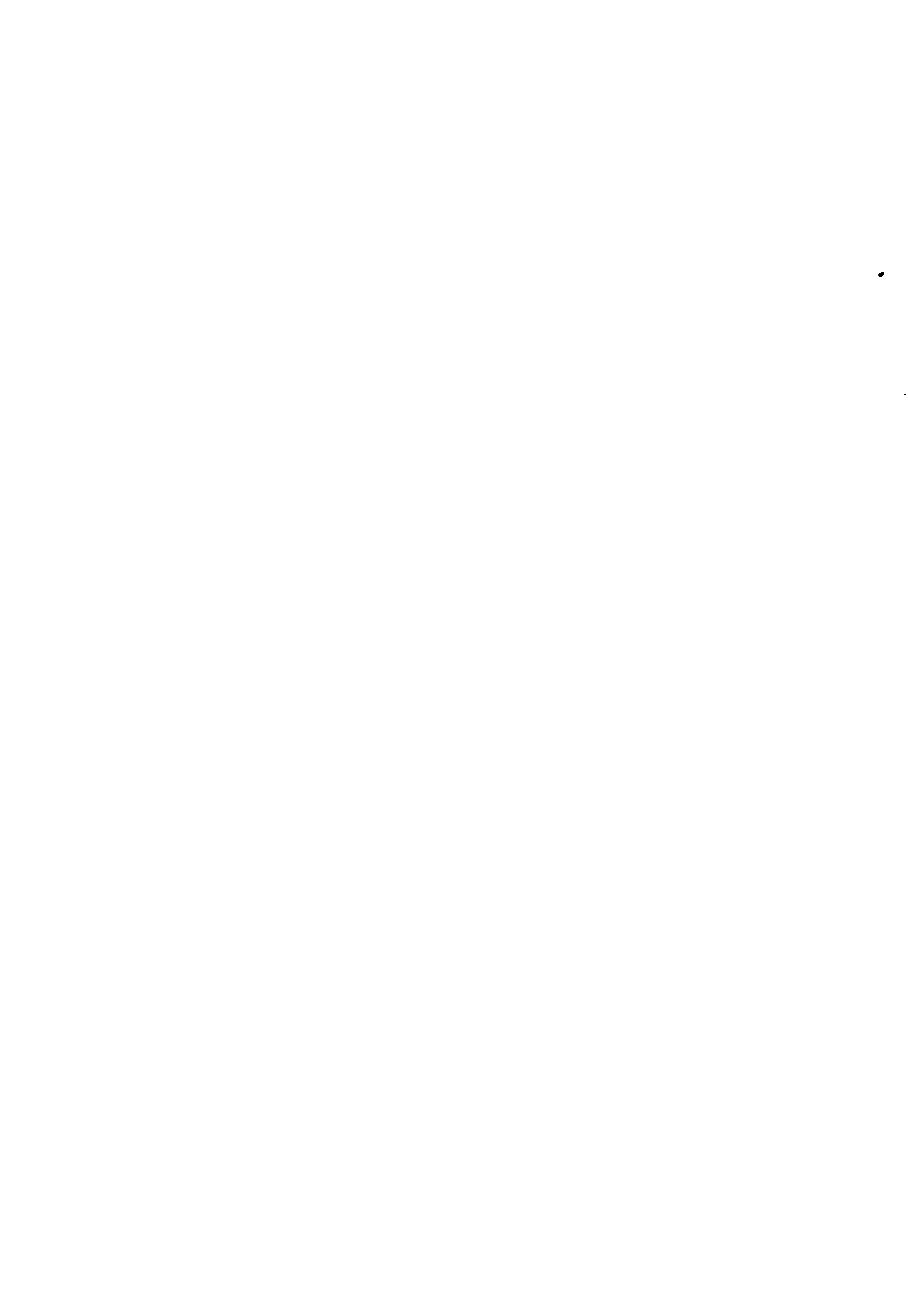
The First Part (The Study) :

It consists of four chapters

1. Grammatical evaluation of the kinds of structures: This chapter deals with the chapters of Al- Kitab and classifies them according to structures.

الفهرس التفصيلي لمنهج كتاب سيبويه

« قسم الدراسة »



فهرس الفصل الأول ـ المبحث الأول

(تصنيف أبواب النحو في كتاب سيبويه)
ـ أبواب الاسناد مع المظهر التام[1] ـ

*** أنواع الاسناد الثلاثة**

أولا ـ اسناد الفعل وما يعمل عمله[2] :

(الأول) ـ ما يرتفع وما ينتصب بالفعل المظهر ، وما يعمل عمله :

---

(١) ههنا أبواب النحو في كتاب سيبويه التي عالجت الاسناد مع (الاسم المظهر التام) . أمّا أبواب النحو الباقية في كتاب سيبويه فقد عالجت الاسناد مع (غير الاسم المظهر التام) ، وهذه الأنواع الاخرى على ما جاءت في ترتيب أبواب الكتاب هي :

١ ـ الضمائر .

٢ ـ الاسم الناقص (ما كان بمعنى الذي) .

٣ ـ ما لا ينصرف .

٤ ـ الأسماء التي لا تغيّر عن حالها في الكلام (الحكاية) .

انظر في : فهرس الفصل الثاني ـ المبحث الأول (أنواع الكلم) .

(٢) انظر في (مخطط ترتيب أبواب الكتاب في اسناد الفعل وما يعمل عمله) ٥٩

(الرابع) ـ ما ينتصب من الحال اذا كان وصفا للمعرفة المبنية على مبتدأ . . . . ٨٢ ـ ٨٥

- ما شأنك قائماً .
- هذا عبدُالله منطلقا ، هو زيدٌ معروفا ، أخوك عبدالله معروفا .
- هذان رجلان وعبدالله منطلقين .
- فيها عبدُالله قائما .
- هذا مَنْ أعرف منطلقا .

(الخامس) ـ ما ينتصب على الحال وغيره لأنه لا يصح ان يكون وصفا لما قبله ٨٥ ـ ٨٩

- هذا أول فارس مقبلا .
- مررت بكلٍّ / ببعضٍ قائما .
- هذا راقودٌ خلاً (التمييز) .
- هو ابن عمي دِنياً . وهو جاري بيتَ بيتَ .
- هذا قائما رجلٌ .
- فيها زيدٌ قائما فيها .

(السادس) ـ ما يبنى على المبتدأ اذا كان هو هو مثل : زيدا أخوك . . . ٨٩ ـ ٩١

ثالثا ـ الاسناد الذي يعتمد الأداة ويجري مجرى الفعل أو ما كان بمنزلته : . . ٩١ ـ ٩٦

(الأول) ـ الحروف الخمسة (إنّ وأخواتها) .

(الثاني) ـ كم وما اجري مجراها .

(الثالث) ـ النداء .

(الرابع) ـ لا النافية للجنس .

(الخامس) ـ الاستثناء .

فهرس الفصل الأول ـ المبحث الثاني

(موازنة أبواب النحو في كتاب سيبويه بمناهج النحاة المتأخرين)(1)

---

(١) اجريت الموازنة على هيأة ملاحظات روعي في ترتيبها أنواع الاسناد ووجوه التأليف .

(الخامس) ـ ما ينتصب على الحال وغيره ؛ لأنه لا يصح ان يكون وصفا لما قبله : ١٢٩

ـ الاسم النكرة مثل : هذا أول فارس مقبلٌ/مقبلاً .

ـ المعرفة التي لا تكون صفة ولا توصف مثل : مررت بكلٍّ قائماً .

ـ الاسم الجوهر (التمييز) مثل : هذا راقودٌ خلًّا .

ـ المصدر وما كان بمنزلته مثل : هو ابن عمي دِنياً ، وهو جاري بيتَ بيتَ .

ـ الصفة المتقدمة على الموصوف مثل : هذا قائماً رجلٌ .

ـ ما يثنّى من الظرف المستقر توكيدا مثل : فيها زيدٌ قائماً فيها .

الملاحظة الاولى : تصنيف النحاة هذه الأبواب في مواضع متفرقة .

الملاحظة الثانية : غياب تكوين الصورة الواضحة عن حكمها النحوي عند النحاة المتأخرين .

* * *

(السادس) ـ بناء ما هو هو على المبتدأ .... ١٣٠ ـ ١٣٢

ـ الابتداء

ـ المبتدأ الذي خبره ظرف وما أشبهه مثل : فيها عبدالله .

ـ اضمار الخبر مثل : لولا عبدُالله لكان كذا وكذا .

ـ اضمار المبتدأ مثل : عبدُاللهِ وربّي .

الملاحظة الاولى : أنواع الخبر (زمان ، مكان ، هو هو) .

الملاحظة الثانية : حكم الخبر اذا كان هو هو : عبدُالله منطلقٌ ، زيدٌ خلفَكَ (الرفع) .

ثالثا ـ الاسناد الذي يعتمد الأداة ويجري مجرى الفعل وما كان بمنزلته : ١٣٢ ـ ١٣٦

(الاول) ـ الحروف الخمسة (إن وأخواتها) .

(الثاني) ـ كم وما اجري مجراها :

(الثالث) ـ النداء .

(الرابع) ـ لا النافية للجنس .

(الخامس) ـ الاستثناء .

الملاحظة الاولى : تصنيف للنحاة للموضوعات النحوية السابقة .

الملاحظة الثانية : ما يقع في دراة (كم) :

ـ ما في الماء موضعُ راحةٍ سحاباً .

لي مثلُه عبداً .

ـ ويحه رجلاً .

ـ نِعْمَ/بئس رجلاً عبدُالله .

الملاحظة الثالثة : اجراء الأبواب السابقة مجرى الفعل .

فهرس الفصل الثاني ـ المبحث الأول

(أنواع الكلم في كتاب سيبويه)

* ـ أنواع الكلم .

أولا ـ أنواع الاسم :

(الأول) الاسم المظهر :

فهرس الفصل الثاني ـ المبحث الثاني

(موازنة أنواع الكلم في كتاب سيبويه بمناهج النحاة المتأخرين[1])

(١) اجريت الموازنة على هيئة ملاحظات روعي في ترتيبها انواع الكلم التي ذكرت في (المبحث الاول).

فهرس الفصل الثالث ـ المبحث الأول

(مستويات التأليف في كتاب سيبويه)

فهرس الفصل الثالث ـ المبحث الثاني

(موازنة مستويات التأليف في كتاب سيبويه بما لدى النحاة والبلاغيين)

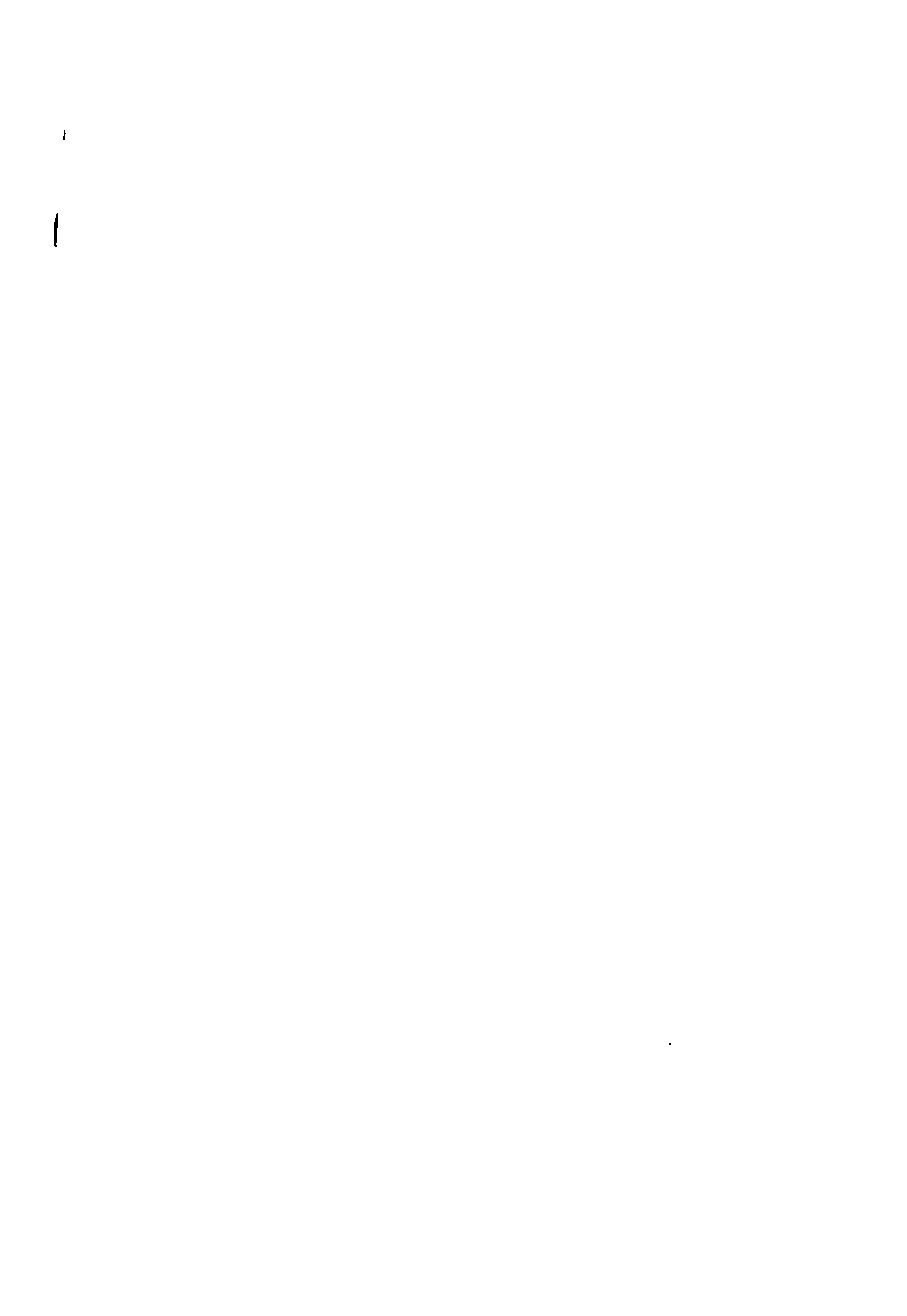
فهرس الفصل الرابع ـ المبحث الأول

(نظرية العوامل في كتاب سيبويه)

الفصل الرابع ـ المبحث الثاني

(موازنة نظرية العوامل في كتاب سيبويه بمناهج النحاة المتأخرين)

الفهرس التفصيلي لمنهج كتاب سيبويه
« قسم التطبيق »



الجزء الأول من أبواب النحو في الكتاب
(أحكام الاسناد مع الاسم المظهر التام)

* * *

* * *

* * *

* * *

الجزء الثاني من أبواب النحو في الكتاب
(أحكام الاسناد مع غير الاسم المظهر التام)

* * *


منهج
كتاب سيبويه
في
التقويم النحوي
د. محمد كاظم البكاء
دار الشؤون الثقافية العامة